

شَيْخُ ابْنِ عَقِيلٍ

لَا تُقَالُ إِلَّا بِالْوَيْدَانِ بِمَنْزِلَةِ الْعُقَيْلِ الْمَذَانِ لِمَنْ

لُوْرِدَ فِي سَنَةِ ٦٩٨ وَالتَّوْفِ فِي سَنَةِ ٧٦٩ مِنَ الْمِجْرَةِ
عَلِ انْتِهَى

الإمام الحجة القميت : أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
لُوْرِدَ فِي سَنَةِ ٦٠٠ وَالتَّوْفِ فِي سَنَةِ ٦٧٧ مِنَ الْمِجْرَةِ

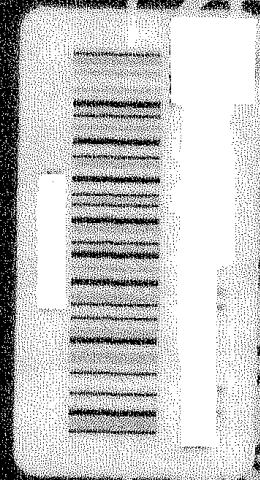
تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الله

الجزء الثاني

ور

دار النشر
بيروت - لبنان



شرح ابن عقيل

فاضل الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصممي

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على الفية

الإمام الحجة الثبت : محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٨٠٠ من الهجرة سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

الجزء الثاني

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيي الدين أبو بكر الخليلي

غفر الله تعالى له ولوالديه

وجميع حق الطبع محفوظ له

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حُرُوفُ الْجَرِّ

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى ،

حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ ، عَلَى

مُنْذُ ، مُنْذُ ، رَبِّ ، اللَّامُ ، كَيْ ، وَآوُ ، وَتَا

وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَّى ^(١)

هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالأسماء ، وهي تعمل فيها الجر ، وتقدم

الكلام على « خَلَا ، وَحَاشَا ، وَعَدَا » في الاستثناء ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ « كَيْ » ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَّى » في حروف الجر .

فأما « كَيْ » فتكون حرف جرٍّ في موضعين ^(٢) :

أحدهما : إِذَا دَخَلَتْ عَلَى « مَا » الاستفهامية ، نحو « كَيْمَهُ ؟ » أَيْ : لِمَهُ ؟

فـ « مَا » استفهامية مجرورة بـ « كَيْ » ، وَحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الجرِّ عليها ، وَجِيءَ بِالْهَاءِ لِلسَّكْتِ .

(١) « هَاك » : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والكاف حرف خطاب « حروف » مفعول به لاسم الفعل ، وحروف مضاف و « الجر » مضاف إليه « وهى » مبتدأ « من » قصد لفظه : خبر المبتدأ « إلى ، حتى ، خلا — إلخ البيتين » معطوفات على « من » بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر .

(٢) ولكى الجارة موضع ثالث تقع فيه ، وهو أن يكون مدخولها « ما » المصدرية ، كما فى قول الشاعر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ

أى للضر والنفع ، وتقديره على نحو ما قال الشارح فى الموضع الثانى .

الثاني : قولك : « جِثْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » فـ « أَكْرِمَ » : فعل مضارع منصوبٌ بـ « أَنْ » بعد « كَيْ »^(١) ، و « أَنْ » والفعل مُقَدَّرَانِ بمصدرٍ مجرورٍ بـ « سَكَى » والتقدير : جِثْتُ [كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا ، أَيْ إِلا كَرَامَ زَيْدًا .
وأما « لَعَلَّ » فالجرُّ بها لغة عُقِيلٍ ، ومنه قوله :

— ١٩٦ — * لَعَلَّ أَيْبَى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

(١) اعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كي ؛ فيقال : « جِثْتُ لَكَيْ أتعلم » وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كي ؛ فيقال : « جِثْتُ كَيْ أَنْ تَكْرُمَنِي » وعلى الوجه الأول تكون كي مصدرية بلا تردد ، وهو الأكثر استعمالاً ، وعلى الوجه الثاني تكون كي حرف جر بلا تردد ، وهو أقل استعمالاً من سابقه ، وقد يؤتى بكى غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن ، كما يقال : « جِثْتُ كَيْ أتعلم » وهي حينئذٍ تحمل المصدرية بتقدير اللام قبلها ، وتحتل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن مقدرة بعدها ، وحملها على الوجه الأول أولى ؛ لأنه الأكثر في الاستعمال كما قلنا ، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين .

١٩٦ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي ، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار — واسمه هبم ، وقيل : اسم أبي المغوار شريب — وصدر البيت قوله :

* قُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً *

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوي أخى لكعب وأبي المغوار جريماً ، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه ، وقبل هذا البيت قوله :

وَدَاعَ دَعَا : يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ يُجِيبُ

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « ادع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أخرى » مفعول به ، وهي صلة أبيت مقام موصوفها بعد حذفه ، وأصل الكلام : ادع مرة أخرى « وارفع » الواو عاطفة ، وارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الصوت » مفعول به لارفع « جهرة » مفعول مطلق « لعل » حرف ترج وجر شبهه بالزائد « أَيْ » مبتدأ مرفوع بتقدير : ...

وقوله :

١٩٧ — لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ
 فـ «أبي المغوار»، والاسم الكريم : مبتدآن ، و «قريب» ، و «فضلكم»
 خبران ، و «لعل» حرف جر زائد^(١) دخل على المبتدأ ؛ فهو كالباء في
 «بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ» .

= وأبي مضاف و «المغوار» مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي
 «قريب» خبر المبتدأ .
 الشاهد فيه : قوله «لعل أبي — إلخ» حيث جرب «لعل» لفظ أبي على
 لغة عقيل .

١٩٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين .
 اللغة : «أن أمكم» يجوز في همزة «أن» الفتح والكسر ؛ أما الفتح فعلى أنها
 مع ما بعدها في تأويل مصدر بدل من شيء ، وأما الكسر فعلى الابتداء «شريم»
 هي المرأة المفوضة التي اتحد مسلكها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .
 الإعراب : «لعل» حرف ترج وجز شبهه بالزائد «الله» مبتدأ ، وهو في
 اللفظ مجرور بلعل «فضلكم» فضل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى الله ، والكاف مفعول به ، واليم علامة الجمع ، والجملة من فضل
 وفاعله وبفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا ، بشيء» يتعلقان بفضل «أن»
 حرف تنوكيد ونصب «أمكم» أم : اسم أن ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه
 «شريم» خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء ، على تقدير
 فتح همز «أن» .

الشاهد فيه : قوله «لعل الله» حيث جرب بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في
 البيت السابق ، وهو مرفوع في التقدير ، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي
 اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد .

(١) الصواب أن يقول «حرف جر شبهه بالزائد» وأما الباء في قولهم «بحسبك
 درهم» فهي حرف حر زائد ، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقاً . =

وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى ؛ فتقولُ : « عَلَّ » بفتح اللام وكسرها .
وأما « مَتَى » فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ ، ومن كلامهم : « أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ » ، يريدون « مِنْ كُمِّهِ » ومنه قوله :

١٩٨ — شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتَ مَتَى لَجَجٍ خُضِرٍ ، لَهْنٌ تَنْجِجُ

== واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق ، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر ، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في « بحسبك درهم » ومن في قولك « ما زارني من أحد » والثالث هو الشبيه بالزائد ، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له ، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب .

١٩٨ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقبلة قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرٍ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٍ مَاؤُهُنَّ تَنْجِجُ
إِذَا هُمْ بِالْإِفْلَاحِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة : « حناتم » جمع حنمة ، وأصلها الجرة الخضراء ، وأراد هنا السحاب ، شبهها بالجرار « سود » جمع سوداء ، وأراد أنها مملئة بالماء « تنجيج » سائل منصب « ترفعت » تصاعدت ، وتباعدت « لجج » جمع لجة - بزنة غرفة وغرف - واللجة : معظم الماء ، « تنجج » هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة - وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجج خضر ، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال .

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل ، ونون النسوة تعود إلى حناتم « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف ، و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حناتم أيضاً « متى » حرف جر بمعنى من « لجج » مجرور =

وسياتى الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها .
ولم يمدّ المصنفُ في هذا الكتاب «لولا» من حروف الجر ، وذَكَرَهَا
في غيره^(١) .

ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجرُّ إلا المضر ؛ فتقول :
«لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ» فالياء ، والكاف ، والهاء — عند سيبويه —
مجروراتٌ بـ «لَوْلَا» .

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووَضِعَ ضميرُ الجر موضع
ضمير الرفع ؛ فلم تعمل «لولا» فيها شيئاً ، كما لا تعمل في الظاهر ، نحو :
«لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ» .

وزعم اللبرد أن هذا التركيب — أعنى «لَوْلَاكَ» ونحوه — لم يَرِدْ من لسان
العرب ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

١٩٩ — أَتَطْمِئُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَانَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنُ

= بمق ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقيل : بدل من الجار والمجرور الأول ، وهو
ماء البحر «خضر» صفة للجبج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
«نثبج» مبتدأ مؤخر ، والجملة من الابتداء وخبره في محل جر صفة ثانية للجبج .
الشاهد فيه : قوله «مق لجبج» حيث استعمل «مق» جارة ، كما هو لغة
قومه هنذيل .

(١) قد يقال في القسم «آله لأفعلن» وقد يقال : «ها الله لأفعلن» بذكر همزة
الاستفهام كما في المثال الأول ، أو ها التنييه كما في المثال الثاني ، عوضاً عن باء الجر ،
ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين في حروف الجر ؛ نظراً إلى حقيقة
الأمر ، وهى أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذى نابت عنه الهمزة وها ، وليس
بالهمزة ولا بها ، فاعرف ذلك .

١٩٩ — البيت لعمر بن العاص يقوله لمعاوية بن أبى سفيان في شأن الحسن بن
على رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، وهو من كلمة أولها قوله :
=

= مُعَاوِي ، إِنِّي لَمْ أَبَايَعِكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَزْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنَ

اللفظة : « أراق » أسال « يعرض » أراد يتعرض لها بالنيل منها « الأحساب » جمع حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه .

الإعراب : « أتطمع » الهمزة للاستفهام التوبيخي ، تطمع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فينا » جار ومجرور متعلق بتطمع « من » اسم موصول مفعول به لتطمع « أراق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « دماءنا » دماء : مفعول به لأراق ، ودماء مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ولولاك » لولا : حرف امتناع لوجود وجر ، والكاف في محل جر بها ، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب سيويه ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير : لولاك موجود ، وجملة البتداء والخبر شرط لولا « لم » نافية جازمة « يعرض » فعل مضارع مجزوم بلم « لأحسابنا » الجار والمجرور متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف ونا : مضاف إليه « حسن » فاعل يعرض ، وجملة يعرض وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » فإن فيه ردأ على أبي العباس المبرد الذي زعم أن « لولا » لم تحيى متصلة بضمائر الجر كالکاف والهاء والياء ، ومثله قول الآخر ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه ، والصواب أنه للعرجي (انظر خزانة الأدب ٢ / ٤٢٩) :

* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ *

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعريبتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا ، نحو قوله تعالى : (لولا أأنتم مؤمنين) ونحو قول المتنبي :

لَوْلَا الْعُقُولُ لَكَانَ أَذْنَى ضَيْقَمِ أَذْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقول الراجز :

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا أَهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

وقوله :

٢٠٠ — وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى
بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

٢٠٠ — البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص ، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص .

اللغة : « موطن » أراد به المشهد من مشاهد الحروب « طحت » هلكت ، ويقال : طاح يطوح كقَالَ يقول . وطاح يطيح كباع يبيع « بأجرامه » الأجرام : جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد « هوى » سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو بوزن رمى يرمى « قنة النيق » رأس الجبل « منهوى » ساقط .

المعنى : كثير من مشاهد الحروب لولا وجودى معك فيها لسقطت سقوط من بهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه .

الإعراب : « كم » خبرية - بمعنى كثير - مبتدأ ، أو ظرف متعلق بطحت « موطن » تمييز كم مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ الذى هو كم - على الأول - محذوف ، والتقدير كثير من المواطن لك ، مثلاً « لولاي » لولا : حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو حرف جر شبه بالزائد لا يتعلق بشئ عند سيدييه ، وبإاء المتكلم عنده ذات مجلين ، أحدهما جر بلولا ، وثانيهما رفع بالابتداء ، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش ، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع ، والخبر محذوف عندهما جميعاً ، والتقدير : لولاي موجود « طحت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لموطن ، والرابط محذوف ، أى : طحت فيه ، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا ، وهذا أحسن « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « هوى » فعل ماض « بأجرامه » الجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه « من قنة » جار ومجرور متعلق بهوى أيضاً ، وقنة مضاف ، و « النيق » مضاف إليه « منهوى » فاعل هوى ، و « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى : طحت طيحاً مثل ظليح منهو من قنة النيق بأجرامه .

بِالظَّاهِرِ أَخْصَصُ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى .

وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرُبَّ ، وَالتَّاءَ^(١)

وَأَخْصَصُ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقَتًا ، وَرِبَّ مُنْكَرًا ، وَالتَّاءَ لِلَّهِ ، وَرَبَّ^(٢)

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رَبِّهِ فَقَى » نَزَرَ ، كَذَا « كَهَا » ، وَنَحْوُهُ أُنَى^(٣)

= الشاهد فيه : قوله « لولاي » حيث انفصلت « لولا » بالضمير الذى أصله أن يقع في محل الجر والنصب ، وفيه رد على البرد الذى أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التى تكون في محل نصب أو في محل جر ، وقال : إن ذلك لا يجوز عريية ، وقد جاء هذا الذى أنكره في هذا الشاهد والذى قبله وفي البيت الذى ذكرناه أثناء شرح البيت السابق ؛ فكان ثقل هذه الشواهد رداً عليه .

(١) « بالظاهر » جار ومجرور متعلق بأخصص « أخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « منذ » قصد لفظه : مفعول به لا أخصص « مذ ، وحتى » ، والكاف ، والواو ، ورب ، والتاء « معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف في « مذ » وحده .

(٢) « وأخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمذ » جار ومجرور متعلق بأخصص « ومنذ » معطوف على مذ « وقتا » مفعول به لاخصص « ورب » معطوف على بمذ « منكرًا » معطوف على « وقتا » السابق « والتاء » مبتدأ « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ورب » معطوف على لفظ الجلالة ..

(٣) « وما » اسم موصول مبتدأ « رروا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « من نحو » جار ومجرور متعلق برووا « ربه فقى » رب : حرف جر ، والضمير مجرور المحل به ، وفقى : تمييز للضمير ، وهو كلام في موضع المفعول به لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة « نحو » إليه « نزر » خبر المبتدأ ، وهو « ما » الموصولة في أول البيت « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كها » قيد لفظه : مبتدأ مؤخر « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه « أُنَى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نحو .

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهرَ ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول ؛ فلا تقول « مُنْذُهُ ، ولا مُذُهُ » وكذا الباقي .

ولا تجر « منذ ، ومذ » من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان ^(١) ، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى « في » نحو : « ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا » أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « مِنْ » نحو : « ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » أى : من يوم الجمعة ، وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : « وَاخْصُصْ بِمَذْ وَمِنْذُ وَقْتًا » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شدَّ جَرُّها للضمير ، كقوله :

٢٠١ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِيْ أَنَاْسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا أَبْنَ أَبِي زِيَادٍ

(١) منذ ومذ يكونان ظرفى زمان ، وهما حينئذ اسمان ، ويكونان حرفى جر ، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان ، طلباً للنسبة بين حالتيهما ، وأما نحو قولك « ما رأيته منذ حدث كذا ، وما رأيته منذ أن الله خلقه » فإن اسم الزمان مقدر فى هذين المثالين ونحوهما ، وأصل الكلام : منذ زمان حصل كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه .

٢٠١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغة : « يلقي » مضارع ألقي ، ومعناه وجد ، ويروى « لا يلقي أناس » بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقي « حثاك » استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال « وانهاء الغابة فى حثاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما معنى بحتاك ، فلعل هذا البيت مصنوع » وستعرف رد هذا الكلام .

المعنى : يريد الشاعر أن يقول : إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ، وبهذا التقرير يندفع كلام أبو حيان . الإعراب : « فلا » لا : زائدة قبل القسم للتوكيد « والله » الواو للقسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف =

ولا يُقاسُ على ذلك ، خلافاً لبعضهم ، ولغة هُذَيْلٍ إِنْذَالُ حَائِهَا عَيْناً ، وقرأ ابن مسعود (فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَى حِينٍ)

وأما الواو فمختصة بالقسم ، وكذلك التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما ؛ فلا تقول « أقسمُ والله » ولا « أقسمُ بالله » .

ولا تجر التاء إلا لفظ « الله » : فنقول : « باللهِ لأفعلنَّ » وقد سُمِعَ جَرُّهَا لـ « رَبِّ » مضافاً إلى « الكعبة » ، [قالوا] : « تربَّ الكعبةِ » [وهذا معنى قوله : « والتاء لله وَرَبُّ » وسمع أيضاً « تالرحن » ، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا « تَحْيَا تِلْكَ » وهذا غريبٌ .

ولا تجر « رَبُّ » إلا نكرة ، نحو : « رَبُّ رَجُلٍ عالم لقيتُ » وهذا معنى قوله : « وَرَبُّ مَنْكَرًا » أي : وأخصُصْ برُبِّ النكرة ، وقد شذَّ جرها ضمير الغيبة ، كقوله :

٢٠٢ — وَاهٍ رَأَيْتُ وَشَيْكَا صَدَعَ أَعْظَمُهُ

وَرُبَّهُ عَطِبَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

= وجوبا « لا » نافية « يلفي » فعل مضارع « أناس » فاعل يلفي « فتي » مفعول به أول يلفي ، ومفعول يلفي الثاني محذوف ، وتقدير الكلام : لا يلفي أناس فتي مقصوداً لآمالهم إلى بلوغك « حتاك » حتى : جارة ، والضمير في محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بيلفي « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، وابن مضاف و « أبي » مضاف إليه ، وأبي مضاف و « زياد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حتاك » حيث دخلت « حتى » الجارة على الضمير ، وهو شاذ .

٢٠٢ — البيت مما أنشده ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده في اللسان (رب)

مع تغيير طفيف هكذا :

* كَأَنَّ رَأَيْتُ وَهَيَا صَدَعَ أَعْظَمُهُ *

اللغة « رأيت » أصلحت ، وشعبت ، مأخوذ من قوله : رأب فلان الصدع ؛ إذا =

كما شذَّ جَرُّ الكافِ له ، كقوله :

٣٠٣ - خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثْبًا

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهْمًا أَوْ أَقْرَبًا

= أصاحه وجبره « وشيكا » سريعاً « عطبا » هو هنا بكسر الطاء - صفة مشبهة : أى هالكا « من عطبه » هو هنا بفتح الطاء مصدر بمعنى الهلاك ، وفي اللسان « م العطب » ، المعنى : رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط . فجبرت كسره ورشت جناحه الإعراب : « واه » هو على تقدير « رب » أى رب واه ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديرأ « رأبت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر « وشيكا » مفعول مطلق عامله رأبت ، أى رأبت رأبا وشيكا ، أى عاجلا سريعاً « صدع » مفعول به لرأبت ، وصدع مضاف وأعظم من « أعظمه » مضاف إليه ، وأعظم مضاف ، والضمير مضاف إليه « ور به عطبا » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، والضمير في محل جر برب ، وله محل رفع بالابتداء « عطبا » تمييز للضمير « أنقذت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظا برب « من عطبه » الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ور به عطبا » حيث جر « رب » الضمير ، وهو شاذ .

واعلم أن العلماء قد اختلفوا في هذا الضمير الذى تدخل عليه رب ، أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزحشرى إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير ؛ لأن رب لا تجر غير النكرة ، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير .

٣٠٣ - البيت للعجاج بصف حمار وحش وأثنه ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء

معهن فرأى الصياد فهرب بهن .

اللغة : « الذنابات » جمع ذنابة بالكسر ؛ وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الدال اسم مكان بعينه « كَثْبًا » أى قريباً « أم أو عال » هى هضبة فى ديار بنى تميم .

المعنى : إنه جعل فى هر به الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريباً منه ، وجعل أم أو غال فى جانب يمينه قريباً منه قرباً مثل قرب الذنابات أو أقرب .

=

وقوله :

٢٠٤ — وَلَا تَرَىٰ بَعْلًا وَلَا حَالًا وَلَا كَهْنًا وَلَا كُهْنًا إِلَّا حَاطِلًا

وهذا معنى قوله : « وما رَوَوْا — البيت » أى : والذى رُوِيَ من جر « رَبِّ » المضمَر نحو « ربه فتى » قليل ، وكذلك جر الكاف المضمَر نحو « كها ».

* * *

= الإعراب : « خلى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش « الذنابات » مفعول أول لـ « خلى » شمالاً « مفعول ثان » « كسبا » صفة لشمال « وأم أو عال » يروى بالنصب وبالرفع ؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات ، وأما الرفع فبالابتداء « كها » على رواية النصب هو فى موضع المفعول الثانى ، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو » عاطفة « أقربا » معطوف على الضمير المحرور بالكاف من غير إعادة الجار ، هذا على جعل « أم أو عال كها » مبتدأ وخبراً .
الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ .

ونظير هذا الشاهد قول أبى محمد اليزيدى اللغوى معلم المأمون بن الرشيد :

شَكْوَتُنْمُ إِلَيْنَا ، مَجَانِفَكُمُ وَنَشْكُو إِلَيْكُمُ مَجَانِفِنَا
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهْنًا وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كُهْنًا

ومثله أيضاً قول الآخر :

لَا تَلْسَنِي فَإِنِّي كَكَّ فِيهَا إِنَّمَا فِي اللَّامِ مُشْتَرِكَانِ

٢٠٤ — البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأتته .

الإعراب : « ولا » نافية « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعلا » مفعول أول « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « حلالا » معطوف على قوله « بعلا » السابق « كه » متعلق بمحذوف حال من « بعلا » « ولا كهن » متعلق بمحذوف حال من « حلالا » وهو معطوف بالواو على الحال السابق « إلا » أداة استثناء ملغاة « حاطلا » مفعول ثان لترى .

الشاهد فيه : قوله « كه ، كهن » حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف ، وهو شاذ .

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَىءٌ فِي الْأَمَكِنَةِ بَيْنَ ، وَقَدْ تَأْتِي لِابْتَدَاءِ الْأَزْمَنَةِ^(١)
 وَزَيْدٌ فِي تَقَى وَشِبْهِهِ فَجَرَ نَكِرَةً : ، كـ « مَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ »^(٢)
 تُجِيءُ « مِنْ » لِلتَّبَعِيضِ ، وَلِبَيَانِ الْجِنْسِ ، وَلِابْتَدَاءِ الْغَايَةِ : فِي غَيْرِ الزَّمَانِ
 كَثِيرًا ، وَفِي الزَّمَانِ قَلِيلًا ، وَزَائِدَةً .

فَمَثَلُهَا لِلتَّبَعِيضِ قَوْلُكَ : « أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمِنْ
 النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ) .

وَمَثَلُهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) .
 وَمَثَلُهَا لِابْتَدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ
 لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) .

وَمَثَلُهَا لِابْتَدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى
 مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) « بَعْضٌ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « وَبَيْنٌ
 وَابْتَدَىءٌ » مِثْلُهُ وَمَعْطُوفَانِ عَلَيْهِ « فِي الْأَمَكِنَةِ » مُتَعَلِّقٌ بِابْتَدَىءٍ « بَيْنَ » تَنَازَعُهُ
 الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ « وَقَدْ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « تَأْتِي » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ
 جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى مَنْ « لَبَدَّ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ « بِتَأْتِي » وَبَدءُ مِضَافٍ
 وَ « الْأَزْمَنَةُ » مِضَافٌ إِلَيْهِ .

(٢) « وَزَيْدٌ » فَعْلٌ مَاضٍ مُبْنٍ لِلْمَعْجُورِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَنْ « فِي تَقَى » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِزَيْدٍ « وَشِبْهِهِ » الْوَائِدَةُ عَاطِفَةٌ ،
 شِبْهُ : مَعْطُوفٌ عَلَى تَقَى ، وَشِبْهُهُ مِضَافٌ وَضَمِيرُ النَّائِبِ الْعَائِدِ إِلَى تَقَى مِضَافٌ إِلَيْهِ « الْغَرِّ »
 الْفَاءُ عَاطِفَةٌ ، جَرَّ : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ « نَكِرَةً »
 مَفْعُولٌ بِهِ لَجَرٍّ « كَمَا » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ ، مَا : نَائِفَةٌ « لِبَاغٍ » جَارٌ وَجَرُورٌ
 مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ « مِنْ » زَائِدَةٌ « مَقَرٍّ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ .

٢٠٥ — تَحْضِرْنَ مِنْ أَرْمَانَ يَوْمَ حَلِيمَةَ
إِلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ
ومثال الزائدة : « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ » ولا تزداد — عند جمهور البصريين —
إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون الجرورُ بها نكرةً .

الثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه ، والمراد يشبهه النَّفْيُ : النَّهْيُ . نحو « لا تضرب
مِنْ أَحَدٍ » ، والاستفهامُ ، نحو « هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ ؟ » .

٢٠٥ — البيت للناطقة الديباني ، من قصيدة له ، مطلعها قوله :

كَلِّبْنِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَفَاسِيهِ بَطِيٍّ وَالْكَوَاكِبِ
اللغة : « يوم حليلة » يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين
لحم وغسان ، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي ثمر الغساني ، أضف اليوم إليها لأن أباهما —
فيما ذكروا — حين اعترزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيتهم ، وفي يوم حليلة
ورد المثل « ما يوم حليلة بسر » يضرب للأمر المشتهر المعروف والذي لا يستطيع
كتمانها .

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ بِيضَ رِقَاقٍ الْمَضَارِبِ
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ قُلُوبٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
الإعراب : « تخيرن » تخير : فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة — العائد
على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد — نائب فاعل « من أزمان »
جار ومجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف ، و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف
و « حليلة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير ، وجملة « قد جربن »
من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال « كل » مفعول مطلق ،
وكل مضاف ، و « التجارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » حيث وردت « من » لابتداء الغاية في الزمن . =

ولا تزداد في الإيجاب^(١) ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ؛ فلا تقول : « جاءني من زيد » خلافاً للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) . وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : « قد كان مِنْ مَطَرٍ » أى قد كان مطرٌ .

لِلْإِسْتِهَاءِ : حَتَّى ، وَلَا مَ ، وَإِلَى ، وَمِنْ ، وَبَاءُ يُفْهَمَانِ بَدَلًا^(٢) يدلُّ على انتهاء الغاية « إِلَى » ، وَحَتَّى ، وَاللَّامُ ؛ والأصلُ من هذه الثلاثة « إِلَى » فلذلك تَجْرَ الْآخِرَ وَغَيْرَهُ ، نحو : « سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ » ، أَوْ إِلَى نِصْفِهِ « ولا تَجْرَ » حتى « إلا ما كان آخرًا أو مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ »^(٣) ، كقوله

= وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل ، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس البرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن « مِنْ » قد تأتي لابتداء الغاية في الزمان ، ومال إلى هذا المحقق الرضى ، وهو الذى ذهب إليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجىء لذلك ، واتفق الجميع على أنها تأتي لابتداء الغاية في الأمكنة والأحداث والأشخاص .

(١) ذكر السعد أن « مِنْ » الجارة تزداد في الإثبات اختياراً في موضع واحد ، وهو تمييز كم الخبرية إذا فصل بين كم وبينه بفعل ، ومثل له بقوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ) فمن : زائدة ، وجنات : تمييز كم .

(٢) « لَلاتِّهَاءِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حَتَّى » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وَلَا مَ ، وَإِلَى » معطوفان على حتى « وَمِنْ » الواو للاستئناف ، مِنْ : قصد لفظه : مبتدأ « وَبَاءُ » معطوف على مِنْ « يُفْهَمَانِ » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بَدَلًا » مفعول به ليفهمان .

(٣) الآية الكريمة التى تلاها الشارح مثال لما كان متصلاً بالآخر ، ومثال ما كان =

تعالى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا تجزئ غيرها ؛ فلا تقول : « سِرْتُ
الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ » . واستعمال اللام لانتهاء قاييل ، ومنه قوله تعالى :
(كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى) .

ويستعمل « مِنْ » والباء ، بمعنى « بَدَل » ؛ فمِنْ استعمال « مِنْ » بمعنى
« بَدَل » قوله عز وجل : (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ، [أى :
بَدَلِ الْآخِرَةِ] وقوله تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ
يَخْلُقُونَ) أى : بدلكم ، وقول الشاعر :

٢٠٦ — جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا
وَلَمْ تَذُقْ مِنْ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

= آخر أقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، واعلم أن « حتى » الجارة على صريين :
جارة للمفرد الصريح ، وهذه هي التي لا تجزئ إلا الآخر أو المتصل بالآخر ، ولا تكون
إلا غائية ، وجارة لأن البصرية ومدخولها ، وهذه تكون غائية ، وتكون تعليلية ،
وتكون استثنائية .

٢٠٦ — البيت لأبي نخيلة — يعمر بن حزن — السعدى .

اللغة : « جارية » هي — فى الأصل — الفتاة الشابة . ثم توسع فيه فاستعملوه فى كل
أمة « المرققا » على صيغة اسم المفعول — الرغيف الرقيق الواسع « البقول » جمع بقل ،
وهو كل نبات اخضرت به الأرض « الفستقا » نقل خاص معروف .

المعنى : يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم ، ولم تستمرىء طعم الرفق ،
فهى تأكل يابس العيش ، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة ، وتذوق من البقول
ما يأكله البدو عادة ، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية .

الإعراب : « جارية » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى جارية ، أو نحوه « لم »
نافية جازمة « تأكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسرة تخلصاً من التقاء
الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على جارية « المرققا »
مفعول به لتأكل ، والألف للاطلاق « لم » نافية جازمة « تذوق » فعل مضارع مجزوم =

أى : بَدَلَ البَقُولِ ، ومن استعمال الباء بمعنى « بدل » ما ورد في الحديث « مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُرُّ النَّعَمِ » أى : بَدَلَهَا ، وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(١) [١٥٤]

* * *

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ ، وَفِي تَعْدِيَةٍ - أَيْضًا - وَتَعْلِيلٍ قَفِي^(٢)
وَزَيْدٍ ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنُ بِيَا وَ « فِي » وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا^(٣)

= بلم ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل « من البقول » جار ومجرور متعلق بتدق « الفستقا » مفعول به لتدق ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « من البقول » حيث ورد « من » بمعنى البدل ، يعنى أنها لم تستبدل الفستق بالبقول . وهكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين ، وقال آخرون : إن « من » هنا للتبعض ، وعندهم أن الفستق بعض البقول ، وعلى هذا يجوز أن تكون « من » اسما بمعنى « بعض » وموقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتدق ، ويكون قوله « الفستقا » بدلا منها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب « المفعول له » فانظره هناك
(٢) « واللام » مبتدأ « للملك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « وشبهه » الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على الملك ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « وفي تعدية » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتى آخر البيت « أَيْضًا » مفعول مطلق لفعل محذوف « وتعليل » معطوف على تعدية « قفى » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام .

(٣) « زيد » فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في البيت السابق نائب فاعل « والظرفية » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « استبن » الآتى « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بيا » قصر للضرورة متعلق باستبن « وفي » معطوف على با « وقد » حرف تقييد « يبينان » فعل =

تقدم أن اللام تكون الانتهاء ، وذكر هنا أنها تكون للملك ، نحو (لله ما في السموات وما في الأرض) و « المالُ لزيد » ، ولشبه الملك ، نحو : « الجَلَّ للفرس ، والبابُ للدَّار » ، وللتَّعدية ، نحو « وهَبْتُ لزيدٍ مالاً » ومنه قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) ، وللتعليل ، نحو « جئتُك لإكرامِك » ، وقوله :

٢٠٧ — وإني لتعروني لذكرالك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

= مضارع والفت الاثني - العائد إلى الباء وفي - فاعل « السبيا » مفعول به لينين ، والألف لإطلاق .

٢٠٧ — البيت لأبي صخر الهذلي .

اللغة : « تعروني » تصيغي ، وتنزل في « ذكرالك » الذكري - بكسر الذال وآخره ألف مقصورة - التذكر ، والخطور بالبال « هزة » بفتح الهاء وكسرها حركة واضطراب « انتفض » تحرك « القطر » المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عند تذكره إياها ، ويقول : إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر ؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه .

الإعراب : « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « لتعروني » اللام للابتداء ، تعرو : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « لذكرالك » الجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله « هزة » فاعل تعرو « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض ، و « ما » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء مفعول به لبلل « القطر » فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور ، و « قد » مقدرة قبل الفعل ، عند البصريين : أى قد بلله .

الشاهد فيه : قوله « لذكرالك » فإن اللام فيه للتعليل .

وزائدة : قياساً^(١) ، نحو « لَزَيْدٍ ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وسماعاً ، نحو « ضَرَبْتُ لَزَيْدٍ » .

وأشار بقوله : « والظرفية اسْتَبْنُ — إلى آخره » إلى معنى الباء و « في » ؛ فذكر أنهما اشتركا في إفادة الظرفية ، والسببية ؛ فمثالُ الباء للظرفية قوله تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) أى : وفى الليل ، ومثالها للسببية قوله تعالى : (فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَزْمًا عَلَيْهِمْ طَبَّاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا) ، ومثالُ « في » للظرفية قولك « زَيْدٌ فى المسجدِ » وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار فى هرة حبستها ؛ فلا هى أطعمتها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض »^(٢)

* * *

(١) زيادة اللام على ضربين ؛ الأول : زيادتها لجرد التأكيد - وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل ، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام - كقول ابن ميادة الرماح ابن أبرد :

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

والزيادة الثانية لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سببين ؛ أحدهما : أن يقع العامل متأخراً ، نحو قوله تعالى : (للذين هم لربهم يرهبون) وقوله سبحانه : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وثانيهما . أن يكون العامل فرعاً فى العمل : إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى (مصداقاً لما بينهم) وإما لكونه صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه (فعال لما يريد) .

(٢) خشاش الأرض : هوامها وحشراتهما ، الواحدة خشاشة ، وفى رواية فى الحديث « حشيش الأرض » وفى رواية ثالثة « حشيشة الأرض » - بحاء مهملة - وهو يابس النبات ، وهو وهم . قاله ابن الأثير .

بِالْبَاءِ اسْتَعِنَ ، وَعَوَّدَ ، عَوَّضَ ، أَلْصَقَ
وَمِثْلَ « مَعَ » وَ « مِنْ » وَ « عَنْ » بِهَا انْطِقَ ^(١)
تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية ، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة ،
نحو « كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين » وللتعدي ، نحو « ذهبتُ بِزَيْدٍ » ومنه
قوله تعالى : (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) وللتعويض ، نحو : « اشتريت الفرس بألف
درهم » ومنه قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ)
وللإصاق ، نحو « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ » وبمعنى « مع » نحو « بعثتكَ الثوبَ بِطَرَاذِهِ »
أى : مع طرازه ، وبمعنى « من » كقوله :

* تَرَيْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ * ^(٢) [١٩٨]

أى : من ماء البحر ، وبمعنى « عن » نحو (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أى :
عن عذاب ، وتكون الباء — أيضاً — للمصاحبة ، نحو (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ)
[أى : مصاحباً خَدَّ رَبِّكَ] .

* * *

عَلَى لِالِاسْتِعْلَا ، وَمَعْنَى « فِى » وَ « عَنْ »
يَعْنُ تَجَاوَزاً عَنِ مَنْ قَدْ فَطِنَ ^(٣)

(١) « بالباء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « استعن » الآتى
« استعن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وعد ، عوض ،
ألصق » معطوفات على استعن بحرف عطف محذوف « ومثل » حال من « ها » فى
قوله « بها » الآتى ، ومثل مضاف و « مع » مضاف إليه « ومن ، وعن » معطوفان
على « مع » السابق « بها » جار ومجرور متعلق بانطق الآتى « انطق » فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) هذه قطعة من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨ وقد سبق أول باب حروف الجر

(٣) « على » تصد لفظه : مبتدأ « للاستعلاء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف =

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ « بَعْدِ » وَ « عَلَى »

كما « عَلَى » مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُعِلَ^(١)

تستعمل « على » للاستعلاء كثيراً ، نحو « زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ » وبمعنى
« في » نحو قوله تعالى : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) أى :
في حين غفلة ، وتستعمل « عن » للجauزة كثيراً ، نحو : « زَمَيْتُ السَّهْمَ عَنْ
الْقَوْسِ » وبمعنى « بعد » نحو قوله تعالى (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) أى : بعد
طبق ، وبمعنى « على » نحو قوله :

٢٠٨ — لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

== خبر المبتدأ « ومعنى » معطوف على الاستعلاء ، ومعنى مضاف ، و « في » قصد لفظه :
مضاف إليه و « عن » معطوف على « في » السابق « بمن » جار ومجرور متعلق بقوله
« عنى » الآتى ، « تجاوزاً » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « عنى » الآتى « عنى »
فعل ماض « من » اسم موصول فاعل عنى « قد » حرف تحقيق « فطن » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة لا محل لها
صلة الموصول ، أى : وعنى الذى تحققت فطنته تجاوزاً بمن .

(١) « وقد » حرف تقليل « تجي » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً
تقديره هو يعود إلى « عن » فى البيت السابق فاعل « موضع » ظرف متعلق بتجىء ،
وموضع مضاف ، و « بعد » قصد لفظه : مضاف إليه « وعلى » معطوف على بعد « كما »
الكاف جارة ، ما : مصدرية « على » قصد لفظه : مبتدأ « موضع » ظرف متعلق
بقوله « جعلاً » الآتى ، وموضع مضاف ، و « عن » قصد لفظه : مضاف إليه « قد »
حرف تحقيق « جعلاً » جعل : فعل ماض مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره
هو يعود إلى « على » نائب فاعل ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى
محل رفع خبر المبتدأ الذى هو على المقصود لفظه .

٢٠٨ — البيت لندى الإصبع — حرثان بن الحارث بن حرث — العدوانى ، من

==

كلمة له ، طلعمها قوله :

أى : لا أَفْضَلْتَ فى حَسْبِ عَلَى ، كما استعملت « عَلَى » بمعنى « عَنْ »
فى قوله :

= يَأْمَنُ لِقَلْبِ طَوِيلِ الْبَثِّ تَحْزُونِ أَمْسَى تَذَكَّرَ رِيًّا أَمْ هَارُونَ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطَتْ وَالْدَّهْرُ ذُو غِلَظَةٍ حِينًا وَذَوَالِينِ

اللغة : « أَفْضَلْتَ » زدت « دِيَانِي » الديان : القاهر السالك للأُمُور الذى يجازى عليها ، فلا يضيع عنده خير ولا شر « تَحْزُونِي » تسومنى الذل وتقهرنى .
المعنى : لله ابن عمك ، فلقد ساواك فى الحسب ، وشابهك فى رفعة الأصل وشرف
المختد ، فما من مزية لك عليه ، ولا فضل لك فتفخر به عليه ، ولا أنت مالك أمره
والدبر لشؤونه ، فتقهره وتذله .

الإعراب : « لاه » أصل هذه الكلمة « لله » فهى جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم ، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذا فصار « الله » ثم حذف أداة التعريف ؛
فصار كما ترى « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف ، وعم من « عمك » مضاف إليه ،
وعم مضاف والكاف مضاف إليه « لا » نافية « أَفْضَلْتَ » أفضل : فعل ماض ، والتاء
ضمير المخاطب فاعل « فى حَسْبِ » جار ومجرور متعلق بأفْضَلْتَ « عَنِ » مثله « ولا »
الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « دِيَانِي » ديان :
خبر المبتدأ ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة الوصف إلى مفعوله
« فتحزونى » الفاء عاطفة ، تحزونى : فعل مضارع ، والنوى للوقاية ، والياء مفعول به ،
والفاعل ضمير مستتر ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ،
والتقدير : فأنت تحزونى ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر
السابقة ، وتدير الكلام : ولا أنت دِيَانِي فأنت تحزونى .

الشاهد فيه : قوله « عَنِ » فإن « عَنْ » هنا بمعنى « عَلَى » ، والسر فى ذلك أن
« أَفْضَلَ » بمعنى زاد فى الفضل إنما يتعدى بعلى .

ومثل ما ورد فى صدر هذا البيت - من قوله « لاه ابن عمك » - قول عمر بن
أبى ربيعة الخزومى (البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا) .

قُلْتُ : كَلَّا ، لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ ، بَلْ خِفْنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَغْمَارًا

٢٠٩ — إِذَا رَضِيتَ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا
أى : إذا رضيت عني .

شَبَّهَ بِكَافٍ ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدٌ^(١)
تأتى السكاف للتشبيه كثيراً ، كقوله : « زَيْدٌ كَالْأَسَدِ » ، وقد تأتى

٢٠٩ — البيت للقحيف العقيلي ، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري ،
ومن هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور :

تَنْصَبْتُ الْقِلَاصَ إِلَىٰ حَكِيمٍ خَوَارِجَ مِنْ تَبَالَةٍ أَوْ مِنْهَا
فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمٍ بِنُ الْمَسِيبِ مِنْهَا
اللغة : « قشير » بزنة — التصغير — هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن
صمصمة .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « رضيت » رضى :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق بـ « رضى » بنو « فاعل رضى ،
وبنو مضاف و « قشير » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة
« إذا » إليها « لعمر » اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير
لعمر الله قسمي ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه « أعجبني » أعجب : فعل ماض ،
والنون للوقاية ، والياء مفعول به « رضاها » رضا : فاعل أعجب ، والضمير مضاف
إليه ، وأنته مع أن مرجعه مذكور وهو « بنو قشير » لتأولهم بالقبيلة ، وجملة « أعجبني
رضاها » لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » ويدل على
ذلك أن « رضى » إنما يتعدى بمن كما في قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه)
وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين) ، وقد حمل الشاعر « رضى » على ضده وهو
« سخط » فعده بالحرف الذى يتعدى به ضده وهو « على » وليس في ذلك ما تنكره ،
فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره .

(١) « شبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بكاف » =

للتعليل ، كقوله تعالى : (وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) أى : لهدايته إياكم ، وتأتى زائدة للتوكيد ، وجُعِلَ منه قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أى ليس مثلهُ شَيْءٌ ، ومما زيدت فيه قولُ رؤبة :

٢١٠ — * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى *

أى : فيها المَقَى ، أى : الطُّولُ ، وما جكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأَفِطَ ؟ فقال : كَهَيِّثٍ ، أى : هَيِّنًا .

= متعلق بشبه « وبها » متعلق بقوله : « يعنى » الآتى « التعليل » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يعنى » فعل مضارع مبنى المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التعليل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وزائداً » حال من فاعل « ورد » الآتى « لتوكيد » جار ومجرور متعلق بـ « ورد » فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السكاف .
٢١٠ — هذا الشاهد من أرجوزة لرؤبة بن المعجاج .

اللمعة : « لواحق » جمع لاحقة ، وهى التى ضمرت وأصابها الهزال « الأقرباب » جمع قرب - بضم فسكون ، أو بضمتين - وهى الحاصرة « الملقى » بفتح الميم والقاف - الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقة .

المعنى : يريد أن هذه الأتني - التى يصفها - نخاص البطون ، قد أصابها الهزال واتسبها الضمور ، وأن فيها طولاً .

الإعراب : « لواحق » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى لواحق ، أو نحوه ، ولواحق مضاف ، و « الأقرباب » مضاف إليه « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاللقى » السكاف زائدة ، الملقى : مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « كاللقى » حيث وردت السكاف زائدة غير دالة على معنى من المعانى التى تستعمل فيها ، ودليل زيادتها شيثان ؛ الأول : أن المعنى الذى أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها ، والثانى : أن بقاءها ذات معنى من المعانى التى ترد لها يفسد الكلام ويخل به ، ألسنت ترى أنك لا تقول : فى هذا الشيء كالطول ، وإنما تقول فى هذا الشيء طول ، فافهم هذا فإنه يفيدك . =

وَأَسْتَعْمِلَ اسْمًا ، وَكَذَا «عَنْ» وَ «عَلَى»
 مِنْ أَجْلِ ذَا عَيْنَيْهَا مِنْ دَخَلًا^(١)
 اسْتَعْمِلَ الْكَافُ اسْمًا قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ :

٢١١ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
 كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ

= ونخرج البيت على زيادة الكاف هو تخرج جماعة من النحاة : منهم الرضى فى شرح السكافية ، وابن عصفور ، وأبو الفتح بن جنى فى سر الصناعة ، وأبو على الفارسى فى البغداديات ، وابن السراج فى الأصول ، وقد حمل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : (ليس كمثل شيء) ، وقوله سبحانه : (أو كالذى مر على قرية) قال : تقدير الكلام رأيت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قرية .

(١) « واستعمل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف فى البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عن » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر و « على » معطوف على عن « من أجل » جار ومجرور متعلق بدخول أيضاً « من » قصد لفظه : مبتدأ « دخلاً » دخل : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢١١ - هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدته اللامية المشهورة التى مطلعها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

اللغة : « شطط » هو الجور ، والظلم ، ومجاوزة الحد « القتل » بضمين - جمع فتيلة ، وأراد بها فتيلة الجراح .

المعنى : لا ينهى الجائرين عن جورهم ، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطعن البالغ الذى ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة .

الإعراب : « أتنتهون » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، تنتهون : فعل وفاعل =

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل فيه « ينهى » ، والتقدير :
ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن ، واستعملت « على » وعن « اسمين
عند دخول « من » عليهما ، وتكون « على » بمعنى « فوق » و « عن »
بمعنى « جانب » ، ومنه قوله :

٢١٢ — غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُمُوهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرَزَاءٍ مَجْهَلٍ

= « ولن » نافية ناصبة « ينهى » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف
« دوى » مفعول تقدم على الفاعل ، وذوى مضاف و « شطط » مضاف إليه
« كالطعن » الكاف اسم بمعنى مثل فاعلي ينهى ، والكاف مضاف ، والطعن مضاف
إليه « يذهب » فعل مضارع « فيه » جار ومجرور متعلق بذهب « الزيت » فاعل
يذهب « والقتل » معطوف على الزيت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة
للطعن ، أو في محل نصب حال منه ؛ وذلك لأنه اسم محلى بأل الجندية ، وانظر شرح
الشاهد رقم ٢٨٦ .

الشاهد فيه : قوله « كالطعن » فإن الكاف فيه اسم بمعنى « مثل » وعى فاعل
لقوله « ينهى » وقد أوضحنا ذلك في إعراب البيت .

٢١٢ بـ البيت لمزاحم العقيلي ، يصف القطاة ، من قصيدة له مطلعها قوله :

خَلِيلِيَّ عُوجَانِي عَلَى الرَّبْعِ نَسَّالٍ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ
وقبل بيت الشاهد قوله :

أَذَلَّتْ أُمُّ كُذْرِيَّةٌ ظِلَّ فَرْخِهَا لَقِيَ بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمَعِيلِ

اللغة : « غدت » هنا بمعنى « صار » فلا يختص بزمان دون زمان ، كما تقول :
« غدا على أمير » أى : صار على أمير ؛ فلو لم يكن بمعنى « صار » اختص حدوث
معناه بزمان الغداة « من عليه » أراد من فوقه ؛ فعلى هنا اسم ، ولذلك دخل عليه
حرف الجر « ظمؤها » بكسر الظاء وسكون ايم - زمان صبرها عن الماء « تصل »
تصوت وإنما يصوت حشاها ، فجعلها إذا صوت حشاها فقد صوتت « قيفس » بفتح =

أى : غَدَتْ من فَوْقِهِ ، وقوله :

٢١٣ — وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

أى : مِنْ جَانِبِ يَمِينِي .

...

= القاف وسكون الياء — قشر البيضة الأعلى « زيزاء » بزاي مفتوحة أو مكسورة ثم مثناة تحتية ساكنة فزاي ثانية — هو ما ارتفع من الأرض « المجهل » الذى ليس له أعلام يهتدى بها .

المعنى : يقول : إن هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، حال كونها تصوت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء ، وطارَتْ عن يعضها الذى وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التى يهتدى بها .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى « كدرية » فى بيت سابق أنشدناه لك « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بغدت « ما » مصدرية « تم » فعل ماض « ظمؤها » ظمء : فاعل تم ، وظمء مضاف والضمير مضاف إليه « تصل » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال « وعن قيض » جار ومجرور معطوف على قوله « من عليه » فهو من متعلقات غدت أيضاً « زيزاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » صفة لزيزاء .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » حيث ورد « عن » اسماً بمعنى فوق ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، كما أوضحناه لك .

٢١٣ — البيت لقطرى بن الفجاءة ، من أبيات سبق أحدها فى باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦) .

اللغة : « دريئة » هى حلقة يرمى فيها التعلم ويطعن للتدرب على إصابة الهدف ، وأراد هذه العبارة أنه جرىء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب ، =

و «مُذٌ، وَمُنْذٌ» اُسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفَعْلِ : كَ «جِئْتُ مُذَدَّعًا»^(١)
وإِنْ يَجْرَا فِي مُضَى فَكَمِنْ هَا ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اُسْتَبِينَ^(٢)

= وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يبول ولا ينهزم ، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب ، وذكر اليمين والأمام وحدها - وترك اليسار والظهر - لأنه يعلم أن اليسار كاليمين ، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكن الفارس منه أحدا .

الإعراب : «أراني» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «للمراح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريئة» . الآتي «دريئة» مفعول ثان لأرى ، وأرى هنا علمية ، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لاسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك من خصائص أفعال القنوب ، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافا محذوفا ، وأصل الكلام عليه : أرى نفسي «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام : أي تجيئني من جهة يميني - إلخ ، وعن مضاف ، ويمين من «يمين» مضاف إليه ، ويمين مضاف وياء التنكيم مضاف إليه «تارة» منصوب على الظرفية ، ويروى في مكانه «مرة» وقوله «وأما» معطوف على يميني . الشاهد فيه : قوله «من عن» حيث استعمل «عن» اسما بمعنى «جهة» ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر ، وقد بينا لك ذلك في إعراب البيت .

(١) «مذ» قصد لفظه : مبتدأ «ومنذ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفة لذ ومنذ «رفعا» فعل وفاعل ، والجملة في محل جري بإضافة «حيث» إليها «أو» عاطفة «أوليا» أولى : فعل ماض مبني السجھول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الثاني «الفعل» مفعول أول لأولى ؛ لأنه هو الفاعل في المعنى «كجئت» الكاف جارة لقول محذوف ، جئت : فعل وفاعل «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جري بإضافة مذ إليها .

(٢) «وإن» شرطية «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل «في مضى» جار ومجرور متعلق بيجرا «فكمن» القاء لربط الجواب بالشرط ، كمن : =

تُستعمل « مذ ، ومنذ » اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعاً ، أو وقع بعدهما فعلٌ ؛ فمثال الأول « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أو « مذ شهرنا » فـ « مذ » : [اسمٌ] مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك « منذ » ، وجوزَ بعضهم أن يكونا خبزين لما بعدهما ، ومثال الثاني « جئت مذ دعاً » فـ « مذ » : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ، والعامل فيه « جئت » .

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفاً جر : بمعنى « من » إن كان المجرور ماضياً ، نحو « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى « في » إن كان حاضراً ، نحو « ما رأيته مذ يومنا » أى : في يومنا .

وَبَعْدَ « مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ » زَيْدَ « مَا » فَلَمْ يَبْقَ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَ (١)
تزداد « ما » بعد « من ، وعن ، وباء » فلا تكفها عن العمل ، كقوله

== جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « هما » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفي الحضور » جار ومجرور متعلق بقوله « استبن » الآتى « معنى » مفعول مقدم لاستبن ، ومعنى مضاف و « فى » قصد لفظه : مضاف إليه « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « زيد » الآتى ، وبعد مضاف ، و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « وعلى ، وباء » معطوفان على « من » « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » قصد لفظه : نائب فاعل زيد « فلم » نافية جازمة « يعق » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « عن عمل » جار ومجرور متعلق بـ « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل ، والجملة فى محل جر صفة لعمل .

تعالى : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْـبِحَنَّ نَادِمِينَ)
وقوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) .

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبِّ» وَالْكَافِ «فَكَفَّ» وَقَدْ قَلْبَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ (١)
تزداد «ما» بعد «الكاف» ، ورُبَّ «فَتَكْفُهُمَا» (٢) عن العمل ، كقوله :
٢١٤ — فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ اللَّطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

(١) «وزيد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» في البيت السابق «بعد» ظرف متعلق بزيد ، وبعد مضاف و «رب» قصد لفظه : مضاف إليه «والكاف» معطوف على رب «فكف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، وقد حرف تقليل «باليهما» بلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ما ، والضمير البارز المتصل مفعول به «وجر» الواو واو الحال ، جر : مبتدأ «لم» نافية جازمة «يكف» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .
(٢) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد — أى غير جملة — فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول «ما» بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما ، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره ، وذلك بأن تهيئهما للدخول على الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ؛ فأما دخولهما على الجمل الاسمية فقد استشهد به الشارح (ش ٢١٤ و ٢١٥) وأما دخولهما على الجمل الفعلية فمنه قول جذيمة الأبرش :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَن ثَوْبِي شِمَالَاتُ

ومنه قول رؤبة بن العجاج في أحد نخر بحاته :

* لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

٢١٤ — البيت لزباد الأعجم ، وهو أحد أبيات ثلاثة ، وقوله :

وَأَعْلَمُ أَلَنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ =

وقوله :

٢١٥ — رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ يَبْنِيهِنَّ الْمَهَارُ

= أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى ، وبيت الشاهد مجرورها ، ففيه الإقواء .

اللغة : « النشوان » أصله السكران ، وأراد به لازمه ، وهو الذي يعيب كثيراً ويقول ما لا يحتمل ، بدليل ذكر الحليم في مقابلته « الحليم » ذو الأناة الذي يحتمل ما يشق على النفس ويشق عليها « حباء » بكسر الحاء - وهو العطية « الجر » جمع حمار ، وروى « فإن النيب من شر المطايا » والنيب : جمع ناب ، وهى الناقة المسنة « المطايا » جمع مطية ، وهى - هنا - الدابة مطلقاً ، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها ، أى : تسرع ، أولئك تركب مطاها : أى ظهرها « الحبطات » بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة - هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم ، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلا انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يعيرون بالطعام ، وانظر إلى قول الشاعر :

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِئٌ بِزَادٍ

الإعراب : « فإن » حرف توكيد « الجر » اسم إن « من شر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و « المطايا » مضاف إليه « كما » الكاف حرف جر ، ما : كافة « الحبطات » مبتدأ « شر » خبر المبتدأ ، وشر مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف ، و « تميم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات » حيث زيدت « ما » بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها ، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، وقد وضع ذلك في إعراب البيت .

٢١٥ — البيت لأبى دواد الإيادى .

اللغة : « الجامل » القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه « المؤبل » - بزنة المعظم - المتخذ للفتية ، وتقول : إبل مؤبلة ، إذا كانت متخذة للفتية « عناجيح » جمع عنجوج ، وهو من الخيل الطويل العنق « المهار » جمع مهر - والواحدة بهاء - وهو ولد الفرس .

وقد تزداد بعدها ولا تكفهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦ — مَـوِىَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةً شَعَوَاءَ ، كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

= المعنى : يقول : إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقتية ، وحياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، ما زائدة كافة « الجامل » مبتدأ « المؤبل » صفة للجامل « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو عاطفة ، وعناجيح : مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وعناجيح فيهم ، مثلاً « بينهن » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « المهار » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله « عناجيح » السابق ، وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « ما » الزائدة على « رب » فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها ، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية ، ودخول رب المكفوفة على الجمل الاسمية شاذ عند سيديويه ؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجلل الفعلية ، وعند أبي العباس المبرد لا تختص رب المكفوفة بجملة دون جملة ؛ فليس فى البيت شذوذ عنده .

٢١٦ — البيت لضمرة التهلى .

اللغة : « غارة » هو اسم من أغار القوم ، أى : أسرعوا فى السير للحرب « شعواء » منتشرة متفرقة « اللذعة » مأخوذ من لذعته النار ، أى : أحرقت « الميسم » ما يوسم به البعير بانار : أى يعلم ليعرف ، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم لتعرف .

الإعراب : « موى » منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ، وأصله « يا موى » « يا » حرف تنبيه « ربنا » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وما : زائدة غير كافة هنا « غارة » مبتدأ ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « شعواء » صفة لغارة =

وقوله :

٢١٧ — وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ . كَمَا النَّاسِ يَجْزُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

وَحُذِفَتْ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ»

وَالْفَاءُ ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ^(١)

= «كاللدعة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة «بالميسم» جار ومجرور متعلق باللدعة ، وخبر المبتدأ جملة «ناهبتها» في بيت آخر ، وهو قوله :
 نَاهَبْتُهَا الْفُـسْمَ عَلَى طَيْعٍ أَجْرَدَ كَالْقِدْحِ مِنَ السَّاسِمِ
 الشاهد فيه : قوله «ربنا غارة» حيث دخلت «ما» الزائدة — التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر — على «رب» فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها .

٢١٧ — البيت لعمر بن براقة الحمداني ، من كلمة مطلعها :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ
 المعنى : إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه ، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يحنى ويحنى عليه .

الإعراب : «ننصر» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «مولانا» مولى : مفعول به لننصر ، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم «كما» الكاف جارة ، ما : زائدة «الناس» مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة «أن» واسمها وخبرها سدت مسد مفعولى «نعلم» «مجرور» خبر ثان لأن ، وهو اسم مفعول ؛ فقوله «عليه» واقع موقع نائب الفاعل «وجارم» معطوف على «مجرور» .

الشاهد فيه : قوله «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها .

(١) «وحذفت» الواو عاطفة أو للاستئناف ، حذف : فعل ماض مبني للمجهول ، =

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، إلا في « رُبَّ » بعد الواو ، وفيما
سندكره ، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء ، و « بَلْ » قليلا ؛ فمثاله بعد الواو قوله :

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُحْتَزَّنِ * ^(١)

ومثاله بعد الفاء قوله :

٢١٨ — فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعُ

فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ

= والتاء للتأنيث « رب » قصد لفظه : نائب فاعل « فجرت » الفاء حرف عطف ، وجر :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب
« بعد » ظرف متعلق بفجرت ، وبعد مضاف و « بل » قصد لفظه : مضاف إليه
« والفا » قصر للضرورة : معطوف على « بل » و « بعد » ظرف متعلق بقوله « شاع »
الآتي ، وبعد مضاف ، و « الواو » مضاف إليه « شاع » فعل ماض « ذا » اسم إشارة
فاعل شاع « العمل » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة : أي وشاع هذا
العمل بعد الواو .

(٢) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب ، فانظره هناك ، وهو الشاهد رقم ٣
والشاهد فيه هنا قوله « وقاتم » حيث جر بعد الواو رب المحذوفة .

ونظير هذا البيت — في الجر رب محذوفة بعد الواو — قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَبَتَّلِي

٢١٨ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وقبل

هذا البيت قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدَرَ خَدَرَ غَنِيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ، إِنَّكَ مُرْجِلِي

تَقُولُ، وَقَدْ مَالَ الْغَبِيْطُ بِنَا مَعًا: عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ

فَقُلْتُ لَهَا: سِيرِي، وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِي عَن جَنَّاكَ الْمَقَلَّ

اللغة : « طرقت » جث ليل « تمائم » جمع تيممة ، وهي التعويذة تعلق على الصبي =

ومثاله بعد « بَلْ » قوله :

٢١٩ — بَلْ بَلَدٌ مِلَّةُ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمَةٌ

= لتمنعه العين في زعمهم « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » إذا أتى عليه من مولده عام .

الإعراب : « فمثلك » مثل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله « طرقت » الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو « رب » المحذوفة ، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه « حبلى » بدل من الكاف في « مثلك » « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبلى ، وهو يروى بالجر تابعاً على اللفظ ، وبالنصب تابعاً على الموضع « فألهينها » الفاء عاطفة ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة معطوفة على جملة « قد طرقت » « عن ذى » جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و « تمام » مضاف إليه « محول » صفة لذى تمام .

الشاهد فيه : قوله « فمثلك » حيث جر رب المحذوفة بعد الفاء .

٢١٩ — البيت لرؤية بن العجاج .

اللمة : « بلد » يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر « الفجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع « قتمه » أصله قتامة ، والقمام هو الغبار ، تخففه بحذف الألف « جهرمه » الجهرم — بزنة جعفر — هو البساط نفسه ، وقيل : أصله جهرمه — بياء نسبة مشددة — نسبة إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، لحذف ياء النسبة .

المعنى : يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب والانتقال « بلد » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفة بعد « بل » « ملء » مبتدأ ثان ، وملء مضاف و « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثانى ، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ، والجملة في محل رفع صفة لبلد « لا » نافية « يشتري » فعل مضارع مبنى للمجهول « كتانه » كتان : نائب فاعل ليشتري ، وكتان مضاف وضمير الغائب =

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو ، وقد شذَّ الجُرُّ بـ « رُبَّ » محذوفة من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٠ — رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كَذَبْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ

== العائد إلى بلد مضاف إليه « وجهرمه » معطوف على « كئانه » والجملة في محل رفع نعت لبلد ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه رب المحذوفة هو قوله « كلفته عيدة » وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات ، وذلك في قوله :

كَلَفَتْهُ عَيْدِيَّةٌ تَجَشَّمُهُ كَأَنَّهَا ، وَالسَّيْرُ نَاجٍ سُوَّامُهُ

قِيَاسُ بَارٍ تَبَعُهُ وَنَشَّامُهُ تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَذَمُّهُ

الشاهد فيه : قوله « بل بلد » حيث جر « بلد » رب المحذوفة بعد « بل »

٢٢٠ — البيت لجليل بن معمر العذري .

اللغة : « الرسم » ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه « والطلل » ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه « من جملته » له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم « فعلت هذا من جلد كذا » والمعنى : فعلته من عظمه في نفسى ، حكاه أبو على القالى ، الثانى : أن يكون من قولهم : « فعلت كذا من جلدك وجلالك » ، والمعنى من أجلك ، وبسبك .

الإعراب : « رسم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله ، ورسم مضاف ، و « دار » مضاف إليه « وقفت » فعل وفاعل « فى طلله » الجار والمجرور متعلق بوقفت ، وطلل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأقضى ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر « كاد » وجملة « كاد » واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رُبٍّ ، لَدَى حَذَفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا^(١)
 الجرُّ بغير « رُبٍّ » محذوفاً على قسمين : مُطَرِّدٌ ، وغير مطرد .
 فغير المطرد ، كقول رؤبة لمن قال له « كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ » : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ »
 التقدير : على خَيْرٍ ، وقول الشاعر :

٢٢١ — إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟
 أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

== الشاهد فيه : قوله « رسم دار » — في رواية الجر — حيث جر قوله « رسم »
 برب محذوفاً من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثة : الواو ، والفاء ، وبل ،
 وذلك شاذ .

(١) « وقد » حرف ت قليل « يجر » فعل ماض مبني للمجهول « بسوى » جار
 ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر ، وسوى مضاف و « رب » قصد لفظه :
 مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بيجر ، ولدى مضاف و « حذف » مضاف
 إليه « وبعضه » بعض مبتدأ ، والهاء مضاف إليه « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً ، وهو المفعول الأول « مطرداً » مفعول ثان
 ليرى ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ .
 ٢٢١ — البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً .

اللغة : « قبيلة » واحدة قبائل العرب « كليب » — بزنة التصغير — أبو قبيلة
 جرير ، والباء في قوله : « بالأكف » للمصاحبة بمعنى « مع » أى : أشارت الأصابع
 مع الأكف ، أو الباء على أصلها والسكلام على القلب ، وكأنه أراد أن يقول : أشارت
 الأكف بالأصابع ، فقلب .

المعنى : إن لؤم كليب وارتسكسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه ،
 فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب .

الإعراب : « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « قيل » فعل
 ماض مبني للمجهول « أى » اسم استفهام مبتدأ ، وأى مضاف و « الناس » مضاف
 إليه « شر » أفعال تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهو خبر المبتدأ ، ==

أى : أشارت إلى كليب ، وقوله :

٢٢٢ — وَكَرِيمَةً مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْهُ

حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى : فارتقى إلى الأعلام .

= وشر مضاف و « قبيلة » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل « أشارت » أشار : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت « بالألف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه « الأصابع » فاعل أشارت .
الشاهد فيه . قوله « أشارت كليب » حيث جر قوله « كليب » بحرف جر محذوف ، كما بيناه في الإعراب ، والجر بالحرف المحذوف — غير ما سبق ذكره — شاذ .
٢٢٢ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « كريمة » صفة لموصوف محذوف ، أى : رجل كريمة ، والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث ؛ بدليل تذكر الضمير في قوله « ألفتة » ولا يقال : إنه استعمل صيغة فعيلة في المبالغة ، وليست من صيغها ؛ لأننا نقول : الصبيغ المشهورة هى الصيغ القياسية ، أما السماعى فلا حصر له « ألفتة » بفتح اللام — من باب ضرب — أى : أعطيته ألفاً ، أو بكسر اللام — من باب علم — أى : صرت أليفه « تبذخ » تسكبر وعلا « الأعلام » جمع علم ، وهو — بفتح العين واللام جميعاً — العجل .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب « كريمة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر التثنية بالزائد « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة ، وآل مضاف ، و « قيس » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث المعنوى لأنه اسم للقبيلة « ألفتة » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « حتى » ابتدائية « تبذخ » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً « فارتقى » الفاء عاطفة ، ارتقى : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة معطوفة على جملة « تبذخ » السابقة « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف ، أى : إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى . =

والمُطَرَّد كقولك : « بَكَمَ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا » ؟ فدرهم : مجرور بِمِنْ
محذوفة عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ؛ فعلى مذهب سيبويه
والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبْقِيَ عمله ، وهذا مُطَرَّد عندهما في مميز « كَمَ »
الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر .

= الشاهد فيه : في هذا البيت عدة شواهد للنحاة : أولها وثانيها في قوله : « كَرِيْمَةٌ »
حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو ، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة
لصيغة فعيل ، وهذا نادر ، والكثير أن تلحق صيغة فعال - كعلامة ونسابة - أو صيغة
مفعال - كمهذارة - أو صيغة فعول - كفروقة - وثالثها ، وهو المراد هنا ، قوله :
« فارتقى الأعلام » حيث جر قوله : « الأعلام » بحرف جر محذوف ، كما بيناه في
الإعراب ، وذلك شاذ . ورابعها : في قوله : « قيس » حيث منعه الصرف وجزه
بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً
للعلمية والتأنيث المعنوي ، وإن أردت به علم مذكر كأبي القبيلة كان منعه من الصرف
شاذاً ، وهو - مع شذوذه - مما له نظائر في شعر العرب ، ومن نظائره قول الأخطل :
طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةٍ النَّفُوسِ غُرُورُ
فقد منع « شيب » من الصرف وليس فيه علتان ، ومثله قول الآخر :
قَالَتْ أُمَيْمَةُ : مَا لِثَابِتَ شَاخِصًا عَارَى الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالنُّصْلِ

الإضافة

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أُحْذِفُ كَطُورٍ سِينًا^(١)
وَالثَّانِي أَجْرُزٌ ، وَأَنْوِرَ « مِنْ » أَوْ « فِي » إِذَا
لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ ، وَاللَّامَ خُذًا^(٢)
لِمَا سِوَى ذِيكَ ، وَاخْصُصْ أَوْ لَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا^(٣)

(١) « نونا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله احذف الآتي « تلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون ، والجملة في محل نصب صفة لقوله نونا « الإعراب » مفعول به لتلي « أو » عاطفة « تنوينا » معطوف على قوله نونا « مما » جار ومجرور متعلق باحذف « تضيف » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كطورسينا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كطور ، وطور مضاف وسينا : مضاف إليه ، وهو مقصور من ممدود .

(٢) « الثاني » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله اجرر « اجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانو » كذلك « من » قصد لفظه : مفعول به لا نو « أو » عاطفة « في » معطوف على من « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يصلح » فعل مضارع مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « ذاك » ذا : فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب ، وجملة الفعل النفي بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « واللام » مفعول مقدم لخذ « خذا » فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الحفيفة النقلية ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) « لما » جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذيك » مضاف إليه « وخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أولا » =

إذا أريدَ إضافةُ اسمٍ إلى آخرَ حُذِفَ ما في المضاف : من نونِ تلي الإعراب — وهي نونُ التثنية ، أو نونُ الجمع ، وكذا ما ألحق بهما — أو تنوين ، وجُرَّ المضافُ إليه ؛ فتقول : « هَذَانِ غُلَامَا زَيْدٍ ، وهُوَ لَاءِ بَنُوهُ ، وهذا صاحِبُهُ » .
واختلف في الجار للمضاف إليه ؛ فقليل : هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ — وهو اللام ، أو « مِنْ » ، أو « فِي » — وقيل : هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقول] .

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى « مِنْ » أو « فِي » ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَاثْنَيْنِ مِنْ أَوْ فِي — إلى آخره » .

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى ما تعين تقديرُهُ ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام

فيتعين تقدير « مِنْ » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو « هَذَا ثَوْبٌ خَزَّ ، وخَاتَمٌ حَدِيدٌ » والتقدير : هذا ثوبٌ من خز ، وخاتم من حديد .

ويتعين تقدير « فِي » إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو « أُعْجِبْنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا » أي : ضربُ زَيْدٍ في اليوم ، ومنه قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)^(١)

== مفعول به لا خصص « أو » عاطفة « أعطه » أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لأعط « التعريف » مفعول ثان لأعط « بالذي » جار ومجرور متعلق بالتعريف « تلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة الذي .
(١) ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّ ابْنٍ عَمٍّ اسْتَلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلَ
عند من رواء بإضافة طبّاخ إلى ساعات الكرى — ومعناه طبّاخ في ساعات النوم .

فإن لم يتعين تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو « هذا غلامٌ زيدٌ ، وهذه يدُ عمرو » أى : غلامٌ لزيد ، ويدُ لعمرو .
وأشار بقوله : « واخصص أولا — إلى آخره » إلى أن الإضافة على قسمين :
مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٍ .

فالمحضة هى : غيرُ إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله .
وغير المحضة هى : إضافة الوصف المذكور ، كما سذكركه بعدُ ، وهذه لا تفيد
الاسمَ [الأول] تخصيصاً ولا تعريفاً ، على ما سنبين .
والمحضة : ليست كذلك ، وتفيد الاسم الأول : تخصيصاً إن كان المضافُ
إليه نكرةً ، نحو « هذا غلامٌ امرأتى » ، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ،
نحو « هذا غلامٌ زيدٌ » .

وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصَفًا ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْذَلُ ^(١)
كَرْبٌ رَاجِحِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ ^(٢)

(١) « إن » شرطية « يشابه » فعل مضارع ، فعل الشرط « المضاف » فاعل
يشابه « يفعل » قصد لفظه : مفعول به ليشابه « وصفا » سال من قوله المضاف « فعن »
الفاء لربط الشرط بالجواب ، عن : حرف جر « تنكيره » تنكير : مجرور بمن ،
وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ « يعذل الآتى » لا « نافية
« يعذل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل
نائب الفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم
جواب الشرط .

(٢) « كرب » السكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك رب - إلخ ، ورب : حرف تقليل وجر =

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مُحَضَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ^(١)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي الإضافة ، وهو غير المحضة ؛ وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفًا يشبه « يَفْعَلُ » — أى : الفِعْلَ المضارعَ — وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال] .

فمثالُ اسم الفاعل : « هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أو غدًا ، وهذا راجينا » .
ومثالُ اسم المفعول : « هذا مَضْرُوبُ الأبِ ، وهذا مَرْوَعُ القلبِ » .
ومثالُ الصفة المشبهة : « هذا حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَقَلِيلُ الْحَيْلِ ، وَعَظِيمُ الْأَمْلِ » .
فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ ؛ فالإضافة مُحَضَّةٌ :
كالمصدرِ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ » واسمُ الفاعلِ بمعنى الماضي ، نحو
« هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسٍ » .

وأشار بقوله : « فعن تنكيره لا يُغْدَلُ » إلى أن هذا القسم من الإضافة — أعنى غير المحضة — لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ؛ ولذلك تدخل « رُبَّ » عليه ، وإن كان مضافاً لمعرفة ، نحو « [رُبَّ] راجينا » وتوصف به النكرة ،

== شبيه بالزائد « راجينا » راجى : اسم فاعل مجرور برب ، وراجى مضاف ، ونا : مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عظيم » صفة لراج ، وعظيم مضاف و « الأمل » مضاف إليه « مروع » صفة ثانية لراج ، ومروع مضاف و « القلب » مضاف إليه « قليل » صفة ثالثة لراج ، وقليل مضاف و « الحيل » مضاف إليه .

(١) « وذى » اسم إشارة مبتدأ أول « الإضافة » بدل أو عطف بيان « اسمها » اسم : مبتدأ ثان ، واسم مضاف وها : مضاف إليه « لفظية » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول . « وتلك » اسم إشارة مبتدأ « محضة » خبره « ومعنوية » معطوف على محضة ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

نحو قوله تعالى : (هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ) وإنما يفيد التخفيف ؛ وفائدته ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية ، وسميت مُحَضَّةً أيضاً ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : « هذا ضاربٌ زيدٌ الآن » على تقدير « هذا ضاربٌ زيدا » ومعناها مُتَّحِدٌ ، وإنما أُضيف طلباً للخفة .

وَوَصْلُ « أَل » بِذَا الْمُضَافِ مُقْتَفَرٌ
 إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ : كَ « الْجَعْدِ الشَّعْرُ » ^(١)
 أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كَ « زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي » ^(٢)
 لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته مُحَضَّةٌ ؛ فلا تقول :
 « هذا الغلامُ رَجُلٌ » لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ ^(٣) للألف واللام ؛ فلا يُجْمَعُ بينهما .

(١) « ووصل » مبتدأ ، ووصل مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « بذا » جار ومجرور متعلق بوصل « المضاف » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « مقترن » خبر المبتدأ « إن » شرطية « وصلت » وصل : فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أَل « بالثان » جار ومجرور متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « بالذي » جار ومجرور معطوف على قوله « بالثان » في البيت السابق « له » جار ومجرور متعلق بقوله « أضيف » الآي « أضيف » فعل ماض مبني للمجهول « الثاني » نائب فاعل أضيف ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) في بعض النسخ « معاقبة » والمقصود لا يتغير ؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى : أي تدخل الكلمة عقبا ؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة ، وسيأتي يقول « لما تقدم من أنهما متعاقبان » .

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مُحَضَّةٍ — وهو المراد بقوله «بذا المضاف» —
 أى بهذا المضاف الذى تقدّم الكلامُ فيه قبل هذا البيت — فكان القياسُ
 أيضاً يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف ؛ لما تقدم من أنهما
 متعاقبان^(١) ، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك ،
 بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، كـ «الجمدِ الشعر ، والضاربِ
 الرّجلِ» ، أو على ما أضيف إليه المضافُ إليه ، كـ «زَيْدُ الضّاربِ
 رأسِ الجاني» .

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه [المضاف
 إليه] ، امتنعت المسألة ؛ فلا تقول : «هذا الضّاربُ رجلٌ» [ولا «هذا
 الضّاربُ زيدٌ»] ولا «هذا الضّاربُ رأسُ جاني» .

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامة لذكر ، ويدخل
 فى هذا المفرد كما مُثِّلَ ، وجمعُ التكسير ، نحو : «الضّوارب — أو الضّرائب —
 الرّجلِ ، أو غلامِ الرّجلِ» [وجمع السلامة لمؤنث ، نحو «الضّارباتِ الرّجلِ ،
 أو غلامِ الرّجلِ»] .

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لذكر كفى وجودها فى المضاف ،
 لم يشترط وجودها فى المضاف إليه ، وهو المراد بقوله :

وَكُونَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ : إِنْ وَقَعَ مَثْنً ، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ^(١)

(١) «وكونها» كون : مبتدأ ، وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى
 اسمه «فى الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر
 المبتدأ «إن» شرطية «وقع» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازا
 يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر فى وقع السابق «أو» عاطفة
 «جمعا» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتى ،
 وسبيل مضاف والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا =

أى : وُجُودُ الألف واللام فى الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعا اتَّبعَ سبيل المثنى — أى : على حَدِّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم — يُغْنِي عن وجودها فى المضاف إليه ؛ فتقول : « هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدٌ ، وَهُوَ لَآ الضَّارِبُ زَيْدٌ » ^(١) وتحذف النون للاضافة .

* * *

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَّ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ ^(٢)

== تقديره هو يعود على قوله جمعا ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله جمعا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تقرأ « أن » بفتح الهمزة على أنها مصدرية ؛ فهي وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل لكاف ، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية ، وشرطها قوله « وقع » كما سبق تقريره ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العبسى فى معلقته :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُّصَمِ
السَّائِمَى عَرَضَى وَلَمْ أَشْتُمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي
وقول الآخر :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

(٢) « لا » نافية « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول « اسم » نائب فاعل « لما »

جار ومجرور متعلق بقوله « يضاف » السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « اتحد » الآتى « اتحد » فعل ماض ، وفى قوله « اتحد » ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل ، والجملة لا محل لها صلة « معنى » منصوب على التمييز أو على نزع الخافض « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « موها » مفعول به لأول « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المضاف يتخصص بالضاف إليه ، أو يتعرف به ؛ فلا بد من كونه غيره ؛
إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى :
كالترادفين وكلوصوف وصفته ؛ فلا يقال : « قَمَحٌ بُرٌّ » ولا « رَجُلٌ قَائِمٌ »
وما ورد مؤمما لذلك مؤوَّلٌ ، كقولهم « سَعِيدٌ كُرْزٍ » فظاهرُ هذا أنه من
إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد ؛ فيؤوَّلُ الأول
بالمسمى ، والثاني بالاسم ؛ فكأنه قال : جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ ، أى : مسمى هذا
الاسم ، وعلى ذلك يُؤوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المترادفين ، كـ «يوم الخميس» .
وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته ، فتؤوَّلُ على حذف المضاف إليه
الموصوف بتلك الصفة ، كقولهم : « حَبَّةُ الْحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى » ، والأصلُ :
حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ؛ فالحقاء : صفة للبقلة ، لا للحبة ،
والأولى صفة للساعة ، لا للصلاة ، ثم حذف المضاف إليه — وهو البقلة ،
والساعة — وأقيمت صفته مقامه ، فصار « حبة الحقاء ، وصلاة الأولى » فلم يُضَفِ
الموصوف إلى صفته ، بل إلى صفة غيره .

...

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَلًا^(١)
قد يكتسب المضاف المذكَرُ من المؤنث المضاف إليه التأنيث ، بشرط أن
يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وَيُفْهَمُ منه ذلك

(١) « ورَبَّمَا » رب : حرف ت قليل وجر شبهه بالزائد ، وما : كافة « أ كَسَبَ »
فعل ماض « ثَانٍ » فاعل أ كَسَبَ « أَوْ لَا » مفعول أول لأ كَسَبَ « تَأْنِيثًا » مفعول ثان
لأ كَسَبَ ، « إِنْ » شرطية . « كَانَ » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه « لِحَذْفِ » جار ومجرور متعلق بقوله موهلا الآتي « موهلا » خبر كان ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٤ — شرح ابن عقيل ٢)

المعنى ، نحو « قَطِعتُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » فَصَحَّ تَأْنِيثُ « بَعْض » لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ؛ فتقول : « قَطِعتُ أَصَابِعُهُ » ومنه قوله :

٢٢٣ — مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِيَّاحٌ تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

فَأَنْثَ الْمَرَّ لإضافته إلى الرياح ، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرِّ بالرياح ، نحو « تَسْفَهَتْ الرِّيَّاحُ » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فَأَكْتَسَبَ التَّذْكِيرَ من المذكر المضاف إليه ، بالشرط

٢٢٣ — هذا البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة .

اللغة : « اهتزت » مالت ، واضطربت « تسفَهت » من قولهم : تسفَهت الرياح النصوص ؛ إذا أمالتها وحركتها « النواسم » جمع ناسمة ، وهى الرياح اللينة أول هبوبها ، وأراد من الرماح الأغصان .

المعنى : يقول : إن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمايل ، فهن يحاكين رماحاً — أى غصوناً — مرت بها ريح فأمالتها .

الإعراب : « مشين » فعل وفاعل « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « اهتزت » اهتز : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل اهتزت ، و « ما » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لوصوف محذوف ، أى : مشين مشياً كائناً كاهتزاز — إلخ « تسفَهت » تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعاليها » أعلى : مفعول به لتسفه ، وأعلى مضاف وها : مضاف إليه « مر » فاعل تسفَهت ، ومر مضاف ، و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح .

الشاهد فيه : قوله « تسفَهت . . . مر الرياح » حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر — وهو قوله مر — والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو الرياح .

الذى تقدم ، كقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) فـ « رحمة » : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى « الله » تعالى .
فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يَجْزِ التأنيث ؛ فلا تقول : « خَرَجَتْ غُلامٌ هِنْدٍ » إذ لا يقال « خرجت هند » ويفهم منه خروج الغلام .

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا^(١)
من الأسماء ما يلزم الإضافة ، وهو قسمان :
أحدهما : ما يلزم الإضافة لَفْظًا وَمَعْنَى ؛ فلا يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة —
وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ ، وذلك نحو « عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحُمَادَاهُ : بمعنى غايته » .
والثاني : ما يلزم الإضافة مَعْنَى دون لَفْظٍ ، [نحو « كُلٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَأَيٌّ] ؛
فيجوز أن يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بقوله :
« وَبَعْضُ ذَا » أى : وبعض ما لزم الإضافة [مَعْنَى] قد يستعمل مفرداً لفظاً ،
وسياتى كلٌّ من القسمين .

(١) « وبعض » مبتدأ « الاسماء » مضاف إليه « يضاف » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أبداً » منصوب على الظرفية « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « ذا » اسم إشارة : مضاف إليه « قد » حرف تقييد « يأت » فعل مضارع ، وقد حذف لامه — وهى الياء — ضرورة ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لفظاً » منصوب على التمييز ، أو بإسقاط الحافض ، وعلى هذين يكون قوله « مفرداً » حالاً من الضمير المستتر في قوله « يأتى » ويجوز أن يكون قوله « لفظاً » هو الحال ، ويكون قوله « مفرداً » نعتاً له .

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا أَمْتَنَعُ إِيْلَاؤُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ (١)
 كَوَحْدَ، لَبِّي، وَدَوَالِي، سَعْدِي، وَشَذَّ إِيْلَاءَ « يَدِي » لِلْبِّي (٢)
 من اللازم للإضافة لفظاً مالا يُضَافُ إلا إلى المضمَر ، وهو المراد هنا ، نحو
 « وَحْدَكَ » أى : منفرداً ، و « كَبَيْتِكَ » أى : إقامةً على إجابتك بعد إقامة ،
 و « دَوَالِيكَ » أى : إدالة بعد إدالة ، و « سَعْدِيكَ » أى : إسعاداً بعد إسعاد ،
 وَشَذَّ إضافة « لَبِّي » إلى ضمير الغيبة ، ومنه قوله :

٢٢٤ — إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زُورَاءَ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيُونِ
 . لَقُلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي .

(١) « بعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه
 « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل
 لها صلة « حتما » مفعول مطلق لفعل محذوف « امتنع » فعل ماض « إيلاء » :
 فاعل امتنع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وإيلاء مضاف والضمير
 مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « اسما » مفعول ثان لإيلاء « ظاهراً »
 نعت لقوله اسماً « حيث » ظرف متعلق بامتنع « وقع » فعل ماض ، والفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ما يضاف ، والجملة في محل جر بإضافة
 « حيث » إليها .

(٢) « كوحده » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « لبي ، ودوالي
 سعدى » . مطوفات على « وحده » بعاطف محذوف من بعضها « وشذ » فعل ماض
 « إيلاء » فاعل شذ ، وإيلاء مضاف و « يدى » مضاف إليه « لبي » جار ومجرور
 متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول المضاف إليه .

٢٢٤ — هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللمعة : « زوراء » — بفتح فسكون — الأرض البعيدة الأطراف « مترع » ممتد
 « بيون » بزنة صبور — البئر البعيدة القعر ، وقيل : هى الواحة الجالين ، وقيل : التى
 لا يصيبها رشاؤها ، وقيل : الواحة الرأس الضيقة الأسفل « لبيه » فى هذا اللفظ التفات
 من الخطاب إلى الغيبة ، والأصل أن يقول : لقلت لك لبيك .

وشدَّ إضافةُ « لَبِّي » إلى الظاهر ، أنشد سيبيويه :

٢٢٥ — دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّي ، فَلَبِّي بِدَيِّ مِسُورٍ

= المعنى : يقول : إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف ، واسعة الأرجاء ، ذات ماء بعيد الغور ؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة ، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعب ولا شدائد .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه « لو » شرطية غير جازمة « دعوتني » دعا : فعل ماض ، وضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة شرط « لو » « ودوني » الواو للحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « زوراء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه « بيون » صفة لمترع « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة جواب « لو » وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر « إن » في أول الأبيات .

الشاهد فيه : قوله « لبيه » حيث أضاف « لبي » إلى ضمير الغائب ، وذلك شاذ ، وقد أنشد سيبيويه (١ / ١٧٦) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن « لبيك » مثني ، وليس اسماً مفرداً بمنزلة لدى والفتى ، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافة المثني نحو « غلامي زيد » ، وكتابي بكر « ولو كان مفرداً لقال « لبي يدي » بالألف ، كما تقول : لدى زيد ، وفتى العرب ، وسيوضحه الشارح أنتم توضيح .

٢٢٥ — هذا البيت من شواهد سيبيويه التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « لما نابني » نزل بي من ملات الدهر « مسورا » بزنة درهم - اسم رجل « لبي » أجاب دعائي وأغاثني .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » اللام للتعليل ، ما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « نابني » ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مسورا » مفعول به لدعوت « فلي » =

كذا ذكر المصنف ، وَيُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في «لَبَّى» ،
و «سَعْدَى» .

ومذهب سيبويه أن «لَبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثْنًى ، وأنه منصوب على
المصدرية بفعلٍ محذوفٍ ، وأن تثنيته المقصودُ بها التكثيرُ ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ
بالمثنى ، كقوله تعالى : (ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ) أى : كَرَّاتٍ ،
فـ «كَرَّتَيْنِ» : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : (يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ
الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ) أى : مزدجراً وهو كليلٌ ، ولا ينقلب البصر مزدجراً
كليلاً من كرتين فقط ؛ فتعين أن يكون المرادُ بـ «كَرَّتَيْنِ» التكثيرُ ،
لا اثنين فقط ، وكذلك «لَبَّيْكَ» معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم ؛ فليس المراد
الاثنين فقط ، وكذا باقى أخواته ، على ما تقدم فى تفسيرها .

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى ، وأن أصله لَبَّى ، وأنه مقصور ، قُلبت ألفه
ياء مع الضمر ، كما قُلبت ألف «لَدَى» ، وَطَلَى مع الضمير ، فى «لَدَيْهِ» ،
و «عَلَيْهِ» .

ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء ،

= الفاء عاطفة ، لبي : فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
مسور ، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله «فلبى يدى مسور» الفاء
للتعليل ، ولبي : مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ، وهو مضاف ويدى
مضاف إليه ، ويدى مضاف ، و «مسور» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «فلبى يدى مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر ، وهو
قوله «يدى» شذوذاً ، وفيه دليل على أن «لبيك» مثنى كما ذهب إليه سيبويه ، وليس
مفرداً مقصوراً كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وقد بينا ذلك فى شرح الشاهد
السابق ، وبينه الشارح .

كما لا تنقلب ألف «لدى» و «على» ؛ فسكما تقول : «على زيد» و «لدى زيد» كذلك كان ينبغي أن يقال : «لبي زيد» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ؛ فقالوا :

* فَلَبَّى يَدَى مِسْوَرٍ * [٢٢٥]

فدل ذلك على أنه مُثَنَّى ، وليس بمقصود كما زعم يونس .

وَأَلْزَمُوا — إضافةً إِلَى الْجُمْلَةِ : «حَيْثُ» و «إِذَا» وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ^(١)
إِفْرَادُ إِذْ ، وَمَا كَرَّاهُ مَعْنَى كَرَّاهُ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانِبُذِ»^(٢)
من اللازم للإضافة : ما لا يُضَافُ إلا إلى الجملة ، وهو : «حيث ، وإذا ، وإذا» .
فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية ، نحو «اجلس حيث زيد جالس»^(٣)

(١) «وألزموا» الواو عاطفة ، ألزموا : فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثانٍ مقدم على المفعول الأول «إلى الجملة» جار ومجرور متعلق بإضافة ، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه : مفعول أول لألزموا «وإذا» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إذ» وقوله «يحتمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، جواب الشرط .

(٢) «إفراد» نائب فاعل يحتمل في البيت الساق ، وإفراد مضاف ، و «إذ» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» اسم موصول : مبتدأ «كرّاه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز ، أو منصوب بإسقاط الخافض «كرّاه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها .

(٣) وإذا أضيفت «حيث» إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلا ، =

وإلى الجملة الفعلية ، نحو « اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » أو « حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ »
وشذّ إضافتها إلى مفرد كقوله :

٢٢٦ — أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا
[نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَا مِعَا]

== نحو « جلست حيث زيد حبسته » أو « جلست حيث زيد نهبه » فإذا أردت أن يكون
هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية .

٢٢٦ — البيت أحد الشواهد المجهول قائلها .

اللغة : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى الفيض « الشهاب »
شعلة النار .

الإعراب : نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة
القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن ، وهالك إعرابه ، ومنذ كركك في أثنائها إشارات إلى
بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك « أما » الهمزة للاستفهام ، ما : نافية ، أو
الكلمة كلها أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « حيث » مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف
و « سهيل » مضاف إليه « طالعا » قيل : هو حال من سهيل ، ومجىء الحال من المضاف
إليه - مع كونه قليلا - قد ورد في الشعر ، وهذا منه ، وقيل : هو حال من « حيث »
والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم ، و « نجما »
منصوب على المدح بفعل محذوف « يضيء » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،
والجملة في محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بـ يضيء « لا مِعَا »
حال مؤكدة .

الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » فإنه أضاف « حيث » إلى اسم مفرد ، وذلك
شاذ عند جمهرة النحاة ، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة ، وقد أجاز الكسائي إضافة
« حيث » إلى المفرد ، واستدل بهذا البيت ونحوه ، وأعلم أنه يروى هكذا :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعٌ *

يرفع « سهيل » على أنه مبتدأ ، ورفع « طالع » على أنه خبره ، و « حيث » =

وأما « إذ » فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية^(١) ، نحو « جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وإلى الجملة الفعلية ، نحو : « جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ » ، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ، ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) وهذا معنى قوله : « وَإِنْ يَنْوَنُ يَحْتَمِلُ إِفْرَادَ إِذْ » أى : وإن ينون « إذ » يَحْتَمِلُ إِفْرَادَهَا ، أى : عدم إضافتها لفظاً ؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها .

وأما « إذا » فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية ، نحو « آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ » ، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية ؛ فلا تقول « آتَيْكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ » خلافاً لقوم ، وسيدكرها المصنف .

وأشار بقوله : « وَمَا كَاِذْ مَعْنَى كَاِذْ » إلى أن ما كان مثل « إذ » — فى كونه ظرفاً ماضياً غير محدود — يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه « إذ » من [الجملة ، وهى] الجمل الاسمية والفعلية ، وذلك نحو « حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم » ؛ فتقول : « جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ ، وَوَقْتُ جَاءَ عَمْرُو ، وَزَمَانٌ قَدِيمٌ بَكْرٌ ، وَيَوْمٌ خَرَجَ خَالِدٌ » وكذلك تقول : « جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وكذلك الباقى .

وإنما قال المصنف : « أَضِيفُ جَوَازاً » ليعلم أن هذا النوع — أى ما كان مثل « إذ » فى المعنى — يضاف إلى ما يضاف إليه « إذ » — وهو الجملة — جوازاً ، لا وجوباً .

== مضافة إلى الجملة ؛ فلا شاهد فيه حينئذ ، ولكن يبقى أن القوافى منصوبة كما ترى فى البيت التالى له .

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التى تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز — بأن يكون الخبر اسماً كثال الشارح ، أو فعلاً مضارعاً نحو « جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ يَقْرَأُ » .

فإن كان الظرف غير ماض ، أو محدوداً ، لم يُجرَّ مُجرًى « إذ » بل يُعامل غير الماضي — وهو المستقبل — معاملة « إذا » فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية ؛ فتقول : « أَجِيْتُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ » ولا يضاف المحدود إلى جملة ، وذلك نحو « شَهْرٌ ، وَحَوْلٌ » بل لا يضاف إلا إلى مفرد ، نحو « شَهْرٌ كَذَا ، وَحَوْلٌ كَذَا » .

وَابْنٍ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَاذٌ قَدْ أَجْرِيَا وَاخْتَرُ بِنَا مَتْلُوْ فِعْلٍ بُنْيَا^(١)
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأ أَعْرَبُ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا^(٢)

(١) « وابن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « أعرب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « ما » اسم موصول تنازعه الفعلان قبله « كاذ » متعلق بقوله « أجريا » الآتى « قد » حرف تحقيق « أجريا » أجرى : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها صلة ، والألف للإطلاق « واختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » مقصور للضرورة : مفعول به لاخر ، وبنا مضاف و « متلو » مضاف إليه ، ومتلو ومضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجملة « بنيا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لفعل .

(٢) « قبل » ظرف متعلق بقوله « أعرب » الآتى ، وقبل مضاف و « فعل » مضاف إليه « معرب » صفة لفعل « أو » عاطفة « مبتدا » معطوف على فعل « أعرب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومن » اسم موصول مبتداً ، وجملة « بنى » وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة ، وجملة « فلن يفندا » من الفعل المضارع المبني للمجهول المنصوب بـ « بنى » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتداً الذى هو الاسم الموصول ، والفاء زائدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط .

تَقَدَّمَ أَنْ الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ
لِزُومِهَا ، وَالثَّانِي : مَا يُضَافُ إِلَيْهَا جَوَازاً .

وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازاً يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ
وَالْبِنَاءُ ، سِوَاءِ أَضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ ، أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ
بِمَضَارِعٍ ، أَوْ جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ ، نَحْوَ « هَذَا يَوْمٌ جَاءَ زَيْدٌ ، وَيَوْمٌ يَقُومُ عَمْرُو ، أَوْ يَوْمٌ
بَكَرْتُ قَائِمٌ » . وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَتَبِعَهُمُ الْفَارِسِيُّ وَالْمَصْنَفُ ، لَكِنْ
الْمُخْتَارُ فِيمَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ الْبِنَاءُ ، وَقَدْ رَوَى بِالْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ
قَوْلُهُ :

— ٢٢٧ — * عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

٢٢٧ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي ، وَعَجَزُهُ قَوْلُهُ :

* فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ *

اللُّغَةُ : « عَاتَبْتُ » لَمْتُ فِي تَسْخِطِ « الصَّبَا » — بِكَسْرِ الصَّادِ — اسْمٍ لِلصَّبُوةِ ، وَهِيَ
الْمِيلُ إِلَى هَوَى النَفْسِ وَاتِّبَاعُ شَهْوَاتِهَا « الْمَشِيبُ » هُوَ ابْيَاضُ الْمَسُودِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقَدْ
يُرَادُّ بِهِ الدَّخُولُ فِي حَدِّهِ « أَصَحُّ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَأْخُودٌ مِنَ الصَّحْوِ ، وَهُوَ رِوَالُ السَّكْرِ
« وَازِعٌ » زَاجِرٌ ، كَافٌ ، نَاهٍ .

الْإِعْرَابُ : « عَلَى » حَرْفُ جَرٍّ ، وَمَعْنَاهُ هُنَا الظَّرْفِيَّةُ « حِينٍ » يَرُودُ بِالْجَرِّ مَعْرَباً ،
وَيُرُودُ بِالْفَتْحِ مَبْنِياً ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هُوَ مَجْرُورٌ بِعَلَى لَفْظاً أَوْ مَحْلاً ، وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ « كَفَكَفَ » فِي بَيْتٍ سَابِقٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَكَفَّكَفْتُ مِثْنِي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّخْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِيعٌ

« عَاتَبْتُ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ « حِينٍ » إِلَيْهَا « الْمَشِيبُ »
مَفْعُولٌ بِهِ لِعَاتَبْتُ « عَلَى الصَّبَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَاتَبْتُ « فَقُلْتُ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ
مَعْطُوفَةٌ بِالْفَاءِ عَلَى جُمْلَةِ عَاتَبْتُ « أَلَمَّا » الْهَمْزَةُ لِلانْكَسَارِ ، لَمَّا : نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ وَفِيهَا مَعْنَى
تَوَقُّعِ حَصُولِ مَجْزُومِهَا « أَصَحُّ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمَّا ، وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ حَرْفِ =

بفتح نون « حين » على البناء ، وكسرها على الإعراب .
وما وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ مُّعَرَّبٍ ، أو قَبْلَ مَبْتَدَأٍ ؛ فالخِيارُ فيه الإعرابُ ، ويجوز
البناء ، وهذا معنى قوله : « وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا » أى : فان يُفْلَطَ ، وقد قرئ
في السبعة : (هَذَا يَوْمٌ يُنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالرفع على الإعراب ، وبالفتح
على البناء ، هذا ما اختاره المصنف .

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع ،
أو إلى جملة أسمية ، إلا الإعرابُ ، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية
صُدِّرَتْ بماضٍ .

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازا ، وأما ما يضاف إليها وجوبا فلازِمٌ للبناء ؛
لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة ، كحَيْثُ ، وإِذَا ، وإِذَا .

وَالْزُمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ ، كـ « هُنَّ إِذَا أُعْتَلِي » (١)

= الملة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب وازع » الواو الحال ،
والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « على حين » فإنه يروى بوجهين : بجر « حين » وفتحه ، وقد
بيننا ذلك في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن كلمة « حين » إذا أُضيفت إلى مبنى كما هنا جاز
فيها البناء ؛ لأن الأسماء المبهمة التي تجب إضافتها إلى الجملة إذا أُضيفت إلى مبنى فقد تسكتسب
البناء منه ، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، ويجوز فيها
الإعراب على الأصل .

(١) « وَالزُمُوا » فعل وفاعل « إِذَا » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « إضافة »
مفعول ثانٍ لألزموا « إلى جمل » جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو محذوف صفة له
وجمل مضاف ، وهـ الأفعال مضاف إليه « كهن » السكاف جارة لقول محذوف ، هن : =

أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره ، من أن « إذا » تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، فلا تقول : « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » وأما « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » فـ « زيد » سرفوع بفعل محذوف ، وليس سرفوعاً على الابتداء ، هذا مذهب سيبويه .
وخالفه الأخفش ؛ فجَوَّزَ كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده .

وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنما الخلاف بينهما في خبره ؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً ، والأخفش يُجَوِّزُ أن يكون اسماً ؛ فَيَجُوزُ في « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » جعل « زَيْدٌ » مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » عند الأخفش فقط^(١) .

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ — بِلَا — تَفَرَّقِي — أَضِيفَ « كَلْتَا » ، وَ« كَلَا »^(٢)

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « اعتلى » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر :

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذَرَّعُ

وأنصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن « كان » مضمرة بعد إذا ، وكأنه قد قال : إذا كان باهلي ؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية ، وهو تكلف .

(٢) « لمفهم » جار ومجرور متعلق بقوله « أضيف » الآتي ، ومفهم مضاف و « اثنين » مضاف إليه « معرف » صفة لمفهم « بلا تفرق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم « أضيف » فعل ماض مبني للجهول « كلتا » نائب فاعل « وكلا » معطوف على كلتا .

من الأسماء المُلَازِمة للاضافة لفظاً ومعنى : « كَلْتَا » و « كَلَا » ؛ ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفة ، مثني لفظاً [ومعنى] ، نحو : « جَاءَنِي كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمُرَاتَيْنِ » أو معني دون لفظ ، نحو « جَاءَنِي كَلَاهُمَا ، وَكَلْتَاهُمَا » ومنه قوله :

٢٢٨ — إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَبْدَى
وَكَلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

وهذا هو المراد بقوله : « لفهم اثنين معرف » ، واحترز بقوله « بلا تفرق » من مُعَرَّفٍ أَفْهَمَ الاثنين بتفرق^(١) ، فإنه لا يضاف إليه « كلا » ، وكلتا « فلا تقول « كلا زيد وعمرو جاء » ، وقد جاء شاذاً ، كقوله :

٢٢٨ ~ البيت لعبد الله بن الزبير ، أحد شعراء قريش العدودين ، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين ، ثم أسلم ، والبيت من كلمة له يقولها - وهو مشرك - في يوم أحد .

اللغة : « مدى » غاية ومنتهى « وجه » جهة « وقبل » بفتحيتين - له عدة معان ، ومنها المحجة الواضحة .

المعنى : يقول : إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما ، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد .

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « إن » مقدم على اسمه « وللشر » معطوف على للخير « مدى » اسم « إن » مؤخر عن خبره « وكلا » مبتدأ ، وكلا مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد . والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ « وقبل » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو « ذلك » لأنه مثني في المعنى ؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر .

(١) فقد صارت شروطاً مضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة ؛ أولها : أن يكون المضاف إليه معرفة ، وثانيها : أن يدل على اثنين أو اثنتين ، وثالثها : أن يكون لفظاً واحداً ، كرجلين وامرأتين ، وخليلين .

٢٢٩ — كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا

فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَاتِ

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ «أَيًّا»، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ^(١)
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءَ، وَاخْصُصَنَّ بِالْمُعْرِفَةِ مَوْضُوعَةً أَيًّا، وَبِالْعَكْسِ الصَّفَةِ^(٢)

٢٢٩ — البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلًا معينًا فيما نعلم .

اللغة : « عضدا » معينا . وناصرأ « النائبات » جمع نائبة ، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر « إلام » نزول « الملمات » جمع ملمة ، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب .

المعنى : يقول : كل من أخى وصديقي يجدني عوناً له وناصرأ ، عندما تنزل به نازلة أو تلتابه محنة ، فإنني أقف إلى جواره وأخذ بيده حتى يزول ما نزل به .

الإعراب : « كلاً » مبتدأ ، وكلاً مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه ، وأخ مضاف وياء التثنية مضاف إليه « وخليلى » معطوف على أخى « واجدى » واجد : خبر المبتدأ ، وواجد مضاف وياء التثنية مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثني لأن « كلاً » لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثني ، وتجاوز مراعاة لفظه كما تجاوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثني وما ألحق به في أول الكتاب) « عضدا » مفعول ثانٍ لواجد « فى النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلام » معطوف على النائبات ، وإلام مضاف و « الملمات » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كلاً أخى وخليلى » حيث أضاف « كلاً » إلى متعدد مع التفرق العطف ، وهو شاذ .

(١) « ولا » ناهية « تضيف » فعل مضارع محزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتضيف « معرف » نعت لمفرد « أياً » مفعول به لتضيف « وإن » شرطية « كررتها » فعل ماضٍ فعل الشرط ، وفاعله ومفعوله « فأضف » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أضف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « أو » عاطفة « تنو » فعل مضارع معطوف على « كررتها » وفاعله ضمير =

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَ^(١)
من الأسماء الملازمة للاضافة بمعنى «أى»^(٢) ولا تضاف إلى مفرد معرفة ،
إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

٢٣٠ — أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّ وَأَيُّكُمْ
غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

= مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الاجزا» مفعول به لتنوى «واخصص» اخصص :
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق
باخصص «موصولة» حال من أى قدم على صاحبه «أيا» مفعول به لاخصص «وبالعكس
الصفة» مبتدأ وخبر .

(١) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على أى «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفة
«استفهاما» معطوف على قوله «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط ،
مطلقاً : مفعول مطلق ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، أى : فتكثيلاً مطلقاً «كل»
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل
«الكلاما» مفعول به لكمل ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) اعلم أولاً أن «أى» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح : الشرطية ،
والموصولة ، والاستفهامية ، والوصفية ، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر ،
وقد ينوى بها الأجزاء ، فأما الوصفية بنوعها فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تنوى
بها الأجزاء ، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادة الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه ، وذلك
نحو أن تقول : أى الكسب أطيب ؟ أى الدينار دينارك ؟ ومثله أيضاً العطف
بالواو ، كأن تقول : أى زيد وعمرو أفضل ؟

٢٣٠ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «تسألون» فعل مضارع وفاعله
«الناس» مفعول به لتسألون «أى» أى : مبتدأ ، وأى مضاف وياء التكلم مضاف
إليه «وأىكم» معطوف على أى «غداة» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من =

أَوْ قَصَدَتْ الْأَجْزَاءَ ، كَقَوْلِكَ : « أَيْ زَيْدٍ أَحْسَنُ » ؟ أَيْ : أَيْ أَجْزَاءَ زَيْدٍ أَحْسَنُ ، وَلِذَلِكَ يُجَابُ بِالْأَجْزَاءِ ، فَيَقَالُ : عَيْنُهُ ، أَوْ أَنْفُهُ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا إِذَا قَصَدَ بِهَا الِاسْتِفْهَامُ ^(١)

وَأَيْ تَكُونُ : اسْتِفْهَامِيَّةً ، وَشَرْطِيَّةً ، وَصِفَةً ، وَمَوْضُوعَةً .

فَأَمَّا الْمَوْضُوعَةُ فَذَكَرَ الْمَصْنِفُ أَنَّهَا لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ ؛ فَنَقُولُ : « يَعْجَبُنِي أَهْمُ قَائِمٌ » ، وَذَكَرَ غَيْرَهُ أَنَّهَا تَضَافُ — أَيْضًا — إِلَى نَكْرَةٍ ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، نَحْوُ « يَعْجَبُنِي أَيْ رَجُلَيْنِ قَامَا » .

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا كَانَ صِفَةً لِنَكْرَةٍ ، أَوْ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَلَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى نَكْرَةٍ ، نَحْوُ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ » ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيْ فَتًى » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٣١ — فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيْمًا فَتًى

= يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة ، وأما من لا يجيزون ذلك فإنهم يعلقونه بقوله « خيرا وأكرما » الذى هو الخبر « التقينا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة قوله غداة إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أئى وأيسكم « خيرا » خبر كان « وأكرما » معطوف على قوله خيراً ، والجملة من « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أئى ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثانٍ لتسألون .

الشاهد فيه : قوله « أئى ، وأيسكم » حيث أضاف « أئى » إلى المعرفة ، وهى ضمير المتكلم فى الأول وضمير المخاطب فى الثانى ، والذى سوغ ذلك تكرارها .

(١) قد علمت مما ذكرناه قريباً أن الشرطية والموصولة قد يتكرران ، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء ؛ فالخبر الذى ذكره الشارح هنا غير مسلم له .

٢٣١ — البيت للراعى النميرى .

اللغة : « أو مات » الإيماء : الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوها .

(٥ — شرح ابن عقيل ٢)

وأما الشرطية والاستفهامية : فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً ، أى سواء كانا مُثنَّيين ، أو مجموعين ، أو مفردين — إلا المفرد المعرفة ؛ فإنهما لا يضافان إليه ، إلا الاستفهامية : فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره .
واعلم أن « أيا » إن كانت صفة أو حالا ، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى ، نحو « مررت برجلٍ أيا رجلٍ ، وبزيدٍ أيا فتى » ، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة ، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً ، نحو : « أيا رجلٍ عندك ؟ وأيا رجلٍ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، ويُعْجِبُنِي أيهم عندك ، وأيا عندك » ونحو « أيا الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا الرَّجَالَ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا رَجَالَ تَضْرِبُ أَضْرَبُ ، وأيا الرجلين عندك ؟ وأيا الرجال عندك ؟ وأيا رجل ، وأيا رجلين ، وأيا رجال ؟ » .

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ « لَدُنْ » فَجَرَّ وَنَصَبُ « غُدُوَّة » بِهَا عَنْهُمْ نَدَرَ^(١)

= المعنى : إني أشرت إلى حبر إشارة خفية ؛ فما كان أحد بصره وأنفذه ؛ لأنه رآنى مع خفاء إشارتى .

الإعراب : « فأومأت » فعل وفاعل « إيماء » مفعول مطلق « خفيا » صفة لإيماء « لحبر » جار ومجرور متعلق بأومأت « فله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، وعينا مضاف و « حبر » مضاف إليه ، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب « أيما » أى : حال من حبر ، وما : زائدة ، وأى مضاف ، و « فتى » مضاف إليه .

الشاهد فى : قوله « أيا فتى » حيث أضاف « أيا » الوصفية إلى النكرة .

(١) « وألزموا » فعل وفاعل « إضافة » مفعول ثان قدم على الأول ، و « لدن » قصد لفظه : مفعول أول لألزم « فجر » الفاء عاطفة ، جر : فعل ماض ، والفاعل ضمير =

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ^(١)
من الأسماء الملازمة للإضافة «لَدُنْ ، وَمَعَ» .

فأما «لَدُنْ»^(٢) فلا ابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب ؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحدٍ - وهو الظرفية ، وابتداء الغاية - وعدم جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن ، كقوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ، وقوله تعالى : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ) ، وَقَيْسٌ تُعْرِبُهَا ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم : (لينذر بأساً شديداً مِنْ لَدُنْهِ) لكنه أسكن الدال ، وأشتمها الضم .

== مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى لدن «ونصب» مبتدأ ، ونصب مضاف و«غداة» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار ومجرور متعلق بندر الآتي «ندر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) «ومع» معطوف على «لدن» في البيت السابق «مع» قصد لفظه: مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتي «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماض مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة في محل جر صفة لسكون .

(٢) اعلم أن لدن تخالف عند من أربعة أوجه : أولها أن لدن مبنية وعند معربة ، وثانيها أن لدن ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان أو مكان ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغاية وذلك إذ اقترنت بمن ، وقد لا تدل على ذلك ، وثالثها أنه لا يجبر بلدن ، وقد يجبر بعند ، نحو زيد عندك ، ورابعها أن لدن قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر :

صَرِيعٌ غَوَانٌ رَاقِمٌ رُقْنَةٌ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوْلَابِ
وهي عندئذ ظرف زمان ، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد .

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قوله :

٢٣٢ — تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ
ويجوز ما ولى « لَدُنْ » بالإضافة ، إلا « غُدُوَّةً » فإنهم نصبوها بعد « لَدُنْ »
كقوله :

٢٣٣ — وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ
لَدُنْ غُدُوَّةً حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

٢٣٢ — هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لارجز من

طبي .

اللغة : « تنتهض » تتحرك وتسرع « الرعدة » بكسر الراء - اسم للارتعاد وهو
الارتعاش والاضطراب ، وأراد بها الحمى ، وما ذكره أعراض الحمى التى تسمى الآن
(الملاريا) « ظهري » تصغير ظهر مقابل البطن « العصور » مصغر عصر ، وهو
الوقت المعروف .

الغنى : إن الحمى تصيب فيسرع الارتعاد إلى ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر
إلى وقت العصر .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع « الرعدة » فاعل « فى ظهري » الجار
والمحروور متعلق بـتنتهض ، وظهير مضاف وياء التكلم مضاف إليه « من لدن » جار
ومحروور متعلق بـتنتهض أيضاً ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى العصور »
جار ومحروور متعلق بـتنتهض أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « من لدن » حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر ، فيحتمل
أنه أعرب « لدن » على لغة قيس ، فجراها بالكسرة ، ويحتمل أنها مبنية على السكون
فى محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، لا للإعراب ، ولهذا لم
يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس ، وإنما قال : إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها ،
فتفطن لذلك .

٢٣٣ — هذا البيت - أيضاً - من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « مزجر الكلب » أصله اسم مكان من الزجر ، أى السكان الذى يطرد =

وهي منصوبة على التمييز^(١) ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « وَنَصَبُ غَدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرٌ » وقيل : هي خبر لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت الساعة غدوةً .

ويجوز في « غدوة » الجر ، وهو القياس ، وَنَصَبُهَا نَادِرٌ فِي الْقِيَاسِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى « غَدُوَّةٍ » الْمَنْصُوبَةِ بَعْدَ « لَدُنْ » جَازَ النَّصَبُ عَطْفًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَالْجَرُّ مِرَاعَاةً لِلْأَصْلِ ؛ فَتَقُولُ « لَدُنْ غَدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ ، وَعَشِيَّةٌ » ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ .

وحكى الكوفيون الرَّفْعَ فِي « غَدُوَّةٍ » بَعْدَ « لَدُنْ » وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِكَانَ الْحَذُوفَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ كَانَتْ غَدُوَّةٌ [وَ « كَانَ » تَامَةٌ] .

= وَيُنْحَى الْكَلْبُ إِلَيْهِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْبَعْدُ (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب).
المعنى : يقول : ما زال مهرى بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره .
الإعراب : « مازال » ما : نافية ، زال : فعل ماض ناقص « مهرى » مهر : اسم زال ، ومهر مضاف ويا المتكلم مضاف إليه « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، ومزجر مضاف و « السكب » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمزجر ، لأنه في معنى المشتق ، أى البعيد « لدن » ظرف لابتداء الغاية مبنى على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بحبرها « غدوة » منصوب على التمييز ، لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم ، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة « حتى » ابتدائية « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام كما في قوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

الشاهد فيه : قوله « لدن غدوة » حيث نصب « غدوة » بعد « لدن » على التمييز ،

ولم يحجره بالإضافة .

(١) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها ، وثالثها أنه على التشبيه

بالمفعول به .

وأما « مع » فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقته ، نحو « جلس زيد مع عمرو » ، وجاء زيد مع بكرٍ « والمشهور فيها فتح العين ، وهي مُعَرَبَةٌ ، وفتحها فتحة إعراب ، ومن العرب من يسكنها ، ومنه قوله :

٢٣٤ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ
وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة ، وليس كذلك ، بل هو لغة ربيعة ، وهي عندهم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرفٌ ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإجماع على ذلك ، وهو فاسد ؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسمٌ .

٢٣٤ - البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك .
اللغة : « ريشي » الريش والرياش يطلقان على عدة معان ، منها اللباس الفاخر ، والخشب ، والمعاش ، والقوة « لما » بكسر اللام - متقطعة ، بعد كل حين مرة .
الإعراب : « فريشي » ريش : مبتدأ ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواي » هوى : مبتدأ ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « وإن » الواو واو الحال ، إن : قال العيني وغيره : زائدة « كان » فعل ماضٍ « زيارتكم » زيارة : اسم كان ، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل أى زيارتي إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله : أى زيارتكم إياي « لما » خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث سكن العين من « مع » وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر . لكن الذي نقله غيره من العلماء أن قوماً من العرب بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها ؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام ، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

هذا حكمها إن وليها متحرك — أعني أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ، وهي لغة ربعة — فإن وليها ساكن ، فالذى ينصبها على الظرفية يُبقى فتحها فيقول « مَعَ ابْنِكَ » والذى يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول « مَعَ ابْنِكَ » .

واضمُّمُ-بِنَاءٍ-«غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتُ مَا لَهُ أَضِيفَ ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا^(١)
 قَبْلُ كَغَيْرٍ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ودُونَ ، والجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ^(٢)
 وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِرًا « قَبْلًا » وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا^(٣)

(١) « واضمُّم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بناء » مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى : اضمم ضم بناء « غيرا » مفعول به لاضم « إن » شرطية « عدمت » عدم : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء الخطاب فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لعدم « له » جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد الضمير المحرور محلا باللام « ناويا » حال من فاعل اضمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لناو ، وجملة « عدما » لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « قبل » مبتدأ « كغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد ، حسب ، أول ، ودون ، والجِهَات » معطوفات على « قبل » بعاطف مقدر فى بعضهن « أَيْضًا » مفعول مطلق لفعل محذوف « وعَل » معطوف على قبل .

(٣) « وأعربوا » فعل وفاعل « نصبًا » حال من الفاعل : أى ناصبين « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « نكرا » نكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلًا » مفعول به لأعربوا السابق « وما » =

هذه الأسماء المذكورة — وهى : غير ، وقبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات الست — وهى : أمامك ، وخلفك ، وفوقك ، وتحتك ، ويمينك ، وشمالك — وَعَلُ ؛ لها أربعة أحوال : تُبْنَى فى حالة منها ، وتُعْرَبُ فى بقيتها .
فتعرب إذا أضيفت لفظاً ، نحو « أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ » ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ « أو حُذِفَ المضافُ إليه ونُوى اللفظ ، كقوله :
٢٣٥ — وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةً
فَمَا عَطَفْتُ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى فى هذه الحالة كاللضاف لفظاً ؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنَوَّ لفظُهُ ولا معناه ، فتكون [حينئذ] نكرةً ، ومنه قراءة مَنْ قرأ :
(لله الأمر من قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بجر « قبل ، وبعد » وتنوينهما ؛ وكقوله :

= الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على قوله « قبل » « من بعده » الجار والمجرور متعلق بقوله « ذكر » الآتى ، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة .
٢٣٥ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها النحاة ولم ينسبوها إلى قائل معين .

الإعراب : « من قبل » جار ومجرور متعلق بقوله « نادى » الآتى « نادى » فعل ماض « كل » فاعل نادى ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه « قرابة » مفعول به لنادى « فما » الفاء عاطفة ، وما : نافية « عطفت » عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « مولى » مفعول به لعطفت « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطفت .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » حيث أعرب « قبل » من غير تنوين ؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، وكأنه قد قال : ومن قبل ذلك — مثلاً — والمحذوف النوى الذى لم يقطع النظر عنه مثل الثابت ، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون .

٢٣٦ — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ
هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعَرَّبُ فيها .

٢٣٦ — البيت ليزيد بن الصعق ، حدث أبو عبيدة ، قال : كانت بلاد غطفان
مخصبة ، فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد
ابن الصعق ، وكان يزيد في جماعة من الناس ، فلم يستطعه الربيع ، فأقبل على سروح
بن جعفر والوحيد ابني كلاب ، فأخذ نعمه ، فحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى
يغير عليه ، فجمع قبائل شتى ، فاستاق نعماً كثيرة له ولغيره ، وأصاب عصافير النعمان بن
المنذر — وهي إبل معروفة عندهم — ففي ذلك يقول يزيد بن الصعق أحياناً منها بيت
الشاهد ، ومنها قوله :

أَلَا أَبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ المَلَامَةِ لِلْمَلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَمِيَّ بِأَذْوَادِ القَصِيبَةِ وَالْقَصِيمِ
وهذا دليل على أن من روى عجز البيت « بالماء الفرات » لم يصب .

اللغة : « ساغ » سهل جريانه في الحلق « أغص » مضارع من الغصص
— بالتحريك — وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تكاد تنزل « الماء
الحميم » هو هنا البارد ، وهو من الأضداد ، بطلق على الحار وعلى البارد « المليم »
الذي فعل ما يلام عليه .

المعنى : يقول : لم يكن يهناً لي طعام ولا يلد لي شراب بسبب ما كان لي من الثأر
عند هؤلاء ، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدرى بالقلبة غلبهم ساغ شرابي ولدت حياتي .
الإعراب : « فساغ » فعل ماض « لي » جار ومجرور متعلق بـ « ساغ » « الشراب »
فاعل ساغ « وكنت » الواو للحال ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المتكلم اسمه
« قبلاً » منصوب على الظرفية يتعلق بـ « أكاد » فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنا « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا . والجملة في محل نصب خبر أكاد ، وجملة « أكاد » واسمها وخبرها في محل نصب =

أما الحالة [الرابعة] التي تُبْنَى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنَوَى
مَعْنَاهُ دون لفظه ؛ فإنها تبنى حينئذٍ على الضم ، نحو (لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ
بَعْدُ) وقوله :

— ٢٣٧ — * أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وحكى أبو على الفارسي « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ » بضم اللام وفتحها وكسرهما -
فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنَى ، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف

= خبر « كان » وجمله كان واسمها وخبرها في محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور
متعلق بقوله « أغص » و « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبل » حيث أعربه منوناً ؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى .
٢٣٧ — هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس ، من أرجوزة له يصف
فيها أشياء كثيرة ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوُحُوبِ الْمَجْزِلِ

اللغة : « أقب » مأخوذ من القب ، وهو دقة الخصر وضمور البطن .
الإعراب : « أقب » خبر لمبتدأ محذوف : أى هو أقب « من » حرف جر « تحت »
ظرف مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أقب » ،
وقوله « عريض » خبر ثان « من عل » جار ومجرور متعلق بعريض .
الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله : « من تحت » ،
ومن عل » حيث بنى الظرفان على الضم ؛ لأن كلا منهما قد حذف منه لفظ المضاف
إليه ونوى معناه .

هكذا قالوا ، وهو كلام خال عن التحقيق ؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما
رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد ؛ فيكون قوله :
« من عل » مجروراً لفظاً بمن ، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه
ونوى لفظه ، ويكون الاستشهاد بقوله : « من تحت » وحده ، فاحفظ ذلك ، ولا
تكن أسير التقليد .

إليه ، لفظاً ومعنى ، وإعراباً إعرابَ ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل ، والكسرُ على نية المضاف إليه لفظاً .

فقولُ المصنف « واضم بناء — البيت » إشارة إلى الحالة الرابعة .
وقوله : « ناوياً ما عدما » مرادهُ أنك تبنيها على الضم إذا حذفت ما تضاف إليه ونوَيْتَه معنى لا لفظاً .

وأشار بقوله : « وأعرَبُوا نصباً » إلى الحالة الثالثة ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنَوِّ لفظه ولا معناه ؛ فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة .
وقوله : « نصباً » معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَّتْ ، نحو « مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » .

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين — أعني الأولى ، والثانية — لأن حكمهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب — وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين — كما تقدم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها] .

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْقًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ^(١)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « المضاف » مفعول به يلى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يأتى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « خلقاً » حال من الضمير المستتر في يأتى « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله « خلقاً » « فى الإعراب » جار ومجرور متعلق بقوله : « يأتى » « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « حذفاً » حذف : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف ، وتقدير البيت : والمضاف إليه الذى يلى المضاف يأتى خلقاً عنه فى الإعراب إذا حذف المضاف

يُحَذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه ، ويُقامُ المضافُ إليه مقامه ، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) أى : حُبَّ العجل ، وكقوله تعالى : (وَجَاءَ رَبَّكَ) أى : أَمْرُ رَبِّكَ ، فحذف المضاف — وهو « حُب ، وأمر » — وأعرب المضافُ إليه — وهو « العِجْلَ ، وَرَبَّكَ » — بإعرابه .

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ^(١)
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَّاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ^(٢)

(١) « وربما » رب : حرف تقليل وجر ، ما : كناية « جروا » فعل وفاعل « الذى » مفعول به لجروا « أبقوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « كما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من « كان » واسمه وخبره لا محل لها صلة ما ، وقبل مضاف و « حذف » مضاف إليه ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول بمعنى الذى مضاف إليه ، والجملة من « تقدما » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، لا محل لها صلة « ما » .

(٢) « لكن » حرف استدراك « بشرط » جار ومجرور قال العربون : إنه متعلق بمحذوف حال : إما من فاعل « جروا » فى البيت السابق ، وإما من مفعوله ، وعندى أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن ذلك الجركائن بشرط إلح « أن » مصدرية « يكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن « ما » اسم موصول اسم يكون ، وجملة « حذف » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « ممثلاً » خبر يكون « لما » جار ومجرور متعلق بمائل « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف الآتى ، وجملة « عطف » مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المحرورة محلا باللام .

قد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً ، كما كان عند ذكر المضاف ،
لكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً لما عليه قد عطفَ ، كقول الشاعر :

٢٣٨ — أَكُلَّ أَمْرِيءَ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

[و] التقدير « وَكُلَّ نَارٍ » فحذف « كل » وبقي المضاف إليه مجروراً

٢٣٨ — البيت لأبي دواد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج .

الإعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كل : مفعول أول لتحسين
مقدم عليه ، وكل مضاف و « امرىء » مضاف إليه « تحسبين » فعل وفاعل « امرأ »
مفعول ثان « ونار » الواو عاطفة ، والمعطوف محذوف ، والتقدير : وكل نار ، فنار
مضاف إليه في الأصل وذلك المعطوف المحذوف — وهو المضاف — هو المعطوف على « كل »
« امرىء » المتقدم « توقد » أصله تتوقد ، فحذف إحدى التاءين ، وهو فعل مضارع ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة صفة لنار « بالليل »
جار ومجرور متعلق بتوقد « ناراً » معطوف على قوله « امرأ » المنصوب السابق .

الشاهد فيه : قوله « ونار » حيث حذف المضاف — وهو « كل » الذى قدرناه في
إعراب البيت — وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف ، لتحقيق الشرط ، وهو
أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو « كل » في قوله « أكل امرىء » .

وإنما لم نجعل « نار » المجرور معطوفاً على « امرىء » المجرور لأنه يلزم عليه أن
يكون الكلام مشتملاً على شيئين — وهما « نار » « ونارا » — معطوفين على
معمولين — وهما « امرىء » و « امرأ » — لعاملين مختلفين ، وهما « كل » العامل في
« امرىء » المجرور بناءً على أن أنجرار المضاف إليه بالمضاف ، والعامل الثانى
« تحسبين » العامل في « امرأ » المنصوب ، والعاطف واحد ، وهو الواو ، وذلك
لا يجوز ، ولكن لما جعلنا « نار » المجرور مجروراً بتقدير المضاف المحذوف ، وجعلنا
هذا المحذوف معطوفاً على « كل » لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما وهو
« تحسبين » إذ هو عامل في « كل » وفي « امرأ » المنصوبين على أنهما مفعولان
لتحسين ، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع ، وهذا واضح بعد هذا
البيان ، إن شاء الله .

كما كان عند ذكرها ، والشرطُ موجودٌ ، وهو : العطفُ عَلَى مَمَائِلِ المحذوفِ وهو « كل » في قوله « أَكُلُّ أَمْرِي » .

وقد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه على جَرِّه ، والمحذوفُ ليس بمائلا للملفوظ ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) في قراءة من جَرَّ « الْآخِرَةَ » والتقدير « وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ » ومنهم من يقدره « وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ » فيكون المحذوف على هذا مائلا للملفوظ [به] ، والأوَّلُ أَوْلَى ، وكذا قدَّره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح .

وَيُحذفُ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ كَحَالِهِ ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ ^(١)
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَ ^(٢)
يُحذفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحَالِهِ لو كان مُضَافًا ؛ فَيُحذفُ تنوينُهُ

(١) « ويحذف » فعل مضارع مبني للمجهول « الثاني » نائب فاعل يحذف « فيبقى » فعل مضارع « الأول » فاعل يبقى « كحاله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول ، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بالحال « به » جار ومجرور متعلق بقوله « يتصل » الآتي « يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها .

(٢) « بشرط » جار ومجرور متعلق بقوله « يحذف » في البيت السابق ، وشرط مضاف و « عطف » مضاف إليه « وإضافة » معطوف على عطف « إلى مثل » جار ومجرور متعلق بإضافة ، ومثل مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي « أضفت » فعل وفاعل « الأول » مفعول به لأضفت ، والجملة لا محل لها صلة .

وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : « قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا » التقدير : « قطع الله يدَ مَنْ قَالِهَا ، وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا » فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالِهَا » لدلالة ما أضيف إليه « رَجُلٍ » عليه ، ومثله قوله :

— ٢٣٩ — * سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزْنًا *

٢٣٩ — هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين ، وعجزه قوله :

* فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

اللغة : « الحزن » ما غلظ من الأرض و « السهل » بخلافه « نيطت » أى : علقت « عرى » جمع عروة وإضافته إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المنية فى قولهم : نشت أظفار المنية بفلان « الضرع » هو لذات الظلف كالذى للمرأة .
المعنى : إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها ، أى كلها ، فقوى رجاء الناس فى نماء الزرع وغزارة الألبان .

الإغراب : « سقى » فعل ماض « الأرضين » مفعول به لسقى قدم على الفاعل « الغيث » فاعل بسقى « سهل » بدل من الأرضين ، بدل بعض من كل « وحزنها » الواو حرف عطف ، وحزن : معطوف على سهل ، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه « فنيطت » نيط : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث « عرى » نائب فاعل نيط ، وعرى مضاف و « الآمال » مضاف إليه « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنيطت « والضرع » معطوف على الزرع .

الشاهد فيه : قوله « سهل وحزنها » حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف — وهو قوله سهل — على حاله قبل الحذف من غير تنوين ، وذلك لتحقيق الشرطين : العطف ، وكون المعطوف مضافا إلى مثل المحذوف ، وكان أصل الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها .

ومن ذلك قول الشاعر :

مَهْ عَازِلِي ، فَهَآئِمًا لَّنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضَّحَى =

[التقدير « سَهَامًا وَحَزَنَهَا »] لحذف ما أضيف إليه « سَهْل » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « حَزَن » عليه .

هذا تقريرُ كلام المصنف ، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعْطَف مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةً

فَمَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ [٢٣٥]^(١)

لحذف ما أضيف إليه « قبل » وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف ، . والتقدير : « ومن قبل ذلك » ومثله قراءة مَنْ قرأ شذوذاً : (فلا خوفٌ عليهم) أى : فلا خوف شيء عليهم^(٢) .

وهذا الذى ذكره المصنف — من أن الحذف من الأول ، وأن الثانى هو المضاف إلى المذكور — هو مذهب المبرد .

= أصل الكلام : يمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ، فحذف « شمس الضحى » الذى أضيف له « مثل » لدلالة عامل آخر عليه ، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة .

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى ، والشاهد فيه هنا قوله « قبل » حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين ، مع أن الشرطين — وهما العطف والمائلة — غير متحققين ، لأنه ليس معطوفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف ، وهذا قليل .

(٢) هى قراءة ابن محيىصن ، بضم الفاء من « خوف » من غير تنوين ، على أن « لا » مهيأة أو عاملة عمل ليس ، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من « خوف » بلا تنوين أيضاً ، ويجوز — على هذه القراءة — أن تكون « لا » عاملة عمل إن ، والفتحة فتحة بناء ، ولا شاهد فى الآية على ذلك ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب ، والمضاف إليه منوى : أى فلا خوف شيء ، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضاً .

ومذهب سيبويه أن الأصل « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ مَنْ قَالَهَا »
 فحذف ما أضيف إليه « رَجُلَ » فصار « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجُلَ » ثم
 أُقْحِمَ قوله « وَرَجُلَ » بين المضاف — وهو « يَدَ » — والمضاف إليه — الذي
 هو « مَنْ قَالَهَا » — فصار « قطع الله يدَ وَرَجُلَ من قالها »^(١).

فعلى هذا يكون الحذف من الثانى، لا من الأول، على مذهب
 المبرد بالعكس.

قال بعضُ شُرَّاحِ الكتاب: وعند الفراء^(٢) يكون الاسمان مُضَافَيْنِ إلى
 « مَنْ قَالَهَا » ولا حَذْفَ فى الكلام: لا من الأول، ولا من الثانى.

(١) وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه فى قول الشاعر، وهو من
 شواهد المسألة:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالِكُمُ لَا يُلَقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاقِ عَمْرٍ
 وقوله الآخر، وهو من شواهد المسألة أيضاً:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلُ تَطَاوُلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

إذا نصت لؤل النداءين، فقال المبرد: النادى الأول مضاف إلى مماثل للذكور مع
 الثانى، وقال سيبويه الأول مضاف إلى ما بعد الثانى، وقد حذف الذى يضاف الثانى
 إليه، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه

(٢) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معاً، كاليد والرجل فى « قطع الله
 يد ورجل من قالها » والربع والنصف فى نحو « خذ ربع ونصف هذا » وقبل وبعد فى
 قولك « رضيت عنك قبل وبعد ما حدث » بخلاف نحو « هذا غلام ودار هند » من كل
 لفظين لا يكثر استعمالهما معاً

فَصَلَ مُضَافٍ شِبْهَ فِعْلِ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ ، وَلَمْ يُعَبِّ (١)
 فَصَلَ يَمِينٍ ، وَاضْطَرَّارًا وَجَدًا بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا (٢)
 أجاز المصنف أن يُفْصَلَ — في الاختيار — بين المضاف الذي هو شبه
 الفعل — والمراد به المصدر ، واسمُ الفاعِلِ — والمضاف إليه ، بما نصَّبه المضافُ :
 من مفعول به : أَوْ ظَرْفٍ ، أَوْ شِبْهِهِ

فمثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ
 لَكُنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) في قراءة ابن عامر ، بنصب
 « أولاد » وجر الشركاء .

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نصَّبه المضاف الذي
 هو مصدرٌ ما حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعربيته : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ
 وَهَوَاهَا ، سَعَى لَهَا فِي رَدَّاهَا »

(١) « فصل » مفعول به مقدم لأجز ، وفصل مضاف و « مضاف » مضاف إليه ،
 إضافة المصدر لمفعوله « شبه » نعت لمضاف ، وشبه مضاف و « فعل » مضاف إليه « ما »
 فاعل المصدر « نصب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها صلة ما ،
 والعائد محذوف ، وأصله ما نصبه « مفعولا » حال من « ما » الموصولة « أَوْ » عاطفة
 « ظرفا » معطوف على قوله مفعولا « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت « ولم » نافية جازمة « يعب » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ،
 وعلامة جزمه السكون .

(٢) « فصل » نائب فاعل ليعب في البيت السابق ، وفصل مضاف و « يمين »
 مضاف إليه « واضطراراً » مفعول لأجله « وجدا » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل « بأجنبي » جار ومجرور
 متعلق بوجد « أَوْ بِنَعْتٍ » معطوف على بأجنبي « أُنْدَا » معطوف على نعت ، وقصر
 قوله ندا للضرورة .

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعل قراءة بعض السلف (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) بنصب «وعد» وجر «رُسُل» .

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء : « هَلْ أَتَمَّ تَارِكُوْنِي صَاحِبِي » وهذا معنى قوله « فَصَّلَ مضاف — إلى آخره » . وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم ، حكى الكسائي : « هذا غلامُ والله زيد » ولهذا قال المصنف : « ولم يُعَبِّ فَصْلُ يَمِينٍ » .

وأشار بقوله : « واضطراباً وُجِدَا » إلى أنه قد جاء الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة : بأجنبي من المضاف ، وبنعت للمضاف ، وبالنداء ، فمثالُ الأجنبيِّ قوله :

٢٤٠ — كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا

يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فَفَصَّلَ بـ « يومًا » بين « كف » و « يهودي » وهو أجنبي من « كف » ؛ لأنه معمول لـ « خُطَّ » .

٢٤٠ — البيت لأبي حية النميري ، يصف رسم دار .

اللغة : « يهودي » إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتاب حينذاك « يقارب » أى : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض « أو يزِيل » يفرق بين كتابته .
المعنى : يشبه ما بقى متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودى كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً .

الإعراب : « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : مصدرية « خط » فعل ماض مبني للمجهول « الكتاب » نائب فاعل خط « بكف » جار مجرور متعلق بمحط « يوما » منصوب على الظرفية يتعلق بمحط أيضاً ، وكف مضاف و « يهودي » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وما مع دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، =

ومثالُ النعت قوله :

٢٤١ — نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ

==والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذه الدار كأن
تخط الكتاب - إلخ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودي
في محل جر صفة ليهودي، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد
ليهودي أيضاً معطوفة عليها بأو.

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودي » حيث فصل بين المضاف وهو كف
والمضاف إليه وهو يهودي بأجنبي من المضاف وهو يوماً، وإنما كان الفاصل أجنبياً
لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله خط، وقد بينه الشارح .
٢٤١ — نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما.

اللغة : « المرادى » نسبة إلى مراد، وهى قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادى قائد
أمير المؤمنين على بن أبي طلب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم، لعنه الله !
وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء « الأباطيح » جمع أبطح، وهو المكان الواسع،
أو المسيل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطيح مكة، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب
عم الرسول صلى الله عليه وسلم ووالد على رضى الله عنه، وقد كان أبو طالب من وجوه
مكة وعظماؤها .

الإعراب : « نجوت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال، قد : حرف تحقيق
« بل » فعل ماض « المرادى » فاعل بل « سيفه » سيف : مفعول به لبل، وسيف
مضاف والضمير مضاف إليه « من ابن » جار ومجرور متعلق بيل، وابن مضاف
و « أبى » مضاف إليه « شيخ الأباطيح » نعت لأبى، ومضاف إليه، وأبى مضاف
و « طالب » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطيح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو أبى،
والمضاف إليه وهو طالب، بالنعت وهو شيخ الأباطيح، وأصل الكلام : من ابن أبى
طالب شيخ الأباطيح .

الأصل « من ابن أبي طالب شيخ الأباطح » وقوله :

٢٤٢ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأُحْلِفَنَّ

بِئَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

الأصل « بيمين مقسم أصدق من يمينك » .

ومثال النداء قوله :

٢٤٢ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب .

اللغة : « على يدك » أراد على فعل يدك ، فحذف المضاف والقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق .

المعنى : يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده ، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا بشوب حلفه شك ، وبين ذلك بأن يمينه أكد من يمين المدوح على فعل نفسه .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن شرطية « حلفت » حلف : فعل ماض ، فعل الشرط ، وتاء التثنية فاعله « على يدك » الجار والمجرور متعلق بحلفت ، ويدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام ، أحلفن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم « بيمين » جار ومجرور متعلق بأحلف « أصدق » نعت ليمين « من يمينك » الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثانى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، ويمين الأول مضاف و « مقسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بيمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف هو يمين — والمضاف إليه ، وهو مقسم ، بنعت المضاف ، وهو : أصدق من يمينك ، كما في البيت السابق ، وأصل الكلام : بيمين مقسم أصدق من يمينك .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو في قوله « لأحلفن » حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط ليكون القسم الموطأ له باللام في قوله « لئن » مقدما على الشرط .

٢٤٣ - وَفَاقُ كَعْبُ بِجَيْرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ

وقوله :

٢٤٤ - كَانَ بِرِذْوَنَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ

الأصل « وَفَاقُ بِجَيْرٍ يَا كَعْبُ » و « كَانَ بِرِذْوَنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامٍ » .

٢٤٣ - هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني ، يقوله لأخيه كعب بن زهير ، وكان بجير قد أسلم قبل كعب ، فلامه كعب على ذلك ، وتعرض للرسول صلى الله عليه وسلم فقال بلسانه منه ، فأهدر النبي دمه .

اللغة : « وفاق » مصدر وافق فلان فلاناً ، إذا فعل مثل فعله « تهلكة » أى هلاك « سقر » اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب .

المعنى : يقول : إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ « كعب » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب ، ووافق مضاف و « بجير » مضاف إليه « منقذ » خبر المبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً ، وتعجيل مضاف و « تهلكة » مضاف إليه « والخلد » معطوف على تعجيل « في سقر » جار ومجرور متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف ، وهو « وفاق » المضاف إليه ، وهو بجير ، بالنداء وهو قوله « كعب » وأصل الكلام : وفاق بجير كعب منقذ لك .

٢٤٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .

اللغة : « برذون » البرذون من الخيل : ما ليس بعربي .

=

.....

== المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذى يظهره فى مظهر الخيل لكان حماراً لصغره فى عين الناظر ولضعفه .
الإعراب : « كَان » حرف تشبيه ونصب « برذون » اسم كَان « أبا » منادى حذف منه حرف النداء ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « عصام » مضاف إليه ، وبرذون مضاف ، و « زيد » مضاف إليه « حمار » خبر كَان « دق » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار ، والجملة فى محل رفع نعت لحمار « باللجام » جار ومجرور متعلق بدق .

الشاهد فيه : قوله « كَان برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف ، وهو « برذون » والمضاف إليه وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : « أبا عصام » ، وأصل الكلام : كَان برذون زيد يا أبا عصام ، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله ! .

المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا أَكْسِرُ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا : كَرَامٍ ، وَقَذَى ^(١)
 أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ؛ فَذَى جَمِيعَهَا إِلَيَّا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتَذَى ^(٢)
 وَتَدَغَمُ إِلَيَّا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَكَسِرُهُ يَهْنُ ^(٣)

(١) « آخر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآتى ، وآخر مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « لييا » جار ومجرور متعلق بأضيف « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « معتلا » خبر يك ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « كرام » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وقذى » معطوف على « رام » وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « يك » معطوف على يك السابق فى البيت الذى قبله ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه « كابينين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك « وزيدنين » معطوف على ابنين « فذى » اسم إشارة : مبتدأ أول « جميعها » جميع : توكيد ، وجميع مضاف وها مضاف إليه « اليا » مبتدأ ثان « بعد » ظرف مبنى على الضم فى محل نصب ، متعلق بمحذوف حال « فتحها » فتح : مبتدأ ثالث ، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه « اختذى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثالث ، وجملة المبتدأ الثالث وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « وتدغم » فعل مضارع مبنى للمجهول « اليا » نائب فاعل لتدغم « فيه » جار ومجرور متعلق بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ، وذكره لتأويله باللفظ « والواو » معطوف على الياء « وإن » شرطية « ما » اسم موصول : نائب فاعل =

وَأَلْفًا سَلَّمَ ، وَفِي الْقَصُورِ — عَنْ هُذَيْلٍ — انْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ^(١) يُكْسَرُ آخِرُ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ^(٢) ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَصَوْرًا ، وَلَا مَنْقُوصًا ، وَلَا مثنًى ، وَلَا مَجْمُوعًا جَمَعَ سَلَامَةً لِمَذْكَرٍ ، كَالْفَرْدِ وَجَمْعِي التَّكْسِيرِ الصَّحِيحِينَ ، وَجَمَعَ السَّلَامَةَ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَالْمَعْتَلِ الْجَارِي مَجْرَى الصَّحِيحِ . نَحْوُ « غُلَامِي ، وَغُلَامَانِي ، وَفَتَاتِي ، وَدُلُوي ، وَظَبْيِي » .
وإن كان معتلا ؛ فإما أن يكون مقصوداً أو منقوصاً ، فإن كان منقوصاً

= لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : وإن ضم ما قبل - إلخ ، وذلك الفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقبل مضاف و « واو » مضاف إليه « ضم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها مفسرة « فأكسره » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أكسر : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والماء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « يهن » فعل مضارع مجرور في جواب الأمر .

(١) « وألفا » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سلم الآتي « سلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وفي المقصور » عن هذيل « جاران » ومجروران يتعلقان بقوله « حسن » الآتي في آخر البيت « انقلبها » انقلب : مبتدأ ، وانقلب مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « ياء » مفعول المصدر « حسن » خبر المبتدأ

(٢) اعلم أن لك في ياء المتكلم خمسة أوجه ؛ الأول : بقاؤها ساكنة ، والثاني : بقاؤها مفتوحة ، والثالث : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها ، والرابع : قلبها ألفا بعد فتح ما قبلها نحو « غلاما » ، والخامس : حذفها بعد قلبها ألفاً وإبقاء الفتحة لتدل عليها

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجرى في الإضافة المحضة ، نحو غلامي وأخى ، فأما الإضافة اللفظية فليس إلا وجهان : إثباتها ساكنة ، أو مفتوحة ؛ لأنها في الإضافة اللفظية على نية الانفصال فهي كلمة مستقلة ، ولا يمكن أن تعتبرها بجزء كلمة .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء ، خلافاً لابن مالك في تسهيله (وانظر الهامشة رقم ١ في ص ٩٢ الآتية) وما قاله الشارح هناك .

أدغمت ياؤه في ياء المتكلم ، وفُتِحَتْ ياء المتكلم ؛ فتقول : « قَاضِيَّ » رفعا ونصباً وجراً ، وكذلك تفعل بالثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب ؛ فتقول : « رَأَيْتُ غُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ » و « مَرَرْتُ بِغُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ » والأصلُ : بِغُلَامَيْنِ لِي وَزَيْدَيْنِ لِي ، فحذفت النون واللام للإضافة^(١) ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفتحت ياء المتكلم .

وأما جمع المذكر السالم - في حالة الرفع - فتقول فيه أيضاً : « جَاءَ زَيْدِيَّ » ، كما تقول في حالة النصب والجر ، والأصلُ : زَيْدُوِيَّ ، اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِحَّ الياء ؛ فصار اللفظ : زَيْدِيَّ .

وأما المثنى - في حالة الرفع - فَتَسْلِمُ أَلْفَهُ وَتُفْتَحُ ياء المتكلم بعده ؛ فتقول : زَيْدَايَ ، وَغُلَامَايَ « عند جميع العرب .
وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جَمَلُهُ كالمثنى المرفوع ؛ فتقول « عَصَايَ ، وَفَتَايَ » .

وهَذَيْلُ تَقْلِبُ أَلْفَهُ ياء وتُدْغِمُهَا في ياء المتكلم وتُفْتَحُ ياء المتكلم ؛ فتقول « عَصَى » ومنه قوله :

٢٤٥ — سَبَقُوا هَوَى ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ
فَتَخَرَّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ ؟

(١) المحذوف للإضافة هو النون ، وأما اللام فمحذوفها للتخفيف .

٢٤٥ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، من قصيدة يرى فيها أبناءه ، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمِنْ الْمَنُوبِ وَزَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالْدَّهْرُ لَيْسُ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ ؛
اللغة : « هوى » أصل هذه الكلمة : هوى - بألف المقصور ، وياء المتكلم =

فالخاصل : أن يا المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص : كـ « رَامِيَّ » ، والمقصور : كـ « مَصَايَ » والمثنى : كـ « غَلَامَايَ » رَفَعًا ، و « غُلَامَيَّ » نَصَبًا وَجَرًّا ، وجمع المذكر السالم : كـ « زَيْدِيَّ » رَفَعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا .

وهذا معنى قوله : « فَذِي جَمِيعَهَا إِلَيَّا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتَذِي » .

وأشار بقوله : « وتدغم » إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى ، تدغم في ياء المتكلم .

وأشار بقوله : « وَإِنْ مَا قَبْلَ وَאוْ ضُمَّ » إلى أن ما قبل واو الجمع : إِنْ انضَمَّ عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء ، فإن لم ينضم - بل انفتَحَ - بقي على فتحه ، نحو « مُصْطَفَوْنَ » ؛ فتقول : « مُصْطَفَى » .

== فقلبت ألف المقصور ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، والهوى : ما تهواه النفس ، وترغب فيه ، وتحرص عليه ، و « أعنقوا » بادروا ، وسارعوا ، مأخوذ من الإغراق ، وهو كالغرق - بفتحين - ضرب من السير فيه سرعة « فتخرموا » بالبناء للمجهول - أى : استؤصلوا وأفنتهم المنية « جنب » هو ما تحت الإبط « مصرع » مكان يصرع فيه .
الهنى : يقول : إِنْ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادُ سَبَقُوا مَا أُرْغِبُ فِيهِ لَهُمْ وَأَحْرَصُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ بِقَاؤُهُمْ ، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه ، وهو الموت - وجعله هوى لهم من باب المشاكلة - وليس مختصاً بهم ، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان .

الإغراب : « سبقوا » فعل وفاعل « هوى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف النقلة ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأعنقوا » فعل وفاعل « لهوهم » الجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف ، وهم : مضاف إليه « فتخرموا » فعل ماض مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « لكل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « هوى » حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمتها في ياء المتكلم ، وأصله « هواي » على ما بيناه لك ؛ وهذه لغة هذيل .

وأشار بقوله : « وَأَلْفًا سَلَّمَ » إلى أن ما كان آخره ألفاً كاللثني والمقصور ، لا تقلب ألفه ياء ، بل تَسَلَّمُ ، نحو « غُلَامَايَ » و « عَصَايَ » .

وأشار بقوله : « وفي المقصور » إلى أن هُذَنَلًا تقلب ألف المقصور خاصة : فتقول : « عَصَى » .

وأما ما عدا هذه الأربعة ^(١) فيجوز في الياء معه : الفتح ، والتسكين ؛ فتقول : « غُلَامِي ، وَغُلَامِي » ^(٢) .

(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح - وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها - نحو ظبي ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات ، وقد قدمنا لك (ص ٨٩) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم - مع هذه الأربعة - خمسة أوجه .

(١) وبقي نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة - نحو كرسي ، وبني - تصغير ابن - فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : كرسي وبني - بثلاث ياءات - ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث ، وحذف إحداهن ، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني - وهو حذف إحدى الياءات لتوالي الأمثال - واجب لا يجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالي الأمثال يحيز ولا يوجب ، ولأنه قد ورد الأول في قول أمية بن أبي الصلت ، يذكر قصة إبراهيم الخليل ، وهمه بذبح ابنه :

يَا بُنَيَّ ، إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّهِ شَحِيظًا ، فَاصْبِرْ فِدَى لَكَ خَالِي

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ : مُضَافًا، أَوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ أَلٍ^(١)
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ ، وَلِاسْمٍ مَصْدَرٍ عَمَلٍ^(٢)
 يعمل المصدرُ عَمَلَ الفِعْلِ في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائبًا مَنَابَ الفِعْلِ ، نحو : « ضَرَبًا زَيْدًا » فـ « زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرَبًا » لِنِيبَاتِهِ مَنَابَ « أَضْرِبْ » وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في « أَضْرِبْ » وقد تقدم ذلك في باب المصدر^(٣) .

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدَّرًا بـ «أَنْ» والفِعْلِ ، أو بـ «مَا» والفِعْلِ ، وهو المراد بهذا الفصل ؛ فيقدرُ بـ «أَنْ» إذا أريد المضى أو

(١) « بفعله » الجار والمجرور متعلق بالحق الآتي ، وفعل مضاف والهاء مضاف إليه « المصدر » مفعول به تقدم على عامله ، وهو الحق « الحق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في العمل » جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً « مضافا » حال من المصدر « أو مجرداً ، أو مع أَل » معطوفان على الحال الذي هو قوله : « مضافا » .

(٢) « إِنْ » شرطية « كَانَ » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « فعل » اسم كان « مع » ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « أو » عاطفة « مَا » معطوف على أَنْ « يحل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان « محله » محل : منصوب على الظرفية المكانية ، ومحل مضاف والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه « ولاسم » الواو للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و « مصدر » مضاف إليه « عمل » مبتدأ مؤخر .
 (٣) يريد باب المفعول المطلق .

الاستقبال ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا — أَمْسَ ، أَوْ غَدًا » والتقدير : من أنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسَ ، أَوْ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا غَدًا ، ويقدر بـ « ما » إذا أريد به الحال ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الْآنَ » التقدير : مما تَضْرِبُ زَيْدًا الْآنَ . وهذا المصدر الْمُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال : مضافًا ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا » ومجردًا عن الإضافة وأل — وهو المنون — نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا » ومَحَلَّى بالألف واللام ، نحو « عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا » . وإعمال المضاف أَكْثَرُ مِنْ إعمال المنون ، وإعمال المنون أَكْثَرُ مِنْ إعمال المحلَّى بـ « أل » ، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ، ثم الجرّد ، ثم المحلَّى . ومن إعمال المنون قوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) فـ « يتيمًا » منصوبٌ بـ « إطعام » ، وقول الشاعر :

٢٤٦ — بَضْرَبِ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنْ التَّقِيلِ

٢٤٦ — البيت للمرار — بفتح الميم وتشديد الراء — بن متقد ، التيمي ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيويه (١ / ٦٠ ، ٩٧) .
اللغة : « هام » جمع هامة ، وهي الرأس كلها « اللقيط » أصله موضع النوم في القائلة ؛ فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة .
المعنى : يصف قومه بالقوة والجلادة ، فيقول : أزَلْنَا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضرَبْنَا بالسُّيُوفِ رؤوسهم .

الإعراب : « بضرب » جار ومجرور متعلق بقوله « أزَلْنَا » الآتي « بالسُّيُوفِ » جار ومجرور متعلق بضرب ، أو بمحذوف صفة له « رؤوس » مفعول به لضرب ، ورؤوس مضاف ، و « قوم » مضاف إليه « أزَلْنَا » فعل وفاعل « هامهن » « هام » : مفعول به لأزال ، وهام مضاف والضمير مضاف إليه « عن اللقيط » جار ومجرور متعلق بأزَلْنَا .
الشاهد فيه : قوله « بضرب .. رؤوس » حيث نصب بضرب — وهو مصدر منون — مفعولا به كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول به هو قوله « رؤوس » .

فـ « رُوُوسَ » منصوبٌ بـ « ضَرَبَ » .
ومن إعماله وهو مُحَلَّى بـ « أَل » قوله :

٢٤٧ — ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاحِي الْأَجَلَ

٢٤٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (٩٩ / ١) التي لم يعرفوا لها قائلا ، وهو من شواهد الأشموني أيضاً (رقم ٦٧٨)
اللغة : « النكاية » بكسر النون - مصدر نكيت في العدو ، إذا أثرت فيه « يخال »
يظن « الفرار » بكسر الفاء - النكول والتولي والحرب « يراخي » يؤجل
المعنى : يهجو رجلا ، ويقول : إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه ، وجبان عن الثبات
في مواطن القتال ، ولكنه يلجأ إلى الحرب ، ويظنه مؤخرأ لأجله
الإعراب : « ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، و« ضعيف مضاف
و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية ، وأعداء مضاف
والضمير مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « الفرار » مفعول
أول ليخال « يراخي » فعل مضارع ، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل
« الأجل » مفعول به ليراضي ، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال .
الشاهد فيه : قوله « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله
« النكاية » مفعولا - وهو قوله « أعداءه » - كما ينصب بالفعل
وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيويه والخليل
ابن أحمد .

وذهب أبو العباس المبرق إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر
السابق ، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام ؛ فتقدير الكلام عنده « ضعيف النكاية
نكاية أعداءه » وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك .
وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن « أعداءه » ونحوه منصوب بنزع الخافض ،
وتقدير الكلام « ضعيف النكاية في أعدائه » وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي ؛
فلا يخرج عليه إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواء .

وقوله :

٢٤٨ — فَإِنَّكَ وَالتَّابِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا
دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

٢٤٨ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وبعده :

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ
اللغة : « التَّابِينَ » مصدر ابن الليث ، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه ، و « أَل » فيه
عوض من المضاف إليه « عروة » اسم رجل « شوارع » جمع شارة ، وهي الممتدة
المرتفعة « الحادي » سائق الإبل « تلَعَ الضحى » كناية عن ارتفاع الشمس « أواقع »
جمع واقعة ، وأصله وواقع ؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة ،
ونظير ذلك قولهم « أواقى » في « وواقى » جمع واقية ، ومن ذلك قول المهلهل وهو
عدي بن ربيعة أخى كليب :

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

المعنى : يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه ،
ويقول : إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه — بعد استغاثته بك ودعائه إياك
إلى الأخذ بناصره في حال امتداد سيفوقنا إليه — تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها
للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها .

الإعراب : « فَإِنَّكَ » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « والتَّابِينَ »
يجوز أن يكون معطوفا على اسم إن ، فالواو عاطفة ، ويجوز أن يكون مفعولا معه
فالواو واو المعية « عروة » مفعول به للتَّابِينَ « بعد » ظرف متعلق بالتَّابِينَ « ما »
مصدرية « دعاك » دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى عروة ، والكاف مفعول به لدعا ، و « ما » المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر
يجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد دعائه إياك « وأيدينا » الواو واد الحال ،
أيدي : مبتدأ ، وأيدى مضاف ، ونا : مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بشوارع
« شوارع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وخبر « إن » في
البيت الذي أنشدناه أول الكلام على هذا البيت ، وهو متعلق قوله « كالرجل » .

وقوله :

٢٤٩ — لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

= الشاهد فيه : قوله « والتأبين عروة » حيث نصب بالمصدر المحلى بآل ، وهو قوله « التأبين » مفعولاً به ، وهو قوله « عروة » وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم ، وذكرنا أقوالهم ، في شرح الشاهد السابق .

٢٤٩ — هذا البيت للملك بن زغبة — بضم الزاي وسكون الغين — أحد بني باهلة ، وقد أنشده سيويو ١ / ٩٩ والأشمونى فى باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفى باب إعمال المصدر .

اللغة : « أولى المغيرة » أراد به أول المغيرة ، والمغيرة : صفة لموصوف محذوف ، ومحمتم أن يكون مراده : الحيل المغيرة ، وأن يكون إنما قصد : الجماعة المغيرة ، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة ، أى : كر عليهم « أنكل » مضارع من النكل ، وهو الرجوع عن قتال العدو جبناً .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة ، ويقول : قد علمت الجماعة التى هى أول المغيرين ، وفى طليعتهم ، أننى جرىء القلب شجاع ، وأننى صرفتهم عن وجههم هازماً لهم ، ولحقت بهم ، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم ، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان فى مقدم الصفوف الأولى .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد — إلخ ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أولى » فاعل علم ، وأولى مضاف و « المغيرة » مضاف إليه « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون بعدها للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « كررت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمها وخبره سدت مسد مفعولى علم « فلم » نافية جازمة « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل « مسمعا » مفعول به للضرب .

الشاهد فيه : قوله « الضرب مسمعا » حيث أعمل المصدر المحلى بآل ، وهو قوله « الضرب » عمل الفعل ، فنصب به المفعول به وهو قوله « مسمعا » .

(٧ — شرح ابن عقيل ٢)

فـ « أَعْدَاءُهُ » : منصوبٌ بـ « النَّسْكَائَةِ » ، و « عُرْوَةَ » منصوب
بـ « التَّائِبِينَ » و « مِسْمَعًا » منصوبٌ بـ « الضَّرْبِ » .

* * *

وأشار بقوله : « ولأسم مَصْدَرٍ عمل » إلى أن اسم المصدر قد يعمل عملَ
الفعل ، والمراد باسم المصدر : ما سَاوَى المَصْدَرَ في الدلالة ^(١) [على معناه] ،
وخالَفَهُ بِجُلُودِهِ - لفظاً وتقديراً - من بعض ما في فعله دون تعويض : كَمَطَاءٍ ؛
فإنه مُسَاوٍ لِإِعْطَاءٍ مَعْنَى ، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو
خالٍ منها لفظاً وتقديراً ، ولم يُعَوِّضْ عنها شيء .
واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَحُلْ منه تقديراً ؛ فإنه

(١) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر ؛ فقال قوم : هو دال
على الحدث الذي يدل عليه المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحداً ،
وقال قوم : اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث ؛ فيكون اسم
المصدر دالاً على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر
ومعنى اسم المصدر مختلفاً ، واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية
والزائدة جميعاً ؛ إما بتساوٍ مثل تغافل وتصديقاً ، وإما بزيادة مثل أكرم
إكراما وزلزل زلزلة ، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شيء ، إلا أن يحذف لعلّة
تصرفية ، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام
إقامة و وعد عدة ، وتارة يحذف لفظاً لا لعلّة تصرفية ولكنه منوى معنى نحو قاتل قتالا
ونازلته نزالاً ، والأصل فيهما قيتالا ونيزالا ، وقد أوضح لك الشارح ذلك .

فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن
الناقص منوياً كان اسم مصدر ، نحو أعطى عطاءً وتوضأ وضوءاً وتكلم كلاماً وأجاب
جابه وأطاع طاعة وسلم سلاماً وتطهر طهوراً .

وإن كان المراد به اسم الذات مثل السكحل والدهن فليس بمصدر ، ولا باسم
مصدر ، وإن اشتمل على حروف الفعل ، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر
اتضحاً لا ابس فيه .

لا يكون اسم مَصْدَرٍ ، بل يكون مصدرًا ، وذلك نحو : « قِتَالٍ » فإنه مصدرٌ « قَاتَلَ » وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ، لكن خلا منها لفظًا ، ولم يَحُلْ [منها] تقديرًا ، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع ، نحو : « قَاتَلَ قِتَالًا ، وضاربَ ضِيرَابًا » لكن انقابت الألف ياء لكسر ما قبلها .

؛ واحترز بقوله « دون تعويض » مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا ، ولكن عُوِّضَ عنه شيء ، فإنه لا يكون اسم مصدر ، نل هو مصدرٌ ، وذلك نحو عِدَّةٍ ؛ فإنه مصدر « وَعَدَ » وقد خلا من الواو التي في فعله لفظًا وتقديرًا ، ولكن عُوِّضَ عنها التاء .

وزعم ابن المصنف أن « عَطَاءً » مصدرٌ ، وأن همزته حذفت تخفيفًا ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به غيره من النحويين .

ومن إعمال اسم المصدر قوله :

٢٥٠ — أَ كُفِرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا

٢٥٠ — البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، وهو من شواهد الأشبوني (رقم ٦٨٤) .
اللغة : « أَ كُفِرَا » جعودا للنعمة ، ونكرانا للجميل « رَدَ » منع « الرتاع » جمع راتعة ، وهي من الإبل التي تبرك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها .
المعنى : أنا لا أجحد نعمتك ، ولا أنكر صنيعك معي ، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت ، وأعطيتني مائة من خيار الإبل .

الإعراب : « أَ كُفِرَا » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، كُفِرَا : مفعول مطلق لفعل محذوف ؛ أي أَ كُفِرَ كُفْرًا « بعد » ظرف متعلق بمحذوف صفة لكُفِرَا ، و« بعد » مضاف و« رَدَ » مضاف إليه ، ورد مضاف و« الموت » مضاف إليه من إضافة المصدر للمعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردك الموت « عني » جار ومجرور متعلق بـ « بعد » معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عَطَائِكَ » اسم مصدر : مضاف إليه : —

فـ « المائنة » منصوبٌ بـ « عَطَانُكَ » ومنه حديثُ الموطأ : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ أُمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ » ، فـ « أُمْرَاتُهُ » منصوبٌ بـ « قُبْلَةِ » وقوله :
 ٢٥١ — إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ
 عَسِيرًا مِنْ الْأَمَالِ إِلَّا مُيسَّرًا

وقوله :

٢٥٢ — بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ
 فَلَا تَرَيْنَ لِفَيْرِهِمُ الْوَفَا

= وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « المائنة » مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء « الرتاعا » صفة للمائنة .

الشاهد فيه : قوله « عَطَانُكَ المائنة » حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله « عطاء » عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول وهو قوله « المائنة » بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله .

٢٥١ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشده الأصمعي ولم يعزه .

اللفظة : « عون » اسم بمعنى الإعانة ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان فلانا يعنيه ؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « صح » فعل ماض

« عون » فاعل صح ، وعون مضاف و « الخالق » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى

فاعله « المرء » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من « صح »

وفاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها « لم » نافية جازمة « يجد » فعل مضارع مجزوم

بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « عسيرا » مفعول أول

ليجد « من الآمال » جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له « إلا » أداة استثناء

ملغاة « ميسراً » مفعول ثان ليجد .

الشاهد فيه : قوله « عون الخالق المرء » حيث أعمل اسم المصدر - وهو قوله

« عون » - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول - وهو قوله « المرء » - بعد إضافته لفاعله كما

بيناه في إعراب البيت .

٢٥٢ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وعو من شواهد الأسموني (رقم ٦٨٥) =

وإِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ قَلِيلٌ ، وَمَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِ إِعْمَالِهِ فَقَدْ وَهَمَ ؛ فَإِنْ اِتَّخَذَ فِي ذَلِكَ مَشْهُورًا ^(١) ، وَقَالَ الصِّمَرِيُّ : إِعْمَالُهُ شاذٌّ ، وَأَنْشَدَ :
 * أَكْفَرَا — الْبَيْت * [٢٥٠] وَقَالَ ضِيَاءُ الدِّينِ بْنِ الْعَلِجِ فِي الْبَسِيطِ :
 وَلَا يَبْعَدُ أَنْ مَا قَامَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَدْ أُجَازَ ذَلِكَ قِيَاسًا .

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصُبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ ^(٢)

= اللغة : « بعشرتكَ » العشرة - بكسر العين - اسم مصدر بمعنى العاشرة « ألوفًا » - بفتح الهمزة وضم اللام - أى محبا ، ويروى * ملا ترين لغيرهم الوفاء * بيناء ترى للمعلوم ، والمراد نهيه عن أن ينطوى عليه على الوفاء لغير كرام الناس .
 الإعراب : « بعشرتكَ » الجار والمجرور متعلق بقوله « تعد » الآتى ، وعشرة مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « الكرام » مفعول به لعشرة « تعد » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول لتعد « منهم » جار ومجرور متعلق بتعد ، وهو المفعول الثانى « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، لا : ناهية « ترين » فعل مضارع مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو المفعول الأول « لغيرهم » الجار والمجرور متعلق بقوله « ألوفًا » الآتى ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « ألوفًا » مفعول ثان ل ترى .
 الشاهد فيه : قوله « بعشرتكَ الكرام » فإنه قد أُعْمِلَ اسم المصدر ، وهو قوله « عشرة » عَمِلَ الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « الكرام » بعسده إضافته إلى فاعله .

(١) اسم المصدر إما أن يكون علما مثل يسار وبرة وخجار ، وإما أن يكون مبدوءا بميم زائدة كالحمدة والمتربة ، وأما ألا يكون واحدا منهما ؛ فالأول لا يعمل إجماعا ، والثانى يعمل إجماعا ، والثالث هو محل الخلاف .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « كمل » الآتى ، وبعد مضاف وجر من « جره » =

يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيَجْرُهُ ؛ ثُمَّ يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ ، نَحْوُ « عَجَبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الْعَسَلِ » وَإِلَى الْمَفْعُولِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ ، نَحْوُ : « عَجَبْتُ مِنْ شُرْبِ الْعَسَلِ زَيْدٌ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٥٣ — تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

== مضاف إليه ، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول : مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكمل «أو» عاطفة «رفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل : مفعول به لكمل ، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه

٢٥٣ — البيت للفرزدق يصف ناقة ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ١٠) ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩) وابن هشام في قطر الندي (رقم ١٢٤) وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧) .

اللغة : « تنفي » تدفع ، وبابه رمى « الحصى » جمع حصاة « هاجرة » هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) « الدراهم » جمع درهم ، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفاتيح في قوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) وقيل : لاحذف ولا زيادة ، بل مفاتيح جمع مفتاح ، ودراهم جمع درهم « تنقاد » مصدر نقد ، وتاؤه مفتوحة ، وهو مثل تذكّار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع « الصياريف » جمع صيرفي .

المعنى : إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكفى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير ، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها السكلال والتعب فإذا كانت فيه جلدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطبارا .

الإعراب : « تنفي » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل تنفي مرفوع بالألف لأنه =

وليس هذا الثانى مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وَجُعِلَ منه قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ، فأعرب « مَنْ » فاعلاً بحجج وردَّ بأنه يصيرُ المعنى : والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع ، وليس كذلك ؛ فـ « مَنْ » : بدلٌ من « الناس » ، والتقدير : والله على الناس مستطيعهم حج البيت ، وقيل : « مَنْ » مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من استطاع منهم فعلية ذلك .

ويُضاف المصدرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : « عَجِيتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا » .

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنٌ^(١)

= مثى ، ويذا مضاف وها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى كل » جار ومجرور متعلق بنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق عامله تنفى ، ونفى مضاف و « الدراهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل المصدر الذى هو نفى ، وتنقاد مضاف و « الصياريف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

الشاهد فيه : قوله « نفى الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر - وهو قوله « نفى » - إلى مفعوله - وهو قوله « الدراهم » - ثم أنى بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد .

(١) « جر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لجر « يتبع » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ما » اسم موصول : مفعول به ليتبع « جر » فعل ماض مبني المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ومن » اسم شرط مبتدأ « راعى » فعل ماض فعل الشرط « فى الاتباع » جار ومجرور متعلق براعى « المحل » مفعول به لراعى « فحسن » الفاء لربط الجواب =

إذا أضيف المصدرُ إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛
 فيجوز فى تابعه — من الصفة ، والعطف ، وغيرهما — مراعاة اللفظ فيجر ،
 ومراعاة المحل فيرفع ؛ فتقول ، «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ ، والظَّرِيفُ» .
 ومن إتباعه [على] المحلّ قوله :

٢٥٤ — حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
 فرفع « المظلوم » لكونه نعتاً لـ « لمعقب » على المحل .

== بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن ، والجملة من المبتدأ والخبر فى
 محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط
 الواقع مبتدأ ، وقيل : جملة الشرط فقط ، وقيل : جملة الجواب فقط ، وهو خلاف
 معروف بين النحاة .

٢٥٤ — البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، يصف حمارا وحشيا وأناته ، شبه
 به ناقته .

اللغة : « تهجر » سار فى الهاجرة ، وقد سبق قريباً (فى شرح الشاهد ٢٥٣)
 أنها نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ،
 ويقابله العدو « هاجها » أزعجها « المعقب » الذى يطلب حقه مرة بعد أخرى « المظلوم »
 الذى مطله المدين بدين عليه له .

المعنى : يقول : إن هذا المسحل — وهو حمار الوحش — قد عجل رواحه إلى الماء
 وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذى مطله
 مدين بدين له ؛ فهو يلح فى طلبه المرة بعد الأخرى .

الإعراب : « تهجر » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا يعود إلى مسحل هو
 فاعله « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر « وهاجها » الواو عاطفة ، هاج : فعل ماض ،
 وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشى الذى عبر عنه بالمسحل فى بيت سابق فاعل ، وهاج :
 مفعول به ، وهى عائدة إلى الأتان « طلب » مصدر تشبيهى مفعول مطلق عامله « هاجها »
 أى : هاجها لى تطلب الماء طلباً حثيثاً مثل طلب المعقب — إلخ ، وطلب مضاف ،
 و « المعقب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » حق : مفعول به ==

وإذا أضيف إلى المفعول ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً ؛ فيجوز - أيضاً -
 في تابعه مراعاة اللفظ والحل ، ومن مراعاة الحل قوله :
 ٢٥٥ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا خَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا
 فـ « اللَّيَّانَا » ، معطوف على ميل « الإفلاس » .

== للمصدر الذى هو طلب ، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب ؛ لأنه اسم فاعل ومعناه
 الطالب « المظلوم » نعت للمعقب باعتباره المحل ؛ لأنه - وإن كان مجرور اللفظ -
 مرفوع المحل .

الشاهد فيه : قوله « طلب المعقب ... المظلوم » حيث أضاف المصدر ، وهو « طلب »
 إلى فاعله - وهو المعقب - ثم أتبع الفاعل بالنعت ، وهو « المظلوم » وجاء بهذا التابع
 مرفوعاً نظراً للمحل .

٢٥٥ - البيت لزيادة العبرى ، ونسبوه فى كتاب سيويه (٩٧ / ١) إلى رؤبة
 ابن العجاج .

اللغة : « دايئت بها » أخذتها بدلا عن دين لى عنده ، والضمير المجرور محلاً بالباء
 فى بها يعود إلى أمة « الليان » بفتح اللام وتشديد الياء المشاة - المثل واللى والتسويق
 فى قضاء الدين .

المعنى : يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لى عنده ؛ لخافنى
 أن يفلس ، أو يعطلى فلا يؤدىنى حقى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء
 ضمير المتكلم اسمه « دايئت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب خبر كان « بها »
 جار ومجرور متعلق بـ « دايئت » مفعول به لداين « مخافة » مفعول لأجله ،
 ومخافة مضاف ، و « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وقد حذف
 فاعله « واللينا » معطوف على محل الإفلاس - وهو النصب - لكونه مفعولاً به للمصدر .
 الشاهد فيه : قوله « واللينا » حيث عطفه بالنصب على « الإفلاس » الذى أضيف
 المصدر إليه ، نظراً إلى محله .

إِعمالُ أَسْمِ الْفَاعِلِ^(١)

كِفَعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعزِلٍ^(٢)

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفًا بآل ، أو مجرداً .

فإن كان مجرداً عَمِلَ عَمَلَ فَعْلِهِ ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ، نحو « هذا ضاربٌ زَيْدًا — الآن ، أو غداً » وإنما عمل الجريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه : أنه مُوَافِقٌ له في الحركات والسكنات ؛ لموافقة « ضارب » لـ « يَضْرِبُ » ؛ فهو مُشَبَّهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى .

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ؛ فهو مُشَبَّهٌ له معنى ، لا لفظاً ؛ فلا تقول . « هذا ضاربٌ زَيْدًا أَمْسٍ » ، بل يجب إضافته ، فتقول « هذا ضاربٌ زَيْدٍ أَمْسٍ » ، وأجاز الكسائيُ إعماله ، وجعل منه قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)

(١) عرف ابن مالك في تسهيله اسم الفاعل بأنه « الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، في حالتى التذكير والتأنيث ، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي » .

(٢) « كفعله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « في العمل » متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « عن مضيه » الجار والمجرور متعلق بقوله « معزل » الآتى ، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه « بمعزل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله في العمل .

فـ «ذراعيه» منصوب بـ «باسط» ، وهو ماضٍ ، وَخَرَجَهُ غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ .

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَمًا ، أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ ، أَوْ نَفْيًا ، أَوْ جَاصِفَةً ، أَوْ مُسْنَدًا^(٣)

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله ، كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو «أضاربُ زيدٌ عمرًا» ، أو حرفِ النداء ، نحو «يا طالِعًا جَبَلًا» أو النفي ، نحو «ما ضاربُ زيدٌ عمرًا» أو يقع نعتًا ، نحو «مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا» أو حالا ، نحو «جاء زيد راكبًا فرَسًا» ويشمل هذين [النوعين] قوله : «أو جاصفة» وقوله : «أو مسندًا» معناه أنه يعمل إذا وقع خبرًا ، وهذا يشمل خبر المبتدأ ، نحو «زيدٌ ضاربٌ عمرًا» وخبر ناسخه أو مفعوله ، نحو «كان زيد ضاربًا عمرًا ، وإنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا ، وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا ، وأُغْلِمْتُ زيدًا عمرًا ضاربًا بكرًا» .

(٣) «وولى» فعل ماضٍ ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفا على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال ، فالجملة منه ومن فاعله المستتر فيه في محل نصب حال ، وقبلها «قد» مقدرة «استفهاما» مفعول به لولى «أو» عاطفة «حرف» معطوف على قوله «استفهاما» وحرف مضاف ، و «ندا» قصر للضرورة : مضاف إليه «أو نفيًا» معطوف على «استفهاما» «أو» عاطفة «جا» قصر للضرورة فعل ماضٍ معطوف على ولى ، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أ» حرف عطف «مسندًا» معطوف على قوله «صفة» .

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحذُوفٍ عُرِفَ . فَيَسْتَعِيقُ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ ^(١)
 قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُتَقَدِّرٍ فيعمل عملَ فعلِهِ ، كما لو اعتمد
 على مذكورٍ ، ومنه قوله :

٢٥٦ — وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ
 إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمْرَةِ الْبَيْضُ كَالْدُمَى

(١) « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو « نعت » خبر يكون ، ونعت مضاف و « محذوف » مضاف إليه
 « عرف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ،
 والجملة في محل جر نعت لقوله « محذوف » « فيستعيق » فعل مضارع معطوف بالفاء
 على يكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العمل » مفعول به ليستعيق « الذي » اسم
 موصول : نعت للعمل ، وجملة « وصف » من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل
 المستتر فيه لا محل لها صلة الذي .

٢٥٦ — البيت لعمر بن أبي ربيعة الخزومي .

اللغة : « الجرة » مجتمع الحصى بمعنى « البيض » جمع بيضاء ، وهو صفة لموصوف
 محذوف أي : النساء البيض ، مثل « الدمى » جمع دمية - بضم الدال فيهما ، كقولك :
 غرفة وغرف ، والدمية : الصورة من العاج ، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض تخالطه صفرة
 المعنى : يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في
 بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمعنى ، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً .
 الإعراب : « وكم » خبرية مبتدأ « مالى » تمييز لكم مجرور بمن المقدرة أو بإضافة
 « كم » إليه ، على الخلاف المعروف ، وفي مالى ضمير مستتر فاعل ، وخبر المبتدأ - وهو
 كم - محذوف تقديره : لا يفيد من نظره شيئاً ، أو نحو ذلك « عينيه » مفعول به للمالى ،
 والضمير مضاف إليه « من شيء » جار ومجرور متعلق بمالى ، وشيء مضاف وغير
 من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرفية « راح »
 فعل ماض « نحو » منصوب على الظرفية المسكانية يتعلق براح ، ونحو مضاف و « الجرة »
 مضاف إليه « البيض » فاعل راح « كالدُمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض =

فـ «عَيْنِي» : منصوب بـ «مالىء» و «مالىء» : صفة لموصوف محذوف ،
وتقديره : وكم شخص مالىء ، ومثله قوله :

٢٥٧ — كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا
فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ
التقدير : كَوَعِلٍ نَاطِحٍ صَخْرَةٍ .

= الشاهد فيه : قوله «مالىء عينيه» حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «مالىء»
النصب في المفعول به ، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام ،
وتقديره : وكم شخص مالىء — إلخ .

٢٥٧ — البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من لاميته المشهورة ، وهو من شواهد
الأشجوني (رقم ٦٩٨) .

اللاغة : «ليوهنها» مضارع أوهّن الشيء إذا أضعفه ، ومن الناس من يرويه
«لبوهنها» على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه — مثل أعطاه يعطيه — ومعناه أضعف
أيضاً «يضرها» مضارع ضاره يضره ضيراً ، أى أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل»
بزنة كتف ، ذكر الأروى .

المعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه مالا سبيل له إليه ، ولا مطمع له فيه ، كالوعل
الذى ينطح الصخرة ليضعفها : فلا يؤثر فيها شيئاً ، بل يضعف قرنه ويؤذيه .

الإعراب : «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره
هو كائن كناطح ، ونحوه ، وناطح — فى الأصل — صفة لموصوف محذوف ، وأصل
الكلام كوعل ناطح ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، كقوله تعالى : (أن
أعمل سابقات) وفى «ناطح» ضمير مستتر فاعل «صخرة» مفعول به لناطح «يوما»
ظرف زمان متعلق بناطح «ليوهنها» اللام لام كي ، يوهن : فعل مضارع منصوب
بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، وها : مفعول به «لم»
نافية جازمة «يضرها» يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل :
وها : مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن : مفعول به تقدم على الفاعل ، =

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ فِي الْمَصِي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى^(١)

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ : ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛
لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ ؛ إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة ؛ فتقول : « هذا
الضَّارِبُ زَيْدًا — الآن ، أو غداً ، أو أمسٍ » .

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعة من النحويين — منهم
الرُّمَّانِي — أنه إذا وقع صِلَةٌ لأل لا يعمل إلا ماضياً ، ولا يعمل مستقبلاً ،
ولا حالاً ، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوبٌ
بإضمار فعل ، والمعجَّبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في التسهيل ،
وزعم أبنته بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ :

= والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على
المفعول « الوعل » فاعل أو هي ، وقد استعمل الظاهر مكان المضمَر ، والأصل أن يقول
« فلم يضرها وأوهى قرنه » فيكون في « أو هي » ضمير مستتر هو الفاعل .
الشاهد فيه : قوله « كناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل — وهو قوله « ناطح »
— عمل الفعل ، ونصب به مفعولاً ، وهو قوله « صخرة » لأنه جار على موصوف
محذوف معلوم من الكلام ، كما تقدم في البيت قبله ، وكما قررناه في إعراب
هذا البيت .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو « صلة » خبر يكن ، وصلة مضاف و « أل » قصد لفظه :
مضاف إليه « ففي المضي » الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بارتضى
الآتي في آخر البيت « وغيره » الواو عاطفة ، وغير : معطوف بالواو على المضي ، وغير
مضاف والهاء مضاف إليه « أعماله » أعمال : مبتدأ ، وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه
« قد » حرف تحقيق « ارتضى » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أعمال ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

ماضيًا ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ باتفاقٍ ، وقال بعد هذا أيضاً : ارتضى جميعُ النحويين إعماله ، يعني إذا كان صلة لأل .

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ - فِي كَثَرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ^(١)
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٍ^(٢)
يُصَاغُ لِلْكَثَرَةِ : فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ ؛ فَيَعْمَلُ
عَمَلَ الْفَعْلِ عَلَى حَدِّ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَإِعْمَالُ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ
وَفَعِلٍ ، وَإِعْمَالُ فَعِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِلٍ .

فمن إعمال فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم : «أما العسلُ فأنا
شَرَّابٌ»^(٣) ، وقول الشاعر :

(١) « فَعَّالٌ » مبتدأ ، وليس نسكرة ، بل هو علم على زنة خاصة « أَوْ مِفْعَالٌ » معطوف عليه « أَوْ فَعُولٌ » معطوف على مِفْعَالٍ « فِي كَثَرَةٍ » عن فاعلٍ متعلقان بقوله بدیل الآتی « بدیل » خبر المبتدأ .

(٢) « فَيَسْتَحِقُّ » الفاء للتفريع ، يستحق : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ « ما » اسم موصول : مفعول به ليستحق « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « من عمل » بيان لما « وفي فَعِيلٍ » متعلق بقوله « قَلٌّ » الآتی « قَلٌّ » فعل ماضٍ « ذَا » اسم إشارة : فاعل بقل « وفعل » معطوف على فَعِيلٍ .

(٣) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد مذهب السكوقيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها ، وسيأتى ذكر ذلك في شرح الشاهد رقم ٣٥٩ ، وانظر كتاب سيبويه (٥٧/١) .

٢٥٨ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا
وَلَيْسَ بُولَاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا

فـ « الْعَسَل » منصوبٌ بـ « شَرَّاب » ، و « جِلَالَهَا » منصوبٌ
بـ « لَبَّاس » .

٢٥٨ - البيت للقلاخ - بقاف مضمومة ، وفي آخرة خاء معجمة - ابن حزن بن
جناب ، وهو من شواهد الأثمنوني (٦٩٨) وابن هشام في أوضح المسالك (٣٧٢) .
اللغة : « إليها » إلى بمعنى اللام : أى لها « جلالها » بكسر الجيم - جمع جل ،
وأراد به ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوها « وللاج » كثير الولوج « الخوالف »
جمع خالفة وهو - في الأصل - عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة « أعقلا »
مأخوذ من العقل ، وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين ، يريد أنه
قوى النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجذ ووقت حدوث الذعر .
المعنى : يقول : إنك لا تترانى إلا مواخياً للحرب كثير لبس الدروع ، لكثرة
ما أقتحم نيران الحرب ، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فليست ألب الأخبية هرباً
من الفرسان وخوفاً من ولوج المآرق - يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب .
الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر في قوله « بأرفع » في بيت سابق ،
وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلًا
وأخا : مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال أخرى ، أو صفة لأخا
الحرب « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به لقوله « لباسا »
وجلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه « بولاج » الباء زائدة ، وللاج : خبر ليس ، وولاج مضاف و « الخوالف »
مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه : قوله « لباسا ... جلالها » فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة من
صيغ المبالغة - إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « جلالها » لاعتداده على
موصوف مذكور في الكلام ، وهو قوله « أخا الحرب » .

ومن إعمال مفعال قول بعض العرب : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » فـ « بَوَائِكَهَا » منصوبٌ بـ « مِنْحَارٌ » .

ومن إعمال فعول قول الشاعر :

٢٥٩ — عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرُّ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ، وَاهْتَاَجَ لِلشَّوْقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوَجُ

٢٥٩ — البيتان للراعى ، وهما من شواهد الأشموني (رقم ٧٠١) وثانها من شواهد سيوييه (١ - ٥٦) .

اللغة : « تراءت » ظهرت ، وبدأت « لراهب » عابد النصرى « دومة » حصن واقع بين المدينة المنورة والشام ، وبسمى دومة الجندل « تجر » اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر « حجيج » اسم جمع لحاج « قلى » كره « اهتاج » ثار « الشوق » نزاع النفس إلى شيء .

الغنى : يقول : كان الأمر الفلانى فى العشية التى لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصرى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ماعند لأبغض دينه وتركه وثار شوقاً لها .

الإعراب : « عشية » منصوب على الظرفية « سعدى » مبتدأ « لو » شرطية غير جازمة « تراءت » تراءى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سعدى « لراهب » متعلق بتراءت ، والجملة شرط « لو » « بدومة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب « تجر » مبتدأ « دونه » دون : ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ و « حجيج » معطوف على « تجر » وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لراهب « قلى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على راهب « دينه » دين : مفعول به لقلى ، ودين مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة جواب « لو » وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « سعدى » وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة الظرف وهو « عشية » إليها « واهتاج » فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجملة معطوفة على جملة الجواب « للشوق » جار ومجرور متعلق ياهتاج « إنها » إن : حرف توكيد

فـ « إِيْخْوَانٌ » منصوبٌ بـ « هَيُوجٌ » .

ومن إعمالٍ فَعِيلٍ قولُ بعضِ العربِ : « إِنْ اللّٰهُ سَمِيعٌ دُعَاءُ مَنْ دَعَاهُ »
فـ « دُعَاءٌ » منصوبٌ بـ « سَمِيعٌ » .

ومن إعمالٍ قَعِلَ ما أنشده سيديويه :

٢٦٠ — حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

= ونصب ، وها اسم « على الشوق » جار ومجرور متعلق بقوله « هيوج » الآتي « إخوان »
مفعول به لهيوج ، وإخوان مضاف و « العزاء » مضاف إليه « هيوج » خبر إن .
الشاهد فيه : قوله « إخوان العزا هيوج » حيث أعمل قوله « هيوج » وهو من
صنيع المبالغة إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إخوان » وهو معتمد على
المسند إليه الذي هو اسم إن .

وفي البيت دليل على أن هذا العامل — وإن كان فرعاً عن الفعل — لم يضعف
عن العمل في المعمول المتقدم عليه ، ألا ترى أن قوله « إخوان العزاء » متقدم مع
كونه مفعولاً لقوله « هيوج » وقد قدمنا أن قول العرب « أما العسل فأنا
شراب » الذي رواه سيديويه الثقة يدل على ذلك أيضاً ، وأن هذا يرد ما ذهب إليه
الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها ، زعموا أنها فرع في العمل عن
فرع ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل وهو فرع عن الفعل المضارع . وأن ذلك سبب في
ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة ، والجواب أنه لا قياس مع النص .

٢٦٠ — زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحق ونسبه للعرب ، قال المازني :
زعم أبو يحيى أن سيديويه سأله : هل تعدى العرب فعلاً ؟ قال : فوضعت له هذا البيت
ونسبته إلى العرب ، وأثبتته هو في كتابه ، والبيت من شواهد سيديويه (١ / ٥٨)
واستشهد به الأشموني (رقم ٣٠) وستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٦١)
رأينا في هذه الأفضولة

الإعراب : « حذر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو حذر ، أو نحوه ، وفي
حذر ضمير مستتر فاعل « أُمُورًا » مفعول به لحذر « لا » نافية « تضرير » فعل
مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى أمور هو فاعله ، والجملة في =

وقوله :

٢٦١ — أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ
ف. «أُمُوراً» منصوبٌ بـ «حَذَرَ» ، و «عِرْضِي» منصوبٌ بـ «مَزِقَ» .

= محل نصب صفة لأُمُور «وَأَمِنْ» معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لَأَمِنْ «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «منجيه» منجى : خبر ليس ، ومنجى مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «من الأقدار» جار ومجرور متعلق بمنجى ، وجمله «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله «حذر أُمُوراً» حيث أعمل قوله «حذر» — وهو من صيغ المبالغة — عمل الفعل ؛ فنصب به المنعول ، وهو قوله «أُمُوراً» .

٢٦١ — البيت لزيد الخيل ، وهو من شواهد الأشتوني (٧٠٢) وقد ذكره الأعلام الشنتمري في شرحه لشواهد سيديويه (١ — ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحق لا تنضر سيديويه

اللغة : «جحاش» جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهي أنثى الحمار «الكرمليين» تثنية كرملي — بزنة زبرج — وهو ماء بجبل من جبال طيء «فديد» صوت . المعنى : يقول : بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح ، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت ، يريد أنه لا يهابهم ولا يكثر لهم .

الإعراب : «أتاني» أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونسب ، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى «عرضي» مفعول به لمزقون ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هم جحاش ، ونحو ذلك ، وجحاش مضاف و «الكرمليين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من جحاش الكرمليين . =

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ^(١)
 ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع - نحو : الضَّارِبَيْنِ ، والضَّارِبَتَيْنِ ،
 والضَّارِبِينَ ، والضَّرَّابِ ، والضَّوَّارِبِ ، والضَّارِبَاتِ - فحكمها حكم المفرد
 في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط ؛ فتقول : « هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدًا ،
 وَهُوَ لَأَنَّ الْقَاتِلُونَ بَكْرًا » ، وكذلك الباقي ، ومنه قوله :
 * أَوَالفَا مَسَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِيِّ *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل « مزقون » وهو جمع مزق
 الذي هو صيغة مبالغة ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » .
 والعلماء --- رحمهم الله ! - يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل
 تكذر بعد ذكرهم بيت اللاحق السابق لبردوا ما نسبته اللاحق إلى سيويوه من أنه أخذ
 بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه - وهو إنما يرمى بذلك إلى الطعن في
 كتاب سيويوه بأن فيه مالا أصل له - وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليرهنوا على
 أن الذي أصله سيويوه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين
 يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم ؛ فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف
 النسبة أو مختلق ، وسيويوه إنما ذكر بيت اللاحق مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعدة
 ثابتة بدونها .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ،
 وسوى مضاف و « المفرد » مضاف إليه « مثله » مثل : مفعول ثان لجعل مقدم
 عليه « جعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو
 المفعول الأول ، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « في الحكم »
 متعلق بجعل « والشروط » معطوف على الحكم « حيثما » حيث : ظرف متعلق بجعل ،
 وما : زائدة « عمل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر
 بإضافة « حيث » إليها .

٢٦٢ - البيت للمعاج من أرجوزة طويلة ، وهو من شواهد سيويوه في « باب
 ما يحتمل الشعر » وانظره في كتاب سيويوه (١ - ٥٦٨) والأشمونى (رقم ٧٠٧) = ٠

[أصله الْحَمَامِ] وقوله :

٢٦٣ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فَخْرٍ

= اللغة : « أوالف » جمع آلفة ، وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله « ألف يألف » بوزن علم يعلم ، ومعناه أحب ، ووقع في كتاب سيبويه مرة « قواطنا » وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة « مكة » اسم لبلد الله الحرام « ورق » جمع ورقاء ، وهى أنثى الأورق ، وأراد الحمام الأبيض الذى يضرب لونه إلى سواد « الحمى » بفتح الحاء وكسر الميم — أصله الحمام ، فحذف الميم فى غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء . الإعراب : « أوالف » حال من القاطنات المذكور فى بيت سابق ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « مكة » مفعول به لأوالف « من ورق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف ، وورق مضاف و « الحمى » مضاف إليه ، وانظر باب الترخيم الآتى (ش ٣٣٣) .

الشاهد فيه : قوله « أوالف مكة » حيث نصب مكة بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل .

٢٦٣ — البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من فصيحة له مطلعها :

أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أُمُّ شَاقَتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعْرِ

وهو من شواهد سيبويه (١ - ٥٨) والأشتمونى (رقم ٧٠٦) .

اللغة : « غفر » جمع غفور « غفر » جمع غفور ، مأخوذ من الفخر ، وهو المبالغة بالسكرام والآثر والمناقب .

الإعراب : « زادوا » فعل وفاعل « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « فى قومهم » الجار والمجرور متعلق بزادوا ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « غفر » خبر أن ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر ، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به ل زادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم « غير » خبر ثان لأن ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه .

وَأَنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا ، وَأَخْفِضْ ، وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي (١)
يجوز في اسم الفاعل العامل إصافته إلى ما يليه من مفعول ، وَنَصْبُهُ لَهُ ؛
فتقول : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وَضَارِبٌ زَيْدٌ » فإن كان له مفعولان وَأَضَفْتَهُ
إلى أحدهما وجب نصب الآخر ؛ فتقول : « هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطَى
دِرْهَمٍ زَيْدٌ » .

وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي أَخْفَضَ

كـ « مُبْتَغَى جَاءَ وَمَالًا مِنْ نَهَضَ » (٢)

يجوز في تابع مفعول اسم الفاعل الجرور بالإضافة : الجر ، والنصب ، نحو

= الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل قوله « غفر » الذي هو جمع غفور
الذي هو صيغة مبالغة ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « ذنبهم » .
(١) « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذي »
جار ومجرور متعلق بانصب ، وذى مضاف و « الإعمال » مضاف إليه « تلوا » مفعول
به لا نصب « واخفض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وهو »
ضمير منفصل مبتدأ « لنصب » متعلق بقوله « مقتضى » الآتي في آخر البيت ، ونصب مضاف
و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة
الموصول ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « مقتضى » حبر المبتدأ الذي هو الضمير
المنفصل .

(٢) « اجرز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت « أو » عاطفة
« انصب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعله « تابع » تنازعه الفعلان
قبله ، وكل منهما يطلب به مفعولا ، وتابع مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه
« اخفض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة
لا محل لها صلة الموصول .

« هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَعَمْرٌ » ؛ فالجر مراعاة للفظ ، والنصب على إضمار
فَعْلٍ - وهو الصحيح - والتقدير « ويضرب عمراً » أو مراعاةً لحلّ الخفوص ،
وهو المشهور ، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله :

٢٦٤ - الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْمِجَانِ وَعَبْدَهَا

عُـوذًا تَرْجَى بَيْنَهَا أَطْفَالًا

٢٦٤ - البيت للأعشى ميمون بن قيس .

اللغة : « الواهب » الذى يعطى بلا عوض « المجان » بكسر الهماء : البيض ،
وهو لفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وإنما خُصَّ المجان
بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم « عوذا » جمع عائذ ، وهى الناقة إذا وضعت وبعد
ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها ، وسميت عائذاً لأن ولدها يعوذ بها ، أى : يلجأ إليها ،
وهو جمع غريب ، ويندر مثله فى العربية « ترجى » تسوق .

المعنى : يمدح قيساً بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالتاج مع أولادها وورعاتها .
الإعراب : « الواهب » يجوز أن يكون مجروراً نعتاً لقيس المذكور فى بيت سابق
على بيت الشاهد ، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو الواهب
إلخ ، وفى الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل ، والواهب مضاف و « المائة » مضاف
إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « المجان » بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب
السكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معا ، أو نعت له
على اللفظ « وعبدها » يروى بالنصب وبالجر ؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة ،
وأما النصب فعلى العطف على محله ، أو بإضمار عامل ، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما
يصح تقديره وصفاً منونا « عوذا » نعت للمائة ، وهو تابع للمحل « ترجى » فعل
مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود على المائة فاعل « بينها » بين :
طرف متعلق بترجى ، وبين مضاف وها : مضاف إليه « أطفالها » أطفال : مفعول به
لترجى ، وأطفال مضاف وضمير الغائبة البائد إلى النوق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وعبدها » فإنه روى بالوجهين : الجر ، والنصب ، تبعاً للفظ
الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، وقد بينا وجه كل واحد منهما ، كما بينا
ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب .

بنصب «عَبْدٌ» وجره ، وقال الآخر :

٢٦٥ — هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدٌ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

بنصب «عَبْدٌ» [عَطْفًا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل ، التقدير :

«أو تبعث عبداً [رَبٍّ]»

٢٦٥ — هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها ، ويقال : إنه من صنع النحويين ،

وهو من شواهد سيبويه (١ — ٨٧) والأشتموني (رقم ٧٠٨) .

اللغة : « باعث » مرسل « دينار » اسم رجل ، أو اسم جارية ، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة ، والأول أولى ؛ لكونه قد عطف عليه « عبد رب » وبين أنه أخو عون بن مخراق .

الإعراب : « هل » حرف استفهام « أنت » مبتدأ « باعث » خبر المبتدأ ، وباعث مضاف و « دينار » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لمفعوله « لحاجتنا » الجار والمجرور متعلق بباعث ، وحاجة مضاف ونا : مضاف إليه « أو » عاطفة « عبد » يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله ، أو على أنه معمول لعامل مقدر ، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلا : أى تبعث عبد رب ، ويجوز أن تقدره وصفا منونا : أى باعث عبد رب ، وعبد مضاف و « رب » مضاف إليه « أخا » صفة لعبد أو عطف بيان عليه ، وأخا مضاف و « عون » مضاف إليه « ابن » صفة لعون ، وابن مضاف و « مخراق » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « أو عبد عون » حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل ، كما بينا في الإعراب ، ويجوز فيه وجه ثان - وهو الجر بالعطف على اللفظ ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق .

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه : ١ / ٨٧) :

قَبِينَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

فنصب « زناد راع » بالعطف على محل « وفضة » والوفضة : الكنانة التي توضع

فيها السهام .

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلٍ ^(١)
فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ الْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ«الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي» ^(٢)

جميع ما تقدّم في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يثبت لاسم المفعول ؛ فتقول : «أَمْضِرُوبُ الزَّيْدَانِ - الآنَ ، أو غداً» ، أو «جاء المَضْرُوبُ أبوهما - الآنَ ، أو غداً ، أو أمس» .

وحكمه في المعنى والعمل حُكْمُ الفِعْلِ الْمَبْنِيِّ الْمَفْعُولِ ؛ فيرفع المفعول كما يرفعه فِعْلُهُ ؛ فكما تقول : «ضَرَبَ الزَّيْدَانِ» تقول : أَمْضِرُوبُ الزَّيْدَانِ ؟ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبَ الْآخَرَ ، نحو «الْمُعْطَى كَفَافًا»

(١) « وكل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قرر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « لاسم » جار ومجرور متعلق بقرر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « يعطى » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « اسم » مفعول ثانٍ ليعطى ، واسم مضاف و « مفعول » مضاف إليه ، وجملة الفعل ونفعوا به في محل رفع خبر المبتدأ « بلا تفاضل » الجار والمجرور متعلق بيعطى ، ولا التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف و « تفاضل » مضاف إليه ، وقد سبق نظيره مرارا .

(٢) « فهو » ضمير منفصل مبتدأ « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « صيغ » فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر صفة لفعل « المفعول » جار ومجرور متعلق بصيغ « في معناه » الجار والمجرور متعلق بما تضمنه السكاف في قوله كفعل من معنى التشبيه ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « كالمعطى » السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، « وأل » في قوله « المعطى » موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها ، وفي « المعطى » ضمير مستتر يعود على « أل » نائب فاعل ، وهذا الضمير مفعول أول « كفافاً » مفعول ثانٍ للمعطى ، وجملة « يكتفي » من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أل الموصولة .

يَكْتَنِي « فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مقامَ الفاعل ، و « كَفَافًا » : المفعول الثاني .

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ، كـ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ»^(١) يجوز في اسم المفعول أن يُضَافَ إِلَى ما كان مرفوعاً به ؛ فتقولُ في قولك « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » فتضيف اسمَ المفعول إلى ما كان مرفوعاً به ، ومثلهُ « الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ » ، والأصل : « الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ » ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل^(٢) ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ الْأَبِ زَيْدًا » تريد « ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا » .

(١) « وقد » حرف تقليل « يضاف » فعل مضارع مبنى للمجهول « ذا » نائب فاعل يضاف « إلى اسم » جار ومجرور متعلق بـ « يضاف » مرتفع « صفة لاسم » معنى « تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض » كـ «محمود» السكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل ، محمود : خبر مقدم ، ومحمود مضاف و« المقاصد » مضاف إليه « الورع » مبتدأ مؤخر .

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصراً كضامر وطاهر ، وإما أن يكون فعله متعدياً لواحد كراحم وضارب ، وإما أن يكون فعله متعدياً لاثنتين كالملعطي والسائل ، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أريد به الدوام ، ويصير حينئذ صفة مشبهة ، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامى الدمار ، وإن كان من فعل متعد لاثنتين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعاً ، وإن كان من فعل متعد لواحد فللمنحاة فيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقاً ، وهو رأى جمهرة النحاة ؛ وثانيها : تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالشال الذى ذكره الشارح ، وثالثها : تجوز إن حذف مفعوله ، وهو رأى ابن عصفور ، ويشهد له قول الشاعر :
مَا الرَّاحِمُ الْقَدْبُ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ بَخِيلًا
فقد أضاف « الراحم » إلى « القلب » وأصله فاعله .

أبنية المصادر

فَعْلٌ قِيَّاسٌ مَصْدَرِ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ، كـ «رَدَّ رَدًّا»^(١)
 الفعلُ الثلاثي [المتعدى] يجرىءُ مَصْدَرُهُ على «فَعْلٍ» قياساً مُطَرِّدًا ، نصًّا
 على ذلك سيبويه في مواضع ؛ فتقول : رَدَّ رَدًّا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَفَهِمَ فَهْمًا ،
 وزعم بعضهم أنه لا ينقاسُ ، وهو غير سديد .

وَفِعْلَ الْإِلَازِمُ بِأَبِهِ فَعْلٌ كَفَرَحَ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَّ^(٢)
 أى : يجرىءُ مصدر فَعْلَ الْإِلَازِمِ على فَعْلٍ قِيَّاسًا ، كَفَرَحَ فَرَحًا ، وَكَجَوَى
 جَوَى ، وَشَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا .

وَفَعْلَ الْإِلَازِمِ مِثْلَ قَعْدَا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ ، كَقَعْدَا^(٣)

(١) «فعل» مبتدأ «قياس» خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و «مصدر» مضاف إليه ، ومصدر مضاف و «المعدى» مضاف إليه ، وأصله نعت لمحذوف : أى مصدر الفعل المعدى «من ذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى ، وذى مضاف و «ثلاثة» مضاف إليه «كرد» الكاف جارة لفول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه «ردا» مفعول مطلق .

(٢) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «بابه» باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه «فعل» خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «كفرح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وكجوى وكشَلَّ» معطوفان على كفرح .

(٣) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعت «مثل» حال من الضمير المستتر فى اللازم ، ومثل مضاف و «قعدا» قصد لفظه : مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا : فِعَالًا ، أَوْ فَعَلَانَا - فَأَذِرَ - أَوْ فُعَالًا^(١)
 فَأَوَّلَ لِدَى اِمْتِنَاعِ كَأَبِي ، وَالثَّانِيَ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا^(٢)
 لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ ، وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ^(٣)

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَلٍ اللَّازِمِ عَلَى فُعُولٍ قِيَاسًا ؛ فَتَقُولُ : « قَعَدَ فُعُودًا ، وَغَدَا
 غَدُوءًا ، وَبَكَرَ بُكُورًا » .

= مقدم « فَعُول » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر
 المبتدأ الأول « باطراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في
 الخبر « كغدا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام :
 وذلك كائنه كغدا .

(١) « مَا » مصدرية « لَمْ » نافية جازمة « يَكُنْ » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ،
 واسمه ضمير مستتر فيه « مستوجباً » خبر يَكُنْ ، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل
 « فَعَالًا » مفعول به لمستوجباً « أَوْ فَعَلَانَا » معطوف على قوله « فَعَالًا » « فَأَذِرَ » فعل
 أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف
 عليه لا محل لها من الإعراب « أَوْ فَعَالًا » معطوف على قوله « فَعَلَانَا » .

(٢) « فَأَوَّلَ » مبتدأ « لِدَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذى
 مضاف و « اِمْتِنَاعِ » مضاف إليه « كَأَبِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ
 محذوف « وَالثَّانِيَ » مبتدأ « لِلَّذِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « اقْتَضَى »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « تَقْلُبًا » مفعول به لاقتضى ، والجملة لا محل
 لها صلة .

(٣) « لِلدَّاءِ » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فَعَالٌ »
 مبتدأ مؤخر « أَوْ » عاطفة « لَصَوْتٍ » جار ومجرور معطوف على قوله للداء « وَشَمِلَ »
 فعل ماض « سَيْرًا » مفعول به مقدم على الفاعل « وَصَوْتًا » معطوف عليه « الْفَعِيلُ »
 فاعل شمل « كَصَهْلٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك
 كائنه كصهل .

وأشار بقوله : « ما لم يكن مستوجبا فِعْلا — إلى آخره » إلى أنه إنما يأتي مصدره على فُعُول ، إذا لم يستحق أن يكون مصدره على : فِعَال ، أو فَعْلَان ، أو فَعَال .

فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَال هو : كل فعلٌ دلَّ على امتناع ، ككُبي إِبَاء ، ونَفَرَ نِفَاراً ، وَشَرَدَ شِرَاداً ، و [هذا] هو المراد بقوله « فأوَّلُ لذي امتناع » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فَعْلَان هو : كلُّ فعلٍ دلَّ على تَقَلُّبٍ ؛ نحو : « طَافَ طَوْفَانَا ، وَجَالَ جَوْلَانَا ، وَنَزَا نَزَوَانَا » ، وهذا معنى قوله « والثان للذي اقتضى تقلباً » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فُعَال هو : كلُّ فعلٍ دلَّ على داء ، أو صوت ؛ فمثالُ الأول : سَعَلَ سُعَالاً ، وَزُكِمَ زُكَاماً ، وَمَشَى بِطْنُهُ مُشَاءً . ومثالُ الثاني : نَعَبَ الغرابُ نُعَاباً ، وَنَعَقَ الراعى نُعَاقاً ، وَأَزَّتِ القدرُ أَزَازاً ، وهذا هو المراد بقوله : « للدَّاءُ فُعَالٌ أو لصوت » .

وأشار بقوله : « وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ » إلى أن فَعِيلاً يأتي مصدرأً لمادلً على سَيْرٍ ، ولمادلً على صَوْتٍ ؛ فمثالُ الأول : ذَمَلَ ذَمِيلًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، ومثالُ الثاني : نَعَبَ نَعِيْبًا ، وَنَعَقَ نَعِيقًا [وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيرًا ، وَصَهَلَتِ الْخَيْلُ صَهِيلًا] .

* * *

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلَالٍ كَسْهَلُ الْأَمْرِ ، وَزَيْدٌ جَزُلًا^(١)

(١) « فُعُولَةٌ » مبتدأ « فَعَالَةٌ » معطوف عليه بإسقاط العاطف « لِفَعْلَالٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كَسْهَلُ » الكاف جارة لقول محذوف ، وسهل : فعل ماضٍ « الأمر » فاعل سهل « وزيد » مبتدأ ، والجملة من « جزلاه » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا كان الفعل على فَعَلَ - [ولا يكون إلا لازماً] - يكون مصدره
 عَلَى فُعُولَةٍ ، أَوْ عَلَى فَعَالَةٍ : فمثال الأول : سَهَلَ سُهُولَةً ، وَصَعَبَ
 صُعُوبَةً ، وَعَذَبَ عُدُوبَةً ، ومثال الثاني : جَزَلَ جَزَالَةً ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً ،
 وَضَخَّمَ ضَخَّامَةً .

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ ، كَسُخِطَ وَرَضِيَ^(١)
 يعني أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل
 الثلاثي ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقْيَسٍ ، بل يُقْتَصَرُ فيه على
 السماع ، نحو : سَخِطَ سُخْطًا ، وَرَضِيَ رِضًا ، وَذَهَبَ ذَهَابًا ، وَشَكَرَ شُكْرًا ،
 وَعَظَّمَ عَظْمَةً .

وَعَـغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ مَصْدَرُهُ كَقُدَّسَ التَّقْدِيسِ^(١)

(١) « وما » اسم شرط : مبتدأ « أتى » فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه « مخالفاً » حال من الفاعل المستتر « لما » جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجملة
 من « مضى » وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرور محلاً باللام « فبابه »
 الفاء واقعة في جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والماء مضاف إليه « النقل »
 خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب
 في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به .

(٢) « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف
 و « ثلاثة » مضاف إليه « مقيس » مبتدأ ثانٍ ، ومقيس مضاف ، ومصدر من « مصدره »
 مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « كقُدَّسَ » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف حال ، من المضاف إليه « التقديس » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ
 الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول

وَزَكَّهِ تَزَكِيَةً ، وَأَجْمَلَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمُّلاً^(١)
 وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّائِي لَزِمَ^(٢)
 وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَتَحَا^(٣)
 بِهِمْزٍ وَصَلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضَمَّ مَا يَرْبِعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّعَا^(٤)

(١) « وزكه » زك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « تزكية » مفعول مطلق « وأجملا » فعل أمر ، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إجمال » مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تجملا » مصدر تقدم على عامله « تجملا » فعل ماض ، وألفه للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « من » .

(٢) « وغالبا » حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله « لزِمَ » الآتي في آخر البيت « ذا » اسم إشارة : مبتدأ « التا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، والجملة من « لزِمَ » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .
 (٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله مد الآتي « يلي » فعل مضارع « الآخر » فاعل يلي ، ومفعوله محذوف : أي ما يليه الآخر ، والجملة لا محل لها صلة « مد » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وافتحا » الواو عاطفة ، افتحا : فعل أمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل « مع » ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، وكسر مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « الثان » مضاف إليه « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « تلو » والجملة من « افتحا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن .

(٤) « بهمز » جار ومجرور متعلق بافتحا في البيت السابق . وهمز مضاف و « وصل » مضاف إليه « كاصطفى » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وضَمَّ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لضم ، والجملة من « يربع » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « في أمثال » جار ومجرور متعلق بضم ، وأمثال مضاف ، وقوله « قد تلمعا » قصد لفظه : مضاف إليه

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي ، وَهِيَ مَقِيسَةٌ كُلُّهَا .

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَمَصْدَرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ ، نَحْوُ « قَدَّسَ تَقْدِيسًا » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) وَيَأْتِي - أَيْضًا - عَلَى [وَزْنِ] فِعَّالٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) وَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ ، وَقَدْ قُرِئَ (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) بِتَخْفِيفِ الذَّالِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا فَمَصْدَرُهُ كَذَلِكَ ، لَكِنْ تَحْذِفُ بِاءَ التَّفْعِيلِ ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ ؛ فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ عَلَى ^(١) تَفْعِلَةٍ ، نَحْوُ « زَكَّي تَزْكِيَّةً » وَنَدَرَ مَجِيئُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٦ - بَاتَتْ تُنْزِي دُلُوهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةَ صَبِيًّا

(١) مجيء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع : واجب ، وكثير ، ونادر ، فأما الواجب فيكون في مصدر الملل اللام منه نحو زكي تزكية . ووفى توفية ، وأدى تأدية . وأما الكثير فيكون في مهموز اللام منه ، نحو خطأته تخطئة ، وهنأته تهنة ، وحلأته تحلئة ، وجزأته تجزئة ، ونشأته تنشئة ، وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه ، نحو قدم تقدم ، وجرب تجربة ، وجاء في المضاعف نحو « حملته تحملة » ومنه قوله تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أي تحليلها بالكفارة .

٢٦٦ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « باتت » يطلق على معنيين ، أحدهما - وهو الأشهر - أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل ؛ فيقابل « ظل » الذي يقصد به تخصيص الفعل بالهار ، والثاني : أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت « تنزى » تحرك « شهلة » هي المرأة العجوز .

المعنى : يصف امرأة بالضعف وذهاب المنة ، وهي تجذب دلوها من البئر ؛ فيقول : إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه .

الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « دلوها » =

وإن كان مهموزاً - ولم يذكره المصنف هنا - فمصدره على تفعيل ، وعلى تفعلة ، نحو : خَطَّأَ تَخْطِئًا وَتَخْطِئَةً ، وَجَزَّأَ تَجْزِئًا وَتَجْزِئَةً ، وَتَبَّأَ تَنْبِئًا وَتَنْبِئَةً .

وإن كان على « أَفْعَلَ » فقياسُ مصدره على إفعالٍ ، نحو : أَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وَأَجْمَلَ إِجْمَالًا ، وَأَعْطَى إعطاءً .

هذا إذا لم يكن معتلَّ العين ؛ فإن كان مُعْتَلَّ العينِ نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت^(١) ، وَعُوِّضَ عنها تاء التانيث غالباً ، نحو : أَقَامَ إِقَامَةً ، وَالْأُسْلُ : إِقْوَامًا ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، وحذفت ، وَعُوِّضَ عنها تاء التانيث ، فصار إِقَامَةً .

وهذا هو المراد بقوله : « ثم أقم إقامة » ، وقوله : « وغالباً ذا التالزم »

= دلو : مفعول به لتزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع « شهلة » فاعل تنزى « صيباً » مفعول به لتزى ، و « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله « تنزياً » أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزية مشابهة تنزية العجوز صيباً .

الشاهد فيه : قوله « تنزياً » حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل - بتضعيف العين - الملل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعلة كالتزكية ، والتنزية ، والترضية ، والتوفية ، والتأدية ، والتولية ، والتخلية ، والتحلية .

(١) أصل إقامة مثلاً : إقوام كإكرام ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن ، نقلت هذه الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان ، لحذفت إحداها وعوض منها التاء فصار إقامة ، وقد ذهب سيويه إلى أن المحذوفة من الألفين هي الألف الزائدة ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين .

إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعَوِّضُ غالبا ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) .

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ ، فقياسُ مَصْدَرِهِ تَفَعَّلٌ — بضم العين — نحو : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وتَكَرَّمَ تَكَرُّماً .

وإن كان في أوله همزة وصل كسِرَ ثَالِثُهُ ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على وزن انْفَعَلَ ، أو افْتَعَلَ ، أو اسْتَفْعَلَ ، نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقاً ، واضْطَنَى اضْطِنَافاً ، واسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَاجاً ، وهذا معنى قوله « وما يلي الآخر مُدَّةً وافتحاً » .

فإن كان استفعل معتلاً العين نُقِلَتْ حركته عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت ، وعَوِّضَ عنها تاء التأنيث لزوماً ، نحو : اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، والأصل اسْتَعَوَّاذًا ، فنقلت حركة الواو إلى العين — وهى فاء الكلمة — [وحذفت] وعَوِّضَ عنها التاء ، فصار اسْتِعَاذَةً ، وهذا معنى قوله « واستعذ استعاذة » .

ومعنى قوله : « وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّسَا » أنه إن كان الفعل على وزن « تَفَعَّلَ » يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعَّلٌ — بضم رابعة — نحو « تَلَمَّسَ تَلَمُّساً ، وتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرُجاً » .

فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ — لِفَعْلَلًا ، وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا^(١)

(١) « فَعْلَالٌ » مبتدأ « أَوْ فَعْلَلَةٌ » معطوف على فَعْلَالٌ « لِفَعْلَلًا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وَاجْعَلْ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مَقِيْسًا » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « ثَانِيًا » مفعول أول لا جعل « لَا أَوَّلًا » لا : حرف عطف ، أولا : معطوف على قوله « ثَانِيًا » .

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَّلَ عَلَى فِعْلَالٍ : كَدَخَرَ جَ دَخَرَ اجَا ، وَسَرَهَفَ سَرَهَافَا ،
وعلى فعلة — وهو المقيس فيه — نحو « دَخَرَ جَ دَخَرَ جة ، وَبَهَرَ جَ بَهَرَ جة ،
وَسَرَهَفَ سَرَهَفَة » .

لِفَاعَلٍ : الْفِعَالُ ، وَالْمَفَاعَلَةُ ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ^(١)
كلُّ فعل على وزن فاعل فَمَصْدَرُهُ الْفِعَالُ وَالْمَفَاعَلَةُ ، نحو « ضَارَبَ ضِرَابًا
وَمُضَارَبَةً ، وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً ، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَتُخَاصِمَةً » .
وأشار بقوله : « وَغَيْرُ مَا مَرَّ — إلخ » إلى أن ما ورد من مَصَادِرٍ غير
الثلاثي على خلاف ما مَرَّ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، ومعنى قوله « عَادَلَهُ » كان
السَّمَاعُ له عديلا ، فلا يُقَدَّمُ عليه إلا بثبت ، كقولهم — في مصدر فَعَّلَ المعتل —
تفعيلا ، نحو :

* بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا * [٢٦٦]

والقياسُ تَنْزِيَةً ، وقولهم في مصدر حَوَقَلَ حِيقَالًا ، وقياسه حَوَقَلَةٌ — نحو
« دَخَرَ جَ دَخَرَ جة » — ومن ورود « حِيقَال » قوله :
٢٦٧ — يَا قَوْمِ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالٍ الرَّجَالِ الْمَوْتُ

(١) « لفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفاعل » مبتدأ مؤخر
« والمفاعلة » معطوف على الفاعل « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ما » اسم
موصول : مضاف إليه ، والجملة من « مر » وفاعله المستتر فيه جوازا لا محل لها صلة الموصول ،
« السماع » مبتدأ ثان ، والجملة من « عادله » وفاعله المستتر فيه جوازا في محل رفع خبر
المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .
٢٦٧ — البيت من الشواهد المجهولة نسبتها .

اللغة : « حوقلت » كبرت وضعفت « أو دنوت » قربت من هذا .
المعنى : يقول : إني قد كبرت سني ، وضعفت عن القيام بأمر نفسي ، أو قربت من =

وقولهم - فى مصدر تَفَعَّلَ - تَفَعَّلَا ، نحو : تَمَلَّقَ تِمْلَاقًا^(١) ، والقياسُ تَفَعَّلَ تَفَعَّلَا ، نحو : تَمَلَّقَ تَمَلَّقَا .

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْهُ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْهُ^(٢)

إذا أريدَ بيانُ المرَّةِ من مصدر الفعل الثلاثى قيل فَعْلَةٌ - بفتح الفاء - نحو ضربته ضَرْبَةً ، وقتلته قَتْلَةً

هذا إذا لم يُبينَ المصدرُ على تاء التأنيث ، فإن بُنيَ عليها وصِفَ بما يدل على

= ذلك ، وشر الكبر الموت ، أى : القرب منه ، والكلام خبر لفظا ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته .

الإعراب : « يا » حرف نداء « قوم » منادى ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه « حوقلت » فعل وفاعل « أو » عاطفة « دنوت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت « وشر » مبتدأ ، وشر مضاف و « حيقال » مضاف إليه ، وحيقال مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الموت » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « حيقال » حيث ورد على زنة فعال - بكسر فسكون - وهو مصدر « حوقل » الملحق بدحرج ، فحق مصدره أن يكون بزنه الفعللة (١) مما ورد من ذلك قول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ ، وَحُبُّ تِمْلَاقٍ ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلِ

والتِمْلَاق - بكسر التاء والميم جميعاً ، وفتح اللام مشددة - هو التودد والتلطف .

(٢) « وفعلة » مبتدأ « لمرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بجلسه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقوله « وفعلة لهيئة بجلسه » فى الإعراب مثل الشطر الأول .

الوَاحِدَةُ^(١) نحو : نَعْمَةٌ ، وَرَحْمَةٌ ، فإذا أريد المرة وصف بواحدة .
وإن أريد بيانُ الهيئَةِ منه قيل : فِعْلَةٌ - بكسر الفاء - نحو جَلَسَ جِلْسَةً
حسنة ، وَقَعَدَ قَعْدَةً ، ومات مِيتَةً .

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ^(٢)
إذا أريد بيان المرة من مصدر المزد على ثلاثة أحرف ، زيدَ على المصدر تاءُ
التَّأْنِيثِ ، نحو أكرمته إِكْرَامَةً ، ودَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً
وشذ بناء فِعْلَةٌ للهيئة من غير الثلاثي ، كقولهم : هِيَ حَسَنَةٌ الْخُمْرَةِ ، فَبَنَوْا
فِعْلَةً مِنْ « اِخْتَهَرَ » و« هُوَ حَسَنُ الْعِمَّةِ » فَبَنَوْا فِعْلَةً مِنْ « نَعَمَ » .

(١) المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحاً كرحمة ونعمة ، وإما أن
يكون أوله مضموماً مثل كدرة وزرقة وحمرة ، وإما أن يكون أوله مكسوراً ، نحو
نشدة وذربة ؛ فإن كان أوله مفتوحاً وأريد الدلالة على المرة منه وصف بالواحدة كما
قال الشارح ؛ لتمييز الدال على الحدث من الدال على المرة ، أما إن كان أوله مضموماً
أو مكسوراً وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفي فتح أوله ، وبهذا الفتح يميز الدال
على المرة من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق
الشارح غير مستقيم .

(٢) « في غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير
المستكن في خبر المبتدأ الآتي ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف
و « الثلاث » مضاف إليه « بالتاء » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم « المرة » مبتدأ مؤخر « وشذ » فعل ماضٍ « فيه » جار ومجرور متعلق بشذ
« هيئة » فاعل شذ « كالخمر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

[والصفات المشبهة بها]

كفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ : إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ، كغَذَا^(١)

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال « فاعِلٍ ». وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً ، نحو ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغذا فهو غاذٍ ، فإن كان الفعل على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً ، أو لازماً ؛ فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسم فاعله على فاعِلٍ ، نحو ركب فهو راكب ، وعلم فهو عالم ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثي على فَعَلَ - بضم العين - فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً ، وهذا هو المراد بقوله :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلُ غَيْرَ مُعَدِّي ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلُ^(٢)

(١) « كفَاعِلٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله « اسم فاعل » الآتي « صغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اسم » مفعول به لصغ ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بصغ « من ذي » جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » الآتي ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كغذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك غذا .

(٢) « وهو قليل » مبتدأ وخبر « في فعلت » جار ومجرور متعلق بقليل « وفعل » معطوف على فعالت « غير » حال من فعل ، وغير مضاف و « معدى » مضاف إليه « بل » حرف دال على الانتقال والإضراب « قياسه » قياس مبتدأ ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه « فعل » خبر المبتدأ .

وَأَفْعَلٌ، فَعْلَانُ، نَحْوُ أَشِيرٍ، وَنَحْوُ صَدْيَانَ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ^(١)

أى : إتيانُ اسمِ الفاعل على [وزن] فاعِلٍ قليلٍ في فَعْلٍ - بضم العين - كقولهم : حَضَّضَ فهو حَامِضٌ، وفي فَعِلٍ - بكسر العين - غير متعدٍّ، نحو : أَمِنَ فهو آمِنٌ [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وَعَقَرَتِ المرأةُ فهي عَاقِرٌ]، بل قياسُ اسمِ الفاعل من فَعِلٍ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ - بكسر العين - نحو « نَضِرَ فهو نَضِيرٌ، وَبَطِرَ فهو بَطِيرٌ، وَأَشِيرَ فهو أَشِيرٌ » أو على فَعْلَانٍ، نحو « عَطِشَ فهو عَطْشَانٌ، وَصَدَى فهو صَدْيَانٌ » أو على أَفْعَلٍ، بنحو : « سَوَدَ فهو أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ ».

وَفَعْلٌ أَوْلى، وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمْلٌ^(٢)

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ، وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ^(٣)

إذا كان الفعلُ على وزنِ فَعْلٍ - بضم العين - كثر مجيء اسمِ الفاعل منه على وزنِ فَعْلٍ كـ « ضَخَّمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهَّم فهو شَهْمٌ » وعلى فَعِيلٍ، نحو :

(١) « وَأَفْعَلٌ » معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق « فَعْلَانُ » معطوف على أَفْعَلٍ بعاطف مقدر « نَحْوُ » خبر لمبتدأ محذوف، أى : وذلك نحو، ونحو مضاف و « أَشِيرٍ » مضاف إليه .

(٢) « وَفَعْلٌ مبتدأ « أَوْلى » خبر المبتدأ « وَفَعِيلٌ » معطوف على فَعْلٍ « بِفَعْلٍ » جار ومحرور متعلق بأَوْلى « كَالضَّخْمِ » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وَالْجَمِيلِ » معطوف على الضَّخْمِ « وَالْفَعْلُ جَمْلٌ » مبتدأ وخبر .

(٣) « وَأَفْعَلٌ » مبتدأ « فِيهِ » جار ومحرور متعلق بقوله « قَلِيلٌ » الآتى « قَلِيلٌ » خبر المبتدأ « وَفَعْلٌ » معطوف على أَفْعَلٍ « وَبِسْوَى » الجار والمحرور متعلق بيغنى، وسوى مضاف و « الْفَاعِلِ » مضاف إليه « قَدْ » حرف تَقْلِيلٍ « يَغْنَى » فعل مضارع « فَعْلٌ » فاعل يغنى.

« بَجَلْ فهو جَعِيل ، وَشَرُفَ فهو شَرِيف » ، ويقلُّ مجيء اسم فاعله على أَفْعَلَ نحو « خَظَبَ فهو أَخْظَبُ »^(١) وعلى فَعَلٍ نحو « بَطُلَ فهو بَطْلٌ » .

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلا ، نحو : طَلَبَ فهو طَيِّبٌ ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ ، وشَابَ فهو أَشْيَبٌ ، وهذا معنى قوله : « وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ » .

* * *

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ^(٢)
مَعَ كَسْرِ مَتَلَوُ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا^(٣)

(١) وقع في بعض النسخ « خَظَبَ فهو أَخْظَبُ » بالخاء والضاد المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشي بأحمر ، وليس بسديد ؛ لأن « خَظَبَ » إنما هو بفتح العين التي هي الضاد هنا ، وفي الحديث الشريف « بكى حتى خَظَبَ دمه الحصى » قال ابن الأثير : الأشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى أحمر دمه فَخَظَبَ الحصى ، ووقع في نسخة « خَظَبَ فهو أَخْطَبُ » بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، وتقول « خَظَبَ فهو أَخْطَبُ » إذا كان أخضر ، لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء المهملة .

(٢) « وزنة » خبر مقدم ، وزنة مضاف و « المضارع » مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « من غير » جار ومجرور متعلق بزنة ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه . « كالمواصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .

(٣) « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله « المضارع » في البيت السابق ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، وكسر مضاف و « متلو » مضاف إليه ، ومتلو مضاف و « الأخير » مضاف إليه « مطلقا » حال من كسر « وضم » معطوف على كسر ، وضم مضاف و « ميم » مضاف إليه « زائد » نعت ليم ، وجملة « قد سبقا » وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت ثان ليم .

وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ^(١)

يقول : زِنَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ زِنَةُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ بَعْدَ زِيَادَةِ الْمِيمِ فِي أَوَّلِهِ مَضْمُومَةٌ ، وَيَكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَطْلَقًا : أَيْ سَوَاءً كَانَ مَكْسُورًا مِنَ الْمُضَارِعِ أَوْ مَفْتُوحًا ؛ فَتَقُولُ « قَاتَلَ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ ، وَدَخَرَ جُ يُدْخِرُ فَهُوَ مُدْخِرٌ ، وَوَاصَلَ يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ ، وَتَدَخَرَ جُ يَتَدَخَّرُ فَهُوَ مُتَدَخِّرٌ ، وَتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلِّمٌ » .

فَإِنْ أُرِدْتَ بِنَاءَ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَتَيْتَ بِهِ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَلَكِنْ تَفْتَحُ مِنْهُ مَا كَانَ مَكْسُورًا - وَهُوَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ - نَحْوُ : مُضَارَبٍ ، وَمُقَاتِلٍ ، وَمُنْتَظَرٍ .

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أُطْرَدُ زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ^(٢)

إِذَا أُرِيدَ بِنَاءُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ جِئَ بِهِ عَلَى زِنَةِ « مَفْعُولٍ » قِيَاسًا

(١) « وَإِنْ » شرطية « فَتَحَتْ » فتح : فعل ماضٍ فعل الشرط ، والتاء ضمير التثنية فاعل « مِنْهُ » جارٍ ومجرور متعلق بفتح « مَا » اسم موصول : مفعول به لفتح « كَانَ » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، والجملة من « أَنْكَسَرَ » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « صَارَ » فعل ماضٍ ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « اسْمٌ » خبر صار ، واسم مضاف و « مَفْعُولٌ » مضاف إليه « كَمِثْلِ » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، ومثل مضاف ، و « الْمُنْتَظَرُ » مضاف إليه .

(٢) « وَفِي اسْمِ » جارٍ ومجرور متعلق باطراد الآتي ، واسم مضاف و « مَفْعُولٌ » مضاف إليه ، ومفعول مضاف و « الثَّلَاثِيُّ » مضاف إليه « أُطْرَدُ » فعل ماضٍ « زِنَةُ » فاعل اطراد ، وزنة مضاف و « مَفْعُولٌ » مضاف إليه « كَاتٍ » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « مِنْ قَصْدٍ » جارٍ ومجرور متعلق بآت .

مطرداً نحو : « قَصَدْتُهْ فهو مَقْصُودٌ ، وَضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوبٌ ، وَمَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُورٌ بِهِ » .

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ (١)

ينوب « فعيل » عن « مفعول » في الدلالة على معناه نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ ، وامرأة جَرِيحٍ ، وَفَتَاةٌ كَحِيلٍ ، وَفَتًى كَحِيلٍ ، وامرأة قَتِيلٍ ، وَرَجُلٌ قَتِيلٍ » فَنَابَ جَرِيحٌ وَكَحِيلٌ وَقَتِيلٌ ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول .

ولا ينقاس ذلك في شيء ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وهذا معنى قوله :
« وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ » .

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة « فعيل » عن « مفعول » كثيرة ، وليست مقيسة ، بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول : وليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وقال في شرحه : وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فَإِنَّ كَانَ للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنْبُ قياساً كعليم ، وقال في باب التذكير والتأنيث : وَصَوِّغُ فَعِيلٍ بمعنى مفعول على كثرته غيرُ مقيس ، فحُزِمَ بأصح القوانين كما حُزِمَ به هنا ، وهذا لا يقتضى نفي الخلاف .

وقد يُعْتَذَرُ عن ابن المصنف بأنه ادَّعى الإجماع على أن فعيلاً لا ينوب عن

(١) « وناب » فعل ماضٍ « نقلاً » حال من ذُو فَعِيلٍ الآتي « عنه » جارٍ ومجرور متعلق بناب « ذُو » فاعل ناب ، وذو مضاف و « فعيل » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « فتاة » مضاف إليه « أَوْ فَتًى » معطوف على فتاة « كحيل » صفة .

مفعول ، يعنى نيابة مطلقة ، أى من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده فى شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذى ليس له فاعيل بمعنى فاعل .

ونبّه المصنف بقوله : نحو : « فتاة أو فتى كحيل » على أن فاعلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث ، وستأتى هذه المسألة مبينة فى باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف فى التسهيل أن فاعلاً ينوب عن مفعول : فى الدلالة على معناه ، لا فى العمل ؛ فعلى هذا لا تقول : « مررت برجل جريح عبده » فترفع « عبده » بجريح ، وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة .

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ
 صِفَةٌ أُسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ (١)
 قد سبق أن المراد بالصفة : ما دلَّ على معنى وذاتٍ ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ،
 واسم المفعول ، وأفعِل التفضيل ، والصفة المشبهة .
 وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة (٢) استحسانُ جَرِّ فاعلها بها ، نحو :
 « حَسَنَ الْوَجْهِ ، وَمُنْطَلَقَ اللِّسَانِ ، وَطَاهِرَ الْقَلْبِ » والأصلُ : حَسَنَ وَجْهَهُ ،
 وَمُنْطَلَقَ لِسَانَهُ ، وَطَاهِرَ قَلْبَهُ ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانه :
 مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ؛
 فلا تقول : « زَيْدٌ ضَارِبُ الْأَبِ عَمراً » تريد ضارب أبوه عمراً ، ولا « زَيْدٌ
 قَائِمُ الْأَبِ غداً » تريد زيد قائم أبوه غداً ، وقد تقدّم أن اسم المفعول يجوز
 إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْأَبِ » وهو حينئذٍ جَارٍ تَجْرِي
 الصفة المشبهة .

(١) « صفة » خبر مقدم « استحسن » فعل ماض مبنى للمجهول « جر » نائب فاعل
 استحسن ، وجر مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في
 محل رفع نعت لصفة « معنى » مميز ، أو منصوب بنزع الخافض « بها » جار ومجرور
 متعلق بجر « المشبهة » مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسم » مفعول به
 للمشبهة ، واسم مضاف و « الفاعل » مضاف إليه .

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث
 ومن قام به ، والثاني أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما
 كانت الصفة المشبهة لاتدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة
 في أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه في العمد ، ولهذا لما خالف أفعِل التفضيل اسم
 الفاعل في الوجهين جميعاً لم يعمل النصب أملاً .

وَصَوْنُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ^(١)
 يعنى أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل مُتَعَدٍّ ؛ فلا [تقول : « زَيْدٌ قَاتِلٌ
 الأبِ بَكْرًا » تريد قاتلُ أبوه بَكْرًا ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو :
 « طَاهِرِ الْقَلْبِ ، وَجَمِيلِ الظَّاهِرِ » ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله :
 « لحاضر » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ - غَدًا ، أو أُمْس » .
 وَنَبَّهْ بقوله . « كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ » على أن الصفة المشبهة إذا
 كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وَازَنَ المضارع ، نحو :
 « طاهر القلب » وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يُوزَانه ، وهو الكثير ، نحو
 « جميل الظاهر ، وَحَسَنَ الوجه ، وَكَرِيمَ الأب » وإن كانت من غير ثلاثى
 وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارع ، نحو « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ » .

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الدُّعْدَى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّاهُ^(٢)

(١) « صوغها » صوغ : يجوز أن يكون معطوفا على « جر » الواقع نائب فاعل ،
 فى اليبب السابق ، أى : واستحسن صوغها - إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره
 محذوف : أى وصوغها واجب من لازم - إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين
 الوجهين ، ويجوز عندى أن يكون قوله « صوغها » مبتدأ ، وقوله « من لازم »
 متعلقاً بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه
 « من لازم لحاضر » جاران ومجروران متعلقان بصوغ من « صوغها » السابق على الوجهين
 الأولين « كطاهر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وطاهر مضاف
 و « القلب » مضاف إليه « جميل » معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، وجميل مضاف
 و « الظاهر » مضاف إليه .

(٢) « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف ، و « اسم » مضاف إليه ، و « اسم »
 مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، و فاعل مضاف و « المعدى » مضاف إليه على تقدير =

أى : يثبت لهذه الصفة عملُ اسمِ الفاعلِ المتعدّي، وهو : الرفع ، والنصب^(١)
 نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » فى « حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل ، و « الْوَجْهَ »
 منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن « حسناً » شبيه بِضَارِبٍ فَعَمَلَ عَمَلُهُ ،
 وأشار بقوله : « عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حَدًّا » إلى أن الصفة المشبهة تعمل على
 الحد الذى سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد
 من اعتماده .

* * *

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ^(٢)

= موصوف محذوف ، تقديره الفعل المعدي « لها » حار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
 « على الحد » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً « الذى »
 نعت للحد ، والجملة من « قد حدا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى .
 (١) اعلم أولاً أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمل اسم الفاعل ، لأن اسم
 الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أى الواقع عليه حدثه ، نحو هذا ضارب عمرا ، فأما
 الصفة المشبهة فهى مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن
 النحاة جعلوا السببى المنصوب بعدها إما تمييزاً ، وإما مشها بالمفعول : فى كونه منصوباً واقعا
 بعد الدال على الحدث ومرفوعه .

ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ،
 وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصبها للمفعول المطلق مقال .

(٢) « وسبق » مبتدأ ، وسبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ،
 والجملة من « تعمل » و فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فيه » متعلق بعمل
 « مجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » كونه : مبتدأ والهاء مضاف إليه ، من إضافة
 المصدر الناقص إلى اسمه « ذا » خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و « سببية » مضاف
 إليه « وجب » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ

لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه ؛ فلم يحز
تقديم معمولها عليها ، كما جاز في اسم الفاعل ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ »
كما تقول : « زَيْدٌ عَمراً ضَارِبٌ » ولم تعمل إلا في سببي ، نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ
وَجْهَهُ » ولا تعمل في أجنبي ؛ فلا تقول « زَيْدٌ حَسَنٌ عَمراً » واسم الفاعل يعمل
في السببي ، والأجنبي ، نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ ، وَضَارِبٌ عَمراً » .

فَارْفَعِ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرِّ - مَعَ أَلْ
وَذُونِ أَلْ - مَصْحُوبِ أَلْ ، وَمَا اتَّصَلَ^(١)
بِهَا : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، وَلَا
تَجْرُزُ بِهَا - مَعَ أَلْ - سِوَا مِنْ أَلْ خَلَا^(٢)

(١) « فارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها »
متعلق بارتفاع « وانصب ، وجر » معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقها لدلالة
متعلق الأول عليها « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرورة محلا
بالباء ، ومع مضاف و « أَلْ » مضاف إليه « ودون أَلْ » دون : ظرف معطوف على
قوله « مع أَلْ » السابق « مصحوب أَلْ » مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة
السابقة - وهى : ارفع ، وانصب ، وجر - « وما » موصول معطوف على « مصحوب
أَلْ » السابق « اتصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة .
(٢) « بها » متعلق باتصل في البيت السابق « مضافا » حال من الضمير المستتر في
« اتصل » « أو مجرداً » معطوف على « مضافا » السابق « ولا » الواو عاطفة ،
ولا : ناهية « تجرر » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بتجرر « مع أَلْ » ظرف متعلق بمحذوف حال من
« ها » المجرور محلا بالباء « سما » مفعول به لتجرر « من أَلْ » متعلق بخلا الآتي « خلا » فعل
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب صفة لقوله « سما » السابق .

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَةٍ ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا^(١)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو «الحسن» أو مجردة عنهما ،
نحو «حسن» وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال سِتَّة :

الأول : أن يكون المعمول بآل ، نحو «الحسن الوجه ، وحسن الوجه» .

الثاني : أن يكون مضافاً لما فيه آل ، نحو «الحسن وَجْهٍ أَبٍ ، وَحَسَنَ
وَجْهٍ أَبٍ» .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو «مررت بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ
وَجْهَهُ ، وَبِرَّجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ» .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف . نحو «مررت
بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهَهُ غُلَامِهِ ، وَبِرَّجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ غُلَامِهِ» .

الخامس : أن يكون مجرداً من آل دون الإضافة ، نحو «الْحَسَنُ وَجْهَهُ أَبٍ ،
وَحَسَنَ وَجْهَهُ أَبٍ» .

(١) « ومن إضافة » معطوف على قوله « من آل » في البيت السابق « لتاليها »
الجار والمجرور متعلق بإضافة ، وتالي مضاف وها مضاف إليه « وما » اسم شرط : مبتدأ
« لم » نافية جازمة « يخل » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على « ما » « فهو » الفاعل لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل
مبتدأ « بالجواز » متعلق بقوله « وسما » وسم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم
الشرط الواقع مبتدأ .

السادس : أن يكون المعمول مجرداً من أل والإضافة ، نحو « الْحَسَنُ وَجْهًا ، وَحَسَنٌ وَجْهًا » .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فيتحصّلُ حينئذٍ سِتُّ وثلاثون صورةً .

وإلى هذا أشار بقوله « فارفع بها » أى : بالصفة المشبهة ، « وانصب ، وجر ، مع أل » أى : إذا كانت الصفة بأل ، نحو « الحسن » « ودون أل » أى إذا كانت الصفة بغير أل ، نحو « حسن » « مصحوب أل » المعمول المصاحب لأل ، نحو « الوجه » « وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرداً » أى : والمعمول المتصل بها — أى : بالصفة — إذا كان المعمول مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : « مضافاً » المعمول المضاف إلى ما فيه أل ، نحو « وجه الأب » والمضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو « وجهه » والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو « وجه غلامه » والمضاف إلى الجرد من أل دون الإضافة ، نحو « وجه أبي » .

وأشار بقوله : « ولا تجرُزُ بها مع أل — إلى آخره » إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها — إذا كانت الصفة بأل — أربع مسائل :

الأولى : جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو « الحسن وَجْهٍ » .

الثانية : جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو « الحسن وَجْهٍ غُلَامِهِ » .

الثالثة : جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو « الحسن وَجْهَ أَبٍ » .

الرابعة : جر المعمول المجرد من أل والإضافة ، نحو « الحسن وَجْهٍ » .
فمعنى كلامه « ولا تجرر بها » أى بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع أل ،
اسماً خلاً من أل أو خلاً من الإضافة لما فيه أل ، وذلك كالمسائل الأربع .
ومالم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّهُ كما يجوز رفعه ونصبه ؛ كالحسن الْوَجْهِ ،
والحسن وَجْهَ الْأَبِ ، وكما يجوز جَرُّ المعمول ونصبه ورفعهُ إذا كانت الصفة
بغير أل على كل حال .

التعجب

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِـ « أَفْعَلٍ » قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا^(١)
وَتَلَوْ أَفْعَلًا انْصَبَنَّهُ : كَ « مَا » أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدَقَ بِهِمَا^(٢)
للتعجب صيغتان^(٣) : إحداهما « مَا أَفْعَلَهُ » والثانية « أَفْعَلِ بِهِ » وإليهما

(١) « بأفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « انطق » الآتي « انطق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « بعد » ظرف متعلق بانطق أيضاً ، وبعد مضاف و « ما » مضاف إليه « تعجبا » مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر في « انطق » على التأويل بالمشتق : أى انطق متعجبا « أو » عاطفة « جىء » فعل أمر معطوف على انطق « بأفعل » جار ومجرور متعلق بجىء « قبل » ظرف متعلق بجىء أيضاً ، وقبل مضاف و « مجرور » مضاف إليه « يا » جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقصر المجرور للضرورة .
(٢) « وتلو » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : انصب تلو - إلخ ، وتلو مضاف و « أفعل » قصد لفظه : مضاف إليه « انصبته » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به « كما » الكاف بجارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، ما : تعجبية مبتدأ « أوفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى « ما » « خليلينا » خليلي : مفعول به لأوفى ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيفاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهو مضاف ونامضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر « بهما » الباء زائدة ، والضمير فاعل أصدق .

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عتدتهما النحاة باب التعجب لبيانهما ، فأما العبارات الدالة — بحسب اللغة — على إنشاء التعجب فكثيرة : منها قياسى ، ومنها سماعى ، فالقياسى : أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعل — بضم العين — وسيأتى ذكر هذا فى باب نعم وبئس ، وأما السماعى فنحو قولهم : لله دره فارسا ! وقولهم : سبحان الله .

أشار المصنف بالبيت الأول ، أى : انطقْ بأفْعَلْ بعد « ما » للتعجب ، نحو :
« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » أوجىء بأفْعِلْ قبل مجرور بيا ، نحو :
« أَحْسِنَ بِالزَّيْدَيْنِ ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا » .

فما : مبتدأ ، وهى نكرة تامة عند سيبويه ، و « أَحْسَنَ » فعلٌ ماضٍ ،
فَاعِلُهُ ضميرٌ مستترٌ عائد على « ما » و « زَيْدًا » مفعولُ أَحْسَنَ ، والجملة خبر عن
« ما » ، والتقدير « شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا » أى جَعَلَهُ حسنًا ، وكذلك
« مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا » .

وأما أفْعِلْ ففعل أمر^(١) ومعناه التعجب ، لا الأمر ، وفاعل المجرور بالباء ،
والباء زائدة .

واستدل على فعلية أفْعَلْ بلزوم نون الوفاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم ،
نحو : « مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » وعلى فعلية « أفْعِلْ » بدخول نون التوكيد
عليه فى قوله :

٢٦٨ — وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيْمَةً

فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيًّا

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر ،
والمجرور بالباء الزائدة وجوبا هو فاعله ، وأصل الكلام « أَحْسَنَ زَيْدٌ » أى صار ذا
حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب ، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر
ليكون بصورة الإنشاء ، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستبجوا إسناد صورة الأمر
إلى الاسم الظاهر ، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو : امرر زيد ، ثم
الزموا ذلك

٢٦٨ — هذا البيت مما استشهد به ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده فى
اللسان (غ ض ب) عن ابن الأعرابي ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وروى صدره =

= « ومستخلف من بعد غضبي » وقد أنشده ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٣٧) كما أنشده صاحب اللسان .

اللغة : « غضبي » - بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة - اسم للمائة من الإبل ، وهى معرفة لاتنون ولا تدخل عليها أل ، ذكر ذلك الجوهري والصاغاني وابن سيده والزجاجي ، وقال المجد : إنه تصحيف ، وإن صوابه « غضيا » بالثناة النحية مقصوراً - وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرة « صريمة » تصغير صرمة - بكسر أوله - وهى القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين ، ويقال غير ذلك ، ويجوز أن تقرأ صريمة بفتح الصاد ، والصريمة : القطعة من النخل والإبل أيضاً ، ومن الأول قول عمر رضى الله عنه « أدخل رب الصريمة والغنيمة » يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة .

الإعراب ، « ومستبدل » الواو واو رب ، مستبدل : مبتدأ مرفوع تقديره ، وفيه ضمير مستتر فاعله « من بعد » جار ومجرور متعلق بمستبدل ، وبعد مضاف ، و « غضبي » مضاف إليه « صريمة » مفعول به لمستبدل « فأحر » أحر : فعل ماض جاء على صورة الأمر « به » الباء زائدة ، والضمير فاعل أحر « من طول » جار ومجرور متعلق بأحر ، و « من » فيه معنى الباء ، ويروى « لطول فقر » وطول مضاف و « فقر » مضاف إليه « وأحريا » الواو عاطفة ، وأحريا : فعل ماض جاء على صورة الأمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأحريا » حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة ، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال ، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التعجب ، خلافاً لمن ادعى اسميتها .

فإن قلت : ألسنم تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض ؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بال نون التوكيد - كما ندعون - قد اتصلت به ، ونون التوكيد - فيما نعلم - إنما تتصل بالأمر . والمضارع ؟

قلنا : الجواب على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن اتصال نون التوكيد بالفعل الماضى - وإن يكن نادراً - ليس كاتصالها بالاسم ، فإن اشتراك الماضى مع المضارع =

أراد « وَأَحْرَيْنَ » بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف .
وأشار بقوله : « وتلو أفعل » إلى أن تالي « أفعل » يُنصب لكونه مفعولاً ،
نحو « ما أوفى خليلينا » .

ثم مثل بقوله : « وأصدق بهما » للصيغة الثانية .

وما قدمناه من أن « ما » نكرة تامة هو الصحيح ، والجملة التي بعدها
خبر عنها ، والتقدير : « شيء أحسن زيداً » أى جعله حسناً ، وذهب
الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
« الذى أحسن زيداً شيء عظيم » وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية ، والجملة
التي بعدها خبر عنها ، والتقدير : « أى شيء أحسن زيداً ؟ » وذهب بعضهم
إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة التي بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
« شيء أحسن زيداً عظيم » .

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يُضَحُّ (١)

= والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينهما قرباً واتصالاً ، فسهل - من أجل هذا - دخول
النون عليه ، والثاني : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها ، فإنها في
صورة فعل الأمر وإن يكن معناها معنى الماضى ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد
ذكر الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه .

(١) « حذف » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتى ، وحذف
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بتعجب
« تعجبت » فعل وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة « استبح » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط
« عند » ظرف متعلق بقوله « يضح » الآتى ، وعند مضاف و « الحذف » مضاف =

يجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد أفعلَ والمجرورُ بالباء بعد أفعلَ ، إذا دلَّ عليه دليلٌ ؛ فمثالُ الأول قوله :

٢٦٩ — أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا

بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

= إليه «معناه» معنى : اسم كان ، وهو مضاف والماء مضاف إليه ، والجملة من «يضح» وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

٢٦٩ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي .

اللغة : «أم عمرو» يريد به عمرو بن قتيبة الشكري صاحبه في سفره إلى قصر الروم «تحدرا» انصب ، وانسكب .

المعنى : يقول : إن عهدى بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة ، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو ؟ .

الإعراب : «أرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أم» مفعول به لأرى ، وأم مضاف و«عمرو» مضاف إليه «دمع» دمع : مبتدأ ، ودمع مضاف وها مضاف إليه ، والجملة من «تحدرا» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو ، لأن «أرى» بصرية فلا تحتاج لمفعول ثان «بكاء» مفعول لأجله «على عمرو» جار ومجرور متعلق ببكاء «وما» تعجيبة مبتدأ «كان» زائدة «أصبرا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجيبة ، والمفعول محذوف ، أى : أصبرها ، والجملة في محل رفع خير المبتدأ وهو ما التعجيبة .

الشاهد فيه : قوله «وما كان أصبرا» حيث حذف التعجب منه ، وهو الضمير المنصوب الذي يقع مفعولا به لفعل التعجب كما قدرناه .

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبي السبطين علي بن أبي طالب :

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرَّوَغِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمًا

يريد ما أعزهم وأكرمهم ، فحذف الضميرين .

التقدير : « وما كان أصبرها » لحذف الضمير وهو مفعول أفعل ؛ للدلالة عليه بما تقدم ، ومثال الثاني قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) التقدير — والله أعلم — وأبصر بهم ، لحذف « بهم » لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :

٢٧٠ — فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرْ

٢٧٠ — البيت لعروة بن الورد ، الملقب بعروة الصعاليك .
 المعنى : هذا الفقير — الذى وصفه فى أبيات سابقة — إذا صلد الموت صادفه محموداً ، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار ! .
 الإعراب : « فذلك » اسم الإشارة مبتدأ ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب « إن » شرطية « يلقى » فعل مضارع ، فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه « المنية » مفعول به ليلق « يلقها » يلقى : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وها : مفعول به ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل « يلقى » المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو فاعل « يوماً » ظرف زمان متعلق بـ يستغن « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والأصل : فأجدر به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .
 الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل « أجدر » كما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان « أفعل » معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتعل على مثل المحذوف .
 ثم اعلم أن ما ذكرناه — من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغة « أفعل به » إذا كان قد عطف على مماثل مشتعل على مثل المحذوف — هو رأى جماعة من النحاة ، وهؤلاء يخصصون الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد ، سواء أكان بالعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً ، فاعرف ذلك .

أى : فأجدر به [لحذف التعجب منه بعد « أفعل » وإن لم يكن معطوفاً على أفعل مثله ، وهو شاذ] .

وفى كلاً الفعلين قدماً لزماً . منعُ تصرفٍ بحكمٍ حتماً^(١)
لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة ؛ فلا يستعمل من أفعل غير الماضى ، ولا من أفعل غير الأمر ، قال المصنف : وهذا مما لا خلاف فيه .

وصنهما من ذى ثلاثٍ ، صرفاً ، قابلٍ فضلٍ ، تم ، غير ذى انتفاً^(٢)
وغير ذى وصفٍ يضاهى أشهلاً ، وغير سالكٍ سبيلٍ فعلاً^(٣)
يشترط فى الفعل الذى يُصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة :

(١) « وفى كلاً » جار ومجرور يتعلق بقوله « لزماً » الآتى ، وكلاً مضاف و « الفعلين » مضاف إليه « قدماً » ظرف متعلق بلزم « لزماً » لزم : فعل ماض ، والألف للإطلاق « منع » فاعل لزم ، ومنع مضاف و « تصرف » مضاف إليه « بحكم » جار ومجرور متعلق بلزم ، والجملة من « حتماً » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لحكم .

(٢) « وصنهما » صنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول به « من ذى » جار ومجرور متعلق بصنع ، وذى مضاف و « ثلاث » مضاف إليه ، والجملة من « صرفاً » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر صفة لذى ثلاث « قابلٍ فضلٍ ، تم ، غير ذى انتفاً » نعوت أيضاً لذى ثلاث : بعضها مفرد ، وبعضها جملة .

(٣) « وغير » معطوف على « غير » فى البيت السابق ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « وصف » مضاف إليه ، وجملة « يضاهى أشهلاً » فى محل جر صفة لوصف « وغير » عطف على غير السابق ، وغير مضاف و « سالك » مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « سبيل » مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و « فعلاً » قصد لفظه : مضاف إليه .

أحدهما : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ مما زاد عليه ، نحو دَحْرَجَ وانطَلَقَ واستخرج .

الثانى : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من فعلٍ غير متصرفٍ ، كِنِعِمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، وليْسَ .

الثالث : أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة ؛ فلا يبنيان من « مات » و « فني » ونحوهما ؛ إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء .

الرابع : أن يكون تاماً ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة ، نحو « كان » وأخواتها ؛ فلا تقول « ما أكونَ زيداً قائماً » وأجازه الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفيّاً ، واحترز بذلك من المنفى : لزوماً ، نحو « ما عَاجَ فلان بالدَّواءِ » أى : ما انتفعَ به ، أو جوازاً نحو « ما ضربتُ زيداً » .

السادس : أن لا يكون الوصفُ منه على أفعلٍ ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان : كسَوَدَ فهو أَشْوَدُ ، وَحَمَرَ فهو أَحْمَرُ ، والعيوب كَحَوَلَ فهو أَحْوَلُ ، وَعَوَرَ فهو أَغْوَرُ ؛ فلا تقول « ما أَشْوَدَه » ولا « ما أَحْمَرَه » ولا « ما أَحْوَلَه » ولا « ما أَغْوَرَه » ولا « أَغْوَرِ به » ولا « أَحْوَلِ به » .

السابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول نحو : « ضَرَبَ زيدٌ » ؛ فلا تقول « ما أَضَرَبَ زيداً » تريد التعجب من ضَرْبِ أَوْقِيعَ به ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبِ أَوْقَعَهُ .

وَأَشْدَدَ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شَبِهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشَّرُوطِ عَدِمًا^(١)

(١) « وأشدد » قصد لفظه : مبتدأ « أو أشد » معطوف عليه « أو شبههما » معطوف على أشد « يخلف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول : مفعول به ليخلف « بعض » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « عدم » الآتى ، وبعض مضاف و « الشروط » =

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ - بَعْدُ - يَنْتَضِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ^(١)

يعنى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدِّ ونحوه وبأشدَّ ونحوه ، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشروطَ بعد « أَفْعَلٍ » مفعولاً ، ويجر بعد « أَفْعَلٍ » بالباء ؛ فتقول « مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتُهُ ، واستخراجه » و « أَشَدِّ دَحْرَجَتِهِ ، واستخراجه » ، و « مَا أَقْبَحَ عَوْرَتُهُ ، وَأَقْبَحَ بَعْوَرِهِ ، وما أَشَدَّ خُمَرَتُهُ ، وَأَشَدِّ بِخُمَرَتِهِ » .

وَبِالنَّدْوَرِ أَحْكَمُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرْ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرُ^(٢)

= مضاف إليه « عدما » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » الموصولة .

(١) « ومصدر » مبتدأ ، ومصدر مضاف و « العادم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بـينتضِبُ الآتى « ينتضِبُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله : « يجب » الآتى ، وبعد مضاف و « أَفْعَلٍ » مضاف إليه « جره » جر : مبتدأ ، وجر مضاف والهاء مضاف إليه « بالباء » قصر للضرورة : متعلق بجر ، والجملة من « يجب » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « بالنذور » جار ومجرور متعلق بقوله : « احكم » الآتى « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لغير » جار ومجرور متعلق باحكم أيضاً ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » « ولا » ناهية « تقس » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على الذى » جار ومجرور متعلق بقوله : « تقس » « منه » جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتى =

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُدْبَنِي منها حُكْمٌ بِدَوْرِهِ ، ولا يقاس على ما سُمِعَ منه ، كقولهم : « ما أَخْصَرَهُ » من « اخْتُصِرَ » فَبَنَوْا أَفْعَلَ من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبنى للمفعول ، وكقولهم « ما أَثَقَّتْهُ » فَبَنَوْا أَفْعَلَ من فعل الوَصفِ منه على أَفْعَلَ ، نحو حَقِّقَ فهو أَثَقَّقَ ، وقولهم « ما أَعْسَاهُ ، وَأَعْسَى بِهِ » فَبَنَوْا أَفْعَلَ وَأَفْعِلَ به من « عسى » وهو فعل غير متصرف .

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلُهُ بِمَا أُلْزِمَ^(١)
وَفَصْلُهُ : بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ مُسْتَعْمَلٍ ، وَخُلْفٌ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ^(٢)
لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : « زيداً ما أحسن »

= « أَر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « الذي » .

(١) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه « الباب » بدل أو عطף بيان أو نعت لاسم الإشارة « لن » نافية ناصبة « يقدم » فعل مضارع مبنى للمجهول « معموله » معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « ووصله » وصل : مفعول مقدم لقوله : « الزما » الآتي ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بوصل « الزما » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٢) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه « بظرف » جار ومجرور متعلق بفصل « أو بحرف » معطوف على بظرف ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « مستعمل » خبر المبتدأ « والخلف » مبتدأ « في ذلك » جار ومجرور متعلق بالخلف ، والجملة من « استقر » وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المبتدأ .

ولا « ما زيدا أحسن » ولا « يزيد أحسن » ويجب وصله بعامله ؛ فلا يُفصل بينهما بأجنبي ، فلا تقول في « ما أحسن مُعْطِيكَ الدَّرْهَمَ » : « ما أحسن الدرهم معطيك » ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : « ما أحسن يزيد ماراً » تريد « ما أحسن ماراً يزيد » ولا « ما أحسن عندك جالساً » تريد « ما أحسن جالساً عندك » فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافٌ ، والمشهور جوازه ، خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما ، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب : « لِلَّهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأُثْبِتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ بَقَاءَهَا » وقول علي كرم الله وجهه ، وقد مرَّ بِعَمَّارٍ فَمَسَحَ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ : « أَعَزُّ عَلَيَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً » ، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم :

٢٧١ — وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا

وَأُخْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

٢٧١ — البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلفات قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبي حنين مائة من الإبل .

الإعراب : « وقال » فعل ماض « نبي » فاعل ، ونبي مضاف و « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله ، والجملة في محل نصب مقول القول « وأحب » فعل ماض جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحب « أن » مصدرية « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو اسمه « المقدما » خبر تكون ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بياء زائدة مقدرة ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحب إلينا بكونك المقدما .

وقوله :

٢٧٢ — خَلِيلِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى
صَبُوراً ، وَلَسِكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

= الشاهد فيه : قوله « إلينا » حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو « أحبب » وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين .

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
فإن المصدر المنسبك من « أن يحظى بحاجته » مجرور بياء زائدة ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : « بذى الصبر » .

٢٧٢ — البيت مما احتج به كثير من النحاة — منهم الجرمي — ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين .

الإعراب : « خليلي » منادى حذف منه حرف النداء ، وياء التسلّم مضاف إليه « ما » تعجيية مبتدأ « أخرى » فعل ماض دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على « ما » التعجيية فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بذى » جار ومجرور متعلق بأخرى ، وذى مضاف و « اللب » مضاف إليه « أن » مصدرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، وهو المفعول الأول « صبوراً » مفعول ثان ليرى إذا قدرتها علمية ؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله : « صبوراً » حالا من نائب الفاعل ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب « ولكن » حرف استدراك « لا » نافية للجنس « سبيل » اسم لا « إلى الصبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفا .

الشاهد فيه : قوله « بذى اللب » حيث فصل به بين فعل التعجب وهو « أخرى » ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار =

.

= ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة ، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامة من قال بجوازه من النحاة ، ومن قال بمنعه منهم .

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر :

أُفَيْمٌ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُحَرِّ - إِذَا حَالَتْ - بَأَنْ أَتَحَوَّلَا

فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذي هو قوله :

« أحر » وبين معموله الذي هو قوله : « بَأَنْ أَتَحَوَّلَا » ومن كلام العرب « ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب » وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو « أحسن » و « أقبح » ومعموله الذي هو « أن يصدق » و « أن يكذب » بالجار والمجرور .

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَمَا جَرَى تَجَرَّاهَا

فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ^(١)
مُقَارِنِي « أَل » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا : كَ « نِعْمَ عُقْبَى الْكَرَمَا »^(٢)
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُقَسَّرُ مُمَيِّزٌ : كَ « تَنَعَّمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ »^(٣)

مذهب جمهور النحويين أن « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » فعلان ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ » وذهب جماعة من الكوفيين — ومنهم الفراء — إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَبْرِ » وقول

(١) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له ، وغير مضاف و « متصرفين » مضاف إليه « نعم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسمين » مفعول به لقوله : رافعان .

(٢) « مقارني » نعت لقوله : « اسمين » في البيت السابق ، ومغارني مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « أَوْ » حرف عطف « مضافين » معطوف على قوله : « مقارني أَل » « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « مضافين » ، و « قارنها » قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم عقبي الكرما » الكاف جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقبي : فاعل ، وعقبي مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرما .

(٣) « ويرفعان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « مضمرآ » مفعول به « يفسره » يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « مميز » فاعل يفسر ، والجملة في محل نصب نعت لقوله : « مضمرآ » ، وقوله : « كنعم قوماً معشره » الكاف فيه جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « قوماً » تمييز « معشره » معشر : مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه .

الآخر « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرؤها سرقة » وخرج على جعل « نعم وبئس » مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف ، وهو المجرور بالحرف ، لا « نعم وبئس » ، والتقدير : نعم السيئ على غير مقول فيه بئس العير ، وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ؛ لحذف الموصوف والصفة ، وأقيم المفعول مقامهما مع بقاء « نعم وبئس » على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولا بدّ لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محلى بالالف واللام ، نحو « نعم الرجل زيد » ومنه قوله تعالى : (نعم المولى ونعم النصير) واختاف في هذه اللام ؛ فقال قوم : هي للجنس حقيقة ، فمدحت الجنس كله من أجل زيد ، ثم خصصت زيدا بالذكر ؛ فتكون قد مدحته مرتين ، وقيل : هي للجنس مجازاً ، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كله مبالغة ، وقيل : هي للعهد^(١)

الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما فيه « أل » ، كقوله : « نعم عقيب الكرم » ، ومنه قوله تعالى : (ولنعم دار المتقين)

الثالث : أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، نحو

(١) العهد — عند من قال إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد — قيل : هو العهد الذهني لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلك كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيماً ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي ، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم ؛ فالرجل في « نعم الرجل زيد » هو زيد ، وكأنك قلت : نعم زيد هو ، فوضعت الظاهر — وهو المخصوص — موضع المضمّر ، قصداً إلى زيادة التقرير والتفخيم .

« نعم قَوْماً مَعْشَرُهُ » فى « نعم » ضميرٌ مستترٌ يفسره « قوماً » و « معشره » مبتدأ ، وزعم بعضهم أن « معشره » مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعض هؤلاء : إن « قوماً » حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثلُ « نعم قوماً مَعْشَرُهُ » قوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) وقول الشاعر :

٢٧٣ — لَنِعْمَ مَوْثِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ

بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ .

وقول الآخر :

٢٧٤ — تَقُولُ عِرْسِي وَهَى لِي فِي عَوْمَرَةٍ :

بِئْسَ أُمْرًا ، وَإِنِّي بِئْسَ الْعَرَّةُ

٢٧٣ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « موثلاً » الموثل هو الملجأ والمرجع « حذرت » مبنى للمجهول — أى : خيفت « بأساء » هى الشدة « الإحن » جمع إحنة — بكسر الهمزة فيهما — وهى الحقد وإضرار العداوة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « موثلاً » تمييز « المولى » مبتدأ ، والجملة قبله فى محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : المدوح المولى « إذا » ظرف زمان متعلق بنعم « حذرت » حذر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث « بأساء » نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « البغى » مضاف إليه « واستيلاء » الواو عاطفة ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الإحن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لنعم موثلاً » فإن « نعم » قد رفع ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز — الذى هو قوله موثلاً — هذا الضمير .

٢٧٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم .

=

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اَشْتَهَرَ^(١)

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في « نعم » وأخواتها ؛ فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويه ؛ فلا تقول : « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

= اللغة : « عرسى » عرس الرجل — بكسر أوله — امرأته « عومرة » صياح وجلبة وصخب .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « عرسى » عرس : فاعل ، وعرس مضاف وناء للتكلم مضاف إليه « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى ، فى عومرة » متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « بئس » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « امرأ » تمييز ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول « وإننى » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وناء التكلم اسم إن « بئس » فعل ماض « المرة » فاعل ، وجملة الفعل وفاعله — بحسب الظاهر — فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقدير الكلام : وإننى مقول فى حق : بئس المرة ، وجملة « إن » واسمه وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : « بئس امرأ » حيث رفع « بئس » ضميرا مستترا ، وقد فسر التمييز الذى بعده — وهو قوله امرأ — هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة إنشائية ، وهى جملة « بئس المرة » وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجملة معمولة له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب (١) « وجمع » مبتدأ أول ، وجمع مضاف و « تمييز » مضاف إليه « وفاعل » معطوف على تمييز ، وجملة « ظهر » وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف » مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو جمع « عنهم » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وجملة « قد اشتهر » وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف فى محل رفع صفة لخلاف .

٢٧٥ — وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَخَلُّهُمْ
فَخَلًّا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

وقوله :

٢٧٦ — تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

٢٧٥ — البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي .
اللغة : « زلاء » بفتح الزاي ، وتشديد اللام ، وآخره همزة — المرأة إذا كانت قليلة لحم الألتين « منطيق » المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجزتها ، وأراد بذلك السكناية عن كونها ممتنة ؛ فهي هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك .
المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم في شدة الفقر ، وسوء العيش .
حقى إن المرأة منهم لتمتحن في الأعمال ، وتبتذل في الخدمة ؛ فيذهب عنها اللحم — وذلك عند العرب مما تدم به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية — وهي كساء غليظ خشن — تعظم بها ألتها وتكبرها سترا لهزالها ونحافة جسمها .

الإعراب : « التغليبيون » مبتدأ « بئس » فعل ماض لإنشاء الذم « الفعل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم ، وقوله فخل من « فخلهم » مبتدأ مؤخر ، وفخل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي في أول الكلام « فخلا » تمييز « وأمهم » الواو للاستئناف ، أو هي عاطفة ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلاء ، أو خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفعل . . . فخلا » حيث جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر — وهو قوله « الفعل » والتمييز ، وهو قوله « فخلا » .

٢٧٦ — البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زادا ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة ، والعيشة الطيبة ، وحسن المعاملة .

وفصل بعضهم ، فقال : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : « نِعَمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ » وإلا فلا ، نحو : « نعم الرجل رجلاً زيدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً ، جاز الجمع بينه وبين التمييز ، اتفاقاً ، نحو : « نِعَمَ رجلاً زيدٌ » .

= المعنى : سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادي البارة كما كان يتخذها أبوك ؛ فقد كانت سيرة أيك عاطرة ، وأنت خليك بأن تقفو أثره .

الإعراب : « تزود » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثل » مفعول به لزود ، ومثل مضاف و « زاد » مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبى من « أيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فينا » جار ومجرور متعلق بـ تزود « فنعم » الفاء للتعليل ، نعم : فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد » فاعل نعم ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبى من « أيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زاداً » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « فنعم الزاد ... زاداً » حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله « الزاد » والتمييز وهو قوله « زاداً » كما في البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين ، وقوم منهم يعربون « زاداً » في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله « تزود » الذي في أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله « مثل » حالاً من « زاداً » وأصله نعت له ، فلما تقدم عليه صار حالاً ، وتقديره البيت على هذا : تزود زاداً مثل زاد أيك فينا ، فنعم الزاد زاد أيك .

و « ما » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ ، فِي نَحْوِ « نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ » ^(١)

تقع « ما » بعد « نعم » ، وبئس « فتقول : « نَعَمْ ما » أو « نَعَمًا » ، و « بئس ما » ومنه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وقوله تعالى : (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) واختلَفَ في « ما » هذه ؛ فقال قوم : هي نسكرة منصوبة على التمييز ، وفاعلُ « نعم » ضميرٌ مستتر ، وقيل : هي الفاعل ، وهي اسمٌ مَعْرِفَةٌ ، وهذا مذهبُ ابن خروف ، ونسبه إلى سيدييه .

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا ^(٢)
يذكر بعد « نعم » ، وبئس « وفاعلهما اسمٌ مرفوعٌ » ، هو المخصوص بالمدح

(١) « وما » مبتدأ « ممیز » خبر « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « فاعل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو فاعل ، مثلاً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل ، وهذه الجملة هي مقول القول « في نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » أو من الضمير في خبره « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما : تمييز ، وقبل : ما فاعل ، وجملة « يقول الفاضل » في محل نصب نعت لما على الأول ، وفي محل رفع نعت للمخصوص بالمدح محذوف - تقديره : نعم الشيء يقوله الفاضل - على الثانى .

(٢) « ويذكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المخصوص » نائب فاعل « بعد » ظرف متعلق يذكّر ، مبنى على الضم في محل نصب « مبتدأ » حال من المخصوص « أو » عاطفة « خبر » معطوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و « اسم » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « يبدو » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جر نعت لقوله اسم ، « أبدا » منصوب على الظرفية ، وعامله يبدو .

أو الذم ، وعلامته أن يصلح لجملة مبتدأ ، وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه ، نحو :
 « نعم الرجلُ زَيْدٌ ، وبئسَ الرجلُ عمروٌ ، ونعمُ غُلامُ القَوْمِ زَيْدٌ ، وبئسَ
 غُلامُ القَوْمِ عمروٌ ، ونعمَ رجُلًا زَيْدٌ ، وبئسَ رجُلًا عمروٌ » وفي إعرابه وجهان
 مشهوران :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير « هو زيد ، وهو عمرو »
 أي : الممدوحُ زَيْدٌ ، والمذمومُ عمرو .

ومنع بعضهم الوجه الثاني ، وأوجب الأول .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : « زيد الممدوح » .

وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى « الْعِلْمُ نِعَمٌ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى » (١)
 إذا تقدمَ ما يدلُّ على الخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخره ،
 كقوله تعالى في أيوب : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ)
 أي : نعم العبد أيوب ؛ فحذف الخصوص بالمدح — وهو أيوب — لدلالة
 ما قبله عليه .

(١) « وإن » شرطية « يقدم » فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط « مشعر »
 نائب فاعل يقدم « به » جار ومجرور متعلق بمشعر « كفى » فعل ماض ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه ، وهو جنواب الشرط « كالعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، العلم :
 مبتدأ « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « المقتنى » فاعل لنعم « والمقتنى » معطوف على
 المقتنى ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب
 مقول القول المحذوف المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى .

وَاجْعَلْ كِبَيْسَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كِنِمْ مُسَجَلًا^(١)

تستعمل «سَاءَ» في الظم استعمال «بئس» ؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس — وهو المحلى بالالف واللام ، نحو «سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو «سَاءَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ» ، والمضمر المفعول بذكره بعده ، نحو «سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ» ومنه قوله تعالى : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا) — ويُذكر بعدها المخصوص بالظم ، كما يذكر بعد «بئس» ، وإعرابه كما تقدم .

وأشار بقوله : « واجعل فعلاً » إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه فعلٌ على فعلٍ لقصد المدح أو الظم ، ويُعامل معاملة « نعم ، وبئس » في جميع ما تقدم لهما من الأحكام ؛ فتقول : « شَرَّفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَلَوْمُ الرَّجُلِ بَكْرٌ ، وَشَرَّفَ غُلَامَ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَشَرَّفَ رَجُلًا زَيْدٌ » .

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في عِلْمٍ أن يقال : « عِلْمُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » ، بضم عين الكلمة ، وقد مثَّلَ هو وابنه به . وصَرَّحَ غيره أنه لا يجوز تحويل « علم ، وجهل ، وسمع » إلى فعلٍ بضم العين ؛ لأن العرب حين استعمالها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ، ولم تحولها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلها ،

(١) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كبئس » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثاني « ساء » قصد لفظه : مفعول أول لا جعل « واجعل » الواو عاطفة ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على اجعل السابق « فعلاً » مفعول أول لا جعل « من ذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلاً ، وذو مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كنتم » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثاني « مسجلاً » حال من نعم .

بل يُبْقِيهَا عَلَى حَالِهَا ، كَمَا أَبْقَوْهَا ؛ فَنَقُولُ : « عِلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَجَهِلَ الرَّجُلُ
عَمْرُو ، وَتَسَمَّيَ الرَّجُلُ بُكْرٌ » .

وَمِثْلُ نَعَمْ « حَبَّذَا » ، الْفَاعِلُ « ذَا »
وَإِنْ تُرِدُ ذِمًّا فَقُلْ : « لَا حَبَّذَا »^(١)
يُقَالُ فِي الْمَدْحِ : « حَبَّذَا زَيْدٌ » ، وَفِي الذَّمِّ : « لَا حَبَّذَا زَيْدٌ » كَقَوْلِهِ :
٢٧٧ — أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا ، غَيْرَ أَنَّهُ
إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

(١) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « نعم » قصد لفظه : مضاف إليه « حبذا »
قصد لفظه أيضاً : خبر المبتدأ « الفاعل ذا » مبتدأ وخبر « وإن » شرطية « ترد »
فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذما » مفعول
به لترد « فقل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « لا » نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة مقول القول في محل
نصب ، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط .

٢٧٧ — البيت لـكنزة — بكاف مفتوحة فنون ساكنة — أم شملة بن برد المنقري ،
من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذى الرمة ، كذا قال أبو تمام ، وقيل : البيت لدى
الرمة نفسه ، قاله التبريزي شارح الحماسة ، وروى بعد بيت الشاهد قوله :

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحْتَ الشَّيَابِ الْعَارُ ، لَوْ كَانَ بَادِيَاً
اللغة : « الملا » بالقصر — الفضاء الواسع .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة في محل
رفع خبر مقدم « أهل » مبتدأ مؤخر ، وأهل مضاف « الملا » مضاف إليه « غير »
نصب على الاستثناء « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير القصيدة والشأن اسمه
« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ذكرت » ذكر : فعل ماض مبني للمجهول ، =

واختلف في إعرابها ؛ فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات ، وابن برّهان ، وابن خروف — وزعم أنه مذهب سيبويه ، وأن مَنْ أَقْلَ عنه غيره فقد أخطأ عليه — واختاره المصنف ، إلى أن « حَبَّ » فعلٌ ماضٍ ، و « ذا » فاعله ، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقديره « هو زيد » أى : المدح أو المذموم زيد ، واختاره المصنف .

وذهب المبرد في المقتضب ، وابن السراج في الأصول ، وابن هشام اللخمي — واختاره ابن عصفور — إلى أن « حَبَّذا » اسمٌ ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبرٌ مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذا » وجعلنا اسماً واحداً .

== والتاء للتأنيث « حى » نائب فاعل ذكر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : نافية « حبذا » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « هيا » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه .

الشاهد فيه : قوله « حبذا أهل الملا ، ولا حبذا هيا » حيث استعمل « حبذا » في صدر البيت في المدح كاستعمال « نعم » واستعمل « لا حبذا » في عجز البيت في الذم كاستعمال « بئس » ، ومثل هذا البيت في استعمال الكلمتين معاً قول الآخر :

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبَّذَا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقٍ وَبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعُ

ومن هنا تعلم أنه لا يشترط في فاعل « حبذا » — إذا اعتبرتها كلها فعلا ماضيا — أن يكون مقرونا بأل ، بل لا يشترط فيه أن يكون معرفة .

وزهب قومٌ — منهم ابن دُرُسْتُوْبَه — إلى أن « حَبَا » فعل ماضٍ ،
و « زيد » فاعله ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذَا » وجعلنا فعلا ، وهذا أضعف
المذاهب .

وأول « ذَا » المخصوص أيّا كان ، لا تَعْدِلُ بِذَا ؛ فهو يَضَاهِي المثل (١)
أى : أوقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد « ذَا » على أى حال كان ، من
الإفراد ، والتذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، ولا تُغَيِّرُ « ذَا » لتغْيِيرِ
المخصوص ، بل يلزمُ الإفراد والتذكير ، وذلك لأنها أشبهت المثل ، والمثلُ
لا يغير ، فكما تقول « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْلُ » للمذكر والمؤنث والمفرد والتثنية
والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره ، تقول : « حَبَّذَا زيد ، [وحبدا هند] والزيدان ،
والهندان ، والزيدون ، والهندات » فلا تُخْرِجُ « ذَا » عن الإفراد والتذكير ،
ولو خرجت لقليل « حَبَّذِي هند ، وحَبَّذَانِ الزيدان ، وحَبَّذَتَانِ الهندان ، وحب
أولئك الزيدون ، أو الهندات » .

(١) « أول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجريا تقديره أنت « ذَا » مفعول
ثان تقدم على المفعول الأول « المخصوص » مفعول أول لأول « أيا » اسم شرط ، خبر
لكان مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى المخصوص
« لا » ناهية « تعدل » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « بِذَا » جار ومجرور متعلق بتعدّل « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير
منفصل مبتدأ ، وجملة « يَضَاهِي » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع خبر
المبتدأ « المثل » مفعول به ليضاهي .

وَمَا سِوَى « ذَا » أَرْفَعُ بِحَبِّ ، أَوْ فَجْرَةٍ
 بِالْبَاءِ ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثْرَةً (١)
 يعنى أنه إذا وَقَعَ بعد « حَبِّ » غيرُ « ذَا » من الأسماء جاز فيه وجهان :
 الرفع بِحَبِّ ، نحو « حَبِّ زَيْدٍ » والجر بباء زائدة ، نحو « حَبِّ زَيْدٍ » وأصلُ
 حَبِّ : حَبَبٌ ، ثم أدغمت الباء فى الباء فصار حَبِّ .
 ثم إن وقع بعد « حَبِّ » ذَا وجب فتح الحاء ؛ فتقول : « حَبِّ ذَا » وإن
 وقع بعدها غيرُ « ذَا » جاز ضم الحاء ، وفتحها ؛ فتقول « حُبِّ زَيْدٍ » و« حَبِّ
 زَيْدٍ » . وروى بالوجهين قوله :

٢٧٨ — فَقُلْتُ : أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ يَمَزَاجَهَا ،
 وَحُبِّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

(١) « ما » اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « ارفع » الآتى
 « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و« ذَا » اسم إشارة
 مضاف إليه « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بحب »
 جار ومجرور متعلق بارفع « أو » عاطفة « لجر » الفاء زائدة ، جر : فعل أمر معطوف
 على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالباء » قصر للضرورة : جار
 ومجرور متعلق بقوله جر « ودون » الواو عاطفة ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ،
 وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و« ذَا » مضاف إليه ، والمراد لفظ ذَا
 « انضمام » مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و« الحَا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وجملة
 « كثر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من
 « حب » حال كونه دون « ذَا » كثير .

٢٧٨ — البيت للأخطل التغلبي ، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسيد ،
 أحد أجياد العرب .

اللغة : « اقتلوهها » الضمير يعود إلى الحجر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع
 سورتها ويذهب بحدتها « وحب بها » يروى فى مكانه « وأطيب بها » .

.

= الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « اقتلوها » فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل نصب مقول القول « عنكم ، بمزاجها » متعلقان باقتلوا « وحب » الواو حرف عطف ، حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح « بها » الباء حرف جر زائد ، وها : فاعل حب ، مبنى على السكون في محل رفع « مقتولة » تمييز ، أو حال « حين » ظرف منعلق بحب « تقتل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخمر ، والجملة في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من « حب » وضمها ، والفاعل غير « ذا » ، وكلا الوجهين - في هذه الحالة - جائز ، فإن كان الفاعل « ذا » تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامة - تبعاً للمصنف - ذلك مفصلاً .

واعلم أولاً أن فاعل « حب » هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطرماح بن حكيم :

حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً كما تعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية :

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيِّكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل « حب » غير واجب ، حيث جاء فيه فاعل حب - وهو قوله : « من يتجنب » - غير مقترن بالباء .

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ^(١)

صُغُ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ «أَفْعَلُ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللَّذِ أَبِي^(٢)
يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجِبُ مِنْهَا -- لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ -- وَصُفِّ
عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٍ»^(٣) فَنَقُولُ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ »
كَأَنَّا نَقُولُ « مَا أَفْضَلُ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا » وَمَا امْتَنَعَ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعْجِبِ
مِنْهُ امْتِنَعَ بِنَاءُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ ؛ فَلَا يُدْبِئُ مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ،
كَدَخْرَجٍ وَاسْتَخْرَجٍ ، وَلَا مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِفٍ ، كَنَعَمٍ وَبُئْسَ ، وَلَا مِنْ فِعْلِ

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسماً لكل ما دل على زيادة ، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زيادة في نقص كأقبح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة ؛ فلا ينافي أن يعرض لها التغير كما في خير وشر .

(٢) « صغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من مصوغ » جار ومجرور متعلق بصغ ، وفي الكلام موصوف مقدر ، أي : من فعل مصوغ « منه » جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول « للتعجب » جار ومجرور متعلق بمصوغ « أفعل » مفعول به لصغ « للتفضيل » جار ومجرور متعلق بصغ « وأب » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اللذ » اسم موصول - لغة في الذي - مفعول به لقوله : « ائب » والجملة من « أبي » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير منصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل ، ويعرف بأنه « الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو تقديرًا تكثير وشر في نحو قوله تعالى : (أنتم شر مكاناً) وقوله سبحانه (هو خير مما يجمعون) بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز :

* بلال خير الناس وابن الأخير *

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل .

لَا يَقْبَلُ الْمَفَاضِلَةَ، كَمَا تَوَفَّنِي، وَلَا مِنْ فَعْلٍ نَاقِصٍ، كَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا،
وَلَا مِنْ فَعْلٍ مَنْفِيٍّ، نَحْوُ «مَا عَاجَ بِالْذَّوَاءِ، وَمَا ضَرَبَ» وَلَا مِنْ فَعْلٍ يَأْتِي
الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ، نَحْوُ «حَمَرَ، وَعَوَرَ» وَلَا مِنْ فَعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ
«ضَرَبَ، وَجَنَّ» وَشَدَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: «هُوَ أَخْضَرُ مِنْ كَذَا» فَبَنُوا أَفْعَلَ
التَّفْضِيلَ مِنْ «اخْتَصَرَ» وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَمَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَقَالُوا:
«أَسْوَدَ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ، وَأَبْيَضَ مِنَ اللَّبَنِ» فَبَنُوا أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ
— شَذُوذًا — مِنْ فَعْلٍ الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ.

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلٌ لِمَانِعٍ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلٌ^(١)
تَقَدَّمَ — فِي بَابِ التَّعَجُّبِ — أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي
لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشَّرُوطَ بـ «أَشَدَّ» وَنَحْوِهَا، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ
مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشَّرُوطَ بِمَا يُتَوَسَّلُ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ؛ فَكَمَا تَقُولُ:
«مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجُهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ زَيْدٍ» وَكَمَا تَقُولُ:
«مَا أَشَدَّ حُمْرَتُهُ» تَقُولُ: «هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زَيْدٍ» لَكِنَّ الْمَصْدَرَ يَنْتَصِبُ
فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ «أَشَدَّ» مَفْعُولًا، وَهُنَا يَنْتَصِبُ تَمْيِيزًا.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل»
الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع
فيهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل، وجملة «وصل» ونائب فاعله لا
محل لها صلة الموصول «لسان» جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً «به إلى التفضيل»
يتعلقان بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت.

وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صَلَهِ أَبَدًا : تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا ، بِمِنْ إِنْ جُرْدًا^(١)
لا يخلو أفعال التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال ؛ الأول : أن يكون مجرداً ،
الثاني : أن يكون مضافاً ، الثالث : أن يكون بالآلف واللام .

فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به « مِنْ » : لفظاً ، أو تقديرًا^(٢) ، جَارَةً
للمفضَّل ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو » ، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عمرو «
وقد تحذف « مِنْ » ومجرورها للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ
مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) أي : وأعزُّ منك [نفراً] .

وفهم من كلامه أن أفعال التفضيل إذا كان بـ « أَلَنْ » أو مضافاً لا تصحبه
« مِنْ »^(٣) ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عمرو » ، ولا « زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ
من عمرو » .

(١) « وَأَفْعَلِ » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أفعال مضاف
و « التفضيل » مضاف إليه « صَلَهِ » صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أَبَدًا » منصوب على الظرفية « تَقْدِيرًا » حال « أَوْ
لفظاً » معطوف عليه « بِمِنْ » جار ومجرور متعلق بصل « إِنْ » شرطية « جرداً »
فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو ، والآلف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعال التفضيل ومن الجارة للفضول بأحد شيئين ،
الأول : معمول أفعال التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النَبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) ،
والثاني : لو الشرطية ومدخولها ، نحو قول الشاعر :

وَلَقَوْلِكَ أَطْيَبُ ، لَوْ بَدَّلْتَ لَنَا ، مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرٍ

(٣) ربما جاء بعد أفعال التفضيل المقترن بـ أَلْ أو المضاف من كما في قول الأعشى ،
وسبأني قريباً ، ونشرحه لك ، وهو الشاهد رقم ٢٨٠ .

وَلَسْتُ بِأَلَا كَثَرٍ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْبِرِ =

وأكثر ما يكون ذلك^(١) إذا كان أفعل التفضيل خبراً ، كآية الكرمة ونحوها ، وهو كثير في القرآن ، وقد تحذف منه وهو غير خبر ، كقوله :

٢٧٩ - دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَالًا

فـ « أَجْمَل » أفعل تفضيل ، وهو منصوب على الحال من التاء في « دَنَوْتُ » وحذفت منه « مِنْ » ، والتقدير : دنوت أجمل من البدر ، وقد نلناك كالبدري .

= وكما في قول سعد القرقرة :

نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدِيِّ أَعْمَنَّا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرونين في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

عَلَيْهَا فَتَى لَمْ تَحْمِلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ أَبَرَّ بِمِثَاقِي ، وَأَوْفَى ، وَأَصْبَرًا

(١) يريد « وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبراً - إلخ » .

٢٧٩ - البيت من الشواهد التي لا يعنى فائدها .

اللغة : « دنوت » قربت « خِلْنَاكَ » ظننا شأنك كذا « كالبدر » مشابهة له « أَجْمَلًا » أى أكثر جمالا من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أى دنوت حال كونك أجمل من البدر وقد خِلْنَاكَ مثل البدر .

الإعراب : « دنوت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « خِلْنَاكَ » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « كالبدر » جار ومجرور متعلق بخِلْنَاكَ وهو مفعول ثان لحال ، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت « أَجْمَلًا » حال ثانية من التاء « فَظَلَّ » فعل ماض ناقص « فُوَادِي » فؤاد : اسم ظل ، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فِي هَوَاكَ » الجار والمجرور متعلق بقوله : « مُضَالًا » الآتى ، وهو مضاف ، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه = « مُضَالًا » خبر ظل .

ويلزم أفعَلُ التفضيلِ المجرّد الإفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضاف إلى نكرة ،
وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ ، أَوْ جُرَدًا أَلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوحَّدَا^(١)
فتقول : « زيد أفضل من عمرو ، وأفضل رجل » ، وهند أفضل من عمرو ،
وأفضل امرأة ، والزيدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والهندان أفضل
من عمرو ، وأفضل امرأتين ، والزيدون أفضل من عمرو ، وأفضل رجال ،
والهندات أفضل من عمرو ، وأفضل نساء « فيكون « أقبل » في هاتين الحالتين
مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع .

وَتَلَوْ « أَل » طَبَقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ^(٢)

= الشاهد فيه : قوله « أجلا » حيث حذف « من » الجارة للفضول عليه مع
مجرورها ، وأصل الكلام : أجل منه ، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أنشدناه
قريباً ص ١٧٧ .

(١) « وإن » شرطية « لمنكور » جار ومجرور متعلق بقوله : « يصف »
الآتي « يصف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعَلُ التفضيل « أو » عاطفة « جردا » معطوف
على يصف « ألزم » فعل ماض مبنى للمجهول في محل جزم جواب الشرط ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « تذكيراً » مفعول ثانٍ لألزم « وأن »
مصدرية « يوحدا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو ، والمصدر المنسبك من « أن » المصدرية ومعمولها في تأويل
مصدر منصوب معطوف على قوله : تذكيراً .

(٢) « وتلو » مبتدأ ، وتلو مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « طبق »
خبر المبتدأ « وما » الواو عاطفة ، ما اسم موصول : مبتدأ « لمعرفة » جار ومجرور =

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْنٌ^(١)

إذا كان أفعلُ التفضيل بـ « أَل » لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ : فِي الْإِفْرَادِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَغَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : زَيْدُ الْأَفْضَلِ ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَهَنْدُ الْفُضْلَى ، وَالْهَنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ ، وَالْهَنْدَاتُ الْفُضْلُ ، أَوْ الْفُضْلَيَاتُ ، وَلَا يَجُوزُ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُ » وَلَا « الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلُ » وَلَا « هَنْدُ الْأَفْضَلِ » وَلَا « الْهَنْدَانِ الْأَفْضَلُ » وَلَا « الْهَنْدَاتُ الْأَفْضَلُ » ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْتَرْنَ بِهِ « مِنْ » ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدُ الْأَفْضَلِ مِنْ عَمْرٍو » فَأَمَّا قَوْلُهُ :

= متعلق بقوله : « أضيف » الآتي « أضيف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ذو » خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة ، وذو مضاف و « وجهين » مضاف إليه « عن ذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين ، وذى مضاف و « معرفة » مضاف إليه ، والتقدير : ذو وجهين منقولين عن ذي معرفة .

(١) « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره هذا ثابت ، ونحوه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « نويت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « معنى » مفعول به لنويت ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف يدل عليه ما قبله ، أي : وإن لم تنو معنى من « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر المبتدأ ، وطبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله « قرن » الآتي « قرن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة ، والمراد بمعنى من الذي قد تنويه وقد لاتنويه هو التفضيل

٢٨٠- وَأَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْثِرِ

فَيُخْرِجُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْأَصْلُ : وَلَسْتُ بِأَكْثَرِ مِنْهُمْ ، أَوْ جَعَلِ « مِنْهُمْ » مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ مَجْرُودٍ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لَا بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَالتَّقْدِيرُ « وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ » .

٢٨٠ - البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل ، وذلك في المناقرة التي وقعت بينهما ، وأمرها مشهور بين المتأدبين ،

اللغة : « الْأَكْثَرُ حَصَى » كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار « العزة » القوة والغلبة « الْكَأْثِرُ » الغالب في الكثرة ، مأخوذة من قولهم : كَثُرَتْهُمْ أَكْثَرَهُمْ - من باب نصر - أى : غلبتهم كثرة .

الإعراب : « لَسْتُ » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « بِالْأَكْثَرِ » الباء حرف جر زائد ، الْأَكْثَرُ : خبر ليس « مِنْهُمْ » جار ومجرور متعلق - في الظاهر - بِالْأَكْثَرِ ، واستعرف ما فيه « حَصَى » تمييز « إِنَّمَا » أداة حصر « الْعِزَّةُ » مبتدأ « لِلْكَأْثِرِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ » فإن ظاهره أنه جمع بين آل الداخلة على اسم التفضيل و « مِنْ » الجارة للمفضول عليه ، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلاً بهذا البيت ونحوه ، ومنعه الجمهور ، ولهم في تخريج البيت على مذهبهم توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها ، وهما الثاني والثالث في كلامنا الذي نذكره

الأول : لا نسلم أن « مِنْ » في قوله : « مِنْهُمْ » هي الجارة للمفضول ، ولكنها تبيضية ؛ فهي متعلقة بمحذوف ، والتقدير : لَسْتُ بِالْأَكْثَرِ حَصَى حَالِ كَوْنِكَ مِنْهُمْ : أى بعضهم .
الثاني : أن آل في قوله : « بِالْأَكْثَرِ » زائدة ، والممنوع هو اقتران من بمدخل آل المعرفة .

الثالث : أن « مِنْ » ليست متعلقة بِالْأَكْثَرِ المذكور في الكلام ، ولكنها متعلقة بِأَكْثَرِ مُنْكَرٍ محذوفاً يدل عليه هذا .

وأشار بقوله : « وما لمعرفة أضيف — إلخ » إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقصد به التفضيل ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما : استعماله كالجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهند أفضلُ النساء ، والهندان أفضلُ النساء ، والهندات أفضلُ النساء » والثاني : استعماله كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقتها لما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وأفْضَلُ القوم ، وهند فضلي النساء ، والهندان فضلياً النساء ، والهندات فضلُ النساء ، أو فضليات النساء » ، ولا يتعين الاستعمال الأول ، خلافاً لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان في القرآن ؛ فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ) ، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا) وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَفْرَبِكُمْ مِنِّي مَنْزِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمَوْطِنُونَ أَوْ كِنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ » .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، ولهذا عيب على صاحب الفصيح^(١) في قوله « فَاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ » قالوا : فكان ينبغي أن يأتي « أَنْفَضَهُنَّ » فيقول : « فَضَحَاهُنَّ » .

فإن لم يقصد التفضيلُ تعيَّنتِ المطابقة ، كقولهم : « النَّاقِصُ وَالْأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أي : عادلاً بني مروان .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله : « هذا إذا نويت معنى مِنْ — البيت » أي : جواز الوجهين — أعني المطابقة وعدمها —

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوي الكوفي ، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم « فصيح ثعلب » .

مشروط بما إذا نُويّ بالإضافة معنى « مِنْ » أى : إذا نُويّ التفضيل ،
وأما إذا لم يُنَوَّ ذلك فيلزم أن يكون طَبَّقَ ما اقترن به .

قيل : ومن استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ
الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) وقوله تعالى : (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) أى :
وهو هَيِّنٌ عليه ، وربكم عالم بكم ، وقول الشاعر :
وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزَّادِ لمْ أَكُنْ
بأَعْجَلِهِمْ ؛ إذ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ [٧٧]^(١)

أى : لم أَكُنْ بِعَجَلِهِمْ ، وقوله :

٢٨١ — إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا يَدْتًا دَعَامُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(١) تقدم شرح هذا البيت فى باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم ٧٧ ، فانظره هناك
فى مباحث زيادة الباء فى خبر الناسخ الثانى ، والشاهد فيه هنا قوله « بأعجلهم » فإنه
فى الظاهر أفعل تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الخالى من التفضيل ؛ لأن ذلك
هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ إذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه ينفى عن
نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلك لا ينافى أن يكون سريعاً إليه ، وهذا
ذم لامدح .

٢٨١ — هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، بفتخر فيها على جرير بن عطية بن
الخطفي ويهجو .

اللغة : « سمك » يستعمل فعلاً متعدياً بمعنى رفع ، ومصدره السمك ، ويستعمل
لأزماً بمعنى ارتفع ، ومصدره السموك « البيت » أراد به بيت المجد والشرف « دعأمه »
الدعائم : جمع دعامة — بكسر الدال المهملة — وهى فى الأصل ما يسد به الحائط إذا
مال ليمنعه السقوط .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الذى » اسم إن ، وجملة « سمك السماء »
من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول
الواقع اسماً لإن ، وجملة « بنى لنا » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى =

أى : [دعائمه] عزيزة طويلة ، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك ، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) : إنه بمعنى هَيِّنَ ، وفي بيت الفرزدق — وهو الثانى — إن المعنى عزيزة طويلة ، وإن النحويين ردُّوا على أبى عبيدة ذلك ، وقالوا : لاحجة في ذلك [له] .

وَإِنْ تَكُنْ بَتْلُو « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا^(١)
كَيْتَلِ « يَمْنَنْ أَنْتَ خَيْرٌ » ؟ وَلَدَى إِبْخَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا^(٢)

= محل رفع خبر إن « بيتاً » مفعول به لبنى ، وجملة « دعائمه أعز » من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله « بيتاً » وقوله « وأطول » معطوف على قوله « أعز » .
الشاهد فيه . قوله « أعز وأطول » حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل ؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائمه بيتة أكثر عزة وأشد طولاً ، ولو بقى « أعز وأطول » على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا « بتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « مستفهما » الآتى ، وتلو مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مستفهما » خبر « تكن » « فلها » الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله « مقدما » الآتى « كن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره - أنت « أبدا » منصوب على الظرفية متعلق بقوله « مقدما » الآتى « مقدما » خبر كن ، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كَيْتَلِ » السكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل « يمن » جار ومجرور متعلق بقوله « خير » الآتى « أنت » مبتدأ « خير » خبر المبتدأ ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها « ولدى » ظرف متعلق بقوله « ورد » =

تقدّم أن أفعال التفضيل إذا كان مجرداً جىء بعده « يمين » جارة المفضل عليه ، نحو « زيد أفضل من عمرو » ، و « من » ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمهما عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب — حينئذ — تقديم « من » ومجرورها نحو « يمين أنت خير ؟ ومن أيهم أنت أفضل ؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل ؟ » وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله « ولدى إخبار التقديم نَزراً وردا » ومن ذلك قوله :

٢٨٢ — فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

= الآتي ، ولدى مضاف و « إخبار » مضاف إليه « التقديم » مبتدأ « نَزراً » حال من الضمير المستتر في قوله « ورد » الآتي « ورد » : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التقديم ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التقديم .

٢٨٢ — البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضبية فلم تقرأه ولم تحمله ولم تزوده .
اللغة : « أهلا ، وسهلا » كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم « جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكفى بذلك عن حسن لقاءها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « أهلا وسهلا » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنها وصفان لموصوفين محذوفين : أى أنيتم فوما أهلا ونزلم موضعاً سهلاً « وزودت » الواو عاطفة ، زود : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيث « جنى » مفعول به لزود ، وجنى مضاف و « النحل » مضاف إليه « بل » =

والتقدير : بل مازَوَدَتْ أَطْيَبُ منه ؛ وقول ذى الرُّمَّة يصف نسوة بالسمن والكسل :

٢٨٣ — وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا
قَطُوفٌ ؛ وَأَنَّ لِأَشْيَاءٍ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

= حرف للاضراب الإبطالى « ما » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة « زودت » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، أى زودته « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « أطيب » الآتى « أطيب » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « منه أطيب » حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافا إلى اسم استفهام ، وذلك التقديم شاذ فى غير الاستفهام ، وقد جعل جماعة من النحاة قوله « منه » متعلقا بقوله « زودت » أى : بل الذى زودت منه ، أى : من شبيهه جنى النحل ، وعلى ذلك لا شاهد فى البيت ، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح .
ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد فى مقصورته :

وَاسْتَنْزَلَ الرَّبَّاءَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عُقَابٍ لَوْحٍ أَلْوَى مُنْتَهَى
فقوله : « من عقاب » متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاما .
بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل .

٢٨٣ — هذا البيت لدى الرمة ؛ من كلمة له مطلعها :
أَلَّا رُبَّعَ ظَلَمْتَ غَيْثُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشًا كَمَا أُسْتَنَّ الْجَمَانُ الْمُفَصَّلُ ؟
اللافة : « تهمل » تسكب « استن » تبدد ، وتفرق « الجمان » جمع جمانة - بضم الجيم - وهى حبة من الفضة كالدرة « قطوف » بفتح القاف - بطيء ، متقارب الخطو .
المعنى : يصف نساء بالسمن والعبالة ، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو يقول : إنه لا عيب فى هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة ، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلك ؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان فى العمل .

الإعراب : « ولا » نافية للجنس « عيب » اسم لا « فيهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب ، أو متعلق بعيب ، وعلى هذين =

[التقدير : وأن لا شيء أكسلُ منهم] ، وقوله :

٢٨٥ - إِذَا سَايَرَتْ أَتْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً

فَأَتْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظعينة .

= الوجهين يكون خبر لا محذوف ، وهذا متعين على لغة طيء « غير » أداة استثناء « أن » حرف توكيد ونصب « سريعا » سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وها مضاف إليه « قطوف » خبر أن « وأن » الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا شيء » لا : نافية للجنس ، وشيء : اسم لا « منهم » جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتي « أكسل » خبر لا ، والجملة من « لا » واسمها وخبرها في محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة .

الشاهد فيه : قوله « منهم أكسل » حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المحرور ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام ، وذلك شاذ ، وتقدم مثله .

٢٨٤ - هذا البيت لجريز بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَجْدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَرَوَّحُ ؟ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِحُمْلٍ مُبَرَّحُ

اللغة : « سايَرت » جارت ، وباهت « يوما » المراد به مجرد الوقت ، نهاراً كان ذلك أم ليلاً « ظعينة » أصله الهودج تكون فيه المرأة ، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالالية والمحلية ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً : راكبة ، أو غير راكبة ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

إِذَا سَايَرَتْ أَتْمَاءُ يَوْمًا ظَعَانِنَا فَأَتْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعَانِ أَمْلَحُ

المعنى : يقول : إن أسماء في غاية الملاحه وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجملها امرأة أخرى في وقت أى وقت لبدا تفوقها عليها ، وظهر أنها خير من ملاحه وأعظم جمالا .

=

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتًا^(١)

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ^(٢)

لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعُهُ ، أو لَأَ

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعُهُ لم يرفع ظاهراً ، وإنما يرفع ضميراً مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو » ففي « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائد على

الإعراب : « إذا » ظرفٌ تضمن معنى الشرط « سايرت » ساير : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « أسماء » فاعل سايرت ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « يوماً » ظرفٌ متعلق بسايرت « ظعينة » مفعول به لسايرت « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ « من تلك » جارٌ ومجرور متعلق بقوله « أملح » الآتي ، الظعينة بدل من اسم الإشارة ، أو عطفت بيان عليه ، أو نعت له « أملح » خبر المبتدأ . الشاهد فيه : قوله « من تلك . . . أملح » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « من تلك » - على أفعل التفضيل - وهو قوله « أملح » - في غير الاستفهام ، وذلك شاذ ، وقد مضى مثله .

(١) « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « الظاهر » مفعول المصدر « نزر » خبر المبتدأ « ومتى » اسم شرط ، وهو ظرفٌ متعلق بقوله عاقب الآتي « عاقب » فعل ماضٍ فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « فعلاً » مفعول به لعاقب « فكثيراً » الفاء واقعة في جواب الشرط ، كثيراً : حال من الضمير المستتر في قوله « ثبت » الآتي « ثبتاً » فعل ماضٍ ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كلن » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، لن : حرف تنقي ونصب « ترى » فعل مضارع منصوب بتقديرًا بلن ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الناس » جارٌ ومجرور متعلق بترى « من » زائدة « رفيق » مفعول به لترى « أولى » اسم تفضيل ، نعت لرفيق « به » جارٌ ومجرور متعلق بأولى « الفضل » فاعل أولى « من الصديق » جارٌ ومجرور متعلق بأولى .

« زيد » ؛ فلا تقول : « مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ » فترفع « أبوه »
بـ « أفضل » إلا في لغة ضميّةٍ حكّاها سيديويه .

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً ،
وذلك في كل موضع وقع فيه أَفْعَلُ بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيّاً ،
مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ
مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » فـ « الكحل » : مرفوع بـ « أحسن » لصحة وقوع فعل
بمعناه مَوْقِعَهُ ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَرِيدٍ » ومثله
قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي
عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ » وقول الشاعر ، أنشده سيديويه :

٢٨٥ — مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ ، وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَاعِ — حِينَ يُظْلِمُ — وَادِيًا

٢٨٥ — البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي .

اللغة : « وادي السباع » اسم موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير
ابن العوام رضي الله عنه « تئية » — بفتح التاء المثناة ، وكسر الهمزة بعدها ، وتشديد
الياء — مصدر تأيا بالمكان ، أي : توقف وتمكث وتأثني وتمهل « ساريا » اسم فاعل
من سرى : أي سار في الليل .

المعنى : يقول : مررت على وادي السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد
حنده ، فلا تضاهيه أودية ، ولا تماثله في تمهل من يرده من الركبان ، ولا في ذعر
المسافرين أو خوف القادمين عليه ، في أي وقت ، إلا في الوقت الذي يبق الله فيه السارين
ويؤمن فزعهم ، ويهدئ روعهم .

الإعراب : « مررت » فعل وفاعل « على وادي » جار ومجرور متعلق بممررت ،
ووادى مضاف و« السباع » مضاف إليه « ولا » الواو واو الحال ، لا : نافية « أرى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا . « كوادي » جار ومجرور متعلق =

أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَنْبِيْةً وَأَخُوْفَ - إِلَّا مَا وَقَى اللهُ - سَارِيَا
 فـ « رَكْبٌ » مرفوع به « أَقْلٌ » ؛ فقول المصنف « ورفع الظاهر نَزْرٌ »
 إشارة إلى الحالة الأولى ، وقوله « ومتى عاقب فعلا » إشارة إلى الحالة الثانية .

== بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لأرى إذا قدرتها علمية ، ويقع حالا من قوله : « واديا »
 الآتى إذا قدرت رأى بصرية ، ووادى مضاف و « السباع » مضاف إليه « حين »
 ظرف متعلق بمحذوف حال أخرى من « واديا » الآتى . وجملة « يظلم » مع فاعله
 المستتر فيه في محل جر بإضافة « حين » إليها « واديا » مفعول أول مؤخر عن المفعول
 الثانى « أقل » نعت لقوله واديا ، وهو أفعل تفضيل « به » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف حال من « ركب » الآتى « ركب » فاعل لأقل ، وجملة « أتوه » من الفعل
 والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب « تذية » تمييز لأفعل التفضيل « وأخوف »
 معطوف على « أقل » وقوله « إلا » أداة استثناء ملغاة « ما » مصدرية ظرفية « وقى »
 فعل ماض « الله » فاعل وقى « ساريا » قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا
 أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل الذى هو أخوف .

الشاهد فيه : قوله « أقل به ركب » حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

(التوابع)

الذمت

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتُ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلٌ^(١)

التابع هو : الاسم المشارِك لما قبله في إعرابه مطلقاً ؛ فيدخل في قولك :
« الاسم المشارِك لما قبله في إعرابه » سائرُ التوابع ، وخبرُ المبتدأ ، نحو :
« زيد قائم » ؛ وحالُ المنصوب ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجَرَّدًا » ويخرج بقولك
« مطلقاً » الخبرُ وحالُ المنصوب ؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً ،
بل في بعض أحواله ، بخلاف التابع ؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله
من الإعراب ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ » ، ورأيتُ زَيْدًا الْكَرِيمَ ،
وجاء زيدُ الْكَرِيمِ .

(١) « يتبع » فعل مضارع « في الإعراب » جار ومجرور متعلق بـ « يتبع »
« الأسماء » مفعول به لـ « يتبع » الأول « نعت للأسماء » نعت « فاعل يتبع » وعطف ،
وتوكيد ، وبدل « معطوفات على نعت .

واعلم أن الأسماء وحدها تجري فيها جميع التوابع ، فلذلك خصها بالذكر ، فلا
يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجري في غير الأسماء ، إذ
المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجري في غير الأسماء ، وذلك لا ينافي أن بعضها يجري
في غير الأسماء .

ثم اعلم أن قوله « الأول » إشارة إلى أن التابع من حيث هو متبوع لا يجوز أن
يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع في الفصيح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ،
خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً ،
خلافاً لصاحب البديع .

والتابع على خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اُعْتُلِقَ^(١)
عَرَّفَ النعت بأنه « التابع » ، المكمل متبوعه : ببيان صفة من صفاته « نحو
« مررت برجل كريم » ، أو من صفات ما تعلق به — وهو سَبَبِيَّةٌ — نحو
« مررت برجل كريم أبوه » فقوله « التابع » يشمل التوابع كلها ، وقوله :
« المكمل — إلى آخره » مُخْرِجٌ لما عدا النعت من التوابع^(٢)

والنعت يكون للتخصيص . نحو « مررت بزيد الخياط » وللدح ، نحو :
« مررت بزيد الكريم » ومنه قوله تعالى : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)
وللذم ، نحو « مررت بزيد الفاسق » ومنه قوله [تعالى] : (فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ

(١) « فالنعت » مبتدأ « تابع » خبر المبتدأ « متم » نعت لتابع ، وفيه ضمير
مستتر فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لتم ، وجملة « سبق » وفاعله المستتر فيه
لا محل لها صلة الموصول « بوسمه » بوسم : جار ومجرور متعلق بتم ؛ ووسم مضاف
وضمير الغائب مضاف إليه ، « أو وسم » معطوف على وسمه ، ووسم مضاف و « ما »
اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق باعتاق « اعتلق » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع
أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى
المعنى القائم بها .

فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب أنهما — وإن جاز
ذلك فيهما — لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضعاً .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وللترحم نحو : « سررت بزيد المسكين » وللتأكيد ،
نحو : « أمس الدابر لا يعود » وقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ
وَاحِدَةٌ)^(١) .

وُلِّغَ طَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا ، كـ « امرؤ يقوم كرمًا »^(٢)

النعته يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، نحو :
« سررت بقوم كرماء ، ومررت بزيد الكريم » فلا تُنَعَّتُ المعرفة بالنكرة ؛
فلا تقول : « مررت بزيد كريم » ، ولا تُنَعَّتُ النكرة بالمعرفة ؛ فلا تقول :
« مررت برجل الكريم » .

(١) إنما كان قوله : (واحدة) تأكيداً لأن الواحدة مفهومة من (نفخة) بسبب
تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة ؛ لأن (نفخة) ليس من المصادر التي وضعت
مقترنة بالتاء كرحمة .

(٢) « وليعط » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط : فعل مضارع
مبنى للمجهول مجزوم بمحذوف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول
الأول « في التعريف » جار ومجرور متعلق بـ « يعط » والتنكير « معطوف على التعريف
« ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ ليعط « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع
مفعولاً ، وجملة « تلا » وفاعله المستتر فيه لا محل له صلة ما المجرورة محلاً باللام « كامرر »
الكاف جارة لقول محذوف ، امرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « يقوم » جار ومجرور متعلق بامرر « كرمًا » صفة لقوم ، وقد قصره للضرورة .

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، أَوْ سَوَاهُمَا - كَالْفِعْلِ ، فَأَقْفُ مَا قَفَوْا^(١)
تَقَدَّمَ أَنَّ النِّعْتَ لَا بَدَّ مِنْ مِطَابَقَتِهِ لِلنِّعَوَاتِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَالتَّعْرِيفِ أَوْ
التَّنْكِيرِ ، وَأَمَّا مِطَابَقَتُهُ لِلنِّعَوَاتِ فِي التَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ - وَهِيَ : التَّثْنِيَّةُ ، وَالْجَمْعُ -
وَالتَّذْكِيرُ وَغَيْرُهُ - وَهُوَ التَّأْنِيثُ - فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الْفِعْلِ .

فَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا طَابَقَ النِّعَوَاتُ مِطَابَقًا ، نَحْوُ : « زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ ،
وَالزَّيْدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَانِ ، وَالزَّيْدُونَ رَجَالٌ حَسُنُونَ ، وَهَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ ،
وَالْمَهْدَانِ امْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ ، وَالْمَهْدَاتِ نِسَاءٌ حَسَنَاتٌ » ؛ فَيَطَابِقُ فِي : التَّذْكِيرِ ،
وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْإِفْرَادِ ، وَالتَّثْنِيَّةِ ، وَالْجَمْعِ ، كَمَا يَطَابِقُ الْفِعْلُ لَوْ [جِئْتُ مَكَانَ
النِّعْتِ بِفِعْلِ فِ] قُلْتُ : « رَجُلٌ حَسَنٌ ، وَرَجُلَانِ حَسُنَا ، وَرَجَالٌ حَسُنُوا ،
وَامْرَأَةٌ حَسُنْتُ ، وَامْرَأَتَانِ حَسُنْتَا ، وَنِسَاءٌ حَسُنَّ » .

وَإِنْ رَفَعَ [أَيْ النِّعْتُ اسْمًا] ظَاهِرًا كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى
حَسَبِ ذَلِكَ الظَّاهِرِ ، وَأَمَّا فِي التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَيَكُونُ مَفْرَدًا ؛ فَيَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ
إِذَا رَفَعَ ظَاهِرًا ؛ فَتَقُولُ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أُمُّهُ » ، كَمَا تَقُولُ : « حَسُنْتُ
أُمُّهُ » ، وَ « بَامْرَأَتَيْنِ حَسَنَيْنِ أَبَوَاهُمَا » ، وَبِرَجَالٍ حَسَنِينَ آبَاؤُهُمْ » ، كَمَا تَقُولُ :
« حَسُنَ أَبَوَاهُمَا ، وَحَسُنَ آبَاؤُهُمْ » .

(١) « وَهُوَ » ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ « لَدَى » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخَبَرُ الْآتِي
وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْخَبَرِ ، وَلَدَى مُضَافٌ
وَ « التَّوْحِيدُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَالتَّذْكِيرُ » مَعْطُوفٌ عَلَى التَّوْحِيدِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ
« سَوَاهُمَا » سَوَى : مَعْطُوفٌ عَلَى التَّذْكِيرِ ، وَسَوَى مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَالْفِعْلِ »
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ « فَأَقْفُ » فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ لَاقِفٌ ، وَجُمْلَةٌ
« قَفُوا » مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ مَا الْمَوْصُولَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ
مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَأَقْفُ مَا قَفَوْهُ .

فالحاصلُ أن النفت إذا رفع ضميره طابَقَ المنعوتَ في أربعة من عشرة^(١) :
واحد من ألقاب الإعراب — وهى : الرفع ، والنصب ، والجر — ووَاحِدٍ
من التعريف والتذكير ، ووَاحِدٍ من التذكير والتأنيث ، ووَاحِدٍ من الأفراد
والتثنية والجمع .

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة : وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب ،
ووَاحِدٍ من التعريف والتذكير ، وأما الخمسة الباقية — وهى : التذكير ،
والتأنيث ، والأفراد ، والتثنية ، والجمع — فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً :
فإن أسندَ إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكراً ، وإن أسندَ إلى مذكر
ذُكِّرَ ، وإن كان المنعوت مؤنثاً ، وإن أسندَ إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع —
أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك .

وَأَنْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرَبٍ وَشَبَّهَ ، كَذَا ، وَذَى ، وَالْمُنْتَسِبَ^(٢)

(١) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع ، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر
والمؤنث كصور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً ، وأفعل التفضيل
المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافة ،
لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً .

(٢) « وأنعت » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمشتق »
جار ومجرور متعلق بأنعت « كصعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،
والتقدير : وذلك كائن كصعب « وذرَب » معطوف على صعب « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه :
معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وذى ، والمنتسب » معطوفان على « ذا » .

لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمَشْتَقٍ لَفْظًا ، أَوْ تَأْوِيلًا .

والمراد بالمشتق هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنَى صاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفضل التفضيل .
والمؤوَّل المشتق : كاسم الإشارة ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » أى المشار إليه ، وكذا « ذُو » بمعنى صاحب ، والموصولة^(١) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » أى : صَاحِبِ مَالٍ ، و « بَزَيْدٍ ذُو قَامٍ » أى : القائم ، والمنتسب ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ » أى : مُنْتَسِبٍ إِلَى قُرَيْشٍ .

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا^(٢)
تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً ، وهى مؤوَّلةٌ بالنكرة ، ولذلك لَا يُنْعَتُ بها إلا النكرة ، نحو : « مررت برجل قام أبوه » أو « أبوه قائم » ولا نعت بها المعرفة ؛ فلا تقول : « مررت بزید قام أبوه » ، أو أبوه قائم » وزعم بعضهم

(١) قول الناظم « وذى » لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة ، أما على القول ببنائها فكان يجب أن يقول « كذا ، وذو » ومثل ذو الموصولة فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل كالذى والتى وفروعها ، وكذا أل الموصولة ، بخلاف من وما وأى .

(٢) « ونعتوا » فعل وفاعل « بجملة » جار ومجرور متعلق بنعتوا « منكرًا » مفعول به لنعتوا « فأعطيت » أعطى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعطيت « أعطيت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل ، والهاء مفعول ثانٍ ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خبراً » حال من نائب الفاعل .

أنه يجوز نعتُ المَعْرِفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجعلَ منه قوله تعالى :
(وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، وقول الشاعر :

٢٨٦ — وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ بِسُبْنِي
فَمَضَيْتُ نُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي

٢٨٦ — يروى هذا البيت أول بيتين وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين
أحداً اسمه ، والثانى :

غَضِبَانُ مُمْتَلِكًا عَلَى إِهَابِهِ إِنْى - وَحَقَّقَ - سُخْطُهُ يُرْضِيَنِي
وقد رواه الأصمعى فى الأصمعيات ثالث خمسة أبيات ، ونسبها لشمر بن عمرو
الحنفى ، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليسك عام ١٩٠٢ ، وانظر الأصمعية رقم ٣٨
طبع مصر) .

اللغة : « اللثيم » الشحيح ، الدنىء النفس ، الحبث الطباع « إهابه » الإهاب -
بزنة كتاب - الجلد ، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه ، وكثير موجدته وحنقه .
المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبى
فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : إنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى
جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنا « على اللثيم » جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » جملة من فعل
مضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للثيم ، وستعرف ما فيه « فضيت » فعل وفاعل
« نمت » حرف عطف ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض ، وفاعله « لا »
نافية « يعننى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون
للقواية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبنى » حيث وقعت الجملة نعتا للمعرفة ، وهو المقرون
بأل ، وإنما سأل ذلك لأن لك فيه جنسية : فهو قريب من النكرة ، كذا قال جماعة :
متم ابن هشام الأتصارى ، وقال الشارح العلامة : إنه يجوز أن تكون الجملة حالية .
والذى ترجعه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتا فى هذا البيت ؛ لأنه =

فـ « نسلخ » صفة « الليل » ، و « يسبنى » : صفة « اللثيم » ، ولا يتعين ذلك ؛
لجواز كون « نسلخ » ، و « يسبنى » حالين .

وأشار بقوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » إلى أنه لا بد للجملة الواقعة
صفة من ضمير يرتبطها بالموصوف ، وقد يحذف للدلالة عليه ، كقوله :

٢٨٧ — وَمَا أَذْرَى أَغْيَرَهُمْ تَنَاءً وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ؟ ؟

= الذى يلتزم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد
الاحتمال للأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللثيم منعوتاً بجملة « يسبنى » إذ يصير
المعنى أنه يمر على اللثيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة
حالا ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللثيم فى حال سبه إياه ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل
ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملاً ، ولكن هذه دلالة التزامية ، والدلالة
الأولى وضعية .

٢٨٧ — البيت لجريز بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاتَبَتِي وَقَوْلِي بَيْنِي عَمَّى فَقَدْ حَسَنَ الْعِتَابُ

اللغة : « تناء » بعد « طول الدهر » يروى فى مكانه « وطول العهد ... » .
المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأجرة ، أهو التباعد وطول الزمن ؟
أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الألفة
وواجب المودة .

الإعراب : « وما » نافية « أدرى » فعل مضارع — بمعنى أعلم — وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغيرهم » الممزة للاستفهام ، وقد غلقت درى عن العمل
فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول « تناء » فاعل غير ، والجملة سدت مسد
مفعولى أدرى « وطول » الواو عاطفة ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ،
و « العهد » مضاف إليه « أم » عاطفة ، وهى — هنا — متصلة « مال » معطوف على
طول « أصابوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع صفة لمال ، وقد حذف المفعول ،
= والأصل : أم مال أصابوه

التقدير : أم مالٌ أصابوه ، فَحَذَفَ الهاء ، وكقوله غز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أى : لا تجزى فيه ، فحذف « فيه » ، وفى كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بحملته دفعة واحدة ، والثانى : أنه حذف على التدرىج ؛ فحذف « فى » أولاً ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار « تجزيه » ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى .

* * *

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَأَقُولُ أَضْمِرُ تُصِيبُ^(١)
لا تقع الجملة الطالبة صفة ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ، وتقع

= الشاهد فيه : قوله « مال أصابوا » حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام . ، وأن العامل فيه فعل .
ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ
تقدير هذا الكلام عندنا : أخطأ الغار مطنفاً ، أى دليلها ، والنحاة يقولون : أل فى الغار عوض عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها .

(١) « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنا » ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع » مفعول به لامنع ، وإيقاع مضاف و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف و « الطلب » مضاف إليه « وإن » شرطية « أت » أى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « فاقول » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله « أضمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « تصب » فعل مضارع يجوز فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

خبراً خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » ، ولما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة فال : « وامنع هنا إيقاع ذات الطلب » أي : امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعمة ، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول ، ويكون المضمرة صفةً ، والجملة الطلبية معمول القول المضمرة ، وذلك كقوله :

٢٨٨ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ

٢٨٨ — البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم .
اللغة : « جن الظلام » ستر كل شيء ، والمراد قبل « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء ، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما ؛ لأن فيه غبرة وكدره .
المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفاً ، فانظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاؤهم بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل جن ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة « اختلط » وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو « جاءوا » فعل وفاعل « بمذق » جار ومجرور متعلقة بجاء « هل » حرف استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به لرأيت « قط » استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي ، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف ، وجملة « هل رأيت الذئب قط » في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت... إلخ » فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرية =

فظاهر هذا أن قوله : « هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ » صفة لـ « مَذْقٍ » ، وهى جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل « هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ » معمول لقول مضممر هو صفة لـ « مَذْقٍ » ، والتقدير : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية إذا وقعت فى باب الخبر ؛ فيكون تقدير قولك « زَيْدٌ أَضْرِبْهُ » زيد مَقُولٍ فِيهِ أَضْرِبْهُ ؟ فالجواب أن فيه خلافاً ؛ فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ، ومذهب الأكثرين عدم التزامه .

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ^(١)
يكثر استعمال المصدر نعتاً ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ،

بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معموله له ، على ما بيناه فى الإعراب ، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله .

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يحىء جملة طلبية على الراجع من مذاهب النحاة ؛ إذ لم يخالف فى هذا إلا ابن الأنبارى ، والسرى فى هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولاً فيقصد التكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام ، أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لاتعلم قبل التكلم بها .

(١) « وَنَعَتُوا » فعل وفاعل « بِمَصْدَرٍ » جار ومجرور متعلق بنعتوا « كَثِيرًا » نعت محذوف : أى نعتاً كثيراً « فَالْتَزَمُوا » فعل وفاعل « الْإِفْرَادَ » مفعول به لالتزموا « وَالتَّذْكِيرَ » معطوف عليه .

وَبِرِّ جَالٍ عَدْلٍ ، وَبِأَمْرٍ آتٍ عَدْلٍ ، وَبِأَمْرٍ آتَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ » ويلزم حينئذٍ الإفراد والتذكير ، والنعته به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلُّ على المعنى ، لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع « عَدْلٍ » موضع « عَادِلٍ » أو على حذف مضاف ، والأصل : سررت برجلٍ ذِي عَدْلٍ ، ثم حذف « ذِي » وأُفيم « عدل » مُقَامَهُ ، وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى : مجازاً ، أو ادِّعاءً^(١) .

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ^(٢)

(١) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات : أولها أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذي هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله ، أو من باب إطلاق اللزوم وإرادة الملزوم ، وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف ، والثالث أنه على المبالغة ، ولا مجاز في هذا .

(٢) « نعت » مبتدأ ، ونعت مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « واحد » مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اختلف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فعاظفا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عاطفاً : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله فرق « فرقه » فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ « لا » عاطفة « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « ائتلف » وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف .

إِذَا نُعِتَ غَيْرُ الْوَاحِدِ : فَإِذَا أَنْ يَخْتَلِفَ النِّعْتُ ، أَوْ يَتَّفِقَ ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ
وَجَبَ التَّفْرِيقُ بِالْمِطْفِ ؛ فَتَقُولُ : « مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ وَالْبَخِيلِ ،
وَبِرِجَالٍ فُكِيهِ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ » وَإِنْ اتَّفَقَ جِئَ بِهِ مَثْنً ، أَوْ مَجْمُوعاً ، نَحْوُ :
« مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ ، وَبِرِجَالٍ كَرَمَاءَ » .

وَنُعِتَ مَعْمُولٌ وَحِيدٌ مَعْنًى وَعَمَلٌ ، أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ^(١)

إِذَا نُعِتَ مَعْمُولَانِ لِعَامِلَيْنِ مَتَّحِدَيْنِ الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَتَّبِعُ النِّعْتَ الْمُنْعَوَتَ :
رَفْعاً ، وَنَصْباً ، وَجَرّاً ، نَحْوُ : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَأُنْطَلَقَ عَمْرٌو الْعَاقِلَانِ ،
وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو
الصَّالِحِينَ » .

فَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ ، أَوْ عَمَلُهُمَا — وَجَبَ الْقَطْعُ وَامْتِنَاعُ الْإِنْبَاعِ ؛
فَتَقُولُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلَيْنِ » بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ ، أَيْ :
أَعْنَى الْعَاقِلَيْنِ ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ ، أَيْ : هُمَا الْعَاقِلَانِ ، وَنَقُولُ :
« انْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ » أَيْ : أَعْنَى الظَّرِيفَيْنِ ، أَوْ « الظَّرِيفَانِ » .

(١) « نُعِتَ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ « أَتَّبِعُ » الْآتِي ، وَنُعِتَ مُضَافٌ وَ « مَعْمُولٌ »
مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَعْمُولٌ مُضَافٌ وَ « وَحِيدٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، عَلَى تَقْدِيرِ مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ،
أَيْ مَعْمُولٌ عَامِلَيْنِ وَحِيدَيْنِ ، وَوَحِيدٌ مُضَافٌ وَ « مَعْنًى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَعَمَلٌ »
مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْنًى « أَتَّبِعُ » فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ
« بِغَيْرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَتَّبِعُ ، وَغَيْرُ مُضَافٌ وَ « اسْتِثْنَاءٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَقَصْرُهُ
لِلضَّرُورَةِ ، وَالْمُرَادُ : أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ .

أى : هما الظريفان ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَخَاوَزْتُ خَالِدًا الْكَاتِبَيْنِ » ،
أو الكَاتِبَانِ » .

وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ^(١)
إذا تكررت النعوت ، وكان النعوت لا يَتَضَحُّ إلا بها جميعاً وجب
إتباعها كلها ؛ فتقول « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ » .

وَاقْطَعْ أَوْ أَتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلَنًا^(٢)

(١) « وإن » شرطية « نعوت » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن
كثرت نعوت « كثرت » كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هى يعود إلى نعوت ، والجملة لا محل لها مفسرة « وقد » الواو واو الحال ،
قد : حرف تحقيق ، وجملة « تلت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال « مفترقا »
مفعول به لتلت « لذكراهن » الجار والمجرور متعلق بمفترقا ، وذكر مضاف والضمير
مضاف إليه « أتبت » أتبع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « واقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو »
عاطفة « أتبع » معطوف على اقطع « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ،
فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « معينا » خبر يكن « بدونها » الجار والمجرور
متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه « أو » عاطفة « بعضها » بعض :
مفعول مقدم لاقطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « اقطع » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « معلنا » حال من الضمير المستتر فى اقطع ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا كان المنعوتُ مُتَضِحًا بدونها كلها ، جاز فيها جميعها : الإتياعُ ،
والقَطْعُ^(١) ، وإن كان معينًا ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتياعُ ،
وجاز فيما يتعين بدونه : الإتياعُ ، والقَطْعُ .

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِبًا ، لَنْ يَظْهَرَ^(٢)
أى : إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمار مبتدأ ، أو نُصِبَ على
إضمار فعل ، نحو « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ » ، أو « الْكَرِيمَ » أى : هو الكريمُ ،
أو أعنى الكريمَ .

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم - مع ذلك -
أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ،
والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لاجرم كان نعت المعرفة على
التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتياع ،
وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإتياع وجاز فيما عداه الإتياع والقطع ، وأما
النكرة فيجب فى واحد من نعوتها الإتياع ، ويجوز فيما عداه الإتياع والقطع ؛ لأن
التخصيص لا يستدعى أكثر من نعت واحد .

(٢) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو »
عاطفة « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة
معطوفة بأو على الجملة قبلها « إن » شرطية « قطعت » قطع : فعل ماض فعل الشرط ،
والتاء ضمير المخاطب فاعله ، وجواب الشرط معذوف « مضمرا » حال من التاء فى
« قطعت » وفيه ضمير مستتر فاعل « مبتدأ » مفعول به لمضمر « أو » عاطفة « ناصباً »
معطوف على قوله مبتدأ ، وجملة « لن يظهر » من الفعل والفاعل فى محل نصب
نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً ، فالألف ضمير الاثنين أولولهما فالألف للاطلاق .

وقول المصنف «لَنْ يَظْهَرَ» معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب ، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ» أو ذم ، نحو : «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الْخَلِيثِ» أو تَرْحُّمٍ ، نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ» فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار ، نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخِيَّاطِ ، أو الْخِيَّاطِ» وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : «هُوَ الْخِيَّاطُ ، أو أعنى الْخِيَّاطَ ، والمراد بالرفع والناصب لفظة «هو» أو «أعنى» .

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقُلُ^(١) : أى : يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، إذا دل عليه دليل ، نحو : قوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعًا سابغات ، وكذلك يُحذف النعت إذا دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قوله تعالى [: (قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ)] أى : البَيِّن ، وقوله تعالى [: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)] : أى النَّاجِينَ .

(١) «وما» اسم موصول : مبتدأ «من المنعوت» جار ومجرور متعلق بقوله «عقل» الآتى «والنعت» معطوف على المنعوت ، وجملة «عقل» من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «يجوز» فعل مضارع «حذفه» حذف : فاعل يجوز ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه «وفى النعت» الواو عاطفة ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله «يقُل» الآتى «يقُل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف .

التوكيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمَوْكِدَ (١)
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا (٢)

التوكيد قسمان : أحدهما التوكيد اللفظي ، وسيأتي ، والثاني : التوكيد المعنوي ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع تَوْهَمَ مضافٍ إلى المؤكِّدِ ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ، وذلك نحو « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » فـ « نفسه »

(١) « بالنفس » جار ومجرور متعلق بقوله « أكدا » الآتي « أو » حرف عطف « بالعين » معطوف على قوله بالنفس « الاسم » مبتدأ « أكدا » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والألف للاطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه « طابق » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير المؤكِّد « مفعول به لطاق ، والجملة في محل جر صفة لضمير .

(٢) « واجمعهما » الواو عاطفة ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به « بأفعل » جار ومجرور متعلق باجمع « إن » شرطية « تبع » تبع : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « ما » اسم موصول مفعول به لتبع « ليس » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « واحدا » خبر ليس ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « متبعا » خبره .

توكيد لـ « زيد » ، وهو يرفع تَوَهُّمُ أَنْ يَكُونَ^(١) التقدير « جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ ،
أَوْ رَسُولُهُ » وكذلك « جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ » .

ولا بُدَّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرِ يُطَاقِبُ المؤكِّدَ ، نحو « جَاءَ زَيْدٌ
نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ ، وَهِنْدٌ نَفْسُهَا ، أَوْ عَيْنُهَا » .

ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفعل ؛ فنقول : « جَاءَ
الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ
أَنْفُسُهُمْ ، أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ ، أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » .

وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ ، وَكَلَّا كِلْتَا ، جَمِيعًا — بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا^(٢)
هذا هو الضربُ الثاني من التوكيد المعنوي ، وهو : ما يرفع تَوَهُّمَ عدمِ
إرادة الشُّمُولِ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ لذلك « كُلٌّ ، وَكِلَا ، وَجَمِيعٌ » .

(١) إذا قلت « جاء زيد » فقد تريد الحقيقة وأن زيدا هو الآتي ، وقد تكون
جعلت الكلام على حذف مضاف ، وأن الأصل جاء خبر زيد ، أو جاء رسول زيد ،
وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي . فإذا قلت
« جاء زيد نفسه » فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز
بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلي .

(٢) « وكلا » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذْكَرُ الآتي « اذكر » فعل أمر .
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في الشمول » جار ومجرور متعلق
بإذْكَرُ « وكلا ، كلتا ، جميعاً » معطوفات على « كل » بعاطف مقدر فيها عدا الأول
« بالضمير » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلا » الآتي « موصلا » حال من
كل وما عطف عليه .

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِيحُ وَقُوعُ بعضها مَوْقِعَةٌ ، نحو
« جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ ، أَوْ جَمِيعُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا ، أَوْ جَمِيعُهَا ، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ ،
أَوْ جَمِيعُهُمْ ، وَالْمِنْذَاتُ كُلُّهُنَّ ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ » ولا تقول : « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ » .

ويؤكد بكلاً المثنى المذكر ، نحو « جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » ، وبكائتاً
المثنى المؤنث ، نحو « جَاءَتِ الْمِنْذَانِ كِلَتَاهُمَا » .

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضمير يُطَابِقُ المؤكِّد كما مثل .

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ

مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ^(١)

أى استعمل العربُ — للدلالة على الشُّمولِ ككل — « عَامَّةً » مضافاً
إلى ضمير المؤكد ، نحو « جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ » وَقَالَ من عَدَّهَا من النحويين
في ألفاظ التوكيد ، وقد عَدَّهَا سيبويه ، وإنما قال « مثل النافلة » لأنَّ عَدَّهَا من
ألفاظ التوكيد يشبه النافلة ، أى : الزيادة ؛ لأنَّ أكثر النحويين لم يذكرها .

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف
« ككل » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من قوله فاعلة الآتى « فاعله »
مفعول به لاستعملوا « من عم » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من فاعلة أيضاً
« فى التوكيد » جار ومجرور متعلق باستعملوا « مثل » حال ثالث من فاعلة أيضاً ،
ومثل مضاف و « النافلة » مضاف إليه ،

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا ، جَمْعَاءُ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جَمْعًا^(١)

أى : يُجَاءُ بَعْدَ « كل » بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول ؛ فيؤتى بـ « أجمع » بعد « كُلُّهُ » نحو « جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ » وبـ « جَمْعَاءُ » بعد « كُلُّهَا » ، نحو « جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ » وبـ « أَجْمَعِينَ » بعد « كُلِّهِمْ » نحو « جَاءَ الرَّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » وبـ « جَمْعَ » بعد « كُلِّهِنَّ » نحو « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جَمْعَ »^(١).

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِئُ : أَجْمَعُ ، جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جَمْعَ^(٢)

أى : قد وَرَدَ استعمالُ الْعَرَبِ « أَجْمَعُ » فى التوكيد غير مسبوقة بـ « كُلُّهُ » نحو « جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ » واستعمالُ « جَمْعَاءُ » غير مسبوقة بـ « كُلُّهَا » نحو « جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ » واستعمالُ « أَجْمَعِينَ » غير مسبوقة بـ « كُلِّهِمْ » نحو « جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ » واستعمالُ « جَمْعَ » غير مسبوقة بـ « كُلِّهِنَّ » نحو « جَاءَ النِّسَاءُ جَمْعَ » وزعم المصنف أن ذلك قليل ، ومنه قوله :

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقول أكدوا الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه « أكدوا » فعل وفاعل « بأجمعا » جار ومجرور متعلق بأكدوا « جمعاء ، أجمعين ، ثم جمعا » معطوفات على « أجمعا » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

(٣) « ودون » ظرف متعلق بقوله يجيء الآتى ، ودون مضاف و « كل » مضاف إليه « قد » حرف تقييد « يجيء » فعل مضارع « أجمع » فاعل يجيء « جمعاء ، أجمعون ، ثم جمع » معطوفات على « أجمع » بعاطف مقدر فيما عدا الأخير .

٢٨٩ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَوْ كُتْعًا
إِذَا تَكَيْتُ قَبَّلْتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتْ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعًا

٢٨٩ — هذه الآيات لراجز لا يعلم اسمه .

اللغة : « الذلفة » أصله وصف لمؤنث الأذلف ، وهو مأخوذ من الذلف - بالتحريك - وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علما ، وأن يكون باقيا على وصفه « حولا » عاما « أكتعا » تاما ، كاملا ، وقد قالوا : « أتى عليه حول أكتع » أى : تام ، كذا قال الجوهري .
الإغراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمنى ، والنون للوقاية ، والياء اسم ليت « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « صبييا » خبر كان « مرضعا » نعت لصبي . وجملة « كان » واسمه وخبره فى محل رفع خبر « ليت » « تحملى » تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذلفاء » فاعل تحمل « حولا » ظرف زمان متعلق بتحمل « أكتعا » توكيد لقوله حولا ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتا له « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط ، وجملة « بكيت » فى محل جر بإضافة إذا إليها « قبلتنى » قبل : فعل ماض ، والتاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى . يعود إلى الذلفاء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « أربعا » مفعول ثان ، وأصله نعت لمحدوف ، والجملة لا محل لها جواب « إذا » الشرطية « إذا » حرف جواب « ظلت » ظل : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « الدهر » ظرف زمان متعلق بأبكى « أبكى » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر ظن « أجمع » توكيد للدهر .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من باب التوكيد ، الشاهد الأول — وهو المراد هنا — فى قوله « الدهر . . . أجمعا » حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكد أولا بكل ، والثانى فى قوله « حولا أكتعا » فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النسكرة إذا كانت =

وإن يُفدَ توكيدُ منكورٍ قبلَ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الْمَنعُ شَمِلٌ^(١)
مذهبُ البصريين أنه لا يجوز توكيدُ النكرة: سواء كانت محدودةً، كيوم،
وليلة، وشهر، وحول، أو غيرَ محدودةٍ، كوقتٍ، وزمنٍ، وحينٍ.

ومذهبُ الكوفيين — واختاره المصنف — جوازُ توكيدِ النكرة المحدودة؛
لحصول الفائدة بذلك، نحو: «صُمْتُ شهراً كُلهُ» ومنه قوله:

* تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلَ لَا أَكْتَمَعَا * [٢٨٩]

وقوله:

— ٢٩٠ — * قَدْ صَرَّتِ الْبَسْكَرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

= محدودة بأن يكون لها أول وآخر معروفان، كيوم وشهر وعام وحول ونحو ذلك،
وذهب المصنف إلى جواز ذلك، والبصريون يأبون تأكيد النكرة: محدودة، أو غير
محدودة، وسيأتي هذا الموضوع بعقب ما نتكلم فيه الآن، والثالث في قوله «الدهر
أبكى أجمعاً» حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي.

(١) «وإن» شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط «توكيد» فاعل يفد،
وتوكيد مضاف، و«منكور» مضاف إليه «قبل» فعل ماض مبني للمجهول،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور، والفعل
مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وسكن لأجل الوقف «وعن نُحَاة»
جار ومجرور متعلق بقوله المنع الآتي، ونُحَاة مضاف، و«البصرة» مضاف إليه
«المنع» مبتدأ «شمل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى المنع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

٢٩٠ — هذا الشاهد مجهول النسبة إلى قائله، ويذكر بعض النحاة من البصريين

أنه مصنوع، ويروى بعض من يستشهد به قبله:

* إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا تَقَفْنَا *
اللغة: «خطافنا» الحطاف — بضم الحاء المعجمة وتشديد الطاء — هو الحديدة =

وَأَغْنَى بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ فَعْلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا^(١)

قا تقدم أن المتنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا ، ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك ؛ فلا تقول « جاء الجيشان أجمعان » ولا « جاء القبيلتان أجمعان » استغناء بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون .

وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ^(٢)

== المعوجة تكون في جانب البكرة « تقعقا » تحرك وسمع له صوت ، والقعقة : تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت « صرت » صوت « البكرة » بفتح فسكون هنا — ما يستقى عليها الماء من البئر .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « صرت » صر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البكرة » فاعل صرت « يوما » ظرف زمان متعلق بصرت « أجمعا » تأكيد لقوله يوما .

الشاهد فيه : قوله « يوما أجمعا » حيث أكد قوله « يوما » وهو نكرة محدودة بقوله « أجمعا » وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصحوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلوه مخلصاً .

(١) « اغن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بكلتا » جار ومجرور متعلق باغن « في مثنى » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً « وكلا » معطوف على كلتا « عن وزن » جار ومجرور متعلق باغن أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلاء » مضاف إليه « ووزن أفعلا » معطوف على قوله « وزن فعلاء » .

(٢) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الضمير » مفعول به لتؤكد « المتصل » نعت للضمير « بالنفس » جار ومجرور متعلق بتؤكد « والعين » معطوف على النفس « فبعد » الفاء واقعة في ==

عَدَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمًا^(١)
لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده
بضمير منفصل ؛ فتقول : « قوموا أنتم أنفسكم ، أو أعينكم » ولا تقل :
« قوموا أنفسكم » .

فإذا أكدته يغير النفس والعين لم يلزم ذلك ؛ تقول : « قوموا كلُّكم » أو
« قوموا أنتم كلُّكم » .

وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع ؛ بأن كان ضمير نصب أو جر ؛
فتقول : « مررت بك نفسك ، أو عينك ، ومررت بكم كلُّكم ، ورأيتك
نفسك ، أو عينك ، ورأيتكم كلكم » .

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ « أَدْرُجِي أَدْرُجِي »^(٢)

= جواب الشرط ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ، والجملة
في محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و « المنفصل » مضاف إليه .

(١) « عنيت » فعل وفاعل « ذا » مفعول به لعنيت ، وذ ، مضاف « الرفع »
مضاف إليه « وأكدوا » فعل وفاعل « بما » مجاز ومجرور متعلق بأكدوا « سواهما »
سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المحرورة محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير
مضاف إليه « والقيد » مبتدأ « لن » نافية ناصبة « يلتزما » فعل مضارع مبنى للمجهول
منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى القيد والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وما » اسم ، ووصول : مبتدأ « من التوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف
حال من الضمير المستكن في قوله « لفظي » الآتي ؛ لأنه في قوة المشتق ؛ إذ هو منسوب
« لفظي » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو لفظي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يجي »
فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر =

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظي ، وهو تكرار اللفظ الأول [بعينه] اعتناء به نحو : « أَدْرُجِي أَدْرُجِي » وقوله :

٢٩١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَغْلَتِي
أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

وقوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)^(١).

= المبتدأ « مكررا » حال من الضمير المستتر في يجيء « كقولك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ادرجى » فعل أمر ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل « ادرجى » توكيد لسابقه .

٢٩١ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين . الإعراب : « فَأَيْنَ » اسم استفهام ، مبنى على الفتح في محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : فألى أين - إلخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلى أين » توكيد لفظي « النجاة » مبتدأ مؤخر « بيغلتى » الجار والمجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « أتاك » أى : فعل ماض ، والكاف مفعول به « أتاك » توكيد لفظي « اللاحقون » فاعل أى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد لفظي .

الشاهد فيه : قوله « إلى أين إلى أين » وقوله : « أتاك أتاك » وقوله : « احبس احبس » ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرار اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظي .

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) من باب التوكيد اللفظي ، وعلل ذلك أن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثاني غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلا بعد دك ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معا حال ، وهو مؤول بنحو مكررا دكها ، ومثله قوله تعالى : (وجاء ربك والملك =

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٌ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ^(١)

أى : إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد ، لم يَجْزُ ذلك ، إلا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكِّد ، نحو « مررت بِكَ بِكَ » ، ورغبت فيه فيه « ولا تقول : « مررت بِكَكَ » .

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ : كَنَعْمَ ، وَكَبَلَى^(٢)

أى : كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذى ليس للجواب ، يجب أن يُعَادَ

= صفا صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاءوا رجلا حلا ، وعلمته الحساب بابا بابا .

(١) « ولا » ناهية « تعد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لفظ » مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و « ضمير » مضاف إليه « متصل » نعت لضمير « إلا » أداة استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لفظ » الواقع مفعولا به ، ومع مضاف وقوله « اللفظ » مضاف إليه « الذى » نعت للفظ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتى « وصل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، « إلى الذى » والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحروف » مبتدأ مؤخر « غير » منصوب على الاستثناء ، أو - بالرفع - نعت للحروف ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تحصلا » فعل ماض ، والألف للإطلاق « به » جار ومجرور متعلق بتحصل « جواب » فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها صلة « كنعم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنعم « وكبلى » جار ومجرور معطوف على كنعم .

مع الحرف المؤكّد ما يتصل بالمؤكّد ، نحو « إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ »
و « فى الدار فى الدار زيد » ، ولا يجوز « إِنَّ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ »^(١) ، ولا « فى
فى الدار زيد » .

فإن كان الحرف جواباً — كَنَعَمْ ، وَبَلَى ، وَجَيْرٍ ، وَأَجَلَ ، وَإِى ، ولا -
جاز إعادته وحده ؛ فيقال لك : « أقام زيد » ؟ فتقول « نعم نعم » أو « لالا » ،
و « ألم يقم زيد » ؟ فتقول : « بَلَى بَلَى »^(٢) .

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ اُنْفَصَلَ أَكْثَرُ بِمِثْلِ ضَمِيرِ اتَّصَلَ^(٣)

(١) قد ورد شاذاً قول الشاعر :

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا

(٢) من ذلك قول جميل بن معمر العذرى :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْتَةٍ ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَائِقًا وَعُهُودًا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام : الأول ما يقع بعد الإيجاب والنفي
جميعاً ، وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من
هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي ،
والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة : تصديق الخبر ، أو إعلام المستخبر ، أو إبعاد
الطالب ، والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو « لا » والمقصود به إبطال
ما أوجبه المتكلم أولاً ، والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفي ، وهو « بلى »
خاصة .

(٣) « ومضمر » بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ
وعلى كل حال هو مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « انذى » اسم موصول : نعمت =

أى : يجوز أن يؤكَّدَ بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضمير متصل : مرفوعاً
 كان ، نحو « قمتَ أنتَ » ، أو منصوباً « أكرمتني أنا » ، أو مجروراً ، نحو
 « مررت به هو » والله أعلم .

= اسم الرفع « قد » حرف تحقيق « انفصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعنا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول
 « أكد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور
 متعلق بأكد « كل » مفعول به لأكد ، وكل مضاف و « ضمير » مضاف إليه ،
 وجملة « اتصل » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو في محل جر صفة للضمير المضاف إليه

العطف

الْعَطْفُ : إِمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقٌ وَالْفَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ^(١)

قَدْ ذُو الْبَيَانِ : تَابِعٌ ، شَبَهُ الصِّفَةِ ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ^(٢)

العطف — كما ذكر — ضربان ؛ أحدهما : عطف النسق ، وسيأتي ، والثاني :

عطف البيان ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، المُشَبَّهُ للصفة : في إيضاح^(٣) متبوعه ،

وعدم استقلاله ، نحو :

(١) « العطف » مبتدأ « إما » حرف تفصيل « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ،

و « بيان » مضاف إليه « أو » عاطفة « نسق » معطوف على « ذو بيان »

« والفرض » مبتدأ « الآن » منصوب على الظرفية الزمانية « بيان » خبر المبتدأ ،

وبيان مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة « سبق » وفاعله المستتر

فيه جوازا تقديره هو لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « قدو » مبتدأ ، وذو مضاف و « البيان » مضاف إليه « تابع » خبر المبتدأ

« شبه » نعت لتابع ، وشبه مضاف و « الصفة » مضاف إليه « حقيقة » مبتدأ ،

وحقيقة مضاف و « القصد » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بمنكشفة

« منكشفة » خبر المبتدأ ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع .

(٣) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أن عطف البيان يأتي

لأغراض كثيرة ، وأن أشهرها أربعة ؛ الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون في المعارف

كأقسم بالله أبو حفص عمر ، والثاني تخصيص متبوعه ، وهذا يكون في النكرات نحو

قوله تعالى : (من ماء صديد) وقوله سبحانه : (من شجرة مباركة زيتونة) عند من

جوز مجيء عطف البيان في النكرات ، والثالث المدح ، نحو قوله تعالى : (جعل الله

الكعبة البيت الحرام) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع التأكيد ، وذلك كما

في قول الشاعر :

— ٢٩٢ —

* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

فـ «عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ ؛ لأنه مُوَضِّحٌ لِأَبِي حَفْصٍ .

فخرج بقوله « الجامد » الصِّفَةُ ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلَةٌ به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيدُ ، وَعَطْفُ النَّسَقِ ؛ لأنهما لا يُوضَّحَانِ متبوعَهُمَا ، والبدلُ الجامد ؛ لأنه مستقل .

* لقائل يا نصر نصرنا نصرا *

ذكره بعضهم ، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي للأول .
٢٩٢ — هذا أول رجز لعبد الله بن كيسة - بفتح الكف وسكون الياء المثناة -

وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرُ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال :
يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ،
والله ما بها من نقب ولا دبر ، فانطلق فخل ناقتة ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا
الرجز ، وعمر - رضى الله عنه - مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال
له : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى
معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها مالا نسيغه .

اللغة : « نقب » مصدر نقب - من باب فرح - وهو رقة خف البعير « دبر »
مصدر دبر - من باب مرض - وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرحل أو
القتب « فجر » حنث فى يمينه .

الإعراب : « أقسم » فعل ماضٍ « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم ،
وأبو مضاف و « حفص » مضاف إليه « عمر » عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا
الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » فإن الثانى عطف بيان للأول .

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي^(١)
لَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ مُشَبِّهًا لِلصِّفَةِ ، لَزِمَ فِيهِ مُوَافَقَةُ الْمَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ ؛
فِيوَافَقِهِ فِي : إِعْرَابِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ ، وَتَذَكُّيرِهِ أَوْ تَأْنِيثِهِ ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ
تَثْنِيَّتِهِ أَوْ جَمْعِهِ .

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ^(٢)
ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ،
وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ؛ فيكونان منكرين كما
يكونان معرفين ، قيل : ومن تنكيرهما قوله تعالى : (تَوْقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ
زَيْتُونَةٍ) وقوله تعالى : (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ؛ فزيتونة : عطف بيان
لشجرة وصديد : عطف بيان لماء .

(١) « فأولينه » أول : فعل أمر ، مؤكّد بالنون الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « من وفاق » جار ومجرور متعلق بأولينه
ووافق مضاف ، و « الأول » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأولينه
« من وفاق » جار ومجرور متعلق بقوله « ولي » الآتي آخر البيت ، ووافق مضاف ،
« الأول » مضاف إليه « النعت » مبتدأ « ولي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى النعت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ،
وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة .

(٢) « فقد » حرف تقليل « يكونان » فعل مضارع ناقص ، وألف الاثنين اسمه
« منكرين » خبر يكون « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « يكونان معرفين »
مضارع ناقص واسمه وخبره ، في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر
مجرور بالكاف ، والتقدير : ككونهما معرفين .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يَرَى فِي غَيْرِ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمرَا»^(١)
 وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيَّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضَى^(٢)
 كُلُّ مَا جاز أَنْ يَكُونَ عَظْفَ بَيَانٍ، جاز أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، نَحْوِ: «ضَرَبْتُ
 أَبَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا» .

واستثنى المصنف من ذلك مسألتين، يتعين فيهما كون التابع عطف بيان^(٣):

(١) «وصالحاً» مفعول ثانٍ مقدم على عامله، وهو قوله «يرى» «لبدلية» جار ومجرور متعلق بـ«صالح» «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «في غير» جار ومجرور متعلق بـ«يرى»، وغير مضاف، و«نحو» مضاف إليه «يا» حرف نداء «غلام» منادى مبنى على الضم في محل نصب «يعمرَا» عطف بيان على غلام تبعاً للمحل؛ فقد علمت أنه مضموم اللفظ، وأن محله نصب.

(٢) «ونحو» معطوف على نحو في البيت السابق، ونحو مضاف و«بشر» مضاف «تابع» نعت لبشر، وتابع مضاف و«البكرى» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص «أن» مصدرية «يبدل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس «بالمريض» الباء زائدة، والمريض: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً، بأحد أمرين؛ الأمر الأول: أن يكون التابع غير مستغنى عنه، الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع، والمسألان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع يعمرَا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه معلماً وليس مقترناً بأل موضع البكرى، ولم يتعرض لتأصيل الضابط الأول، ولا التمثيل له، ومن أمثلته أن يكون التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبراً =

الأولى : أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، معرباً ؛ والمتبوع مُنَادَى ، نحو : « يَا غَلَامُ يَعْمرَا » فيتعين أن يكون « يعمرَا » عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء « يعمرَا » على الضم ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ « يا » معه لكان كذلك .

الثانية : أن يكون التابع خائياً من « أل » والمتبوعُ بآل ، وقد أُضِيفَتْ إليه صفةٌ بآل ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » ؛ فيتعين كون « زيد » عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلاً من « الرجل » ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن يكون التقدير : أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وهو لا يجوز ؛ لما عُرِفَتْ في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بآل لا تضاف إلا إلى ما فيه آل ، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه آل ، ومثل « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » قوله .

٢٩٣ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعاً

= وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ ، نحو « على سافر بكر أخوه » فإنه يتعين أن يكون « أخوه » عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلاً .

٢٩٣ — البيت للمرار بن سعيد الفقعسي .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا لمفعول واحد « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع بن الحساس الفقعسي ، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن فضلة الفقعسي جد المرار ، لذلك غفر بمقتل بشر « ترقبه » تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكفى بذلك عن كونه قتله .

المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذي ترك بشرا البكرى تنتظر الطير موته لتقع عليه .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، « التارك » =

فبشر : عطف بيان ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير :
« أنا ابن التارك بشر » .

وأشار بقوله : « وليس أن يبدل بالمرضى » إلى أن تحويز كَوْنِ « بشر »
بدلا غير مَرْضَى ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفراسي (١) .

= مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و« البكرى » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل
إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب : إما مفعول ثان
للتارك ، وإما حال من البكرى « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل نصب
حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » يتعين فيه أن
يكون عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار
الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه .

(١) مذهب الفراء والفراسي جواز إضافة الوصف المقترن بال إلى العلم ، وذلك
نحو « أنا الضارب زيد » وعلى هذا يجوز في « أنا ابن التارك البكرى بشر » أن
يجعل بشر بدلا ؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر — بإضافة
التارك الذي هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذي هو علم — ومعنى هذا أنه يجوز
إحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان : أن يكون
عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن مذهب الفراء والفراسي غير مقبول عند
المصنف وجمهرة العلماء ، لاجرم لم يجيزوا في « بشر » إلا وجهها واحدا وهو أن
يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول « وليس أن يبدل بالمرضى » .

عَطْفُ النَّسَقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ

كَأَخْصَصَ بُودٌ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ^(١)

عطفُ النسق هو : التابع ، الْمُتَوَسِّطُ بينه وبين متموعه أَحَدُ الحروف التي سذكرها ، كـ « أَخْصَصَ بُودٌ وَثَنَاءَ مَنْ صَدَقَ » .

نخرج بقوله « المتوسط — إلى آخره » بقية التوابع .

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَأَ ،

حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ ، كـ « فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً »^(٢)

- (١) «تال» خبر مقدم «بحرف» جار ومجرور متعلق بتال «متبع» نعت لحرف «عطف» مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و «النسق» مضاف إليه «كأخصص» الكاف جارة لقول محذوف ، أخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بود» جار ومجرور متعلق بأخصص «وثناء» معطوف بالواو على ود «من» اسم موصول : مفعول به لأخصص «صدق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .
- (٢) «فالعطف» مبتدأ «مطلقاً» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور هو قوله «بواو» بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ، أرو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيويوه «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ثم ، فأ ، حتى ، أم ، أو» قصد لفظهن معطوفات على قوله واو ، بعاطف مقدر في الجميع «كفبك» الكاف جارة لقول محذوف ، بك : جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «صدق» مبتدأ مؤخر «وفا» الواو عاطفة ، وفا : معطوف على صدق ، وقصر وفا للضرورة ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام : كقولك بك صدق وفا ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك .

حُرُوفُ العطف على قسمين :

أحدهما : ما يُشَرِّكُ المعطوفَ مع المعطوف عليه مطلقاً ، أى : لفظاً وحكماً ،
وهى : الواو ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » . وثُمَّ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو » .
والفاء ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » . وَحَتَّى ، نحو : « قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُنَاةِ » .
وَأَمْ ، نحو : « أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » . وَأَوْ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » .

والثانى : ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله .

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ : بَلْ ، وَلَا ،

لَكِنْ ، كَ « لَمْ يَبْدُ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا » ^(١)

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثانى مع الأول فى إعرابه ، لافى حكمه ، نحو : « مَا قَامَ
زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا » .

(١) « وَأَتَّبَعْتَ » أتبع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لفظاً » تمييز ، أو
منصوب بنزع الخافض « بحسب » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا :
مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فكافيك هذا ، مثلاً « بل » فاعل أتبع « ولا ، لكن » معطوفان
على « بل » بعاطف مقدر فى الثانى « كلم » السكاف جارة لقول محذوف ، لم : حرف نفي
وجزم وقلب « يبد » فعل مضاع مجزوم بحذف الواو « امرؤ » فاعل يبد « لكن »
حرف عطف « طلا » معطوف على امرؤ ، والطلا — بفتح الطاء مقصوراً ، بزنة عصا
وفتى — ابن الطيبة أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية ، وقيل : هو ولد
ذات الظلف مطلقاً ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب .

(١٥ — شرح ابن عقيل ٢)

فَاعْطِفْ بِوَائٍ لَّاحِقًا أَوْ سَابِقًا

— فِي الْحُكْمِ — أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا^(٢)

لَمَّا ذَكَرَ حُرُوفَ الْعَطْفِ النَّسْعَةَ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَعَانِيهَا .

قَالُواو : لِمَطْلُقِ الْجَمْعِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ فَإِذَا قُلْتُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ذَلَّ ذَلِكَ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا فِي نِسْبَةِ الْحُجَى إِلَيْهِمَا ، وَاحْتِمَالِ كَوْنِ « عمرو » جَاءَ بَعْدَ « زيد » ، أَوْ جَاءَ قَبْلَهُ ، أَوْ جَاءَ مُصَاحِبًا لَهُ ، وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ ، نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ » ، فَيُعْطَفُ بِهَا : اللَّاحِقُ ، وَالسَّابِقُ ، وَمُصَاحِبُ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ ، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى)^(٣)

(١) « فاعطف » الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو » جار ومجرور متعلق باعطف « لاحقا » مفعول به لاعطف « أَوْ » عاطفة « سابقاً » معطوف على قوله لاحقا « فِي الْحُكْمِ » جار ومجرور تنازعه كل من « سابقاً ، ولا حقا » « أَوْ » عاطفة « مصاحباً » معطوف على سابقاً « موافقا » نعت لقوله مصاحباً ،

(٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب — كما يقول الكوفيون — لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياة المرادة من « نَحْيَا » تكون حينئذ بعد الموت ، وهى الحشر ، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم مكرون له ؛ فالمراد من الحياة فى قولهم « ونحيى » هى الحياة التى يحيونها فى الدنيا ، وهى قبل الموت قطعاً ، فدللت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب ؛ لأن المعطوف سابق فى الوجود على المعطوف عليه .

وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ، «اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي» ^(١)
 اخْتَصَّتِ الْوَاوُ — من بين حروف العطف — بأنها يُعْطَفُ بها حيث
 لَا يُكْتَفَى بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نحو: «اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» ولو قلت: «اختصم
 زيد» لم يجوز، ومثله «اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، ولا يجوز
 أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف؛ فلا تقول:
 «اختصم زيد فعمرو».

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ ^(٢)
 أى: تدلُّ الفاء على تَأْخُرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عَلَيْهِ مُتَّصِلًا بِهِ، و«ثم»
 على تَأْخُرِهِ عَنْهُ مَدْفُوعًا، أى: مُتَرَاخِيًا عَنْهُ، نحو: «جاء زيد فعمرو»، ومنه
 قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى)، و«جاء زيد ثم عمرو» ومن قوله تعالى:
 (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ).

(١) «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها»
 جار ومجرور متعلق باخصص «عطف» مفعول به لاخصص، وعطف مضاف،
 و«الذى» اسم موصول: مضاف إليه، والجملة من الفعل النفي وهو «لا يغني»
 وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «كاصطف» الكاف جارة لقول محذوف،
 واصطف: فعل ماض «هذا» فاعل اصطف «وابني» معطوف على هذا.

(٢) «والفاء» مبتدأ «للترتيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
 «باتصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب «وثم» للترتيب بانفصال
 مثل الشطر الأول في الإعراب.

وَإِخْصَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَاةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَاةُ^(١)
 اخْتَصَّتِ الْفَاءُ بِأَنَّهَا تَعْطِفُ مَا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً — نَحْوُهُ عَنِ ضَمِيرِ
 الْمَوْصُولِ — عَلَى مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً — لاشتغاله على الضمير — نحو :
 « الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدُ الذَّبَابُ » ، ولو قلت : « وَيَغْضِبُ زَيْدُ » أو
 « ثُمَّ يَغْضِبُ زَيْدُ » لم يحز ؛ لأن الفاء تدل على السببية ، فَاسْتُغْنِيَ بِهَا عَنِ الرَّابِطِ ،
 وَلَوْ قُلْتُ : « الَّذِي يَطِيرُ وَيَغْضِبُ مِنْهُ زَيْدُ الذَّبَابُ » جاز ؛ لَأَنَّكَ أَتَيْتَ
 بِالضَّمِيرِ الرَّابِطَ .

* * *

بَعْضًا بِحَتَّى أُعْطِفَ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّتِي تَلَا^(٢)

(١) « وإيخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « بفاء » جار ومجرور متعلق بإيخصص « عطف » مفعول به لإيخصص ، وعطف مضاف
 و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير
 مستتر فيه « صلة » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة
 ما الموصولة « على الذي » جار ومجرور متعلق بعطف « استقر » فعل ماض « أنه »
 أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « الصلة » خبر أن ، و « أن » وما دخلت
 عليه في تأويل مصدر فاعل استقر ، والجملة من الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي
 هو المصدر المنسبك من أن ومعمولها لا محل لها صلة الذي .

(٢) « بعضاً » مفعول به مقدم لقوله « اعطف » الآتي « بحقه » جار ومجرور
 متعلق باعطف « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « على كل » جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً « ولا » الواو للحال ، لا : نافية
 « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « إلا » أداة استثناء ملغاة
 « غاية » خبر يكون ، وغاية مضاف ، و « الذي » اسم موصول مضاف إليه « تلا »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، وجملة
 يكون واسمها خبر في محل نصب حال .

يُشْتَرَطُ فِي الْمَعْطُوفِ بِحَتَّى أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ : فِي زِيَادَةٍ ، أَوْ نَقْصٍ ، نَحْوُ : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ » .

و « أَمْ » بِهَا أُعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ « أَيْ » مُغْنِيَةٍ^(١)

« ام » عَلَى قِسْمَيْنِ : مَنْقُطَةٍ ، وَسِتَائِي ، وَمتصلة ، وهى : التى تقع بعد همزة التسوية نحو : « سَوَاءٌ عَلَىَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ » ومنتها قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزْنَا أَمْ صَبَرْنَا) والى تقع بعد همزة مُغْنِيَةٍ عَنْ « أَيْ » نحو « أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ تَعْمُرُوهُ » أَيْ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ .

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِمَحْذُفِهَا أَمِنْ^(٢)

(١) « وَاَمْ » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأُ « بِهَا » جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْطِفِ الْآتَى « اعْطِفِ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَهَاجِلَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « إِثْرَ » ظَرْفٌ مَكَانٌ بِمَعْنَى بَعْدَ مُتَعَلِّقٍ بِاعْطِفِ ، وَإِثْرُ مُضَافٍ وَ« هَمْز » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهَمْزُ مُضَافٍ وَ« التَّسْوِيَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ » حَرْفُ عَطْفٍ « هَمْزَةٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى هَمْزِ « عَنْ لَفْظِ » جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « مُغْنِيَةٍ » الْآتَى ، وَلَفْظُ مُضَافٍ وَ« أَيْ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُغْنِيَةٍ » نَعَتْ لِهَمْزَةٍ .

(٢) « وَرُبَّمَا » رَبٌّ : حَرْفٌ تَقْلِيلٌ ، مَا : كَافَةٌ « أُسْقِطَتِ » أُسْقِطَ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِىٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَالتَّاءُ التَّائِيثُ « الْهَمْزَةُ » نَائِبٌ فاعِلٌ أُسْقِطَ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « كَانَ » فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ « خَفَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : اسْمٌ كَانَ ، وَخَفَا مُضَافٌ وَ« الْمَعْنَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِمَحْذُفِهَا » الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أَمِنْ » الْآتَى ، =

أى : قد تُحذفُ الهمزة — يعنى همزة التسوية ، والهمزة المغنية عن أى —
عند أمن اللبس ، وتكون « أم » متصلة كما كانت الهمزة موجودة ، ومنه
قراءة ابن مُحَيِّصِن : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) بإسقاط الهمزة
من « أُنذِرْتَهُمْ » ، وقول الشاعر :

٢٩٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

أى : أَبْسَبِعْ

— وحذف مضاف وها : مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط
محذوف يدل عليه سابق الكلام .

٢٩٤ — البيت لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، أحد شعراء قریش المحدثين .
الإعراب : « لعمرك » اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ،
وتقدير الكلام : لعمرك قسمي ، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « ما »
نافية « أدرى » فعل مضارع بتطلب مفعولين وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله
بسبع الآتي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإن » الواو واو الحال ، إن
زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « ذاريا » خبره « بسبع »
جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتي « رمين » رمى : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل
« الجر » مفعول به لرمين « أم » عاطفة « ثمان » جار ومجرور معطوف على
قوله بسبع .

الشاهد فيه : قوله « بسبع . . . أم ثمان » حيث حذف منه الهمزة المغنية عن
لفظ « أى » وأصل الكلام : أبسبع رمين — إلخ ، وإنما حذفها اعتيادا على انسياق
للغنى وعدم خفائه .

وَبَانِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إِنْ تَكُ نِمَّا قَيَّدَتْ بِهِ خَلَّتْ^(١)
 أَى : إذا لم يتقدم على «أَمْ» همزة التسوية ، ولا همزة مُغْنِيَّةٌ عن أَى ؛
 فهي مُنْقَطِعَةٌ وتفيد الإصرابَ كَبَلْ ، كقوله تعالى : (لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أَى : بل يقولون افتراه ، ومثله «إِنَّهَا لَأَبْلُ
 أَمْ شَاءَ» أَى : بل هي شاء .

خَيْرٌ ، أَرْجَحُ ، قَسِمُ - بَأْوُ - وَأَبْهَمُ ،
 وَأَشْكُكُ ، وَإِضْرَابُ بِهَا أَيْضًا نُمِي^(٢)

(١) «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وفَتْ الْآتَى «وبمعنى» جار
 ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع ، ومعنى مضاف و «بل» قصد لفظه : مضاف
 إليه «وفَتْ» وفي : فعل ماض ، والناء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هي يعود إلى أَمْ أَيْضًا «إِنْ» شرطية «تَكُ» فعل مضارع ناقص ، فعل
 الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أَمْ أَيْضًا «نِمَّا» جار
 ومجرور متعلق بقوله خَلَّتْ الْآتَى «قَيَّدَتْ» قيد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والناء للتأنيث ، والجملة لا محل لها صلة
 «مَا» المجرورة محلا بمن «بِهِ» جار ومجرور متعلق بقيدت «خَلَّتْ» خلا : فعل
 ماض ، والناء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في نصب خبر
 «تَكُ» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «خير» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أَرْجَحُ» قسم
 معطوفان على خير بعاطف مقدر مع كل منهما «بَأْوُ» جار ومجرور تنازعه الأفعال
 الثلاثة قبله «وَأَبْهَمُ» معطوفان على خير «وإِضْرَابُ» مبتدأ «بِهَا» جار
 ومجرور متعلق بإِضْرَابُ «أَيْضًا» مفعول مطلق لفعل محذوف «نُمِي» فعل ماض
 مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إِضْرَابُ ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : تستعمل « أو » للتخيير ، نحو « خذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا »
وللإباحة نحو « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سَيْرِينَ » ، والفرقُ بين الإباحة والتخيير :
أن الإباحة لَا تَمْنَعُ الجمعَ ، والتخيير يمنعهُ ، وللتقسيم ، نحو « الكلمة اسم ، أو
فعل ، أو حرف » وللإبهام على السامع ، نحو « جاء زيد أو عمرو » إذا كنتَ
عالماً بالجلأى منهما وقصدتَ الإبهام على السامع ، [ومنه قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ
إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)] ، ولشك ، نحو « جاء زيد أو عمرو »
إذا كنتَ شاكاً فى الجلأى منهما ، وللإضراب كقوله :

٢٩٥ — مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ
لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِقَدَادٍ

٢٩٥ — هذان البيتان لجرير بن عطية ، يقولهما لهشام بن عبد الملك .
اللغة : « عيال » بمعنى بهم أولاده ومن يموئهم ويعولهم « برمت » ضجرت وتعبت .
الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ . مبنى على السكون فى محل رفع « ذا »
اسم موصول : خبر المبتدأ « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنت ، والجملة لأجل لمصلحة ، والعائد ضمير منصوب بترى محذوف ، ويجوز
أن يكون قوله « ماذا » كله اسم استفهام مفعولاً مقديماً ل ترى « فى عيال » جار
ومجرور متعلق بترى « قد » حرف تحقيق « برمت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل
جر صفة لعيال « بهم » جار ومجرور متعلق ببرمت « لم » نافية جازمة « أحص »
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة مجزومه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً
تقديره أنا « عدتهم » عدة : مفعول به لأحص ، وعدة مضاف والضمير مضاف إليه
« إلا » أداة استثناء ملغاة « بعداد » جار ومجرور متعلق بأحص « كانوا » كان :
فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « ثمانين » خبر كان « أو » حرف عطف بمعنى بل ،
وقيل : هى بمعنى الواو « زادوا » فعل وفاعل « ثمانية » مفعول به ل زاد « لولا » حرف
امتناع لوجود « رجاؤك » رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، ورجاء مضاف والكاف =

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَتَلْتُ أَوْلَادِي
أى : بل زادوا .

وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ الْوَاوَ ، إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا^(١)
قد تستعمل « أو » بمعنى الواو عند أمن اللبس ؛ كقوله :
٢٩٦ — جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

أى وكانت له قدرًا

== مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « قتل » فعل وفاعل « أولادى » أولاد :
مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أوزادوا » حيث استعمل فيه « أو » للاضراب بمعنى بل .
(١) « وربما » رب : حرف تقليل ، وما : كافة « عاقبت » عاقب : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أو « الواو » مفعول
به لعاقب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يلف » فعل
مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « ذو »
فاعل يلف ، وذو مضاف ، و « النطق » مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة
« إذا » إليها « اللبس » جار ومجرور متعلق بقوله منفذ الآتى « منفذاً » مفعول أول
يلفنى ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب « إذا » محذوف .

٢٩٦ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن
عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « قدر » بفتحين - أى : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الممدوح « الخلافة » مفعول به لجاء « أو » عاطفة بمعنى الواو « كانت » كان :
فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقوله قدر الآتى « قدرا » خبر كان « كما » الكاف
جارة ، ما : مصدرية « أتى » فعل ماض « ربه » رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، ==

وَمِثْلُ « أَوْ » فِي الْقَصْدِ « إِمَّا » النَّائِيَةِ

فِي نَحْوِ : « إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةِ » ^(١)

يعنى أن « إِمَّا » المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيد « أَوْ » : من التخيير ، نحو :
« خذ من مالى إِمَّا درهما وإِمَّا ديناراً » والإباحة ، نحو : « جالسٌ إِمَّا الحسن
وإِمَّا ابن سيرين » والتقسيم ، نحو : « الكلمة إِمَّا اسم وإِمَّا فعل وإِمَّا حرف »
والإبهام والشك ، نحو : « جاء إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو » .
وليست « إِمَّا » هذه عاطفة ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لدخول الواو عليها ،
وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [العطف] ^(٢) .

= ورب مضاف والهاء مضاف إليه « موسى » فاعل آتى « على قدر » جار ومجرور
متعلق بآتى .

الشاهد فيه : قوله « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو ، ارتكاناً
على انفعال المعنى وعدم وقوع السامع في لبس .
(١) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « أو » قصد لفظه : مضاف إليه « في
القصد » جار ومجرور متعلق بمثل « إِمَّا » قصد لفظه : خبر المبتدأ « النائية » نعت
لإِمَّا « في نحو » جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً « إِمَّا » حرف تفصيل « ذى » اسم
إشارة للمفردة المؤنثة : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إِمَّا هذه لك ، مثلاً « وإِمَّا »
عاطفة « النائية » معطوف على ذى .

(٢) ههنا ثلاثة أمور نرى أن تنبهك إليها ؛ الأول : أن « إِمَّا » الثانية تكون
بمعنى أو باتفاق من النحاة ، نعنى أنها تأتى للمعاني المشهورة التى تأتى لها أو ، واختلفوا
أهى عاطفة أم لا ؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إِمَّا
الأولى ليست عاطفة ، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو « زارنى إِمَّا زيد
وإِمَّا عمرو » ، والأمر الثانى : أن المعاني المشهورة التى تأتى لها إِمَّا هى التى ذكرها =

وَأَوَّلِ « لَكِنْ » نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا ، وَ « لَا »
 نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا تَلَا^(١)
 أى : إنما يُعْطَفُ ولكن بعد النفي ، نحو : « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا »
 وبعد النهي ، نحو : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا » ، وَيُعْطَفُ بـ « لَا » بعد
 النداء ، نحو : « يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو » والأمر ، نحو : « اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا »
 وبعد الإثبات ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ولا يعطف بـ « لَا » بعد النفي ،
 نحو : « مَا جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ولا يعطف بـ « لَكِنْ » في الإثبات ، نحو :
 « جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » .

* * *

وَبَلْ كَلِمَكُنْ بَعْدَ مَضْحُوْنِيهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ نَيْهَا^(٢)

= الشارح ، وهى ماعدا الإضراب والجمع المطلق التى تأتى له أو أحيانا كما فى الشاهد
 رقم ٢٩٩ ، والأمر الثالث : أن إما الثانية قد تمحذف لذكر ما يعنى عنها ، نحو قولك :
 إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِيْنِي
 وَإِلَّا فَاطْرِخْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِيْنِي
 (١) « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لكن »
 قصد لفظه : مفعول به لأول « نفيًا » مفعول ثان لأول « أو » عاطفة « نفيًا » معطوف
 على قوله « نفيًا » « ولا » قصد لفظه : مبتدأ « نداء » مفعول به مقدم لقوله « تلا »
 الآتى « أو أمرًا أو إثباتًا » معطوفان على قوله « نداء » السابق « تلا » فعل ماض ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « لا » والجملة فى محل رفع خبر
 المبتدأ الذى هو « لا » المقصود لفظه .

(٢) « وبلى » قصد لفظه : مبتدأ « لكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ ^(١)

يُعْطَفُ بِلِ فِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ ؛ فَتَكُونُ كُلُّكُنْ : فِي أَنَّهَا تُقَرَّرُ حُكْمَ مَا قَبْلَهَا ، وَتُثَبَّتُ تَفْيِضُهُ لَهَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : « مَا قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ، وَلَا أَضْرِبُ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » فَتَرَرَّتِ النَّفْيَ وَالنَّهْيَ السَّابِقَيْنِ ، وَأُثْبِتَتِ الْقِيَامَ لِعَمْرُو ، وَالْأَمْرَ بِضَرْبِهِ .

وَيُعْطَفُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ ؛ فَتَفِيدُ الْإِضْرَابَ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَتَنْقُلُ الْحُكْمَ إِلَى الثَّانِي ، حَتَّى يَصِيرَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ، وَأَضْرِبُ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » .

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَأَفْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ ^(٢)

=الْمُبْتَدَأُ « بَعْدَ » ظَرْفٍ مُتَعَلِّقٍ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ ضَمِيرٍ الْمُبْتَدَأُ الْمُسْتَكْنَى فِي الْخَبَرِ ، وَبَعْدَ مُضَافٍ وَمَصْحُوبٍ مِنْ « مَصْحُوبِهَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَصْحُوبِي مُضَافٌ وَهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَلِمَ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ ، لَمْ : نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « أَكُنْ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا « فِي مَرْبِعٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ أَكُنْ « بِلِ » حَرْفٌ عَطَفٌ « تَبَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ ، وَأَصْلُهُ تَبَاهٍ ، مَعْطُوفٌ عَلَى مَرْبِعٍ .

(١) « وَأَنْقُلْ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « بِهَا » لِلثَّانِ ، جَارَانٌ وَمَجْرُورَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِأَنْقُلْ « حُكْمَ » مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنْقُلْ ، وَحُكْمٌ مُضَافٌ وَ « الْأَوَّلِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « فِي الْخَبَرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْقُلْ « الْمُثَبَّتِ » صِفَةٌ لِلْخَبَرِ « وَالْأَمْرِ » مَعْطُوفٌ عَلَى الْخَبَرِ « الْجَلِيِّ » صِفَةٌ لِلْأَمْرِ .

(٢) « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « عَلَى ضَمِيرٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « عَطَفْتَ » الْآتِي ، وَضَمِيرٌ مُضَافٌ وَ « رَفَعَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُتَّصِلٌ » نَعْتٌ لَضَمِيرٍ رَفَعَ « عَطَفْتَ » =

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ
 فِي النَّظْمِ فَأَشْيَاءُ ، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ^(١)
 إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه
 بشيء ، وَيَقَعُ الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ
 أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) فقوله : « وآباؤكم » معطوف على الضمير في
 « كنتم » وقد فصل بـ « بأنتم » وورد - أيضاً - الفصلُ بغير الضمير ،
 وإليه أشار بقوله : « أو فاصلي ما » وذلك كالمفعول به ، نحو « أَكْرَمْتُكَ
 وَزَيْدٌ » ، ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ؛ فمن :
 معطوف على الواو [في يدخلونها] ، وَصَحَّ ذلك للفصل بالمفعول به ، وهو الهاء
 من « يدخلونها » ومثله الفصلُ بلا النافية ، كقوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا
 وَلَا آبَاؤُنَا) ، فـ « آبَاؤُنَا » معطوفٌ على « نا » ، وجاز ذلك للفصل [بين
 المعطوف والمعطوف عليه] بلا .

== عطف : فعل ماضٍ فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله « فافصل » الفاء واقعة
 في جواب الشرط ، افصل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « بالضمير » جار ومجرور متعلق بافصل « المنفصل » نعت للضمير ، وجملة فعل الأمر
 وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

(١) « أو » عاطفة « فاصل » معطوفة على « الضمير » في البيت السابق « ما »
 فمكرة صفة لفاصل ، أى : فاصل أى فاصل « وبلا فصل » الواو للاستئناف ، بلا :
 جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآي ، ولا التي هي اسم بمعنى غير مضاف
 و « فصل » مضاف إليه « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى العطف على ضمير رفع « في النظم » جار ومجرور متعلق بـ « فاشيا »
 حال من الضمير المستتر في « يرد » « وضعفه » الواو للاستئناف ، ضعف : مفعول
 مقدم لا اعتقد ، وضعف مضاف والهاء مضاف إليه « اعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالم متصل ، نحو « أَضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ » ،
ومنه قوله تعالى : (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) فـ « زَوْجُكَ » معطوف
على الضمير المستتر في « أَسْكُنْ » وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل — وهو
« أَنْتَ » —

وأشار بقوله : « وبلا فصل يرد » إلى أنه قد وَرَدَ في النظم كثيراً العطفُ
على الضمير المذكور بلا فصل ، كقوله :

٢٩٧ — قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنْعَاجِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا
فقوله : « وَزُهْرٌ » معطوفٌ على الضمير المستتر في « أَقْبَلْتُ » .

٢٩٧ — البيت لعمر بن أبي ربيعة الخزومي .

اللفظة : « زهر » جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر
الرجل — من باب فرح — إذا أشرق وجهه وبيض « تهادى » أصله « تهادى »
— بتاءين — فحذف إحداهما تخفيفاً ، ومعناه ، تمايل ، وتمايس ، وتبختر « نعاج »
جمع نعجة ، والمراد بها هنا بقر الوحش « الفلا » الصحراء « تعسفن » أخذن على
غير الطريق ، وملن عن الجادة .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « إِذْ » ظرف متعلق بقال « أَقْبَلْتُ » أقبل :
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « وزهر »
معطوف على الضمير المستتر في أقبلت « تهادى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه « كنعاج »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت ، ونعاج مضاف و « الفلا »
مضاف إليه « تعسفن » تعسف : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة في محل
نصب حال من نعاج « رملا » نصب على نزع الخافض .

الشاهد فيه : قوله « أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ » حيث عطف « زهر » على الضمير المستتر في =

وقد ورد ذلك في النثر قليلا ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : « مَرَرْتُ رَجُلٍ سَوَاءً وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر في « سواء » .

وعلم من كلام المصنف : أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل ، نحو « زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمَرُو » وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ وَعَمَرًا ، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمَرًا » .

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار له ، نحو « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » ولا يجوز « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » . هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واختاره المصنف ، وأشار إليه بقوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِلَا^(١)
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا^(٢)

== « أفبنت » المرفوع بالفاعلية ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء ، وقد نص سيبويه على قلته .
ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَسْكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْثَالَا

(١) « وعود » مبتدأ ، وعود مضاف و « خافض » مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بعود ، ولدى مضاف و « عطف » مضاف إليه « على ضمير » جار ومجرور متعلق بعطف ، وضمير مضاف و « خفض » مضاف إليه « لازما » مفعول ثان مقدم على عامله وهو جعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جملا » جعل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض ، وتائب الفاعل هو المفعول الأول ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وعود خافض قد جعل لازما .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض « عندي » عند : ظرف متعلق بقوله « لازما » الآتي ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لازما » خبر ليس « إذ » أداة تعليل « قد » حرف ==

أى : جَعَلَ جمهورُ النحاةِ إعادةَ الخافض — إذا عَطِفَ على ضمير الخفَض —
 لازماً ، ولا أقول به ؛ لورود السماع : نثراً ، ونظماً ، بالعطف على الضمير الخفوض
 من غير إعادة الخافض ؛ فمن النثر قراءة حمزة (وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
 وَالْأَرْحَامَ) بجر « الأرحام » عطفاً على المهاء المجرورة بالباء ، ومن النظم ما أنشده
 سيبويه ، رحمه الله تعالى :

٢٩٨ — فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

بجر « الأيام » عطفاً على الكاف المجرورة بالباء .

= تحقيق « آتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « فى النثر »
 جار ومجرور متعلق بآتى « والنظم » معطوف على النثر « الصحيح » نعت للنظم
 « مثبتا » حال من فاعل آتى .

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم يميزها أحد لقائل معين
 (س ١ / ٣٩٢) .

اللغة : « قربت » أخذت ، وشرعت ، ويؤيده رواية السكوفيين فى مكانه
 « فالיום أنشأت . . » وفى بعض النسخ « قد بت » « تهجوننا » تسبنا .
 المعنى : قد شرعت اليوم فى شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب
 فليس ذلك غريباً منك لأنك أهله ، وليس عجيباً من هذا الزمان الذى فسد كل
 من فيه .

الإعراب : « قربت » قرب : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه « تهجوننا »
 تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول به ،
 والجملة فى محل نصب خبر قربت « وتشتمنا » الواو عاطفة ، تشتم : معطوف على
 تهجوننا « فاذهب » الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، أى إن تفعل ذلك فاذهب =

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ، إِذْ لَا لَبْسَ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ^(١)
بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لَوْهَمٍ اتَّقَى^(٢)

== إلخ ، اذهب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فما » الفاء
للتعليل ، ما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « والأيام »
معطوف على الكاف المجرورة محلا بالباء « من » زائدة « عجب » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك والأيام » حيث عطف قوله « الأيام » على الضمير المجرور
محلا بالباء — وهو الكاف — من غير إعادة الجار ، وجوازه هو مختار المصنف .
ومما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفُنَا فَمَا يَبْنِيهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَافٌ

(١) « والفاء » مبتدأ « قد » حرف تقليل « تحذف » فعل مضارع مبني للجهول
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الفاء ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بتحذف الآتي ، ومع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف
إليه « عطف » عطف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي يعود على الفاء ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد ضمير منصوب
محذوف « والواو » الواو حرف عطف ، الواو : مبتدأ خبره محذوف ، أي والواو كذلك
« إذ » ظرف يتعلق بتحذف « لا » نافية للجنس « لبس » اسم لا ، وخبره محذوف ،
أي : لا لبس موجود « وهي » ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « انفردت » مع فاعله
المستتر فيه في محل رفع خبر .

(٢) « بعطف » جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق ، وعطف مضاف
و « عامل » مضاف إليه « مزال » نعت لعامل « قد » حرف تحقيق « بقي » فعل
ماض « معموله » معمول : فاعل بقي ، ومعمول مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة
في محل جر صفة ثانية لعامل « دفعا » مفعول لأجله « لوهم » جار ومجرور متعلق
بقوله « دفعا » « اتقى » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى وهم ، والجملة في محل جر صفة لوهم .

قد تُحذفُ الفاءُ مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) أى : فأفطرَ فعليه عِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، فحذف « أفطرَ » والفاءُ الداخلةُ عليه ، وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى . رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ .

وانفردت الواو — من بين حُرُوفِ العطف — بأنها تعطف عاملا محذوفاً بقي مَعْمُولُهُ ، ومنه قوله :

٢٩٩ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

٢٩٩ — هذا البيت للراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين .

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة الجميلة ، سميت بذلك لاستغنائها بجهاها عن الحلى ونحوه ، وقيل : لاستغنائها ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج « برزن » ظهرن « زججن الحواجب » دققنها وأظلمتها وربقنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقرسة حسنة .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، والجملة لا محل لها مفسرة « يومًا » ظرف زمان منصوب ببرزن « وزججن » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يومًا « الحواجب » مفعول به لزجج « والعيونا » معطوف عليه بالتوسع فى معنى العامل ، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه ، أى : وكحلن العيون ، ونحوه ، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين .

الشاهد فيه : قوله « وزججن الحواجب والعيونا » حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفاً قد بقي معموله ، فأما العامل المحذوف فهو الذى قدرناه فى الإعراب بقولنا « وكحلن » ، وأما المفعول الباقى فهو قوله : « والعيونا » عطفته الواو على عامل مذكور فى الكلام ، وهو قوله « زججن » وهذا العامل المذكور الذى هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله .

فـ «الْعُيُونَ» : مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ ،
والفعل المحذوف معطوف على « زَجَّجْنَ »^(١)

وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَأَ - هُنَا - اسْتَبَحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ^(٢)
قد يُحذفُ المعطوف عليه للدلالة عليه ، وجُعِلَ منه قوله تعالى : (أَفَلَمْ تَكُنْ
آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ) قال الزمخشري : التقدير : ألم تأتكم [آياتي فلم تكن تتلى
عليكم] فحذف المعطوف عليه ، وهو « ألم تأتكم » .

= وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم « علفتها تبنا وماء بارداً » فيقدر:
وسقيتها ماء بارداً ، وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى
عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ؛ فيقدر في البيت « وحسن
الجواب والعينا » وفيما ذكرناه من قولهم « علفتها - إلخ » يقدر « أنلتها تبنا وماء »
أو « قدمت لها تبنا وماء » ونحو ذلك ، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ في باب
المفعول معه .

(١) ذكر المصنف - رحمه الله - أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفيهما ،
ولم يذكر « أم » مع أنها تشاركهما في ذلك ، ومنه قول أبي ذؤيب :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ؛ فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طِلَابَهَا ؟

تقدير الكلام : أرشد طلابها أم غي ، فحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الدهن .

(٢) « وحذف » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « استبح » الآتي ، وحذف

مضاف و « متبوع » مضاف إليه « بدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى متبوع ، والجملة في محل جر صفة لمتبوع « هنا » ظرف مكان متعلق
بـاستبح أو يبدأ « وعظفك » الواو الاستئناف ، عطف : مبتدأ ، وعطف مضاف والكاف
ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الفعل » مفعول به للمصدر « على الفعل »
جار ومجرور متعلق بعطف « يصح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى عطفك الفعل ، والجملة في محل رفع خبر المتدأ .

وأشار بقوله : « وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ — إلى آخره » إلى أن العطف ليس مُخْتَصًّا بالأسماء ، بل يكون فيها وفي الأفعال ، نحو « يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ ، وجاءَ زَيْدٌ وركبَ ، واضرب زيدا وقُمْ » .

وَاعْظِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا^(١)
يجوز أن يُعْطَفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ ، كاسم الفاعل ، ونحوه ،
ويجوز أيضا عَكْسُ هذا ، وهو : أن يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ
الْإِسْمِ اسْمٌ ؛ فمن الأول قوله تعالى : [فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْزَلَ بِهِ نَاقًا]
وَجُعِلَ مِنْهُ [قوله تعالى :] (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ) ،
ومن الثاني قوله :

٣٠٠ — فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَجُرِّ عَطَاءٌ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

(١) « واعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » على اسم « جار ومجرور متعلق باعطف » شبه « نعت لاسم ، وشبه مضاف و « فعل » مضاف إليه « فعلا » مفعول به لا عطف « وعكسا » مفعول مقدم لاستعمل الآتي « استعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تجده » تجد : فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « سهلا » مفعول ثان لتجد .

٣٠٠ — البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد ، وهو من قصيدة للناطقة الديباني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، وأول هذه القصيدة قوله :

كَتَمْتُكَ كَلِيلًا بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرًا وَهَمَّيْنِ : هَمَّا مُسْتَكِنًا ، وَظَاهِرَا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيهَا وَوَرَدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا =

وقوله :

٣٠١ - بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَشْوَقِهَا وَجَائِرٍ
فـ «مُجَرِّ» : معطوف على «يُبِيرُ» ، و «جَائِرٍ» : معطوف على «يَقْصِدُ» .

= اللغة : «ألفيته» أُلْفِي : وجد «يوما» أراد به مجرد الوقت «يبير» يهلك ، وماضيه أبار ، ويروى «يبيد» بالذال - وهو بمعنى يبير «ومجر» اسم فاعل من أجرى ، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة «ومجر عطاء» ، و «المعابر» جمع معبر - بزنة منبر - وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة .

الإعراب : «فألفيته» أُلْفِي : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء مفعول أول «يوما» ظرف زمان متعلق بأُلْفِي «يبير» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لأُلْفِي «عدوه» عدو : مفعول به ليبير ، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه «ومجر» معطوف على يبير الذي وقعت جملة مفعولاً ثانياً ، وكان من حقه أن يقول «ومجريا» ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالي الرفع والجر كما في قول عروة ابن حزام :

وَكَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا
ومجر : اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله ، و «عطاء» مفعوله «يستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطاء «المعبرا» مفعول به ليستحق ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب صفة لعطاء .

الشاهد فيه : قوله «يبير .. ومجر» حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل - وهو قوله «ومجر» - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على الفعل - وهو قوله «يبير» - وذلك سائغ جائز .

٣٠١ - البيت مما أنشده جماعة من النحويين - منهم أبو علي في الإيضاح الشهري ، وابن السجري في الأمالي - ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل بعينه .

اللغة : «يعشها» بالعين المهملة - في رواية جماعة من العلماء - أصل معناه =

يطعمها العشاء ، وبالعين المعجزة - كما هو في رواية الأثبت - مأخوذ من العشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى « بعضب » هو السيف « بآثر » قاطع « يقصد » يقطع على غير تمام « جائر » أى : ظالم تجاوز للحد ، والضمير المتصل فى « يعشها ، وأسوقها » للإبل .

المعنى : يمدح رجلا بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ فى ضريحته يقطع أسواق التى تستحق الذبح ، ويجور إلى أخرى لاستحقاقه .

الإعراب : « بات » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « يعشها » يفتى : فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر بات « بعضب » جار ومجرور متعلق بيفتى « بآثر » صفة لمعضب « يقصد » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى معضب ، والجملة فى محل جر صفة ثانية لمعضب « فى أسوقها » الجار والمجرور متعلق بيقصد ، وأسوق مضاف وها : مضاف إليه « وجائر » معطوف على يقصد .

الشاهد فيه : قوله « يقصد . . وجائر » حيث عطف اسما يشبه الفعل - وهو قوله « جائر » - وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل - وهو قوله « يقصد » وذلك سهل لا مانع منه ، وقد ورد فى النثر العربى ، بل ورد فى أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كآية التى تلاها الشارح .

الْبَدَلُ

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ — هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا^(١)

البدل هو : « التابع ، المقصود بالنسبة ، بلا واسطة » .

فـ « التابع » : جنس ، و « المقصود بالنسبة » : فصل ، أخرج : النعت ، والنوكيد ، وعطف البيان ؛ لأن كل واحد منها مُكَدَّلٌ للمقصود بالنسبة ، لا مقصودٌ بها ، و « بلا واسطة » : أخرج المعطوف ببَلْ ، نحو « جاء زيد بل عمرو » ؛ فإن « عمراً » هو المقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة — وهى بل — وأخرج المعطوف بالواو ونحوها ؛ فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة^(٢) .

مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ، يُلْفَى ، أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلْ^(٣)

(١) « التابع » مبتدأ أول « المقصود » صفة له « بالحكم » جار ومجرور متعلق بالمقصود « بلا واسطة » بلا : جازر ومجرور متعلق بالتابع ، ولا الاسمية مضاف وواسطة : مضاف إليه « هو » ضمير منفصل مبتدأ ثان « المسمى » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وفى المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول « بدلا » مفعوله الثانى .

(١) قول الناظم « التابع المقصود بالحكم » قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة ، والمعطوف بالواو ونحوها فى نحو « جاء زيد وعمرو » مقصود بالنسبة ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعا مقصودان ؛ فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشترك لفظا ومعنى بالفصل الأول ، فافهم ذلك وتدبره .

(٢) « مطابقا » مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله « يلفى » الآتى « أو =

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ ، إِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَابِ^(١)
كَزْرُهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا ، وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى^(٢)

== بعضا « معطوف على قوله مطابقا » أو « عاطفة » ما اسم موصول معطوف على قوله « بعضا » السابق « يشتمل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « عليه » جار ومجرور يتعلق بقوله يشتمل « يلقي » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « أو » عاطفة « كمعطوف » الكاف اسم بمعنى مثل : معطوف على قوله « ما يشتمل » والكاف الاسمية مضاف ومعطوف مضاف إليه « بيل » جار ومجرور متعلق بقوله معطوف .

(١) « وذا » اسم إشارة : مفعول به لقوله « اعز » الآتي « للإضراب » جار ومجرور متعلق باعز أيضاً « اعز » فعل أمر ، مبني على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « قصدا » مفعول مقدم لصحب « صحب » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله « ودون » ظرف متعلق بمحذوف ، أى : وإن وقع دون ، ودون مضاف و « قصد » مضاف إليه « غلط » خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف : أى فهو بدل غلط « به » جار ومجرور متعلق بساب الآتي « ساب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام .

(٢) « كزره » الكاف جارة لقول محذوف ، زر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لزر « خالداً » بدل مطابق من هاء زره « وقبله اليدا » الواو عاطفة ، قبل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، واليدا : بدل بعض من الهاء في قبله « واعرفه » الواو حرف عطف ، اعرف : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف ، مبني على الضم في محل نصب « حقه » حق : بدل اشتغال من الهاء في اعرفه ، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وخذ » الواو عاطفة ، خذ : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نبلا » مفعول به لخذ « مدى » بدل إضراب .

البدل على أربعة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل ^(١) ، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى ، نحو « مررت بأخيك زيد ، وزرته خالداً » .

الثاني : بدل البعض من الكل ^(٢) ، نحو « أكلت الرغبة ثلثه ، وقبلة اليد » .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو الدال على معنى في متبوعه ، نحو « أعجبنى زيد علمه ، وأعرفه حقه » .

الرابع : البدل المبين للمبدل منه ، وهو المراد بقوله « أو كمعطوف بيل » وهو على قسمين ؛ أحدهما : ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء ^(٣) ، نحو « أكلت خبزاً لهما » قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً ، ثم بدالك أنك تخبر أنك أكلت لهما أيضاً ، وهو المراد بقوله : « وذا الاضراب اعز إن قصداً صحب » أى : انبدل الذى هو كمعطوف بيل أنسبه للاضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو ، الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصود البدل فقط ، وإنما غلط المتكلم ، فذكر المبدل منه ، ويسمى بدل الغلط والنسيان ، نحو « رأيت رجلاً حاراً » أردت أنك تخبر أولاً أنك رأيت حاراً ، فغلطت بذكر الرجل ، وهو المراد بقوله : « ودون قصد غلط به سلب » أى : إذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البدل بدال الغلط ؛ لأنه مزيل الغلط الذى سبق ، وهو ذكرك غير المقصود .

وقوله : « خذ ثبلاً مدى » يصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين ؛

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ .

(٢) البداء - بفتح الباء بزنة السحاب - ظهور الصواب بعد خفائه .

لأنه إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى فهو بدل الإضراب ، وإن قصد المدى فقط — وهو جمع مُدَيَّةٌ ، وهى الشَّفَرَةُ — فهو بدل الغلط .

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ ، إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلًّا^(١)
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا ، أَوْ اشْتِمَالًا كَمَا نَكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا^(٢)

أى : لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إن كان البديل بَدَل كل من كل ، واقتضى الإحاطة والشمول ، أو كَان بَدَل اشْتِمَالٍ ، أو بدل بعض من كل

فالأول كقوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) ؛ ذ « أولنا » بدل من الضمير المجرور باللام — وهو « نا » — فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة امتنع ، نحو « رأيتك زيدا » .

(١) « ومن ضمير » جار مجرور متعلق بقوله « لا تبدله » الآتى ، وضمير مضاف ، و« الحاضر » مضاف إليه « الظاهر » مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده « لا » ناهية « تبدله » تبدل : فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إلا » أداة استثناء « ما » اسم موصول : مستثنى ، مبني على السكون فى محل نصب « إحاطة » مفعول به مقدم لجلا الآتى « جلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وتقدير البيت : ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر — وهو ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب — إلا ما جلا إحاطة .

(٢) « أو » عاطفة « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البدل « بعضاً » مفعول به لاقتضى « أو اشتمالاً » معطوف على قوله بعضاً « كإبتهاجك » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسم « ابتهاجك » ابتهاج : بدل اشتمال من اسم إن ، وابتهاج مضاف والكاف مضاف إليه « اشتمالاً » اشتمال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابتهاجك ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر إن .

والثاني كقوله :

٣٠٢ — ذَرِينِي ؛ إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا
وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا
فـ « حِلْمِي » بدلُ اشتغال من الياء في « أَلْفَيْتَنِي » .

والثالث كقوله :

٣٠٣ — أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأْدَامِ رَجُلِي ، فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ .

٣٠٢ — البيت لعدي بن زيد العبادي ، ونسب في كتاب سيبويه (٧٧/١) إلى رجل من بجيلة أو خثعم .

اللغة : « ذريني » دعوى ، وتركيني ، يخاطب امرأة « ألفتني » وجدتي « مضاعا » ذاهبا أو كالذاهب ؛ لعدم التعويل عليه ، وترك الركون إليه .
الإعراب : « ذريني » ذرى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به « إن » حرف توكيد ونصب « أمرك » أمر : اسم إن ، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه « لن » نافية ناصبة « يطاعا » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ لن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفتني » ألقى : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعوله الأول « حلمي » حلم : بدل اشتغال من ياء التكلم ، وحلم مضاف والياء مضاف إليه « مضاعا » مفعول ثانٍ لألقى .

الشاهد فيه : قوله « ألفتني حلمي » حيث أبدل الاسم الظاهر — وهو قوله « حلمي » — من ضمير الحاضر ، وهو ياء التكلم في « ألفتني » — بدل اشتغال .

٣٠٣ — نسب العيني تبعا لياقوت هذا البيت للعدل — بزنة التصغير — ابن الفرخ بزنة القتل — وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فجاه ، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصريته إن لم يرسله إليه ، فأرسله ، فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه .

فـ « رجلى » بدلُ بعضٍ من الياءِ في « أُوْعِدْنِي » :

وفهمٍ من كلامه : أنه يُبَدَلُ الظاهر من الظاهر مطلقاً كما تقدم تمثيله ، وأن ضمير الغيبة يُبدل منه الظاهرُ مطلقاً ، نحو « زُرُهُ خالداً » .

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الَّتِي هِيَ بِلَى هَمْزاً ، كَمَا « مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمِّ عَلِيٍّ »^(١) ؟

= اللغة : « أُوْعِدْنِي » تهددني ، وقال الفراء : يقال وعدته خيراً ، ووعدته شراً - بإسقاط الهمزة فيهما - فإذا لم تذكر المفعول قلت « وعدته » إذا أردت الخير ، و « أُوْعِدْتُهُ » إذا أردت الشر « السجن » الحبس « الأدام » جمع أدهم ، وهو القيد « شئنة » غليظة ، خشنة « المناسم » جمع منسم - بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله في الإنسان ، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه .

الإعراب : « أُوْعِدْنِي » أُوْعِدَ : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأُوْعِدَ « والأدام » معطوف على السجن « رجلى » بدل بعض من ياء المتكلم في أُوْعِدْنِي ، ورجل مضاف والياء مضاف إليه « فرجلى » ألفاء للتفريع ، ورجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « شئنة » خبر المبتدأ ، وشئنة مضاف و « المناسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أُوْعِدْنِي . . رجلى » حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله « رجلى » - من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأُوْعِدَ - بدل بعض من كل .

(١) « وبذل » الواو للاستثاف ، بدل : مبتدأ ، وبذل مضاف و « المضمن » مضاف إليه ، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول من ضمن - بالتضعيف - الذي يتعدى لاثنتين « الهمز » مفعول ثانٍ للمضمن « بلى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « همزاً » مفعول به ليلي « كمن » =

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل ،
نحو « مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ ؟ وما تفعلُ أَخِيْرًا أَمْ شَرًّا ؟ ومتى تأتينا أَعْدًا
أَمْ بَعْدَ غَدٍ ؟ »

وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، كـ « مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُّ »^(١)
كما يُبَدَّلُ الْأِسْمُ مِنَ الْأِسْمِ يُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، فـ « يَسْتَعِينُ بِنَا » :
بَدَلٌ مِنْ « يَصِلُ إِلَيْنَا » ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فـ « يُضَاعَفُ » : بَدَلٌ مِنْ « يَلْقَى » فأعرابه بإعرابه ،
وهو الجزم ، وكذا قوله :

٣٠٤ — إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا
فـ « تُؤْخَذُ » : بَدَلٌ مِنْ « تُبَايَعَا » ولذلك نصب .

= الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة : خبر المبتدأ
« أَسْعِيدُ » الهمزة للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الاستفهام وهو من « أَمْ » حرف
عطف « على » معطوف على سعيد .

(١) « ويبدل » الواو للاستئناف ، يبدل : فعل مضارع مبني للمجهول « الفعل »
نائب فاعل يبدل « من الفعل » جار ومجرور متعلق ببديل « كمن » الكاف جارة
لقول محذوف ، من : اسم شرط مبتدأ « يصل » فعل مضارع فعل الشرط « إلينا » جار
ومجرور متعلق بـ « يستعين » بدل من يصل « بنا » جار ومجرور متعلق بـ « يستعين
» يعن « فعل مضارع مبني للمجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازاً ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا
من الخلاف المعروف .

٣٠٤ — هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد أبيات سيويه الحسين التي لم
ينسبها إلى قائل معين ، وقد رواه (٧٨ / ١) وقال عقب روايته : « هذا عربي
حسن » .

.

= اللغة : « تبائع » تدبىء للسلطان بالطاعة ، وتدخلى فيها دخل فيه الناس .
 المعنى : يقول لمخاطبه : إني ألزم نفسي عهداً أن أحملك على الدخول فيها دخل فيه
 الناس من الخضوع للسلطان والالتقياء لطاعته ؛ فإما التزمت ذلك طائعاً مختاراً ، وإما
 أن أجبك إليه ، وأكرهك عليه ، ييغض إليه الخلاف ، والخروج عن الجماعة ، ويزين
 له الوفاق ومشاركة الناس .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر إن مقدم على اسمه « الله » اسم إن تأخر عن خبره « أن » حرف مصدرى ونصب
 « تبائع » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
 والألف للاطلاق ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع مفعولا
 لأجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن ،
 وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، ونكون جملة القسم
 لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام : إن مبايعتك
 كائنة على والله « تؤخذ » فعل مضارع مبنى للجهول بديل من تبائع « كرها » مفعول
 مطلق ، أو حال على التأويل بكاره « أو » عاطفة « تجيء » فعل مضارع معطوف على
 تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « طائعا » حال من الضمير المستتر
 فى تجيء .

الشاهد فيه : قوله « أن تبائعا تؤخذ » فإنه أبدال الفعل - وهو قوله « تؤخذ » -
 من الفعل - وهو قوله « أن تبائعا » - بديل اشتغال .

واعلم أن الدليل على أن البديل - فى هذا الشاهد ، وفى الآية الكريمة التى تلاها
 الشارح - هو الفعل وحده ، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله - الدليل على
 ذلك هو أنك ترى الإعراب الذى اقتضاه العامل فى الفعل الأول - وهو المبدل منه -
 موجودا بنفسه فى الفعل الثانى الذى نذكر أنه البديل ، ألا ترى أن « تؤخذ » فى
 هذا الشاهد منصوب كما أن « تبائع » منصوب ، وأن « يضاعف » فى الآية الكريمة
 مجزوم كما أن « يلق » مجزوم ، والله سبحانه أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

النَّادَى

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ « يَا ،

وَأَيُّ ، وَآ » كَذَا « أَيَا » ثُمَّ « هَيَا »^(١)

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ « وَآ » لِمَنْ نُدِبُ

أَوْ « يَا » وَغَيْرُ « وَآ » لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ^(٢)

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً ، أو غيره ، فإن كان غير مندوب :
فإما أن يكون بعيداً ، أو في حكم البعيد — كالنائم والساهى — أو قريباً ،
فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء : « يَا ، وَأَيُّ ، وَآ ، وَهَيَا »
وإن كان قريباً فله الهمزة ، نحو « أَزِيدُ أَقْبِلُ »^(٣) ، وإن كان مندوباً — وهو

(١) « للمنادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الناء » صفة للمنادى
« أو كالناء » عطف على الناء « يا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وأى وآ » معطوفان
على يا « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيا » قصد لفظه : مبتدأ
مؤخر « ثم هيا » معطوف على أيا .

(٢) « والهمز » مبتدأ « للداني » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
« ووا » قصد لفظه : مبتدأ « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ندب »
فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة
لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أو يا » معطوف على وا « وغير » مبتدأ ، وغير
مضاف و « وا » قصد لفظه : مضاف إليه « لدى » ظرف متعلق بقوله « اجتنب » الآتى ،
ولدى مضاف و « اللبس » مضاف إليه « اجتنب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَايِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَيْتِ صَرْمِي فَأَجْلِي

الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ ، أَوْ الْمُتَوَجَّعُ مِنْهُ — فله « وَا » نحو « وَازِيدَاهُ » ، و « وَاطْهَرَاهُ »
و « يَا » أيضاً ، عند عَدَمِ التَّبَاسِهِ بغير المندوب ، فإن التبس تعينت « وَا »
وامتنعت « يَا » .

وَعَبْرٌ مِّنْدُوبٌ ، وَمُضْمَرٌ ، وَمَا جَا مُسْتَعْنَاءًا قَدْ يُعْرَى فَاعِلًا^(١)
وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ^(٢)
لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو « وَازِيدَاهُ » ولا مع الضمير ،
نحو « يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفَيْتُكَ » ولا مع المستغاث ، نحو « يَا لَزَيْدٍ » .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « مندوب » مضاف إليه « ومضمر »
معطوف على مندوب « وما » اسم موصول : معطوف على مندوب أيضاً « جا » قصر
للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول
« مستغاثا » حال من الضمير المستتر في جاء « قد » حرف تقليل « يعرى » فعل
مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
« فاعلها » اعلم : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً
لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) « وذاك » اسم إشارة : مبتدأ « في اسم » جار ومجرور متعلق بقوله :
« قل » الآتي ، واسم مضاف و « الجنس » مضاف إليه « والمشار » معطوف على اسم
« له » جار ومجرور متعلق بالمشار « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
« ومن » اسم شرط مبتدأ « يمنعه » يمنع : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير
مستتر فيه ، والهاء مفعول به « فانصر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، انصر : فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ،
« عاذله » عاذل : مفعول به لانصر ، وعاذل مضاف والهاء مضاف إليه .

وأما غيرُ هذه فيُحذفُ معها الحرفُ جوازاً ؛ فتقول في « يَا زَيْدُ أَقْبِلْ » :
« زَيْدُ أَقْبِلْ » وفي « يَا عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ » : « عَبْدَ اللَّهِ أَرْكَبْ » .

لكن الحذفُ مع اسم الإشارة قليلٌ ، وكذا مع اسم الجنس ، حتى إنَّ أَكْثَرَ
النحويين مَنَعُوهُ ، ولكن أجازهُ طائفةٌ منهم ، وتبعهم المصنف ، ولهذا قال :
« ومن يمنعه فانصر عاذله » أي : انصر مَنْ يمدله على مَنْعه ؛ لورود السماع به ،
فما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ)
أي : يا هَؤُلَاءِ ، وقول الشاعر :

٣٠٥ — ذَا ، ارْعَوَاءَ ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ

أَسْ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي : يا ذَا ، وممَّا ورد منه مع اسم الجنس قولهم : « أَصْبَحْ لَيْلٌ » أي :
يا ليل ، و « أَطْرُقُ كَرًّا » أي : يا كَرًّا .

٣٠٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « ارعواء » انكفافاً ، وتركاً للصبوة ، وأخذاً بالجد ومعالي الأمور .
الإعراب : « ذَا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، أي : يا هذا
« ارعواء » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأصل الكلام : ارعو ارعواء « فليس » الفاء
للتعليل ، ليس : فعل ماض ناقص « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه ،
وبعد مضاف و « اشتعال » مضاف إليه ، واشتعال مضاف و « الرأس » مضاف إليه
« شيئاً » تمييز « إلى الصبا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبيل الآتي ،
وكان أصله نعتاً له ، فلما تقدم أعرب حالاً على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت
حالاً ، ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، بسبب كون الصفة تابعاً ، ومن شأن
التابع ألا يسبق المتبوع . « من » زائدة « سبيل » اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع
بضمّة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
= (١٧ — شرح ابن عقيل ٢)

وَإِنْ الْمَعْرِفَ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا^(١)
لا يخلو المنادى من أن يكون : مفرداً ، أو مضافاً ، أو مُشَبَّهًا به .
فإن كان مفرداً : فإما أن يكون معرفة ، أو نكرة مقصودة ، أو نكرة
غير مقصودة .

فإن كان مفرداً — معرفة ، أو نكرة مقصودة — بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ
يُرْفَعُ بِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ يَرْفَعُ بِالضَّمَةِ بُنِيَ عَلَيْهَا ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ » وَ « يَا رَجُلُ » ،
وإن كان يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْوَاوِ فَكَذَلِكَ ، نَحْوُ « يَا زَيْدَانِ » وَ « يَا رَجُلَانِ » ،
و « يَا زَيْدُونَ » وَ « يَا رُجَيْلُونَ » ويكون في محل نصب على المفعولية ؛ لأن المنادى
مفعول [به] في المعنى ، وناصبه فعلٌ مضمَرٌ نَابَتْ « يَا » مَنَابَهُ ، فَأَصْلُ « يَا زَيْدُ » :
أَدْعُو زَيْدًا ، فَحُذِفَ « أَدْعُو » وَنَابَتْ « يَا » مَنَابَهُ .

= الشاهد فيه : قوله « ذَا » حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ؛ فدل ذلك
على أنه وارد ، لا يمتنع ، خلافاً لمن ادعى منعه ، نعم هو قليل .
وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبي :

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ثُمَّ انْذَنَيْتِ ، وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا
يريد بقوله هذي : يا هذه ، ومثل ذلك قول الراجز :

يَا إِبِلِي إِمَّا سَأَمْتِ هَذِي فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمِ هَذَاذِ
* أَوْ طَارِقِي فِي الدَّجْنِ وَالرَّذَاذِ *

(١) « وابن » فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « المعرف » مفعول به لابن « المنادى » بدل من المعرف « المفردا » نعت
للمنادى « على الذي » جار ومجرور متعلق بقوله ابن « في رفعه » الجار والمجرور
متعلق بقوله : « عهد » الآتي ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه « قد » حرف
تحقيق « عهدا » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الذي .

وَأَنْتِ أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا^(١)
 أى : إذا كان الاسمُ المنادى مبنيًا قبل النداء قُدِّرَ — بعد النداء — بناؤه
 على الضم ، نحو « يا هذا » . وَيَجْرَى مجرى ما تجددَ بناؤه بالنداء كزيد : في أنه
 يُتَّبَعُ بالرفع مُرَاعَاةً للضم المقدَّر فيه ، وبالنصب مُرَاعَاةً للمحل ؛ فتقول « يا هذا
 العاقلُ ، والعاقلَ » بالرفع والنصب ، كما تقول : « يا زيدُ الظريفُ ، والظريفَ » .

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ — انْصَبْ عَادِمًا خِلَافًا^(٢)
 تقدِّمَ أن المنادى إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان
 يرفع به ، وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة : أى غير مقصودة ، أو مضافاً ،
 أو مُشَبَّهاً به — نُصِبَ .

(١) « وانو » الواو للاستثاف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنت « انضمام » مفعول به لانو ، وانضمام مضاف و « ما » اسم موصول :
 مضاف إليه « بنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ،
 أى : بنوه « قبل » ظرف زمان متعلق بقوله بنوا ، وقبل مضاف ، و « النداء » مضاف
 إليه « وليجر » الواو عاطفة ، واللام لام الأمر ، يجر : فعل مضارع مبنى للمجهول محذوم
 بمحذوف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى بنوا
 قبل النداء « مجرى » مفعول مطلق ، ومجرى مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى
 مضاف و « بناء » مضاف إليه ، وجملة « جددا » من الفعل المبني للمجهول مع نائب
 الفاعل المستتر فيه في محل جر نعت لبناء .

(٢) « والمفرد » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « انصب » الآتى « المنكور » نعت
 للمفرد « والمضافا » معطوف على المفرد « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه : معطوف على المفرد
 أيضاً ، وشبه مضاف وضمير الغائب العائد إلى المضاف : مضاف إليه « انصب » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عادما » حال من فاعل انصب ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « خلافا » ، مفعول به لعادما .

فمثال الأول قولُ الأعشى « يا رجلاً خُذْ بيدى » وقول الشاعر :
 ٣٠٦ — أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُغًا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
 ومثال الثانى قولك : « يا غلامَ زيدٍ » ، و« يا ضاربَ عمرو » .
 ومثال الثالث قولك « يا طالعا جبلاً ، يا حسناً وجهه ، يا ثلاثةً وثلاثين »
 [فيمن سميته بذلك] .

٣٠٦ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وكان قد أسر في يوم
 الكلاب الثانى .

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهومكة والمدينة وما حولها ، قاله الجوهري ،
 وفيل : معناه بلغت العرض ، وهى جبال نجد « نداماى » جمع ندمان — بفتح النون
 وسكون الدال — ومعناه النديم المشارب ، وقد يطلق على الجلّيس المصاحب ، وإن لم
 يكن مشاركا على الشراب « نجران » مدينة بالحجاز من شق اليمن .
 الإعراب : « أيا » حرف نداء « راكباً » منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد
 راكباً بعينه « إما » كلمة مكوّنة من إن وما ؛ فإن : شرطية ، وما زائدة « عرضت »
 عرض : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعل « قبلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ،
 بلغ : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « نداماى » ندامى :
 مفعول به لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف
 إليه « من نجران » جار ومجرور متعلق بمحذوف خال من نداماى « أن » مخففة
 من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » تلاقى : اسم
 لا ، والألف للاطلاق ، وخبر « لا » محذوف تقديره : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا
 واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، والجملة من أن واسمها وخبرها
 فى محل نصب مفعول ثانٍ لبلغن .

الشاهد فيه : قوله « أيا راكباً » حيث نصب راكباً لكونه نكرة غير
 مقصودة ، وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير فى أيدي أعدائه ، فهو يريد راكباً
 أى راكب مطلقا نحو بلاد قومه يبلغهم حله ؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك ،
 وليس يريد واحداً معيناً .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء ، نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسر على جعل « إن » ومعمولها جملة أجيب بها الشرط ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتح على جعل « أن » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير « مَنْ يَأْتِنِي فَأِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير « فجزاؤه الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح [والكسر ؛ فالكسر على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير « فَأَلْغَفَرَانُ جزاؤه » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « أن » بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر « إن » قول ، والقائل واحد ، نحو « خَيْرُ الْقَوْلِ إني أحمد [الله] » فَمَنْ فتح جعل « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير « خَيْرُ الْقَوْلِ حمدُ الله » فـ « خير » : مبتدأ ، و « حمدُ الله » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن « خير » كما تقول « أولُ قراءتي (سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) » فأول : مبتدأ ، و « سبح اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إني أحمد الله » خبره ، ولا تحتاج هذه

= وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

أى : إذا لم يقع « ابن » بعد عَلمَ ، أو [لم] يقع بعده عَلمَ ، وَجَبَ ضَمُّ
المنادى ، وامتنع فتحه ؛ ففعال الأول نحو « يا غلامُ ابنَ عمرو ، يا زيدُ الظريفُ
ابن عمرو » ومثال الثانى : « يا زيدُ ابنَ أخينا » فيجب بناء « زيد » على الضم
فى هذه الأمثلة ، ويجب إثبات ألف « ابن » والحالة هذه .

واضمم ، أو انصب — ما اضطراراً نُوناً مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ مُبَيَّنًا^(١)
تقدّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفةً ، أو نكرة مقصودة — يجب
بناؤه على الضم ، وذَكَرَ هنا أنه إذا اضطرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان
له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه ، وقد ورد السماع بهما ؛ فمن الأول
قوله :

٣٠٧ — سَلامُ اللهِ يَاطَرٌّ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَاطَرُّ السَّلامُ

(١) « واضمم » فعل أمر ، وفاغله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو »
عاطفة « انصب » معطوف على اضمم « ما » اسم موصول : تنازعه الفعلان قبله ، كل
منهما يطلبه مفعولا « اضطرأ » مفعول لأجله « نونا » نون : فعل ماض مبنى
للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مما » بيان لما الموصولة « له » جار
ومجرور متعلق بقوله بينا الآتى « استحقاق » مبتدأ ، واستحقاق مضاف و « ضم »
مضاف إليه ، وجملة « بينا » مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة
المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المحرورة بمن .

٣٠٧ — البيت للأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأة وبشيب بها ، ولا ينصح
عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره ، فقال هذا الشعر .
الإعراب : « سلام » مبتدأ ، وسلام مضاف و « الله » مضاف إليه « يا » حرف =

ومن الثانى قوله :

٣٠٨ — ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَاقِي

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَلْ» إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَنَحْوِ «الْجَمَلِ»^(١)

= نداء «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم «يا مطر» يا : حرف نداء ، مطر : منادى مبنى على الضم فى محل نصب «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة .

الشاهد فيه : قوله «يا مطر» الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة ، وأقضى الضم ؛ اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه .

٣٠٨ — هذا البيت للمهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل .

اللغة : «وقتاك» مأخوذ من الوقاية ، وهى الحفظ ، والكلاسة «الوَاقِي» جمع واقية بمعنى حافظة وراعية ، وكان أصله «الوواقى» فقلبت الواو الأولى همزة . الإعراب : «ضربت» ضرب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هى «صدرها» صدر : مفعول به لضرب ، وصدر مضاف وها مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضربت «وقالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هى «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد — إلخ ، قد : حرف تحقيق «وقتاك» وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به «الوَاقِي» فاعل وقى .

الشاهد فيه : قوله «يا عديا» حيث اضطر إلى تنوين المبادئ فنونه ، ولم يكتف بذلك ، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً ؛ لبشابه به المنادى المعرب النونى بأصله ، وهو النكرة غير المقصودة .

(١) «باضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله «خص» الآتى «خص» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول ، ويجوز أن يكون فعل أمر «جمع» نائب فاعل =

وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالْتَّعْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضٍ^(١)
 لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، و «أل» فى غير اسم الله تعالى ، وما سُمى به
 من الجُمْلِ ، إلا فى ضرورة الشعر كقوله :
 ٣٠٩ — فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

== إذا جعلت خص ماضياً ، ومفعول به إذا جعلته أمراً ، وجمع مضاف و «يا» قصد
 لفظه : مضاف إليه «وأل» عطف على يا «إلا» أداة استثناء «مع» ظرف متعلق
 بمحذوف حال من جمع ، ومع مضاف و «الله» مضاف إليه «ومحكى» معطوف على
 لفظ الجلالة ، ومحكى مضاف و «الجملة» مضاف إليه .

(١) «والأكثر» مبتدأ «اللهم» قصد لفظه : خبر المبتدأ «بالتعويض» جار
 ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر «وشذ» فعل ماض «يا اللهم» قصد لفظه :
 فاعل شذ «فى قريض» جار ومجرور متعلق بشذ .

٣٠٩ — هذا البيت من الشواهد التى لم نعث لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : «يا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف لأنه مثنى فى
 محل نصب «اللذان» صفة لقوله : «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فر : فعل
 ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة اللذان «إياكما» إيا : منصوب
 على التحذير بفعل مضمر وجوبا ، تقديره : أحذركما «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل
 مضارع منصوب بمحذوف النون ، وألف الاثنين فاعل ، ونا : مفعول أول ، و «أن»
 وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، مقدرة «شرأ» مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل فى غير
 اسم الله تعالى وما سُمى به من المركبات الإخبارية (الجملة) ، وذلك لا يجوز إلا فى
 ضرورة الشعر .

وإنما لم يحز فى سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسبيين : أحدهما :
 أن كلا من حرف النداء وأل يفيد التعريف ، فأحدهما كاف عن الآخر ، والثانى :
 أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون
 بين اثنين فى ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان .

وأما مع اسم الله تعالى وتَحَكَّى الجمل فيجوز ، فتقول : « يا الله » بقطع الهمزة ووَضَلِهَا ، وتقول فيمن اسمه « الرَّجُلُ مَنْطَلِقُ » : « يا الرَّجُلُ مَنْطَلِقُ أَقْبِلْ » .

والأكثر في نداء اسم الله « اللَّهُمَّ » بيمين مشددة مَعَوَّضَةٌ من حرف النداء ، وشذَّ-الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله :

٣١٠ — إني إذا ما حَدَثُ أَلَمًا أَقُولُ : يا اللَّهُمَّ ، يا اللَّهُمَّ

٣١٠ - هذا البيت لأمية بن أبي الصلت ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهدلي ، وذكر له بيتاً قبل بيت الشاهد ، وهو :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

اللغة : « حدث » هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر « أَلَمًا » نزل ، وألم في قوله : « وأي عبد لك لا أَلَمًا » من قولهم : ألم فلان بالذنب ، يريدون فعله أو قاربه . المعنى : يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « إذا » ظرف يتعلق بقوله « أقول » الآتي « ما » زائدة « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ما ألم حدث أَلَمًا « أَلَمًا » ألم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء « اللَّهُمَّ » الله : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة زائدة .

الشاهد فيه : قوله « يا اللهم يا اللهم » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم ، لأنه جمع بين العوض والمعوّض عنه .

وقد جمع بينهما ، وزاد مما ذلك الراجز الذي يقول :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا

فصل

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمَهُ نَصْبًا ، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ^(١)
 أى : إذا كان تابعُ المنادى المضموم مضافاً^(٢) غَيْرَ مُصَاحِبٍ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ
 وَجَبَ نَصْبُهُ ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » .

(١) « تابع » مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : أُلْزِمَ
 تابع ذى الضم - إلخ ، وتابع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الضم »
 مضاف إليه « المضاف » نعت لتابع « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع ،
 ودون مضاف و « أَلْ » قصد لفظه : مضاف إليه « أَلْزِمَهُ » أُلْزِمَ : فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعوله الأول « نصباً » مفعوله الثانى
 « كأزید » السكاف جارة لقول محذوف ، والهمزة حرف نداء ، زيد : منادى مبنى
 على الضم فى محل نصب « ذا » نعت لزيد بمراعاة المحل ، وذا مضاف و « الحيل »
 مضاف إليه .

(٢) ههنا شيان أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : أن المنادى إذا كان اسماً ظاهراً ، فله جهتان : الأولى جهة كونه منادى ،
 وهى تقتضى الخطاب ، والثانى جهة كونه اسماً ظاهراً ، وهى تقتضى الغيبة ؛ فإذا
 كان تابع المنادى متصلاً بضميره جازى فى هذا الضمير وجهان ؛ الأول : أن يؤتى
 به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية ؛ والثانى أن يؤتى به ضمير خطاب نظراً إلى
 الجهة الأولى ، تقول : يا زيد نفسه أو نفسك ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا ذا
 الذى قام أوقت .

والأمر الثانى : أن التابع المضاف الذى يجب نصبه هو ما كانت إضافته محضة ،
 أما الذى إضافته لفظية كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله ، نحو « يا رجل ضارب زيد »
 فقد اختلفت فيه كلمة العلماء ؛ فقال الرضى : يجوز فيه الوجهان الضم والنصب ، وقال
 السيوطى : يجب نصبه .

وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ، أَوْ اَرْفَعَ، وَاجْمَلًا كَسْتَقِيلَ نَسَقًا وَبَدَلًا^(١)
 أى : ماسوى المضاف المذكور يجوز رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ — وهو المضاف المصاحب
 لآل ، والمفرد — فتقول : « يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ الْأَبِ » برفع « الْكَرِيمِ » وَنَصْبِهِ ،
 و « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » برفع « الظَّرِيفِ » وَنَصْبِهِ .

وَحُكْمُ عَظْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ حُكْمُ الصِّفَةِ ؛ فتقول : « يَا رَجُلُ زَيْدٌ ،
 وَزَيْدًا » بالرفع والنصب ، و « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ » .

وأما عَظْفُ النَّسَقِ وَالبَدَلُ ففى حُكْمِ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ ؛ فيجب ضمّه إذا كان
 مفرداً ، نحو « يَا رَجُلُ زَيْدٌ » و « يَا رَجُلُ وَزَيْدٌ » كما يجب الضم لو قلت :
 « يا زيد » ، ويجب نصبه إن كان مضافاً ، نحو « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا زَيْدُ
 وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » ، كما يجب نصبه لو قلت : « يا أبا عبد الله » .

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ « أَلِ » مَا نُسِقًا فَبِهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُدْتَقَى^(٢)

(١) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم على عامله وهو قوله « ارفع » الآتى
 « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف والماء مضاف
 إليه « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة
 « انصب » معطوف على ارفع « واجملا » الواو عاطفة أو للاستئناف ، اجعل : فعل
 أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المنقابة ألفا ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت. « كستقل » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى موضع المفعول
 الثانى له « نسقا » مفعول أول لاجعل « وبدلا » معطوف على قوله نسقا .

(٢) « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « مصحوب »
 خبر يكن تقدم على اسمه ، ومصحوب مضاف و « أَلِ » قصد لفظه : مضاف إليه « ما »
 اسم موصول : اسم يكن « نسقا » نسق : فعل ماض مبنى للجهول ، وثائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة =

أى : إنما يجب بناء المنسوق على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل» .
فإن كان بـ «أل» جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب ؛ والختار — عند
الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما — الرفع ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال :
« وَرَفَعَ يُدْتَقَى » أى : يُخْتَارُ ؛ فتقول : « يَازِيدُ وَالْغُلَامُ » بالرفع والنصب ،
ومنه قوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) برفع « الطير » ونصبه .

وَأَيُّهَا ، مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ^(١)
وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يَرَدُ^(٢)

= لا محل لها صلة الموصول « ففيه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، فيه : جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل
جزم جواب الشرط « ورفع » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في
معرض التقسيم ، وجملة « ينتقى » من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع
خبر المبتدأ .

(١) « أيها » قصد لفظه : مبتدأ « مصحوب » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله
« يلزم » الآتى — ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف
متعلق بمحذوف حال من مصحوب أل « صفة » حال أخرى منه « يلزم » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « أيها » والجملة في
محل رفع رفع خبر المبتدأ « بالرفع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب
أل « لدى » ظرف متعلق بيلزم ، ولدى مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف
و « المعرفة » مضاف إليه ، وتقدير البيت : وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة
مرفوعا واقعا بعده .

(٢) « وأي هذا » قصد لفظه : مبتدأ « أيها الذى » معطوف عليه بعاطف مقدر
« ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المذكور ، =

يقال : « يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا أَيُّهَذَا ، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي فعل كذا » ، فـ «أى» منادى مفرد مبني على الرفع ، و «ها» زائدة ، و «الرجل» صفة لأى ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأجاز المازني نَصْبَهُ قياساً على جواز نصب «الظريف» في قولك « يَازَيْدُ الظَّرِيفُ » بالرفع والنصب .

ولا توصف «أى» إلا باسم جنس محلى بأل ، كالرجل ، أو باسم إشارة ، نحو « يا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ » أو بموصول محلى بأل « يا أَيُّهَا الَّذِي فعل كذا » .

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ^(١)
يقال : « يَا هَذَا الرَّجُلُ » فيجب رفع « الرجل » إن جعل « هذا » وُضْلَةً
لندائه كما يجب رفع صفة «أى» ، وإلى هذا أشار بقوله : « إِنْ كَانَ تَرْكُهَا

= والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ووصف » مبتدأ ، ووصف مضاف و «أى» مضاف إليه « بسوى » جار ومجرور متعلق بوصف ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه « يرد » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف أى بسوى هذا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وذو » مبتدأ ، وذو مضاف و «إشارة» مضاف إليه « وكأى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « في الصفة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « تركها » ترك : اسم كان ، وترك مضاف وها : مضاف إليه « يفيت » فعل مضارع ، وفاعلها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم كان « المعرفة » مفعول به ليفيت ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سائر الكلام .

يُفَيْقُ المعرفة ، فإن لم يُجْعَلِ اسْمُ الإشارةِ وَصْلَةً لنداء ما بعده لم يجب رَفْعُ صفتِهِ ، بل يجوز الرفع والنصب .

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضُمَّ وَأُفْتُحَ أَوَّلًا تُصِيبُ (١)
يقال : « يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ » (٢) و
* يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ * ٣١١

(١) « في نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « ينتصب » الآتي « سعد » منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب « سعد » توكيد للأول ، أو بدل منه . أو عطف بيان بمراعاة محله ، أو فاعول به لفعل محذوف ، أو منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الأوس » مضاف إليه « ينتصب » فعل مضارع « ثان » فاعله « وضُم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وافتح » معطوف على ضم « أولا » تنازعه الفعلان قبله « تصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

والمراد بنحو « سعد سعد الأوس » كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً ، وكرر ، مضافاً ثانياً لفظية إلى غيره ، سواء أكان علماً كثال الناطم ، والشاهدين رقم ٣١١ و ٣١٢ أم كان اسم جنس نحو قولك : يا رجل رجل القوم ، أم كان وصفاً نحو يا صاحب صاحب زيد . وخالف الكوفيون في هذا ، فإن لم يكن ثانياً اللفظين مضافاً - نحو يا زيد زيد - لم يجب نصبه ، وجاز فيه وجهان النصب والضم ، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتي .

(٢) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نَعَا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِينَ الْغَطَارِفِ
أَجِيئاً إِلَى دَاعِي الْهُدَى وَنَبَوَا مِنْ اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ زُفَّةً عَارِفِ
٣١١ — هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عمر بن لُجَأَ

=

التيحى ، والبيت بكامله هكذا :

== يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَءٍ عُمَرُ

اللغة : « تيم عدى ، أضاف تيماً إلى عدى — وهو أخوه — للاحتراز عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وهما في قريش ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيان ، وعن تيم ضبة « لا أبالك » جملة قد يقصد بها المدح ، ومعناها حينئذ نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد يقصد بها الذم ، ومعناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب ، قال السيوطى : هى كلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم ، شتاً له واحتقاراً ، ثم كثر فى الاستعمال حتى صار يقال فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب ، وقال أبو الحسن الأخفش : كانت العرب تستحسن أن تقول « لا أبالك » وتستقبح « لا أم لك » أى : مشفقة حنونة ، وقال العيني : وقد تذكر هذه الجملة فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درك ! وقد تستعمل بمعنى جد فى أمرك وشمر ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى بعض شأنه . اهـ « يلقيَنَّكم » بالقاف المثناة ، ومن رواه بالغاء فقد أخطأ ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الرمى « سواة » هى الفعلة القبيحة .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ، ومكرهه لا تحملونه ؛ بتمرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره ، لأنهم إن تركوا عمر وهجاء جريراً فكأنهم رضوا بذلك ، وحينئذ يسلط جرير عليهم لسانه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « تيم » منادى ، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً طلياً ، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثانى كما هو رأى سيويه ، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثانى كما هو رأى أبى العباس المبرد « تيم » منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف ، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد الأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً ، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً ، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وتيم مضاف و « عدى » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أباً » اسم لا « لكم » اللام حرف زائد ، والسكاف فى محل جر بهذه اللام ، ولكنها فى التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها ، قال اللخمي : اللام فى « لا أبالك » مقحمة ، والسكاف فى محل جر بها ؛ لأنه لو كان الحذف بالإضافة أدى إلى تعليق حرف ==

و * يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *

— ٣١٢ —

فيجب نصبُ الثاني ، ويجوز في الأول : الغم ، والنصب .

== الجر ، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدة ، وإنما أقحمت مراعاة لعمل « لا » لأنها لا تعمل إلا في النكرات ، وثبتت الألف مراعاة للإضافة ، فاجتمع في هذه الكلمة شيان متضادان : اتصال ، وانفصال ، فثبتت الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى ، وثبتت اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل « لا » ، فهذه مسألة قد روعيت لفظاً ومعنى ، وخبر « لا » محذوف : أى لا أبالكُم بالحضرة . الشاهد فيه : قوله « يا تيم تيم عدى » حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثاني اللفظين ، فيجب في الثاني النصب ، ويجوز في الأول الغم والنصب ، على ما أوضحناه في الإعراب ، وأوضحه الشارح العلامة .

٣١٢ — وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، يقوله في زيد بن أرقم — وكان يتلها في حجره — يوم غزاة مؤتة ، وهو بكالها :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ

اللغة : « اليعملات » بفتح الياء والميم : الإبل القوية على العمل « الذبل » جمع ذابل أو ذابلة : أى ضامرة من طول السفر ، وأضاف زيدا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحداثتها . وقوله « تطاول الليل عليك » — إلخ ، يريد أنزل عن راحلتك واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال . فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء .

الإعراب : « يا » حرف نداء « زيد » منادى مبنى على الغم في محل نصب ، أو منصوب بالفتحة الظاهرة ، كما تقدم في البيت قبله « زيد » منصوب لا غير ، على أنه تابع للسابق ، أو منادى ، وزيد مضاف و « اليعملات » مضاف إليه « الذبل » صفة لليعملات .

الشاهد فيه : قوله « يا زيد زيد اليعملات » حيث تكرر لفظ المقادى ، وأضيف ثاني اللفظين كما سبق في الشاهد الذي قبل هذا ، ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الغم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفي الثاني النصب ليس غير ، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه ، وقد بينها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح .

فإن ضمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً : على التوكيد^(١) ، أو على إضمار
« أَعْنِي » ، أو على البدلية ، أو عطفِ البيان ، أو على النداء .
وإن نُصِبَ الأوَّلُ : فذهبُ سبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني ،
وأن الثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه ، ومذهبُ البرد أنه مضاف إلى
محذوفٍ مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني ، وأن الأصل : « يَا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ »
فحذف « عدي » الأوَّلُ لدلالة الثاني عليه .

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأوَّلِ باعتبار المحل إن كان الأوَّلُ
مضموماً ، وقالوا : لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً ؛ لأن التوكيد المعنوي يكون
بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها ، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً ، لوجهين :
أولهما أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأوَّل وهو المضاف إليه ، وثانيهما
أن تعريف الأوَّل بالنداء أو بالعلية السابقة عليه وتعريف الثاني بالإضافة .
قال : أبو رجاء : ولمن يذهب إلى أن الثاني تأكيدي للأوَّل أن يلتزم أنه لا يجب
استواء المؤكِّد والتوكيد في جهة التعريف ، ويكتفى باشتراكهما في جنس التعريف ،
فافهم ذلك .

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنَّ يُضَفُّ لِيَا كَعَبْدٍ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا^(١)
إذا أُضِيفَ المنادى إلى ياء المتكلم : فإنما أن يكون صحيحاً ، أو معتلاً .
فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير مُنَادَى ، وقد سبق حكمه^(٢) في المضاف
إلى ياء المتكلم .

وإن كان صحيحاً جاز فيه خمسة أوجه :

أحدها : حذفُ الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو « يَا عَبْدِي » ، وهذا
هو الأكثر .

الثاني : إثباتُ الياء ساكنةً ، نحو « يَا عَبْدِي » وهو دون الأول في الكثرة .

الثالث : قلبُ الياء ألفاً ، وحذفُها ، والاستغناء عنها بالفتحة ، نحو « يَا عَبْدًا » .

(١) « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « منادى »
مفعول أول « صح » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
منادى فاعل ، والجملة في محل نصب صفة لمنادى « إن » شرطية « يصف » فعل مضارع
مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنادى « ليا »
جار ومجرور متعلق بـ يصف « كعبد » جار ومجرور متعلق بـ اجعل ، وهو في محل المفعول
الثاني له « عبدى ، عبد ، عبدا ، عبديا » كلهن معطوفات على الأول بعاطف مقدر .

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الأصح فيما آخره
ألف نحو فتأى وعصاى ، أو واء نحو مسلمى ، أو ياء غير مشددة نحو قاضى ، وحذف
ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرسى ، ولا تنس أنا
ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة ، وخالفنا في ذلك ما ذكره
العلماء ، وادعوا الإجماع عليه ، واستدللناك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب
المحتج بعريبتهم . ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ، ولكننا ننكر
جد الإنكار أنه ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد ؟

الرابع : قلبها ألفاً ، وإبقاؤها ، وقلبُ الكسرة فتحاً ، نحو « يَا عَبْدَا » .
الخامس : إثباتُ الياءِ مُحَرَّكَةً بالفتح ، نحو « يَا عَبْدِي » .

وَفَتَحُ أَوْ كَسِرُ وَحَذَفُ الْيَاءِ اسْتَمَرُّ فِي « يَا ابْنَ أُمِّ ، يَا ابْنَ عَمِّ - لَا مَفْرَ »^(١) .
إذا أُضِيفَ النّادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ،
إلا في « ابن أم » و « ابن عم » فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال ،
وتكسر الميم أو تفتح ؛ فنقول : « يا ابن أمِّ أَقْبِلِي » و « يا ابن عَمِّ لَا مَفْرَ »
نفتح الميم وكسرهما^(٢) .

وَفِي النَّدَا « أَبَتِ ، أُمَّتِ » عَرَضُ
وَكَسِرُ أَوْ افْتَحُ ، وَمِنْ الْيَاءِ التَّاعُوضُ^(٣) .

(١) « وفتح » مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التقسيم
« أو كسر » معطوف على فتح « وحذف » معطوف على كسر ، والواو فيه بمعنى مع ،
وحذف مضاف و « الياء » مضاف إليه « استمر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في » حرف
جر « يا ابن أم » مجرور بفي على الحكاية « يا ابن عم » معطوف بعاطف مقدر على
السابق « لا » نافية للجنس « مفر » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا مفر
لي ، أو لا مفر موجود .

(٢) قد ورد ثبوت الياء في « ابن أم » في قول أبي زيد الطائي يرثي أخاه :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ

وورد قلب الياء ألفاً وبقاؤها في « ابنة عم » في قول أبي النجم :

* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأُهْجَبِي *

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيبويه في كتابه (١ / ٣١٨) .

(٣) « وفي النداء » جار ومجرور متعلق بقوله « عرض » الآتي « أبت » مبتدأ =

يقال في النداء : « يَا أَبَتَ ، وَيَا أُمَّتَ » بفتح التاء وكسرهما ، ولا يجوز إثبات الياء ؛ فلا تقول : « يَا أَبَتِي ، وَيَا أُمَّتِي » ؛ لأن التاء عوض من الياء ؛ فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه ^(١) .

== « أمت » معطوف عليه بعاطف مقدر « عرض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف « اكسر » فعل أمر معطوف على افتح « ومن اليا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « عوض » الآتي « التا » قصر المجرور للضرورة أيضاً : مبتدأ « عوض » خبر المبتدأ .
(١) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا ؛ فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء التكلم في قول الراجز ، وهو من شواهد سيويه :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
وقول الراجز الآخر :
يَا أَبَتَا أَرْقَسِي الْقِدَانُ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النَّدَاءِ

و « فُلٌ » بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا « لُؤْمَانُ ، نَوْمَانُ » كَذَا ، وَاطْرَدَا ^(١)
فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُ « يَا خَبَاثُ » وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ ^(٢)
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلُ وَلَا تَقْسُ ، وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ « فُلٌ » ^(٣)

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء ، نحو « يَا فُلٌ » أي :
يَا رَجُلُ ، و « يَا لُؤْمَانُ » للعظيم اللؤم ، و « يَا نَوْمَانُ » للكثير النوم ،
وهو مسموع .

وأشار بقوله : « وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى » إلى أنه ينقاس في النداء استعمالُ

(١) « وفل » مبتدأ « بعض » خبر المبتدأ ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول :
مضاف إليه « يخص » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « بالنداء » جار ومجرور
متعلق بقوله يخص « لؤمان » مبتدأ « نومان » معطوف عليه بعاطف مقدر « كذا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « واطردا » اطرَد : فعل ماض ،
والألف للاطلاق :

(٢) « في سب » جار ومجرور متعلق باطرَد في البيت السابق ، وسب مضاف
و « الأنثى » مضاف إليه « وزن » فاعل اطرَد ، ووزن مضاف و « يا خباث »
مضاف إليه على الحكاية « والأمر » مبتدأ « هكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر « من الثلاثي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر .
(٣) « وشاع » فعل ماض « في سب » جار ومجرور متعلق بشاع ، وسب مضاف
و « الذكور » مضاف إليه « فعل » فاعل شاع « ولا » ناهية « تقس » فعل مضارع
مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وجر » فعل ماض
مبنى للمجهول « في الشعر » جار ومجرور متعلق بجر « فل » نائب فاعل لجر .

فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ فِي ذِمِّ الْأُنْثَى وَسَهَّاءٍ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، نَحْوُ « يَا خَبَاثِ ، وَيَا فَسَاقِ ، وَيَا كَسَاكَ » ^(١) .

وَكَذَلِكَ يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَمْرِ ، نَحْوُ « نَزَّالٍ ، وَضَرَّابٍ ، وَقَتَّالٍ » ، أَيْ : « انْزِلْ ، وَاضْرِبْ ، وَأَقْتُلْ » .

وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ فَعَلٍ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً مَقْصُودًا بِهِ سَبُّ الذَّكَوْرِ ، نَحْوُ « يَا فَسَقُ ، وَيَا غُدْرُ ، وَيَا لُكْعُ » وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ » إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمَخْصُوصَةِ بِالنِّدَاءِ قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، كَقَوْلِهِ :

٣١٣ — [تَصِلُ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ] فِي لَجَّةٍ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ فُلٍ

(١) قَدْ وَرَدَ « لِكَاعٍ » سَبًّا لِلْأُنْثَى غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ فِي النِّدَاءِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْحَظِيئَةِ ، وَيُقَالُ : هُوَ لِأَبِي الْغَرِيبِ النَّصْرِيِّ :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

وَالْعُلَمَاءُ يَخْرِجُونَهُ عَلَى تَقْدِيرِ قَوْلٍ مَحْذُوفٍ : أَيْ بَيْتِ قَعِيدَتِهِ مَقُولٌ لَهَا يَا لِكَاعٍ .
٣١٣ — الْبَيْتُ لِأَبِي النِّجْمِ الْعَجَلِيِّ ، مِنْ أَرْجُوزَةٍ طَوِيلَةٍ وَصَفَ فِيهَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً
اللِّغَةُ « لَجَّةٌ » بَفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ — الْجَلْبَةُ وَاجْتِلَاطُ الْأَصْوَاتِ فِي الْحَرْبِ .
الْعَنَى : شَبَّهَ تَزَاحِمَ الْإِبِلِ ، وَمُدَافَعَةَ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ ، بِقَوْمِ شَيْوُخٍ فِي لَجَّةٍ وَشَرِّ يَدْفَعُ
بَعْضُهُمْ بَعْضًا ؛ فَيُقَالُ : أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ فَلَانٍ ، أَيْ : احْجُزْ بَيْنَهُمْ ، وَخَصَّ الشَّيْوُخَ لِأَنَّ
الشَّبَابَ فِيهِمُ التَّسَرُّعُ إِلَى الْقِتَالِ ، وَقَبْلَ بَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ :

تُشِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسَطَلِ إِذْ عُصِبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُعْرَبَلِ

* تَدَافَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تُقْتَلِ *

وَالْقَسَطَلُ : الْغِبَارُ ، وَالْعَجَاجُ : مَا ارْتَفَعَ مِنْهُ ، وَعُصِبَتْ : اجْتَمَعَتْ ، وَالْعَطَنُ : =

.

== مبرك الإبل عند الماء لشرب عالا بعد نهل ، والمغربل : المنخول ، وقد أراد تراب
العطن ، وتدافع الشيب : مصدر تشبهي منصوب بعامل محذوف : أى اجتمعت
وتدافعت تدافعا كتدافع الشيب .

الإعراب : « فى لجة » جار ومجرور متعلق بقول تدافع فى البيت الذى قبل بيت
الشاهد « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجويا تقديره أنت ، والجملة مقول
لقول محذوف ، أى يقال فيها : أمسك - إلخ ، « فلانا » مفعول به لأمسك « عن فل »
جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل « فل » فى غير النداء وجره بالحرف
وذلك ضرورة ؛ لأن من حقه ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن « فل » هنا مقطوع
من فلان بحذف النون والألف ، وبيان هذا أن لفظ « فلان » لا يختص بالنداء ، بل يقع فى
جميع مواقع الإعراب ، وأن الذى يختص بالنداء هو « فل » الذى أصله « فلو »
محذوف لانه اعتباطا - أى لغير علة صرفية - كما حذف لام يد ودم .

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذى فى البيت من الأول ، وأن الشاعر رخمه
فى غير النداء ضرورة ، بحذف النون ، ثم بحذف الألف وإن لم تكن مسبقة بثلاثة
أحرف ؛ ففيه ضرورتان ، ونظيره قول لبيد :

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِيعٍ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ ، فَالْحَبْسِ فَالشَّوْبَانَ

أراد « درس المنازل » حذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير

ليس حرف لين .

الاستغاثَةُ

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَمَا لَلْمُرْتَضَى ^(١)
 يقال : « يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » فيجر المستغاث بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له
 بلام مكسورة ، و [إنما] فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمَر ،
 واللام تُفْتَحُ مع المضمَر ، نحو « لَكَ ، وَلَهُ » .

* * *

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يَا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا ^(٢)

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « استغيث » فعل ماض مبنى للجهول
 « اسم » نائب فاعل « منادى » نعت لاسم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل
 جر بإضافة إذا إليها « خفضا » فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة جواب إذا « باللام »
 جار ومجرور متعلق بخفض « مفتوحا » حال من اللام « كيا » الكاف جارة لقول
 محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لبتداء محذوف ، يا : حرف بدء
 « للمرتضى » اللام جارة عند البصريين ، واختلف في متعلقها ؛ فذهب ابن جني
 إلى أنها تتعلق بحرف النداء ، لكونه نائبا عن الفعل ، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ
 — ونسب هذا إلى سيبويه — إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذى ناب عنه حرف النداء ،
 وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشئ ، ومذهب الكوفيين
 أن هذه اللام مقتطعة من « آل » فأصل العبارة « يا آل المرتضى » حذفت
 الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ،
 وبقيت اللام .

(٢) « وأفتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله
 محذوف ، والتقدير : وأفتح اللام « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول المحذوف ،
 ومع مضاف و « المعطوف » مضاف إليه « إن » شرطية « كررت » كرر : فعل
 ماض فعل الشرط ، والناء فاعله « يا » قصد لفظه : مفعول به لكرر ، وجواب الشرط
 محذوف يدل عليه ما قبله « وفي سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « اثنيَا » فى
 آخر البيت ، وسوى مضاف ، اسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه « بالكسر » =

إذا عُطِفَ على المستغاث مستغاث آخر : فإما أن تتكرر معه « يا » أولاً .
 فإن تكررت لَزِمَ الفتحُ ، نحو « يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ » .
 وإن لم تتكرر لَزِمَ الكسر ، نحو « يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِبَكْرٍ » كما يلزم
 كسرُ اللام معَ المستغاث له ، وإلى هذا أشار بقوله : « وفي سِوَى ذلك
 بالكسرِ اثْنِيَا » أى : وفي سِوَى المستغاث والمعطوف عليه الذى تكررت معه
 « يَا » اكسر اللامَ وَجُوباً ؛ فتكسر معَ المعطوف الذى لم تتكرر معه « يَا »
 ومعَ المستغاث له .

* * *

وَلَامٌ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ الْفِ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ^(١)
 تحذف لام المستغاث ، ويؤتى بِالْفِ فى آخره عوضاً عنها ، نحو « يَا زَيْدُ
 لَعَمْرٍو » ومثلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجِّبُ منه ، نحو « يَا لَلدَّاهِيَةِ » و « يَا لَلْمَجَبِّ »
 فيجر بلام مفتوحة كما يجر المستغاث ، وتُعَاقِبُ اللام فى الاسم المتعجب منه
 أَلِفٌ ؛ فتقول : « يَا عَجَبًا لَزَيْدٍ »^(٢) .

= جار ومجرور متعلق باثنيَا أيضاً « اثنيَا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون
 التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .
 (١) « ولام » مبتدأ ، ولام مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « استغيث »
 فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 ما الموصولة ، والجملة لامحل لها صلة « عاقبت » عاقب : فعل ماض ، والناء للتأنيث ،
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى لام ، والجملة فى محل رفع خبر
 المندأ « أَلِف » مفعول به لعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « ومثله » مثل :
 خبر مقدم ، والهاء مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر « ذو » صفة لاسم ، وذو
 مضاف و « تعجب » مضاف إليه « أَلِف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعجب ، والجملة فى محل جر صفة لتعجب .

(٢) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيطِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ

النَّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلُ لِنَدُوبٍ ، وَمَا نَسَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهِمَا^(١)
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كـ «بِئْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَأَمِنْ حَفَرَ»^(٢)
المندوب هو : المتفجع عليه ، نحو «وَأَزِيدَاهُ» ، والمتوجع منه ، نحو
«وَاطْهَرَاهُ» .

وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ ، فَلَا تُنْدَبُ النِّكَرَةُ ؛ فَلَا يَقَالُ : «وَأَرْجَلَاهُ» ،
وَلَا الْمُبْهَمُ : كَأَسْمِ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ «وَاهْذَاهُ» وَلَا الْمَوْصُولُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ خَالِيًا
مِنْ «أَل» وَاشْتَهَرَ بِالصَّلَةِ ، كَقَوْلِهِمْ «وَأَمِنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهُ» .

(١) «مَا» اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله ، وهو قوله «اجعل»
الآتي «للمنادي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لندوب» جار ومجرور متعلق باجعل ،
وهو مفعوله الثاني «وما» اسم موصول : مبتدأ «نسكر» فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل
لها صلة «لم» نافية جازمة «يندب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وفيه
ضمير مستتر حوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة ، لا : نافية «ما» اسم موصول : معطوف على
«مانكر» وجملة «أبهما» مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) «ويندب» فعل مضارع مبني للمجهول «الموصول» نائب فاعل ليندب
«بالذي» جار ومجرور متعلق بيندب «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة «كبر» جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقد حكى «بئر» لأنه في الأصل مفعول به ، وبئر
مضاف و «زمزم» مضاف إليه «يلي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى بئر زمزم ، والجملة في محل نصب حال من وامن حفر «وامن
حفر» مفعول به يلي على الحسابة .

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ^(١)
 كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الْأَمَلَ^(٢)
 يَلْحَقُ آخِرَ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ أَلِفٌ ، نَحْوُ « وَازِيدَا لَا تَبْعُدْ » وَيُحْذَفُ
 مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ أَلِفًا ، كَقَوْلِكَ : « وَامُوسَا » فَيُحْذَفُ أَلِفُ « مُوسَى » وَأَتَى
 بِالْأَلِفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّدْبَةِ ، أَوْ كَانَ تَنْوِينًا فِي آخِرِ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَحْوُ « وَامِنْ »
 حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهُ » وَنَحْوُ « يَا غَلَامَ زِيدَاهُ » .

* * *

وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَا يَسَا^(٣)

(١) « وَمُنْتَهَى » مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَمُنْتَهَى مَضَافٌ وَ « الْمُنْدُوبِ »
 مَضَافٌ إِلَيْهِ « صَلَهِ » صَلَ : فَعَلَ أَمْرًا ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ،
 وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « بِالْأَلِفِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ « مَتْلُوهَا » مَتْلَوْ : مُبْتَدَأٌ ،
 وَمَتْلَوْ مَضَافٌ وَهَا مَضَافٌ إِلَيْهِ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « كَانَ » فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فِعْلُ الشَّرْطِ ،
 وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ « مِثْلَهَا » مِثْلٌ : خَبَرٌ كَانَ ، وَمِثْلٌ مَضَافٌ وَهَا : مَضَافٌ إِلَيْهِ « حُذِفَ »
 فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى
 مَتْلُوهَا ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُحْذُوفٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ جُمْلَةُ الْخَبَرِ

(٢) « كَذَلِكَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ خَبَرِ مُقَدِّمِ « تَنْوِينُ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ،
 وَتَنْوِينُ مَضَافٌ وَ « الَّذِي » اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَضَافٌ إِلَيْهِ « بِهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ
 بِكُلِّ الْآتِي « كَمَلُ » فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَاةٌ
 الَّتِي « مِنْ صَلَاةٍ » بَيَانُ الَّذِي « أَوْ غَيْرِهَا » مُعْطُوفٌ عَلَى صَلَاةٍ ، وَغَيْرُ مَضَافٍ وَهَا :
 مَضَافٌ إِلَيْهِ « نِلْتَ الْأَمَلَ » نَالَ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ نَاءُ الْخَاطِبِ ، وَالْأَمَلَ : مَفْعُولٌ بِهِ .

(٣) « وَالشَّكْلُ » مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ « حَتْمًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ
 لِفِعْلِ مُحْذُوفٍ أَيْضًا ، أَوْ هُوَ حَالٌ مِنْ هَاءِ أَوَّلِهِ « أَوَّلُهُ » أَوَّلُ : فَعَلَ أَمْرًا ، وَفَاعِلُهُ
 ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَوَّلِ « مُجَانِسًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ
 لِأَوَّلِ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « يَكُنِ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فِعْلُ الشَّرْطِ « الْفَتْحُ » اسْمٌ يَكُنِ =

إذا كان آخرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألفُ الندبة من غير تغيير لها .
ف نقول : « واغلامَ أَحَدَاه » وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحةً ، إلا إن أُوْقعَ
في كبسٍ ؛ فمثالُ ما لا يوقع في لبس قولك في « غلام زيد » : « واغلام زيداه » ،
وفي « زيد » : « وازيداه » ، ومثالُ ما يُوقِعُ فتحةً في لبس : « واغلامهوه » ،
وَإِغْلَامَسِيهِ » وأصله « وإغلامك » بكسر الكاف « وإغلامه » بضم الهاء ،
فيجب قلبُ ألفِ الندبة : بعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واواً ؛ لأنك لو لم
تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة ، فقلت :
« وإغلامكاه » وإغلامهاه » لا لتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير الخطابِ
بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الخطابِ ، والتبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير
الغائبِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضمير الغائبةِ ، وإلى هذا أشار بقوله : « والشكل حتماً —
إلى آخره » أي : إذا شُكِلَ آخر المندوب بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوله
مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُوقِعاً في أبسٍ ، نحو « واغلامهوه » ،
وَإِغْلَامَسِيهِ » وإذ لم يكن الفتح مُوقِعاً في لبس فافتح آخره ، وأوله ألفُ
الندبة ، نحو « وازيداه » ، وواغلام زيداه » .

وَوَاقِفًا زِدْهَاءَ سَكْتٍ ، إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَلَمْدٌ ، وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ^(١)

= « بوهم » جار ومجرور متعلق بقوله لابسا الآتي « لابسا » خبر يكن ، وجواب
الشرط محذوف

(١) « وواقفا » حال من فاعل « زد » الآتي « زد » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هاء » مفعول به لزد ، وهاء مضاف و « سكت »
مضاف إليه « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضاً « وإن »
شرطية « تشأ » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت =

أى : إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت ، نحو : « وَازِيدَا » ، أو وقف على الألف ، نحو : « وَازِيدَا » ولا تثبت الهاء فى الوصل إلا ضرورة ، كقوله :

٣١٤ — أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّيْرَاهُ

= « فالد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الد : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فالد واجب ، مثلاً ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « والها » قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « لاتزد » الآتى « لا » ناهية « تزد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

٣١٤ — البيت من الشواهد التى لم تقف على نسبتها لقائل معين ، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سجنه أيام ولايته على الحجاز ، وعذبه بصنوف من التعذيب حتى مات فى السجن .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « يا » حرف نداء ونبذ « عمرو » منادى مندوب مبنى على الضم فى محل نصب « عمراه » توكيد لفظى للمنادى المندوب ، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله ، فهو مرفوع بضمه أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ألف الندبة ، والألف زائدة لأجل الندبة لأنها تستدعى مد الصوت ، واهاء للسكت « وعمرو » معطوف على عمرو الأول « ابن » صفة له ، وابن مضاف و « الزبيراه » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة التى تستوجبها الألف المزیدة للندبة ، واهاء للسكت . الشاهد فيه : قوله « عمراه » حيث زیدت الهاء — التى تجتلب للسكت — فى حالة الوصل ضرورة .

ونظير هذا البيت قول الراجز :

يَا مَرْحَبَاهُ ، بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَبَتُهُ لِلْسَّانِيَةِ

وقول مجنون لىلى :

فَقُلْتُ : أَيَا رَبَّاهُ ، أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبُهُا

وَقَائِلٌ : وَاعْبُدِيَا ، وَاعْبُدَا مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبَدِي^(١)
أى : إِذَا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المنكلم على لغة مَنْ سَكَنَ الياء قيل فيه :
« وَاعْبُدِيَا » بفتح الياء ، وإلحاق ألف الندبة ، أو « يَا عُبْدَا » ، بحذف الياء ،
وإلحاق ألف الندبة .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِفُ [الياء] أو يستغنى بالكسرة ، أو يقلب
الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً
ويبقىها قيل : « وَاعْبُدَا » ليس إلا .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال « وَاعْبُدِيَا » ليس إلا .
فالحاصل : أنه إنما يجوز الوجهان — أعنى « وَاعْبُدِيَا » و « وَاعْبُدَا » —
على لغة مَنْ سَكَنَ الياء فقط ، كما ذكر المصنف .

* * *

(١) « وقائل » خبر مقدم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « واعبديا » مفعول به
لقائل « واعبدا » معطوف على المفعول « من » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « في
الندا » جار مجرور متعلق بقوله « أبدى » الآتى « ليا » قصر للضرورة : مفعول مقدم
لأبدى « ذا » حال من الياء ، وذا مضاف و « سكون » مضاف إليه « أبدى » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لاجل لها صلة « من »
للموصولة الواقعة مبتدأ ، وتقدير البيت : ومن أبدى الياء — أى أظهرها — ساكنة في
النداء قائل : واعبديا ، أو واعبدا .

الترخيم
 تَرْخِيمًا أَحَذِفْ آخِرَ النَّادَى كِيَا سَعَا ، فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا^(١)
 الترخيم في اللفظة : تَرْقِيقُ الصوت ، ومنه قوله :
 ٣١٥ - لَمْ أَبْشُرْ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقُ رَخِيمِ الْحَوَاشِي : لَاهِرَاءَ ، وَلَا نَزْرُ

(١) « ترخيمًا » مفعول مطلق عامله احذف الآتى ، لأنه بمعناه كقعدت جلوسا
 « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « آخر » مفعول
 به لاحذف ، و « آخر » مضاف و « النادى » مضاف إليه « كياسعا » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « فيمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من
 « كياسعا » السابق « دعا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 من الموصولة « سعادا » مفعول به لدعا ، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة محلا بفي .
 ٣١٥ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَوْعَائِكَ الْبَقَطْرُ
 اللفظة : « بشر » هو ظاهر الجلد « منطق » هو الكلام الذي يختلب الأبواب
 « رخيم » سهل ، رقيق « الحواشي » الجوانب والأطراف ، وهو جمع حاشية ، والمراد
 أن حديثها كله رقيق عذب « هراء » بزنة غراب - أى كثير ذو فضول
 « نزر » قليل .

المعنى : يصنفها بنعومة الجلد وملاسته ، وبأنها ذات كلام عذب ، وخديث رقيق ، وأنها
 لا تسكث في كلامها حتى يملها سامعها ، ولا تقتضيه اقتضاها حتى يحتاج سامعها في تفهم
 المعنى إلى زيادة .

الإعراب : « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بشر » مبتدأ مؤخر
 « مثل » نعت لبشر ، ومثل مضاف و « الحرير » مضاف إليه « ومنطق » معطوف
 على بشر « رخيم » نعت لمنطق ، ورخيم مضاف و « الحواشي » مضاف إليه « لا »
 نافية « هراء » نعت ثان لمنطق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي
 « نزر » معطوف على هراء .

الشاهد فيه : قوله « رخيم الحواشي » حيث استعمل كلمة « رخيم » في معنى الرقة ،
 وذلك يدل على أن الترخيم في اللفظة ترقيق الصوت .

أى : رقيق الحواشي ، وفي الاصطلاح : حَذَفُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي النِّدَاءِ ،
نحو « يَا سَعَا » والأصل « يَا سَعَادُ » .

* * *

وَجَوَزَنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّخَا^(١)
بِحَذْفِهَا وَفَرَّهْ بَعْدُ ، وَأَحْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا^(٢)
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ ، الْعَلَمُ ، دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتِمٍّ^(٣)

(١) « وجوزنه » للواو عاطفة ، جوز : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لجوز « مطلقا » حال من المفعول به « في كل » جار ومجرور متعلق بجوز ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أنت » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « بالها » جار ومجرور متعلق بأنث « والذي » اسم موصول : مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله « وفره » في البيت الآتي « قد » حرف تحقيق ، وجملة « رخخا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « بحذفها » الجار والمجرور متعلق برخخا في البيت السابق ، وحذف مضاف ، وها مضاف إليه « وفره » وفري : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لو فر « بعد » ظرف متعلق بوفر ، مبني على الضم في محل نصب « واحظلا » الواو عاطفة ، احظل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة النقلية ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ترخيم » مفعول به لاحظل ، وترخيم مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « من هذه » الجار والمجرور متعلق بقوله « خلا » الآتي « الها » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « قد » حرف تحقيق « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « إلا » أداة استثناء « الرباعي » منصوب على الاستثناء « فما » الفاء عاطفة ، =

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء ، أولاً ؛ فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً ، أى : سواء كان علماً ، كـ « فاطمة » أو غير علم ، كـ « جارية » زائداً على ثلاثة أحرفٍ كما مثل ، أو [غير زائد] على ثلاثة أحرفٍ ، كـ « شاة » فتقول : « يَا فَاطِمَ ، وَيَا جَارِيَّ^(١) ، وَيَا شَا » ومنه قولهم « يَا شَا أَدْجِي^(٢) » ، [أى : أقيمى] بحذف تاء التأنيث للترخيم ، ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَجَوِّزْنَهُ » إلى قوله « بَعْدُ » .

وأشار بقوله : « وَأَحْظَلَا — إلخ » إلى القسم الثانى ، وهو : ما ليس مؤنثاً بالهاء ، فذكر أنه لا يُرَخِّمُ إلّا [بثلاثة] بشروط :
الأول : أن يكون رُبَاعِيّاً فأكثر .
الثانى : أن يكون علماً .

الثالث : أن لا يكون مركباً : تركيباً إضافية ، ولا إسناد .
وذلك كـ « عُثْمَانُ ، وَجَعْفَرُ » ؛ فتقول : « يَا عُمُ ، وَيَا جَعْفَ »
وخرج ما كان على ثلاثة أحرف ، كـ « زَيْدُ ، وَعَمْرُو » وما كان [على أربعة أحرف] غير علم ، كـ « قَائِمُ ، وَقَاعِدُ » ، وما رُكِّبَ تركيباً إضافية ، كـ « عَبدُ شمس » وما رُكِّبَ تركيباً إسناد ، نحو « شَابَ قَرْنَاهَا » ؛ فلا يُرَخِّمُ شيء من هذه .

== ما : اسم موصول معطوف على الرباعى « فوق » ظرف متعلق بحذف صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بحذف حال من الرباعى ، ودون مضاف و « إضافة » مضاف إليه « وإسناد » معطوف على إضافة « متم » نعت لإسناد .

(١) ومن شواهد ترخيم « جارية » قول الشاعر :

جَارِيَّ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

(٢) تقول : دجنت الشاة فى البيت تدجن دجوناً — بوزن قعد يقعد قعوداً — إذا أقامت فلم تبرح ، وألفته فلم تسرح مع الغنم ، وشا : أصلها بشاة ، فرخم بحذف التاء .
(١٩ — شرح ابن عقيل ٢)

وَأَمَّا مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ مَزَجٍ فَيُزَخَّمُ بِحَذْفِ عَجْزِهِ ، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ ؛ فَتَقُولُ فِيْمِنْ اسْمِهِ « مَعْدَى كَرْب » :
« يَا مَعْدَى » .

وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَيَنَّا سَاكِنًا مُكَمَّلًا^(١)
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ، وَالْخَلْفُ — فِي وَائٍ وَبَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ — قُفْيُ^(٢)

أى : يجب أن يُحذفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً كَيَّنَّا ، أى : حرفَ
لَيْنِ ، ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو « عُثْمَانُ ، وَمَنْصُورٌ ، وَسِكِينٌ » ؛
فتقول : « يَا عُثْمُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا مِسْكُ » ؛ فإن كان غيرَ زائدٍ ، كاخْتَارَ ،
أو غيرَ لَيْنٍ ، كَقِمَطَرٍ ، أو غيرَ ساكنٍ ، كَقَنْوَرٍ ، أو غيرَ رابعٍ كَخَيْدٍ — لم يجرِ

(١) « ومع » ظرف متعلق باحذف الآتى ، ومع مضاف و « الآخر » مضاف إليه
« اخذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذى » اسم
موصول : مفعول به لا حذف ، وجمله « تلا » وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
إلى الذى لا محل لها صلة الذى « إن » شرطية « زيد » فعل ماض مبنى للمجهول فعل
الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى تلا « لينا »
حال من نائب الماعل « ساكنا » نعت له « مكلا » نعت لقوله « لينا » أيضاً ، وفيه
ضمير مستتر فاعله ، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل .

(٢) « أربعة » مفعول به لمكمل فى البيت السابق « فصاعداً » الفاء عاطفة ،
صاعدة : حال من فاعل فعل محذوف : أى فذهب عدد الحروف صاعداً « والخلف »
مبتدأ « فى واو » جار ومجرور متعلق بالخلف « وياء » معطوف على واو « بهما »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فتح » مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر
فى محل جر صفة لَوَاوِ وَيَاءِ « قفى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو الخلف .

حَذَفَهُ ؛ فَنَقُولُ : يَا مُخْتَا ، [وَيَا قِمِطَ ،] وَيَا قَنَوَّ ، وَيَا نَجِي ^(١) ، وَأَمَّا فِرْعَوْنُ وَنَحْوُهُ — وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَ وَاوِهِ فَتَحَةً ، أَوْ قَبْلَ يَائِهِ فَتَحَةً ، كَفَرُنَيْقِي — فَفِيهِ خِلَافٌ ؛ فَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ وَالْجَرْمِيِّ أَنَّهُمَا يَعَامِلَانِ مَعَامِلَةَ مُسْكِينٍ وَمَنْصُورٍ ؛ فَنَقُولُ — عِنْدَهُمَا — يَا فِرْعَ ، وَيَا غُرْنَ ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِمَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ ؛ فَنَقُولُ — عِنْدَهُمْ — يَا فِرْعَوَّ ، وَيَا غُرْنَيَّ .

وَالْعَجَزُ أَحْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ ، وَقُلْ تَرْخِيمٌ جُمْلَةً ، وَذَا عَمْرُو نَقَلَ ^(٢) تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ مَرْجٍ يُرَخِّمُ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ بِحَذْفِ عَجْزِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي « مَعْدَى كَرَب » : يَا مَعْدِي ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ لَا يُرَخِّمُ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يَرْخِمُ قَلِيلًا ، وَأَنَّ عَمْرًا — يَعْنِي سَيْبُوِيَه ، وَهَذَا اسْمُهُ ، وَكُنْيَتُهُ : أَبُو بَشِيرٍ ، وَسَيْبُوِيَه : لَقَبُهُ — نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَيْبُوِيَه فِي بَابِ التَّرْخِيمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ،

(١) وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ أَوْسَ بْنِ حَجَرٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوِيَه :

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَلَمِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمُسْكِرِّمِ
أَرَادَ يَالَيْسَ ، حَذَفَ السَّيْنَ ، وَوَفَّرَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ يَزِيدَ بْنِ مَخْرَمٍ :
فَقَبْلْتُمْ : تَعَالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مَخْرَمٍ ، فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَالِيفٌ صُدَاءُ
(٢) « وَالْعَجَزُ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِأَحْذِفَ « أَحْذِفَ » فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مِنْ مَرْكَبٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَحْذِفَ « وَقُلْ » فَعَلَ مَاضٍ « تَرْخِيمٌ » فَاعِلٌ قُلْ ، وَتَرْخِيمٌ مُضَافٌ وَ « جُمْلَةً » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ : مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ « عَمْرُو » مُبْتَدَأُ ثَانٍ ، وَجُمْلَةُ « نَقَلَ » وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرُّ فِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مُحْذُوفٌ كَانَ أَصْلُهُ مَفْعُولًا لِنَقَلَ : أَيْ وَهَذَا عَمْرُو نَقَلَهُ ، وَعَمْرُو : اسْمٌ سَيْبُوِيَه شَيْخُ النُّحَاةِ كَمَا سَيَقُولُ الشَّارِحُ .

وفهم المصنف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جَوَازَ ذلك ؛ فتقول في « تَأَبَّطَ شَرًّا » : « يَا تَأَبَّطَ » .

وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَحْذُوفٌ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ الْفُ^(١)
وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَسْمًا^(٢)
قُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تُمُودَ : « يَا تُمُو » ، وَ « يَا تَمِي » عَلَى الثَّانِي بَيًّا^(٣)

(١) « وإن » شرطية « نويت » نوى : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « بعد » ظرف متعلق بنويت ، وبعد مضاف و « حذف » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لنويت ، وجملة « حذف » ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فالباقي » الفاء واقعة في جواب الشرط ، الباقي : مفعول مقدم لاستعمل « استعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » جار ومجرور متعلق باستعمل « فيه » جار ومجرور متعلق بألف « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالباء .

(٢) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم فعل الشرط « محذوفاً » مفعول به لتنو « كما » الكاف جارة ، ما : زائدة « لو » مصدرية « كان » فعل ماض ناقص : واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « الباقي » في البيت السابق « بالآخر » جار ومجرور متعلق بقوله بما الآتي « وضعا » منصوب بنزع الخافض ، أو على التمييز « تما » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر كان ، و « لو » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلقان بواجعله في أول البيت ، وهو في موضع نصب ، لأنه المفعول الثاني .

(٣) « قل » الفاء للتفريع ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره =

يجوز في المرحم لُفتان ؛ إحداهما : أن يُنَوَّى المحذوفُ منه ، والثانية : أن لا يُنَوَّى ، ويعبر عن الأولى بلفه مَنْ ينتظر الحرف ، وعن الثانية بلفه مَنْ لا ينتظر الحرف .

فإذا رُخِّمَتْ على لُغة مَنْ ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه : من حركة ، أو سكون ؛ فتقول في « جَمْفَرٍ » : « يَا جَعْفَرُ » وفي « حَارِثٍ » : « يَا حَارِثُ »^(١) ، وفي « قِمَظِرٍ » : « يَا قِمَظُ » .

وإذا رُخِّمَتْ على لُغة مَنْ لا ينتظر عَامَلَتْ الآخِرَ بما يُعَامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وَضَعًا ؛ فَتَبْنِيهِ على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التام : فتقول : « يَا جَعْفَرُ ، وَيَا حَارُ ، وَيَا قِمَظُ » بضم الفاء والراء والطاء .

وتقول في « ثَبُود » على لُغة مَنْ ينتظر الحرف : « يَا ثَمُو » بواو ساكنة ، وعلى لُغة مَنْ لا ينتظر تقول : « يَا ثَمِي » فتقلب الواو ياء والضممة كسرة ؛ لأنك تعامله مُعَامَلَةَ الاسم التام ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة .

= أنت « على الأول » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل « قل » أي : جاريا على الأول « في ثمو » جار ومجرور متعلق بقل « يا ثمو » قصد انطه : مفعول به لقل ، وهو قول القول « ويا » حرف نداء « ثمي » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره في محل نصب ، وجملة النداء في محل نصب مفعول قول محذوف لدلالة الأول عليه « على الثاني » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف « ييا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « يا ثمي » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَحَارٍ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَةً كَلَمَعٍ أَلْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

وَالْتَزِمَ الْأَوَّلَ فِي كَمْسَلَةٍ وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلَةٍ^(١)

إذا رُخِمَ ما فيه تاء، التانيث — للفرق بين المذكر والمؤنث ، كَمْسَلَةٍ —
وجب ترخييمه على لغة مَنْ ينتظر الحرف ؛ فتقول : « يا مُسَلِّمٌ » بفتح الميم ،
ولا يجوز ترخييمه على لغة مَنْ لا ينتظر [الحرف] ؛ فلا تقول : « يا مُسَلِّمٌ »
— بضم الميم — لئلا يلتبس بفداء المذكر .
وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فيرخم على اللغتين ؛ فتقول في « مَسَلَمَةٌ »
علماً : « يا مَسَلَمٌ » بفتح الميم وضمها .

وَلَا ضُطْرَارَ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِلْنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا^(٢)

قد سبق أن الترخيم حذفٌ أواخرِ الكلم في النداء ، وقد يُحذفُ
للضرورة آخرُ الكلمة في غير النداء ، بشرط كونها صالحة للنداء ، كـ «أُحْمَدَا»
ومنه قوله :

(١) « والتزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأول »
مفعول به لا لتزم « في » حرف جر « كَمْسَلَةٍ » الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح
في محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بالتزم ، والكاف الاسمية مضاف ومسماة :
مضاف إليه « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الوجهين »
مفعول به لجوز « في كَمْسَلَةٍ » مثل السابق .

(٢) « ولاضطرار » الواو عاطفة ، لاضطرار : جار ومجرور متعلق بقوله
« رخَّوا » الآتى « رخَّوا » فعل وفاعل « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من
« ما » الآتى ، ودون مضاف و « ندا » قصر للضرورة : مضاف إليه « ما » اسم
موصول : مفعول به لرَخَّوا « للندا » جار ومجرور متعلق بـيصلح الآتى « يصلح »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل
لها صلة « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أحمدا »
مضاف إليه .

٣١٦ — لَنِعْمَ الْفَقَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ كَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
أى : طريف بن مالك .

٣١٦ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : « تعشو » ترى ناره من بعيد فتقصدوها « الخصر » بالتحريك - شدة البرد .
المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم ، وأنها يوقد النيران ليلا ليراها
السائرون فيقصدوا نحوها ، ويفعل ذلك إذا نزل القحط باباس واشتد البرد ، وهو
الوقت الذى يضمن فيه الناس ويخلون ، وهو إن فعل ذلك فى هذا الوقت فهو فى غيره
أولى بأن يفعله .

الإعراب : « لنعم » اللام للتوكيد ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء المدح « الفقى »
فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة
فى محل نصب حال من فاعل نعم « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بتعشو ، وضوء
مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والماء مضاف إليه « طريف »
خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة « نعم
الفقى » على ما تقدم فى إعراب الخصوص بالمدح أو الهم « ابن » نعت لطريف ، وابن
مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك ، كحذف آخره ضرورة « ليلة » ظرف
زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » معطوف
على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « مال » حيث رخم من غير أن يكون منادى ، مع اختصاص
الترخيم فى اصطلاح النحاة بالمنادى ، وارتكب هذا للاضطراب إليه ، والذى سهل هذا
صلاحية الاسم للنداء .

هذا ، وفى الشعر العربى حذف بعض الكلمة بكل حال ، وإن لم تكن صالحة
للنداء ، للضرورة ، كحذف بعض الضمير وبعض الحرف وبعض الاسم المقرون بأل ، وكل
هذه الأنواع لاتصلح للنداء ؛ فمن ذلك قول ليلى بن ربيعة :

=

.

= دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالَعٍ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ ، فَأَلْخُسَ فَالشُّوْبَانَ
أراد « درس المنازل » حذف حرفين من الكلمة ، ومثله قول العجاج وهو :
الشاهد رقم ٢٦٢ السابق في إعمال اسم الفاعل :

* قَوَّاطِنًا مَسَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحُمَى *

أراد « الحمام » فاقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها ؛ لدلالة المبقى على
المحذوف منها ، وبنائها بناء يدوم ، وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء في اللفظ لوصل
القافية ، ومثله قول خفاف بن ندبة السلمي :

كَنَوَاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّشْتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

أراد « كنواحي » حذف الياء في الإضافة ضرورة ، تشبها لها بها في حال الإفراد
والتنوين وحال الوقف ، ومنه قول النجاشي :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد « ولكن اسقني » حذف النون من « ولكن » لاجتماع الساكنين ، ضرورة ؛
ليستقيم له الوزن ، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لأبقى النون وحركها
بالكسر ؛ ليتخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه شهبها بحروف المد واللين إذا
سكنت وسكن ما بعدها ، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني :

فَإِنْ يَكُ غَنًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْمَعًا

أراد « لنفسه » - بإشباع هاء الضمير - حذف الياء ضرورة في الوصل تشبها
بها في الوقف ، ومثل ذلك كثير في شعر العرب ، وهو - مع كثرته - ياب
لا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا الشَّعْرُ ، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الوصول

الاختصاصُ

الاختصاصُ : كنداء دون يا

كـ «أيها الفتى» يَأْتِرِ «أرجونيا»^(١)

وَقَدْ رَئَى ذَا دُونَ «أى» تَلَوَ «أل»

كَمِثْلٍ «نحنُ العربُ أسخى من بَذَل»^(٢)

الاختصاص^(٣) يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه :

(١) «الاختصاص» مبدا «كنداء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «دون» ظرف متعلق بمحذوف، نعت لنداء، ودون مضاف و «يا» قصد لفظه : مضاف إليه «كأها» الكاف جارة لقول محذوف — كما عرفت مراراً — وأى : مبنى على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف، وها : حرف تنبيه «الفتى» نعت لأى «يأتِر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها، وإتر مضاف، و «ارجونيا» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) «وقد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول «ذا» اسم إشارة : نائب فاعل يرى «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل، ودون مضاف و «أى» مضاف إليه «تلو» مفعول ثان ليرى، وتلو مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كمثل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى وذلك كائن كمثل «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «العرب» مفعول به لفعل محذوف وجوبا، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «أسخى» خبر المبتدأ، وأسخى مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «بذل» من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة .

(٣) لم يذكر الشارح — رحمه الله — تعريف الاختصاص، ولا الباعث عليه، فأما تعريفه فهو في اللغة مصدر «اختص فلان فلانا بكذا» أى قصره عليه، وهو في الاصطلاح «قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة، يذكر بعده، معمول =

أحدها : أنه لا يستعمل معه حَرْفُ نِدَاءٍ .

والثاني : أنه لا بُدَّ أَنْ يسبقه شيء .

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام .

وذلك كقولك : « أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ » ، ونَحْنُ العُرَبُ أَسْخَى النَّاسِ » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ » .

وهو منصوبٌ بفعل مضمر ، والتقدير : « أَخْصُ العُرَبَ » ، وَأَخْصُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ » .

= لأخص ، محذوفا وجوبا »

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور :

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الكريم يعتمد » .

والثاني : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله » .

والثالث : بيان المقصود بالضمير ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف »

ومن شواهد قول الشاعر :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابُ الْجَمَلِ نَنْعِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ
وقد يكون منه :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نَمَشِي عَلَى النَّمَارِقِ

وذلك إذا نصبت « بنات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ، فإن رفعتها كان خبر المبتدأ ، ولم يكن من هذا الباب .

التحذير، والإغراء

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ - نَصَبٌ مُحَذَّرٌ ، بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ^(١)
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَا أَنْسَبَ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرٌ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَ^(٢)
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ ، أَوْ التَّكْرَارِ ، كـ «الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»^(٣)

(١) «إياك والشر» قصد لفظه : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله نصب —
« ونحوه » " او عاطفة ، نحو : معطوف على المفعول به ، ونحو مضاف والملاء مضاف
إليه « نصب » فعل ماض « محذر » فاعل نصب « بما » جار ومجرور متعلق بنصب
« استتاره » استتار : مبتدأ ، واستتار مضاف والملاء مضاف إليه ، وجملة « وجب »
من الفعل والفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خبر
المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المحرورة محلا بالباء .

(٢) « ودون » ظرف متعلق بالنسب الآتي ، ودون مضاف و « عطف » مضاف
إليه « ذا » اسم إشارة مفعول به مقدم لأنسب « ليا » جار ومجرور متعلق بالنسب
« انسب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » اسم موصول
مبتدأ أول « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف والضمير
مضاف إليه « ستر » مبتدأ ثان ، وستر مضاف وفعل من « فعله » مضاف إليه ، وفعل
مضاف والضمير مضاف إليه « لن » نافية ناصبة « يلزم » فعل مضارع منصوب بلن ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود إلى ستر فعله ، والألف للاطلاق ، والجملة
من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في
محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « إلا » أداة استثناء ملغاة « مع » ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق ، ومع
مضاف و « العطف » مضاف إليه « أو » عاطفة « التكرار » معطوف على العطف
« كالضينغ » الدكاف جارة لقول محذوف ، الضينغ : منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره
احذر « الضينغ » توكيد للأول « يا » حرف نداء « ذا » اسم إشارة : منادى مبني
على ضم مقدر في محل نصب « الساري » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يحجب الاحتراز منه .

فإن كان بإياك وأحواته — وهو إياك ، وإياكم ، وإياكن —
وجب إضمار الناصب : سواء وُجِدَ عطف أم لا ؛ فمثاله مع العطف : « إِيَّاكَ
وَالشَّرَّ » فـ « إِيَّاكَ » : منصوبٌ بفعل مضمر وجوباً ، والتقدير : إِيَّاكَ أُحَذِّرُ ،
ومثاله بدون العطف : « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا » أى : إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا .
وإن كان بغير « إِيَّاكَ » وأحواته — وهو المراد بقوله : « وَمَا سِوَاهُ » —
فلا يجب إضمار الناصب ، إلا مع العطف ، كقولك : « مَا زِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »
أى : يَا مَازِنْ قِ رَأْسَكَ وَاحْذَرِ السَّيْفَ ، أو التكرار ، نحو « الضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ »
أى : احذر الضيغم ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ،
نحو « الْأَسَدَ » أى : احذر الأسد ؛ فإن شئت أظهرت ، وإن شئت أضمرت .

* * *

وَشَذَّ « إِيَّايَ » ، وَ « إِيَّاهُ » أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ^(١)
حقُّ التحذير أن يكون للمخاطب ، وشذ مجيئه للتكلم في قوله : « إِيَّايَ وَأَنْ
يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ^(٢) » وَأَشَدُّ مِنْهُ مجيئه للغائب في قوله : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ

(١) « شذ » فعل ماضٍ « إِيَّايَ » مقصود لفظه : فاعل شذ « وإِيَّاهُ » مقصود لفظه
أيضاً : مبتدأ « أَشَدَّ » خبر المبتدأ « وعن سبيل » جار ومجرور متعلق بانتبذ الآتى ، وسبيل
مضاف ، و « القصد » مضاف إليه « من » اسم موصول : مبتدأ ، وجمله « قاس » وفاعله
المستتر فيه لا محل لها صلة ، وجمله « انتبذ » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .
(٢) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وهو بنامه « لتذكركم الأسل
والرماح ، وإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ » ويحذف : أى يرمى بنحو حجر ، والأسل :
كل مادق من الحديد كالسيف والسكين ، والرماح : جمع رمح ، وهـ آلة من آلات
الحرب معروفة ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب
ونحوه بنحو حجر .

الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابَّ»^(١) ، ولا يُقَاس على شيء من ذلك .

وَكَمَحَذَّرِ بِلَا إِيَّا أَجْعَلَا مُعْرِئِي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا^(٢)
الإغراء هو : أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحَمَّدُ [به] ، وهو كالتحذير : في أنه إن
وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه ، وإلا فلا ، ولا تستعمل فيه «إيَّا» .
فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : «أَخَاكَ أَخَاكَ»^(٣) ، وقولك
«أَخَاكَ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ» أى : الزم أخاك .

ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولك : «أَخَاكَ» أى : الزم أخاك .

(١) وقد ورد التحذير بضميرى المخاطب والغائب في قول الشاعر :

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

(٢) « كمحذر » جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتى على أنه مفعوله الثانى
« بلا إيَّا » جار ومجرور متعلق بـ « اجعل » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاء ، وفاغله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معرئى »
مفعول أول لاجعل « به » جار ومجرور متعلق بمعرئى « فى كل » جار ومجرور متعلق
باجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قد » حرف تحقيق ؛
وجملة « فصلا » من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من
الإعراب صلة الموصول .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اِسْمٌ فِعْلٍ ، وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ^(١)
 وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ ، كَ «آمِينَ» كَثْرَ وَغَيْرُهُ كَ «وَيَ» وَهَيْهَاتَ «نَزَرَ»^(٢)
 أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ : أَلْفَاظٌ تَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ : فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا ، وَفِي عَمَلِهَا ،
 وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ — وَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا — كَمَهْ ، بِمَعْنَى الْكَفِّ ، وَآمِينَ ،
 بِمَعْنَى اسْتَجَابَ ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، كَشَتَّانَ ، بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، تَقُولُ :
 «شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» وَهَيْهَاتَ ، بِمَعْنَى بَعْدَ ، تَقُولُ : «هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ»^(٣)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « ناب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « عن فعل » جار
 ومجرور متعلق بناب « كشتان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب
 « وصه » معطوف على شتان « هو » مبتدأ ثان « اسم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من
 المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، واسم مضاف و « فعل » مضاف
 إليه « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أوه » مبتدأ مؤخر « ومه »
 معطوف على أوه ، وقد قصد لفظهما جميعاً .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 ما ، ومعنى مضاف و « افعل » مضاف إليه « كآمين » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كآمين « كثر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو
 « ما » الموصولة — « وغيره » غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه « كوى »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كوى « وهيهات » معطوف
 على وى « نزر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو « غير » — :

(٣) ومن ذلك قول جرير بن عطية :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نُوصِلُهُ

[ومعناه : بعد] ، وبمعنى المضارع ، كأوّه ، بمعنى أتوجّع ، ووى ، بمعنى أعجب^(١) ، وكلاهما غير مقيس .

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء : أنه ينقّاس استعمالُ فَعَالٍ اسمَ فِعْلٍ ، مبنياً على الكسر ، من كل فعل ثلاثي ؛ فنقول : ضَرَبَ [زيداً] ، أى اضرب ، ونَزَالَ ، أى : انزل ، وكتَّابَ ، أى اكتب ، ولم يذكره للمصنف هنا استغناءً بذكره هناك .

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ^(٢)
كَذَا رُوِيَ بَلَهَ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ اخْلُضْ مَصْدَرَيْنِ^(٣)
من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ ، وما هو مجرور بحرف ، نحو :
« عَلَيْكَ زَيْدًا » أى : الزمه ، و« إِلَيْكَ » أى : تنح ، و« دُونَكَ زَيْدًا »
أى : خذه .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عدى بن زيد العبادى :
وَيْ ! كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْتَسِبُ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشِ عَيْشَ ضُرٍّ
(٢) « والفعل » مبتدأ أول « ن أسماء » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم ، وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه « عليك » قصد لفظه : مبتدأ ثان تأخر
عن خبره ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وهكذا »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « دونك » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « مع »
ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف و« إليك » قصد لفظه أيضاً : مضاف إليه .
(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رويد » قصد لفظه :
مبتدأ مؤخر « بله » معطوف على رويد بعاطف مقدر « ناصبين » حال من الضمير
العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن في الخبر « ويعملان » فعل مضارع ،
وألّف الاثنين خاضع « الخفض » مفعول به ليعملان « مصدرين » حال من ألّف
الاثنين الواقعة فاعلا .

ومنها : ما يستعمل مصدرًا واسم فعلٍ « كَرُوَيْدَ ، وَبَلَهَ » .
فإن انجز ما بعدهما فهما مصدران ، نحو « رُوَيْدَ زَيْدٍ » أى إرواد زيد ،
أى إسماله ، وهو منصوب بفعل مضمر ، و « بَلَهَ زَيْدٌ »^(١) أى : تركه .
وإن انتصب ما بعدهما فهما اسماء فعلٍ نحو « رُوَيْدَ زَيْدًا » أى أمهل زيدا ،
و « بَلَهَ عَمْرًا » أى اتركه .

وَمَا لِمَا تَنْتُوبَ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا ، وَأُخِرَ مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ^(٢)
أى : يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال .
فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسمُ الفعل كذلك كَصَهْ : بمعنى
اسكت ، وَمَهْ : بمعنى اكف ، وهيهات زيدٌ ، بمعنى بعد زيد ؛ ففى « صَهْ »

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهَ الْأَكْفَ كَانَهَا لَمْ تُخْلَقِ
يروى بنصب الأكف على أن « بله » اسم فعل ، ويجزه على أن « بله » مصدر
مضاف إلى مفعوله ، كقوله تعالى : (فضرِب الرقاب) ، ومثله قول الآخر :

زُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا تَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدَّهِمْ مُتَبَايِنُ

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
« ما » الواقعة مبتدأ « تنوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هى يعود إلى أسماء الأفعال ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المحرورة محلا باللام « عنه »
جار ومجرور متعلق بتنوب « من عمل » بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ « لها » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لأخر « لدى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآتى « العمل » مبتدأ
مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة مفعولا به لأخر

وَمَهْ « ضميران مستتران ، كما في اسكت واكفف ، وزيد : مرفوع بهيهات
كما ارتفع ببُعْدَ .

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان انتمُ الفعل كذلك ، كـ « دَرَاكَ
زيداً » أى : أذركهُ ، و « ضَرَّابِ عَمْرَأَ » أى : اضربهُ ، ففى « دَرَاكَ ،
وَضَرَّابِ » ضميران مستتران ، و « زيداً ، وعمرأَ » منصوبان بهما .

وأشار بقوله : « وَأَخَّرَ مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ » إلى أن معمول اسمِ الفعل يجب
تأخيرُه عنه ؛ فتقول : « دَرَاكَ زِيداً » ولا يجوز تقديمه عليه ؛ فلا تقول :
« زِيداً دَرَاكَ » وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز « زِيداً أُنْزِلْ » .

وَاحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ^(١)
الدليلُ على أن ما سُمى بأسماء الأفعال أسماءُ لحاقُ التنوين لها ؛ فتقول فى صَهْ :
صَهٍ ، وفى حَيْهَلْ : حَيْهَلًا ، فيلاحظها التنوينُ للدلالة على التنكير ؛ فما نون
منها كان نكرة ، وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة .

(١) « واحكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتنكير »
جار ومجرور متعلق باحكم ، وتنكير مضاف و « الذى » مضاف إليه « ينون » فعل
مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ،
والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الذى « منها » جار ومجرور متعلق بقوله « ينون »
السابق « وتعريف » مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من « سواء » مضاف إليه ،
وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « بين » خبر المبتدأ .

(٢٠ — شرح ابن عقيل ٢)

وَمَا بِهِ خُوبٍ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ أُنْثَى الْفِعْلِ صَوْتًا يَجْعَلُ^(١)
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً ، كَقَبْ ، وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ^(٢)

أسماء الأصوات : ألفاظٌ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها ،
دالة على خطاب ملا يَعْقِلُ ، أو على حكاية صوت من الأصوات ؛ فالأول
كقولك : هَلَا ، لزجر الخيل ، وَعَدَسْ ، لزجر البغل^(٣) ، والثاني كَقَبْ :
لوقوع السيف ، وغَاقٍ : للغراب .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله « خوطب »
الآتى « خوطب » فعل ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خوطب ،
والجمله لا محل لها صلة الموصول الأول « لا » نافية « يعقل » فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل ، والجمله
محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة نائب فاعل « من مشبه » جار ومجرور بيان
لما الموصولة الأولى ، ومثبه مضاف واسم من « اسم الفعل » مضاف إليه ، واسم مضاف
والفعل مضاف إليه « صوتا » مفعول ثانٍ ليجعل تقدم عليه « يجعل » فعل مضارع مبنى
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو مفعوله الأول ،
والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول :
مبتدأ مؤخر « أجدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى الذى ، والجمله لا محل لها صلة « حكاية » مفعول به لأجدى « كَقَبْ » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كَقَب « والزَّمْ » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنت « بنا » قصر للضرورة : مفعول به لازم ، وبنا مضاف
و« النوعين » ، صاف إليه « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « قد »
حرف تحقيق « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
الضمير الواقع مبتدأ والمكنى به عن بناء النوعين ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو يزيد بن مفرغ الحميرى :

=

وأشار بقوله : « والزم بنا النوعين » إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال « وكنيابة عن الفعل بلا تأثر » وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال .

= عَدَسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ ، وَهَذَا تَحْمِيلُ طَلِيقُ
وربما سموا الفرس نفسها عدساً ، وحينئذ تؤثر فيه العوامل ، لأنه علم كما في
قول الراجز :

إِذَا سَحَلْتُ بِرِزْقِي عَلَى عَدَسٍ فَلَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ
ومن أسماء الأصوات قولهم للحمار « سَأَ » إذا دعوه للشرب ، وفي مثل من أمثالهم
« قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سَأَ » والردهة : نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء ،
وقال الشاعر في صفة امرأة :

لَمْ تَذَرِ مَاسَاً لِلْحَمِيرِ ، وَلَمْ تَضْرِبْ بِكَفٍّ مُخَابِطِ السَّلَمِ

نونا التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدَنْهُمَا^(١)

أى يلحق الفعل للتوكيد نونان : إحداهما ثقيلة ، كـ « أَذْهَبَنَّ » ، والأخرى خفيفة كـ « أَقْصِدَنْهُمَا » ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَيْسَ جَنَّةً وَلَيْكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) .

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا^(٢)
أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ « مَا » وَلَمْ « وَبَعْدَ » لَّا^(٣)

(١) « للفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « توكيد » مبتدأ مؤخر « بنونين » جار ومجرور متعلق بتوكيد ، أو بمحذوف صفة له « هما » مبتدأ « كنونى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة فى محل جر صفة لنونين ، ونونى مضاف و « اذهبن » قصد لفظه : مضاف إليه « واقصدينهما » قصد لفظه أيضاً : معطوف على اذهبن .

(٢) « يؤكدان » فعل مضارع ، وألف الاثنين العائدة على « نونين » فاعل « افعل » قصد لفظه : مفعول به ليؤكد « ويفعل » معطوف على افعل « آتيا » حال من يفعل ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ذا » حار من الضمير المستتر فى « آتيا » وذا مضاف و « طلب » مضاف إليه « أو » عاطفة « شرطا » معطوف على ذا طلب « إما » قصد لفظه : مفعول مقدم لقوله تاليا الآتى « تاليا » نعت لقوله « شرطا » .

(٣) « أو » عاطفة « مثبتا » معطوف على قوله « شرطا » فى البيت السابق « فى قسم » جار ومجرور متعلق بقوله « مثبتا » السابق « مستقبلا » حال من الضمير المستتر فى « مثبتا » السابق « وقل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد « بعد » ظرف متعلق بقل ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « ولم » معطوف على ما « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف معطوف على بعد السابق ، وبعد مضاف و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

وَعَبْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
وَأَخِيرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابْرُزَا^(١)

أى : تلحق نونا التوكيد فعل الأمر ، نحو : « اضربن زيدا » والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب ، نحو : « لتضربن زيدا » ، ولا تضربن زيدا ، وهل تضربن زيدا » والواقع شرطا بعد « إن » المؤكدة بـ « ما » نحو : « إِمَّا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبُهُ » ومنه قوله تعالى : (فَلْيَمَّا تَثَقَفَنَّهْمُ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مِّنْ خَلْفَهُم) ، أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا ، نحو : « والله لتضربن زيدا » .

فإن لم يكن مثبتا لم يؤكد بالنون ، نحو : « والله لا تفعل كذا » وكذا إن كان حالا ، نحو : « والله ليقيم زيدا الآن » .

وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد « ما » الزائدة التي لا تصحب « إن » نحو : « بَعَيْنِ مَا أَرَيْتَكَ هُمَا^(٢) » والواقع بعد « لم » كقوله :

(١) و « غير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على « لا » في البيت السابق ، وغير مضاف و « إما » قصد لفظه : مضاف إليه « من طوالب » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، حال من « غير إما » السابق ، وطوالب مضاف و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وآخر » مفعول به مقدم لافتح ، وآخر مضاف و « المؤكد » مضاف إليه « افتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كابرزا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، ابرزا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب (الميداني ١ / ٧٨ بولاق ، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) ومعناه اعمل كأي أنظر إليك ، ويضرب في الحث على ترك التواني ، و « ما » زائدة للتوكيد .

٣١٧ — يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

والواقع بعد « لا » النافية كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) .

والواقع بعد غير « إِمَّا » من أدوات الشرط كقوله :

٣١٧ — البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند ، العبسي ، وهو شاعر مخضرم .

وقبله :

وَقَدْ حَدَّثَنَ حَيْثُ كَانَتْ قِيَمًا مَثْنَى الْوِطَابِ وَالْوِطَابِ الزُّمْمَا

* وَقِيَمًا يُبَكِّسِي ثَمَالًا قَشَعَمًا *

اللغة : « قيا » جمع قائمة على غير قياس ، وقياسه قوم كصوم ونوم « مثنى الوطاب » مفعول به الحلبين على تقدير مضاف محذوف ، وأصله : ملء مثنى الوطاب ، والمثنى معناه هنا المكررة ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة « الزمما » بضم الزاى وتشديد الميم - جمع زام ، مأخوذ من « زم القرية » أى ملأها « قعما » بكسر القاف وفتح الميم - آلة تجعل في فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن « ثمالا » بضم التاء الثلاثة - الرغبة « قشعما » ضخمًا عظيمًا ، قاله أبو زيد في نواتره ، والضمير المتصل في « يحسبه » يعود إلى القمع الذى امتلأ بالثمال .

المنى : شبه القمع والرغوة التى تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسى ، وقد أخطأ الأعلام - وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال : وصف جبلا قد عمه الحصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بهامته ، اهـ ، وسبب هذا الخطأ عدم الاطلاع على ما يتقدم الشاهد من الآيات .

الإعراب : « يحسبه » يحسب : فعل مضارع ، والهاء مفعول أول « الجاهل » فاعل يحسب « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يعلما » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقوف فى محل جزم « شيخا » مفعول ثان ليحسب « على كرسية » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه « معمما » صفة ثانية لشيخا . =

— ٣١٨ — * مَنْ نَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ *

الشاهد فيه : قوله «لم بهلما» حيث أكد الفعل المضارع النفي بلم ، وأصله «مالم يعلن» قلبت النون ألفاً للوقف ، وذلك التوكيد عند سيوييه مما لا يجوز إلا للضرورة .
٣١٨ — هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي ، والبيت بكامله من أبيات ترثي بها أباه ، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن قتل مرة ، وهي :

إِنَّا وَبَاهِلَةَ بِنَ أُعْصَرَ يَبْنِنَا دَاءَ الضَّرَآثِرِ بِغَضَّةٍ وَتَقَافِي
مَنْ نَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ أَبْدَأُ ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
ذَهَبَتْ قُتَيْبَةُ فِي اللَّقَاءِ بِفَارِسٍ لَا طَائِشٍ رَعِشٍ وَلَا وَقَافٍ

اللغة : «باهلة» هي بنت صعب بن سعد العشيرة ، من مذحج ، تزوجت مالك بن أعصر ، ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان «الضرائر» جمع ضرة - بفتح الضاد - وصرة المرأة : امرأة زوجها ، وهذا الجيم نادر لا يكاد يوجد له نظير ، وداء الضرائر : التباغض والتضارب «بغضة» بكسر الباء - ومثله في المعنى البغضاء - شدة الكراهية والبغض «تقافي» مأخوذ من قفيته : أى ضربت قفاه «نشقن» بنون المضارعة - أى ندركه ، ونظفر به ، ونأخذه ، ويروى «من يشققن منهم» ويجب على هذا بناء الفعل للمجهول «آيب» راجع ، وروى :

* مَنْ يَشَقَّقُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلٍ *

و «وائل» أى : ملتجئ ، أو ناج «طائش» متحير «رعش» مرتعش من الخوف «وقاف» هو الذي لا يبارز العدو جبناً .

الإعراب : «من» اسم شرط مبتدأ «نشقن» فعل مضارع فعل الشرط ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «منهم» جار ومجرور متعلق بنشقن «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من للوصول «بآيب» الباء زائدة ، آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة ، والجملة في محل جزم =

وأشار المصنف بقوله : « وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتِح » إلى أن الفعل المؤكَّد بالنون يُبَدَنِي عَلَى الْفَتْحِ إِنْ لَمْ تَلِهْ أَلِفُ الضَّمِيرِ ، أَوْ يَأْوُهُ ، أَوْ وَاوُهُ ، نَحْوُ : « اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَافْتُلَنَّ عَمْرًا » .

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا^(١)
وَالْمُضْمَرُ أُحْذِفْنَاهُ إِلَّا الْأَلِفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ^(٢)

= جواب الشرط ، وجملة الشرط وحدها أو وجهه الجواب وحدها أو الجملتان معاً في محل رفع خبر المبتدأ ، على خلاف في ذلك مشهور نهنا عليه وعلى اختيارنا مرارا .
الشاهد فيه : قوله « من تثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع « ما » الزائدة المؤكدة لأن الشرطية ، وهذا التوكيد ضروره من ضرورات الشعر عند سيديويه .

(١) « واشكله » اشكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « قبل » ظرف متعلق باشكله ، وقبل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « لين » نعت لمضمر « بما » جار ومجرور متعلق باشكله « جانس » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء « من تحرك » جار ومجرور متعلق بقوله جانس « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل جر صفة لتحرك .
(٢) « والمضمر » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى احذف المضمر « احذفه » احذف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة « إلا » أداة استثناء « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع تام ، فعل الشرط « في آخر » جار ومجرور متعلق بـ يكن ، وآخر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « ألف » فاعل يكن .

فاجعله منه — رافعاً ، غير الياء — والواو — ياء ، كاسعين سعيًا^(١)
 وأحذفه من رافع هاتين ، وفي واو — شكل مجانس قفي^(٢)
 نحو « أخشين يا هند » بالكسر ، و « يا
 قوم أخشون » وأضمم ، وفسن مسويًا^(٣)

(١) « فاجعله » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق « منه » جار ومجرور متعلق باجعل « رافعا » حال من الهاء في « منه » وفي رافع ضمير مستتر فاعله « غير » مفعول به لرافع ، وغير مضاف و « الياء » مضاف إليه « والواو » معطوف على الياء « ياء » مفعول ثان لاجعل « كاسعين » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، وجملة « اسعين سعيًا » مقول ذلك القول المحذوف .

(٢) « وأحذفه » الواو عاطفة ، أحذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والهاء مفعول به « من رافع » جار ومجرور متعلق بأحذفه ، ورافع مضاف و « هاتين » اسم إشارة : مضاف إليه « وفي واو » جار ومجرور متعلق بقفي الآتي « وياء » معطوف على واو « شكل » مبتدأ « مجانس » نعمة له « قفي » : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعو إلى شكل مجانس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله شكل .

(٣) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك نحو « أخشين » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع ، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون للتوكيد « ياهند » يا : حرف نداء ، هند : منادى مبني على الضم في محل نصب « بالكسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أخشين « ويا » الواو حرف عطف : يا : حرف نداء « قوم » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة « أخشون » فعل أمر ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للتوكيد « وضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقس » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « مسويا » حال من الضمير المستتر في « قس » .

الفعل المؤكد بالنون : إن اتصل به ألفُ اثنين ، أو واوُ جمع ، أو ياء مخاطبة — حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر .

ويحذف الضمير إن كان واواً أو ياء ، ويبقى إن كان ألفاً ؛ فتقول : « يَا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِ » ، و « يَازِيدُونَ هَلْ تَضْرِبُونَ » ، و « يَا هِنْدُ هَلْ تَضْرِبِينَ » ، والأصل : هَلْ تَضْرِبَانِ ، وهَلْ تَضْرِبُونَ ، وهَلْ تَضْرِبِينَ ، فَحُذِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار « هَلْ تَضْرِبُونَ » ، وهَلْ تَضْرِبِينَ » ولم تحذف الألف لخفتها ؛ فصار « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وبقيت الضمة دالة على الواو ، والكسرة دالة على الياء .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً .

فإن كان معطلاً : فإما أن يكون آخره ألفاً ، أو واواً ، أو ياء .

فإن كان آخره واواً أو ياء حُذِفَتْ لأجل واو الضمير أو يائه ، وضمَّ ما بقي قبل واو الضمير ، وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير ؛ فتقول : « يَازِيدُونَ هَلْ تَغْزُونَ » ، وهَلْ تَرْمُونَ » ، و « يَا هِنْدُ هَلْ تَغْزِينَ » ، وهَلْ تَرْمِينَ » ؛ فإذا ألحقته نون التوكيد قَلَّتْ به ما قَلَّتْ بالصحيح : فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير أو ياءه ؛ فتقول : « يَازِيدُونَ هَلْ تَغْزُنَ » ، وهَلْ تَرْمُنَ » ، و « يَا هِنْدُ هَلْ تَغْزِينَ » ، وهَلْ تَرْمِينَ » هذا إن أسند إلى الواو والياء .

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره ، وبقيت الألف ، وشُكِّلَ ما قبلها بحركة تجانس الألف — وهي الفتحة — فتقول : « هَلْ تَغْزُوَانِ » ، وهَلْ تَرْمِيَانِ » .

وإن كان آخر الفعل ألفاً : فإن رَفَعَ الفعل غير الواو والياء — كالألف والضمير المستتر — انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء ، وفتحت ، نحو : « اسْتَعْيَانُ » ، وهَلْ تَسْعِيَانُ » ، واسْعَيْنِ يَازِيدُ » .

وإن رفع واواً أو ياء حُذِفَت الألفُ ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها ، وضمت الواو ، وكسرت الياء ؛ فتقول ، « يا زِيدُونَ اخْشَوْنَ » ، ويا هِنْدَ اخْشَيْنَ » .

هذا إن لحقته نونُ التوكيدِ ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ، ولم تسكسر الياء ، بل تسكنهما ؛ فتقول : « يا زِيدُونَ هَلْ تَخْشَوْنَ » ، ويا هِنْدَ هَلْ تَخْشَيْنَ ، ويا زِيدُونَ اخْشَوْا ، ويا هِنْدَ اخْشَى » .

وَلَمْ تَتَّعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَفِ لَكِنْ شَدِيدَةً ، وَكَسَرُهَا أَلِفٌ^(١)
لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : « اضْرِبَانِ »^(٢)
بنون مخففة ، بل يجب التشديد ؛ فتقول : « اضْرِبَانٌ » بنون مشددة

(١) « ولم » نافية جازمة « تقع » فعل مضارع مجزوم بلم « خفيفة » بالرفع : فاعل تقع ، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله « بعد » ظرف متعلق بتقع ، وبعد مضاف و « الألف » مضاف إليه « لكن » حرف عطف « شديدة » معطوف على خفيفة يرتفع إذا رفعته وينتصب إذا نصبته « وكسرها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، كسر : مبتدأ ، وكسر مضاف وها : مضاف إليه « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاوز حرفان ساكنان ، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغماً في مثله ، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف تجاوز ساكنان من غير استيفاء شرط جوازها ، فلماذا امتنعوا منه ، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة فقد كل شرط جواز التقاء الساكنين فهذا جاز .

مكسورة خلافاً ليونس ؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، ويجب عنده كسرها .

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا^(١)
إذا أكد الفعلُ المسندُ إلى نونِ الإناثِ بنونِ التوكيدِ وَجَبَ أَنْ يُفَصَّلَ
بين نونِ الإناثِ و نونِ التوكيدِ بِأَلِفٍ ، كراهيةً توالي الأمثال ، فتقول :
« اضْرِبْنَانِ » بنون مشددة مكسورة قبلها أَلِفٌ .

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ^(٢)

(١) « وألفا » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « زد » الآتى « زد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قبلها » قبل : ظرف متعلق بزد ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « مؤكداً » حال من الضمير المستتر فى زد ، وفى مؤكد ضمير مستتر هو فاعله « فعلا » مفعول به لمؤكد إلى نون « جار ومجرور متعلق بقوله « أسند » الآتى ، ونون مضاف ، و « الإناث » مضاف إليه « أسندا » فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله « فعلا » .

(٢) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « خفيفة » مفعول به لاحذف « لساكن » جار ومجرور متعلق باحذف « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة فى محل جر صفة لساكن « وبعد » ظرف متعلق باحذف ، وبعد مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتحة » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق باحذف « تقف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليه .

وَأَرَدُّهُ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدِمًا^(١)
وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًا ، كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ : قَفَا^(٢)

إذا ولي الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة ساكن ، وجب حذف النون لالتقاء الساكنين ، فتقول : « اضرب الرّجل » بفتح الباء^(٣) ، والأصل « اضربن » فحذفت نون التوكيد للملافة الساكن — وهو لام التعريف — ومنه قوله :

(١) « واردة » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إذا » ظرف زمان متعلق بآردد « حذفها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « في الوقف » جار ومجرور متعلق بآردد « ما » اسم موصول : مفعول به لآردد « سن أجلبها » في الوصل « الجاران والمجروران متعلقان بقوله : « عدا » الآتي « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « عدا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة بمفعولا به لآردد .

(٢) « وأبدلناها » أبدال : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وها : مفعول أول لأبدال ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بأبدال ، وبعد مضاف و« فتح » مضاف إليه « ألفا » مفعول ثان لأبدال « وقفا » حال من فاعل أبدال على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض : أي في الوقف « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأنك كقولك « في قفن » جار ومجرور متعلق بتقول « قفا » قصد لفظه : مقول القول .

(٣) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكنا ، كقوله :

اضربَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ —

٣١٨ — لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

= وكقول الآخر ، وأنشده الجاحظ في البيان :

* كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَافَ تَذْكَرًا *

٣١٦ — البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي ، أوردها القالي في أماليه عن ابن دريد عن ابن الأنباري عن ثعلب ، قال : قال ثعلب : بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ، وأولها :

لِسُكَاٍّ هَمٌّ مِنَ الْمُومِ سَعَةٍ وَالْمُسَى وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللفظة : « المسى » بضم الميم أو كسرهما ، وسكون السين - اسم من الإمساء ، وهو الدخول في المساء « الصبح » اسم من الإصباح ، وهو الدخول في الصباح ، قالها الجوهري واستشهد بهذا البيت « لا تهين » من الإهانة ، وهي : الإيقاع في المون - بضم الهاء - والهوان - بفتحها - وهو بمعنى الذل والحقارة « تركع » تخضع ، وتذل ، وتنقاد .

الإعراب : « لا » ناهية « تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فصارت كما في بيت الشاهد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهو لام التعريف في الفقير - وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده « تهين » فلما دخل الجازم حذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين فصار « لا تهين » فلما أريد التأكيد رجعت الياء ، لأن آخره سيكون مبنياً على الفتح ؛ فصار « لا تهين » فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد « الفقير » مفعول به « تهين » « عل » : حرف ترج ونصب ، والكاف اسمه « أن » مصدرية « تركع » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة خبر « عل » السابق « يوما » ظرف زمان متعلق بتركع « والدهر » الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « رفعه » رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في « تركع » .

الشاهد فيه : قوله « لا تهين » حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من =

وكذلك تُحذفُ نونُ التوكيد الخفيفةُ في الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحة — أى بعد ضمة أو كسرة — ويُردُّ حيثُذِر ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد ؛ فتقول في : « اضربنْ يا زيدون » إذا وقعت على الفعل : اضربوا ، وفي : « اضربنْ يا هند » : اضربي ؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وتردُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياء ؛ فإن وقعت نُونُ التوكيد الخفيفةُ بعد فتحة أبدلت النونُ في الوقف [أيضاً] ألفاً ؛ فتقول في « اضربنْ يا زيد » : اضربا .

== التقاء الساكنين ، وقد أبقي الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة ، وما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تحذف للجازم ، ولا تعود إلا عند التوكيد ، وقد رواه الجاحظ في البيان والتبيين : * لا تحقرن الفقير . . . إلخ * ورواه غيره : * ولا تعاد الفقير * وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت لما نحن فيه .

مَا لَا يَنْصَرِفُ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكِنًا^(١)
 الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنياً ، وغير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سمي
 معرباً ، ومتمكناً .

ثم المُعَرَّبُ على قسمين :

أحدهما : ما أشبه الفعل ، ويسمى غير منصرف ، ومتمكناً غير أَمْكِنَ .

والثاني : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفاً ، ومتمكناً أَمْكِنَ .

وَعَلَامَةُ الْمَنْصَرَفِ : أَنْ يَجْرَّ بِالسَّكْسَرَةِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ ، وَبِدُونِهَا
 وَأَنْ يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ — وَهُوَ التَّنْوِينُ [الَّذِي] لَغَيْرِ مُقَابِلَةٍ أَوْ تَعْوِيضٍ ، الدَّالُّ
 عَلَى مَعْنَى يَسْتَحِقُّ بِهِ الْإِسْمُ أَنْ يَسْمَى أَمْكِنَ ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ عَدَمُ شِبْهِهِ
 الْفِعْلَ — نَحْوُ « مَرَرْتُ بِغُلَامٍ ، وَغُلَامٍ زَيْدٍ ، وَالْغُلَامِ » .

واحترز بقوله « لغير مُقَابِلَةٍ » من تنوين « أَذْرَعَاتٍ » ونحوه ؛ فإنه تنوين
 جمع المؤنث السالم ، وهو يصحب غير المنصرف : كَأَذْرَعَاتٍ ، وَهِنْدَاتٍ — عِلْمُ
 امرأة — وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي تَسْمِيَةِ تَنْوِينِ الْمُقَابِلَةِ .

واحترز بقوله « أَوْ تَعْوِيضٍ » من تنوين « جَوَارِيٍّ ، وَغَوَاشٍ » ونحوها ؛ فإنه
 عَوَاضٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَوَارِيٍّ ، وَغَوَاشِيٍّ ، وَهُوَ يَصْحَبُ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ ،

(١) « الصرف » مبتدأ « تنوين » خبر المبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تنوين ، والجملة في محل رفع صفة لتنوين « مبيناً »
 حال من الضمير المستتر في أتى ، وفي مبين ضمير مستتر جوازاً هو فاعله « معنى »
 مفعول به لبيننا « به » جار ومجرور متعلق بليكون الآتي « يكون » فعل مضارع ناقص
 « الاسم » اسم يكون « أمكننا » خبر يكون ، والجملة في محل نصب صفة لمعنى .

كهذين المثالين ، وأما المنصرف ^(١) فلا يدخل عليه هذا التنوين .
ويجرُّ بالفتحة : إن لم يُضَفْ ، أو لم تدخل عليه « أل » نحو « مَرَزْتُ
بَأَحَدٍ » ؛ فإن أُضِيفَ ، أو دخلت عليه « أل » جُرَّ بالكسرة ، نحو « مَرَزْتُ
بَأَحَدِكُمْ ، وبِالْأَحَدِ » .

وإنما يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه علتان من علل تسع ، أو واحدةٌ
منها تقوم مقام العلتين ، والعلل التسع يجمعها قوله ^(٢) :
عَدْلٌ ، وَوَضْفٌ ، وَتَأْنِيثٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَعُجْمَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبٌ ،
وَالْتُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ، وَوَزْنٌ فِعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ
وما يقوم مقام علتين منها اثنان ؛ أحدهما : ألف التأنيث ؛ مقصورة كانت ،
كـ « حُبْلِي » أو ممدودة ، كـ « حَمَرَاء » . والثاني : الجمعُ المتناهي ،
كـ « مَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ » وسياقى الكلام عليها مُفَصَّلًا .

فَأَيْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ ^(٣)

(١) في عامة النسخ « وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين » وذلك
ظاهر الخطأ ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكن ،
على أن في هذا الكلام مقالا ، فقد لحق تنوين العوض « كلا ، وبعضا » عوضاً عما
يضافان إليه .

(٢) وقد جمعت في بيت واحد ، وهو قوله :

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَأَلَوْضَفُ قَدْ كَمَلَا
(٣) « فآلف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « مطلقاً »

حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله « منع » الآتي « منع » فعل ماضٍ
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجملة في محل =

(٢١ - شرح ابن عقيل ٢)

قد سبق أن ألف التانيث تقوم مقام علتين — وهو المراد هنا — فَيُمنَعُ ما فيه ألف التانيث من الصرف مطلقاً ، أى : سواء كانت الألف مقصورة ، كـ « حُبْلَى » أو ممدودة ، كـ « حَمْرَاء » علماً كان ما هي فيه ، كـ « زكرياء » أو غير علم كما مثل .

وَزَائِدًا فَعْلَان — فِي وَصْفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُتِمَ^(١) .
أى : يُمنَعُ الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن

= رفع خبر المبتدأ « صرفه » مفعول به لمنع ، وصرف مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « حواء » حوى - فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كيفما » اسم شرط « وقع » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التانيث ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه ، والتقدير : كيفما وقع ألف التانيث منع الصرف .

(١) « وزائدا » معطوف على الضمير المستتر فى « منع » الواقع فى البيت السابق ، وبجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين ضميرين ، وهو مرفوع بالألف نيابة عن الضمة ، وزائدا مضاف و « فعلان » مضاف إليه ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فى وصف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائدى فعلان ، أو حال منه « سلم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، والجملة فى محل جر نعت لوصف « من » حرف جر « أن » متشذرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب تقديرا بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصف ، وهو مفعوله الأول ، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بـ « بقاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ختم » الآتى ، وتاء مضاف و « تانيث » مضاف إليه « ختم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان ليرى .

لا يكون المؤنث في ذلك [مختوماً] بقاء التأنيث ، وذلك نحو : سَكْرَان ، وعَطْشَان ، وغَضْبَان ؛ فتقول : « هذا سكران » ، ورأيت سكران ، ومررت بسكران » ؛ فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، والشرطُ موجودٌ فيه ؛ لأنك لا تقول للمؤنثة : سكرانة ، وإنما تقول : سَكْرَى ، وكذلك عَطْشَان ، وغَضْبَان ؛ فتقول : امرأة عَطْشَى ، وغَضْبَى ، ولا تقول : عَطْشَانة ، ولا غَضْبَانة ؛ فإن كان المذكر على فَعْلَان ، والمؤنث على فَعْلَانة صَرَفْتَ ؛ فتقول : هذا رجلٌ سَيْفَانٌ ، أى : طويل ، ورأيت رجلاً سَيْفَانًا ، ومررت برجل سَيْفَانٍ ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثة : سَيْفَانةٌ ، أى : طويلة .

وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ ، وَوَزْنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٍ بِتَا : كَأَشْهَلًا^(١) أى : وتمنع الصفة أيضاً ، بشرط كونها أصلية ، أى غير عارضة ، إذا انضم إليها كونها على وزن أَفْعَلٍ ، ولم تقبل التاء ، نحو : أَحْمَرٌ ، وَأَخْضَرٌ . فإن قبلت التاء صرفت ، نحو « مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ » أى : فقير ، فتصرفه ؛ لأنك تقول للمؤنثة : أَرْمَلَةٌ ، بخلاف أَحْمَرٍ ، وَأَخْضَرٍ ؛ فإنهما لا ينصرفان ؛ إذ يقال للمؤنثة : حمراء ، وخضراء ، ولا يقال : أَحْمَرَةٌ ، وَأَخْضَرَةٌ ؛ فمنعاً للصفة ووزن الفعل . وإن كانت الصفة عارضة كَأَرْبَعٍ — فإنه ليس صفةً في الأصل ، بل اسمٌ

(١) « ووصف » معطوف على « زائدا فعْلان » في البيت السابق « أصلى » نعت لوصف « ووزن » معطوف على وصف ، ووزن مضاف و « أفْعلا » مضاف إليه ، و « ممنوع » حال من أفْعلا ، وممنوع مضاف و « تأنيث » مضاف إليه « بتا » جار ومجرور متعلق بتأنيث ، أو بمحذوف صفة له « كأشْهَلًا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأشْهَلٍ .

عدد ، ثم استعمل صفة في قولهم « مررتُ بنسوة أربع » — فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف ، وإليه أشار بقوله :

وَالْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ^(١)
فَالأَدهمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَضِعًا انْصِرَافُهُ مُنْعٌ^(٢)
وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمُنْعَا^(٣)

أى : إذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفة ليس بأصل ، وإنما هو عارض كأربع فالفه : أى لا تعتد به في منع الصرف ، كما لا تعتد بمبروض

(١) « والفين » ألغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عارض » مفعول به لألغ ، وعارض مضاف و « الوصفية » مضاف إليه « كأربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وعارض » معطوف على عارض السابق ، وعارض مضاف و « الإسمية » مضاف إليه .

(٢) « فالأدهم » مبتدأ أول « القيد » عطف بيان له « لكونه » الجار والمجرور متعلق بقوله « منع » الآتى آخر البيت ، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه « وضع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد ، والجملة في محل نصب خبر السكون الناقص « في الأصل » جار ومجرور متعلق بوضع « وصفا » حال من الضمير المستتر في وضع « انصرافه » انصراف : مبتدأ ثان ، وانصراف مضاف والهاء مضاف إليه « منع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انصرافه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « وأجدل » مبتدأ ، وأخيل ، وأفعى معطوفان عليه « مصروفة » خبر المبتدأ وما عطف عليه « وقد » حرف تقليل « ينان » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله « النعا » مفعول به لينلن

الاسمية فيما هو صفة في الأصل : كـ « أَذْهَمَ » للقيء ، فإنه صفة في الأصل [لشيء فيه سواد] ، ثم استعمل استعمال الأسماء ؛ فيطلق على كل قيد أذهم ، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل .

وأشار بقوله : « وأجْدَل — إلى آخره » إلى أن هذه الألفاظ — أعني : أجْداً للصَّقر ، وأخيلاً لطارئ ، وأفعى للحية — ليست بصفات ؛ فكان حتماً أن لا تمنع من الصرف ، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها ، فتخيل في « أَجْدَل » معنى القوة ، وفي « أَخِيل » معنى التخيل ، وفي « أفعى » معنى الخبث ؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيَّلة ، والكثير فيها الصرف ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة .

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَآخِرٍ^(١)
وَوَوزَنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهَمَا ، مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا^(٢)

(١) « ومنع » مبتدأ ، ومنع مضاف و « عدل » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ، ومع مضاف و « وصف » مضاف إليه « معتبر » خبر المبتدأ « في لفظ » جار ومجرور متعلق بمعتبر ، ولفظ مضاف و « مثنى » مضاف إليه « وثلاث ، وآخر » معطوفان على مثنى .

(٢) « ووزن » مبتدأ ، ووزن مضاف و « مثنى » مضاف إليه « وثلاث » معطوف على مثنى « كهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما شرحه في باب حروف الجر « من واحد لأربع » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « فليعلما » اللام لام الأمر ، ويعلما : فعل مضارع مبني للمجهول ، مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل يوزم بلام الأمر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو .

مما يمنع صَرْفَ الاسم : العدلُ والصفةُ ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فَعَالٍ وَمَفْعَلٍ ، كَثَلَاتٍ وَمَثْنِي ؛ فثَلَاثُ : معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وَمَثْنِي : معدولة عن اثنين اثنين ؛ فتقول : « جاء القومُ ثَلَاثَ » أى ثلاثة ثلاثة ، و « مَثْنِي » أى اثنين اثنين .

وُسَمِعَ استعمالُ هذين الوزنين — أعنى فَعَالٍ ، وَمَفْعَلٍ — من واحد واثنين وثلاثة وأربعة ، نحو : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثَنَاءَ وَمَثْنِي ، وَثَلَاثَ وَمَثَلَثَ ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعٍ ، وُسَمِعَ أيضاً في خمسة وعشرة ، نحو : خُمَاسَ وَخَمْسَ ، وَعُشَارَ وَمَعَشَرَ .

وزعم بعضهم أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، نحو سُدَّاسَ وَمَسْدَسَ ، وَسُبَاعَ وَمَسْبِعَ ، وَثُمَانٍ وَمَثْمَنَ ، وَتُسَاعَ وَمَتْسَعَ .

ومما يُمنَعُ من الصرف للعدل والصفة « آخِرُ » التي في قولك : « مررت بنسوة آخِرَ » وهو معلول عن الآخر .

وتلَخَّصُ من كلام المصنف : أن الصفة تمنع مع الألف والنون الزائدتين ، ومع وَزْنِ الفعل ، ومع العدلِ .

وَكُنْ لِيَجْمَعَ مُشْبِهٌ مَفْعَلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْنَعُ كَافِلًا^(١)

(١) « وكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ليجع » جار ومجرور متعلق بقوله « كافلا » الآتي في آخر البيت « مشبه » نعت ليجع ، وفي مشبه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله « مفاعلا » مفعول به لشبه « أو المفاعيل » معطوف على قوله « مفاعلا » السابق « يمنع » جار ومجرور متعلق بقوله « كافلا » الآتي « كافلا » خبر كن .

هذه هي العلة الثابتة التي تستقل بالمنع ، وهي : الجمع المتناهي ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أو سَطْها ساكن ، نحو : مَسَاجِدَ وَمَصَاحِبَ .

ونبه بقوله : « مشبه مفاعلا أو المفاعيل » على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن في أوله ميم ؛ فيدخل « ضَوَارِبُ » ، وقَنَادِيلُ » في ذلك ، فإن تحرك الثاني صُرِفَ نحو صَيَاقِلَةٍ^(١) .

وَذَا اِعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي^(٢)

إذا كان هذا الجمع — أعني صيغة منتهى الجموع — معتل الآخر أَجْرِيَّتُهُ في الجر والرفع يُجْرَى المنقوص كـ « سَارِي » فتنونه ، وتقدر رفعه أو جره ، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة ، وأما في النصب فتثبت الياء ، وتحركها بالفتح ، بغير تنوين ؛ فتقول : « هَؤُلَاءِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ » ، ومررت بجَوَارٍ

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقرة وأشاعثة ومناذرة وغساسنة ، وقد قالوا للمحاربين : أراملة ، وقالوا للصعاليك : عمارطة ، وللمائة الرجال — أى : الذين يسرون على أرجلهم — : عراجلة ، وأنشد ابن السكيت في الألفاظ (ص ٣٠) لحاتم الطائي :

عَرَّاجِلَةٌ شُعْبُ الرُّؤُوسِ ، كَأَنَّهُمْ بَنُو الْجَنِّ لَمْ تَطْبَخْ بِقَدْرِ جَزُورِهَا
(٢) « وذا » مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله « أجره » الآتي ، وذا مضاف و « اعتلال » مضاف إليه « منه » ، كالجواري « جاران ومجروران » يتعلقان بمحذوف صلة لذا ، أو حال منه « رفعا » منصوب بنزع الخافض « وجرا » معطوف على قوله رفعا « أجره » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والماء مفعول به « كساري » جار ومجرور متعلق بأجر .

وَعَوَّاشٍ ، ورأيت جَوَّارِيَّ وَعَوَّاشِيَّ « والأصل فى الجر والرفع « جوارى »
و « عواشى » لحذفت الياء ، وعَوَّضَ منها التنوين .

وَلَيْسَ أَوَّلَ بِهَذَا الْجُمُعِ شَبَهُهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ^(١)
يعنى أن « سَراويل » لما كانت صيغته كصيغة منتهى^(٢) الجمع امتنع من
الصرف لشبهه به ، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واختار المصنف
أنه لا يصرف ، ولهذا قال « شبه اقتضى عموم المنع » .

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ^(٣)

(١) « لسراويل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بهذا » جار
ومجرور متعلق بقوله « شبه » الآتى « الجمع » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم
الإشارة « شبه » مبتدأ مؤخر « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل رفع صفة لشبه « عموم » مفعول به لاقتضى ،
وعموم مضاف و « المنع » مضاف إليه .

(٢) من النحاة من يقول : إن سراويل جمع حقيقة ، ومفرده سروالة ، ويستدل
على هذا بقول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمَسْتَعْطِفٍ

وهؤلاء يجعلون « سراويل » ممنوعا من الصرف لزوما كأخواته من الجمع ، ومنهم
من يجعله مفردا ، وهؤلاء فريقان : أحدهما يمنع من الصرف نظرا إلى لفظه ، ويقول :
هو مفرد جاء على صورة الجمع ، ومنهم من يصرفه نظرا إلى حقيقة ومعناه .

(٣) « وإن » شرطية « به » جار ومجرور متعلق بقوله « سمي » الآتى على أنه
نائب فاعل ؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة من أن النائب إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا
جاز تقديمه ، لسكونه فى صورة الفضلة ، ولعدم إيقاعه فى اللبس الخوف « سمي » فعل ماض
مبنى للمجهول ، فعل الشرط « أو » عاطفة « بما » جار ومجرور معطوف على به « لحق » =

أى : إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي ، أو بما ألحق به لكونه على زنته ، كَشَرَّاحِيلَ ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته ؛ فتقول فىمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل : « هذا مَسَاجِدُ ، ورأيت مَسَاجِدَ ، ومررت بِمَسَاجِدَ » وكذا البواقي .

وَالْعِلْمُ أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرَبًا»^(١)
فما يمنع صرف الاسم : العلمية والتركيب ، نحو « معديكرب ، وبُعَلْبَك »
فتقول : « هذا معديكرب » ، ورأيت معديكرب ، ومررت بمعديكرب ؛
فتجعل إعرابه على الجزء الثانى ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .
وقد سبق الكلام فى الأعلام المركبة فى باب العلم .

= فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المحرورة محلاً بالباء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « به » جار ومجرور متعلق بلحق « فالانصراف » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الانصراف : مبتدأ أول « منه » منع : مبتدأ ثانٍ ، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه « يحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

(١) « والعلم » مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « صرفه » صرف : مفعول به لامنع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه « مركباً » حال من العلم « تركيب » مفعول مطلق ، وتركيب مضاف و « مزج » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « معديكرب » مضاف إليه ، والألف فيه للاطلاق .

كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَغَطَفَان ، وَكَأَصْبَهَانَا^(١)

أى : كذلك يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان علماً ، وفيه ألف ونون زائدتان : كَغَطَفَان ، وَأَصْبَهَان — بفتح الهمة وكسرها — فتقول : « هذا غطفان » ، ورأيت غطفان ، ومررت بغطفان « فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

كَذَا مُؤَنَّتْ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى^(٢)
فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ : اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ^(٣)

(١) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر وحاوى مضاف و « زائدى » مضاف إليه . وزائدى مضاف و « فعلانا » مضاف إليه « كَغَطَفَان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كَغَطَفَان « وكأصبهانا » معطوف على كَغَطَفَان

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مؤنث » مبتدأ مؤخر « بهاء » جار ومجرور متعلق بمؤنث « مطلقا » حال من الضمير المستكن في الخبر « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « منع » مضاف إليه ، ومنع مضاف و « العار » محذوف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها : مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « كونه » كون : خبر المبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه ، وجملة « ارتقى » من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص .

(٣) « فوق » ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق ، وفوق مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « أو » عاطفة « كجور » جار ومجرور معطوف على محل « ارتقى » السابق « أوسقر » معطوف على جور « أوزيد » معطوف على جور أيضاً « اسم » حال من زيد ، واسم مضاف و « امرأة » مضاف إليه « لا » عاطفة « اسم ذكر » معطوف بلا على « اسم امرأة » ومضاف إليه .

وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْ كِبْرًا سَبَقُ وَعُجْمَةٌ - كَهْنَدٌ - وَالْمَنْعُ أَحَقُّ^(١) .
و [مما] يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث .

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطلقاً ، أى : سواء كان علماً
لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة ، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل ، أم لم يكن
كذلك كثبة وقلة ، علمين .

وإن كان مؤنثاً بالتعليق - أى بكونه علم أنثى - فإما أن يكون على ثلاثة
أحرف ، أو على أزيد من ذلك ؛ فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من
الصرف كزَيْنَبَ ، وسُعَادَ ، علمين ؛ فتقول : « هذه زينب » ، ورأيت زينبَ ،
ومررت بزَيْنَبَ . وإن كان على ثلاثة أحرف ؛ فإن كان محرك الوسط منع
أيضاً كسَقَرٍ ، وإن كان ساكن الوسط ؛ فإن كان أجمعياً كجُورٍ - اسم بلد -
أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزَيْدَ - اسم امرأة - منع أيضاً ، فإن لم
يكن كذلك : بأن كان ساكن الوسط وليس أجمعياً ولا منقولاً من مذكر ،
ففيه وجهان : المنع^(٢) ، والصرف ، والمنع أولى ؛ فتقول : « هذه هند » ، ورأيت
هندَ ، ومررت بهندَ .

(١) « وجهان » مبتدأ « في العادم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،
وفي العادم ضمير مستتر هو فاعله « تذ كبرا » مفعول به للعادم « سبق » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تذ كبرا ، والجملة في محل نصب نعت لتذكيرا
« وعجمة » معطوف على قوله تذ كبرا « كهند » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ
محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كهند « والمنع » مبتدأ « أحق » خبر المبتدأ .

(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير ، وينسب لابن قيس الرقيات :
لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَاهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ
فقد صرف « دعد » في أول هجز البيت ، ثم منع صرفه بعد ذلك .

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرْفُهُ أَمْتَنَعُ^(١)
وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمِ أَيْضًا الْعَجَمَةُ وَالتَّعْرِيفُ ، وَشَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ عِلْمًا
فِي اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ؛ فَتَقُولُ :
« هَذَا إِبْرَاهِيمُ » ، وَرَأَيْتَ إِبْرَاهِيمَ ، وَصَهْرَتَ إِبْرَاهِيمَ « فَنَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ
لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجَمَةِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَعْجَمِيُّ عِلْمًا فِي لِسَانِ الْعَجَمِ ، بَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، أَوْ كَانَ
نَكْرَةً فِيهِمَا ، كَلْجَامٍ — عِلْمًا أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ — صَرْفَتَهُ ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا لُجَامٌ » ،
وَرَأَيْتَ لُجَامًا ، وَصَهْرَتَ بُلْجَامٍ « ، وَكَذَلِكَ تَصْرِفُ مَا كَانَ عِلْمًا أَعْجَمِيًّا
عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، سِوَاهُ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ كَشَتَرَ ، أَوْ سَاكِنًا كَنُوحٍ وَلُوطٍ .

كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٌ : كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْمَلُ^(٢)

(١) « والعجمي » مبتدأ أول ، والعجمي مضاف و « الوضع » مضاف إليه
« والتعريف » مضاف على الوضع « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير
المستتر في العجمي ؛ لأنهم يؤولونه بالمشتق ، ومع مضاف و « زيد » مضاف إليه
« على الثلاث » جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة « صرفه » صرف : مبتدأ ثان ،
وصرف مضاف راءه مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى صرفه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ،
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « كذلك » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف
خطاب « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « وزن » مضاف إليه « يخص » فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن « الفعلا » مفعول به ليخص ،
والجملة في محل جر صفة لوزن « أو » عاطفة « غالب » عطاف على محل « يخص » =

أى : كذلك يُمنع صرفُ الاسمِ إذا كان علماً ، وهو على وزن يُخْصُ الفَعْلَ ، أو يغلب فيه ، والمراد بالوزن الذى يخص الفعل : ما لا يوجد فى غيره إلا ندوراً ، وذلك كَفَعَلَ وفَعَلَ ؛ فلو سميت رجلاً بضَرْبٍ أو كَلَّمَ منعته من الصرف ؛ فتقول : « هذا ضَرْبٌ أو كَلَّمَ ، ورأيت ضَرْبَ أو كَلَّمَ ، وصررت بضَرْبٍ أو كَلَّمَ » والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزنُ يوجد فى الفعل كثيراً ، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم ؛ فالأول كإِئْتَدَ وإِصْبَعَ ؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كأَضْرَبَ ، وأُتِمَّعَ ، ونحوهما من الأسماء المأخوذ من فعلٍ ثلاثي ؛ فلو سميت [رجلاً] بإِئْتَدَ وإِصْبَعَ منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ فتقول : « هذا إِئْتَدُ ، ورأيت إِئْتَدَ ، وصررت بإِئْتَدَ » والثانى كأَحَدَ ، ويزيد ، فإن كُلاً من الهمزة والياء يدل على معنى فى الفعل — وهو التكلم والغيبة — ولا يدل على معنى فى الاسم ؛ فهذا الوزن غالبٌ فى الفعل ، بمعنى أنه به أولى [فتقول : « هذا أَحَدُ ويزيدُ ، ورأيت أَحَدَ ويزيدَ ، وصررت بأَحَدَ ويزيدَ »] فيمنع للعلمية ووزن الفعل .

فإن كان الوزن غير مختصَّ بالفعل ، ولا غالبٍ فيه — لم يمنع من الصرف ، فتقول فى رجل اسمه ضَرْبٌ : « هذا ضَرْبٌ ، ورأيت ضَرْباً ، وصررت بضَرْبٍ » ، لأنه يوجد فى الاسم كحَجَرٍ وفى الفعل كضَرْبٍ .

== من باب عطف الاسم الذى يشبه الفعل على الفعل « كأحمد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأحمد « ويعلى » معطوف على أحمد .

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ^(١)
 أى : وَيُمْنَعُ صرفُ الاسم — أيضاً — العلمية وألف الإلحاق المقصورة
 كَعَلَقْتِي ، وَأَرْطَيْ ؛ فتقول فيهما علمين : « هذا عَلَقَتِي ، ورأيت عَلَقَتِي ،
 ومهرت بَعَلَقَتِي » فتمنعه من الصرف العلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ،
 من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه — أعني حال كونه علماً — لا يقبل تاء
 التأنيث ؛ فلا تقول فيمن اسمه عاقي « عَاقَاة » كما لا تقول في حُبَلِي « حُبَلَاة »
 فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غير علم كَعَلَقْتِي وَأَرْطَيْ — قبل التسمية بهما —
 صَرَفْتَهُ ؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث ، وكذا إن كانت ألف الإلحاق
 ممدودة كَمِلْبَاءَ ، فإنك تصرف ما هي فيه : علماً كان ، أو نكرة .

وَالْعِلْمُ أُمْنَعُ صَرَفُهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَشَعَلَا^(٢)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يصير » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « علماً » خبر يصير ، والجملة لامعل لها صلة
 للوصول « من ذي » جار ومجرور متعلق بقوله يصير ، وذى مضاف و « ألف »
 مضاف إليه « زيدت » زيد : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف ، والجملة في محل جر صفة لألف
 « لإلحاق » جار ومجرور متعلق بزيدت « فليس » الفاء زائدة ، ليس : فعل ماض
 ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة
 « ينصرف » مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها
 في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة ، وزيدت الفاء في الجملة الواقعة خبراً ؛ لأن
 للمبتدأ موصول فهو يشبه الشرط .

(٢) « والعلم » مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده : أى وامنع العلم « امنع » =

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعَقَّتْهُ (١)

يُمنَعُ صرفُ الاسمِ العلمية - أو شبهها - وللعدل ، وذلك في ثلاثة مواضع :
الأول : ما كان على فُعلٍ من ألفاظ التوكيد ؛ فإنه يُمْنَعُ من الصرف لشبه
العلمية والعدل ، وذلك نحو « جاء النساءُ جُمعُ » ، ورأيت النساءَ جُمعُ ، ومررت
بالنساء جُمعُ » والأصل جَمْعَآوات ؛ لأن مفردة جمعاء ، فمُدِلَ عن جَمْعَآوات إلى
جُمعُ ، وهو مُعرَفٌ بالإضافة المقدرة أي : جُجمعهن ، فأشبهه تعريفة تعريف العلمية
من جهة أنه معرفة ، وليس في اللفظ ما يعرفه .

الثاني : العلم المعدول إلى فُعلٍ : كغُمَرَ ، وزُفِرَ ، وُثِقِلَ ، والأصل عامر
وزافر وثاعل ؛ فمنعه من الصرف العلمية والعدل .

الثالث : « سَحَرُ » إذا أريدَ من يوم بعينه ، نحو « جئتكَ يوم الجمعة سَحَرَ »
فسحَرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، وذلك أنه معدول عن السحر ؛

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « صرفه » صرف : معنونه به
لا منع ، وصرف مضاف والهاء مضاف إليه « إن » شرطية « عدلا » فعل ماض مبني
للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم ،
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « كفعل » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وفعل مضاف ، و « التوكيد » مضاف إليه « أو »
عاطفة « كفعلا » جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد .

(١) « والعدل » مبتدأ « والتعريف » معطوف عليه « مانعا » خبر المبتدأ ، ومانعا
مضاف و « سحر » مضاف إليه « إذا » ظرف زمان متعلق بمانعا « به » جار ومجرور
متعلق بـيعتبر الآتي « التعيين » نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي « قصدا »
حال من الضمير المستتر في « يعتبر » الآتي « يعتبر » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعيين ، والجملة من الفعل الذي
هو يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة

لأنه معرّفة ، والأصل في التعريف أن يكون بآل ، فعُدِلَ به عن ذلك ، وصار تعريفه مُشَبَّهاً لتعريف العلمية ، من جهة أنه لم يُلفَظْ معه بمعرّفٍ .

وَإِبْنُ عَلَى الْكَبِيرِ فَعَالَ عِلْمًا مُؤَنَّثًا ، وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا^(١)
عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَأَصْرَفَنَ مَا نُسَكَّرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا^(٢)
أى : إذا كان علم المؤنث على وزن فعّالٍ — كَحَذَامٍ — ، وَرَقَاشٍ — فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما — وهو مذهب أهل الحجاز — بناؤه على الكسر ؛ فتقول :
« هذه حَذَامٌ ، ورأيت حَذَامٍ ، ومررت بحَذَامٍ »^(٣) .

(١) « وابن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على الكسر » جار ومجرور متعلق بابن « فعال » مفعول به لابن « علما » حال من فعال « مؤنثا » حال ثانية ، أو هـ صف للأولى « وهو » مبتدأ « نظير » خبر المبتدأ ، ونظير مضاف و « جشما » مضاف إليه ،

(٢) « عند » ظرف متعلق بنظير في البيت السابق ، وعند مضاف و « تميم » مضاف إليه « واصرفن » اصرف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لاصرف « نسكرا » نكر : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة « من كل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » الموصولة الواقعة مفعولا ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « التعريف » مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بآثر الآتي « أثرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة .

(٣) وعلى ذلك جاء قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق :

=

والثاني — وهو مذهب بنى تميم — إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ، والأصل حاذمة وراقشة ، فعدل إلى حذام ورقاش ، كما عدل عمر وجشم عن غامر وجاشيم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وهو نظير جشما عند تميم »^(١) وأشار بقوله « وأضر فن ما نكرا » إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلية أخرى إذا زالت عنه العلمية بتذكيره صرف لزوال إحدى علتين ، وبقاؤه بملة واحدة لا يقتضى منع الصرف ، وذلك نحو معديكرب ، وغطفان ، وفاطمة ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقي ، وعمر — أعلاما ؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر ، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببتيها — وهو العلمية — فتقول : « رب معديكرب رأيت » وكذا الباقي .

= إذا قالت حذام فصددوها فإن القول ما قالت حذام
وقول النابغة الذبياني :

أثاركة تدلها قطام
وقول جذيمة الأبرش :

خبريني رقاش لا تكذبيني
وقول الحدي ، وأنشده ابن السكيت (الألفاظ ١٨) :

أهان لها الطعام فلم تضعه
غداة الروع إذ أزممت أزام

أزام : علم على الشدة المجدة ، وقد سموها « تحوط » أيضاً ؛ وقالوا في مثل من أمثالهم « بأت عرار بكعل » وعرار وكل : بقرتان انتطعتا فماتتا جميعاً ، والمثل يضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر ، وقد بنوا « عرار » على الكسر ، وجروا « كعل » بالفتحة لأنه علم مؤنث ، وانظر المثل رقم ٤٣٨ في مجمع الأمثال ١/٩١ بتحقيقنا .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو تميمي :

ندمت ندامة الكسبي لما غدت مني مطلقاً نوار
ولو أني ملكت يدي ونفسي لكان إلى القدر الخيار

(٢٢) — شرح ابن مقيل ٢

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ التَّرَكِيبِ ، وَمَعَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ
وَالنُّونِ ، وَمَعَ التَّأْنِيثِ ، وَمَعَ الْعِجْمَةِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ ، وَمَعَ أَلْفِ الْإِلْحَاقِ
لِلْقَصُورَةِ ، وَمَعَ الْعَدْلِ .

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَنِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَتَقَنَّى^(١)
كُلُّ مَنْقُوصٍ كَانَ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ يُعَامِلُ
مُعَامَلَةَ جَوَارٍ فِي أَنَّهُ يَنْوِنُ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ تَنْوِينَ الْعَوَاضِ ، وَيَنْصَبُ بَفَتْحَةٍ مِنْ
غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَاضٍ — عِلْمُ امْرَأَةٍ — فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ضَارِبٌ
— عِلْمُ امْرَأَةٍ — وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَقَاضٍ كَذَلِكَ
مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَهُوَ مِثْلُهُ بِجَوَارٍ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ
قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، فَيُعَامِلُ مُعَامَلَتَهُ ؛ فَتَقُولُ : « هَذِهِ قَاضٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَرَأَيْتُ
قَاضِيًا » كَمَا تَقُولُ : « هَؤُلَاءِ جَوَارٍ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيًا » .

وَلَا اضْطِرَّارَ ، أَوْ تَنَاسُبَ صُرْفٍ ذُو الْمَنْعِ ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يفود إلى ما الواقعة مبتدأ « منه » جار ومجرور متعلق
بـ « يكون » منقوصاً خبر يكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول « فني إعرابه » الفاء زائدة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « يتقنى » الآتي ،
وإعراب مضاف والهاء مضاف إليه « نهج » مفعول به مقدم لـ « يتقنى » ، ونهج مضاف
و« جوار » مضاف إليه « يتقنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى ما الموصولة الواقعة ، مبتدأ في أول البيت ، والجملة من الفعل الذي هو يتقنى
وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « لا اضطرار » جار ومجرور متعلق بقوله « صرف » الآتي « أو تناسب »
معطوف على اضطرار « صرف » فعل ماض مبني للمجهول « ذو » نائب فاعل صرف ، =

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِثًا بِهِمْزٍ وَصَلٍ : كَارِعَوِي وَكَارِتَائِي^(١)
 لما فرغ من المقصور شرع في المدود ، وهو : الاسم الذي [في] آخره
 همزة ، تلي ألفاً زائدة ، نحو كَحَرَاء ، وَكِسَاء ، وَرِدَاء .
 نخرج بالاسم الفعلُ نحو « يَشَاء » ، وبقوله « تلي ألفاً زائدة » ما كان
 في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة ، كماء ، وآء جمع آءة ، وهو شجر .
 والمدود أيضا كالمقصود : قياسي ، وسماعي .

فالقياسي : كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر ، مُلتزم زيادة ألفٍ قبل
 آخره ، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصلٍ ، نحو أَرْعَوِي أَرْعَوَاءَ ، وَأَرْتَائِي
 أَرْتِئَاءَ ، واستقصى استقصاءً ؛ فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقاً ، واقتدر
 اقتداراً ، واستخرج استخراجاً ، وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزنِ
 أَفْعَلٍ ، نحو أعطى إعطاءً ؛ فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً^(٢)

= في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجلة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ
 الأول ، ودخلت الفاء فيه - وذلك في قوله « فالد » - لشبه الموصول بالشرط .

(١) « كمصدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، ومصدر
 مضاف . و « الفعل » مضاف إليه « الذي » اسم موصول : نعت للفعل « قد » حرف
 تحقيق « بدثا » بديء : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى الذي ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة « بهمز » جار
 ومجرور متعلق بقوله بديء السابق ، وهمز مضاف ، و « وصل » مضاف إليه
 « كارعوي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وكارتائي »
 معطوف على كارعوي .

(٢) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالا على صوت
 كرهاً ونهائاً ومكاء ودعاء وحذاء ، أو كان دالا على داء مثل مشاء ، ومصدر الفعل
 الذي على مثال قاتل قتالا ، نحو وإلى ولاء ، وعادى عداء .

وأما منعُ المنصرفِ من الصرفِ للضرورة ؛ فأجازه قوم ، ومنعه آخرون ،
وهم أكثر البصريين ، واستشهدوا بالمنع بقوله :

٣٢١ — وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُولِ وَذُو الْعَرْصِ

فمنع « عامر » من الصرف ، وليس فيه سوى العلمية ، ولهذا أشار بقوله :
« والمصرف قد لا ينصرف » .

٣٢١ — البيت لدى الإصبع العدواني ، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث .
اللمعة : « ذو الطول وذو العرض » كناية عن عظم جسمه ، وعظم الجسم مما
يتمدح العرب به ، وانظر إلى قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال :
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا
الإعراب : « بمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولدوا » فعل ماض ،
وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « من » الموصولة المجرورة محلا بمن ،
والعائد ضمير منصوب بولد محذوف ، وتقدير الكلام : وعامر بمن ولدوه « عامر »
مبتدأ مؤخر « ذو » نعت لعامر ، وذو مضاف و « الطول » مضاف إليه « وذو »
الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابق ، وذو مضاف و « العرض » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « عامر » بلا تنوين ، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه
من موانع الصرف سوى العلمية ، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف ، بل لابد
من انضمام علة أخرى إليها ؛ ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف .
ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعِ

حيث منع صرف « مرداس » وليس فيه سوى العلمية .

ومن ذلك أيضاً قول الأخطب التغلي التصرائفي من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأيبردة :
طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُورُ
فإنه منع « شبيب » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية .
ومن ذلك قول دوسر القريعي :

وَقَائِلَةٍ : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كـ «تَسْعَدُ»^(١)
 إِذَا جُرِّدَ [الفعل] المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رُفِعَ ، واختلف
 في رفعه ؛ فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، فـ «يَضْرِبُ»
 في قولك : «زيد يضرب» واقع موقع «ضارب» فازتفع لذلك ، وقيل : ارتفع
 لتجرُّده من الناصب والجازم ، وهو اختيار المصنف .

وَبَلَنٍ انْصَبَهُ وَكَيٍّ ، كَذَا بَأْنَ لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ^(٢)
 فَانْصَبَ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحٌ ، وَاعْتَقِدَ تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ ، فَهُوَ مُطَرِّدٌ^(٣)

(١) « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مضارعا »
 مفعول به لارتفاع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « يجرّد » فعل مضارع مبنى للجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة في محل جر
 بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا يجرّد فارفعه « من ناصب »
 جار ومجرور متعلق بقوله « يجرّد » السابق « و جازم » معطوف على ناصب « كتسعد »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كتسعد ،
 وقصد لفظ تسعد .

(٢) « بلن » جار ومجرور متعلق بانصبه « انصبه » انصب : فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « وكَيٍّ » معطوف على لن « كذا »
 بَأْنَ « جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف ، يدل عليه قوله انصبه « لا » عاطفة
 « بعد » ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف ، والتقدير : فانصبه بَأْنَ بعد غير علم
 لا بعد علم « والتي » اسم موصول : مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
 الموصول ، وبعد مضاف و« ظن » مضاف إليه .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة =

يَنْصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَهُ حرفُ ناصبٍ ، وهو « لَنْ ، أَوْ كَيَّ ، أَوْ أَنْ ،
أَوْ إِذَنْ » نحو « لَنْ أَضْرِبَ ، وَجِئْتُ كَيَّ أَتَعَلَّمَ ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، وَإِذَنْ
أُكْرِمَكَ — فى جواب مَنْ قال لك : آتِيكَ » .

وأشار بقوله « لا بعد علم » إلى أنه إن وقعت « أَنْ » بعد علم ونحوه — مما
يدلُّ على اليقين — وجب رَفْعُ الفعل بعدها ، وتكون حينئذٍ مُخَفَّفَةً من الثقلية ،
نحو « عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ » ^(١) ، التقدير : أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفْتُ أَنْ ، وحذف
اسمها ، وبقي خبرها ، وهذه هي غير الناصبة للمضارع ؛ لأن هذه ثنائية لفظاً ثلاثية
وضماً ، وتلك ثنائية لفظاً ووضماً .

وإن وقعت بعد ظن ونحوه — مما يدل على الرَّجْحَانِ — جاز فى الفعل
بعدها وجهان :

أحدهما : النصب ، على جَعَلِ « أَنْ » من نواصب المضارع .

الثانى : الرفع ، على جَعَلِ « أَنْ » مخففة من الثقلية .

فتقول : « ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ ، وَأَنْ يَقُومَ » والتقدير — مع الرفع — ظَنَنْتُ
أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفْتُ « أَنْ » وحذف اسمها ، وبقي خبرها ، وهو الفعل وفاعله .

— فى محل رفع خبر المبتدأ — وهو قوله « النى » فى البيت السابق — « بها » جار ومجرور
متعلق بانصب « والرفع » مفعول مقدم لصحح « صحح » فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « واعتقد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « تخفيفها » تخفيف : مفعول به لاعتقد ، وتخفيف مضاف وها مضاف إليه
« من أن » جار ومجرور متعلق بتخفيف « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل
مبتدأ « مطرد » خبر المبتدأ .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق فى باب إن وأخواتها :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ « أَنْ » حَمَلًا عَلَى « مَا » أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا^(١)
 يعني أن من العرب مَنْ لم يُعْمَلْ « أَنْ » الناصبة للفعل المضارع ، وإن وقعت
 بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَان^(٢) ؛ فيرفع الفعل بعدها حَمَلًا على أختها
 « ما » المصدرية : لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر ؛ فتقول : « أريدُ أَنْ
 تَقُومُ » كما تقول : « عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ » .

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَّلًا^(٣)

(١) « وبعضهم أهمل » بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أهمل »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم « أَنْ » قصد
 لفظه : مفعول به لأهمل ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ
 « حملاً » منصوب على نزع الخافض ، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر
 في أهمل « على ما » جار ومجرور متعلق بقوله حملاً « أختها » أخت : بدل من « ما »
 أو عطف بيان ، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أَنْ المصدرية مضاف إليه
 « حيث » ظرف متعلق بأهمل مبني على الضم في محل نصب « استحققت » استحق :
 فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود
 إلى أَنْ المصدرية « عملاً » مفعول به لاستحققت ، والجملة من استحققت وفاعله ومفعوله
 في محل جر بإضافة حيث إليها .

(٢) وقد قرئ بالرفع في قوله تعالى (لمن أراد أن يتم) وعلى هذا ورد
 قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِّي السَّلَامَ ، وَالْأَشْعِرَا أَحَدًا
 وقول الآخر :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبَةَ إِنَّ نَجْوَتِ مِنَ الرَّزَاحِ
 أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(٣) « ونصبوا » فعل وفاعل « بإذن » جار ومجرور متعلق بنصبوا « المستقبل » =

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا ^(١)
تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ « إِذَنْ » وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ :
أحدها : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا
الثاني : أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً .

الثالث : أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْصُوبِهَا .

وذلك نحو أن يقال : أنا آتيك ؛ فتقول : « إِذَنْ أَكْرِمُكَ » .

فلو كان الفعل بعدها حالاً لم يُنْصَبْ ، نحو أن يقال : أحبك ؛ فتقول : « إِذَنْ أَظْنُكَ صادقاً » ؛ فيجب رفع « أَظْنُ » وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تَتَّصَدَّرْ ، نحو « زَيْدٌ إِذَنْ يَكْرِمُكَ » ؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطفٍ جاز في الفعل - الرفع ، والنصب ، نحو « وَإِذَنْ أَكْرِمُكَ » ، وكذلك يجب

== مفعول به لنصبوا « إن » شرطية صدرت « صدر : فعل ماضٍ مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إذَنْ » والفعل « الواو للحال ، والفعل : مبتدأ « بعد » ظرف مبنى على الضم في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « موصلاً » حال من الضمير المستكن في الظرف .

(١) « أَوْ » عاطفة « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه ، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذَنْ والفعل فوقع قبل الفعل فاصلاً بينه وبين إذَنْ « اليمين » مبتدأ مؤخر « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وارفعا » معطوف على انصب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « إذَنْ » فاعل للفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا وقع إذَنْ ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « من بعد » جار ومجرور متعلق بوقع ، وبعد مضاف و « عطف » مضاف إليه « وقعا » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إذَنْ الواقع فاعلاً ، والجملة لا محل لها مفسرة .

رفع الفعل بعدها إن فصلَ بينها وبينه ، نحو « إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » فإن فصلت بالقسم نصبت ، نحو « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ »^(١) .

* * *

وَبَيْنَ «لَا» وَلَا مَجْرًا التَّزِمُ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةٌ ، وَإِنْ عُدِمَ^(٢)
 «لَا» فَأَنْ أَعْمَلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرًا^(٣)
 كَذَلِكَ بَعْدَ «أَوْ» إِذَا بَصُلِحَ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى» أَوْ «لَا» أَنْ خَفِيَ^(٤)

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَنْ وَاللَّهِ تَزِمِيهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(٢) «وبين» ظرف متعلق بقوله «التزم» الآتي ، وبين مضاف ، و«لا» قصد لفظه : مضاف إليه «ولام» معطوف على لا . ولام مضاف و«جر» مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول «إظهار» نائب فاعل لا لتزم ، وإظهار مضاف و«أن» قصد لفظه : مضاف إليه ، من إضافة المصدر للمفعول «ناصب» حال من أن «وإن» شرطية «عدم» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط .

(٣) «لا» قصد لفظه : نائب فاعل «عدم» في البيت السابق «فأن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، أن - قصد لفظه : مفعول مقدم لأعمل «أعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مظهرًا» بزنة اسم المفعول - حال من «أن» الواقعة مفعولا «أو مضمرًا» معطوف على قوله مظهرًا «وبعد» ظرف متعلق بقوله «أضمر» الآتي آخر البيت ، وبعد مضاف و«نفي» مضاف إليه ، ونفي مضاف و«كان» قصد لفظه : مضاف إليه «حتما» نعت لمصدر محذوف ، أي إضممارا حتما «أضمرًا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أن ، والآلف للاطلاق .

(٤) «كذلك» جار ومجرور متعلق بقوله «خفي» الآتي في آخر البيت ، أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لخفي ، أي : خفي خفاء مثل ذلك «بعد» ظرف متعلق بخفي ، وبعد مضاف و«أو» قصد لفظه : مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بخفي أيضا «يصلح» فعل مضارع «في موضعها» الجار =

اختصت « أن » من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مُظْهِرَةٌ ، ومُضْمِرَةٌ .
فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية ، نحو « جِئْتُكَ لِيَلَّا
تَضْرِبَ زَيْدًا » .

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية ، نحو « جِئْتُكَ
لَأَقْرَأَ » و « لَأَنْ أَقْرَأَ » ، هذا إذا لم تسبقها « كان » المنفية .

فإن سبقتها « كان » المنفية وجب إضمار « أن » ، نحو « ما كان زيد
لَيَفْعَلَ » ولا تقول : « لَأَنْ يَفْعَلَ » قال الله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ .
وَأَنْتَ فِيهِمْ)

ويجب إضمار « أن » بعد « أو » المُقَدَّرَة بحتى ، أو إلّا ؛ فتقدّر بحتى إذا
كان الفعل الذى قبلها [مما] ينقضى شيئاً فشيئاً ، وتقدّر بإلّا إن لم يكن
كذلك ؛ فالأول كقوله :

٣٢٢ — لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمَنَى

فَمَا انْبَقَدَتِ الْآمَالُ إِلَّا لَصَائِرِ

= والمجرور متعلق يصلح ، وموضع مضاف وها : مضاف إليه « حق » قصد لفظه :
فاعل يصلح « أو » عاطفة « إلّا » معطوف على حق « أن » قصد لفظه مبتدأ « خفى »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن ، والجملة فى محل
رفع خبر المبتدأ وهو أن .

وتقدير البيت : أن خفى خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح فى موضع
أو حتى أو إلّا .

٣٢٢ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها كثير من النحاة ، ولم
ينسبوها إلى قائل معين .

الإعراب : « لَأَسْتَسْهِلَنَّ » اللام موطئة للقسم ، والفعل المضارع مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد =

أى : لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ حتى أدركَ المُنَى ؛ فـ « أدرك » : منصوب بـ « أن »
المقدَّرة بعد أو التى بمعنى حتى ، وهى واجبه الإضمار ، والثانى كقوله :
٣٢٣ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

= حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لأستسهل « أو »
حرف عطف ، ومعناه هنا حتى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا
بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المُنَى » مفعول به لأدرك « فما »
الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية ، « انقادت » انقاد : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث « الآمال » فاعل انقاد « إلا » أداة استثناء ملغاة « لصابر » جار ومجرور
متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أدرك »
بعد أو التى بمعنى حتى ، بأن مضمرة وجوبا .
٣٢٣ - هذا البيت لزياد الأعجم .

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قنأة » هى الرمح « قوم »
رجال « كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو : طرف الأثوبة الناشز .
المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهي وقذفهم بالشدائد والأوابد
وضرب ما ذكره مثلا لهذا .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التى للمتكلم اسمه « إذا »
ظرف تضمن معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة
« إذا » إليها « قنأة » مفعول به لغمزت ، وقنأة مضاف و « قوم » مضاف إليه
« كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة جواب إذا ، وجملة الشرط والجواب فى محل
نصب خبر كان « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وها :
مضاف إليه « أو » عاطفة ، وهى هنا بمعنى إلا « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن
المضمرة وجوبا بعد أو ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هى يعود إلى كعوب قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا
بعد أو التى بمعنى إلا .

أى : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، ف « تستقيم » : منصوب بـ « أن » بعد « أو » واجبة الإضمار .

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ، كـ « جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ »^(١) ،
ومما يجب إضمار « أن » بعده : حَتَّى ، نحو « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ » ؛
فـ « حتى » : حرف [جر] و « أَدْخُلَ » : منصوب بأن المقدرة بعد حتى ،
هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلا .

فإن كان حالا ، أو مؤوَّلاً بالحال — وجب رفعه ، وإليه الإشارة بقوله :
وَتَلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ أَرْفَعَنَّ ، وَانْصَبِ الْمُسْتَقْبَلَا^(٢)

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « إضمار » الآتى ، وبعد مضاف و « حتى » قصد لفظه : مضاف إليه « هَكَذَا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى الخبر الآتى « إضمار » مبتدأ ، وإضمار مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « كجد » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حتى » حرف جر بمعنى كى « تسر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول به تسر ، وذا مضاف و « حزن » مضاف إليه ، والفعل المضارع الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد .

(٢) « وتلو » معناه تالى ، أى واقع بعد حتى — مفعول مقدم على عامله وهو قوله « أرفعن » الآتى ، وتلو مضاف و « حتى » قصد لفظه : مضاف إليه « حالا » منصوب على الحالية من تلو حتى « أو مؤولا » معطوف على قوله حالا « به » جار ومجرور متعلق بقوله « مؤولا » « أرفعن » أرفع : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت فاعل « المستقبل » مفعول به لانصب .

فتقول : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ » بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ ، وَقَصَدْتَ به حكاية تلك الحال ، نحو « كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » .

وَبَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ « أَنْ » وَسِتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ ^(١) .
يعنى أن « أَنْ » تنصب — وهى واجبة الحذف — الفعل المضارع بعد الفاء
المجاب بها نَفْيٌ مَحْضٌ ، أو طلبٌ مَحْضٌ ؛ فمثال النفي « ما تأتينا فتحدثنا » وقد
قال تعالى : (لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ^(٢) ، ومعنى كون النفي محضاً : أن يكون
خالصاً من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ ما بعد الفاء ، نحو

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى فى آخر البيت ، وبعد مضاف
و « فآ » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و « جواب » مضاف إليه ،
وجواب مضاف و « نفي » مضاف إليه « أو طلب » معطوف على نفي « محضين »
نعت لنفي وطلب « أَنْ » قصد لفظه : مبتدأ « وسترها » الواو للحال ، ستر : مبتدأ ،
وستر مضاف وها مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ وهو ستر ، والجملة من المبتدأ وخبره
فى محل نصب حال ، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره « نصب » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه حوازا تقديره هو يعود إلى أَنْ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ
وهو « أَنْ » ، والتقدير : أن نصبت فى حال كون استنارها واجباً بعد فاء جواب
نفي محض أو طلب محض .

(٢) ومثل الآية الكريمة — فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي — قول
جبل بن معمر العذرى :

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي وَلَا مَالَهُمْ ذُو نَدَاهُ فَيَدُونِي ؟
الشاهد فى قوله « فيدونى » أى يعطوا ديتى ، فإنه منصوب بحذف النون ، وأصله
« يدونى » وقوله « مالهم ذو ندهة » هو بفتح فسكون — ومعناه ذو كثرة .

« ما أنتَ إلا تأتينا فتجدُنا »^(١) ، ومثالُ الطلب — وهو يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتَّخْضِيع ، والتَّيْن — فالأمر نحو « أَتَدْنِي فَأَكْرِمَكَ » ومنه :

٣٢٤ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا
والنهي نحو « لا تضرب زيدا فيضربك » ومنه قوله تعالى : (لَا تَطْفُوا فِيهِ
فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) والدعاء نحو « رَبِّ أَنْصُرْنِي فَلَا أُخْذَل » ومنه :
٣٢٥ — رَبِّ وَثِّقْنِي فَلَا أُعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

(١) هذا لوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء ، كالمثال الذي ذكره الشارح ، فأما إذا وقعت « إلا » بعد الفعل نحو « ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير » فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان : الرفع ، والنصب ، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع ، وهو مردود بقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ
يروى قوله « فينطق » بالرفع والنصب ، ونص سيبويه على جوازهما .

٣٢٤ — البيت لأبي النجم — الفضل بن قدامة — العجلي .

اللغة : « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير « فسيحا » واسع الخطى ، وأراد سريعا .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ناق » منادى مرخم « سيرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « عنقا » مفعول مطلق عامله سيرى ، وأصله نعت لمحذوف « فسيحا » صفة لعنق « إلى سليمان » جار ومجرور ، متعلق بسيرى « فلستريحا » الفاء للسببية ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، والألف للاطلاق ، وفي نستريح ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن .

الشاهد فيه : قوله « فلستريحا » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٣٢٥ — البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها لقائل معين .

والاستفهام نحو « هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُسْكِرَ مَكَ ؟ » ومنه قوله تعالى :
(قَهْلُ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟) ، والعرضُ نحو « أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا
فَتُصِيبَ خَيْرًا » ومنه قوله :

٣٢٦ — يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَدْنٌ سَمِعًا ؟

= الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، وقد حذفت ياء التكلم جزاء بكسر ما قبلها « وقفى » وق : فعل دعاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والتون للوقاية ، والياء مفعول به « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين » مضاف إليه « فى خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخبر مضاف و « سنن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب الدعاء .
٣٢٦ — وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التى لم تقف على نسبتها إلى قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض « تدنو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، وتبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون فى محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » فعل وفاعل ومفعول به أول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : حدثوك « فما » الفاء للتعليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمعا » ، سمع : فعل ماض ، والألف =

والتَّحْضِيضُ نحو «لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا» ، ومنه [قوله تعالى] : (لَوْلَا
أَخَّرْتُكَ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) ، والتمنى نحو
«لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ» ، ومنه قوله تعالى : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) .

ومعنى «أن يكون الطلب مخضاً» أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ .
ولا بلفظ الخبر ؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفعُ
ما بعد الفاء ، نحو «صَهْ فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ قَيْنَامُ النَّاسُ» .

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ ، إِنْ تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ ، كَلَّا تَسْكُنُ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزَعَ^(١)
يعنى أن المواضع التي يُنْصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أَنْ» وجوباً بعد الفاء
ينصب فيها كلاً بـ «أَنْ» مضمرّةً وجوباً بعد الواو إذا قُصِدَ بها المصاحبة ،
نحو (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وقوله :

= للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصولة
المجرورة محلاً بالكاف ، والجملة لا محل لها صلة «من» المجرورة محلاً بالكاف .
الشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرّة وجوباً
بعد فاء السببية في جواب العرض .

(١) «الواو» مبتدأ «كالفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن»
شرطية «تفد» فعل مضارع فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
يعود إلى الواو «مفهوم» مفعول به لتفد ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا»
الكاف جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً ، لا : ناهية «تسكن» فعل مضارع
ناقص مجزوم بلا الناهية ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و «جلداً» خبر
تسكن «وتظهر» الواو واو المعية ، تظهر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرّة وجوباً بعد
واو المعية وهو محل الشاهد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع»
مفعول به لتظهر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

٣٢٧- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو؛ إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقوله :

٣٢٨- لَا تَنْفَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ- إِذَا فَعَلْتَ- عَظِيمٌ

٣٢٧ - البيت لذار بن شيان النمرى ، أحد بنى النمر بن قاسط ، من كلمة عدة أياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعادات بن الشجرى في مختاراته (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الخطيئة ، والبيت من شواهد ميبويه (١ / ٤٢٦) ونسب في الكتاب للأعشى ، وليس في شعره ، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأنبارى في الإنصاف (رقم ٣٥١) وروايته « ادعى وأدع فإن أُنْدَى » كرواية ابن الشجرى ، ومجازها أن « وأدع » محذوم بلام الأمر محذوفاً : أى ادعى ولأدع ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا أَشْتَكَيْتُنِي : سَيَذَرُكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْهَجَانِ
سَيَذَرُكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَصَانِ

اللغة : « أُنْدَى » أفعل تفضيل من الندى - بفتح النون، مقصورا - وهو بعد الصوت .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « ادعى » فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أُنْدَى » اسم إن « لصوت » اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه « أن » مصدرية « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن ، وأن وما عملت فيه فى تأويل مصدر مرفوع خبر إن « داعيان » فاعل ينادى ، وتقدير الكلام : إن أجهر صوت مناداة داعيين .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية فى جواب الأمر .

٣٢٨ - البيت لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧ / ٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١ / ٣٩ بولاق) للتوكل الكنانى .
= (٢٣ - شرح ابن عقيل ٢)

وقوله :

٣٢٩- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ ؟

= الإعراب : « لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بـ « وتأتى » الواو واو المعية ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتى ، ومثل مضاف وألهاء مضاف إليه « عار » خبر لمبتدأ محذوف ، أى ذلك عار « عليك » جار ومجرور متعلق بعار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، والجملة بعده شرط إذا ، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله ، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها ، لا محل لها من الإعراب « عظيم » صفة لعار . الشاهد فيه : قوله « وتأتى » حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعية في جواب النهى ، بأن مضمرة وجوبا .

٣٢٩ - هذا البيت للحطيثة ، من قصيدة أولها في رواية الأكثرين :

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي عَوْفٍ بَنِي كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاهٍ ؟

وروى أبو السعادات ابن الشجرى في أولها نسياً وأوله :

أَلَا قَالَتْ أُمَامَةُ : هَلْ تَعَزَّى ؟ فَقُلْتُ : أَمَامَ ، قَدْ غَلِبَ الْعَزَاهُ

اللغة : « جاركم » يطلق الجار في العربية على عدة معان : منها المجير ، والمستجير ، والحليف ، والناصر .

الإعراب : « ألم » المزة للتقرير ، ولم : نافية جازمة « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « جاركم » جار : خبر أك ، وجار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وبين مضاف وباء التسلّم مضاف إليه « وبينكم » معطوف على بينى « المودة » اسم يكون تأخر عن خبره « والإخاء » معطوف على المودة .

واحترز بقوله : « إِنْ تُفْعِدُ مَفْهُومَ مَعَ » عما إذا لم تُفْعِدْ ذلك ، بل أَرَدْتَ التشريك بين الفعل والفعل ، أو أردت جَمَلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصب ، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين ، نحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » والثاني : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » أى : وأنت تشرب اللبن ، والثالث : النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما ، نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » أى : لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مضمره .

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ (١)

يجوز في جواب غير النفي ، من الأشياء التي سبق ذكرها ، أن تجزم إذا

== الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام .

ومثل هذا البيت قول صخر القمي الهذلي :

فَلَا تَقْعُدَنَّ عَلَى زَخَاةٍ وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجْداً وَخِيفاً

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اعتمد » الآتي ، وبعد مضاف ، و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « النفي » مضاف إليه « جزماً » مفعول مقدم لاعتمد « اعتمد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « تسقط » فعل مضارع ، فعل الشرط « الفا » قصر ضرورة : فاعل تسقط « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « قصد » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء ، والجملة محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء ، نحو « زُرْنِي أُرْزُكَ » ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزوم بشرط مقدر ، أمى : زُرْنِي فَإِنْ تَزُرَّنِي أُرْزُكَ ، أو بالجملة قبله ؟ قولان ^(١) ، ولا يجوز الجزم في النفي ؛ فلا تقول : « ما تأتينا تحدّثنا » .

وَشَرَطُ جَزَمَ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ « إِنْ » قَبْلَ « لَا » دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ ^(٢)
لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول إن [الشرطية] على لا ؛ فتقول : « لا تدن من الأسد تسلم » يجوز « تسلم » ؛ إذ يصح « إن لا تدن من الأسد تسلم » ولا يجوز الجزم في قولك : « لا تدن من الأسد يا كلك » ؛ إذ لا يصح « إن لا تدن من الأسد يا كلك » ،

(١) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر ، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير « إن » من بين أدوات الشرط ، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة ، وهؤلاء على فريقين : فريق منهم قال : تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل « ضرباً » في نحو قولك « ضرباً زيداً » عمل اضرب حين تضمن معناه ، وفريق قال : بل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط ، ومن الناس من قال : الجازم لام أمر مقدرة ؛ فالأقوال أربعة عند التحقيق .

(٢) « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف و « جزم » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بشرط أو بجزم ، وبعد مضاف و « نهى » مضاف إليه « أن » مصدرية « تضع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ « إن » قصد لفظه : مفعول به لتضع « قبل » ظرف متعلق بتضع ، وقبل مضاف و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « إن » السابق ، ودون مضاف و « تخالف » مضاف إليه « يقع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف ، والجملة في محل جر نعت لتخالف .

وأجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « إن » على « لا » ؛
فجزمه على معنى « إن تَدْنُ من الأسدِ يا كُلك » .

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا^(١)
قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يحز
نصبه بعد الفاء^(٢) ، وقد صرَّح بذلك هنا ، فقال : متى كان الأمرُ بغير صيغة
أفعلٍ ومحوها فلا ينتصب جوابه ، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته كقولك :
« صَهْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَ النَّاسِ » وإليه أشار بقوله :
« وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا » .

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ^(٣)

(١) « والأمر » مبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ،
واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأمر « بغير » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر « كان » وغير مضاف و « أفعل » مضاف إليه « فلا » الفاء لربط
الجواب بالشرط ، لا : ناهية « تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جوابه » جواب : مفعول به لتنصب ، وجواب مضاف
والهاء مضاف إليه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل
رفع خبر المبتدأ « وجزمه » الواو عاطفة أو للاستئناف ، جزم : مفعول به مقدم لقوله
« أقبلًا » الآتي ، وجزم مضاف والهاء مضاف إليه « أقبلًا » فعل أمر مبني على التفتح لاتصاله
بنون التوكيد الخفيفة المتقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) يريد « لم يحز نصب جوابه بعد الفاء » حذف المضاف .

(٣) « والفعل » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في
قوله « نصب » الآتي ، وبعد مضاف و « الفاء » مضاف إليه « في الرجاء » قصر للضرورة :
جار ومجرور متعلق بقوله « نصب » الآتي « نصب » فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه =

أجاز الكوفيون قاطبة ان يعامل الرجله مُعَامَلَةً التمني ، فينصب جوابه المقرون بالنفاء ، كما نصب جواب التمني ، وتابعهم المصنف ، ومما وَرَدَ منه قوله تعالى : (اَعْلَىٰ اَبْلُغُ الْاَسْبَابَ اَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَاُطْلِعَ) في قراءة من نصب « اطلع » وهو حفص عن عاصم .

* * *

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِفٌ تَنْصِبُهُ « أَنْ » : ثَابِتًا ، أَوْ مُنْحَذِفٌ ^(١) يجوز أن ينصب بأن محذوفة أو مذكورة ، بعد عاطفٍ تقدم عليه اسمٌ خالصٌ : أى غير مقصود به معنى الفعل ، وذلك كقوله :
 ٣٣ — وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

= ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كنصب » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف : أى نصب نصبا كائنا كنصب - إلخ ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « إلى التمني » جار ومجرور متعلق بقوله « ينتسب » الآتى « ينتسب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ما » الموصولة .

(١) « إن » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « عطف » الآتى « خالص » نعت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : وإن عطف فعل « عطف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، جواب الشرط ، والهاء مفعول به « أن » قصد لفظه : فاعل تنصب « ثابتا » حال من « أن » « أو » عاطفة « منحذف » معطوف على قوله « ثابتا » ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

٣٣٠ — البيت ليسون بلى بمحل زوج معاوية بن أبى سفيان وأم ابنه يزيد .
 اللغة : « عباءة » جبة من الصوف ونحوه ، ويقال فيها عباية أيضا « تقرر عيني » =

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أن» محذوفة ، وهى جائزة الحذف ؛ لأن قبله اسما صريحا ، وهو لُبْسُ ، وكذلك قوله :

٣٣١- [إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْسِكَا ثُمَّ أَغِقْلًا كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

= كناية عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه .

الإعراب : « ولبس » مبتدأ ، ولبس مضاف و « عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو واو العطف ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل « عني » عين : فاعل تقر ، وعين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق بأحب أيضا ، ولبس ضاف و « الشفوف » مضاف إليه . الشاهد فيه : قولها « وتقر » حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس .

والمراد بالاسم الخالص : الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا كلبس في هذا الشاهد ، وقد يكون اسما علما كما تقول : لولا زيد ويحسن إلى لهلكت ، أى لولا زيد وإحسانه إلى ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلٌ سُيِّعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عَاقِمًا

أسوأك : منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال ، وعلقم : منادى بحرف نداء محذوف .

٣٣١ - البيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح . اللغة : « سليكا » بصيغة المصغر - هو سليك بن السليكة - بزنة همزة ، وهى أمه - أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم ، وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضة ، فقال منها ، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي ، فأدركه فقتله « أعقله » مضارع عقل القتل ، أى : أدى ديتة « عافت » كرهت ، وامتنعت ، وأراد : أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات =

فـ « أعقله » : منصوبٌ ؛ « أن » محذوفةٌ ، وهى جائزة الحذف ؛ لأن قبله اسماً صريحاً ، وهو « قَتَلِي » ، وكذلك قوله [:
 ٣٣٢ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَارْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِمْرَأَابًا عَلَى تَرْبٍ

= لبن ، وإنما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب ، ويقال : الثور فى هذا الكلام نبت من نبات الماء ، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورود ، فيضربه البقر ؛ لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، انظر حيوان الجاحظ (١ / ١٨) والأول أشهر وأعرف ، ووقع فى شعر الأعشى ما بينه ، وقال الهيمان الفقىمى وعبر عن الثور بالعسوب على التشبيه :

كَمَا ضَرَبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بَاقِرٌ وَمَا ذَنْبُهُ إِنْ عَافَ الْمَاءُ بَاقِرٌ

المعنى : يشبه نفسه إذ قتل سليكاً ثم وداه - أى : أدى ديتة - بالثور يضربه الراعى لتشرب الإناث من البقر ، والجامع فى التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه .
 الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقَتَلِي » الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « سليكا » مفعول به لقتل « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعول به « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة فى محل نصب حال من الثور « لما » حرف ربط « عافت » عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل عاف .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التى للعطف ، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو القتل .

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد ، سواء أكان مصدرأ كما فى هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتى (رقم ٣٣٢) ، أم كان غير مصدر ، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فى شرح البيت السابق .

٣٣٢ - البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « توقع » انتظار ، وارتقاب « معتر » هو الفقير الذى يتعرض للجدى =

فـ «أَرْضِيَهُ» : منصوب «بأن» مجذوفة جوازا بعد الفاء ؛ لأن قبلها اسما صريحا - وهو «تَوَقَّعُ» - وكذلك قوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) فـ «يُرْسِلَ» : منصوب ؛ «أن» الجائزة الحذف ، لأن قبله «وَحْيًا» وهو اسم صريح .

فإن كان الاسم غير صريح - أى : مقصودا به معنى الفعل - لم يحز النصب ، نحو «الطائرُ قَيْغُضٌ زَيْدٌ الذبابُ» فـ «يَغُضِبُ» : يجب رفعه ، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسم غير صريح ؛ لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ ، من جهة أنه صلة لال ، وحقُّ الصلة أن تكون جملةً ، فوضع «طائر» موضع «يطير»

= والمعروف «أثر» أفضل ، وأرجح «إترابا» مصدر أترب الرجل ، إذا استغنى «ترب» هو الفقر والموز ، وأصله لصوق اليد بالتراب .

الغنى : يقول : لولا أنني أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر ، وللعامة الصبان - وتبعه العلامة الحضري - هنا زلة سببها عدم الوقوف على معاني الكلمات كما ذكرنا ، وتقليد من سبقه ، والله يغفر لنا وله ، ويتجاوز عنا وعنه .

الإعراب : «لولا» حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولا توقع معتر موجود ، وتوقع مضاف و «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعوله «ما» نافية (كنت) كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم «أثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها جواب لولا «إترابا» مفعول به لأثر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأثر .

الشاهد فيه : قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة التى تقدم عليها اسم صريح ، وهو قوله «توقع» .

- والأصل « الذي يطير » - فلما جيء بأل عدل عن الفعل [إلى اسم الفاعل] لأجل أل ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء .

وَشَذَّحَذَفُ « أَنْ » وَنَصَبُ ، فِي سِوَى مَا مَرَّ ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى ^(١) لمسافر غ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها ؛ « أَنْ » محذوفة - إما وجوباً ، وإما جوازاً - ذكر أن حَذَفَ « أَنْ » والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ، ومنه قولهم : « مَرُّهُ يَحْفِرُهَا » بنصب « يحفر » أي : مره أن يحفرها ، ومنه [قولهم] « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » أي : قبل أن يأخذك ، ومنه قوله :
٣٣٣ — أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟

في رواية من نصب « أَحْضَرَ » أي : أن أحضر .

(١) « وشذ » فعل ماض « حذف » فاعل شذ ، وحذف مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « ونصب » معطوف على حذف « في سوى » جار ومجرور متعلق بنصب ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « فاقبل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منه » جار ومجرور متعلق باقبل « ما » اسم موصول : مفعول به لاقبل « عدل » مبتدأ « روى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لاقبل ، والعائد ضمير منصوب بروى ، والتقدير : فاقبل الذي رواه عدل .

٣٣٣ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري .

اللمعة : « الزاجري » الذي يزجرني ، أي : يكفني ويمنعني « الوغى » القتال والحرب ، وهو في الأصل : الجلبة والأصوات « مخلدى » أراد هل تضمن لي الخلود =

= ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران ؟ ينكر ذلك على من ينهاء عن اقتحام المعارك ، ويأمره بالعودة والإحجام .

الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « أهذا » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، وها : حرف تنبيه . وذا : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على السكون فى محل رفع « الزاجرى » الزاجر : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، والزاجر مضاف وياء التثنية مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « أحضر » فعل مضارع منصوب بأن محذوف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، و « أن » المحذوفة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف : أى يجرنى عن حضور الوجع « الوجع » مفعول به لأحضر « وأن » مصدرية « أشهد » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « اللذان » مفعول به لأشهد « هل » حرف استفهام « أنت » مبتدأ « مخلصى » مخلص : خبر المبتدأ ، ومخلص مضاف وياء التثنية مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله .

الشاهد فيه : قوله « أحضر » حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوف فى غير موضع من المواضع التى سبق ذكرها ، وإنما سهل ذلك وجود « أن » ناصبة لمضارع آخر فى البيت - وذلك فى قوله « وأن أشهد اللذان » - .

واعلم أن البيت يروى بوجهين فى قوله : « أحضر » أحدهما رفعه ، وهى رواية البصريين وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله ، وثانيهما نصبه ، وهى رواية الكوفيين . قال الأعمى الشنتمرى : « والشاهد فى البيت - عند سيبويه - رفع « أحضر » لحذف الناصب وتعميره منه ، والمعنى لأن أحضر الوجع ، وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين » اهـ .

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون فى جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك - سواء أرفعت المضارع بعد حذفها ، أم أبقته على نصبه - فذهب الأخفش إلى جواز الحذف ، وجعل منه قوله تعالى : (أفغير الله تأمرونى أعبد) جعل « أعبد » مسبوكاً بأن المصدرية محذوفة ، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف : أى بالعبادة ، ومنه قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » : أى سماعتك ، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ فى السمة ، فلا يخرج عليه القرآن الكريم .

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعُ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا يَلَمُّ وَلَمَّا^(١)
وَأَجْزِمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا أَى مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذَا مَا^(٢)
وَحَيْثُمَا أُنَى ، وَحَرَفُ إِذَا مَا كَيَّانُ ، وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ^(٣)

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحداً ، وهو اللام الدالة على الأمر ، نحو « لَيَقُمَنَّ زَيْدٌ » ، أو على الدعاء ، نحو (لَيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ) ، و « لا » الدالة على النهي ، نحو قوله تعالى : (لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) ، أو على الدعاء ، نحو (رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا) و « لم » و « لما » وهما للنفي ، ويختصان بالمضارع ، وَيَقْلِبَانِ معناه إلى الماضي ، نحو « لم يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَمَّا يَقُمْ عمرو » ولا يكون النفي بَلَمَّا إلا متصلاً بالحال .

(١) « بلا » جار ومجرور متعلق بقوله « ضع » الآتى « ولا م » معطوف على « لا » « طالبا » حال من فاعل « ضع » المستتر فيه « فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جزما » مفعول به لضع « فى الفعل » جار ومجرور متعلق بضع « هَكَذَا ، بَلَم » جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أَى ضع كذا بَلَم « ولما » معطوف على « لم » .

(٢) « وأجزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بَيْنَ » جار ومجرور متعلق بأجزم « ومن ، وما ، ومهما ، أَى ، متى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذَا » كلهن معطوفات على « إن » بعاطف مقدر فى بعضهن ومذكور فى الباقى .

(٣) « وحيثما ، أُنَى » معطوفان على « إن » فى البيت السابق أيضاً « وحرف » خبر مقدم « إِذَا مَا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « كَيَّانُ » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحرف « وبقى » مبتدأ ، وبقى مضاف ، و « الأدوات » مضاف إليه « أسماء » خبر المبتدأ ، وقصره للضرورة .

والثاني : ما يحزم فعلين ، وهو « إن » نحو (وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ
أَوْ تُخَفُّوهُ يُخَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) و « مَنْ » نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ)
و « ما » نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ) و « مهما » نحو (وَقَالُوا مَهْمَا
تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا تَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) و « أى » نحو
(أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) و « متى » كقوله :

٣٣٤ — متى تأتبه تمشو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد

٣٣٤ — البيت للحطيفة ، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر ، ومطلعها :

آثرت إدلاجي على ليل حريرة هضم الحذا حسانة المتجرّد
اللغة : « تمشو » أى : تحيته على غير هداية ، قله اللخمى عن الأصمعى ، أو تحيته
على غير بصرة ثابت ، عن غيره « خير موقد » يحتمل أنه أراد الغلمان الذى يقومون
على النار ويوقدونها ، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم ،
ويحتمل أنه أراد المدح نفسه ، وإنما جعله موقداً — مع أنه سيد — لأنه الأمر
بالإيقاد ، فجعله فاعلاً لكونه سبب الفعل ، كما فى قوله تعالى : (يا هاهمان ابن لى
صرحا) وكما فى قولهم « هزم الأمير الجيش وهو فى قصره » ، وبني الأمير الحصن »
وما أشبه ذلك .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثانى
جوابه وجزاؤه ، وهو — مع هذا — ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتجد
« تأتبه » تأت : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول « تمشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة
على الواو ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والجملة فى محل نصب حال من
الضمير المستتر فى فعل الشرط « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله « تمشو »
السابق ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف
إليه « تجد » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير =

و « أَيْبَانَ » كقوله :

٣٣٥ — أَيْبَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « خير » مفعول أول لتجد ، وخير مضاف و « نار » مضاف إليه « عندها » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وها : مضاف إليه « خير » مبتدأ مؤخر ، وخير مضاف و « موقد » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد .

الشاهد فيه : قوله « متى تأتته . . . تجد - إلخ » حيث جزم بمقي فعلين ، أولها قوله تأتته ، وهو فعل الشرط ، والثاني قوله « تجد » وهو جواب الشرط وجزاؤه ، على ما فصلناه في الإعراب .

٣٣٥ — هذا البيت من الشواهد التي لم نعر لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب « نؤمّنك » نعطك الأمان « حذرا » خائفاً ، وجلا .

الإعراب : « أَيْبَانَ » اسم شرط جازم ، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية « نؤمّنك » نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والكاف مفعول به « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « غيرنا » غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف ونا : مضاف إليه « وإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأمن » مفعول به لتدرك ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك « لم » نافية جازمة « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حذرا » خبر تزل ، وجملة « تزل حذرا » جواب « إذا » .

الشاهد فيه : قوله « أَيْبَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ بِأَيَانَ فَعْلَيْنِ ، أَحَدُهُمَا فَعْلُ الشَّرْطِ — وهو قوله « نؤمّنك » — والثاني جوابه وجزاؤه — وهو قوله « تأمن » — على ما بيناه في الإعراب .

و « أَيْنَمَا » كقولہ :

— ٣٣٦ * أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ *

و « إِذْ مَا » نحو قولہ :

— ٣٣٧ وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُتْلَفُ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

٣٣٦ - هذا عجز بيت لكعب بن جعيل ، و صدره

* صَعْدَةٌ ذَابِتَةٌ فِي حَائِرِ *

اللغة : « صعدة » بفتح الصاد وسكون العين — هي القناة التي تنبت مستوية ؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيب ، ويقولون : امرأة صعدة ، أى مستقيمة القامة مستوية ، على التشبيه بالقناة ، كما يشبهونها بفصن البان وبالحيزران « حائر » هو المكان الذي يكون وسطه مطبأً منخفضاً ، وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتها .

المعنى : شبه امرأة — ذكرها في بيت سابق — بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبت بها وتميلها ، وهى تميل مع الريح .

والبيت السابق الذى أشرنا إليه هو قوله :

وَضَجَّيْعٌ قَدْ تَعَلَّتْ بِهِ طَيِّبٌ أَرْدَانُهُ غَيْرُ تَفِلٍ

الإعراب : « أينما » أين : اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية ، وما : زائدة « الريح » فاعل بفعل محذوف بقع فعلا للشرط ، يفسره ما بعده ، والتقدير : أينما تميلها الريح ، و « تميلها » جملة لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف « تمل » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى الصعدة فاعل .

الشاهد فيه : قوله « أينما . . . تميلها تمل » حيث جزم بأينما فعلين : أحدهما — وهو الذى يفسره قوله « تميلها » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « تمل » — جوابه وجزاؤه .

— ٣٣٧ — البيت من الشواهد التى لم نعر لها على نسخة إلى قائل معين . =

و « حَيْثُمَا » نحو قوله :

٣٣٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

= المعنى : يقول : إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت الأمور آتيا به ، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتى تمرته إلا إن كان الأمر مؤتمرا به .

الإعراب : « وإنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « إذا » حرف شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه « تأت » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتأت « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أمر » خبر المبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بآمر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « تلف » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « من » اسم موصول : مفعول أول لتلف « إياه » ضمير منفصل : مفعول مقدم على عامله ، وذلك العامل هو قوله « تأمر » الآتي « تأمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « من » الموصولة « آتيا » مفعول ثان لتلف .

الشاهد فيه : قوله « إذا تأت . . . تلف » حيث جزم بإذما فعلين : أحدهما — وهو قوله : « تأت » — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله : « تلف » — جوابه وجزاؤه .

٣٣٨ — البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معينا .

اللغة : « تستقيم » نعتدل ، وتأخذ في الطريق السوي « تجاحا » ظرفا بما تريد ونوالا لما تأمل « غابر » باقى .

الإعراب : « حيثما » حيث : اسم شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على الضم في محل نصب على الظرفية ، وما : زائدة « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع ، جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر =

و «أني» نحو قوله :

٣٣٩ — خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرَضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
وهذه الأدوات — التي تجزم فعلين — كلها أسماء ، إلا «إن» ، وإذا ما
فإنهما حرفان ، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلا واحداً كلها حروف .

= «نجاحا» مفعول به يقدر «في غابر» جار ومجرور متعلق بيقدر . وعاء مضاف
و «الأزمان» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «حيثما تستقيم يقدر» — إلخ — حيث جزم بحيثما فعلين : أحدهما
— وهو قوله «تستقيم» — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله «يقدر» —
جواب الشرط وجزاؤه .

٣٣٩ — وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى
فائل معين .

الإعراب : «خليلى» منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها ،
لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء التكامل للدغمة في ياء التثنية مضاف إليه «أنى» اسم
شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف
مبنى على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذى هو تأتيا الثانى «تأتيا» تأتيا :
فعل مضارع فعل الشرط معزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ،
وياء التكامل مفعول به «تأتيا» فعل مضارع ، جواب الشرط ، معزوم بحذف النون ،
وألف الاثنين فاعل «أخا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة «غير» مفعول
تقدم على عامله — وهو قوله «لا يحاول» الآتى — وغير مضاف و «ما» اسم
موصول : مضاف إليه «يرضيكما» يرضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى ،
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لا» نافية «يحاول» فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله «أخا» السابق ، والجملة في
محل نصب صفة لقوله أخا .

فَعَلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ : شَرْطٌ قُدِّمًا يَتْلُو الْجَزَاءَ ، وَجَوَابًا وَسِمًا^(١)

يعنى أن هذه الأدوات المذكورة في قوله : « وَاجْزِمُ بَيْنَ » — إلى قوله :
« وَأَتَى » يقتضين جملتين : إحداهما — وهى المتقدمة — تسمى شرطاً ، والثانية
— وهى المتأخرة — تسمى جواباً وجزاء ، ويجب فى الجملة الأولى أن تكون فعلية ،
وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون أسمية ، نحو :
« إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ » .

* * *

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا — أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ^(٢)

= الشاهد فيه : قوله « أَتَى تَأْتِيَانِ تَأْتِيَا — إلخ » حيث جزم بآنى فعلين : أحدهما
— وهو قوله « تَأْتِيَانِ » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « تَأْتِيَا » — جواب
الشرط وجزاؤه .

ولا يقال إنه قد اتحد الشرط والجواب ؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته
وهى المفعول به ولواحقه ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان .

(١) « فعلين » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « يقتضين » — « يقتضين »
فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة ،
ونون النسوة فاعل « شرط » مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه فى
معرض التفصيل « قدما » قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة فى محل رفع خبر
المبتدأ « يتلو » فعل مضارع « الجزاء » فاعل يتلو « وجوابا » مفعول ثان تقدم على
عامله — وهو قوله « وسم » الآتى — « وسم » فعل ماض مبنى للمجهول ،
والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله
الجزاء ، وهو المفعول الأول .

(٢) « وماضيين » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « تُلْفِيهِمَا » الآتى — =

إذا كان الشرط والجزاء جملتين^(١) فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو » ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ) .

والثاني : أن يكونا مضارعين ، نحو « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا بِحَسْبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) .

والثالث : أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا) .

والرابع : أن يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، وهو قليل ، ومنه قوله :
 ٣٤٠ — مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

= « أو » عاطفة « مضارعين » معطوف على قوله « ماضيين » السابق « تلتقيهما » تلتقي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلتقي الأول « أو » عاطفة « متخالفين » معطوف على قوله مضارعين .

(١) لا عذر للشارح في قوله « جملتين » من وجهين ؛ الأول : أن الناظم قال « فعلين يقتضين » والوجه الثاني : أن الشرط لا يكون جملة ، وإنما يكون فعلاً ، فلما الجواب فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضياً كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه .

٣٤٠ — هذا البيت لأبي زيد الطائي ، من قصيدة أولها :

إِنْ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودٍ وَضَلَّالٌ تَأْمِيلٌ ثَبِيلٌ الْخُلُودِ

اللغة : « يكدني » من الكيد - من باب باع - يخدعني ، وبمكرني « الشجا » ما يعترض في الحلق كالعظم « الوريد » هو الودج ، وقيل بجنبه .
 المعنى : يرى ابن أخته ، ويعدد محاسنه ، فيقول : كنت لي بحيث إن من أراد أن =

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَقُمْ آيَلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ^(١).

== يخدمنى ويمكرنى فإنك تقف فى طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه ، كما يقف الشجاع فى الحلق فىمنع وصول شئ إلى الجوف ، وكفى بذلك عن انتقامه ممن يؤذيه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يكدنى » يكد : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، مبنى على فتح مقدر فى محل جزم جواب الشرط ، وتاء المخاطب اسمه « منه » كالشجاع جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان « بين » ظرف متعلق بالخبر ، وبين مضاف وحلق من « حلقه » مضاف إليه ، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه « والوريد » معطوف على حلقه .

الشاهد فيه : قوله « من يكدنى .. كنت — إلخ » حيث جزم بمن الشرطية فعلين : أحدهما — وهو قوله « من يكدنى » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « كنت » — جواب الشرط وجزاؤه ، وأولهما فعل مضارع ، وثانيهما فعل ماض ، وستسكلم على هذه المسألة ونستدل لمثل ما ورد فى هذا البيت قريبا جدا .

(١) ذهب الجمهور إلى أن عجىء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا ، يختص بالضرورة الشعرية . وذهب القراء — واتبه الناظم — إلى أن ذلك سائغ فى الكلام ، وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرا ونظما ، فمن النثر الحديث الذى أثره الشارح ، ومنه قول عائشة رضى الله عنها « إن أبابكر رجل أسيف . قى يقيم مقامك رقى » ومن الشعر البيت الذى رواه الشارح ، ومنه قول قعنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِثْنِي ، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ ذَهَبُوا
فقد جزم بأن قوله « يسمعوا » شرطاً ، وهو فعل مضارع ، وقوله « طاروا » =

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ^(١)
 أى : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً — جاز جَزَمُ الجزء
 وَرَفَعُهُ ، وكلاهما حَسَنٌ : فتقول : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو ، ويقومُ عمرو »
 ومنه قوله :

٣٤١ — وَإِنْ أَنَا خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

= جوابا وهو فعل ماض ، و يروى عجزه « وما يسمعون من صالح دفنوا » فيكون فيه
 شاهد لهذه المسألة أيضاً .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « حسن » الآتى ، وبعد مضاف و « ماض »
 مضاف إليه « رفعتك » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة
 المصدر إلى فاعله « الجزا » قصر للضرورة : نعوذ به للمصدر « حسن » خبر المبتدأ
 « ورفعته » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله
 « بعد » ظرف متعلق بقوله « وهن » الآتى ، وبعد مضاف ، و « مضارع » مضاف إليه
 « وهن » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رفعه ، والجملة
 فى محل رفع خبر المبتدأ .

٣٤١ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزنى ، من قصيدة مطلعها :

قِفْ بِالْذِّبَارِ الَّتِي لَمْ يَفْعُكَ الْقِدَمُ بَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأُرُوحُ وَالْدِّيمُ

اللغة : « خليل » أى فقير محتاج ؛ مأخوذ من الخلة — بفتح الخاء — وهى
 الفقر والحاجة « مسألة » مصدر سأل يسأل : أى طلب العطاء ، واسترشد المعونة ،
 ويروى « يوم مسغبة » والمسغبة هى الجوع « حرم » بزنة كتف — أى ممنوع .
 المعنى يقول : إن هذا المدوح كريم جواد ، سخى يبذل ما عنده ؛ فلو جاءه فقير
 محتاج يطلب نواله ويسترشد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابة سؤاله .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم يحزم فعلين « أَنَا » فاعل « يَقُولُ » فعل ماض مبنى
 على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، والهاء مفعوله « خليل » فاعل « يَقُولُ »
 ظرف زمان متعلق بقوله أَنَا ، ويوم مضاف و « مسألة » مضاف إليه « يقول » فعل
 مضارع جواب الشرط — واستعرف ما فيه « لا » نافية عاملة عمل ليس « غائب » اسم =

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم [فبهما] ورفعُ الجزاء
ضعيفٌ كقوله :

٣٤٢ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ لَا تُضْرَعُ

= لا مرفوع بها « مالى » مال : فاعل لغائب سد مسد خبر لا ، ومال مضاف وياء التكلم
مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » معطوف على
غائب ، هكذا قالوا ، والأحسن عندي أن يكون حرم خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير :
ولا أنت حرم ، فتسكون الواو قد عطفت جملة على جملة .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل
الشرط ماضياً ، وهو قوله « أتاه » - وذلك على إضمار الفاء عند السكوفيين والمبرد ،
أى : إن أتاه فيقول - إلخ ، وهو - عند مسيويه - على التقديم والتأخير ، أى : يقول
إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب - إلخ ، فيكون جواب الشرط على ماذهب إليه
محذوفاً والمذكور إنما هو دليله .

٣٤٢ - - هذا البيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي ، أنشده في المنافرة التي كانت
بين جرير بن عبد الله البجلي ، وخالد بن أوطاة الكلبي ، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع
ابن حابس - وكان عالم العرب في زمانه - ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام
الأقرع بن حابس .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أقرع » منادى مبنى على الضم في محل نصب
« ابن » نعت لأقرع بمراعاة محله ، وابن مضاف و « حابس » مضاف إليه « يا أقرع »
توكيد للنداء الأول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسم « إن » شرطية
« يضرع » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « أخوك » أخو : نائب فاعل يضرع
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف وكاف المخاطب
مضاف إليه « تصرع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ،
وسيويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن ، وجواب الشرط =

وَأَقْرُنْ بِفَاءٍ حَتَّمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ

شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا ، لَمْ يَنْجَعِلْ^(١)

أى : إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء ، وذلك كالجملة الاسمية ، نحو « إن جاء زيدٌ فهو مُحْسِنٌ » وكفعل الأمر ، نحو « إن جاء زيد فاضربه » وكالفعلية المنفية بما ، نحو « إن جاء زيد فما أضربه » أو « كن » نحو « إن جاء زيد فلن أضربه » .

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً — كالمضارع الذى ليس منفياً بما ، ولا بلن ، ولا مقروناً بحرف التنفيس ، ولا بقَدْ ، وكالماضى المتصرفِ

= محذوف يدل عليه خبر إن ، والكوفيون والبريد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « إن يصرع . . تصرع » حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط مضارع ، وذلك ضعيف واه ، وهل يختص بالضرورة الشعرية ؟ والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وفاقا للمحقق الرضى ، بدليل وقوعه فى القرآن الكريم ، وذلك فى قراءة طلحة بن سليمان (أينما تسكونوا يدرككم الموت) برفع يدرك .

(١) « وأقرن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بفاء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأقرن « حتما » حال بتأويل اسم الفاعل : أى حاتما « جوابا » مفعول به لأقرن « لو » حرف شرط غير جازم « جعل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول « شرطا » مفعول ثان لجعل « لأن » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطا « أو » عاطفة « غيرها » غير : معطوف على إن ، وغير مضاف وها مضاف إليه « لم » نافية جازمة « ينجعل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، وهذه الجملة جواب لو ، ولو وشرطها وجوابها فى محل نصب صفة لقوله جوابا .

الذى هو غير مقرون بقَد — لم يجب اقترانه بالفاء ، نحو « إن جاء زيدٌ يجي »
عمر « أو » قَامَ عَمَرُو .

وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا الْمَفْجَاءُ كـ « إن تجدُ إذا لنا مكافأة »^(١)
أى : إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز إقامة « إذا »
الفجائية مقامَ الفاء ، ومنه قوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناءً بفهم ذلك من
التمثيل ، وهو « إن تجدُ إذا لنا مكافأة » .

وَالْفِعْلُ مَنْ بَعْدَ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ^(٢)

(١) « وتخلف » فعل مضارع « الفاء » مفعوله « إذا » قصد لفظه : فاعل تخلف ،
وإذا مضاف و « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « كإن » الكاف
جارة لقول محذوف ، إن : شرطية « تجد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إذا » رابطة للجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « مكافأة » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل
جزم جواب الشرط .

(٢) « والفعل » مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بقوله « يقترن » الآتى ،
وبعد مضاف ، و « الجزا » قصر للضرورة : مضاف إليه « إن » شرطية « يقترن »
فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل
« بالفا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله يقترن « أو الواو » معطوف على
الفاء « بتثليث » جار ومجرور متعلق بقوله قمن الآتى « قمن » خبر المبتدأ — وهو قوله
« الفعل » — وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ [مضارعٌ] مقرون بالفاء أو الواو — جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُتَخَفُوْهُ يُجَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَیَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ) بجزم « يغفر » ورفعه ، ونصبه ، وكذلك روى بالثلاثة قوله :

٣٤٢ — فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

٣٤٣ — البيتان للنايعة الندياني ، وقبلهما بيت يخاطبه به عصاما حاجب النعمان ابن المنذر ، وهو قوله :

أَلَمْ أَقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي أَتَحْمُولُ عَلَى النَّعْشِ الْهَمَامُ ؟

اللغة : « يهلك » من باب ضرب يضرب — فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى (أَهْلَكْتَ مَا لَكَ لَبَدًا) وبنو تميم يعدونه بنفسه « أبو قابوس » هي كنية النعمان ابن المنذر ، وقابوس : يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة « ربيع الناس » كنى به عن الحصب والنماء وسعة العيش ورفاغته ، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك « البلد الحرام » كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم ، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه ؛ إذ أنه كان يحير المستجير ويؤمن الخائف « بذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الدال — عقبه وآخره « أجب الظهر » أى : مقطوع السنام ، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره ، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها ، يبعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه ، تشبيهاً مضمراً في النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، وذكر بعض لوازمه ، وقوله « ليس له سنام » فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه .

الإعراب : « فإن » شرطية « يهلك » فعل مضارع ، فعل الشرط « أبو » فاعل يهلك ، وأبو مضاف ، و « قابوس » مضاف إليه « يهلك » جواب الشرط « ربيع الناس » فاعل يهلك ومضاف إليه « والبلد » معطوف على ربيع « الحرام » نعت للبلد « ونأخذ » يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، ويروى بالرفع فالواو =

روى مجزم « نأخذ » ورفعِهِ ، ونصبِهِ .

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتَنَفَا^(١)
إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو —
جاز نصبه وجزمه ، نحو « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَيَخْرُجُ خَالِدٌ ، أَكْرَمَكَ » مجزم
« يخرج » ونصبه ، ومن النصب قوله :

= للاستئناف ، والفعل مرفوع لتعبرده عن العوامل التي تقتضى جزمه أو نصبه ، ويرى ،
بالنصب فالواو حينئذ واو المعية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، وإنما ساغ ذلك —
مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي ، أو استفهام ، أو نحوهما —
لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، لكونه معلقا بالشرط ؛ فأشبهه الواقع بعد
الاستفهام « بعده » بعد : ظرف متعلق بنأخذ ، وبعد مضاف ، وضمير الغائب مضاف
إليه « بذئاب » جار ومجرور متعلق بنأخذ ، وذئاب مضاف و « عيش » مضاف إليه
« أجب » صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وأجب مضاف ، و « الظهر » مضاف
إليه « ليس » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم
« سنام » اسم ليس تأخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر
صفة ثانية لعيش .

الشاهد فيه : قوله « ونأخذ » حيث روى بالأوجه الثلاثة ، وقد بينا ذلك مع
إعراب البيتين .

(١) « وجزم » مبتدأ « أو » عاطفة « نصب » معطوف على جزم « لفعل »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل
التنازع ، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً عنهم من السياق ، تقديره : حائز ، أو نحوه ،
وإما الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل ، وإثر مضاف
و « فا » قصر للضرورة ، مضاف إليه « أو » عاطفة « واو » معطوف على فا « إن »
شرطية « بالجملتين » جار ومجرور متعلق باكتنفا الآتي « اكتنفا » فعل ماض فعل
الشرط ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٤ — وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ
وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

وَالشَّرْطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ (١)

٣٤٤ — البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين .
اللغة : « يقترب » يدنو ، ويقرب « يخضع » يستكين ، ويدل « نؤوه » نزله
عندنا « هضما » ظلما ، وضياعا لحقوه .

الإعراب : « ومن » اسم شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني
جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع
فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود على من الشرطية « منا »
جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو واو المعية ، ويخضع : فعل مضارع
منصوب بأن مضمره وجوبا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً « نؤوه » نؤو : فعل مضارع ،
جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ،
والهاء مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف
على جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو
يعود على من الشرطية أيضاً « ظلما » مفعول به ليخش « ما » مصدرية ظرفية « أقام »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « هضما »
معطوف على قوله « ظلما » .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » فإنه منصوب ، وقد توسط بين فعل الشرط
وجوابه .

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى ، وهو من شواهد سيبويه :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً قَيْئِبَتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلْقِ
(١) « والشرط » مبتدأ « يغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا
تقديره هو يعود إلى الشرط ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « عن جواب » جار =

يجوز حذفُ جواب الشرط ، والاستغناء [بالشرط] عنه ، وذلك عند ما يدلُّ دليلٌ على حذفه ، نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » حذف جواب الشرط لدلالة « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه ، والتقدير : « أَنْتَ ظَالِمٌ ، إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ » ، وهذا كثير في لسانهم .

وأما عكسه - وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء - فقليلٌ ، ومنه قوله :

٣٤٥ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَكُنْ مَفْرَقَكِ الْحَسَامُ

= ومجرور متعلق بـ « قد » حرف تحقيق « علم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على جواب ، والجملة في محل جر صفة لجواب « والعكس » مبتدأ « قد » حرف تقييل « يَأْتِي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إِنْ » شرطية « المعنى » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فهم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المعنى ، والجملة لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٥ - البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص ، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته ، أو في زوج امرأة كان يحبها - واسمه مطر - وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه ، فارجع إن شئت إلى باب النداء (ش ٣٠٧) .

اللغة : « بكفاء » - بوزان قفل - أى نظير مكافئ « مفرق » بكسر الراء أو فتحها - وسط الرأس « الحسام » السيف .

الإعراب : « فطلَّقَهَا » طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به « فلست » الفاء تعليلية ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « لها » جار ومجرور متعلق بقوله « كفاء » الآتى « بكفاء » الباء زائدة ، كفاء : خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة « وإلا » الواو عاطفة ، إن : شرطية أدغمت في لا =

[أى : وإلا نطلقها يَملُ مفرقك الحُسام] .

وَأَحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخْرَتَ فَهَوُ مُلْتَزِمٌ^(١)
كلُّ واحدٍ من الشرط والقسم يَسْتَدْعِي جواباً ، وجواب الشرط : إما
مجزوم ، أو مقرون بالفاء ، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة ، مُصَدَّرَةٌ
بمضارع - أُكْثِدَ بِاللَّامِ وَالنُّونِ نَحْوُ : « وَاللَّهِ لِأُضْرِبَنَّ زَيْدًا » وَإِنْ صُدِّرَتْ
بِمَاضٍ اقْتَرَنَ بِاللَّامِ وَقَدْ^(٢) ، نَحْوُ « وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً
فَبِإِنْ وَاللَّامِ ، أَوْ اللام وحدها ، أَوْ بِإِنْ وَحدها ، نَحْوُ « وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لَقَامُ »

= النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، أى وإلا تطلقها « يعل » فعل
مضارع جواب الشرط مجزوم محذوف الواو « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، ومفرق
مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام
إلا الجواب ، وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت ، وذكره الشارح العلامة .

(١) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لدى »
ظرف بمعنى عند متعلق بإحذف ، ولدى مضاف و « اجتماع » مضاف إليه ، واجتماع
مضاف و « شرط » مضاف إليه « وقسم » معطوف على شرط « جواب » مفعول به
لاحذف ، وجواب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أخرجت » آخر :
فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير
منصوب بأخرجت محذوف ، والتقدير ما أخرته « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير
متفصل مبتدأ « ملتزم » خبر المبتدأ .

(٢) وربما حذف اللام وقد جميعاً ، وذلك إن طالت جملة القسم ، وذلك نحو قوله
تعالى : (قتل أصحاب الأخدود) فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة ،
وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد ، ثم إن الذى يقترب باللام وقد معاً هو
الماضى المتصرف ، فأما الجاسد فيقترب باللام وحدها ، نحو « والله لعسى زيد أن يقوم ،
ووالله لنعم الرجل زيد » .

و « وَاللّٰهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « وَاللّٰهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » وإن كان جملة فعلية منفية [فينفى] بما أولا أو إن ، نحو « وَاللّٰهُ مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ » والأسمية كذلك .

فإذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخّرِ منهما للدلالة جواب الأول عليه ؛ فتقول : « إِن قَامَ زَيْدٌ وَاللّٰهُ يَقُمُ عَمْرُو » ؛ فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، وتقول : « وَاللّٰهُ إِن يَقُمَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو » ؛ فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه .

وإن تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَالْشَّرْطُ رَجَّحٌ ، مُطْلَقًا ، بِلَا حَذَرٍ (١) أى : إذا اجتمع الشرطُ وَالْقَسَمُ أُجِيبَ السَّابِقُ منهما ، وَحُذِفَ جَوَابُ المتأخّر ، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خَبَرٍ ؛ فإن تقدم عليهما ذُو خَبَرٍ رُجِّحَ الشرطُ مطلقًا ، أى : سواء كان متقدمًا أو متأخرًا ؛ فَيُجَابَ الشرطُ ويحذف جواب القسم ؛ فتقول : « زَيْدٌ إِن قَامَ وَاللّٰهُ أَكْرَمُهُ » و « زَيْدٌ وَاللّٰهُ إِن قَامَ أَكْرَمُهُ » .

(١) « إن » شرطية « تواليا » توالى : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعله « وقبل » الواو واو الحال ، قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « خبر » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من ألف الاثنين في « تواليا » السابق « فالشرط » الفاء واقعة في جواب الشرط ، الشرط : مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « رجح » الآتى - « رجح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مطلقًا » حال من الشرط « بلا حذر » جار ومجرور متعلق بـ « رجح » .

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ^(١)
 أى : وقد جاء قليلا ترجيحُ الشرط على القَسْمِ عند اجتماعهما وتقدم القَسْمِ ،
 وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قوله :

٣٤٦ — كَلِثْنٌ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ
 لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَقِلُ

(١) « وربما » رب : حرف ت قليل ، وما : كافة « رجح » فعل ماض مبنى للمجهول
 « بعد » ظرف متعلق بـ رجح ، وبعد مضاف و « قسم » مضاف إليه « شرط » نائب
 فاعل رجح ، و « بلاذى » جار ومجرور متعلق بـ رجح ، وذى مضاف ، و « خبر »
 مضاف إليه « مقدم » نعت لذى خبر .

٣٤٦ — البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، من قصيدة له مشهورة ، معدودة في
 المعلقات ، مطلعها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟
 غَرَاهُ فَرَعَاهُ مَضْغُوقٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الْمَوِينَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَحِلُ
 كَانَ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ

اللغة : « منيت » ابتليت ، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني « عن غيب » عن - هنا
 تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد ، وغب كذا - بكسر العين - أى : عقبه ، ويروى * .. عن
 جد * والجد - بكسر الجيم - المجاهدة ، أى الشدة « لانلفنا » لاتجدنا « ننتقل »
 نتخلص ونتخلص .

الإعراب : « لثن » اللام موطئة للقسم ، أى : والله لثن - إن : شرطية « منيت »
 منى : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، وتاء المخاطب نائب فاعل « بنا » جار
 ومجرور متعلق بمنيت « عن غيب » جار ومجرور متعلق بمنيت أيضا ، وغب مضاف
 و « معركة » مضاف إليه « لا » نافية « تلفنا » تلف : فعل مضارع جواب الشرط ،
 مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا : مفعول أول
 « عن دماء » جار ومجرور متعلق بقوله « ننتقل » الآتى ، ودماء مضاف ، « القوم » =

فَلَا مُمْ « لئن » مَوْطئة لقسم محذوف — والتقدير : والله لئن — و«إن» :
 شَرْطٌ ، وجوابه « لَا تُلْقِنَا » وهو مجزوم بحذف الياء ، ولم يُجَبِّ الْقَسْمُ ، بل
 حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير — وهو إجابة
 القسم لتقدّمه — لقليل : لَا تُلْقِنَا ؛ بإثبات الياء ؛ لأنه مرفوع .

= مضاف إليه « نلتفل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة
 من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثانى لتلقى .
 الشاهد فيه : « قوله لا تلقنا » حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه .
 وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به
 مرفوعا ، لا مجزوما ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة .

فَصْلُ لَوْ

« لَوْ » حَرْفُ شَرْطٍ ، فِي مُضِيِّ ، وَيَقْلُ
إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا ، لَكِنْ قَبْلُ (١)

لو تستعمل استعمالين :

أحدهما : أن تكون مُصَدَّرِيَّةً ، وعلامتها صحة وقوع « أَنْ » مَوْقَعَهَا ، نحو
« وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » أى : قِيَامُهُ ، وقد سبق ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمُتَوَصُّلِ (٢) .

الثانى : أن تكون شرطية ، ولا يليها — غالباً — إلا ماضٍ معنى ، ولهذا
قال : « لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ » وذلك نحو قولك : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَمْتُ »
وفسرها سيبويه بأنها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره ، وفسرها غيره بأنها
حرف امتناع لامتناع ، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة ، والأول الأصح ،
وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى ، وإليه أشار بقوله « وَيَقْلُ إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا »
ومنه قوله تعالى : (وَلَيَخْشَى الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا
عَلَيْهَا) وقوله :

(١) « لو » قصد لفظه : مبتدأ « حرف » خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، و« شرط »
مضاف إليه « فى مضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط « ويقل » فعل
مضارع « إبلاؤها » إيلاء : فاعل يقل ، وإيلاء مضاف ، وها : مضاف إليه ، من
إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مستقبلا » مفعول ثانٍ للمصدر « لكن » حرف
استدراك « قبل » فعل ماض ، مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو
يعود إلى إبلاؤها للمستقبل هو نائب الفاعل .

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية ، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً فى

ص ٣٨٩ الآتية .

٣٤٧- وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمَتْ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَاحُ

٣٤٧- البيتان لتوبة بن الحمير - بضم الحاء المهملة ، وفتح اليم ، وتشديد الياء
المنناة .

اللغة : « جندل » بفتحين بينهما سكون - أى حجر « صفائح » هى الحجارة
العراض التى تكون على القبور « البشاشة » طلاقة الوجه « زقا » صاح « الصدى »
ذكر البوم ، أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك .

المعنى : يريد أن ليلي لو سلمت عليه بعد موته ، وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار
العريضة ، سلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة ، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح
من جانب القبر .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ليلي »
اسم أن « الأخيلية » نعت لليلي « سلمت » سلم : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلي ، والجملة فى محل رفع خبر أن
و « أن » ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت
تسليم ليلي ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلي حاصل ، مثلاً ، وقد
بين الشارح هذا الخلاف قريباً (ص ٣٨٧) وعلى أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط
« على » جار ومجرور متعلق بسلمت « ودوني » الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « جندل » مبتدأ مؤخر ،
والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « كسلمت » اللام هى التى تقع فى جواب لو ،
وسلم : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل « تسليم » منصوب على المفعولية المطلقة ،
وتسليم مضاف و « البشاشة » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « زقا » فعل ماض ، معطوف
على « سلمت » الماضى « إليها » جار ومجرور متعلق بزقا « صدى » فاعل زقا « من
جانب » جار ومجرور متعلق بقوله « صائح » الآتى ، وجانب مضاف ، و « القبر »
مضاف إليه « صائح » نعت لصدى .

الشاهد فيه : وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو ، وهذا قليل .

وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنْ لَوْ أَنَّ يَهَا قَدْ تَقْتَرِنُ^(١)
 يعني أن «لو» الشرطية تختص بالفعل؛ فلا تدخل على الاسم، كما أن «إن»
 الشرطية كذلك، لكن تدخل «لو» على «أن» واسمها وخبرها، نحو:
 «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ». واختلف فيها، والحالة هذه؛ فقيل: هي باقية
 على اختصاصها، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف،
 والتقدير «لو ثبت أن زيدا قائم لقمت» [أى: لو ثبت قيام زيد]، وقيل:
 زالت عن الاختصاص، و«أن» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ،
 والخبر محذوف، والتقدير «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ» أى: لَوْ قِيَامُ
 زَيْدٍ ثَابِتٌ، وهذا مذهب سيبويه.

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صُرِفَا إِلَى الْمِضِيِّ، نَحْوُ لَوْ يَنْفِي كُنْ^(٢)

(١) «وهي» ضمير منفصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما يتعلق
 به الخبر الآتي «بالفعل» جار ومجرور متعلق بالاختصاص «كإن» جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك ونصب «لو» قصد لفظه:
 اسم لكن «أن» قصد لفظه أيضا: مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بقوله «تقترن»
 الآتي «قد» حرف تقييد «تقترن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هي يعود إلى «أن»، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ،
 وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر لكن.

(٢) «وإن» شرطية «مضارع» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «تلاها» تلا:
 فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع، وها مفعول،
 والجملة لا محل لها مفسرة «صرفا» صرف: فعل ماض مبني للمجهول، وهو جواب
 الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «مضارع» =

قد سبق أن « لو » هذه لا يليها — في الغالب — إلا ما كان ماضياً في المعنى ، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المضى ، كقوله :

٣٤٨ — رُهْبَانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَاهَدْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُودًا

= السابق ، والألف للإطلاق « إلى المضى » جار ومجرور متعلق بصرف « نحو » خبر مبتدأ محذوف — أى وذلك نحو — « لو » حرف شرط غير جازم « ينفى » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كفى » جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل جبر بإضافة « نحو » إليه على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك لو ينفى كفى .

٣٤٨ — البيتان لكثير عزة ، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه .

اللغة : « رهبان » جمع راهب ، وهو عابد النصارى « مدين » قرية بساحل الطور « قوداً » جمع قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر ، أى اهتم له واجتهد فيه .

الإعراب : « رهبان » مبتدأ ، ورهبان مضاف و « مدين » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة « والذين » اسم موصول معطوف على رهبان « عاهدتهم » عهد : فعل ماض ، وتاء التكميل فاعله ، مبني على الضم في محل رفع ، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لعهد ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « يكون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل نصب حال من للمفعول في عاهدتهم « من حذر » جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » السابق ، وحذر مضاف و « العذاب » مضاف إليه « قوداً » منصوب على الحال : إما من المفعول في عاهدتهم بجملة يسكون فتكون الحال مترادفة ، وإما من الفاعل في يسكون فتكون الحال متداخلة « لو » حرف امتناع لامتناع « يسمعون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « سمعت » فعل وفاعل ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى : سمعاً مثل سماعى « كلامها » كلام : تنازعه الثعلان قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً ، وكلام محضاف ، وها : مضاف إليه « خروا » خر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة =

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْعَا وَسُجُودًا

أى : لو سمعوا .

ولابدَّ لِلَوْ هذه من جواب ، وجوابها : إما فعل ماضٍ ، أو مضارع منفي بلم .
وإذا كان جوابها مثبتاً ، فالأكثر اقتراحه باللام ، نحو : « لو قام زيد لقام عمرو » ويجوز حذفها ؛ فنقول : « لو قام زيد قام عمرو » .
وإن كان منفيًا بلم لم تصحبها اللام ؛ فنقول : « لو قام زيد لم يقيم عمرو » .
وإن نفي بما فالأكثر تجرؤده من اللام ، نحو : « لو قام زيد ما قام عمرو » ،
ويجوز اقتراحه بها ، نحو : « لو قام زيد لما قام عمرو »^(١) .

= جواب لو لا محل لها من الإعراب ، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر البتداء الذى هو رهبان مدين « لعزة » جار ومجرور متعلق بقوله « خروا » السابق « ركعا » حال من الواو في خروا « وسجودا » معطوف على قوله ركعا .
الشاهد فيه : قوله « لو يسمعون » حيث وقع الفعل المضارع بعد « لو » فصرفت معناه إلى المضى ؛ فهو في معنى قولك « لو سمعوا » .

(١) اعلم أن كثيرا من النحاة ينسكرون « لو » المصدرية ، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية ؛ فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر ، وإن لم يذكر جوابها - كما في الأمثلة التى تدعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف ، والذين أثبتوها قالوا : إنها توافق أن المصدرية : فى المعنى ، وفى سبك الفعل بعدها بمصدر ، وفى بقاء الماضى على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال ، وتفارقها فى العمل ، فإن لو لاتنصب ، ولا بد لها من أن يطلبها عامل ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلا نحو « يعينى أن تقوم » وما كان منرك لو منلت « ومفعولا به ، نحو « أحب أن تقوم » ، ويود أحدهم لو يعمر « وخبر مبتدأ نحو « الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه » ونحو قول الأعشى :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِم مِّنَ الثَّانِي وَكَانَ الْخِزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع « أن » مع مدخولها مبتدأ نحو « وأن تصوموا خير لكم » .

أَمَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا

أَمَّا كَمَنْهَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَفَا — لَتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا — أَلِفًا^(١)
 أَمَّا : حرفٌ تفصيلٍ ، وهى قائمة مقام [أداة] الشرطِ ، وفعل الشرطِ ؛
 ولهذا فسرها سيبويه بمهما يك من شيء ، والمذكور بعدها جواب الشرطِ ؛
 فلذلك لزمته الفاء ، نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » والأصلُ « مهما يك من شيء
 فزيدٌ منطلقٌ » فأنشبت « أما » مُنَابَ « مهما يك من شيء » ؛ فصار
 « أما فزيدٌ منطلقٌ » ثم أخرت الفاء إلى الخبر ، فصار « أما زيدٌ فمنطلقٌ » ؛
 ولهذا قال : « وَفَا لَتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا »

وَحَذَفُ ذِي أَلِفًا قَلَّ فِي نَثَرٍ ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُيِّدَا^(٢)

(١) « أما » قصد لفظه : مبتدأ « كمهايك من شيء » المقصود حكاية هذه الجملة
 التى بعد الكاف الجارة أيضا ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفا » قصر
 للضرورة : مبتدأ « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « أَلِفًا » الآتى فى آخر البيت ،
 وتلو مضاف وتلو من « تلوها » مضاف إليه ، وتلو مضاف وها : مضاف إليه « وجوبا »
 حال من الضمير المستتر فى قوله « أَلِفًا » الآتى « أَلِفًا » ألف : فعل ماض مبنى للمجهول ،
 وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .
 (٢) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه
 « أَلِفًا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « قل » فعل ماض ، والفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ
 « فى نثر » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » السابق « إذا » ظرف تضمن معنى
 الشرط « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة
 جزمه سكون النون المذونة للتخفيف « قول » اسم يك « معها » مع : ظرف متعلق =

[قد] سَبَقَ أن هذه الفاء ملتزمة الدَّكْرِ ، وقد جاء حذفها في الشعر ،
كقوله :

٣٤٩ — فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنَّ سَيِّئاً فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

= بقوله « نبذ » الآتي ، ومع مضاف وها مضاف إليه « قد » حرف محقيق « نبذا »
نبذا : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبريك
وجملة يك واسمه وخبره في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط ،
والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه ، والتقدير : إذا لم يك قول حذف الفاء قليل .
٣٤٩ — هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبي العيص قديماً — وهو من كلام
الحارث بن خالد الخزومي ، وقوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونُ سُودَانَ عِظَامُ الْمَنَاقِبِ
اللغة : « قمدون » جمع قمد ، وهو — بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة
عتل — الطويل ، وقيل : الطويل العنق الضخمه « سودان » أراد به الأشراف ،
وقيل : هو جمع سود ، وهو جمع أسود ، وهو أفعل تفضيل من السيادة « عراض »
جمع عرض — بضم العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة — بمعنى الناحية
« المواقب » الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصة .

الإعراب : « أما » حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل « القتال » مبتدأ « لا »
نافية للجنس « قتال » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « لديكم » لدى : ظرف
متعلق بمحذوف خبر لا ، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة
من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو
العموم الذي في اسم لا ، كذا قيل ، ورده الجمهور ، واستظهر جماعة منهم أن
الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو كقوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما
القارعة) (وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة) « ولكن » حرف استدراك ونصب ،
واسمه محذوف ، أي : ولكنكم « سيراً » مفعول مطلق لفعل محذوف : أي تسيرون =

أى : فلا قتال ، وحُذِفَتْ فى النثر أيضاً : بكثرة ، وبقلة ؛ فالكثرة عند حذف القول معها ، كقوله عز وجل : (فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ؟) أى فيقال لهم : أ كفرتم بعد إيمانكم ، والقليل : ما كان بخلافه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أما بعدُ ما بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ » ^(١) هكذا وقع فى صحيح البخارى « ما بال » بحذف الفاء ، والأصل : أما بعد فما بال رجالٍ ، فحذفت الفاء .

= سيرا ، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكون قوله « سيرا » هو اسم لكن ، وخبره محذوف ، والتقدير . ولكن لكم سيرا — إلخ « فى عراض » جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول ، وبقوله سيرا على الثانى ، وعراض مضاف و « المراكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لا قتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب أما ، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك للضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِحُجَّعٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

فحذف الفاء من « لا صدور لجعفر » وليس على تقدير القول ، وقوله « ولكن أعجازا » تقديره « ولكن لهم أعجازا » نظير ما ذكرناه فى قول الحارث « ولكن سيرا » فى أحد الوجهين .

(١) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول ، فتكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كالأية ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقد روى أن السيدة عائشة — رضى الله تعالى عنها — قالت « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا » فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعا ، لأنه إخبار عن شيء « نحو » .

لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقْدًا^(١)

للولا ولوما استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله :
« إذا امتناعاً بوجود عقداً » ، ويلزمان حينئذ الابتداء ؛ فلا يدخلان إلا على
المبتدأ ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً ، ولا بدّ لهما من جواب^(٢) ، فإن
كان مُثَبَّتًا قُرْنًا بِاللَّامِ ، غالباً ، وإن كان منفيّاً بما تَجَرَّدَ عَنْهَا^(٣) غالباً ، وإن
كان منفيّاً بلم لم يقترن بها ، نحو : « لولا زيدٌ لأكرمتهك » ، ولوما زيد
لأكرمتهك ، ولوما زيد ما جاء عمرو ، ولوما زيد لم يحى عمرو ؛ فزيد — في

(١) « لولا » قصد لفظه : مبتدأ « ولوما » معطوف على لولا « يلزمان » فعل
مضارع ، وألف الاثنين فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل رفع خبر
المبتدأ « الابتداء » مفعول به يلزمان « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « امتناعاً »
مفعوله به تقدم على عامله ، وهو قوله « عقداً » الآتي « بوجود » جار ومجرور متعلق
بعقد الآتي أيضاً « عقداً » عقد : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة من الفعل
وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها .

(٢) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (ولولا
فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) التقدير : لولا فضله عليكم
لهلكتم .

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام ، وذلك نحو قول
الشاعر :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِرًا . وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِسَلَمِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر :

لَمْ يَلَا رَجَاهُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا أَبْقَتْ نَوَاحِمُ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

هذه المثل ونحوها — مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا زيد موجود ، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ ، وَهَلَا ، أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنِهَا الْفِعْلَانِ^(١)
أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا واوما ، وهو الدلالة على التحضيض ، ويختصان حينئذٍ بالفعل ، نحو «لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَلَوْ مَا قَتَلْتَ بَكْرًا» فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً ، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر ، كقوله تعالى : (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا) أى : لينفروا ، وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك ، فتقول : « هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَأَلَا فَعَلْتَ كَذَا » وَأَلَا مخففة كَأَلَا مشددة .

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلُقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ^(٢)

(١) « وبهما » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بهما : جار ومجرور متعلق بقوله « مز » الآتى « التحضيض » مفعول به لمز تقدم عليه « مز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وهلا » معطوف على الضمير المجرور محلاً بالباء في قوله بهما « ألا ، ألا » معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلاً بالباء ، بعاطف مقدر « وأوليينها » أول : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وها : مفعول أول « الفعلا » مفعول ثان .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يليها » يلى : فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، وها : مفعول به لى « اسم » فاعل يلى « بفعل » جار ومجرور متعلق =

قد سبق أن أدوات التحضيض تختصُ بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسمُ بعدها ، ويكون مفعولا لفعل مُضْمَرٍ ، أو لفعل مؤخَّر عن الاسم ؛ فالأول كقوله :

— ٣٥٠ — * هَلَا التَّعَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِيحَا حُ *

= بقوله « علق » الآتى « مضمر » نعت لفعل « علق » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة في محل رفع نعت لاسم « أو » عاطفة « بظاهر » معطوف على قوله « بفعل » السابق مع ملاحظة منعت محذوف ، أى أو بفعل ظاهر - إلخ « مؤخر » نعت لظاهر .
— ٣٥٠ — هذا عجز بيت لا يعرف قائله ، وصدره :

* الْآنَ بَعْدَ جَلَّاجَتِي تَلْعَوْنِي *

اللغة : « لجاجى » بفتح اللام - مصدر لجج فى الأمر - من باب تعب - إذا لازمه ، وواظب عليه ، وداوم على فعله « تلعونى » تلومونى وتعذلونى « صحاح » جمع صحيح أى : والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة .

المعنى : يقول : أبعد لجاجى وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلومونى وتعذلونى ، وتقدمون إلى بطلب الصلح وغفران ما قدمتم . وهلاك ذلك منكم قبل أن تمتلىء القلوب إحنة ، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم ؟ .

الإعراب : « الآن » الهزمة للانكار ، والآن : ظرف زمان متعلق بقوله « تلعونى » الآتى « بعد » ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ولجاجة من « لجاجى » مضاف إليه ، ولجاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تلعونى » تلعو : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والنون الثانية للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « هلا » أداة تحضيض « التقدم » فاعل بفعل محذوف : أى هلا حصل التقدم « والقلوب » الواو للعال ، القلوب : مبتدأ « صحاح » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هلا التقدم » حيث ولى أداة التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال ، وهذا =

فـ « بالتقدم » مرفوعٌ بفعل محذوف ، وتقديره : هَلَا وَجِدَ التَّحْدُثُ ، ومثله قوله

٣٥١ — تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَعَا

= الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو « زيدا أكرمه » .

ونظير هذا البيت قول الشاعر :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتْ

فإن « رجلا » منصوب بفعل محذوف — وذلك في بعض تخريجاته — وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره ، وتقدير الكلام : ألا تعرفون رجلا ، أو نحو ذلك .

٣٥١ — البيت لجري ، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق .

اللغة : « تعدون » قد اختلف العلماء في هذا الفعل ، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين ؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين ، ومنع ذلك آخرون ، والبيت بظاهره شاهد للجواز « عقر » مصدر قولك عقر الناقة ، أى : ضرب قوائمها بالسيف « النيب » جمع ناب ، وهو الناقة السنة « مجدكم » عزم وشرفكم « ضوطرى » هو الرجل الضخم اللثيم الذى لا غناء عنده ، والضوطرى أيضاً : المرأة الحقاء « الكمى » الشجاع المنكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه « المقنعا » بصيغة اسم المفعول — الذى طلى رأسه البيضة والمغفر .

المعنى : يقول : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل السنة التى لا يلتفع بها ولا يرجى نسلها — بالسيف ، أفضل عزم وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم ؟ الإعراب : « تعدون » تمد : فعل مضارع ، وولو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع « عقر » مفعول أول ، وعقر مضاف و « النيب » مضاف إليه « أفضل » مفعول ثان ، وأفضل مضاف ومجد من « مجدكم » مضاف إليه ، ومجد مضاف ، وكاف المخاطب مضاف إليه « بنى » منادى بحرف نداء محذوف . منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « ضوطرى » مضاف إليه « لولا » أداة تفضيظ « الكمى » مفعول =

فـ «الكَمِيّ» : مفعولٌ بفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدون الكَمِيّ
المقنّع ، والثاني كقولك : لولا زيدا ضربتْ ، فـ « زيدا » مفعول « ضربت » .

= أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أى : لولا تعدون قتل الكَمِيّ
« المقنعا » صفة للكَمِيّ ، والمفعول الثاني محذوف ، يدل عليه الكلام السابق ، والتقدير :
لولا تعدون قتل الكَمِيّ المقنّع أفضل مجدكم .

الشاهد فيه : قوله « لولا الكَمِيّ المقنعا » حيث ولى أداة التحضيض اسم منصوب ؛
فجعل منصوبا بفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال .
ونحب أن ننبهك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة
أقسام تفصيلا :

أولها : أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخرا عن الاسم نحو « هلا
زيدا ضربت » .

وثانيها : أن يكون هذا العامل محذوفا مفسرا بفعل آخر مذكور بعد الاسم ،
نحو « ألا خالدا أكرمه » تقدير هذا الكلام : ألا أكرمت خالدا أكرمه .

وثالثها : أن يكون هذا الفعل العامل محذوفا ، وليس في اللفظ فعل آخر
يدل عليه ، ولكن سياق الكلام ينبي عنه ؛ فيمكنك أن تتصيده منه ، وقد استشهدنا
لهذا النوع في شرح الشاهد رقم ٣٥٠ .

الإخبارُ بالَّذِي ، وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ

مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي » خبرٌ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ (١)
وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِيلَةِ (٢)
نَحْوُ « الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا « ضَرَبْتُ زَيْدًا » كَانَ ، فَادْرَأْنَا أَخَذًا (٣)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محذور لها صلة الموصول « أخبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عنه ، بالذي » جاران ومجروران يتعلقان بأخبر ، وجملته « أخبر » وما تعلق به مقول القول « خبر » خبر المبتدأ « عن الذي » جار ومجرور متعلق بقوله « خبر » السابق « مبتدأ » حال من « الذي » السابق « قبل » ظرف متعلق بقوله « استقر » الآتي ، أو مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية ، وجملته « استقر » مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بعن .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « سواها » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « فوسطه » الفاء زائدة ، ووسط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملته في محل رفع خبر للمبتدأ ، ودخلت الفاء لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط « صلة » حال من الهاء الواقعة مفعولا به في قوله فوسطه « عائدها » عائد : مبتدأ ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه « خلف » خبر المبتدأ ، وخلف مضاف ، و « معطى » مضاف إليه ، ومعطى مضاف ، و « التكملة » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

(٣) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « الذي » اسم موصول مبتدأ « ضربته » فعل وفاعل ومفعول ، والجملته لا محل لها صلة الموصول « زيد » خبر الذي الواقع مبتدأ « فذا » الفاء للتفريع ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « ضربت زيدا » أصله فعل وفاعل ومفعول ، وقد قصد لفظه ، وهو خبر مقدم لكان « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، وجملته كان =

هذا الباب وَضَعَهُ النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيبِهِ ، كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ « الذى » ؛ فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل « الذى » خبراً عن ذلك الاسم ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل الجمولُ خبراً هو ذلك الاسم ، والخبر عنه إنما هو « الذى » كما ستعرفه ، فقيل : إن الباء في « بالذى » بمعنى « عن » ، فكأنه قيل : أخبر عن الذى .

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك ؛ فجاء بالذى ، واجمله مبتدأ ، واجعل ذلك الاسم خبراً عن الذى ، وخذ الجملة التى كان فيها ذلك الاسم فوسّطها بين الذى وبين خبره ، وهو ذلك الاسم ، واجعل الجملة صلةً الذى ، واجعل العائد على الذى الموصول ضميراً ، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذى صيرته خبراً .

فإذا قيل لك : أخبر عن « زيد » من قولك « ضربتُ زيداً » ؛ فتقول : الذى ضربته زيد ، فالذى : مبتدأ ، وزيد : خبره ، وضربته : صلة الذى ، وإلهاء فى « ضربته » خلف عن « زيد » الذى جعلته خبراً ، وهى عائدة على « الذى » .

وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ^(١)

= واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « فادر » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المأخذا » مفعول به لا ير ، والألف للاطلاق .

(١) « وبالذين » الواو عاطفة أو للاستئناف . وبالذين جار ومجرور متعلق بقوله « أخبر » الآتى « والذين ، والى » معطوفان على « الذين » السابق « أخبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مراعيًا » حال من فاعل « أخبر » وفى مراعى ضمير مستتر هو فاعله « وفاق » مفعول به أقوله مراعيًا ، ووافق مضاف ، و « المثبت » مضاف إليه .

أى : إذا كان الاسمُ - الذى قيل لك أخبر عنه - مثنى فجىء بالموصول مثنى كَالَّذِينَ ، وإن كان مجموعاً فجىء به كذلك كَالَّذِينَ ، وإن كان مؤنثاً فجىء به كذلك كَالَّتِي .

والخاصُّ أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم الخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ولا بد من مطابقة الخبر للخبر عنه : إن مفرداً مفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن مجموعاً فمجموع ، وإن مذكراً فذكر ، وإن مؤنثاً فمؤنث .

فإذا قيل لك : أخبر عن « الزَّيْدَيْنِ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » قلت : « اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ » وإذا قيل : أخبر عن « الزَّيْدَيْنِ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ » قلت : « الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ » وإذا قيل : أخبر عن « هُنْدٍ » من « ضَرَبْتُ هُنْدًا » قلت : « الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ » .

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا^(١)

= هذا ، ومثل اللذين والذين والى : اللتان فى المثنى المؤنث ، واللاتى واللاتى فى الجمع المؤنث . والألى فى جمع الذكور ، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التى ذكرها الناظم ، ولو أنه قال « وبفروع الذى نحو التى » لكان وافياً بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها ، وكأنه قد قال : وباللذين والذين والى ونحوهن ، فافهم ذلك ، والله تعالى المستول أن يرشدك .

(١) « قبول » مبتدأ ، وقبول مضاف و « تأخير » مضاف إليه « وتعريف » معطوف على تأخير « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « حتما » الآتى « أخبر » فعل ماض مبنى للجهول « عنه » جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « ههنا » ها : حرف تنبيه ، وههنا : ظرف متعلق بقوله « حتما » الآتى « قد » حرف تحقيق « حتما » حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « قبول تأخير وتعريف » ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا^(١)
يُشْتَرَطُ فِي الْأَسْمِ الْمُنْخَبَرِ عَنْهُ بِالذِّي شُرُوطٌ :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ بِالذِّي عَمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ،
كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو : مَنْ ، وَمَا .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ .

الثالث : أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجْنَبِيٍّ ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ
لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا ، كَالِهَاءِ فِي « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » .

الرابع : أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بِمُضْمَرٍ ؛ فلا يُخْبَرُ عَنِ الْمَوْصُوفِ دُونَ
صِفَتِهِ وَلَا عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ فلا تُخْبَرُ عَنْ « رَجُلٍ » وَحْدَهُ ، مِنْ
قَوْلِكَ « ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا » ؛ فلا تقول : الذِّي ضَرَبْتَهُ ظَرِيفًا رَجُلًا ؛ لِأَنَّكَ
لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ لَوَضَعْتَ مَكَانَهُ ضَمِيرًا ، وَحِينَئِذٍ يَلْزِمُ وَصْفُ الضَّمِيرِ ، وَالضَّمِيرُ
لَا يُوصَفُ ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ ؛ فَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَوْصُوفِ مَعَ صِفَتِهِ جَازَ ذَلِكَ ؛
لِاتِّفَاعِ هَذَا الْحَذُورِ ، كَقَوْلِهِ « الذِّي ضَرَبَتْهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

وَكَذَلِكَ لَا تُخْبَرُ عَنِ الْمُضَافِ وَحْدَهُ ؛ فَلا تُخْبَرُ عَنْ « غُلَامٍ » وَحْدَهُ مِنْ

(٢) « كَذَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « شَرْطٌ » الْآتِي « الْغَنَى » مُبْتَدَأٌ
« عَنْهُ ، بِأَجْنَبِيٍّ » جَارَانٌ وَمَجْرُورَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِقَوْلِهِ « الْغَنَى » السَّابِقِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ
« بِمُضْمَرٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ « بِأَجْنَبِيٍّ » السَّابِقِ « شَرْطٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « فَرَاعَ »
الْفَاءُ حَرْفٌ دَالٌ عَلَى التَّفْرِيعِ ، رَاعَ : فَعَلَ أَمْرًا مَبْنِيًّا عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ مَفْعُولٌ بِهِ لِرَاعَ « رَعَوْا » فَعْلٌ مَاضٍ ،
وَوَاوُ الْجُمْلَةِ فَاعِلُهُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَفَاعِلُهُ لَا حِلَّ لَهَا صِلَةٌ مَا الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا
بِهِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِرَعَوْا مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : فَرَاعَ مَا رَعَوْهُ .

« ضربت غلامَ زيدٍ » ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر ، والضمير لا يضاف ؛
قلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقول « الذى
ضربته غلامُ زيدٍ » .

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ^(١)
إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لَأَلْ

كَصَوَّغَ « وَاقٍ » مِنْ « وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ »^(٢)

يُخْبَرُ بـ « الذى » عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أو فعلية ؛ فتقول فى
الإخبار عن « زيد » من قولك « زيد قائم » : « الذى هو قائم زيد » ،

(١) « وأخبروا » فعل وفاعل « هنا » ظرف مكان متعلق بأخبروا « بأل ، عن
بعض » جاران ومجروران متعلقان بأخبروا أيضاً ، وبعض مضاف ، و « ما » اسم
موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يكون » فعل مضارع ناقص
« فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « تقدما » الآتى « الفعل » اسم يكون « قد »
حرف تحقيق « تقدما » تقدم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ،
والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر يكون ، وجملة يكون
واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » المجبورة محلا بالإضافة .

(٢) « إن » شرطية « صغ » فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط
« صوغ » فاعل صغ ، وصوغ مضاف ، و « صلة » مضاف إليه « منه » جار ومجرور
متعلق بصوغ « لأل » جار ومجرور متعلق بصلة « كصوغ » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كصوغ ، وصوغ مضاف ، و « واق »
مضاف إليه « من » حرف جر ، ومجروره محذوف ، أى : من قولك ، أو أن جملة
« وقى الله » قصد لفظها ؛ فهى مجبورة تقديرها بمن ، والجار والمجرور متعلق
بقوله صوغ .

وتقول في الإخبار عن « زيد » من قولك « ضربت زيدا » : « الذي ضربته زيد » .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلا إذا كان واقعا في جملة فعلية ، وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ، ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف : كالرجل من قولك « نعم الرجل » ؛ إذا لا يصح أن يستعمل من « نعم » صلة الألف واللام .

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك : « وقى الله البطل » فتقول « الوافي لبطل الله » وتخبر أيضا عن « البطل » ؛ فتقول : « الواقية الله البطل » .

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةٌ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفُصِلَ^(١)
الوصفُ الواقعُ صِلَةً لَأَلْ ، إن رفع ضميراً : فإما أن يكون عائداً على الألف

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون « ما » اسم موصول : اسم يكن « رفعت » رفع : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « صلة » فاعل رفعت ، وصلة مضاف و« أل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « ضمير » خبر يكن ، وضمير مضاف وغير من « غيرها » مضاف إليه ، وغير مضاف . وها مضاف إليه « أبين » فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن « وانفصل » الواو عاطفة ، انفصل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً ، والفعل في محل جزم معطوف على « أبين » الذي هو جواب الشرط .

واللام ، أو على غيرها ؛ فإن كان عائداً عليها استتر ، وإن كان عائداً على غيرها انفصل .

فإذا قلت : « بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » فإن أخبرت عن التاء في « بَلَّغْتُ » قلت : « المبلغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ؛ ففي « المبلغ » ضميرٌ عائِدٌ على الألف واللام ؛ فيجب استتاره .

وإن أخبرت عن « الزَّيْدَيْنِ » من المثال المذكور قلت : « المبلغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ » ؛ « أَنَا » : مرفوع ؛ « المبلغ » وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُشْتَقًى ، وهو أخبر عنه ؛ فيجب إبراز الضمير .

وإن أخبرت عن « الْعَمْرَيْنِ » من المثال المذكور ، قلت : « المبلغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » ؛ فيجب إبراز الضمير ، كما تقدم .
[وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن « رِسَالَةٍ » من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة ، والمراد بالضمير الذي ترفعه صَلَّةٌ [أَلْ] المتكلم ؛ فتقول : « المبلغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » .]

العدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدٍّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ^(١)
 فِي الضِّدِّ جَرْدٌ ، وَالْمَمِيزُ أَجْرٌ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ^(٢)

ثبت التاء في ثلاثة ، وأربعة ، وما بعدهما إلى عشرة^(٣) ، إن كان العدود بهما
 مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً ، ويضاف إلى جمع ، نحو « عندى ثلاثة رجالٍ ،
 وأربع نساء » وهكذا إلى عشرة .

(١) « ثلاثة » بالنصب : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « قل » الآتي
 المتضمن معنى اذكر ، أو بالرفع : مبتدأ ، وقصد لفظه « بالتاء » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف حال من ثلاثة « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو « ثلاثة » إذا رفعت بالابتداء ، والرابط ضمير
 منصوب محذوف « للعشرة » في عد « جاران ومجروران متعلقان بقوله « قل »
 السابق ، وعد مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه مبنى على السكون في محل
 جر « آحاده » آحاد : مبتدأ ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه « مذكّره » خبر
 المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة .

(٢) « في الضد » جار ومجرور متعلق بقوله « جرد » الآتي « جرد » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والمميز » مفعول به مقدم على عامله ،
 وهو قوله « اجر » الآتي « اجر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت « جمعاً » حال من المميز « بلفظ » جار ومجرور متعلق بقوله : « جمعاً »
 السابق ، ولفظ مضاف ، و « قلة » مضاف إليه « في الأكثر » جار ومجرور متعلق
 بقوله : « قلة » .

(٣) العشرة داخلة . متى كانت مفردة ، كعشرة أيام ، وإنما كان شأن هذه الأعداد
 ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة ؛ فحقها أن تؤنث كهنه النظائر ؛
 فأعطيت ما هو من حقها في حال عد المذكر ؛ لكونه سابق الرتبة ، فلما أرادوا عد
 المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر ؛ فلم يكن إلا حذف التاء .

وأشار بقوله : « جمعاً بلفظ قلة في الأكثر » إلى أن العدود بها إن كان له جمعُ قلة وكثرة لم يُضَفِ العدَدُ في الغالب إلا إلى جمع المقيـلة ؛ فـتقول : « عندي ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ ، وَثَلَاثُ أَنْفُسٍ » ويقلّ « عندي ثَلَاثَةُ فُلُوسٍ ، وَثَلَاثُ نُفُوسٍ » .

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) ؛ فأضاف « ثلاثة » إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، وهو « أقراء »^(١) .

فإن لم يكن للاسم إلا جمعُ كثرته لم يُضَفْ إلا إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ^(٢)
قد سبق أن « ثلاثة » وما بعدها إلى « عشرة » لا تضاف إلا إلى جمع ،
وذكر هنا أن « مائة » و « ألفاً » من الأعداد المضافة ، وأنهما لا يضافان إلا

(١) الأصل في جمع قرء - بفتح القاف وسكون الراء - أن يكون على أفعال ، نظير
فلس وأفلس ، والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو أقراء - شاذ بالنسبة إليه ، وإذا
كان جمع القلة شاذاً ، أو قليل الاستعمال ، فهو بمثابة غير الموجود ، وهذا هو سر
استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة .

(٢) « ومائة » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « أضف » الآتي « والألف »
معطوف على مائة « للفرد » جار ومجرور متعلق بقوله أضف الآتي « أضف » فعاء ،
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومائة » مبتدأ « بالجمع » جار
ومجرور متعلق بقوله « ردف » الآتي « نزرا » حال من الضمير المستتر في قوله ردف
« ردف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى « مائة » الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع
خبر المبتدأ .

إلى مفرد ، نحو « عندى مائة رَجُلٍ ، وألفُ درهمٍ » وورد إضافة « مائة » إلى جمع قليلا ، ومنه قراءة حمزة والسكسائي : (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين^(١) .

والحاصل : أن العدد المضاف على قسمين :

أحدهما : مالا يضاف إلا إلى جمع ، وهو : من ثلاثة إلى عشرة .

والثاني : مالا يضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائة ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو « مِائَتَا درهمٍ ، وَأَلْفَا درَاهِمٍ » ، وأما إضافة « مائة » إلى جمع فقليل .

وَأَحَدَ أَذْكَرٍ ، وَصِلْنَهُ بِبَشَرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرٍ^(٢)
وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَثْرَةٍ^(٣)

(١) قرئ في هذه الآية بإضافة مائة إلى سنين ؛ فسنين : تمييز ، وفي ذلك شذوذ من جهة واحدة ، وسهله شبه المائة بالعشر ، في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذى قبله في المرتبة ؛ فالعشرة والمائة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التى قبله ، وقرئ بتثني مائة فيجب أن يكون سنين بدلا من ثلثائة أو ياناله ، ولا يجوز جعله تمييزاً ؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلثائة سنين ، فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل ، وليس ذلك بمراد قطعاً .

(٢) « وأحد » مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وصلنه » الواو عاطفة ، وصل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لصل « بشر » جار ومجرور متعلق بصل « مركباً » حال من الضمير المستتر في قوله صله السابق « قاصد » حال ثانية ، وقاصد مضاف ، و « معدود » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ذكر » صفة لمعدود .
(٣) « وقل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لدى » ظرف متعلق بقل ، ولدى مضاف و « التائيث » مضاف إليه « إحدى عشرة » قصد =

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلَن قَصْدًا^(١)
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا^(٢)

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف ، ذَكَرَ العدد المركب ؛ فِيرَكَّبُ « عشرة »
مع مادونها إلى واحد ، نحو « أَحَدَ عَشَرَ ، وَاثْنَا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ ،
وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ — إلى تِسْعَةِ عَشَرَ » هذا للمذكر ، وتقول في المؤنث : « إِحْدَى
عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ — إلى تِسْعَ عَشْرَةَ »
فللمذكر : أَحَدٌ وَاثْنَا ، وللمؤنث إِحْدَى وَاثْنَتَا .

== انظره : مفعول به لقل « والشين » مبتدأ أول « فيها عن تميم » جاران ومجروران
يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « كسرة » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) « ومع » ظرف متعلق بقوله « افعل » الآتي ، ومع مضاف و « غير »
مضاف إليه ، وغير مضاف و « أحد » مضاف إليه « وإحدى » معطوف على أحد « ما »
مفعول مقدم على عامله وهو قوله « افعل » الآتي « معهما » مع : ظرف متعلق بقوله
« فعلت » الآتي ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فعلت » فعل وفاعل ، والجملة
لا محل لها صلة « فافعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قصدا »
حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل : أى قاصداً .

(٢) « لثلاثة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وتسعة » معطوف على
ثلاثة « وما » اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً « بينهما » بين : ظرف متعلق
بمحذوف صلة « ما » الموصولة ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « إن » شرطية
« ركبا » ركب : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم ، فعل الشرط ،
وألّف الاثنين نائب فاعله « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « قدما » قدم : فعل ماض مبني
للمجهول ، والألّف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف ،
وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية .

وأما « ثلاثة » وما بعدها إلى « تسعة » فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً .

وأما « عشرة » — وهو الجزء الأخير — فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من « ثلاثة » فما بعدها ؛ فتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَثَلَاثَ عَشَرَ امْرَأَةً » ، وكذلك حكم « عشرة » مع أحد وإحدى ، واثنتين واثنتين ؛ فتقول : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَاثْنَانِ عَشَرَ رَجُلًا » بإسقاط التاء ، وتقول : « إِحْدَى عَشَرَ امْرَأَةً ، وَاثْنَتَا عَشَرَ امْرَأَةً » بإثبات التاء .

ويجوز في شين « عشرة » مع المؤنث التذكير ، ويجوز أيضاً كسرهما ، وهي لغة تميم .

وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ أَثْنَتِي ، وَعَشْرًا أَثْنِي ، إِذَا أَثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا^(١)
وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعَ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْءٍ سِوَاهُمَا أَلِفٌ^(٢)

(١) « وأول » فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عشرة » مفعول أول لأول « أثنتي » مفعول ثان « وعشرا » معطوف على المفعول الأول « اثني » معطوف على المفعول الثاني ، ولا حظ في العطف على معمولين لعامل واحد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أثني » مفعول به لقوله تشا الآتي « تشا » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جبر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « ذكرا » معطوف على أثني .

(٢) « واليا » قصر للضرورة : مبتدأ « لغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وغير مضاف و « الرفع » مضاف إليه « وارفَعَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالالف » جار ومجرور متعلق بقوله : « ارفع » السابق « والفتح » مبتدأ « في جزء » جار ومجرور متعلق بقوله : « ألف » =

قد سبق أنه يقال في العدد المركب « عشر : في التذكير ، و « عشرة » في التأنيث ، وسبق أيضاً أنه يقال « أحد » في المذكر ، و « إحدى » في المؤنث ، وأنه يقال « ثلاثة وأربعة » — إلى تسعة « بالتاء للمذكر ، وسُقُوطِهَا للمؤنث .
وذكر هنا أنه يقال « اثنا عشر » للمذكر ، بلا تاء في الصِّدْرِ وَالْعَجْزِ ، نحو « عندى اثنا عشر رجلاً » ويقال : « اثنتا عشرة امرأة » للمؤنث ، بتاء في الصِّدْرِ وَالْعَجْزِ .

وَنَبَّهَ بقوله : « واليا لغير الرفع » على أن الأعداد المركبة كلها مبنية : صَدْرُهَا وَعَجْزُهَا ، وَتُبْنِي على الفتح ، نحو « أحد عشر » بفتح الجزئين ، و « ثلاث عشرة » بفتح الجزئين .

وَيَسْتَنِي من ذلك « اثنا عشر » ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ؛ فَإِنْ صَدْرُهَا يعرب بالألف^(١) رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، كما يعرب المثنى ، وأما عجزها فيبني على الفتح ؛ فتقول : « جاء اثنا عشر رجلاً » ، ورأيت اثني عشر رجلاً ، ومررت باثني عشر رجلاً ، وجاءت اثنتا عشرة امرأة ، ورأيت اثنتي عشرة امرأة ، ومررت باثنتي عشرة امرأة .

الآتي ، وجزئى مضاف وسوى من «سواهما» مضاف إليه ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ ، والجملة من ألف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) اعلم أن « اثني عشر ، واثلي عشرة » معربا الصدر كالثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ؛ لأنهما ملحقان بالثنى على ما تقدم ، وهما مبنيان العجز على الفتح ؛ لتضمنه معنى واو العطف ، ولا محل له من الإعراب ؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو « الزيدان » وليس الصدر مضافا إلى العجز قطعا .

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينًا^(١)

قد سبق أن العدد مُضَافٌ وَمُرَكَّبٌ ، وذكر هنا العدد المفرد وهو من « عشرين » إلى « تسعين » ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً ، نحو « عِشْرُونَ رَجُلًا ، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً » وَيُذَكَّرُ قبله النَّيْفُ ، ويعطف هو عليه ؛ فيقال : « أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ ، وَثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ » بالتاء في « ثلاثة » وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر] ويقال للمؤنث : « إحدى وعشرون ، واثنان وعشرون ، وثلاث وعشرون » بلا تاء في « ثلاث » وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع .

وَتَلَخَّصَّ سَمَّا سَبَقَ ، ومن هذا ، أن أسماء العدد على أربعة أقسام : مضافة ، ومركبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا^(٢)

(١) « وميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « العشرين » : مفعول به لميز « للتسعين » ، بواحد « جاران ومجروران متعلقان بميز » « كأربعين » ، جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كأربعين « حيناً » تمييز لأربعين ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٢) « وميزوا » فعل وفاعل « مركباً » مفعول به لميزوا « بمثل » جار ومجرور متعلق بقوله ميزوا ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ميز » فعل ماض مبني للمجهول « عشرون » نائب فاعل أئز ، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره به « فسوينهما » سو : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به .

أى : تمييز العدد المركب كتمييز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً » .

وَإِنْ أُضِيفَ عَشَدُّ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ^(١) يجوز فى الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها ، ما عدا « اثْنَى عَشَرَ » فإنه لا يضاف ؛ فلا يقال : « اثْنَا عَشَرَ » .

وإذا أُضِيفَ العددُ المركبُ : فذهبُ البصريين أنه يبقى الجزآن على بناءهما ؛ فتقول : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرَ » ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ « بفتح آخر الجزئين ، وقد يُعْرَبُ العجز مع بقاء الصدر على بنائه ؛ فتقول : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشَرَ » ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ «^(١) .

(١) « وإن » شرطية « أُضِيفَ » فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط « عدد » نائب فاعل لأضيف « مركب » نعت لعدد « يبق » فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف « البناء » قصر للضرورة : فاعل يبق « وعجز » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يعرب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ ، والجملة من يعرب المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير مميزه ، سواء أكان مفرداً نحو ثلاثة ونحو عشرون ، أم كان مركباً كخمسة عشر ، فإنه يجوز أن تقول : ثلاثة زيد ، وثلاثتنا ، وأن تقول : عشروك ، وعشرو زيد ، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً ، وهذا من أجل أنك لا تقول « عشرو زيد » ولا « ثلاثة زيد » إلا لمن يعرف جنسها ؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز ، ثم اعلم أن « اثنى عشر » و « اثنى عشر » لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود ؛ لأن « عشر » فهما واقع موقع نون المثنى كما قلنا قريباً ، وهذه النون لا تجامع الإضافة ، ولو =

وَصُغَ مِنْ اُثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعْلًا^(١)
وَأَخْتَمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ، وَمَتَّى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا^(٢)

== أنك حذف «عشر» كما تحذف نون المتى عند الإضافة فقلت «أنا زيد» لا لتبس بإضافة الاثنين وحدهما ، ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة ، الأولى : بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح ، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه ، والثانية : بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة ، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً ، وقد استحسن ذلك الأخفش ، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح ، والثالثة : أن يعرب الصدر بحسب العوامل ، ثم يضاف الصدر إلى العجز ؛ فالعجز مجرور أبداً على هذه اللغة ، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده ؛ فتقول «زارني خمسة عشر زيد» برفع خمسة على الفاعلية ، وجر زيد ، وقد جوز ذلك الكوفيون ، وأباه البصريون .

(١) «وصغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من اثنين» جار ومجرور متعلق بصغ «فما» الفاء عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على اثنين «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق بصغ «كفاعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع منعولاً به لصغ ، أى : صغ وزناً مماثلاً لفاعل «من فعلاً» جار ومجرور متعلق بفاعل .

(٢) «وأختمه» اختتم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء منعول به «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله «أختمه» السابق «بالتاء» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله : أختمه «ومتى» اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذكر الآتى «ذكرت» ذكر : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط ، اذكر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» منعول به لا ذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «فاعلاً» السابق ، وغير مضاف و «تا» قصر للضرورة : مضاف إليه .

يُصَاغ « من اثنين » إلى « عشرة » اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعل ، كما يصاغ من « فَعَلَ » نحو ضارب من ضَرَبَ ؛ فَيَقَالُ : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابعٌ - إلى عاشر ، بلا تاء في التذكير ، وبقاء في التأنيث .

وَإِنْ تَرَدَّ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بُنَى تَضْفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ (١)
وَإِنْ تَرَدَّ جَمْلُ الْأَقْلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا (٢)

(١) « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعض » مفعول به لترد ، وبعض مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه : منه « جار ومجرور متعلق بقوله « بنى » الآتى « بنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « تضاف » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف « إليه » جار ومجرور متعلق بتضاف « مثل » حال من مفعول تضاف المحذوف ، ومثل مضاف و « بعض » مضاف إليه « بين » نعت لبعض ، والتقدير : وإن ترد بعض الشيء الذى بنى اسم الفاعل منه تضاف إليه الفاعل حال كونه ممثلاً للبعض : أى فى معناه .

(٢) « وإن » شرطية « ترد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جعل » مفعول به لترد ، وجعل مضاف و « الأقل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مثل » مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول « فحكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حكم : مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احكم الآتى ، وحكم مضاف و « جاعل » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق باحكم الآتى « احكم » احكم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المتقابلة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب .

لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان :

أحدهما : أن يُفردَ ؛ فيقال : ثانٍ ، وثانية ، وثالث ، وثالثة ، كما سبق .

والثاني : أن لا يفرد ، وحينئذٍ : إما أن يُستعمل مع ما اشتق منه ، وإما أن يُستعمل مع ما قبل ما اشتق منه .

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده ؛ فتقول في التذكير : « ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة — إلى عاشر عشرة » . وتقول في التأنيث : « ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث ، ورابعة أربع — إلى عشرة عشر » ، والمعنى : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشر ، وإحدى عشرة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن ترد بعض الذي — البيت » أي : وإن ترد بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة — بعض الذي بُني فاعل منه : أي واحداً مما اشتق منه ، فأضف إليه مثل بعض ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتق منه .

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان ؛ أحدهما : إضافة فاعل إلى ما يليه ، والثاني : تنوينه ونصب ما يليه به ، كما يُقَعَلُ باسم الفاعل ، نحو « ضارب زيد » ، وضارب زيداً » فتقول في التذكير « ثالث اثنين ، وثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة » ، وهكذا إلى « عاشر تسعة ، وعاشر تسعة » ، وتقول في التأنيث : « ثالثة اثنتين ، وثالثة اثنتين ، ورابعة ثلاث ، ورابعة ثلاثاً » وهكذا إلى « عشرة تسع ، وعشرة تسعاً » ، والمعنى : جاعل الاثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق » ، أي : وإن ترد بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه — جعل ما هو أقل عدداً مثل

ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جواز الإضافة إلى مفعوله ، [وتنوينه]
ونصبه .

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ^(١)
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي^(٢)
وَشَاعَ الْأَسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا^(٣)

(١) « وإن » شرطية « أردت » أراد : فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « مثل » مفعول به لأردت ، ومثل مضاف و « ثاني اثنين » مضاف إليه « مركبا » حال من مثل « فجىء » الفاء واقعة في جواب الشرط ، جى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتريكين » جار ومجرور متعلق بقوله « جىء » .

(٢) « أو » حرف عطف « فاعلا » مفعول تقدم على عامله وهو قوله « أضف » الآتى « بحالتيه » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « فاعلا » وحال المجرور بالياء مضاف لأنه مثنى وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه « أضف » فعل أمر معطوف بأو على « جىء » في البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلى مركب » جار ومجرور متعلق بقوله « أضف » السابق « بما » جار ومجرور متعلق بقوله : « يفي » الآتى « تنوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولا به لتنوى « يفي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب ، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « الاستغنا » قصر للضرورة : فاعل شاع « بحادى عشرا » جار ومجرور متعلق بالاستغنا « ونحوه » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على =

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ^(١)

قد سبق أنه يُبْنَى فاعِلٌ من اسم العدد على وجهين؛ أحدهما: أن يكون مراداً به بعض ما اشتُقَّ منه: كثنائي اثنين، والثاني: أن يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول — وهو أنه بعض ما اشتُقَّ منه — يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صدر أولهما «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث، وعجزُهُما «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة — بالتاء — إلى تسعة»، وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث — بلا تاء — إلى تسع»، نحو «ثالث عشر، ثلاثة عشر» وهكذا إلى «تاسع عشر، تسعة عشر»،

= حادي عشر، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «وقبل» ظرف متعلق بقوله «اذكرا» الآتي. وقبل مضاف و«عشرين» مضاف إليه «اذكرا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(١) «وبابه» معطوف على قوله «عشرين» في البيت السابق «الفاعل» مفعول به لا ذكر في البيت السابق «من لفظ» جار ومجرور متعلق بذكر، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من لفظ، ولفظ مضاف و«العدد» مضاف إليه «بحالته» الجار والمجرور متعلق بذكر، وحال مضاف والضمير مضاف إليه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف و«واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

و « ثَالِثَةَ عَشْرَةَ ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ - إِلَى تَاسِعَةِ عَشْرَةَ ، تِسْعَ عَشْرَةَ » ،
وتكون الكلمات الأربعة مبنية على الفتح .

الثاني : أن يُقْتَصَر على صدر المركب الأول ، فيُعَرَّب ويضاف إلى المركب
الثاني باقياً الثاني على بناء جزئية ، نحو « هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشْرَ ، وَهَذِهِ
ثَالِثَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ » .

الثالث : أن يُقْتَصَر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه ، نحو
« هَذَا ثَالِثَ عَشْرَ ، وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ » ، وإليه أشار بقوله : « وشاع الاستغناء
بمحادى عشرأ ، ونحوه » .

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني — وهو أن
يراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه — فلا يقال « رابع عشر ثلاثة عشر »
وكذلك الجميع ؛ ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول^(١) .

وحادى : مقلوب واحد ، وحادية : مقلوب واحدة ، جعلوا فاءهما بعد لامهما ،
ولا يستعمل « حادى » إلا مع « عشر » ، ولا تستعمل « حادية » إلا مع

(١) هذا الذى ذكره الشارح — من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على
جعل الأقل مساوياً للأكثر — هو الذى ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين ،
ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك ؛ ومستنده فى ذلك القياس ؛ ولك حينئذ فى
ذلك وجهان :

أولهما : أن تأتى بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد ؛ فتقول :
« رابع عشر ثلاثة عشر » ويجب فى هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثانى ؛
لأن تنوين الأول ونصب الثانى غير ممكن .

و جه الثانى : أن تحذف عجز المركب الأول ؛ فتقول : « رابع ثلاثة عشر »
ويجوز لك فى هذا الوجه إضافة الأول إلى الثانى ، وتنوين الأول ونصب الثانى محلا به .

« عشرة » ويستعملان أيضاً مع « عشرين » وأخواتها ، نحو « حادى وتسعون ، وحادية وتسعون » .

وأشار بقوله : « وَقَبْلَ عِشْرِينَ — البيت » إلى أن فاعلا المَصْوَغِ من اسم العدد يُسْتَعْمَل قبل العقود وَيُعْطَف عليه العقود ، نحو « حادى وعشرون ، وتاسع وعشرون — إلى التسعين » وقوله : « بحالتيه » معناه أنه يُسْتَعْمَل قبل العقود بالحالتين اللتين سَبَقَتَا ، وهو أنه يقال : « فاعل » فى التذكير ، و « فاعلة » فى التأنيث .

كَمْ ، وَكَأَيَّ ، وَكَذَا

مَيَّزُ فِي الْأَسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عَشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا^(١)
وَأَجَزَ أَنْ تَجَرُّهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنْ وَلِيَتْ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرًا^(٢)
« كَمْ » اسْمٌ ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجرِّ عليها ، ومنه قولهم :
« عَلَى كَمْ جَذَعٍ سَقَفَتْ يَنْتَكَ » وهى اسمٌ لعددٍ مُبْنِيٌّ ، ولا بُدَّ لها من
تمييز ، نحو « كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ » وقد يُحذفُ للدلالة ، نحو « كَمْ صُمْتُ ؟ »
أى : كم يوما صمت .

(١) « ميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في الاستفهام » جار ومجرور متعلق بميز « كم » قصد لفظه : مفعول به لميز « بمثل » جار ومجرور متعلق بميز ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « ميزت » فعل وفاعل « عشرين » مفعول به لميزت ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول : أى ميزت به عشرين « ككم » الكاف جارة ، ومجرورها قول محذوف ، وكم : اسم استفهام مبتدأ « شخصا » تمييز لكم « سما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كم الواقعة مبتدأ ، والجملة من سما وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف .

(٢) « وأجز » الواو عاطفة أو للاستئناف ، أجز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » مصدرية « تجره » تجر : فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به لتجر « من » قصد لفظه : فاعل تجر ، و « أن » المصدرية وما دخل عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأجز « مضمرا » حال من « من » « إن » شرطية « وليت » ولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « كم » قصد لفظه : فاعل وليت « حرف » مفعول به لوليت ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « مظهرآ » نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

وتكون استفهامية ، وخبرية ؛ فالخبرية سبذكرها ، والاستفهامية يكون
مميزها كمميز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو « كم
درهماً قبضت » ويجوز جره بـ « من » [مضمرة] إن وليت « كم » حرف
جرٍّ ، نحو « بكم درهماً اشتريتم هذا » أي : بكم من درهم ؛ فإن لم يدخل
عليها حرف جر وجب نصبه .

وَأَسْتَعْمِلُهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ : أَوْ مَائَةٍ : كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ^(١)
كَكَمِّ كَأَيٍّ ، وَكَذَا ، وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صَلِّ « مِنْ » تُصِيبُ^(٢)
تُسْتَعْمَلُ « كم » للتكثير ، فتَمْيِيزُ بجمع مجرور كعشرة ، أو بمفرد مجرور كآلة ،

(١) « واستعملها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، واستعمل : فعل أمر ، مبني على
الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
وها : مفعول به لاستعمل « مخبراً » حال من فاعل استعمل « عشرة » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أي : واستعملها استعمالاً
كائناً كاستعمال عشرة . « أو » حرف عطف « مائة » معطوف على عشرة « كم »
الكاف جارة لقول محذوف ، وكم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :
كثير عندي ؛ مثلاً ، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت
كثيراً ، أو نحو ذلك ، وكم مضاف و « رجال » مضاف إليه « أو » حرف عطف
« مره » معطوف على رجال .

(٢) « كم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كأي » مبتدأ مؤخر
« وكذا » معطوف على كأي « وينتصب » الواو عاطفة ، ينتصب : فعل مضارع « تميز »
فاعل ينتصب ، وتميز مضاف و « ذين » مضاف إليه « أو » عاطفة « به » جار ومجرور
متعلق بقوله « صل » الآتي « صل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت « من » قصد لفظه : مفعول به لصل « تصب » فعل مضارع مجزوم في جواب
الأمر الذي هو قوله صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

نحو « كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتْ ، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقَتْ » والمعنى : كثيراً من الغلمان ملكت ، وكثيراً من الدراهم أنفقت .

ومثل « كم » — في الدلالة على التكثير — كذا ، وكأى ، وممیزُهُمَا منصوبٌ أو مجرور بمن — وهو الأكثر — نحو قوله تعالى : (وَكَأَيِّ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ) ، و « مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا » .

وتستعمل « كذا » مفردة كهذا المثال ، ومركبة ، نحو « مَلَكَتْ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا » ومعطوفاً عليها مثلها ، نحو « مَلَكَتْ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا »^(١) .

و « كم » لها صَدْرُ الْكَلَامِ : استفهامية كانت ، أو خبرية ؛ فلا تقول : « ضربت كم رجلاً » ولا « ملكت كم غلمان » وكذلك « كأى » بخلاف « كذا » ، نحو « مَلَكَتْ كَذَا دِرْهَمًا » .

(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة نحو « له على كذا كذا قرشاً » مكنياً بها عن أحد عشر — إلى تسعة عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو « له عندى كذا وكذا ديناراً » مكنياً بها عن واحد وعشرين ، إلى تسعة وتسعين ، وهو كلام حسن .

الحكاية

أَحْكِ «بأى» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا : فِي الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلُ (١)
وَوَقْفًا أَحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بمن» وَالنُّونَ حَرَكُ مُطْلَقًا ؛ وَأَشْبَعْنَ (٢)
وَقُلْ : «مَنَانٍ ، وَمَنْزِينَ» بَعْدَ «لِي» الْفَانَ بِابْنَيْنِ «وَسَكَنٌ تَعْدِلُ» (٣)

(١) «أحك» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بأى» جار ومجرور متعلق بأحك «ما» اسم موصول : مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «مثل» فعل ماض مبنى للجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجملة في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «في الوقف» جار ومجرور متعلق بأحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها .

(٢) «ووقفا» يجوز أن يكون حالا من فاعل «أحك» الآتي بتأويل اسم الفاعل ، أى : واقفاً ، ويجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض ، أى : في الوقف «أحك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لاحق «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بمن» جار ومجرور متعلق بأحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرك الآتى «حرك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مطلقاً» نعت المصدر محذوف ، أى : تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف ، وأشبع : فعل أمر ، معطوف بالواو على حرك ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٣) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منان» قصد لفظه : مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضاً : معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» جار ومجرور متعلق بقوله إفان ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف ، يضاف بعد إليه ، أى : بعد قولك - إلخ «وسكن» =

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَنْتَ بِنْتُ» : «مَنْهُ» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسْكَنَةٌ (١)
وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ، وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ يَأْتِرِ «ذَا يَنْسُوهُ كَلِفٌ» (٢)
وَقُلْ : «مَنْوَنَ ، وَمَنْينَ» مُسْكِنًا إِنْ قِيلَ : جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا (٣)

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(١) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لمن» جار ومجرور متعلق بقول «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة «أنت» أتى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنت» فاعل أتى ، والجملة في محل نصب مقول «قال» «منه» قصد لفظه : مفعول به لقول «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بقوله «مسكنة» الآتى ، وقبل مضاف و «تا» مضاف إليه ، وتا مضاف و «الثنى» مضاف إليه «مسكنة» خبر المبتدأ الذى هو قوله النون .

(٢) «والفتح» مبتدأ «نزر» خبر المبتدأ «وصل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «التا» قصر للضرورة : مفعول به لصل «والألف» معطوف على التا «بمن يأتري» جاران ومجروران متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة : مبتدأ «بنسوة» جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتى «كلف» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف إثر إليه ، أى : يأتري قولك ذا - إلخ .

(٣) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منون» قصد لفظه : مفعول به لقول «ومنين» معطوف عليه «مسكنة» حال من فاعل قل «إن» شرطية «قيل» فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط «جا» قصر للضرورة : فعل ماض «قوم» فاعل جاء «لقوم» جار ومجرور متعلق بجاء «فطنا» نعت لقوم المجرور ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع نائب فاعل ل قيل ، وقصد انظما ، وجواب الشرط محذوف .

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ «مَنْوُنَ» فِي نَظْمٍ عُرِفَ^(١)
 إِنْ سُئِلَ بِـ «أَيَّ» عَنْ مَنْكُورٍ مذكورٍ فِي كَلَامٍ سَابِقٍ حُسِكِي فِي «أَيَّ»
 مَا لِذَلِكَ الْمَنْكُورِ مِنْ إِعْرَابٍ ، وَتَذَكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ ، وَإِفْرَادٍ وَتثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ ،
 وَيُفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ وَضَلًّا وَوَقْفًا ؛ فَيَقُولُ لِمَنْ قَالَ «جَاءَنِي رَجُلٌ» : «أَيُّ» وَلِمَنْ
 قَالَ «رَأَيْتَ رَجُلًا» : «أَيًّا» وَلِمَنْ قَالَ «سَرَرْتُ رَجُلًا» : «أَيَّ»
 وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي الْوَصْلِ ، نَحْوُ «أَيُّ يَا فَتَى ، وَأَيًّا يَا فَتَى ، وَأَيُّ يَا فَتَى»
 وَتَقُولُ فِي التَّأْنِيثِ : «أَيَّةٌ» وَفِي التَّثْنِيَةِ «أَيَّانِ ، وَأَيَّتَانِ» رَفْعًا ، وَ«أَيَّيْنِ ،
 وَأَيَّتَيْنِ» جَرًّا وَنَصْبًا ، وَفِي الْجَمْعِ «أَيُّونَ ، وَأَيَّاتٍ» رَفْعًا ، وَ«أَيِّينَ ،
 وَأَيَّاتٍ» جَرًّا وَنَصْبًا .

وَإِنْ سُئِلَ عَنِ الْمَنْكُورِ الْمَذْكُورِ بِـ «مَنْ» حُسِكِي فِيهَا مَا لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ ،
 وَتَشَبُّعِ الْحَرَكَةِ الَّتِي عَلَى النُّونِ ؛ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا حَرْفُ مُجَانَسٍ لَهَا ، وَيَحْكِي فِيهَا مَا لَهُ
 مِنْ تَأْنِيثٍ وَتَذَكِيرٍ ، وَتثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ ، وَلَا تَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا وَقْفًا ، فَتَقُولُ لِمَنْ
 قَالَ «جَاءَنِي رَجُلٌ» : «مَنْوُ» وَلِمَنْ قَالَ «رَأَيْتَ رَجُلًا» : «مَنَّا» وَلِمَنْ قَالَ
 «سَرَرْتُ رَجُلًا» : «مَنِّي» وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَذْكُورِ : «مَنَّا» رَفْعًا ،
 وَ«مَنَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا ، وَتَسْكُنُ النُّونَ فِيهِمَا ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ «جَاءَنِي

(١) «وَإِنْ» شَرْطِيَّةٌ «تَصِلُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، فِعْلُ الشَّرْطِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ
 فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «فَلَفْظُ» الْفَاءُ وَاقْعَةُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَلَفْظٌ : مُبْتَدَأٌ ،
 وَلَفْظٌ مُضَافٌ وَ«مَنْ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «لَا» نَافِيَةٌ «يَخْتَلِفُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ
 ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى لَفْظٍ مِنَ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ
 رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ «وَنَادِرٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ
 «مَنْوُنَ» قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «فِي نَظْمٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَادِرٍ «عُرِفَ»
 فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى
 نَظْمٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ نَعْتٌ لِنَظْمٍ .

رجلان : « مَنَانُ » ولمن قال « رأيت رجُلين » : « مَنَيْنُ » ولمن قال « مررت برجلين » : « مَنَيْنُ » وتقول للمؤنثة : « مَنَهُ » رفعاً ونصباً وجرأ ؛ فإذا قيل « أَتَتْ بِنْتُ » فقل : « مَنَهُ » رفعاً ، وكذا فى الجر والنصب ، وتقول فى تثنية المؤنث « مَنَتَانُ » رفعاً ، و « مَنَتَيْنِ » جرأً ونصباً ، بسكون النون التى قبل التاء ، وسكون نون التثنية ، وقد ورد قليلاً فَتَحُ النون التى قبل التاء ، نحو « مَنَتَانُ وَمَنَتَيْنِ » وإليه أشار بقوله : « والفتحُ نَزَرُ » وتقول فى جمع المؤنث : « مَنَاتُ » بالالف والتاء الزائدتين كهندات ، فإذا قيل : « جاء نِسْوَةٌ » فقل : « مَنَاتُ » وكذا تفعل فى الجر والنصب ، وتقول فى جمع المذكر رفعاً : « مَنُونُ » رفعاً ، و « مَنِينُ » نصباً وجرأً ، بسكون النون فيهما ؛ فإذا قيل : « جاء قوم » فقل : « مَنُونُ » وإذا قيل : « مررت بقوم » أم « رأيت قوماً » فقل : « مَنِينُ » .

هذا حكم « مَنَ » إذا حُكى بها فى الوقف ، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شيء من ذلك ؛ لكن تكون بلفظ واحدٍ فى الجميع ؛ فتقول : « مَنُ يافتي » لقائل جميع ما تقدم ، وقد ورد فى الشعر قليلاً « مَنُونُ » وضلاً ، قال الشاعر :
 ٣٥٢ — أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ ؟
 فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا !

٣٥٢ — روى أبو زيد فى نوادره هذا البيت مع أبيات ثلاثة ، وهى :
 وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ لَهَا بَلِيلُ بِدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا
 سِوَى تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنِ أَكَلِيهِمْ سَخَاةً أَنْ تَنَامَا
 أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا . . . البيت ، وبعده :
 فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ : نَحْسُدُ الْآنَسَ الطَّعَامَا =

فقال : « مَنْونَ أُنْتُمْ » والقياس « مَنْ أَنْتُمْ »

وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ^(١)
يجوز أن يُحْكِيَ الْعَلَمُ بـ « مَنْ » إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا عَاطِفٌ ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ
« جَاءَنِي زَيْدٌ » : « مَنْ زَيْدٌ » وَلِمَنْ قَالَ « رَأَيْتَ زَيْدًا » : « مَنْ زَيْدًا » وَلِمَنْ

= ونسبها أبو زيد إلى شير بن الحارث الضبي .

اللغة : « حَضَات » في القاموس : « حَضًا النَّارُ كَمَنْعِ أَوْقَدِهَا أَوْ فَتْحِهَا لِلتَّهْبِ
كَاحْتِضَائِهَا فَاحْتِضَاتٌ » اهـ ، ومعنى فَتَحَهَا فِي كَلَامِ الْمَجْدِ حَرَكَهَا « عَمَوَاظِلَامَا »
دعاء مثل « عَمَ صَبَاحًا » و « عَمَ مَسَاءً » .

الإعراب : « أَتُوا » فعل وفاعل « نَارِي » نَارٌ : مفعول به لِأَتُوا ، وَنَارٌ مضاف وياء
المتكلم مضاف إليه « فَقُلْتُ » الهاء للترتيب الذكري ، قُلْتُ : فعل وفاعل « مَنْونَ »
اسم استفهام مبتدأ « أَنْتُمْ » خبره ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَسْبِ مَقُولِ الْقَوْلِ « فَقَالُوا » فعل
وفاعل « الْجَنُّ » خبر مبتدأ محذوف ، أَيْ فَقَالُوا : نَحْنُ الْجَنُّ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَسْبِ
مَقُولِ الْقَوْلِ « قُلْتُ » فعل ماضٍ وفاعله « عَمَوَا » فعل أمر ، وَوَاوُ الْجُمَاعَةِ فَاعِلُهُ ،
وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَسْبِ مَقُولِ الْقَوْلِ « ظِلَامَا » يجوز أن يكون تمييزًا محوّلًا عَنِ الْفَاعِلِ ،
الْأَصْلُ لِيَنْعَمَ ظِلَامُكُمْ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ : أَيْ فِي ظِلَامِكُمْ .

الشاهد فيه : قوله « مَنْونَ أَنْتُمْ » حيث لحقته الواو والنون في الوصل ، وذلك شاذ.
(١) « الْعَلَمَ » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده « أَحْكَيْنَهُ » احْكُ : فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أَنْتَ ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ ، وَالْهَاءُ مفعول به
« مَنْ بَعْدَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلق بِاحْكُ ، وَبَعْدَ مضاف ، وَ « مَنْ » قصد لفظه :
مضاف إليه « إِنْ » شرطية « عَرِيتَ » : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ ،
وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى مَنْ « مَنْ عَاطِفٌ ، بِهَا » كُلُّ
مِنْهُمَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلق بِاقْتَرَنَ الْآتِي « اقْتَرَنَ » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى عَاطِفٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ اقْتَرَنَ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ
لِعَاطِفٍ .

قال « مررت بزید » « مَنْ زید » فتحكى فى العلم المذكور بعد « مَنْ » ما للعلم المذكور فى الكلام السابق من الإعراب .
وَمَنْ : مبتدأ ، والعلم الذى بعدها خبرٌ عنها ، أو خبر^(١) عن الاسم المذكور بعد [مَنْ] .

فإن سبقَ « مَنْ » عاطِفٌ لم يحز أن يحكى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خبرٌ عن « مَنْ » أو مبتدأ خبره « مَنْ » ؛ فتقول لقائل « جاء زيد ، أو رأيت زيدا ، أو مررت بزید » : « وَمَنْ زید » .
ولا يحكى من المعارف إلا العلم ؛ فلا تقول لقائل : « رأيت غلامَ زيد » « مَنْ غلامَ زيد ؟ » بنصب غلام ، بل يجب رفعه ؛ فتقول : « مَنْ غلامُ زيد » ، وكذلك فى الرفع والجر .

(١) يقصد أن « من » يجوز أن تكون هى الخبر مقدما ، كما جاز أن تكون مبتدأ .

التأنيث

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ : كَالْكَتِفِ^(١)
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ ، وَنَحْوِهِ ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ^(٢)
أَصْلُ الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ مَذْكَرًا ، وَالتَّأْنِيثُ فَرْعٌ عَنِ التَّذْكِيرِ ، وَلَكُونَ
التَّذْكِيرُ هُوَ الْأَصْلُ اسْتَغْنَى الْاسْمُ الْمَذْكَرُ عَنْ عَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّذْكِيرِ ،
وَلَكُونَ التَّأْنِيثُ فَرْعًا عَنِ التَّذْكِيرِ افْتَقَرَ إِلَى عَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ — وَهِيَ : التَّاءُ ،
وَالْأَلِفُ الْمَقْصُورَةُ ، أَوْ الْمُدُودَةُ — وَالتَّاءُ أَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ مِنَ الْأَلِفِ ،
وَلِذَلِكَ قُدِّرَتْ فِي بَعْضِ الْأَسْمَاءِ كَمَيْنٍ وَكَتِفٍ .

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى تَأْنِيثِ مَا لَا عَلَامَةَ فِيهِ ظَاهِرَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ : بِعَوْدِ الضَّمِيرِ
إِلَيْهِ مُؤَنَّثًا ، نَحْوُ « الْكَتِفِ نَهَشَتْهَا » ، وَالْعَيْنُ كَحَلَّتْهَا » وَبِمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ
كَوَصَفِهِ بِالْمُؤَنَّثِ نَحْوُ « أَكَلْتُ كِتِفًا مَشْوِيَّةً » وَكَرَدَ التَّاءَ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ :
كَكْتِيفَةٍ ، وَيُدْعَى .

(١) « عَلَامَةُ » مَبْتَدَأٌ ، وَعَلَامَةٌ مِضافٌ وَ « التَّأْنِيثُ » مِضافٌ إِلَيْهِ « تَاءٌ » خَبَرُ
الْمَبْتَدَأِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « أَلِفٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى تَاءٍ « وَفِي أَسْمَاءٍ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ،
وَمَا بَعْدَهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَدَّرُوا الْآتِي « قَدَّرُوا » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ « التَّاءُ » قَصْرٌ
لِلضَّرُورَةِ : مَفْعُولٌ بِهِ لِقَدَّرُوا « كَالْكَتِفِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرُ لِمَبْتَدَأٍ
مَحذُوفٍ ، أَيْ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَالْكَتِفِ .

(٢) « وَيُعْرَفُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ « التَّقْدِيرُ » نَائِبٌ فَاعِلٌ يَعْرِفُ
« بِالضَّمِيرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَعْرِفُ « وَنَحْوِهِ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، نَحْوُ : مَعْطُوفٌ
عَلَى الضَّمِيرِ ، وَنَحْوُ مِضافٌ ، وَضَمِيرُ الْغِيَّةِ الْعَائِدُ إِلَى الضَّمِيرِ مِضافٌ إِلَيْهِ « كَالرَّدِّ » جَارٌ
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَالرَّدِّ « فِي التَّصْغِيرِ »
حَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّدِّ .

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا ، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَ^(١)
 كَذَلِكَ مَفْعَلٌ ، وَمَا تَلِيهِ . تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ^(٢)
 وَمَنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا ثَا تَمْتَنِعُ^(٣)
 قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر ،
 وأكثر ما يكون ذلك في الصفات : كقائم وقائمة ، وقاعد وقاعدة ، ويقل
 ذلك في الأسماء التي ليست بصفات : كرجل ورجلة ، وإنسان وإنسنة ،
 وامرئ وامرأة .

(١) « ولا » الواو عاطفة ، أو للاستئناف ، ولا : حرف نفي « تلي » فعل
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التانيث « فارقة »
 حال من الضمير المستتر في تلي « فعولا » مفعول به لتلي « أصلا » حال من فعولا
 « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « المفعال ، والمفعيل » معطوفان على قوله « فعولا » .
 (٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مفعل » مبتدأ مؤخر
 « وما » الواو للعطف أو استئنافية ، ما : اسم موصول مبتدأ « تليه » تلي : فعل
 مضارع ، والهاء مفعول به لتلي « تا » قصر للضرورة : فاعل تلي ، وتا مضاف
 و « الفرق » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها صلة ما الموصولة
 الواقعة مبتدأ « فشذوذ » الفاء زائدة ، وشذوذ : مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ
 الأول ، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط .

(٣) « ومن فعيل » جار ومجرور متعلق بقوله « تمتنع » الآتي في آخر البيت
 « كقتيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل « إن » شرطية « تبع »
 فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل
 « موصوفه » موصوف : مفعول به لتبع ، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه « غالباً »
 حال من الضمير المستتر في تبع « الثا » قصر للضرورة : مبتدأ « تمتنع » فعل مضارع ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الثا ، والجملة من تمتنع وفاعله في
 محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر .

وأشار بقوله : « ولأتلى فارقة فعولا — الأبيات » إلى أن من الصفات ما لا تاحقه هذه التاء ، وهو : ما كان من الصفات على « فَعُولٍ » ^(١) وكان بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله « أصلاً » واحترز بذلك من الذى بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثانى ، وذلك نحو « شَكُورٌ ، وَصَبُورٌ » بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث « صَبُورٌ ، وَشَكُورٌ » بلاتاء ، نحو « هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ ، وامرأةٌ صَبُورٌ » .

فإذا كان فَعُولٌ بمعنى مفعول فقد تَلَحَّقه التاء فى التأنيث ، نحو « رَكُوبَةٌ » — بمعنى مركوبة — .

وكذلك لا تلحق التاء وُضْعاً على « مِفْعَالٍ » كامرأةٍ مِهْذَارٍ — وهى الكثيرة الهَذَرِ ، وهو الهَذْيَانُ — أو على « مِفْعِيلٍ » كامرأةٍ مِفْطِيرٍ — من « عَطَرَتِ المرأةُ » إذا استعملت الطيبَ — أو على « مِفْعَلٍ » كَمِفْشَمٍ — وهو : الذى لا يَنْثِيهِ شَيْءٌ عما يريد ويهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يُقاس عليه ، نحو « عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ » .

وأما « فَعِيلٌ » فإما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التأنيث ، نحو « رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وامرأةٌ كَرِيمَةٌ » وقد حُذِفَتْ منه قليلاً ، قال الله تعالى : (مَنْ يُحْيِ الْمَيِّتَ وَهُوَ رَمِيمٌ) ، وقال الله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وإن كان بمعنى

(١) بهذا استدل على أن « بغيا » فى قوله تعالى : (ولم أك بغيا) وفى قوله سبحانه (وما كانت أمك بغيا) على زنة فَعُولٍ لافِعِيلٍ ؛ إذ لو كانت على فَعِيلٍ لوجب تأنيثها فيقال « بغية » فى الموضعين ؛ لأنها بمعنى فاعل . والأصل « بغريا » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ؛ فصار كما ترى .

مفعول — وإليه أشار بقوله « كَقَتِيل » — فإما أن يستعمل استعمال الأسماء
أولاً ؛ فإن استُعمل استعمال الأسماء — أى : لم يتبع موصوفه — لحقته التاء ،
نحو « هَذِهِ ذَبِيحَةٌ ، وَنَطِيجَةٌ ، وَأَكِيلَةٌ » أى : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة
السبع ، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء — أى : بأن يتبع موصوفه — حُذِفَتْ
منه التاء غالباً ، نحو « مررت بامرأة جَرِيحٍ ، وبعين كَحِيلٍ » أى : مجروحة
ومكحولة ، وقد تلحقه التاء قليلاً ، نحو « خَصَلَةٌ ذَمِيمَةٌ » أى : مذمومة ،
و « فَعَلَةٌ حَمِيدَةٌ » أى : محموددة .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ^(١)
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ « أَرَبِي ، وَالطُّولَى^(٢)
وَمَرَطَى » وَوَزْنُ « فَعَلَى » جَمْعاً أَوْ مَصْدَرًا ، أَوْ صِفَةً : كَشَبَعَى^(٣)

(١) « ألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ذات » خبر
المبتدأ ، وذات مضاف و « قصر » مضاف إليه « وذات » معطوف على « ذات » السابق ،
وذات مضاف و « مد » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ،
ونحو مضاف و « أنثى » مضاف إليه ، وأنثى مضاف ، و « الغر » مضاف إليه ، وأنثى
الغر هى الغراء بألف تأنيث ممدودة .

(٢) « والاشتهار » مبتدأ « فى مبانى » جار ومجرور متعلق بالاشتهار ، ومبانى
مضاف و « الأولى » مضاف إليه « يبدى » يبدى : فعل مضارع ، وضمير الغائب العائد
إلى المبتدأ مفعول به ليبدى « وزن » فاعل يبدى ، ووزن مضاف ، و « أربى » مضاف
إليه ، و « الطولى » معطوف على أربى ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع
خبر المبتدأ .

(٣) « ومرطى » معطوف على « أربى » فى البيت السابق « ووزن » معطوف
على « وزن » فى البيت السابق أيضاً ، ووزن مضاف و « فعلى » مضاف إليه « جمعاً » =

وَكُحْبَارَى ، سُمِّهَى ، سَبَطْرَى ، ذِكْرَى ، وَحِثَّى ، مَعَ الْكُفْرَى ^(١)
 كَذَاكَ خُلِيطَى ، مَعَ الشُّقَارَى ، وَأَعَزُّ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا ^(٢)
 قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين : أحدهما : المقصورة ، كَحُبْلَى
 وَسَكْرَى ، والثاني : الممدودة ، كَحَمْرَاءَ وَغَرَاءَ ، ولكل منهما أوزان
 تُعْرَفُ بِهَا .

فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة
 فمن المشهورة : فَعَلَى ، نَحْوُ : أَرَبَى — للدهية ، وَشُعْبَى — لموضع .
 ومنها : فَعَلَى ، اسْمًا كَبُهْمَى — لنبت ، أو صفةً كَحُيْلَى ، وَالطُّوْلَى ،
 أو مصدرًا كَرُجْعَى .
 ومنها : فَعَلَى ، اسْمًا كَبَرَدَى — لنهر [بدمشق] ، أو مصدرًا كَمَرَطَى —

= حال من فعلى «أو مصدرًا أو صفة» معطوفان على الحال «كشعبي» جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كشعبي .
 (١) «وكجبارى» الواو عاطفة ، كجبارى : جار ومجرور معطوف على «كشعبي»
 فى البيت السابق «سمهى ، سبطرى ، ذكرى ، وحىثى» معطوفات على جبارى
 بعاطف مقدر فما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدّمات ، ومع
 مضاف و «الكفرى» مضاف إليه .

(٢) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف
 خطاب «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من خليطى ،
 ومع مضاف و «الشقارى» مضاف إليه «واعز» الواو عاطفة ، واعز : فعل أمر
 مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار
 ومجرور متعلق باعز . ، وغير مضاف واسم الإشارة فى قوله «هذه» مضاف إليه
 «استندارا» مفعول به لاعز .

لضَرْبٍ مِنَ الْعَدُوِّ ، أَوْ صِفَةً كَحَيْدَى ، يُقَالُ : حَارَّ حَيْدَى ، أَيْ : يَحِيدُ عَنْ ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ .

قال الجوهري : ولم يحىء في نُعُوتِ المَذْكُورِ شَيْءٍ عَلَى فَعَلٍ غَيْرِهِ .

ومنها : فَعَلَى ، جَمْعًا ، كَصَرَعَى جَمَعَ صَرِيعًا ، أَوْ مَصْدَرًا كَدَعَوَى ، أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى وَكَسَلَى .

ومنها : فُمَالَى ، كَحُبَارَى اطَّأَرَ ، وَيَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى .

ومنها : فَعَلَى ، كَسُمِّهِى لِلْبَاطِلِ .

ومنها : فَعَلَى ، كَسَبَطَرَى ، لَضَرْبٍ مِنَ الْمَشَى ^(١) .

ومنها : فَعَلَى ، مَصْدَرًا كَذِكْرَى ، أَوْ جَمْعًا كظَرَبَى جَمَعَ ظَرَبَانٍ ، وَهِيَ : دَوْبَسَةٌ كَأَهْرَةِ مَنْتَنَةِ الرِّيحِ ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَفْسُو فِي ثَوْبِ أَحَدِهِمْ إِذَا صَادَهَا ، فَلَا تَذْهَبُ رَأْتَمَتَهُ حَتَّى يَبْلَى الثَّوْبُ ، وَكَحِجَلَى جَمَعَ حَجَلٌ ؛ وَلَيْسَ فِي الْجَمْعِ مَا هُوَ عَلَى [وَزَنَ] فَعَلٍ غَيْرِهِمَا

ومنها : فَعَبَلَى ، كَحِشْبَتَى ، بِمَعْنَى الْحَثِّ ^(٢) .

ومنها : فُعَلَى ، نَحْوُ كُفْرَى - لَوِعَاءِ الطَّلَعِ .

ومنها : فُعَيْلَى ، نَحْوُ خُلَيْطَى - للاختلاط ، وَيُقَالُ : وَقَعُوا فِي خُلَيْطَى ،

أَيْ : اخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ .

ومنها : فُعَالَى ، نَحْوُ شُقَارَى - لِنَبْتٍ .

(١) سبطرى : ضرب من المشى فيه تبخر ، ونظيره « دَفَقَى » بكسر الدال وفتح

الفاء وتشديد القاف مفتوحة - وهو ضرب من المشى فيه إسراع وتدفق .

(٢) ونظيره « خَلِيفَى » بمعنى الخلافة عن رسول الله ، وفي حديث عمر بن الخطاب

- رضى الله عنه - « لَوْلا الْخَلِيفَى لَأَذْنَت » يريد لولا اشتغاله بشئون الخلافة

لكان مؤذنا .

لَمَدَّهَا : فَعْلَاءَ ، أَفْعَلَاءَ - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَفَعْلَاءَ^(١)
 ثُمَّ فِعَالًا ، فُعْلَلًا ، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءَ ، فِعْلِيًا ، مَفْعُولًا^(٢)
 وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا ، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءَ فَعْلَاءَ أَخِذَا^(٣)
 لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة ، تَبَّه المصنف على بعضها .

فمنها : فَعْلَاءَ ، ائِمًّا كَصَحْرَاءَ ، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أَفْعَلَ كَحَمْرَاءَ ، وعلى
 غير أفعال كدائمة هَطْلَاءَ ، ولا يقال : سَحَابٌ أَهْطَلُ ، بل سحاب هَطِلٌ ؛
 وقولهم : فرس أو ناقة رَوَّغَاءَ ، أى : حديدة القيَادِ ، ولا يوصف به المذَكَّرُ
 منهما ؛ فلا يقال : جَمَلٌ أَرْوَّغٌ ، وكامرأة حَسَنَاءَ ، ولا يقال : رَجُلٌ أَحْسَنُ ،
 وَالْهَطْلُ : تتابع المطر والدَّمْعِ وَسَيْلَانُهُ ، يقال : هَطَلَتِ السَّمَاءُ تَهْطِلُ هَطْلًا
 وَهَظْلَانًا وَتَهْطَلَا .

(١) « لمدّها » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومد مضاف وضمير
 المؤنثة مضاف إليه « فعلاء » مبتدأ مؤخر « أفعلاء » معطوف على فعلاء بباطف مقدر
 « مثلث » حال من أفعلاء ، ومثلث مضاف و « العين » مضاف إليه « وفعلاء »
 معطوف فعلاء .

(٢) « ثم فعلا ، فعلا ، فاعولا ، وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا » كلهن معطوفات على
 فعلاء في البيت السابق بباطف مقدر في أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة
 ارتكائاً على فهم القارىء من قوله « لمدّها » في البيت السابق .

(٣) « ومطلق » حال تقدم على صاحبه وهو قوله « فعلا » الآتى ، ومطلق مضاف
 و « العين » مضاف إليه « فعلا » قصر للضرورة أيضاً : معطوف على الأوزان السابقة
 « كذا » جار ومجرور متعلق بأخذ الآتى في آخر البيت « مطلق » حال تقدم على
 صاحبه وهو قوله « فعلاء » الآتى - ومطلق مضاف و « فاء » مضاف إليه « فعلاء »
 مبتدأ « أخذا » أخذ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلاء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

- ومنها : أَفْعَلَاءَ — مثلت العين — نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع :
 أَرْبُعَاءَ — بضم الباء وفتحها وكسرهما .
- ومنها : فَعْلَلَاءَ ، نحو عَقْرَبَاءَ — لأننى العقارب .
- ومنها : فَعَالَاءَ ، نحو قِصَاصَاءَ — للقصاص .
- ومنها : فُعْلَلَاءَ ، كقُرْفُصَاءَ .
- ومنها : فَاعُولَاءَ ، كعَاشُورَاءَ .
- ومنها : فَاعِلَاءَ ، كقَاصِعَاءَ — لجحر من جِحرَةِ اليزْبُوع .
- ومنها : فَعْلِيَاءَ ، نحو : كَبْرِيَاءَ ، وهى العَظَمَةُ .
- ومنها : مَفْعُولَاءَ ، نحو : مَشْيُوخَاءَ ، جمع شَيْخٍ .
- ومنها : فَعَالَاءَ — مطلق العين ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ،
 ومكسورها — نحو : دَبُوقَاءَ — للعدرة ، وِبَرَّاسَاءَ ، لغة فى البرَّاسَاءَ ، وهم الناس ،
 وقال ابن السكَّيت : يقال ما أدرى أى البرَّاسَاءَ هو ، أى : أىُّ الناس
 هو ، وكثيراء .
- ومنها : فَعْلَاءَ — مطلق الفاء ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها —
 نحو : خُيَلَاءَ — للتكبر ، وجَنَفَاءَ — اسم مكان ، وسِيَرَاءَ — لِيُبْرِدَ فيه
 خُطُوطٌ صُفْرٌ .

المَقْصُورُ وَالْمَدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ (١)
 فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ (٢)
 كِفْعَلٍ وَفَعْلٍ فِي جَمْعٍ مَا كِفْعَلَةٌ وَفُعْلَةٌ ، نَحْوُ الدُّمَى (٣)

المقصور : هو الاسم الذي حَرَفُ إعرابه ألفٌ لازمةٌ .

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اسم » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « استوجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة لا محل لها مفسرة « من قبل » جار ومجرور متعلق باستوجب ، وقبل مضاف و « الطرف » مضاف إليه « فتحا » مفعول به لاستوجب « وكان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وذا مضاف و « نظير » مضاف إليه « كالأسف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالأسف .

(٢) « فلنظيره » الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق ، لنظير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ونظير مضاف والماء مضاف إليه « المعل » نعت لنظير ، والمعل مضاف و « الآخر » مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله « ثبوت » مبتدأ مؤخر ، وثبوت مضاف و « قصر » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق « بقياس » جار ومجرور متعلق بثبوت « ظاهر » نعت لقياس .

(٣) « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وفعل » معطوف على المجرور في كفعل « في جمع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل ، وجمع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « كفعلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وفعلة » معطوف على المجرور في كفعلة « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف و « الدمي » مضاف إليه .

نخرج بالأسم : الفعلُ ، نحو يَرْضَى ، وبحرف إعرابه : المبنى ، نحو إذا ،
وبلازمة : المثنى ، نحو الزيدان ؛ فإن ألفه تنقلب ياء فى الجر والنصب .
والمقصود على قسمين : قياسى ، وسماعى .

فالقياسى : كل اسم معتل له نظير من الصحيح ، مُلتزم فتح ما قبل
آخره ، وذلك : كمصدر الفعل اللازم الذى على [وزن] فَعِلَ ؛ فإنه يكون
فَعَلًا ، بفتح الفاء والعين ، نحو أَسِفَ أَسَفًا ، فإذا كان معتلا وجب قصره ،
نحو جَوَى جَوًى [لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلتزم فتح ما قبل آخره]
ونحو فَعَلَ فى جمع فَعْلَةٍ بكسر الفاء ، وفَعَلَ فى جمع فَعْلَةٍ بضم الفاء ، نحو مَرَى جمع
مَرِيَّةٍ ، ومُدَى جمع مُدِيَّةٍ ، فإن نظيرها من الصحيح قَرَبَ وقُرَبَ جمع قَرِيبة وقُرْبَةٍ ؛
لأن جمع فَعْلَةٍ بكسر الفاء يكون على فَعَلَ ، بكسر الأول وفتح الثانى ، وجمع فَعْلَةٍ
بضم الفاء يكون على فَعَلَ ، بضم الأول وفتح الثانى ، والدُّمَى : جمع دُمِيَّةٍ ،
وهى الصورة من العاج ونحوه .

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَاَلِدُّ فى نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ^(١)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « استحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ « قبل » ظرف متعلق باستحق
وقبل مضاف و « آخر » مضاف إليه « أَلِف » مفعول به لاستحق ، ووقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول
« فالد » الفاء زائدة ، والد : مبتدأ ثان « فى نظيره » الجار والمحرور متعلق بقوله
« عرف » الآتى ، ونظير مضاف والماء ضمير الغائب العائد إلى الذى استحق قبل آخره
ألفا مضاف إليه « حتما » حال من الضمير المستتر فى عرف الآتى « عرف » فعل ماض
مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الد ، والجملة =

أى : تَمْزُون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجرِ مع غير « أَنْ » و « أَنْ » بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن على ابن سليمان البغدادي وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً ، بشرطِ تَعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكِينِ » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكِينِ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يحز الحذفُ ، نحو : « رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « في » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذ : هل التقدير « رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ » أو « فِي زَيْدٍ » وكذلك إن لم يتعين مَلَكاً الحذفُ لم يحز ، نحو « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أَنْ » ، وَأَنْ « فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَرِّداً ، بشرط أن اللبس ، كقولك « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » والأصل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا » أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثال ذلك مع أَنْ - بالتشديد - « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « مِنْ » فتقول : « عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يحز

= « الحذف والإيسال » وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من « أَنْ » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أَنْ » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَغْرِفْنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مَرَرْنَ الطَّرِيقَا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل

اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مَرَرْنَ بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياس من هذا الباب ؛ وذلك في قوله « غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ » وأصله : غَضِبْتُ مِنْ أَنْ نَظَرْتُ .

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلِ : كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا^(١)

هذا هو القسم الثانى ، وهو المقصور السماعى ، والمدود السماعى .

وضابطهما : أن ما ليس له نظير اطرّد فتح ما قبل آخره فقصره موقوف على السماع ، وما ليس له نظير اطرّد زيادة ألف قبل آخره فمدّه مقصور على السماع .

فن المقصور السماعى : الْفَتَى ، واحد الْفَتَيَانِ ، وَالْحِجَا : الْعَقْلُ ، وَالثَّرَى : التَّرَابُ ، وَالسَّنَا : الضَّوْءُ .

ومن المدود السماعى : الْفَتَاةُ : حَدَاثَةُ السَّنِّ ، وَالسَّنَاءُ : الشَّرَفُ ، وَالثَّرَاءُ : كَثْرَةُ الْمَالِ ، وَالْحِذَا : النَّعْلُ .

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ^(٢)

لاخلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز قصر المدود للضرورة

واختلف فى جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى المنع ، وذهب

الكوفيون إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

(١) « والعادم » مبتدأ ، والعادم مضاف و « النظير » مضاف إليه « ذا » حال من الضمير المستتر فى قوله بنقل الآتى ، وذا مضاف و « قصر » مضاف إليه « وذا مد » مركب إضافى معطوف على قوله ذا قصر « بنقل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كالحجا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كالحجا « وكالحذا » معطوف على قوله كالحجا .

(٢) « وقصر » مبتدأ ، وقصر مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « المد » مضاف إليه « اضطرارا » مفعول لأجله « مجمع » خبر المبتدأ « عليه » جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول « والعكس » مبتدأ « بخلف » جار ومجرور متعلق بقوله « يقع » الآتى « يقع » فعل مضارع ، وفاعله =

٣٥٣ — يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فدَّ « اللهاء » للضرورة ، وهو مقصور .

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٣٥٣ — نسب أبو عبيد البكري في شرح الأما إلى هذا البيت إلى أبي المقدم الراجز ، وقال الفراء : هو لأعرابي من أهل البادية ، ولم يسمه .

اللغة : « شيشاء » بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مثناة ، ممدودا - هو الشيص ، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ، وقال الجوهري : الشيش والشيشاء : لغة في الشيص والشيصاء « ينشب » أى : يعلق « المسعل » بفتحتين بينهما سكون - موضع السعال من الخلق « واللهاء » بفتح اللام وبالمد ، وأصله القصر - وهى هنة مطبقة فى أنصى مقف الفم .

الإعراب : « يا » أصله حرف نداء ، وقصد به هنا مجرد التنبيه « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى يا لك شىء ، مثلاً « من تمر » بيان للكاف فى لك : أى أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الكاف فى لك ، وقيل : إن « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « من » زائدة ، و « تمر » مبتدأ مؤخر ، وفيه أعاريب آخر « ومن شيشاء » جار ومجرور معطوف بالواو على قوله « من تمر » « ينشب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيشاء « فى المسعل » جار ومجرور متعلق بـ ينشب « واللهاء » معطوف على المسعل .

الشاهد فيه : قوله « واللهاء » حيث مده للضرورة ، وأصله « اللهاء » بالقصر - كما ذكرناه فى لغة البيت .

كيفية تثنية المقصور والممدود ، وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مَرَّةٍ تَقِيًا^(١)
كَذَا الَّذِي إِلَيَّا أَصْلُهُ ، نَحْوُ الْفَقَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَمَتَى^(٢)
فِي غَيْرِ ذَا تُقَلِّبُ وَأَوَّ الْأَلْفِ وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ^(٣)

(١) « آخر » مفعول لفعل محذوف يفسره قوله اجعله الآتي ، وآخر مضاف : « مقصور » مضاف إليه « ثني » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جر صفة لمقصور « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجعل « يا » قصر للضرورة : فاعول ثان لاجعل « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى متسور « عن ثلاثة » جار ومجرور تعلق بقوله مرتقيا الآتي « مرتقيا » خبر كان ، وجواب الشرط محذوف .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول : يبدأ مؤخر « اليا » قصر للضرورة : مبتدأ « أصله » أصل : خبر المبتدأ ، وأصل ضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « نحو » خبر مبتدأ محذوف التقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « الفقى » مضاف إليه « والجامد » معطوف على « الذي » السابق « الذي » نعت للجامد « أميل » فعل ماض مبني للجهول ، نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة « كمتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كمتى .

(٣) « في غير » جار ومجرور متعلق بقوله « تقلب » الآتي ، وغير مضاف ، « ذا » اسم إشارة : مضاف إليه « تقلب » فعل مضارع مبني للجهول « واوا » مفعول ثان لتقلب « الألف » نائب فاعل لتقلب ، وهو مفعوله الأول « وأولها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، أول : فعل أمر ، مبني على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول « ما » اسم موصول : مفعول =

الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر ، أو كان منقوصاً ، لحقته علامة التثنية من غير تغيير ؛ فتقول في « رَجُلٍ ، وجارية ، وقاضٍ » : « رَجُلَانِ ، وَجَارِيَتَانِ ، وَقَاضِيَانِ » .

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييره ، على ما نذكره الآن .
وإن كان ممدوداً فسيأتى حكمه .

فإن كانت ألف المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً ؛ فتقول في « مَلْهَى » : « مَلْهَيَانِ » وفي « مُسْتَقْصَى » : « مُسْتَقْصَيَانِ » وإن كانت ثالثةً : فإن كانت بدلاً من الياء — كَفَتَى وَرَحَى — قلبت أيضاً ياءً ؛ فتقول : « فَتَيَانِ ، وَرَحَيَانِ » ، وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل وأميلت ؛ فتقول في « مَتَى » : « مَتَيَانِ » وإن كانت ثالثةً بدلاً من واو — كَعَصَاً وَقَفَاً — قلبت واواً ؛ فتقول : « عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ » ، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولة الأصل ولم تُعَمَلْ ، كبالي علماً ؛ فتقول : « إِلَوَانِ » .

فالخاص : أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كانت رابعةً فصاعداً .

الثاني : إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء .

الثالث : إذا كانت [ثالثة] مجهولة الأصل وأميلت .

== ثانٍ لأول « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير . يستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « قبل » ظرف مبنى على الضم في محل نصب متعلق بقوله « ألف » الآتى « قد » حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

وتقلب واوآ في موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثة بدلا من الواو .

الثاني : إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُتمل .

وأشار بقوله : « وأولها ما كان قبيل قد ألف » إلى أنه إذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور - أعني قلب الألف ياء أو واوآ - لحقتها علامة التثنية ، التي سبق ذكرها أول الكتاب ، وهي الألف والنون المكسورة رفعا ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جرأ ونصبا .

وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ مُثْنِيًا وَنَحْوُ عِلْبَاءَ كِسَاءَ وَحَيًّا^(١)
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ صَحَّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ^(٢)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « كصحراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « بواو » جار ومجرور متعلق بقوله « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ونحو » الواو حرف عطف أو للاستئناف ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف و « علباء » مضاف إليه « كساء » ، وحيا « معطوفان على علباء بعاطف مقدر في الأول ، وقد قصر الثاني للضرورة .

(٢) « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ - وهو قوله « نحو » في البيت السابق - « أو » عاطفة « همز » معطوف على واو « وغير » مضاف : مضاف على عامله - وهو قوله « صحح » الآتي - وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « صحح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وما » اسم موصول : مبتدأ « شذ » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل ، والجملة لا محل لها =

لما فرَغَ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرَعَ في ذكر كيفية تثنية المدود .

والمدود : إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل ، أو أضلاً .

فإن كانت بدلا من ألف التانيث ؛ فالشهورُ قلبُها واواً ؛ فتقول في « صحراء ، وَصَحْرَاءَ » : « صَحْرَاءَوَانِ ، وَصَحْرَاءَوَانِ » .

وإن كانت للإلحاق ، كـعَلْبَاءَ ، أو بدلا من أصل ، نحو « كِسَاءَ ، وَحَيَاءَ »^(١) جاز فيها وجهان ؛ أحدهما : قلبها واواً ؛ فتقول : « عَلْبَاءَوَانِ ، وَكِسَاءَوَانِ ، وَحَيَاءَوَانِ » والثاني : إبقاء الهمزة من غير تغيير ؛ فتقول : « عَلْبَاءَانِ ، وَكِسَاءَانِ ، وَحَيَاءَانِ » والقلبُ في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة ، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واواً .

وإن كانت الهمزة المدودة أضلاً وجب إبقاؤها ؛ فتقول في « قراء ، وَوُضَاءَ »^(٢) : « قَرَاءَانِ ، وَوُضَاءَانِ » .

صلة « على نقل » جار ومجرور متعلق بقوله قصر الآتي « قصر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) أصل كساء كساو ؛ بدليل قولك « كسوت فلانا كسوة » ف وقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة قلبت همزة ، وأصل حياء حياى ، بدليل قولك « حيت » وقولك « حي فلان يحيا » و « حى » ف وقعت ياء حياى إثر ألف زائدة قلبت همزة ؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة ، سواء أكانت متطرفة كما هنا ، أم كانت في وسط الكلمة كما في « صائم ، وقائم ، وقائل » من القول ، وكما في « بائع ، وصائر ، وقائل » من القيلولة .

(٢) قراء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءة ، تقول : « رجل =

وأشار بقوله : « وما شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصْرِ » إلى أن ما جاء من تنثية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم فى « اَنْخَوْزَلَى » : « اَنْخَوْزَلَانَ » والقياسُ « اَنْخَوْزَلَيَانِ » وقولهم فى « حَمْرَاء » : « حَمْرَايَانِ » والقياسُ « حَمْرَاوَانِ » .

وَأُحْذِفُ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الثَّنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا^(١)
وَلَفْتَحٍ أَبْقَى مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءً وَالْفِ^(٢)
فَالْأَلِفِ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَةِ وَتَاءً ذِي التَّائِيَةِ تَفْجِيهًا^(٣)

قراء : : أى حسن القراءة ، و « وضاء » بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاء وهى حسن الوجه .

(١) « اُحْذِفْ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من المقصور ، فى جمع » جاران ومجروران متعلقان باحذف « على حد » حار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع ، وحد مضاف و « الثنى » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لاحذف « به » جار ومجرور متعلق بقوله تكملا الآتى « تكملا » تكمّل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لاجل لها صلة الموصول .

(٢) « والفتح » مفعول مقدم على عامله - وهو قوله « أبْقِ » الآتى - « أبْقِ » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مشعراً » حال من الفتح ، أو من الضمير المستتر فى أبْقِ « بما » جار ومجرور متعلق بمشعر « حذِفْ » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المحرورة محلا بالياء ، والجملة لاجل لها صلة « ما » المحرورة محلا بالياء « وإن » شرطية « جمعت » جمع : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول « بتاء » جار ومجرور متعلق بجمعت « وألف » معطوف على تاء .

(٣) « فالألف » الفاء واقعة فى جواب الشرط فى البيت السابق ، والألف : مفعول =

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الثَّنِي — وهو الجمع بالواو والنون — لحقته العلامة من غير تغيير ؛ فتقول في « زيد » : زَبْدُون .

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذِفَتْ يَأْؤُهُ ، وَضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء ؛ فتقول [في قاض] : قَاضُون ، رَفَعًا ، وَقَاضِينَ ، جَرًّا وَنَصْبًا .

وإن جُمِعَ الممدودُ في هذا الجمعَ عُوْمِلَ معاملتهُ في التثنية ؛ فإن كانت الهمزة بدلا من أصلٍ ، أو للإلحاق — جاز [فيه] وجهان : إبقاء الهمزة ، وإبدالها واوًا ؛ فيقال في « كساء » علماً : « كِسَاؤُونَ ، وَكِسَاوُونَ » ، وكذلك عِلْبَاءٌ ، وإن كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها ؛ فتقول في « قراء » : « قُرَّاءُونَ » .

وأما المقصور — وهو الذي ذكره المصنف — فتُحذفُ أَلِفُهُ إذا جُمِعَ بالواو والنون ، وتبقى الفتحة دالة عليها ؛ فتقول في مُصْطَفَى : « مُصْطَفَوْنَ » رَفَعًا ، و « مُصْطَفَيْنَ » جَرًّا وَنَصْبًا ، بفتح الفاء مع الواو والياء ، وإن جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ قلبت أَلِفُهُ ، كما تَقَلَّبُ في التثنية ؛ فتقول في « حُبْلَى » : « حُبْلَيَاتٌ » وفي « فَتَى » ، وَعَصَا « عَاكِيٌ بِؤُوثٌ : « فَتَيَاتٌ ، وَعَصَوَاتٌ » .

== تقدم على عامله — وهو قوله « اقلب » الآتي — « اقلب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قلبها » قلب : مفعول مطلق ، وقلب مضاف وهامضاف إليه « في التثنية » جار ومجرور متعلق بقلب ، وجملة اقلب وفاعله ومفعوله في محل جزم جواب الشرط « وتاء » مفعول أول مقدم على عامله — وهو قوله « الزمن » الآتي — وتاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « التا » مضاف إليه « الزمن » الزم : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تنعيه » مفعول ثانٍ لألزم .

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذٍ حذفها ؛ فتقول فى « فتاة » :
« فتيات » ، وفى « قناة » : « قنّوات » .

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ أَسْمًا أَنْلَ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَأَاءَهُ بِمَا شَكَلَ^(١)
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُحْتَمًا بِالنَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا^(٢)
وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكَلًّا قَدْ رَوَوْا^(٣)

(١) « السالم » مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله « أنل » الآتى - والسالم مضاف و « العين » مضاف إليه « الثلاثى » نعت للسالم « اسما » حال من الثلاثى « أنل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إيتباع » مفعول ثان لأنل ، وإتباع مضاف و « عين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « فاءه » فاء : مفعول ثان لإتباع ، وفاء مضاف والضمير مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بإتباع « شكل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا للباء ، والعائد ضمير محذوف مجرور بياء أخرى ، ومتى اختلف متعلق الجارين : الذى جر الموصول ، والذى جر العائد ، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر فى موضعه .

(٢) « إن » شرطية « ساكن » حال من الضمير المستتر فى قوله « بدا » الآتى ، وساكن مضاف و « العين » مضاف إليه « مؤنثا » حال ثانية « بدا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السالم العين « محتما » حال ثالثة « بالناء » جار ومجرور متعلق بمختم « أو » عاطفة « مجردا » معطوف على قوله « محتما » السابق .

(٣) « وسكن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « التالى » مفعول به لسكن « غير » بالنصب مفعول للتالى ، أو بالجر مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « الفتح » مضاف إليه « أو » عاطفة « خففه » خفف : فعل أمر معطوف على سكن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالفتح » جار ومجرور متعلق بخلف « فكلا » مفعول مقدم على عامله - وهو قوله « رروا » الآتى - « قد » حرف تحقيق « رروا » فعل ماض وفاعله .

إذا جُمِعَ الاسمُ الثلاثيُّ ، الصحيحُ العينُ ، الساكنُها ، المؤنثُ ، المختومُ بالتاء أو الجرّدُ عنها ، بالـفِ وتاء ، أُتْبِعَتْ عينُه فاءٌ في الحركة مطلقاً ؛ فتقول : في « دَعْدٍ » : « دَعَدَات » ، وفي « جَفَنَةٍ » : « جَفَنَات » ، وفي « جُمَلٍ » ، وبُسْرَةٍ : « جُمَلَات » ، وبُسْرَاتٍ بضم الفاء والعين ، وفي « هِنْدٍ » ، وكِسْرَةٍ : « هِنْدَات » ، وكِسْرَاتٍ بكسر الفاء والعين .

ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسيكين والفتح ؛ فتقول : « جُمَلَات » ، و«جُمَلَات » ، وبُسْرَات ، وبُسْرَات ، وهِنْدَات ، وهِنْدَات ، وكِسْرَات ، وكِسْرَات » ، ولا يجوز ذلك بعد الفتحة ، بل يجب الإتيانُ .

واحتز بالثلاثي من غيره كجعفر — علم مؤنث ، وبالاسم عن الصفة ، كضَخْمَةٍ ، وبالصحيح العين من معتلها كجَوْزَةٍ ، وبالسكن العين من محركها ، كشَجَرَةٍ ؛ فإنه لا إتيان في هذه كلها ، بل يجب إبقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع ؛ فتقول : « جَعْفَرَات » ، وضَخَمَات ، وجَوَزَات ، وشَجَرَات » ، واحتز بالمؤنث من المذكر كبَدْرٍ ؛ فإنه لا يُجْمَعُ بالألف والتاء .

وَسَمِعُوا إِنْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ ، وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ^(١)
يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء ، وكانت لامه واواً ؛ فإنه يمتنع فيه إتيانُ العين للقاء ؛ فلا يقال في « ذِرْوَةٍ » ذِرَوَات — بكسر

(١) « ومنعوا » فعل وفاعل « إتيان » مفعول به لمنعوا ، وإتيان مضاف و « نحو » مضاف إليه ، ونحو مضاف و « ذروة » مضاف إليه « وزبئية » معطوف على ذروة « وشد » فعل ماض « كسر » فاعل شد ، وكسر مضاف و « جروة » مضاف إليه .
(٢٩ — شرح ابن عقيل ٢)

الفاء والعين — استثقالا للكسرة قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ؛ فتقول : ذِرَوَات ، أو ذِرَوَات ، وشذ قولهم « جِرَوَات » بكسر الفاء والعين .

وكذلك لا يجوز الإنباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء ، نحو « ذُنَيْة » : فلا تقول « زُبَيَّات » بضم الفاء والعين — استثقالا للضمة قبل الياء ، بل يجب الفتح أو التسكين ؛ فتقول : « زُبَيَّات . أو زُبَيَّات » .

وَنَادِرٌ ، أو ذُو اضْطِرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أو لِأَنَاسٍ اُنْتَمَى ^(١) يعني أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عد نادراً ، أو ضرورة ، أو لفظة لقوم .

فالأول كقولهم في « جِرَوَة » : « جِرَوَات » بكسر الفاء والعين .
والثاني كقوله :

٣٥٤ - وَحَدَّثْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَالِي زَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

فسكن عين « زَفَرَات » ضرورة ، والقياس فتحها إتباعاً .

(١) « ونادر » خبر ، مدم « أو » عاطفة « ذو » معطوف على نادر ، وذو مضاف و « اضطرار » مضاف إليه « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « قدمته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « أو » عاطفة « لأناس » جار ومجرور متعلق بقوله « انتمى » الآتي « انتمى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة معطوفة على الخبر فهي في محل رفع .

٣٥٤ - هذا البيت لعروة بن حزام ، أحد بني عذرة ، من قصيدة له ممتعة يقولها في عفرأ ابنه عمه ، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه ، ومطلعها قوله : =

والثالث كقول هذيل في جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ ونحوهما : « جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ »
— بفتح الفاء والعين — والمشهور في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت
غيرَ صحيحة .

= خَلِيلِي مِنْ عَلِيٍّ هِلَالِ بْنِ عَائِرٍ بِعَفْرَاءٍ عَوْجًا الْيَوْمَ وَانْتَظِرَانِي
اللغة : « زفرات » جمع زفرة ، وهي : إدخال النفس في الصدر ، والشهيق
إخراجه ، وأضاف الزفرات إلى الضعى ثم إلى العشى لأن من عادة المحبين أن يقوى
اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين « فأطقتها » استطعتها ، وقدرت عليها « يدان »
قوة وقدرة .

الإعراب : « وحملت » حمل : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء التوكيد نائب
فاعل ، وهو للمفعول الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحمل ، وزفرات مضاف و « الضعى »
مضاف إليه « فأطقتها » الفاء عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به « وما » الواو
عاطفة ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » جار
ومجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وزفرات مضاف ، و « العشى » مضاف إليه « يدان »
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين لضرورة إقامة
الوزن وقياسها الفتح إتباعا لحركة فاء الكلمة ، وهى الزاى ، قال أبو العباس المبرد :
وهذه من أحسن ضرورات الشعر .

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

أَفْعِلَةٌ أَفْعَلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ مُمْتَّ أَفْعَالٌ - جُمُوعُ قَلَّةٍ^(١)

جمعُ التَّكْسِيرِ هو : ما دَلَّ على أَكْثَرٍ من اثنين ، بتغييرٍ ظاهرٍ كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ أو مُقَدَّرٍ كَقُلُوكَ - للمفرد والجمع ، والضمة التي في المفرد كَضَمَةِ قُلُوكَ والضمة التي في الجمع كَضَمَةِ أُسْدٍ ، وهو على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة يدلُّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية^(٢) ، ويستعمل كل [منهما] في موضع الآخر مجازاً .
وأمثلة جمع القلة : أَفْعِلَةٌ كَأَسْلِحَةٍ ، وَأَفْعَلُ كَأَفْلَسٍ ، وَفِعْلَةٌ كَفَيْتَةٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَفْرَاسٍ .

وما عدا هذه الأربعة من جموع التَّكْسِيرِ فجموعٌ كثرة .

وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضَعًا يَنْبِي كَارْجُلِي ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ^(٣)

(١) « أَفْعِلَةٌ » مبتدأ « أَفْعَلُ » ، ثم فِعْلَةٌ ، ثم أَفْعَالٌ « معطوفات على المبتدأ بعاطف مقدر في الأول وحده » جموع « خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجموع مضاف و « قلة » مضاف إليه .

(٢) هذا أحد قولين ، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدلُّ على الثلاثة إلى ما لا نهاية ، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية ؛ ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة ؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً ، أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة ، ولكن بالأصالة ، ودلالته هذه حقيقة ، لا مجاز .

(٣) « وَبَعْضُ » مبتدأ ، و« بَعْضُ » مضاف و « ذِي » مضاف إليه « بَكْتَرَةٍ » جار =

قد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة : كَرَجُلٍ وَأَرْجُلٍ ،
وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ ، وَفُؤَادٍ وَأَفْئِدَةٍ .
وقد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة : كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ،
وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ .

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ^(١)
إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ : فِي مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدَّةِ الْأَحْرَفِ^(٢)

= ومجرور متعلق بقوله يني الآتي «وضعا» تمييز ، أو حال بتقدير مشتق ، أو منصوب على نزع الخافض «يني» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذي ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «كأرجل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والعكس» مبتدأ «جاء» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كالصفي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

(١) «لِفَعْلٍ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسما» حال من فعل المجرور باللام «صح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله اسما ، والجملة في محل نصب صفة لقوله اسما «عينا» تمييز «أفعل» مبتدأ مؤخر «وللرباعي» جار ومجرور متعلق بقوله «يجعل» الآتي مقدم عليه ، وأصله بفعوله الثاني «اسما» حال من الرباعي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجعل» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل ، وهو المفعول الأول .

(٢) «إِنْ» شرطية «كَانَ» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعي في البيت السابق «كالعناق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «والذراع» معطوف على العناق «في مد» جار ومجرور متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها ، أو بما في الكاف - في قوله كالعناق - من معنى التشبيه ، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر في كان ، وقوله «وتأنيث» وعند الأحرف «معطوفان على مد» .

أَفْعُلُ : جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ثلاثي] على فَعْلٍ ، صحيح العينِ ، نحو : كَلَبٍ
وَأَكَلَبٍ ، وَظَلَبٍ وَأَظْلَبٍ ، وَأَصْلُهُ أَظْلَبُ ؛ فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار
أَظْلَبُ ؛ فعمل معاملة قاضٍ .

وخرج بالاسم الصفة ؛ فلا يجوز [نحو] صَخَمٌ وَأَصْخَمُ ، وجاء عَبَدٌ وَأَعْبَدُ ،
لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء ، وخرج بصحيح العين المعتل العين ، نحو :
ثَوْبٍ وَعَيْنٍ ، وَشَدَّ عَيْنٌ وَأَعْيَنُ ، وَثَوْبٌ وَأَثْوَبٌ ^(١) .

وَأَفْعُلُ — أيضاً — جمعٌ لكلِّ اسمٍ ، مؤنثٍ ، رباعيٍّ ، قبل آخره مَدَّةٌ
كَمَنَاقٍ وَأَعْنَقٍ ، وَيَمِينٍ وَأَيْمَنٍ .
وشد من المذكور : شِهَابٌ وَأَشْهَبٌ ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبٌ .

(١) قد ورد جمع ثوب على أثواب ، وهو قياس نظيره من معتل العين ، وقد ورد
جمعه على ثياب من جموع الكثرة كما في قول امرئ القيس :

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّ ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ
وقد ورد جمعه على أثوب ، وهو شاذ ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن :
لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوَابًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبًا
* أَمْلَحَ لَا لَذًا وَلَا مُحَبَّبًا *

وقالوا : دار وأدور ، وساق وأسوق ، ونار وآتور ، وقالوا : ناب — وهو المسن
بن الإبل — وأنيب ، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه .

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو ، وبهذا روى قول عمر بن أبي ربيعة
الجزوي :

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطِفَّتْ مَصَابِيحُ شَبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوَرُ

وَعَبْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ مِنَ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا — بِأَفْعَالٍ يَرِدُ^(١)
وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ فَمَلَّانُ فِي فَعْلٍ : كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ^(٢)

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين ؛ وذكر
هنا أن ما لا يطرّد فيه من الثلاثي أفعل يُجمع على أفعَالٍ ، وذلك كثوب وأثواب ،
[وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ] وَعَضُدٌ وَأَعْضَادٌ ، وَخَلٌّ وَأَحْمَالٌ ، وَعَنْبٌ وَأَعْنَابٌ ، وَإِبِلٌ
وَأَبَالٌ ، وَقُلٌّ وَأَقْفَالٌ .

وأما جمع فَعْلٍ الصحيح العين على أفعَالٍ فشاذ : كَفَرَخٍ وَأَفْرَاخٍ^(٣) .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أفعل »
مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتي « مطرد » خبر المبتدأ ، الذي هو
أفعل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « من الثلاثي » جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله مطرد « اسما » حال من الثلاثي « بأفعال »
جار ومجرور متعلق بقوله « يرد » الآتي « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع
خبر للمبتدأ ، وهو غير .

(٢) « وعالبا » منصوب بنزع الخافض « أغناهم » أغنى : فعل ماضٍ ، وهم : مفعول
به لأغنى « فعلاَن » فاعل أغنى « في فعل » جار ومجرور متعلق بأغنى « كقولهم »
الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقول مضاف والضمير مضاف إليه
« صردان » خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ، أي : هذه صردان ، والجملة في محل نصب مقول القول .

(٣) ومن ذلك قول الخطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر
ابن الخطاب :

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخِ بَيْدِي مَرَّخٍ زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَأَمَاءٍ وَلَا شَجَرٍ
أَلْقَيْتَ كَلْسِيَهُمْ فِي قَمَرٍ مُظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيَّكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ

وأما فَعَلَ فجاء بعضه على أفعال : كَرُطَبَ وأَرُطَابَ ، والغالبُ مجيئه على فَعْلَانِ كَصُرَدَ وصِرْدَانِ ، وَنَعَرَ وَنَعْرَانِ^(١) .

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدَ^(٢)
وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أَوْ إِعْلَالٍ^(٣)

« أَفْعَلَةٌ » جمعٌ لكل اسم ، مذكر ، رباعيٍّ ، ثالثه مدةٌ نحو : قَذَالَ وأَقْدَلَةٌ ، وَرَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ ، وَالزَّمِ أَفْعَلَةٌ فِي جمع المضاعف أو المعتل اللام من فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ : كَبَتَاتٌ وَأَبْتَةٌ ، وَزِمَامٌ وَأَزِمَةٌ ؛ وَقَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ ؛ وَفَنَاءٌ وَأَفْنِيَّةٌ .

فَعَلَ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحُمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِ يَذَرِي^(٤)

(١) النعر — بضم النون وفتح العين — البلبل ، أو فرخ العصفور ، أو طير كالعصفور أحمر المنقار .

(٢) « فِي اسْمٍ » نجار ومجرور متعلق بقوله « أَطْرَدَ » الآتي فِي آخر البيت « مَذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ » صفتان لاسم « بِمَدٍّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لاسم ، أو حال منه ، ومد مضاف ، و « ثَالِثٍ » مضاف إليه « أَفْعَلَةٌ » مبتدأ « عَنْهُمْ » جار ومجرور متعلق بقوله « أَطْرَدَ » الآتي « أَطْرَدَ » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَفْعَلَةٌ ، والجملة فِي محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله أَفْعَلَةٌ .

(٣) « وَالزَّمَهُ » الزم : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والضمير البارز الذي يعود إلى أَفْعَلَةٌ فِي البيت السابق مفعول به « فِي فَعَالٍ » جار ومجرور متعلق بالزم « أَوْ فِعَالٍ » معطوف عليه « مُصَاحِبِي » حال من المتعاطفين ، ومصاحبي مضاف و « تَضْعِيفٍ » مضاف إليه « أَوْ إِعْلَالٍ » معطوف على تَضْعِيفٍ .

(٤) « فَعَلَ » مبتدأ « لِنَحْوِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونحو =

من أمثلة جمع الكثرة : فُعلٌ ، وهو مُطَرَّد في [كل] وَصَف يكون
المذكر منه على أفعل ، والمؤنث [منه على] فعلاء ، نحو : أحمَر وأُحمِر
وأُحمِراء وأُحمِر .

ومن أمثلة جمع القلة : فِعْلةٌ ، ولم يَطَّرَد في شيء من الأبنية ، وإنما هو
محفوظ ، ومن الذي حفظ منه فَتَى وفَتِيَّة ، وشَيْخ وشَيْخَة ، وغُلام وغِلْمَة ،
وصَبِي وصَبِيَّة .

وفُعلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدٍّ قَدْزِيدَ قَبْلَ لَامٍ ، أَعْلَالًا فَقَدْ (١)
مَالَمَ يُضَاعَفُ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفِ وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ (٢)

= مضاف و «أحمر» مضاف إليه «وحمرا» معطوف على أحمر «وفعلة» مبتدأ «جمعا»
مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله «يدري» الآتي «بنقل» جار ومجرور متعلق
بقوله يدري الآتي «يدري» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى فعلة الواقع مبتدأ ، وهو مفعوله الأول ، والجملة في محل
رفع خبر المبتدأ .

(١) « وفعل » مبتدأ « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « رباعي »
نعت لاسم « بمد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ، أو نعت ثان له « قد »
حرف تحقيق « زيد » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى مد ، والجملة في محل جر صفة لمد « قبل » ظرف متعلق بزيد ،
وقبل مضاف و « لام » مضاف إليه « إعلالا » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله فقد
الآتي « فقد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا . تقديره هو يعود إلى لام ،
والجملة في محل جر صفة للام .

(٢) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يضاعف » فعل مضارع ، مبني
للمجهول « في الأعم » جار ومجرور متعلق بقوله يضاعف « ذو » نائب فاعل ليضاعف
وذو مضاف و « الألف » مضاف إليه « وفعل » مبتدأ « جمعا » حال من الضمير المستتر في =

وَنَحْوِ كُبْرَى ، وَلِفَعْلَةٍ فَعَلْ ، وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ^(١)
 من أمثلة جمع الكثرة : فُعْلٌ ، وهو مُطَرَّدٌ في كلِّ اسمٍ^(٢) ، رُبَاعِيٌّ ،
 قد زيدَ قبل آخره مَدَّةٌ ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ
 إن كانت المدة ألفاً ، ولا فَرَقَ في ذلك بين المذَكَّر والمؤنث ، نحو : قَذَالٌ
 وَقُذْلٌ ، وَحَجَارٌ وَحُجْرٌ ، وَكَرَاعٌ وَكُرْعٌ ، وَذِرَاعٌ وَذُرْعٌ ، وَقَضِيبٌ وَقَضْبٌ ،
 وَعَمُودٌ وَعُمْدٌ .

وأما المضاعف : فإن كانت مدته ألفاً فجمعُهُ على فُعْلٍ غير مُطَرَّدٍ ، نحو :

= «عرف» الآتي «لفعلة» جار ومجرور متعلق بقوله جمعاً ، أو بقوله عرف «عرف»
 فعل ماضٍ منى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 فعل الواقع مبتدأ ، والجملة من عرف ونائب فاعله محل في رفع خبر المبتدأ .
 (١) «ونحو» معطوف على فعلة في البيت السابق ، ونحو مضاف و «كبرى» مضاف
 إليه «ولفعلة» الواو للاستئناف ، لفعلة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
 «فعل» مبتدأ مؤخر وقد حذف حرف تقليل «يجيء» فعل مضارع «جمعه» جمع :
 فاعل يجيء ، وجمع مضاف والهاء مضاف إليه «على فعل» جار ومجرور متعلق بقوله
 جمعه أو بقوله يجيء .

(٢) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثنائها مدة فإن كانت المدة واوا — بأن تكون
 الصفة على فعول بفتح الفاء — كثر جمعها على فعل ، نحو صبور وغبور ونحور ، تقول
 في جمعهن : صبر ، وعمر ، وفخر ، وإن كانت المدة ألفاً أو ياء فإن جمع الصفة على فعل
 حيث شاذ ، نحو نذير ونذر وصناع وصنع وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط
 هذا الجمع ؛ فإن كانت عينه واوا نحو سوار وسواك وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع ،
 إلا أن تهمرها ، فتقول : سور ، وسوك ، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل ، وإن
 كانت العين ياء نحو سيال — بزنة كتاب ، اسم نوع من الشجر — جاز بقاؤها
 مضمومة ، وجاز تسكينها ، وحيث قلب ضمة الفاء كسرة ؛ لثلاث تنقلب الياء واوا فيلتبس
 بالواوى العين .

عَيْنَانِ وَعُثْنِ ، وَحِجَاجٍ وَحُجُجٍ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَدَّتُهُ غَيْرَ أَلْفٍ فَحُمَمُهُ عَلَى فُعْلٍ مُطَرِدٌ ، نَحْوُ : سَرِيرٍ وَسُرُرٍ ، وَذُلُولٍ وَذُلُلٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ السَّكَثَةِ فُعْلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فُعْلَةٍ أَوْ عَلَى فُعْلَى - أَنْتَى الْأَفْعَلِ - فَالْأَوَّلُ : كَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ؛ وَالثَّانِي : كَكَبْرَى وَكَبَرٍ ، وَصُفْرَى وَصَفَرٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ السَّكَثَةِ فِعْلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فِعْلَةٍ ، نَحْوُ : كِكْسَرَةٍ وَكِسَرٍ ، وَحِجَّةٍ وَحِجَجٍ ، وَمِرْيَةٍ وَمِرْيٍ ، وَقَدْ يُجْمَعُ فِعْلَةٌ عَلَى فُعْلٍ ، نَحْوُ : لِحْيَةٍ وَلُحْيٍ ، وَحِلْيَةٍ وَحُلَى .

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطَّرَادٍ فُعْلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ^(١)

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ السَّكَثَةِ : فُعْلَةٌ ، وَهُوَ مُطَرِدٌ فِي [كُلِّ] وَصْفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ ، مَعْتَلٍ اللَّامِ لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ ، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ ، وَقَاضٍ وَقَضَاةٍ .

وَمِنْهَا : فُعْلَةٌ ، وَهُوَ مُطَرِدٌ فِي وَصْفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ صَحِيحِ اللَّامِ ، لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ ، نَحْوُ : كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ ، وَسَاحِرٍ وَسَحَرَةٍ ، وَاسْتَفْنَى الْمَصْنُوفَ عَنْ ذِكْرِ الْقَبُورِ الْمَذْكُورَةِ بِالتَّمَثِيلِ بِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا ، وَهُوَ رَامٍ وَكَامِلٌ .

(١) « فِي نَحْوِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاطَّرَادِ الْآتِي ، أَوْ بِفِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ اطَّرَادُ ، وَنَحْوُ مَضَافٍ ، وَ « رَامٍ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « ذُو » خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَذُو مَضَافٌ وَ « اطَّرَادِ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « فُعْلَةٍ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « وَشَاعَ » الْوَادُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، شَاعَ : فَعَلَ مَاضٍ « نَحْوِ » فَاعِلٌ شَاعَ ، وَنَحْوُ مَضَافٌ وَ « كَامِلٍ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « وَكَمَلَةٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى كَامِلٍ .

فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ ، وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ تَقِيْنُ^(١)
 من أمثلة جمع السكثرة : فَعَلَى ، وهو جمع لوصف ، على فَعِيل بمعنى مفعول ،
 دال على هلاك أو توجع : كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى ، وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى ، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى ،
 ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى ، من فَعِيل بمعنى فاعل : كَمَرِيضٍ وَمَرَضَى ، ومن
 فَعِيل ، كَزَمِنْ وَزَمْنَى ، ومن فاعل : كَهَالِكٍ وَهَلَسَكَى ، ومن فَعِيل : كَمَيِّتٍ
 وَمَوْتَى [وَأَفْعَلٌ نَحْوُ : أَنَحَقَّ وَخَحَقَّ]^(٢) .

لِفُعْلٍ أَسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فَعَلَةٌ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَقَعْلٍ قَلَّةٌ^(٣)
 من أمثلة جمع السكثرة فَعَلَةٌ ؛ وهو جمع لفعل ، اسما ، صحيح اللام ، نحو

(١) « فعلى » مبتدأ . « لوصف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
 « كقتيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وزمن ، وهالك »
 معطوفان على قتيل « وميت » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله قن الآتى
 « قن » خبر المبتدأ .

(٢) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعقوفين ، فتسكون الأوزان التى
 تلحق بفعيل بمعنى مفعول فى الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر الشارح على ما هو فى أكثر
 النسخ ، وخمسة على ما فى هذه النسخة ، وبقي سادس وهو فعلان نحو سكران وسكرى ،
 وقرأ حمزة (وترى الناس سكرى وما هم بسكرى) .

(٣) « لفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسما » حال من فعل
 « صح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله اسما ،
 والجملة فى محل نصب نعت لقوله اسما « لاما » تمييز « فعلة » مبتدأ مؤخر « والوضع »
 مبتدأ « فى فعل » جار ومجرور متعلق بقوله « قللة » الآتى « وفعل » معطوف على
 فعل « قللة » قلل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 الوضع ، والهاء مفعول به ، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

فَرَطَ وَقِرَطَةً، وَدُرُجَ وَدِرْجَةً، وَكُوزٍ وَكِوْزَةً، ويحفظ في اسم عَلَى فِعْلٍ نحو
فِرْدَ وَقِرْدَةً، أَوْ عَلَى فَعْلٍ نحو غَرَدَ وَغِرْدَةً^(١).

وَفَعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ، نحو عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ^(٢)
وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَامًا نَدَّرَا^(٣)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَّلَ ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ ، صحيح اللام على فاعل ،
صائب وصوأم ، وضارب وضُرِبَ وصائم وصُومَ ، وضاربة وضُرِبَ
وصائمة وصُومَ .

ومنها فُعَّالٌ ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ ، صحيح اللام على فاعل ، لذكور ، نحو
صائم وصوأم ، وقائم وقوأم .

وَنَدَّرَ فَعَّلَ وَفُعَّالٌ فِي الْمَعْلَلِ الْمَذَكَّرِ ، نحو غَازٍ وَغَزَى ، وَسَارٍ وَسَرَى ،

(١) الغرد — بفتح الغين وسكون الراء هنا ، ويأتي أيضاً بفتح الغين والراء
جميعاً — ضرب من السمكة ، وجمعه غردة بوزن قردة ، وغراد كجبال .

(٢) « وفعل » مبتدأ « لفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
« وفاعله » معطوف على فاعل « وصفين » حال من فاعل وفاعله « نحو » خبر مبتدأ
محذوف ، ونحو مضاف و « عاذل » مضاف إليه « وعاذله » معطوف على عادل .

(٣) « ومثله » مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه « الفعال »
مبتدأ مؤخر « فيما » جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المماثلة « ذكرا » : فعل ماض
مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المحرورة محلا بني « وذان » اسم إشارة مبتدأ
« في المعل » جار ومجرور متعلق بقوله « ندرا » الآتي « لاما » تمييز « ندرا » فعل
وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

وعافٍ وَعَفَى ، وقالوا : غَزَاءٌ في جمع غَاز ، وَسُرَّاءٌ في جمع سَار ، وَنَدْرٌ أيضاً [في جمع] فاعلة ، كقول الشاعر :

٣٥٥ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

[بمعنى جمع صَادَّة].

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِيمَا لَمْ يَأْتِ فِيهَا عَيْنُهُ الْيَاءُ مِنْهُمَا^(١)

٣٥٥ — البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شميم بن عمرو النخعي ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

مَا لِلْكَوَاعِبِ — وَدَعْنِ الْحَيَاةَ اكْأَا وَدَعْنِي وَجَعَلَنَ الشَّيْبَ مِيعَادِي

اللغة : « الكواعب » جمع كاعب ، وهي المرأة التي كسب ثديها ونهد « ودعن الحياة » دعاء عليهن بالموت ، لأنهن قطعنه وبتن جبل وصاله « أبصارهن » أراد أنهن يدن النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصباة ، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضا .

الإعراب : « أبصارهن » أبصار : مبتدأ ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه « إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله « مائلة » الآتي « مائلة » خبر المبتدأ « وقد » حرف تحقيق « أراهن » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز مفعول أول « عني » جار ومجرور متعلق بقوله « صداد » الآتي ، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين ، أولهما : أن معمول جار ومجرور فيتوسع فيه ، والثاني أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس في الكلام إضافة « غير » مفعول ثانٍ لأرى ، وغير مضاف و « صداد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « صداد » الذي هو جمع ضادة ، حيث استعمل فعلا — بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة — في جمع فاعلة .

(١) « فعل » مبتدأ أول « وفعلة » معطوف عليه « فعال » مبتدأ ثانٍ « لهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وقل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره =

من أمثله جمع الكثرة : فِعال ، وهو مُطَرَّد في فَعَل وفَعْلَة ، اسمين ، نحو
كَغَب وكِغَاب ، وَثُوب وَثِيَاب ، وَقَصْعة وَقِصَاع ، أو وَصْفين ، نحو صَعْب
وصِيعَاب ، وَصَعْبَة وَصِيعَاب ، وَقَلَّ فيما عِيشُهُ يَلَا ، نحو ضَيْف وَضِيَّاف ،
وَضَيْعَة وَضِيَّاع .

وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ^(١)
أَوْ يَكُ مُضْمَعًا ، وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو الثَّانِي ، وَفَعْلٌ مَعَ فَعَلٍ ، فَاقْبَلِ^(٢)
أى : اطْرُدْ أَيْضًا فِعالٌ في فَعَل وفَعْلَة ، ما لم يكن لاهما معتلا أو مضاعفاً ،
نحو « جَبَلٌ وَجِبَالٌ ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ ، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ ، وَثَمَرَةٌ وَثَمَارٌ » .
واطْرُدْ أَيْضًا فِعالٌ في فَعَل وفَعْل ، نحو ذَنْبٌ وَذُنَابٌ ، وَرُمَحٌ وَرِمَاحٌ .
واحترز من المعتل اللام : كَفَتَى ، ومن المضعف كَطَلَلِ .

== هو يعود إلى فعال « فيما » جار ومجرور متعلق بقوله « قل » السابق « عينه » عين :
مبتدأ ، وعين مضاف ضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه « يا » قصر
للضرورة : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لاهل لها صلة « ما » المجرورة محلا
بني « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

(١) « وفعل » مبتدأ أول « أيضا » مفعول مطلق لفعل محذوف « له » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعال » مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في
عمل رفع خبر المبتدأ الأول « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع
ناقص مجزوم بلم « في لاه » في لام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على
اسمه ، ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه « اعتلال » اسم يكن .
(٢) « أو » عاطفة « يك » فعل مضارع ناقص ، معطوف على « يكن » في البيت
السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا =

وفي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدَ^(١)
 واطرد أَيْضًا فِعَالٌ فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ : مقترنة بالتاء
 أو مجردة عنها ، كَكَرِيمٍ وَكَرَامٍ ، وَكَرِيمَةٍ وَكَرَامٍ ، وَمَرِيضٍ وَمَرَاضٍ ،
 وَمَرِيضَةٍ وَمَرَاضٍ .

* * *

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا ، أَوْ أَنْثِيَةٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا^(٢)
 وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ ، وَالزَّمَّةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَنِي^(٣)
 أَيْ : واطرد أَيْضًا بِحَيٍّ فِعَالٌ جَمْعًا ، لَوْصَفَ عَلَى فَعْلَانٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَةٍ ،
 أَوْ عَلَى فَعْلَى ، نَحْوُ : عَطَشَانٍ وَعِطَاشٍ ، وَعَطَشَى وَعِطَاشٍ ، وَنَدْمَانَةٌ وَنِدَامٍ .

== تقديره هو يعود إلى فعل في البيت السابق «مضعفا» خبريك ، و « مثل » خبر
 مقدم ، ومثل مضاف و « وفعل » مضاف إليه « ذو » مبتدأ مؤخر ، وذو
 مضاف و « التا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وفعل » معطوف على ذو التاء
 « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف ، ومع مضاف و « فعل »
 مضاف إليه « فاقبل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(١) « وفي فعيل » جار ومجرور متعلق بقوله « ورد » الآتي « وصف » حال
 من فعيل ، ووصف مضاف و « فاعل » مضاف إليه « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال « كذاك » جار ومجرور متعلق بقوله
 « اطرَد » الآتي « في أنثاه » مثله « أيضا » مفعول مطلق لفعل محذوف « اطرَد »
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعال .

(٢) « وشاع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 فعال « في رصف » جار ومجرور متعلق بقوله « شاع » السابق « على فعلانا » جار
 ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف « أو أنثيه » معطوف على قوله « فعلانا » السابق
 « أو » عاطفة « على فعلانا » معطوف على قوله « على فعلانا » السابق :

(٣) « ومثله » مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فعلانا » ==

وكذلك اطرِدَ فِعَالٌ في وصف ، عَلَى فُعْلَانٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَةٍ ، نحو « تُخَصَّنَ وَخِصَّاصٌ ، وَتُخَصَّنَانَةٌ وَخِصَّاصٌ » .
والتزم فِعَالٌ في كل وصف عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ ، مُعْتَلٍّ العين ، نحو « طَوِيلٌ وَطَوِيلٌ ، وَطَوِيلَةٌ وَطَوِيلٌ » .

وَبَفَعُولٍ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخَصُّ غَالِبًا ، كَذَلِكَ يَطْرُدُ^(١)
في فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقًا أَلْفًا ، وَفَعْلٌ لَهُ ، وَلِلْفُعَالِ فُعْلَانٌ حَصَلَ^(٢)

= مبتدأ مؤخر « والزمه » الزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به « في نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « الزمه » السابق ، ونحو مضاف و « طويل » مضاف إليه « وطويلة » معطوف على طويل « تفي » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله « الزمه » — والياء للاشباع .

(١) « وبفعول » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعول : جار ومجرور متعلق بقوله « يخص » الآتي « فعل » مبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و « كبد » مضاف إليه « يخص » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ . والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ — وهو قوله « فعل » — « غالبا » حال من الضمير المستتر في يخص « كذلك » كذا : جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي ، والكاف حرف خطاب « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فَعُولٍ في أول البيت .

(٢) « في فعل » جار ومجرور متعلق بقوله « يطرد » في البيت السابق « اسما » حال من فعل « مطلق » مثله ، ومطلق مضاف و « الفا » قصر للضرورة : مضاف إليه « وفعل » مبتدأ « له » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وللفعال » الواو عاطفة أو للاستئناف ، للفعال : جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتي « فعلا » مبتدأ « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهَا^(١)
 ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعُول ، وهو مُطَرَّد في اسم ثلاثي عَلَى فِعْل نحو
 « كَبِدَ وَكَبُودَ ، وَوَعَلَ وَوُعُولَ » وهو ملتزم فيه غالباً .
 واطَّرَدَ فُعُول أيضاً في اسم عَلَى فَعْلٍ - بفتح الفاء - نحو « كَغَبٍ وَكُغُوبَ ،
 وَفَلَسَ وَفُلُوسَ » أو عَلَى فِعْلٍ - بكسر الفاء - نحو « حِجْلٍ وَحُجُولَ ،
 وَضِرْسٍ وَضُرُوسَ » أو عَلَى فَعْلٍ - بضم الفاء - نحو « جُنْدٍ وَجُنُودَ ،
 وَبُرْدٍ وَبُرُودَ » .

ويحفظ فُعُول في فَعْلٍ ، نحو « أَسَدٍ وَأُسُودَ » ويفهم كونه غير مطرد من
 قوله « وَفَعَلَ لَهُ » ولم يقيده باطراد .

وأشار بقوله : « وَالْفُعَالُ فِعْلَانِ حَصَلُ » إلى أن من أمثلة جمع الكثرة
 فِعْلَانَا ؛ وهو مُطَرَّد في اسم عَلَى فُعَالٍ ؛ نحو « غُلَامَ وَغِلْمَانَ ، وَغُرَابَ
 وَغِرْبَانِ » .
 وقد سبق أنه مطرد في فَعْلٍ : كَهَرْدٍ وَصِرْدَانِ .

(١) « شاع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
 فِعْلَانِ « فِي حُوتٍ » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « وَقَاعٍ » معطوف على حوت « وما »
 اسم موصول معطوف على حوت أيضاً « ضَاهَاهَا » ضاهى : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة لاهل
 لمصالة الموصول « وَقَلَّ » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على
 ملان « فِي غَيْرِهَا » في غير : جار ومجرور متعلق بقوله قل ، وغير مضاف وضمير
 لتائبين مضاف إليه .

واطرِدَ فِفلانَ — أيضاً — في جمع ما عينه واو : من فُعل ، أو فَعَلَ ؛ نحو
« عُوِدَ وعِيدان ، وَحُوتَ وَحِيَتان ^(١) ، وقاع وقيعان ، وتاج وتيجان ^(٢) .
وقَلَّ فِفلانَ في غير ما ذكر ، نحو « أخِرَ وإخوان ، وَغَزَالَ وَغِزْلانَ » .

وَفَعَلًا اسماً ، وَفَعِيلاً ، وَفَعَلَ غيرَ مُعَلِّ العَيْنِ — فُعلانٌ شَمِلَ ^(٣)
من أبنية جمع الكثرة : فُعلانٌ ، وهو مَقْبِس في اسم صحيح العين ، عَلَى
فَعَلَ ، نحو « ظَهَرُ وظُهُران ، وَبَطَنَ وبُطْنان » أو عَلَى فَعِيل ، نحو « قَضِبَ
وقُضْبَان ، وَرَغِيفَ ورُغْفان » أو عَلَى فَعَلَ ، نحو « ذَكَرَ وذُكْران ،
وَحَمَلَ وَحُمْلان » .

وَلِكْرِيْمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلاً كَذَالِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا ^(٤)

(١) وكذلك نون ونيان ، وكوز وكيزان ، والنون : الحوت .
(٢) وكذلك دار وديران ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً .
(٣) « وفَعلا » مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله « شمل » الآتي آخر البيت
« اسما » حال من قوله فعلا « وفَعِلا ، وفَعَلَ » معطوفان على قوله « فعلا » السابق ،
ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة « غير » حال من « فعل » وغير مضاف و « معَل »
مضاف و « معَل » مضاف و « العين » مضاف إليه « فعلان » مبتدأ « شمل »
فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعلان ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وزن فعلان شمل فعلا اسما وفَعِلا وفَعَلَ بشرط
كون الأخير غير معتل العين .

(٤) « ولكريم » الواو عاطفة أو للاستئناف ، لكريم : جار ومجرور متعلق
بمعدوف خبر مقدم « وبخيل » معطوف على كريم « فعلا » قصر للضرورة : مبتدأ
مؤخر « كذا » جار ومجرور متعلق بقوله « جعل » الآتي على أنه مفعوله الثاني =

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلُ لَامًا، وَمُضْعَفٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلِيلٌ^(١)

من أمثلة جمع الكثرة: فُعَلَاءٌ ، وهو مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ — بمعنى فاعل — صفة
لذكر عاقل ، غير مضاعف ، ولا معتل ، نحو « ظَرِيفٌ وَظُرْفَاءٌ ، وَكَرِيمٌ
وَكَرْمَاءٌ ، وَبَحِيلٌ وَبُحَلَاءٌ ».

وأشار بقوله : « كَذَا لَمَّا ضَاهَاها » إلى أن ما شابه فَعِيلًا — في كونه دالا
على معنى هو كالغريزة — يُجْمَعُ عَلَى فُعَلَاءَ ، نحو عاقل وعُقَلَاءَ ، وصالح وصُلَحَاءَ ،
وشاعر وشُعَرَاءَ .

وينوب عن فُعَلَاءَ فِي الْمَضَاعِفِ وَالْمَعْتَلِّ : أَفْعَلَاءَ ، نحو « شَدِيدٌ وَأَشَدَّاءٌ ،
وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ » .

[وقد يحىء « أَفْعَلَاءَ » جمعاً لغير ما ذكر ، نحو « نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ ، وَهَيَّانٌ
وَأَهْوَنَاءٌ »] .

«لما» جار ومجرور متعلق بجعل «ضاهاهما» ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما اللوصولة ، والضمير البارز مفعوله ، والجملة لا محل لها
صلة «ما» المجرورة محلا باللام «قد» حرف تحقيق «جعل» جعل : فعل ماض مبنى
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلا ، وهو
مفعوله الأول ، وقد مضى مفعوله الثانى ، والألف للاطلاق .

(١) «وناب» فعل ماض «عنه» جار ومجرور متعلق به «أفعلاء» فاعل ناب
«في المعل» جار ومجرور متعلق بناب «لما» تمييز «ومضعف» معطوف على المعل
لما «وغير» مبتدأ ، و«غير مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه ، والكاف
حرف خطاب «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير
الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ^(١)
 وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٍ ، وَشَذَى الْفَارِسِ ، مَعَ مَا مِثْلُهُ^(٢)
 من أمثلة جمع الكثرة : فَوَاعِلُ ، وهو لاسم عَلَى فَوْعَلٍ ، نحو « جَوَاهِرُ
 وَجَوَاهِرٍ » أَوْ عَلَى فَاعِلٍ ، نحو « طَائِعٍ وَطَوَائِعٍ » ، أَوْ عَلَى فَاعِلَاءٍ ، نحو
 « قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِيعَ » أَوْ عَلَى فَاعِلٍ ، نحو « كَاهِلٍ ، وَكَوَاهِلٍ » .
 وَفَوَاعِلُ — أَيْضًا — جمع لوصف على فَاعِلٍ إِنْ كَانَ لثَوْنٌ عَاقِلٍ ، نحو
 « حَائِضٍ وَحَوَائِضَ » ، أَوْ لَمَذْكَرٌ مَا لَا يَمُتَلِّ ، نحو « صَاهِلٍ وَصَوَاهِلٍ » .
 فَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ الَّذِي عَلَى فَاعِلٍ لَمَذْكَرٌ عَاقِلٌ ، لَمْ يَجْمَعْ عَلَى فَوَاعِلٍ ، وَشَذَى
 « فَارِسٍ وَفَوَارِسَ ، وَسَابِقٍ وَسَوَابِقَ » .
 وَفَوَاعِلُ — أَيْضًا — جمع لفاعلة ، نحو « صَاحِبَةٍ وَصَوَاحِبَ ، وَفَاطِمَةٍ وَفَوَاطِمَ » .

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعِينَ : فَعَالَةٌ وَشَبِيهُهَا ذَا نَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ^(٣)

- (١) « فَوَاعِلُ » مَبْتَدَأُ « لِفَوْعَلٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ
 « وَفَاعِلٍ ، وَفَاعِلَاءَ » مَعْطُوفَانِ عَلَى فَوْعَلٍ « مَعَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ ، وَمَعَ
 مِضَافٍ وَ « نَحْوِ » مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَنَحْوُ مِضَافٍ وَ « كَاهِلٍ » مِضَافٌ إِلَيْهِ .
 (٢) « وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٍ » مَعْطُوفَاتٌ عَلَى « كَاهِلٍ » فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ
 « وَشَذَى » فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فَوَاعِلٍ « فِي
 الْفَارِسِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « شَذَى » « مَعَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ ، وَمَعَ
 مِضَافٍ وَ « مَا » اسْمٌ مُوَضَّوْلٌ مِضَافٌ إِلَيْهِ « مِثْلُهُ » مِثْلٌ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
 مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ الْمَجْرُورَةُ مَحَلًّا بِإِضَافَةٍ مَعَ إِلَيْهَا ، وَالضَّمِيرُ
 الْبَارِزُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا عَمَلَ لَهَا صِلَةٌ .
 (٣) « وَبِفَعَائِلٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أَجْمَعِينَ » الْآتِي « أَجْمَعِينَ » أَجْمَعُ :
 فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « فَعَالَةٌ » مَفْعُولٌ
 بِهِ لِأَجْمَعِينَ « وَشَبِيهُ » مَعْطُوفٌ عَلَى فَعَالَةٍ « ذَا » حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَذَا مِضَافٌ =

من أمثلة جمع الكثرة : فَمَائِلٌ ، وهو : لكل اسم ، رباعي ، بمدّة قبل آخره ، مؤنثا بالتاء ، نحو « سَحَابَةٌ وسَحَابٌ ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ ، وَكُنَاسَةٌ وَكُنَائِسٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَحُلُوبَةٌ وَحَلَائِبٌ » أو مجرداً منها ، نحو « شِمَالٌ وَشِمَائِلٌ ، وَعُقَابٌ وَعُقَائِبٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ » .

* * *

وَبِالْفَعَالِ وَالْفَعَالَى جُمُعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ ، وَالْقَيْسُ اتَّبَعًا^(١)
من أمثلة جمع الكثرة : فَعَالٍ ، وَفَعَالٍ ، ويشتركان فيما كان على فَعْلَاءَ ،
اسما كَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَصَحَارَى ، أو صفة كَعَذْرَاءَ وَعَذَارَى وَعَذَارَى .

* * *

وَأَجْعَلَ فَعَالٍ لِفَعْلٍ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ، كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ^(٢)

= و « تاء » مضاف إليه « أو » عاطفة « مزالة » مزال : معطوف على ذا تاء ، ومزال مضاف والهاء - الذي يعود على تاء - مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني ، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازا هو نائب فاعل له .

(٢) « وبالفعالى » جار ومجرور متعلق بقوله « جمعا » الآتى « والفعالى » معطوف على الفعالى « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق « صحراء » نائب فاعل جمع « والعذراء » معطوف على صحراء « والقيس » مفعول به مقدم لاتبع « اتبع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٣) « وا-جعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فعالى » مفعول أول لاجعل « لغير » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعوله الثانى ، وغير مضاف « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « نسب » مضاف إليه « جدد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نسب ، والجملة فى محل جر نعت لنسب « كالكبرى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ =

من أمثلة جمع الكثرة: فعالي ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثي ، آخره ياء مُشَدَّدة غير متجددة للنسب ، نحو « كُرْسِيٌّ وَكَرَائِيٌّ ، وَبَرْدِيٌّ وَبَرَادِيٌّ » ، ولا يقال « بَصْرِيٌّ وَبَصَارِيٌّ » .

وَبَقَعُ اللَّيْلَ وَشَبَّهَهُ انْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى ^(١)
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِيٍّ جُرَّدَ ، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ ^(٢)

= محذوف « تتبع » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله اجعل — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « العرب » مفعول به لتتبع .

(١) « وبفعال » الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعال : جار ومجرور متعلق بقوله « انطقا » الآتي « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على فعال ، وشبه مضاف والهاء مضاف إليه « انطقا » انطق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الحفيدة للوقف « في جمع » جار ومجرور متعلق بقوله انطقا ، وجمع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « فوق » ظرف متعلق بقوله ارتقى ، وفوق مضاف و « الثلاثة » مضاف إليه « ارتقى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « من غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « مضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ومن خماسي » جار ومجرور معطوف على قوله من غير — إلخ « جرد » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخماسي ، والجملة في محل جر نعت للخماسي « الآخر » مفعول به مقدم لقوله انف الآتي « انف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالقياس » جار ومجرور متعلق بانف .

والرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ^(١)
 وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَخَذَفَهُ، مَا لَمْ يَكُ لَيْنَا إِثْرَهُ الَّذِي خَتَمَا^(٢)
 من أمثلة جمع الكثرة : « فَعَالِلُ » وشبهه ، وهو : كل جمع ثالثه ألف
 بعدها حرفان ؛ فيجمع بفعَالِلَ : كل اسم ، رباعي ، غير مزيد فيه ، نحو
 « جَعْفَرٌ وَجَعْفَرٌ ، وَزَيْجٌ وَزَيْجٌ ، وَبُرْثَنٌ وَبُرْثَنٌ » ويجمع بشبهه : كل اسم ،
 رباعي ، مزيد فيه ، كـ « جَوَاهِرٌ وَجَوَاهِرٌ ، وَصَيَارِفٌ وَصَيَارِفٌ ،
 وَمَسْجِدٌ وَمَسْجِدٌ » .

(١) « والرابع » مبتدأ « الشبيه » نعت للراعي « بالمزيد » جار ومجرور متعلق
 بالشبيه « قد » حرف تفليل « يحذف » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرابع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ
 « دون » ظرف متعلق بقوله يحذف ، ودون مضاف و« ما » اسم موصول : مضاف إليه
 « به » جار ومجرور متعلق بقوله « تم » الآتي « تم » فعل ماض « العدد » فاعله ،
 والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والمراد بما به تم العدد الحرف الخامس من الخماسي .
 (٢) « وزائد » مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله « أخذه » الآتي ، وزائد
 مضاف و « العادي » مضاف إليه ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل من
 من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه « الرباعي » مفعول به للعادي ، وقد سكن ياءه
 ضرورة « أخذه » اخذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،
 والهاء مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ،
 مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى الزائد « لينا » خبر يك « إثره » إثر : منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف
 خبر مقدم ، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « الذ » اسم
 موصول لغة في الذي : مبتدأ مؤخر « ختما » ختم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ،
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها من
 الإعراب صلة الموصول ، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير ، يعني أن حرف اللين يأتي
 عقيب الحرف الآخر من الكلمة

واحتز بقوله : « من غير ما مضى » من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه :
كأَحر ، وَحَرَاء ، ونحوهما مما سبق [ذكره] .

وأشار بهوله : « ومن خماسى جُرَّد الآخر أنْفٍ بالقياس » إلى أن الخماسى
المجرَّد عن الزيادة يجمع على فعَالٍ قياساً ، ويحذف خامسُهُ ، نحو « سَفَارَج » فى
سَفَرَجَل ، و « فَرَّازِد » فى فَرَزْدَق ، و « خَوَارِن » فى خَوَزَنَق .

وأشار بقوله : « والرابع الشبيه بالمزيد — البيت » إلى أنه يجوز حذفُ
رابع الخماسى المجرَّد عن الزيادة ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مُشَبَّهاً للحرف
الزائد — بأن كان من حروف الزيادة ، كنون « خَوَزَنَق » ، أو كان من
تخرج حروف الزيادة ، كدال « فَرَزْدَق » — فيجوز أن يقال : « خَوَارِق ،
وَفَرَّازِق » ، والكثيرُ الأولُ ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو
« خَوَارِن ، وفَرَّازِد » .

فإن كان الرابع غير مُشَبَّه للزائد لم يَجُزْ حذفُهُ ، بل يَتَمَيَّن حذفُ الخامس ؛
فتقول فى « سَفَرَجَل » : « سَفَارِج » ولا يجوز « سَفَارِل » .

وأشار بقوله : « وزائد العادى الرباعى — البيت » إلى أنه إذا كان الخماسى
مَزِيداً فيه حرف حُذِفَ ذلك الحرفُ ، إن لم يكن حرفَ مَدٍّ قبل الآخر ؛
فتقول فى « سَبَطَرَى » : « سَبَاطِر » ، وفى « فَدَوُ كَس » : « فَدَاكَس » ،
وفى « مُدَحْرِج » : « دَحَارَج » .

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قبل الآخر لم يحذف ، بل يجمع الاسمُ
على « فَمَالِيل » نحو « قِرْطَاس وقَرَّاطِيس ، وقِنْدِيل وقِنَادِيل ، وعُصْفُور
وعَصَافِير » .

وَالسَّيْنِ وَالْتَامِينَ كَ « مُسْتَدْعٍ أَزَلَ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَا هُمَا مُحَلٌّ ^(١)
وَالْمِيمُ أَوَّلِي مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا ^(٢)
إذا اشتمل الاسم على زيادة ، لو أبقيت لاحتلّ بناء الجمع ، الذي هو نهاية
ما ترتقى إليه الجموع — وهو فعّال ، وفعايل — حُذِفَت الزيادة ، فإن أمكن
تجمعه على إحدى الصيغتين ، بحذف بعض الزائد وإبقاء البعض ؛ فله حالتان :
إحداهما : أن يكون للبعض مزية على الآخر .
والثانية : أن لا يكون كذلك .

والأولى هي المرادة هنا ، والثانية ستأني في البيت الذي في آخر الباب .
ومثال الأولى « مُسْتَدْعٍ » فتقول في جمعه : « مَدَاعٍ » فتحذف السين والتاء ،
وَتُبْقَى الميم ؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومجردة للدلالة على معنى ، وتقول في « أَلَنَدِرِ » ،

(١) « والسين » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « أزل » الآتي — « والتا »
قصر للضرورة : معطوف على السين « من » جارة « كستدع » الكاف اسم بمعنى
مثل ، مبني على الفتح في محل جر بمن ، والكاف مضاف ومستدع : مضاف إليه ، والجار
والمحجور متعلق بأزل « إذ » حرف دال على التعليل « بينا » جار ومحجور متعلق
بقوله « محل » الآتي ، وبنا مضاف ، و « الجمع » مضاف إليه « بقاها » بقا : مبتدأ ،
وقد قصره للضرورة ، وبقا مضاف وهما : مضاف إليه « محل » خبر المبتدأ .

(٢) « والميم » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « من سواء » الجار والمحجور
متعلق بأولى ، وسوى مضاف ، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه « بالبقا »
جار ومحجور متعلق بأولى « والهمز » مبتدأ « واليا » معطوف على الهمز
« مثله » مثل : خبر المبتدأ ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الميم أيضاً مضاف
إليه « إن » شرطية « سبقا » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ،
وَأَلَفَ الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام :
إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم .

و « يَلْنَدَدِ » : « أَلَادٌ » ، و « يَلَادٌ » فتحذف النون ، وَتَبْقَى الهذزة من « أَلَدَد » ، والياء من « يَلَدَد » ؛ لتصدُّرهما ، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَيْنِ عَلَى مَعْنَى ، نحو : أقوم ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً .

والأَلَدَد ، واليَلْنَدَد : الخَصِمُ ، يقال : رجل أَلَدَدٌ ، وَيَلْنَدَدٌ ، أى : خَصِمٌ ، مثل الأَلَدِّ .

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ أُحْذَفُ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَ « حَيَزَبُونِ » فَهُوَ حُكْمٌ حَقِيقًا (١) إِذَا اشْتَمَلَ الْاسْمُ عَلَى زِيَادَتَيْنِ ، وَكَانَ حُذْفُ إِحْدَاهُمَا يَتَأْتَى مَعَهُ صِيغَةُ الْجَمْعِ ، وَحُذْفُ الْأُخْرَى لَا يَتَأْتَى مَعَهُ ذَلِكَ — حُذِفَ مَا يَتَأْتَى مَعَهُ [صِيغَةُ الْجَمْعِ] وَأَبْقِيَ الْآخَرُ ؛ فَتَقُولُ فِي « حَيَزَبُونِ » : « حَزَابِينَ » ؛ فَتَحْذِفُ الْيَاءَ ، وَتَبْقَى الْوَاوُ ، فَتَقْلِبُ يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا ، وَأَوْثَرْتَ الْوَاوُ بِالْبَقَاءِ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يُغْنِ حُذْفُهَا عَنْ حَذْفِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْيَاءِ مُفَوِّتٌ لَصِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ . وَالْحَيَزَبُونُ : الْعَجُوزُ .

(١) « والياء » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « احذف الآتى — « لا » عاطفة « الواو » معطوف على الياء « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « جمعت » جمع : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدّر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول : مفعول به لجمعت ، مبنى على السكون في محل نصب « كحيزبون » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « فهو » الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حكم » خبر المبتدأ « حتما » حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع صفة لحكم .

وَحَيَّرُوا فِي زَائِدَى سَرَنْدَى وَكُلَّ مَا ضَاهَاهُ كَ « الْعَلَنْدَى » ^(١)
 يعنى أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخِرِ كُنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ فتنقول
 فِي « سَرَنْدَى » : « سَرَّانْد » بحذف الألف وإبقاء النون ، و « سَرَّاد » بحذف
 النون وإبقاء الألف ^(٢) ، وكذلك « عَلَنْدَى » ؛ فتنقول : « عَلَانْد » و « عَلَاد »
 ومثلهما « حَبَنْطَى » ؛ فتنقول : « حَبَانِط » و « حَبَاطِ » ؛ لأنهما زيادتان ،
 زِيدَتَا مَعًا لِلْإِلْحَاقِ بِسَفَرِ جَل ، وَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدَاهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَهَذَا شَأْنُ
 كُلِّ زِيَادَتَيْنِ زِيدَتَا لِلْإِلْحَاقِ .

وَالسَّرَنْدَى : الشَّدِيدُ ، وَالْأُنْثَى سَرَنْدَاةٌ ، وَالْعَلَنْدَى — بِالْفَتْحِ — الْغَلِيظُ
 مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَرَبَّمَا قِيلَ : جَلَّ عَلَنْدَى — بِالضَّمِّ — وَالْحَبَنْطَى : الْقَصِيرُ
 الْبَطِينُ ، يُقَالُ : رَجُلٌ حَبَنْطَى — بِالتَّنْوِينِ — وَامْرَأَةٌ حَبَنْطَاءَةٌ .

(١) « وخيروا » فعل وفاعل « في زائدى » جار ومجرور متعلق بخبروا ،
 وزائدى مضاف ، و « سرندى » مضاف إليه « وكل » معطوف على سرندى ، وكل
 مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ضاهاه » ضاهى : فعل
 ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والهاء العائدة
 إلى سرندى مفعول به ، والجملة لامحل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة
 « كالعلىندى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك
 كائن كالعلىندى .

(٢) الألف التى تبقى هى ألف الاسم المنصورة التى تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة
 أحرف فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذى يلى ألف الجمع ؛ فتقلب
 هذه الألف ياء ؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصا ؛ فتعامل هذه الألف معاملة
 جوار وغواش ودواع .

التصغير

فُعَيْلًا أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قَذَى» فِي «قَذَى»^(١)
 فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهَمًا^(٢)
 إِذَا صَغَّرَ الْأِسْمَ^(٣) الْمَتَمَكِّنَ ضَمَّ أَوَّلَهُ ، وَفُتِحَ ثَانِيَهُ ، وَزِيدَ بَعْدَ ثَانِيَةِ يَاءٍ

(١) « فُعَيْلًا » مفعول ثانٍ تقدم على عامله — وهو قوله « اجعل » الآتي —
 « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » الثلاثي « مفعول
 أول لاجعل » « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صغرته » صغر : فعل ماض ، وتاء
 المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا
 محذوف لدلالة الكلام السابق عليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ،
 ونحو مضاف ، و « قَذَى » مضاف إليه « في قَذَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من قَذَى المصغر .

(٢) « فُعَيْعِلٌ » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في
 الخبر الآتي ، ومع مضاف و « فُعَيْعِيلٌ » مضاف إليه « لما » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر المبتدأ « فاق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى الموصول المجرور محلاً باللام ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : لما فاق الثلاثي ،
 والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام « كَجَعَلِ » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وجعل مضاف ، « درهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر
 إلى مفعوله الأول « دريهمًا » مفعول ثانٍ للمصدر .

(٣) فوائد التصغير خمس :

- الأولى : تصغير ما يتوهم كبره نحو جليل ، تصغير جيل
- الثانية : تحقير ما يتوهم عظمه ، نحو سبيع ، تصغير سبع .
- الثالثة : تقليل ما تتوهم كثرته ، نحو دريهمات ، تصغير جمع درهم .
- الرابعة : تقريب ما يتوهم بعده : إما في الزمن نحو قبيل العصر ، وإما في المكان
 نحو فوق الدار ، وإما في الرتبة نحو أصغر منك .

ساكنة ، ويُقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً ؛ فتقول في « فُلْسِي » :
« فُلَيْسٌ » وفي « قُدِّي » : « قُدِّيٌّ » .

وإن كان رباعياً فأكثر فُعل به ذلك وكُسِرَ ما بعد الياء ؛ فتقول في
« حَرَم » : « دُرَيْهَم » ، وفي « عصفور » : « عُصْفِيرٌ » .
فأمثلة التصغير ثلاثة : فُعِيلٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِيلٌ .

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمُثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ^(١)
أى : إذا كان الاسمُ مما يُصَغَّرُ على فُعِيلٍ ، أو على فَعِيلٍ — تُوصَّلُ إلى
تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على فَعَالِلٍ أو فَعَالِيلٍ : من حذف
حرفٍ أصلي أو زائد ؛ فتقول في « سَفَرَجَل » : « سُفْرَجٌ » ، كما تقول :
« سَفَارِج » ، وفي « مستدع » : « مُدَّيْع » ، كما تقول : « مَدَّاع » فتحذف

= الخامسة : التعظيم ، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري :

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ
وأنكر هذه الفائدة البصريون ، وزعموا أن التصغير لا يكون للتعظيم ؛
لأنهما متنافيان .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ ، أو مفعول به لفعل محذوف ، يفسره ما بعده
« به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتي « لمتهى » مثله ، ومنتهى مضاف
و « الجمع » مضاف إليه « وصل » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وجملته مع نائب فاعله
المستتر فيه لا محل لها صلة للموصول « به » ، إلى أمثلة « جاران » ومجروران متعلقان بقوله
« صل » الآتي في آخر البيت ، وأمثلة مضاف و « التصغير » مضاف إليه « صل » فعل
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراب
مفسرة .

في التصغير ما حذفت في الجمع ، وتقول في « عَلَنَدَى » : « عَلَيْنِدْ » وإن شئت
[قلت] : « عَلَيْنِدْ » ، كما تقول في الجمع : « عَلَانِدْ » و « عَلَادْ » .

وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرَفِ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ^(١)
أى : يجوز أن يُعَوِّضَ مما حذف في التصغير أو التكميل يلا قبل الآخر ؛
فتقول في « سَفَرَجَلْ » : « سُفَيْرِيجْ » و « سَفَارِيجْ » ، وفي « حَبْنَطَى » :
« حُبَيْنِيطْ » و « حَبَانِيطْ » .

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا^(٢)

- (١) « وجائز » خبر مقدم « تعويض » مبتدأ مؤخر ، وتعويض مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « قبل » ظرف متعلق بتعويض ، وقبل مضاف و « الطرف » مضاف إليه « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « بعض » اسم كان ، وبعض مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « فيهما » جار ومجرور متعلق بقوله « انْحَذَفَ » الآتى « انْحَذَفَ » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .
- (٢) « وحائد » خبر مقدم « عن القياس » جار ومجرور متعلق بقوله حائد « كل » مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « خالف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « الموصولة » ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « في البابين » جار ومجرور متعلق بخالف « حكماً » مفعول به لخالف « رسماً » رسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب صفة لقوله « حكماً »

أى : قد يحىء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولهم فى تصغير مغرب « مُغِيرٌ بَانَ » وفى عَشِيَّة « عَشِيَّةٌ ». وقولهم فى جمع رَهْطٍ « أَرَاهِطٌ »^(١) وفى باطل « أَبَاطِيلٌ » .

لِتَلَوِيَا التَّصْغِيرِ — مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ ، أَوْ مَدَّةٌ — الْفَتْحُ انْحَتَمَ^(٢)
كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّةٌ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ^(٣)

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِّلْجَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَاخُوا

ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع ، يقدر أنهم جمعوا رهطاً على أراهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أراهطاً على أراهط كأكلب وأكالب .

(٢) « لتلو » جار ومجرور متعلق بقوله « انحتم » الآتى فى آخر البيت ، وتلو مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، والتلو بمعنى التالى ، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل الى مفعوله ، وياء مضاف و « التصغير » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو ، وقبل مضاف ، و « علم » مضاف إليه ، وعلم مضاف و « تأنيث » مضاف إليه « أو » عاطفة « مدته » مدة : معطوف على علم تأنيث ، ومدة مضاف وأهواء مضاف إليه « الفتح » مبتدأ « انحتم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الفتح ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كذا » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون فى محل رفع « مدة » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « سبق » الآتى — ومدة مضاف و « أفعال » مضاف إليه « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة « أو » عاطفة « مد » معطوف على مدة أفعال ، ومد مضاف و « سكران » مضاف إليه « وما » اسم موصول : معطوف على =

أى : يجب فتح ماولى ياء التصغير ، إن وليته تاء التأنيث ، أو ألفه المنصورة ، أو الممدودة ، أو ألف أفعال جمعاً ، أو ألف فعلان الذى مؤنثه فعلى^(١) ؛ فتقول : فى تمرّة : « تُمَيْرَة » ، وفى حُبلى : « حُبَيْلى » ، وفى خمرَاء : « حُمَيْرَاء » ، وفى أجمال : « أَجِيمَال » ، وفى سكران : « سُكْرَان » .

فإن كان فعلان من غير باب سكران ، لم يُفتح ما قبل ألفه ، بل يُكسر ، فتقلب الألف ياء ؛ فتقول فى « سِرْخَان » : « سُرْخِين » كما تقول فى الجمع « سَرَّاحِين » .

ويكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ، إن لم يكن حرف إعراب ؛ فتقول فى « درهم » : « دُرْهِيم » ، وفى « عُصفور » : « عُصْفِير » ، فإن كان حرف إعراب حرّاً كتمه بحركة الإعراب ، نحو « هذا فُلَيْس » ، ورأيت فُلَيْسًا وَمررتُ بفُلَيْسٍ .

==سكران «به» جار ومجرور متعلق بقوله التحق الآتى «التحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما للوصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة .

(١) يشترط فى فعلان — الذى تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء — ثلاثة شروط : الأول أن تكون الألف والنون زائدتين ، والثانى ألا يكون مؤنثه على فعلانة ، والثالث ألا يكونوا قد جمعوه على فعالين ؛ فلو كانت نونه أصلية كعسان من الحسن وعفان من العفونة قيل فى مصغره : حسيين وعفيين ، ولو كانت أنثاء على فعلانة كسيفان قيل فى تصغيره : سيفيين ، ولو كانوا جمعوه على فعالين كسلطان قيل فى تصغيره : سليطين .

وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَا^(١)
 كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ^(٢)
 وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعَلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْمَرَانَا^(٣)
 وَقَدَّرَ انْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا^(٤)

(١) «وَألف» مبتدأ، وألف مضاف و«التأنيث» مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من ضميره المستكن في الخبر «مدا» مد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها «وتأوه» الواو عاطفة ، تاء معطوف على ألف التأنيث ، وتاء مضاف والهاء مضاف إليه «منفصلين» منقول ثان تقدم على عامله «عدا» فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المزيد» مبتدأ مؤخر «آخرا» منصوب على نزع الخافض «للسب» جار ومجرور متعلق بالمزيد «وعجز» معطوف على المزيد ، وعجز مضاف و «المضاف» مضاف إليه «والركب» معطوف على قوله المضاف .

(٣) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «زيادتا» مبتدأ مؤخر ، وزيادتا مضاف ، و «فعلانا» مضاف إليه «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ، وبعد مضاف و «أربع» مضاف إليه «كزعمرانا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

(٤) «وقدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «انفصال» مفعول به لقدر ، وانفصال مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «دل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لامحل لها صلة الموصول «على ثنية» جار ومجرور متعلق بدل «أو» عاطفة «جمع» معطوف على ثنية ، وجمع مضاف و «تصحيح» مضاف إليه «جلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جمع ، والجملة في محل =

لا يُعْتَدُّ في التصغير بألف التأنيث الممدودة ، ولا بقاء التأنيث ، ولا بزيادة ياء النسب ، ولا بعجز المضاف ، ولا بعجز المركب ، ولا بالألف والنون المزيدين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمع التصحيح .

ومعنى كون هذه لا يعتدُّ بها . أنه لا يضرُّ بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين ؛ فيقال في « جُحْدُ بَاء » ^(١) : « جُحْدُ بَاء » ، وفي « حَنْظَلَةٌ » : « حَنْظَلَةٌ » ، وفي « عَبْقَرِيَّ » : « عَبْقَرِيَّ » ، وفي « بَعْلَبِكَ » : « بَعْلَبِكَ » ، وفي « عَبْدُ اللَّهِ » : « عَبْدُ اللَّهِ » ، وفي « زَعْفَرَان » : « زَعْفَرَان » ، وفي « مُسْلِمَيْنِ » : « مُسْلِمَيْنِ » ، وفي « مُسْلِمِينَ » : « مُسْلِمِينَ » ، وفي « مُسْلِمَاتٍ » : « مُسْلِمَاتٍ » .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا ^(٢)

= جر صفة للجمع ، وجعل المكردى قوله « جمع » بالنصب مفعولاً مقدماً لقوله « جلا » وجملة « جلا — إلخ » عطفاً على جملة « دل على ثنية » وهو عندي أحسن ،
(١) الجندبا — بضم الجيم والدادال جميعاً بينهما خاء ساكنة — ضرب من الجنادب ، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٢) « وألف » مبتدأ ، وألف مضاف و « التأنيث » مضاف إليه « ذو » نعت لألف التأنيث ، وذو مضاف و « القصر » مضاف إليه « متى » اسم شرط جازم « زاد » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث « على أربعة » جار ومجرور متعلق ب « زاد » حرف نفي ونصب واستقبال « يثبتا » فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث الواقع مبتدأ ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وكان من حقها أن تقترن بالناء ، لكنه حذف الناء لضرورة إقامة الوزن ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَبِيرٍ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ^(١)
أى : إذا كانت ألفُ التانيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً وجبَ حذفُها في
التصغيرِ ؛ لأن بقاءها يُخرجُ البناءَ عن مثالِ فَعْيَعِلْ ، وفُعْيَعِلْ ؛ فتقول في
« قَرَقَرَى » : « قُرْ بِقَرٍ » ، وفي « لُعْزَى » : « لُعْيَغِرٍ » .

فإن كانت خامسةً وقبلها مدَّةٌ زائدةٌ جازَ حذفُ المدَّةِ الزائدةِ وإبقاءُ ألفِ
التانيثِ ؛ فتقول في « حُبَارَى » : « حُبِيرَى » وجازَ أيضاً حذفُ ألفِ التانيثِ
وإبقاءُ المدَّةِ ؛ فتقول : « حُبِيرٍ » .

وَأَزْدَدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبَ فَقِيْمَةٍ صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصَبُّ^(٢)

(١) « وعند » ظرف متعلق بقوله « خير » الآتى ، وعند مضاف و « تصغير »
مضاف إليه ، وتصغير مضاف و « حبارى » مضاف إليه « خير » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بين » ظرف متعلق بقوله خير أيضاً ، وبين
مضاف و « الحبيرى » مضاف إليه « فادر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله لا محل لها اعتراضية بين المعطوف
والمعطوف عليه « والحبير » معطوف على الحبيرى .

(٢) « وازدد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لأصل »
جار ومجرور متعلق بازدد على أنه مفعوله الثانى « ثانياً » مفعول أول لازدد « لينا »
صفة لقوله ثانياً « قلب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
حوازاً تقديره هو يعود إلى قوله ثانياً ، والجملة في محل نصب نعت ثان لقوله « ثانياً »
السابق « فقيمة » الفاء للتفريع ، قيمة : مفعول تقدم على عامله « صير » فعل أمر ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « قويمه » مفعول ثان لصير « تصب » فعل
مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

وَشَدَّ فِي عِيدٍ عَيْدٌ ، وَحْتَمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ^(١)
وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْمَلُ^(٢) وَأَوَّ ، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْمَلُ^(٣)
أى : إذا كان ثانى الاسم المصغر من حروف اللين ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ .
فإن كان أَصْلُهُ الواو قلب واوًا ؛ فتقول فى « قِيمَة » : « قُوبَة » ، وفى
« بَاب » : « بُوب » .

وإن كان أَصْلُهُ الياء قلب ياء ؛ فتقول فى « مُوقِن » : « مُيَيْقِن » ، وفى
« نَاب » : « نُيَيْب » .

وشذ قولهم فى « عِيدٍ » : « عَيْدٌ » ، والقياسُ « عُوَيْدٌ » بقلب الياء واوًا ؛
لأنها أَصْلُهُ ؛ لأنه من عَادَ يَعُودُ .

فإن كان ثانى الاسم المصغر ألفًا مزيدةً أو مجهولةً الْأَصْلُ وَجَبَ قَلْبُهَا واوًا ؛
فتقول فى « ضَارِب » : « ضُوَيْزِب » ، وفى « عَاج » : « عُوَيْج » .

(١) « شد » فعل ماض « فى عيد » جار ومجرور متعلق بشذ « عيد » فاعل
شد « وحثم » فعل ماض مبنى للمجهول « للجمع ، من ذا » جاران ومجروران متعلقان
بجتم « ما » اسم موصول : نائب فاعل لحتم مبنى على السكون فى محل رفع « لتصغير »
جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتى « علم » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لاجل لها
صلة الموصول .

(٢) « والألف » مبتدأ « الثانى ، المزيد » نعتان للألف « يجعل » فعل مضارع
مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف ،
وهو المفعول الأول « واو » مفعول ثانٍ ليجمع ، والجملة من الفعل المبني للمجهول
ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الألف « كذا » جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مستدأ مؤخر « الأصل » مبتدأ
« فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « يجعل » الآتى « يجعل » فعل مضارع مبنى =

والتكسير — فيما ذكرناه — كالتصغير ؛ فتقول في « باب » : « أَبَوَاب » ،
وفي « نَاب » : « أَنْيَاب » ، وفي « ضَارِبَة » : « ضَوَارِب » .

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا (١)
المراد بالمنقوص — هنا — مَا نَقَصَ مِنْهُ حَرْفٌ ؛ فإذا صَغُرَ هَذَا النُّوعُ مِنَ
الْأَسْمَاءِ ؛ فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَنَائِيًّا ، مَجْرَدًا عَنِ التَّاءِ ، أَوْ ثَنَائِيًّا مُلْتَبَسًا بِهَا ،
أَوْ ثَلَاثِيًّا مَجْرَدًا عَنْهَا .

فَإِنْ كَانَ ثَنَائِيًّا مَجْرَدًا عَنِ التَّاءِ أَوْ مُلْتَبَسًا بِهَا — رُدَّ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ مَا نَقَصَ
مِنْهُ ؛ فَيُقَالُ فِي « دَم » : « دُمِي » ، وفي « شَفَّة » : « شُفَيْتُهُ » ، وفي « عِدَّة » :
« وَعَيْدٌ » ، وفي « مَاء » — مُسَمًّى بِهِ — : « مَوًى » .
وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَثَلَاثُهُ غَيْرُ تَاءٍ التَّائِيثِ صَغُرَ عَلَى لَفْظِهِ ، وَلَمْ يُرَدَّ
إِلَيْهِ شَيْءٌ ؛ فَتَقُولُ فِي « شَاكَ السَّلَاحِ » : « شَوَيْكَ » .

= للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « الأصل »
والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل
لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) « كَمَّلِ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنقوص »
مفعول به لكمل « في التصغير » جار ومجرور متعلق بكمل « ما » مصدرية ظرفية
« لم » نافية جازمة « يحو » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ،
والكسرة قبلها دليل عليها ، وناعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
المنقوص « غير » حال تقدم على صاحبه ، وهو قوله « ثالثاً » الآتي ، وغير
مضاف و « التاء » مضاف إليه « ثالثاً » مفعول به لقوله « يحو » السابق « كما » بالقصر
لغة في ماء : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مستأ محذوف ، أي : وذلك كائن كما .

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَاً^(١)
من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد
تَجَرُّيدِهِ من الزوائد التي هي فيه .

فإن كانت أصوله ثَلَاثَةً صَغَّرَ عَلَى فُعِيلٍ ، ثم إن كان الْمُسَمَّى به مذكراً
جُرِّدَ عن التاء ، وإن كان مؤنثاً أُلْحِقَ تاء التانيث ؛ فيقال في « المعطف » :
« عُطِيفٌ » ، وفي « حَامِدٍ » : « حُمَيْدٌ » ، وفي « حُبْلَى » : « حُبَيْلَةٌ » ،
وفي « سَوْدَاءَ » : « سُويْدَةٌ » .

وإن كانت أصوله أَرْبَعَةً صَغَّرَ عَلَى فُعَيْعِلٍ ؛ فتقول في « قِرِطَاسٌ » :
« قَرِيطَسٌ » ، وفي « عُصْفُورٌ » : « عُصْفِيرٌ » .

وَأَخْتِمُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتُ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِي ، كَسْنِ^(٢)

(١) « ومن » اسم موصول مبتدأ « بترخيم » جار ومجرور متعلق بقوله
« يصغر » الآتي « يصغر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « اكتنى » فعل ماض ،
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ « بالأصل » جار ومجرور متعلق بقوله اكتنى « كالعطيف »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « يعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « المعطفا » مفعول به يعنى ، والألف للاطلاق
(٢) « واختم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتا »
قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باختم ، وتامضاف و « التانيث » مضاف إليه
« ما » اسم موصول مفعول به لاختم « صغرت » صغر : فعل ماض ، وتاء المخاطب
فاعله ، والجملة لامحل لها صلة الموصول « من مؤنث » جار ومجرور متعلق بقوله
صغرت « عار ، ثلاثي » صفتان لمؤنث « كسن » جار ومجرور متعلق بمحذوف ،
خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كسن .

مَا لَمْ يَكُنْ بِالنَّارِ يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ^(١)
وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرَ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثَرُ^(٢)

إذا صُغِّرَ الثلاثيُّ ، المؤنثُ ، الخالي من علامة التأنيث — لحقته [التاء] عند
أَمْنِ اللَّبْسِ ، وَشَذَّ حَذَفُهَا حِينَئِذٍ ؛ فتقول في « سِنَّ » : « سُنَيْتَةٌ » ، وفي
« دَارَ » : « دَوَيْرَةٌ » ، وفي « يَدَ » : « يَدِيَّةٌ » .

فإن خِيفَ اللَّبْسُ لم تلحقه التاء ؛ فتقول في « شَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسٍ » :
« شُجَيْرٌ ، وَبُقَيْرٌ ، وَخَمِيسٌ » — بِلاَ تَاءٍ — إذ لو قلت « شُجَيْرَةٌ ، وَبُقَيْرَةٌ ،
وَخَمِيسَةٌ » لالتبس بتصغير « شَجَرَةٍ ، وَبَقَرَةٍ ، وَخَمْسَةٍ » الممدود به مذكر .
ومما شَذَّ فيه الحذفُ عند أَمْنِ اللبس قولهم في « ذَوْدَ ، وَحَرْبَ ، وَقَوْسَ ،
وَنَعْلَ » : « ذَوَيْدٌ ، وَحُرَيْبٌ ، وَقَوَيْسٌ ، وَنُعَيْلٌ » .

(١) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص
مجزوم بـلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق
« بالنار » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « يكن » « يرى » فعل مضارع
مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المؤنث الذي
هو اسم يكن ، وهو مفعوله الأول « ذا » مفعول ثان ليرى ، وذا مضاف « لبس »
مضاف إليه ، وجملة الفعل المبني للمجهول مع مفعوليه في محل نصب خبر يكن « كشجر » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وبقر ، وخمس » معطوفان على شجر .
(٢) « وشذ » فعل ماض « ترك » فاعل شذ « دون » ظرف متعلق بمحذوف
حال من الفاعل ، ودون مضاف ، و « لبس » مضاف إليه « ونذر » فعل ماض
« لحاق » فاعل نذر ، ولحاق مضاف ، و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه « فيما » جار
ومجرور متعلق بقوله « نذر » السابق « ثلاثيا » مفعول به تقدم على عامله — وهو
قوله « كثر » الآتي — « كثر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى « ما » الموصولة المجرورة محلا بـفي ، والجملة لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول .

وشذ أيضاً لحاقُ التاء فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ، كقولهم في « قُدَّام » :
« قُدَيْدِيمة » .

وَصَغَّرُوا شَذُوذًا : « الَّذِي ، الَّتِي وَذَا » مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا « تَا ، وَتِي » ^(١)
التصغيرُ من خواصِّ الأسماء المتكسفة ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ ، وشذَّ تصغير
« الَّذِي » وفروعه ، و « ذَا » وفروعه ، قالوا في « الَّذِي » : « اللَّذِيَّ » وفي
« الَّتِي » : « اللَّتِيَّ » وفي « ذَا ، وَتَا » : « ذِيَّ ، وَتِيَّ » ^(٢) .

• • •

(١) « وصغروا » فعل وفاعل « شذوذا » حال من الواو في صغروا : أي شاذين
« الذي » مفعول به لصغروا « التي » معطوف على الذي بعاطف مقدر « وذا » معطوف على
الذي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ذا » أو متعلق بقوله « صغروا » السابق ،
ومع مضاف و « الفروع » مضاف إليه « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
« تا » مبتدأ مؤخر « وتي » معطوف على تا .

(٢) من ذلك - في التي - قولهم في مثل من أمثالهم « بعد اللتيا والتي » وقول الراجز :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

ومن ذلك في « ذا » قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق :

أَوْ تَحْلِيْنِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيْ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

النَّسَبُ

يَاءُ كِيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ^(١)

إذا أريد إضافة شئ إلى بلد ، أو قبيلة ، أو نحو ذلك — جُعِلَ آخره ياءً مُشَدَّدةً ، مكسوراً ما قبلها ؛ فيقال فى النسب إلى « دمشق » : « دِمَشْقِيٌّ » ، وإلى « تميم » : « تَمِيمِيٌّ » ، وإلى « أحمد » : « أَحْمَدِيٌّ » .

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ ، وَتَا تَأْنِيثِ أَوْ مَدَّتْهُ ، لَا تُثْبِتَا^(٢)

(١) « ياء » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « زادوا » الآتى — « كيا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله ياء ، ويا مضاف و « الكرسي » مضاف إليه « زادوا » فعل وفاعل « للنسب » جار ومجرور متعلق بـ « زادوا » « وكل » مبتدأ أول ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تليه » تلى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ياء » والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كسر » كسر : مبتدأ ثان ، وكسر مضاف والهاء مضاف إليه « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كسر ، والجملة من هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « مثله » مثل : مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « اخذف » الآتى — ومثل مضاف والهاء مضاف إليه ، وهى عائدة إلى الياء « مما » جار ومجرور متعلق بقوله « اخذف » « حواه » حوى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة المحرورة محلا بمن ، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول « اخذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتا » قصر للضرورة : مفعول به تقدم =

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنٌ^(١)
يعنى أنه إذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسيّ - فى كونها مشددة ،
واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً - وَجَبَ حَذْفُهَا ، وجعلُ ياء النسب
موضعها ؛ فيقال فى النسب إلى « الشافعيّ » : « شافعيّ » وفى [النسب إلى]
« مَرْمِيّ » : « مَرْمِيّ » .

وكذلك إن كان آخرُ الاسم تاء التأنيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب ؛ فيقال فى
النسب إلى « مكة » : « مَكِّيّ » .

ومثلُ تاء التأنيث - فى وجوب الحذف للنسب - أَلِفُ التأنيث المقصورة
إذا كانت خامسةً فصاعداً ، كحُبَارَى وحُبَارَى ، أو رابعة متحرّكة ثانى ما هي

= على عامله ، وهو قوله « لا تثبتا » الآتى - وتامضاف و « تأنيث » مضاف إليه « أو »
عاطفة « مدته » مدة : معطوف على تاء ، ومدة مضاف و « تأنيث » مضاف إليه
« لا » ناهية « تثبتا » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
المنقلبة ألفاً للوقف فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، والنون المنقلبة ألفاً للتوكيد .

(١) « إن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى مدة التأنيث المقصورة « تربع » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى اسم تكن ، والجملة فى محل نصب
خبر تكن « ذا » مفعول به لتربع ، وذا مضاف و « ثان » مضاف إليه « سكن »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة فى محل
جر صفة لثان « فقلبها » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف
وها : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ، والخبر محذوف : أى فقلبها
واوا جائز ، مثلاً « واوا » مفعول ثانٍ للمصدر الذى هو قلب « وحذفها » الواو
للاستثناء ، وحذف : مبتدأ ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى
مفعوله « حسن » خبر المبتدأ .

فيه ، كجَمْزَى وَجَمْزَى ، وإن كانت رابعة ساكنًا ثانى ما هى فيه — كحُبْلَى —
 جاز فيها وجهان : أحدهما الحذف — وهو المختار — فتقول : « حُبْلَى » ،
 والثانى قلبها واوًا ؛ فتقول : « حُبْلَوَى » .

لِشَبْهِهَا الْمُلْحَقِ ، وَالْأَصْلِيُّ — مَا لَهَا ، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى ^(١)
 وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلُ كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزِلُ ^(٢)
 وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَمَعُنُ ^(٣)

(١) « لشبها » شبه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وشبه مضاف
 وها : مضاف إليه « الملحق » نعت لشبه « والأصلى » معطوف على الملحق « ما »
 اسم موصول : مبتدأ مؤخر « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول
 « وللأصلى » الواو للمطف أو للاستئناف ، للأصلى : جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم « قلب » مبتدأ مؤخر « يعتى » فعل مضارع مبنى للمجهول — وهما
 يختار — ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « قلب »
 السابق ، والجملة فى محل رفع نعت لقلب .

(٢) « والألف » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « أزل » الآتى — « الجائز »
 نعت للألف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « أربعا » مفعول به للجائز « أزل » فعل
 أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كذلك » جار ومجرور متعلق بعزل
 الآتى « يا » قصر للضرورة : مبتدأ ، ويا مضاف و« المنقوص » مضاف إليه « خامسا »
 حال من الضمير المستتر فى قوله عزل الآتى « عزل » فعل ماض مبنى لمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ ، والجملة من
 الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ

(٣) « والحذف » مبتدأ « فى الياء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بالحذف
 « رابعا » حال من الياء « أحق » خبر المبتدأ « من قلب » جار ومجرور متعلق بأحق
 « وحتم » خبر مقدم « قلب » مبتدأ مؤخر ، وقلب مضاف ، و« ثالث » مضاف إليه =

يعنى أن ألف الإلحاق المقصورة كالف التانيث : فى وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً كَحَبَزَكِيٍّ وَحَبَزَكِيٍّ ، وجَوَازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً : كَعَلَقِيٍّ وَعَلَقِيٍّ وَعَلَقَوِيٍّ ، ولكن المختار هنا القلبُ ، عكس ألف التانيث .

وأما الألف الأصلية ؛ فإن كانت ثلاثة قلبت واواً : كَمَصَاً وَعَصَوِيٍّ ، وفَتَوِيٍّ ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً : كَمَلَهَوِيٍّ ، ورُبَّمَا حذفت كَمَلَهَوِيٍّ ، والأوَّلُ هو المختار ، وإليه أشار بقوله : « وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى » أى : يُخْتَارُ ، يقال : اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ — أى : اخترته — وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذفُ كَمُصْطَفِيٍّ فى مُصْطَفَى ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا » .

وأشار بقوله : « كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص ؛ فإن كانت ياؤه ثلاثة قلبت واواً وَفُتِحَ ما قبلها ، نحو « شَجَوِيٍّ » فى شَجٍ ، وإن كانت رابعة حذفت ، نحو « قَاضِيٍّ » [فى قَاضٍ] ، وقد ثقل واواً ، نحو « قَاضَوِيٍّ » ، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها « كَمُعْتَدِيٍّ » فى مُعْتَدٍ ، و « مُسْتَعْلِيٍّ » فى مُسْتَعْلٍ .
والحَبَزَكِيٍّ : ذَكَرُ الْقُرَادِ ، وَالْأَنثَى : حَبَزَكَاةٌ ، وَالْعَلَقِيٍّ : نَبْتُ ، وَاحِدُهُ عَلَقَاةٌ .

وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ، وَفَعِلٌ وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا انْفَتْحَ وَفَعِلٌ^(١)

« يعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة لثالث .

(١) « أول » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول أول لأول ، وذا مضاف و « القلب » =

يعنى أنه إذا قلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فتح ما قبلها ، نحو : « شَجَوِيَّ وَقَاضَوِيَّ » .

وأشار بقوله : « وَفَعِلٌ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةً ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد — وجب التخفيفُ يجعل الكسرة فتحة ، فيقال في نَمِرٍ : « نَمَرِيٌّ » وفي دُئِلٍ : « دُؤْلِي » ، وفي إِبِلٍ : « إِبِلِيَّ » .

وَقِيلَ فِي الرَّمِيِّ مَرَمِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرَمِيٌّ^(١)
قد سبق أنه إذا كان آخرُ الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين ، وجب حذفها في النسب ؛ فيقال في « الشافعي » : « شَافِعِيٌّ » ، وفي « مَرَمِيٌّ » : « مَرَمِيٌّ » .

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً ، والأخرى زائدة ؛ فمن

= مضاف إليه « انفتاحاً » مفعول ثانٍ لأول « وفعل » بفتح الفاء وكسر العين — مبتدأ « وفعل » بضم الفاء وكسر العين — معطوف عليه « عينهما » عين : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله افتتح الآتي ، وعين مضاف والضمير مضاف إليه « افتتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وفعل » — بكسر الفاء والعين جميعاً — معطوف على الضمير المجرور محلاً بالإضافة ، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق .

(١) « وقيل » فعل ماضٍ مبني للمجهول « في الرمي » جارٍ ومجرور متعلق بقيل « مرمي » قصد لفظه : نائب فاعل قيل « واختير » فعل ماضٍ مبني للمجهول « في استعمالهم » الجار والمجرور متعلق باختيار ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « مرمي » نائب فاعل لاختير .

العرب مَنْ يكتفى بحذف الزائدة منهما ، ويُبْقَى الأصلية ، ويقلبها واواً ، فيقول
في « المرمي » : « مَرْمَوِيٌّ » ، وهي لغة قليلة ؛ والمختار اللغة الأولى — وهي
الحذف — سواءً كانتا زائدتين ، أم لا ؛ فتقول في « الشافعي » : « شَافِعِيٌّ »
وفي « مرمي » : « مَرْمِيٌّ » .

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَرْدُدُهُ وَاوًّا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ^(١)
قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة بأكثر من حرفين .

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من الاسم في
النسب شيء ، بل يُفْتَحُ ثَانِيهِ وَيُقَلَّبُ ثَالِثُهُ وَاوًّا ، ثم إن كان ثانيه ليس بدلا
من واو لم يغير ، وإن كان بدلا من واو قلب واوًّا ؛ فتقول في « حَيٍّ » : « حَيَوِيٌّ » ؛
لأنه من حَيِّيتُ ، وفي « طَوِيٍّ » : « طَوَوِيٌّ » ؛ لأنه من طَوَيْتُ .

(١) « ونحو » مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « حَيٍّ » مضاف إليه « فتح » مبتدأ
ثانٍ ، وفتح مضاف ، وثان من « ثانيه » مضاف إليه ، وثان مضاف وضمير الغائب العائد
إلى نحو حَيٍّ مضاف إليه « يجب » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو
يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وأردده » اردد : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاردد « واو » مفعول ثانٍ لاردد
« إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله « قلب » الآتي ،
والهاء تعود إلى الوار « قلب » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثانيه ، والجملة من قلب ونائب فاعله في محل نصب خبر
يكن . وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

وَعَلَّمَ التَّثْنِيَّةَ أَحْذِفْ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ^(١)
يُحْذَفُ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ [مَا فِيهِ مِنْ] علامة تثنية ، أو جمع تصحيح ؛ فإذا
سَمَّيْتَ رَجُلًا « زَيْدَانِ » — وأعربته بالألف رَفَعًا ، وبالياء جَرًّا ونصبًا —
قلت : « زَيْدِي » وتقولُ فيمن اسمه : « زَيْدُون » — إذا أعربته بالحروف — :
« زَيْدِي » وفيمن اسمه هندات : « هِنْدِي » .

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ^(٢)
قد سبق أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب ؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب
كسره في النسب ياء [مكسورة] مُدْغَمٌ فِيهَا ياء — وجب حذفُ الياء
المكسورة ، فتقول في طَيِّبٍ : « طَيِّبِي » .

(١) « وعلم » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « احذف » الآتي — وعلم مضاف
و « التثنية » مضاف إليه « احذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « للنسب » جار ومجرور متعلق بقوله احذف « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف
و « ذا » مضاف إليه « في جمع » جار ومجرور متعلق بقوله : « وجب » الآتي ،
وجمع مضاف ، و « تصحيح » مضاف إليه « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

(٢) « وثالث » مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف
محذوف ، والتقدير : وحرف ثالث « من نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « حذف »
الآتي ، ونحو مضاف ، و « طيب » مضاف إليه « حذف » فعل ماض مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ « وشذ » فعل ماض « طائي » فاعل شذ « مقولا » حال من
طائي « بالالف » جار ومجرور متعلق بقوله « مقولا » .

وقياسُ النسبِ في طيء : « طَيْئِيٌّ » ، لكن تركوا القياس ، وقالوا :
« طَائِيٌّ » بإبدال الياء ألفا .

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف ، نحو « هَبْيَيْخِي » في هَبْيَيْخ .
والهبيخ : الغلام المملوء ، والأثنى هَبْيَيْخَةٌ .

وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التَّزِمِ وَفَعْلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمِ (١)
يقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ : فَعْلِيٌّ — بفتح عينه وحذف يائه — إن لم يكن
معتلّ العين ، ولا مضاعفا ، كما يأتي ؛ فتقول في حَنِيفَةٍ : « حَنْفِيٌّ » .
ويقال في النسب إلى فَعِيلَةٍ : فَعْلِيٌّ — بحذف الياء — إن لم يكن مضاعفا ؛
فتقول في جُهَيْنَةٍ : « جُهَيْنِيٌّ » (٢) .

(١) « وفعلِي » مبتدأ « في فعيلة » جار ومجرور متعلق بقوله « التزم » الآتي
« التزم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى فعلِي الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وفعلِي » مبتدأ « في
فعيلة » جار ومجرور متعلق بقوله « حتم » الآتي « حتم » فعل ماض مبني للمجهول
وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فعلِي نائب فاعل ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

(٢) الأصل في النسب إلى فعيل بفتح الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء في آخره —
أن ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى أمير وكريم : أميري ، وكريمي ،
والأصل في النسب إلى فعيل — بضم الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء — أن ينسب
إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى نمر وكيب : نمري ، وكيبي ، والأصل في النسب
إلى فعيلة — بفتح الفاء — وإلى فعيلة — بضم الفاء — أن تحذف ياؤه ، وتحذف مع ذلك =

(٢٢ — شرح ابن عقيل ٢)

وَأُلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أُولِيًّا^(١)
 يعني أن ما كان على فَعِيلٍ أو فُعِيلٍ ، بلا تاء ، وكان معتلَّ اللام —
 فحكمه حكم ما فيه التاء : في وجوب حذف يائه وفتح عينه ؛ فتقول في «عَدِيٌّ» :
 «عَدَوِيٌّ» ، وفي «قُصِيٌّ» : «قُصَوِيٌّ» ، كما تقول في «أُمِّيَّةٌ» : «أُمَوِيٌّ»
 فإن كان فَعِيلٌ أو فُعِيلٌ صحيحَي اللام ، لم يُحذف شيء منهما ؛ فتقول في
 «عَقِيلٌ» : «عَقِيلٌ» ، وفي «عَقِيلٌ» : «عَقِيلٌ»^(٢)

= تاؤه ، ثم تقلب كسرة العين من الأول فتحة ؛ فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة :
 جهني ، وأذني ، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة : حنفي وشرفي ، وإنما فعلوا ذلك
 فرقا بين الذكر والمؤنث ، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في الذكر لأن التاء
 التي للتأنيث تحذف حتما ، فلما وجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه ؛ لأن الحذف
 يأنس إلى الحذف ، وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألقاظ جاءوا بها
 على خلاف الأصل ، قالوا في النسب إلى سليقة : سليقي ، وقالوا في النسب إلى عميرة :
 عميري ، وقالوا في النسب إلى رديئة : بضم ففتح - رديني ، وقالوا في النسب إلى
 ثقيف : ثقيفي ، وقالوا في النسب إلى قريش وهذيل - بضم ففتح - قرشي ، وهذلي .
 (١) «وَأُلْحَقُوا» فعل وفاعل «معل» مفعول به لألحقوا ، ومعل مضاف و«لام»
 مضاف إليه عرياء عري : فعل ماض ، وتعلقه محذوف ، وتقديره : عري من التاء ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى معل لام ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل
 نصب نعت لقوله «معل لام» السابق «من المثالين» جار ومجرور متعلق بمحذوف
 حال من الضمير المستتر في «عري» «بما» جار ومجرور متعلق بألحقوا «التاء»
 قصر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله «أوليا» الآتي - «أوليا»
 أولى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما المرصولة المجرورة محلا بالياء وهو مفعوله الأول ،
 والجملة من الفعل ومفعوليها لا محل لها صلة الموصول المجزور بالياء .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

عُقَيْلِيَّةٌ أُمَّا مَلَأْتُ إِزَارَهَا فِدَعُصٌ ، وَأُمَّا خَصْرُهَا فَعُقَيْلٌ

وَتَمَمُّوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ^(١)

يعنى أن ما كان على فَعِيلَةٍ ، وكان مُعْتَلَّ العین ، أو مُضَاعَفَةً — لا تحذف
ياؤه فى النسب ؛ فتقول فى طَوِيلَةٍ : « طَوِيلِي » ، وفى جَلِيلَةٍ « جَلِيلِي » وكذلك
أيضاً ما كان على فَعِيلَةٍ وكان مضاعفاً ، فتقول فى قَلِيلَةٍ : « قَلِيلِي » .

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتِسَابٌ^(٢)

حكم همزة المدود فى النسب كحكمها فى التثنية : فإن كانت زائدة للتأنيث
قلبت واواً نحو « خَمْرَاوِيَّة » فى حمراء ، أو زائدة لللاحق كـ « كِلْبَاء » ، أو بدلا

(١) « و تَمَمُوا » فعل و فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالطويلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة للموصول الواقع مفعولاً به « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالجليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة للموصول الواقع مبتدأ .

(٢) « و همز » مبتدأ ، و همز مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و ذى مضاف و « مذ » مضاف إليه « ينال » فعل مضارع مبنى للجهول ، و نائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز ذى مد الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى النسب » جار ومجرور متعلق بقوله « ينال » السابق « ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ لينال « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « فى تثنية ، له » جار ان ومجروران متعلقان بقوله « انتسب » الآتى « انتسب » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من انتسب و فاعله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

من أصل نحو كساء ؛ فوجهان : التصحيح نحو علبائي وكسائي ، والقلب نحو
علباوي وكساوي ، أو أصلاً فالتصحيح لا غير نحو قرأني في قراء .

وَأَنْسَبُ لِيَصْدُرَ جُمْلَةً وَصَدَرَ مَا رُكِبَ مَرْجَاً ، وَلِثَانٍ تَمَّامًا^(١)
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ^(٢)
فِي مَا سِوَى هَذَا انْسِبَنَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِبَنَسٍ ، كـ «مَبْدُوءَ الْأَشْهَلِ»^(٣)

(١) « وانسب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لصدر »
جار ومجرور متعلق بانسب ، وصدر مضاف و « جملة » مضاف إليه « و صدر »
معطوف على صدر السابق ، ومصدر مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ركب »
فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة ، والجملة من ركب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « مرجا » مفعول
مطلق لركب على تقدير مضاف : أي تركيب مرج « ولثان » الواو عاطفة ، لثان :
جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر « تما » تم : فعل ماض ، والألف
للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر نعت لثان .

(٢) « إضافة » مفعول به لقوله « تما » في البيت السابق « مبدوءة » نعت لقوله
إضافة « ببن » جار ومجرور متعلق بمبدوءة « أو » عاطفة « أب » معطوف على
ابن « أو » عاطفة أيضاً « ما » اسم موصول : معطوف على أب « له » جار ومجرور
متعلق بقوله وجب الآتي « التعريف » مبتدأ « بالثاني » جار ومجرور متعلق بالتعريف
« وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التعريف
الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره
لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « فيما » جار ومجرور متعلق بقوله « انسبن » الآتي « سوى » ظرف متعلق
بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بنى ، وسوى مضاف و « هذا » اسم إشارة مضاف
إليه ، مبني على السكون في محل جر « انسبن » انسب : فعل أمر ، مبني على القتح
لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للأول » =

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب ؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ ، أو تركيبَ مزج ، حُذِفَ عَجْزُهُ ، وألحق صدره بآء النسب ؛ فتقول في تأبط شرّاً : « تأبّطى » ، وفي بعلبك « بعلّى » وإن كان مركباً تركيبَ إضافة ، فإن كان صدره ابنّاً ، أو كان مُعَرِّفاً بعجزه — حُذِفَ صَدْرُهُ ، وألحق بعجزه بآء النسب ؛ فتقول في ابن الزبير : « زبيرى » وفي أبى بكر : « بكبرى » ، وفي غلام زيد : « زيدى » فإن لم يكن كذلك ؛ فإن لم يُخَفَّ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِفَ عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره ؛ فتقول في امرئ القيس : « امرئى » وإن خيف لبسٌ حُذِفَ صدره ، ونسب إلى عجزه ؛ فتقول في عبد الأشهل ، وعبد القيس : « أشهلى ، وقيسى » .

وَأَجْبُرَ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ^(١)

= جار ومجرور متعلق بقوله انسن « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يخف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ « لبس » نائب فاعل يخف « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كعبد ، وعبد مضاف و « الأشهل » مضاف إليه .

(١) « واجبر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « برد » جار ومجرور متعلق باجبر ، ورد مضاف و « اللام » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لا جبر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « حذف » الآتى « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « جوازاً » نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ، أى : اجبره جبراً ذا جواز « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بـ ، وعلامة جزمه سكون التون المحذوفة للتخفيف « رده » رد : اسم يك ، ورد مضاف ، =

في جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيهِ^(١)
إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو : إما أن تكون لامه
مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية ، أو لا .

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرُّدُّ وتركه ؛ فتقول
في « يَدِ وابْنٍ » : « يَدَوِيَّ ، وَبَنَوِيَّ ، وَأَبْنِيَّ ، وَيَدِيَّ » كقولهم في التثنية :
« يَدَانِ ، وَابْنَانِ » وفي « يَدٍ » علماً لمذكر : « يَدُونِ » ؛
وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية وجب رُدُّها في
النسب ؛ فتقول في « أَبٍ ، وَأَخٍ ، وَأُخْتٌ » : « أَبَوِيَّ ، وَأَخَوِيَّ » كقولهم :
« أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَأُخَوَاتٍ » .

وَبَأَخٍ أَخْتًا ، وَابْنٍ بِنْتًا أَلْحَقَ ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ^(٢)

والهاء مضاف إليه « ألف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ،
والجملة في محل نصب خبريك ، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط ،
وجواب الشرط معذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم يكن رد لامه
مألوفاً في التثنية أو الجمع فاجبره برد لامه .

(١) « في جمعي » جار ومجرور متعلق بقوله « ألف » في البيت السابق ، وجمي
مضاف و « التصحيح » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « في التثنية » جار ومجرور
معطوف على الجار والمجرور السابق « وحق » مبتدأ ، وحق مضاف و « مجبور »
مضاف إليه « بهذي » جار ومجرور متعلق بمجبور « توفية » خبر المبتدأ .

(٢) « وبأخ » جار ومجرور متعلق بقوله « أَلْحَقَ » الآتي « أَخْتًا » مفعول تقدم
على عامله - وهو قوله « أَلْحَقَ » الآتي - « وابن » معطوف على قوله بأخ « بنتا »
معطوف على قوله « أَخْتًا » السابق ، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد =

مذهبُ الخليل وسيبويه — رحمهما الله تعالى ! — إلحاقُ أختِ وِنت في النسبِ بأخِ وابنٍ ؛ فتُحذفُ منهما تاءُ التانيث ، ويُردُّ إليهما المحذوفُ ؛ فيقال : « أَخَوِيٌّ ، وَبَنَوِيٌّ » كما يفعلُ بأخِ وابنِ ، ومذهبُ يونس أنه ينسبُ إليهما على لفظيهما ؛ فتقول : « أُخْتِي ، وَبِنْتِي » .

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذَوَيْنِ كَ «لَا وَلَائِي» ^(١) .
إذا نُسِبَ إلى ثَنَائِي لَأَثَلَتْ لَهُ ، فلا يخلو الثاني : إما أن يكون حرفاً صحيحاً ، أو حرفاً معطلاً .
فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ ؛ فتقول في كم : « كَمِيٌّ ، وَكَمِيٌّ » .

وإن كان حرفاً معطلاً وجب تضعيفُهُ ؛ فتقول في لو : « لَوِيٌّ » .
وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة ؛ فتقول في رجل اسمه لا : « لَائِيٌّ » ويجوز قلبُ الهمزة واواً ؛ فتقول : « لَآوِيٌّ » .

= جأز لا غبار عليه «الحق» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ويونس» مبتدأ ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبي» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبي ، وحذف مضاف ، و «التا» قصر للضرورة : مضاف إليه .
(١) «وضاعف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضعاف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني : مبتدأ ، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «لين» مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كلا ، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا .

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَاءُ عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ^(١)
 إِذَا نُسِبَ إِلَى اسْمٍ مَحْذُوفِ الْفَاءِ ، فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحَ اللَّامِ ،
 أَوْ مُعْتَلِّهَا .
 فَإِنْ كَانَ صَحِيحَهَا لَمْ يُرَدَّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ ؛ فَتَقُولُ فِي « عِدَّةٍ وَصِفَةٍ » :
 « عِدِيَّ وَصِيفِي » .
 وَإِنْ كَانَ مُعْتَلِّهَا وَجِبَ الرُّدُّ ، وَيَجِبُ أَيْضًا — عِنْدَ سَيَبُويهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ! —
 فَتَحُ عَيْنِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي شَيْءٍ : « وَشَوِي » .

(١) « وَإِنْ » شرطية « يَكُنْ » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « كَشِيَّةٌ » جار
 ومجرور متعلق بمحذوف خبر يَكُنْ مقدم « مَا » اسم موصول : اسم يَكُنْ « الْفَاءُ » قصر
 للضروبة : مفعول تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتي « عَدِمَ » فعل ماض ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل
 لها صلة الموصول « جَبْرُهُ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، جبر : مبتدأ ، وجبر مضاف
 والهاء مضاف إليه « وَفَتْحُ » معطوف على جبره ، وفتح مضاف وعين من « عَيْنِهِ » مضاف
 إليه ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « التَّزِمُ » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه ،
 والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وإنما أفرد الضمير — مع أن المبتدأ في
 قوة المثنى — للتأويل بالمذكور ، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده ، ويكون
 هناك خبر محذوف — مماثل لهذا المذكور — للمعطوف ؛ فتكون الواو عطف جملة
 على جملة ، والتقدير على هذا الوجه الأخير : جبره التزم وفتح عينه التزم ، وهذا
 أولى من جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده ، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً ،
 وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف ، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة
 الأول عليه .

وَالْوَاحِدَ اِذْ كُرَّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ . اِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ ^(٢)
 اِذَا نُسِبَ اِلَى جَمْعٍ بَاقٍ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ جِيءَ بِوَاحِدِهِ وَنُسِبَ اِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ
 فِي النِّسْبِ اِلَى الْفَرَائِضِ : « فَرَضِي » .
 هَذَا اِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا تَجْرِي الْعَلَمُ ، فَاِنْ جَرَى تَجْرَاهُ — كَأَنْصَارٍ — نُسِبَ
 اِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي أَنْصَارٍ : « أَنْصَارِي » ، وَكَذَا اِنْ كَانَ عَلَمًا ؛ فَتَقُولُ
 فِي أُنْمَارٍ : « أُنْمَارِي » .

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَمِلَ فِي نَسْبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقَبِلَ ^(٣) .
 يُسْتَفْنَى غَالِبًا فِي النِّسْبِ عَنْ يَأْتِي بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَى فَاعِلٍ — بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا —
 نَحْوُ « تَامِرٍ » ، وَلَا بِنِ ^(٣) « أَيُّ صَاحِبِ تَمَرٍ وَصَاحِبِ لَبَنٍ ، وَيُبَيِّنُاهُ عَلَى فَعَّالٍ فِي

(١) « الواحد » مفعول تقدم على عامله وهو قوله اذ كر الآتي « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ناسبا » حال من الضمير المستتر في قوله اذكر « للجمع » جار ومجرور متعلق بناسبا « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يشابه » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجمع « واحدا » مفعول به ليشابه « بالوضع » جار ومجرور متعلق بقوله يشابه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله « أغنى » الآتي ، ومع مضاف و « فاعل » مضاف إليه « وفعال » معطوف على فاعل « فعل » مبتدأ « في نسب » جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتي « أغنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « فعل » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « عن اليا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأغنى « قبل » الفاء عاطفة ، وقبل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الماعل ضمير مستتر فيه .

(٣) « قد ورد من ذلك قول الخطيئة :

وَعَزَّزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَأِنِّ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ =

الْحَرْفِ غَالِبًا ، كَقَتَالٍ وَبَزَارٍ ، وقد يكون فَعَّالٌ بمعنى صاحب كذا ، وجُمِلَ منه قوله تعالى : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بذى ظلمٍ .
وقد يستغنى — عن ياء النسب أيضًا — بفِعْلٍ بمعنى صاحب كذا ،
نحو : « رجل طَعِيمٌ وَلَيْسَ » أى : صاحب ظَعَامٍ وَلِبَاسٍ ، وأنشد سيبويه
رحمه الله تعالى :

٣٥٦ — لَسْتُ بِبَلِيلِي ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ ابْتَسَكِرُ
أى : ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

= وقول الآخر :

* إِلَى عَطَنٍ رَحْبِ الْمُبَاةِ أَهْل *
والشاهد فيه قوله « أهل » فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل ، وكأنه قال : ذى

أهل ، وليس هو بحار على الفعل ؛ لأنه لو جرى لقال « مأهول » ؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبنى للجھول .

٣٥٦ — أنشد سيبويه — رحمه الله — هذا البيت (ج ٢ ص ٩) ولم ينسبه إلى أحد ، وكذلك لم ينسبه الأعلام الشنتمرى — رحمه الله — في شرح شواهدہ :
اللفظة : « ليل » . معناه منسوب إلى الليل ، ويريد به صاحب عمل في الليل « نهر »
بفتح فكسر — أى : صاحب عمل بالنهار ، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بنى الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء ، مشددة في آخره للدلالة على النسب « أدلج » أسير من أول الليل ، والادلاج — على زنة الافتعال ، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالا — السير في آخر الليل « أبسکر » أدرك النهار من أوله .

المعنى : يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة ، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلا وهم نائمون ، ولم يسر إليهم خفية كما يسير اللصوص ، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار ، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله ؛ ليكون رجال الحى موجودين لم يخرجوا لأعمالهم .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلي » الباء زائدة ، ليلي : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

وَعَلَى مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اِقْتَصَرًا^(١)
 أى : ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريرُهُ فهو من شَوَازٍ النسب ،
 يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، كقولهم فى النسب إلى البَصْرَةِ : « بَصْرِيَّ^(٢) » ، وإلى
 الدَّهْرِيَّ : « دُهْرِيَّ^(٣) » وإلى مَرْوَةَ « مَرْوَزِيَّ » .

= المل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » لكن : حرف استدراك ونصب ، وياء
 المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن « لا » نافية « مُدْجِلُ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الليل » منصوب على الظرفية الزمانية بأدج « ولكنى »
 حرف استدراك « أبتكر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا .
 الشاهد فيه : قوله « نهر » حيث بناء على فعل - بفتح فكسر - وهو يريد
 النسب ، فكأنه قال : ولكنى نهاري ، كما قال : لست بليلى ، قال سيويه : « وقالوا
 نهر ، وإنما يريدون نهاري ، ويجعلونه بمنزلة عمل وطعم وفيه معنى ذلك » ا هـ .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى
 على السكون فى محل جر « أسلفته » أسلف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والهاء
 مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مقررأ » حال من الهاء فى أسلفته « على الذى »
 جار ومجرور متعلق بقوله « اقتصر » الآتى فى آخر البيت « ينقل » فعل مضارع مبنى
 للمجهول « منه » جار ومجرور متعلق بينقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل صلة الذى « اقتصر » فعل ماض مبنى للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة
 من اقتصر ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) المشهور فى « البصرة » فتح الباء ، وقد ورد فى لفظ النسب إليها « بصري »
 بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً ، وقد ورد فى « البصرة » كسر الباء
 وضمها أيضاً ، وورد فى لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ماورد فى لفظ المنسوب إليه
 من الفتح أولاً ، ولاحظت ما ورد فى المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً ، ولم يرد فى المنسوب
 ضم الباء مع ثبوته لغة فى المنسوب إليه ، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصري
 بزنة جبلى ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف
 الألف ، كما يجوز قلبها واوا ، فيقال « بصروى » .

(٣) الدهرى - بضم الدال ، والقياس فتح الدال - هو الشيخ الهامى .

الْوَقْفُ

تَنْوِينًا أُثِرَ فَفُتِحَ اجْعَلْ أَلِفًا وَقَفًا ، وَتِلَوٌ غَيْرِ فَفُتِحَ احْذِفْ^(١)

أى : إذا وقف على الاسم المنون ، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أبدل ألفاً ، ويشمل ذلك ما فتحتهُ للإعراب ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وما فتحتهُ لغير الإعراب ، كقولك في إيهـأ وويـأ : « إيهـأ ، وويـأ » .

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وسكن ما قبله ، كقولك في « جَاءَ زَيْدٌ » ، و « مَرَزْتُ بُرَيْدٌ » : « جَاءَ زَيْدٌ » ، و « مَرَزْتُ بُرَيْدٌ » .

وَأَحْذِفْ لَوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ^(٢)

(١) « تنوينا » مفعول أول لقوله « اجعل » الآتي « إثر » ظرف منعلق باجعل ، وإثر مضاف و « فتح » مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ألفا » مفعول ثانٍ لاجعل « وقفا » مفعول لأجله ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف « وتلو » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « احذفا » الآتي - وتلو مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتح » مضاف إليه « احذفا » فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) « واحذف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لوقف » في سِوَى « جاران ومجروران متعلقان باحذف ، وسوى مضاف و « اضطرار » مضاف إليه « صلة » مفعول به لاحذف ، وصلة مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف و « الفتح » مضاف إليه « في الإضمار » جار ومجرور متعلق بصلة .

وَأَشْبَهَتْ « إِذَا » مُنَوَّنًا نُصِبَ : فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ ^(١)
 إِذَا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضَّمِيرِ : فَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً نَحْوِ « رَأَيْتُهُ » أَوْ مَكْسُورَةً
 نَحْوِ « مَرَرْتُ بِهِ » حُذِفَتْ صِلَتُهَا ، وَوَقِفَ عَلَى الْهَاءِ سَاكِنَةً ، إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ ،
 وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً نَحْوِ « هِنْدٌ رَأَيْتُهَا » وَقِفَ عَلَى الْأَلْفِ وَلَمْ تَحْذَفْ .
 وَشَبَّهُوا « إِذَا » بِالْمَنْصُوبِ الْمَنُونِ ، فَأَبْدَلُوا نُونَهَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ .

* * *

وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ — مَا
 لَمْ يُنْصَبَ — أَوْلى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلِمَا ^(٢)
 وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ، وَفِي نَحْوِ مَرٍ لَزُومٍ رَدًّا إِلَيَّا اقْتِصَافِي ^(٣)

- (١) « أشبهت » أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إذا » فاعل أشبه « منونا »
 مفعول به لأشبه « نصب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى منون ، والجملة في محل نصب نعت لقوله « منونا » السابق
 « فألما » مفعول ثان تقدم على عامله - وهو قوله « قلب » « آلى - « في الوقف »
 جار ومجرور متعلق بقلب « نونها » نون : مبتدأ ، ونون مضاف وها : مضاف إليه
 « قلب » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر
 فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .
 (٢) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ،
 ويا مضاف و « المنقوص » مضاف إليه « ذى » نعت للمنقوص ، وذى مضاف و « التنوين »
 مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « بنصب » فعل مضارع مبني
 للمجهول مجزوم بلم ، والفتحة ملقاة على الباء من الهمزة في قوله أولى ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « أولى » خبر المبتدأ « من ثبوت » جار ومجرور
 متعلق بأولى « فاعلما » فعل أمر مبني على التثنية لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة
 ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .
 (٣) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ،
 و « التنوين » مضاف إليه « بالعكس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ =

إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوباً أبْدَل من تنوينه ألف ، نحو « رأيت قاضياً » ؛ فإن لم يكن منصوباً فاختار الوقف عليه بالحذف ، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء ، كما سيأتي ؛ فتقول : « هَذَا قَاضٍ ، ومررت بقَاضٍ » ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير : (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) .

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العين : كَمُرٍ — اسم فاعلٍ مِنْ أَرَى — أو الفاء : كَيْفِي — علماً — لم يوقف إلا بإثبات الياء ؛ فتقول : « هذا مُرِي ، وهذا بَنِي » وإليه أشار بقوله : « وفي نحو مُرٍ لُزومُ رَدِّ الياء لِقُتْنِي » .

فإن كان المنقوصُ غيرَ مُنَوَّنٍ ؛ فإن كان منصوباً ثبتت ياءه ساكنةً ، نحو « رأيتُ القَاضِي » وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثباتُ الياء وحذفها ، والإثباتُ أجودُ ، نحو « هذا القَاضِي ، ومررتُ بالقَاضِي » .

وَعَظِيمَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ سَكَنَهُ ، أَوْ قِفَ رَأَيْمِ التَّحَرُّكِ^(١)

= « وفي نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « اقتني » الآتي ، ونحو مضاف و « مر » مضاف إليه « لزوم » مبتدأ ، ولزوم مضاف و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الياء » قصر للضرورة : مضاف إليه « اقتني » فعل ماضٍ مبنى السجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وغير » مفعول بفعل محذوف يفسره قوله « سكنه » الآتي ، وغير مضاف و « ها » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وها مضاف ، و « التأنيث » مضاف إليه « من محرك » جار ومجرور متعلق بسكنه « سكنه » سكن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أو » عاطفة « قف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رأيم » خال من فاعل قف ، ورأيم مضاف و « التحرك » مضاف إليه .

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْمِفًا مَّا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا ، إِنْ قَفَا^(١)
 مُحَرَّرًا كَمَا ، وَحَرَكَاتٍ أَنْقَلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا^(٢)
 إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الآخر ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء
 التانيث ، أو غيرها .

فإن كان [آخِرُهُ] هاء التانيث وجب الوقف عليها بالسكون ، كقولك
 في « هذه فاطمة أفبَلت » : « هذه فاطمة » .

(١) « أو » عاطفة « أشمم » فعل أمر معطوف على « قف » في البيت السابق ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الضمة » مفعول به لأشمم « أو » عاطفة
 « قف » فعل أمر معطوف على أشمم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « مضعفا » حال من الضمير المستتر في « قف » وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم
 موصول : مفعول به لقوله « مضعفا » « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « همزا » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمه
 وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أو » عاطفة « عليلا » معطوف على قوله
 « همزا » « إن » شرطية « قفا » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما ليس همزا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق
 الكلام .

(٢) « محركا » مفعول به لقوله « قفا » في البيت السابق « وحركات » مفعول
 تقدم عامله - وهو قوله « انقلا » الآتي - « انقلا » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله
 بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت « لساكين » جار ومجرور متعلق بقوله انقلا « تحريكه » تحريك : مبتدأ ،
 وتحريك مضاف والهاء مضاف إليه « لن » حرف نفى ونصب واستقبال « يحظلا »
 فعل مضارع مبني للمجهول ، منصوب بلن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
 هو يعود إلى تحريكه ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ
 وخبره في محل جر صفة لساكين .

وإن كان [آخِرُهُ] غير هاء التانيث في الوقف عليه خمسة أوجه : التسكين ،
والرَّوْم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنَّقل .

فالرَّوْم : عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي .
والإشمام : عبارة عن ضمّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون
إلا فيما حركته ضمة .

وشرطُ الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزة خطأ ، ولا معتلاً كفتى ،
وأن يَلِيَ حركةً ، كالجَمَل ؛ فتقول في الوقف عليه : الجمل — بتشديد اللام —
فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف ، كالجَمَل .

والوَقْفُ بالنقل عبارة عن : تسكين الحرف الأخير ، ونقل حركته إلى الحرف
الذى قبله ، وشرطه : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، قابلاً للحركة ، نحو « هذا
الضربُ ، ورأيت الضربَ ، وصررت بالضربِ » .

فإن كان ما قبل الآخر محركاً لم يُوقَفْ بالنقل كجَمْعٍ .

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف ، نحو : باب [وإنسان] .

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ ، وَكَوْفٍ نَقْلًا^(١)

(١) « ونقل » مبتدأ ، ونقل مضاف و « فتح » مضاف إليه « من سوى » جار
ومجرور متعلق بنقل ، وسوى مضاف و « المهموز » مضاف إليه « لا » نافية « يراه »
يرى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « بصرى » فاعل يرى ، وجملة الفعل للنفي
وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « وكوف » بحذف ياء النسب للضرورة : مبتدأ
« نقلاً » نقل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كوفى ،
والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركة فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة ، وسواء كان الأخير مهموزاً ، أو غير مهموز ؛ فتقول عندهم : « هذا الضَّرْبُ » ، ورَأَيْتُ الضَّرْبَ » ، ومَرَرْتُ بِالضَّرْبِ » في الوقف على « الضَّرْبِ » ، و « هذا الرَّدُّ »^(١) ، ورَأَيْتُ الرَّدَّ » ، ومهرتُ بالرَّدِّ » في الوقف على « الرَّدِّ » .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً ؛ فيجوز عندهم « رأيت الرَّدَّ » ويمتنع « رأيت [الضَّرْبَ] » . ومذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب .

وَالنَّقْلُ إِنْ بُعِدَ نَظِيرٌ مُتَمَنِّعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ^(٢)
يعنى أنه متى أدى النقل إلى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك ، إلا إن كان الآخر همزة فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع « مَا آءِ الْعِلْمُ »

(١) الردء - بكسر الراء وسكون الدال ، وآخره همزة - هو المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : (فأرسله معي ردءا يصدقني ، إني أخاف أن يكذبون) .

(٢) « والنقل » مبتدأ « إن » شرطية « يعدم » فعل مضارع ، مبنى للجهول ، فعل الشرط « نظير » نائب فاعل يعدم ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن يعدم نظير فالنقل ممتنع ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « ممتنع » خبر المبتدأ « وذلك » اسم إشارة مبتدأ « في المهموز » جار ومجرور متعلق بقوله « يمتنع » الآتي « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذلك الواقع مبتدأ « يمتنع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ليس ، والجملة في محل نصب خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة .

(٣٣ - شرح ابن عقيل ٢)

في الوقف على « العِلْمِ » لأن فِعْلاً مفقوداً في كلامهم ، ويجوز « هَذَا الرُّدُّ » لأن الآخر همزة .

في الوقفِ تَأْنِيثِ الْأِسْمِ هَاجِعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلْ^(١)
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهِي ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى^(٢)
إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء ، نحو « هِنْدٌ قَامَتْ » وإن كان اسماً فإن كان مفرداً فلا يخلو : إما أن يكون ما قبلها ساكناً

(١) « في الوقف » جار ومجرور متعلق بقوله « جعل » الآتي « تاء » قصر للضرورة : مبتدأ ، وتا مضاف و « تأنيث » مضاف إليه ، وتأنيث مضاف و « الاسم » مضاف إليه « ها » بالقصر ضرورة : مفعول ثان لجعل تقدم عليه « جعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث « بساكن » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » الآتي « صح » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة في محل جر صفة لساكن « وصل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن ومعموليها فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « وقل » فعل ماض « ذا » اسم إشارة : فاعل قل « في جمع » جار ومجرور متعلق بقل ، وجمع مضاف و « تصحيح » مضاف إليه « وما » اسم موصول : معطوف على جمع تصحيح « ضاهي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ذين » مضاف إليه « بالعكس » جار ومجرور متعلق بقوله انتمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ

صحيحاً ، أولاً ؛ فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وقف عليه بالتاء ، نحو « بنت ، وأخت » ، وإن كان غير ذلك وقف عليه بالهاء ، نحو « فاطمة ، وحزرة ، وفتاة » وإن كان جمعاً أو شبهه وقف عليه بالتاء ، نحو « هندات ، وهيئات » وَقَلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء ، نحو « فاطمت » وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء ، نحو « هنداة ، وهيئات » .

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ^(١)
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَعِجَ مَجْزُومًا ؛ فَرَاعَ مَا رَعَوْا^(٢)

(١) « وقف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقف ، وها مضاف و « السكت » مضاف إليه « على الفعل » جار ومجرور متعلق بقف « المعلن » صفة للفعل « بحذف » جار ومجرور متعلق بقوله « المعلن » وحذف مضاف و « آخر » مضاف إليه « كأعط » الكاف جارة لقول محذوف ، أعط : فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول به لأعط « سأل » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من سأل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول المحذوف .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت « حتماً » خبر ليس « في سوى » جار ومجرور متعلق بحتم ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أو » حرف عطف « كعج » معطوف على الجار والمجرور السابق « مجزوماً » حال من المجرور الثاني « فراع » فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لراع « رعوا » رعى : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : راع الذي رعوه .

ويعجز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخرُهُ : للجزم ، أو الوقف ، كقولك في لم يُعْطِ : «لم يُعْطِ» وفي أعطِ : «أَعْطِ» ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخرُهُ قد بقي على حرف واحد ، أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولك في «ع» و «ق» : «عِ ، وقِه» والثاني كقولك في «لم يبع» و «لم يَبِ» : «لَمْ يَبِعْ ، وَلَمْ يَبِ»^(١) .

وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلِفُهَا ، وَأَوَّلُهَا أَلِفُهَا إِنْ تَقَفَ^(٢)
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ «اقتضاءم اقتضى»^(٣)

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم ، وتبعه عليه الشارح هنا - من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو «لم يبع» ، ولم يف - ورد ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى (ولم أك) وقوله سبحانه (ومن تق) والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية ، ولا تأتي على وجه يمتنع عربية .

(٢) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر : فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول ، جواب الشرط «ألفها» ألف : نائب فاعل لحذف ، وألف مضاف وها : مضاف إليه «وأولها» أول : فعل أمر مبني على حذف انباء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة : مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تقف فأولها الهاء .

(٣) «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف «حتما» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «حتما» وسوى مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «انخفضا» =

إذا دخل على « ما » الاستفهامية جارٌّ وجب حذف ألفها ، نحو « عمّ
تَسْأَلُ ؟ » و « بِمَ جِئْتَ ؟ » و « اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ » وإذا وقف عليها
بعد دخول الجار ؛ فإما أن يكون الجار لها حرفاً ، أو اسماً ؛ فإن كان حرفاً
جاز إلحاق هاء السكّنة ، نحو « عمّة » و « فيّمة » وإن كان اسماً وجب
إلحاقها ، نحو « اقتضاء مَهْ » و « تجي مَهْ » .

* * *

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حَرَّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا^(١)
وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاءٍ أُدِيمَ شَدَّ ، فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنًا^(٢)

= فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « باسم » جار ومجرور متعلق بانخضاض « كقولك »
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « اقتضاء » مفعول مطلق تقدم على
عامله وجوبا لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام ، واقتضاء مضاف و « م »
اسم استفهام مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو .
(١) « ووصل » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « أجز » الآتي - ووصل
مضاف و « ذى » اسم إشارة : مضاف إليه « الهاء » بدل من اسم الإشارة أو عطف
بيان عليه ، أو نعت له « أجز » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله أجز ، أو بوصل ، وكل مضاف و « ما »
اسم موصول : مضاف إليه « حرك » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول
« تحريك » مفعول مطلق مبين للنوع ، وتحريك مضاف و « بناء » مضاف إليه
« لزما » لزم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى بناء ، والجملة في محل جر صفة لبناء .

(٢) « ووصلها » وصل : مبتدأ ، ووصل مضاف وها : مضاف إليه ، « بغير »
جار ومجرور متعلق بوصل ، وغير مضاف و « تحريك » مضاف إليه ، وتحريك =

يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء ، لازمة ، لا تشبه حركة إعراب ، كقولك في « كَيْفَ » : « كَيْفَهُ » ولا يُوقَفُ بها على ما حركته إعرابية ، نحو « جَاءَ زَيْدٌ » ولا على ما حركته مشبهة للحركة الإعرابية ، كحركة الفعل الماضي ، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة ، نحو « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ، المنادى المفرد ، نحو « يَا زَيْدُ ، يَا رَجُلُ » واسم « لا » التي لنفي الجنس ، نحو « لَا رَجُلَ » وشذّ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة ، كقولهم في « مِنْ عَلٍ » : « مِنْ عَالِهِ »^(١) ، واستحسن إلحاقها بما حركته دأمة لازمة .

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ أَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظِمًا^(٢)

= مضاف و « بنا » قصر للضرورة : مضاف إليه « أديم » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تحريك بناء ، والجملة في محل جر صفة لتحريك بناء « شذّ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ ، والجملة من شذّ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في المدام » جار ومجرور متعلق بقوله « استحسن » الآتي « استحسن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر ، أى : واستحسن في المدام .

(١) وذلك كما في قول الراجز :

يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَهُ أَرْبَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحَى مِنْ عَالِهِ

(٢) « وربما » رب : حرف تقييد ، وما : كافة « أعطى » فعل ماض مبني للمجهول « لفظ » نائب فاعل لأعطى ، وهو المفعول الأول ، ولفظ مضاف و « الوصل » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأعطى « للوقف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « نثرا » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل ، أى : ذا نثر ، أى : واقعا في نثر « وفشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف « منتظما » حال من فاعل فشا .

قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمَ الوقْفِ ، وذلك كثيرٌ في النظم ، قليلٌ في النثر ،
ومنه في النثر قوله تعالى : (لَمْ يَدَسَّنْهُ وَانْظُرْ) ومن النظم قوله :
— ٣٥٧ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا *
فضعف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق [وهو الألف] .

٣٥٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، نسب في كتاب سيوييه إلى رؤبة بن
العجاج بن رؤبة ، ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي - ولم يسمه - ونسبه
الجرمي إلى ربيعة بن صبيح ، وقبل هذا البيت قوله :
* كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أُسْلِحَ بَا *
ويروى أول بيت الشاهد : أو كالحرقيق - إلخ .
اللغة : « كأنه » الضمير يعود إلى الجذب الذي خشيه الراجز وتوقعه في أول هذه
الكلمة ، في قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبَا
« اسلحبا » أى : امتد وانبطح ، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ، ويعم الأودية
« الحريق » أراد به النار « القصبا » هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .
الإعراب : « مثل » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مثل ، وشل مضاف
و « الحريق » مضاف إليه « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى الحريق ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق
« القصبا » مفعول به لوافق .
الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف
الإطلاق .

الإمالةُ

الألفُ المُبدَلُ مِنْ « يَا » فِي طَرَفٍ أَمِلُ ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ يَا خَلَفٌ ^(١)
 دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُدُوزٍ ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلَمَّا عَدِمَا ^(٢)
 الإمالة : عبارة عن أن يُدْجَى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ^(٣)

(١) « الألف » مفعول مقدم على عامله - وهو قوله « أَمِلُ » الآتي - « المبدل » نعت للألف « من يا » جار ومجرور متعلق بالمبدل « في طرف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء « أَمِلُ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كَذَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الواقع » مبتدأ مؤخر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله الواقع « الياء » قصر للضرورة : فاعل للواقع « خلف » حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(٢) « دُونَ » ظرف متعلق بخلف أو بالواقع في البيت السابق ، ودون مضاف و « مزيد » مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « شُدُوزٍ » معطوف على مزيد « ولما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تَلِيهِ » تلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « ها » قصر للضرورة : فاعل تلي ، وها مضاف و « التأنيث » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « ألما » قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله - وهو قوله عدم الآتي - « عدما » عدم : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين ؛ أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها ، وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستقل منحدر ، والنطق بالفتحة والألف مستعمل متصعد ، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل ، وثانيهما : التنبيه على أصل أو غيره .

وحكم الإمالة الجواز ؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز ، والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز ، لا للوجوب .
 والإمالة لغة تميم ومن جاورهم ، والحجازيون لا يميلون إلا قليلا .

وَتُمَالُ الألف إذا كانت طرفاً : بدلا من ياء ، أو صائرةً إلى الياء ، دون زيادة أو شذوذ ؛ فالأول كَأَلَف « رَمَى ، وَمَرَمَى » والثاني كَأَلَف « مَلَّهَى » فإنها تصير ياء في التثنية نحو « مَلَّهَيَانِ » .

واحترز بقوله : « دون مزيد أو شذوذ » مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير ، نحو « قَفَى » أو في لغة شاذة ، كقول هُذَيْل في « قَفَا » إذا أُضِيفَ إلى ياء المتكلم « قَفَى » .

وأشار بقوله : « ولما تليه ها التانيث ما الها عَدَمًا » إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمَالُ ، وإن وليتها ها التانيث كفتحة .

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَوُلُّ إِلَى فَلْتُ ، كَمَا ضِي خَفَ وَدِنْ^(١)
أى : كما تُمَالُ الألف للمتطرفة كما سبق تُمَالُ الألف الواقعة بَدَلًا من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فَلْتُ [بكسر الفاء] : سواء كانت العين واوًا كخاف ، أو ياء كباع وكَدَانْ ؛ فيجوز إمالتها كقولك : « خِفْتُ ، وَدِنتُ ، وَبِعْتُ » .

(١) « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بدل » مبتدأ مؤخر وب بدل مضاف و « عين » مضاف إليه ، وعين مضاف و « الفعل » مضاف إليه « إن » شرطية « يَوُلُّ » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « إلى فلْتُ » جار ومجرور متعلق بقوله يَوُلُّ « كما ضي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كما ضي ، وما ضي مضاف و « خف » قصد لفظه : مضاف إليه « ودن » معطوف على خف ، وقد قصد لفظه أيضاً .

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فُلْتُ — بضم الفاء —
امتنعت الإمالة ، نحو « قَالَ ، وَجَالَ » فلا تُملِّها ، كقولك : قُلْتُ ،
وَجُلْتُ .

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ ، وَالْفَضْلُ اغْتَفَرُ بِحَرْفِ اَوْ مَعَ هَا كَ «جَيِّبَهَا أُدِرْ» (١)
كذلك تُمالُ الألفُ الواقعة بعد الياء : متصلةً بها نحو بَيَان ، أو منفصلةً بحرفٍ
نحو يَسَار ، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو : أُدِرْ جَيِّبَهَا ؛ فإن لم يكن أحدهما هاءً
امتنعت الإمالة ؛ لبعدهم الألف عن الياء ، نحو يَبِينُنَا ، والله أعلم .

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ (٢)

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تالي» مبتدأ مؤخر ،
وتالي مضاف و «إليه» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغترف» فعل ماض مبني
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل ، والجملة من
اغترف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو»
عاطفة «مع» معطوف على محذوف ، ومع مضاف و «ها» قصر للضرورة : مضاف إليه
«جيبها» الكاف جارة لقول محذوف ، جيب : مفعول مقدم لأدر ، وجيب مضاف وها :
مضاف إليه «أدر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيا وجوبا تقديره أنت .

(٢) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول :
مبتدأ مؤخر «يليه» يلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «كسر» فاعل يلي ،
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «يلي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الوصلة «تالي» مفعول به يلي ، وتالي
مضاف و «كسر» مضاف إليه ، والجملة لا محل لها معطوفة على جملة الصلة «أو»
عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماض ، =

كسراً ، وَفَضِلُ الْهَاءِ كَلَّا فَضْلِي يُعَدُّ فـ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُعِلُّهُ لَمْ يَصْدُ^(١)
 أى : كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرةً ، نحو عَالِمٍ ، أو وقعت بعد
 حرف يلى كسرةً ، نحو كِتَابٍ ، أو بعد حرفين وليا كسرةً أو لهما ساكن ،
 نحو شِمَالًا ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء ، نحو يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا ،
 وكذلك يُمَالُ ما فَضَلَ فيه الهاء بين الحرفين اللذين وَقَعَ بعد الكسرة أولها
 ساكن ، نحو « هَذَانِ دِرْهَمًاكَ » والله أعلم .

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَا ، وَكَذَا تَكْفُرًا^(٢)

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة في محل جر
 صفة لسكون .

(١) « كسرا » مفعول به لقوله « ولى » فى آخر البيت السابق « وفصل » مبتدأ ،
 وفصل مضاف و « الها » قصر للضرورة : مضاف إليه « كلا فصل » جار ومجرور
 متعلق بقوله « يعد » الآتى « يعد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع
 خبر المبتدأ « فدرهمالك » الفاء للتفريع ، ودرهما : مبتدأ أول ، ودرهما مضاف والكاف
 مضاف إليه « من » اسم شرط : مبتدأ ثان « يعل » يعل : فعل مضارع فعل الشرط ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، والهاء مفعول به
 ليل « لم » نافية جازمة « يصد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع
 خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وجملة المبتدأ الذى هو اسم الشرط وخبره فى محل
 رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو قوله درهمالك .

(٢) « وحرف » مبتدأ ، وحرف مضاف و « الاستعلاء » مضاف إليه « يكف »
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء ، والجملة
 من يكف وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « مظهرأ » مفعول به ليكف « من كسر » بيان =

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بُعْدُ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ^(١)
 كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْفَكْسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالِطَوَاعِ مِرْ^(٢)
 حروف الاستعلاء سبعة ، وهى : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،
 والعين ، والقاف ، وكل واحد منها يمتنع الإمالة ، إذا كان سببها كسرة ظاهرة ،
 أو ياء موجودة ، ووقع بعد الألف متصلاً بها ، كسَاخِطٍ ، وحَاصِلٍ ، أو مفصلاً
 بحرف كَنَافِخٍ ونَاعِقٍ ، أو حرفين كَمَنَاشِيطٍ ومَوَائِيقٍ .

= اقلوه مظهرآ ، أو متعلق به ، أو متعلق بيكف «أو» عاطفة «يا» قصر للضرورة :
 معطوف على كسر «وكذا» جار ومجرور متعلق بتكف الآتى «تكف» فعل مضارع
 «را» قصر للضرورة : فاعل تكف .

(١) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «ما» اسم
 موصول : اسم كان ، وجملة «يكف» صلته «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من
 اسم كان «متصل» خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «أو» عاطفة
 «بعد» معطوف على بعد الأول ، وبعد مضاف و «حرف» مضاف إليه «أو» عاطفة
 «بحرفين» جار ومجرور متعلق بقوله «فصل» الآتى «فصل» فعل ماض مبنى
 للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يقال كذا
 «إذا» ظرف مضاف إلى جملة «قدم» الآتى ، وهو خال من معنى الشرط ، ومتعلقه
 هو متعلق الجار قبله «قدم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
 فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة
 «ينكسر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى المانع «أو» عاطفة «يسكن» فعل مضارع معطوف على ينكسر «إثر»
 ظرف متعلق بقوله يسكن ، وإثر مضاف و «الكسر» مضاف إليه «كالطواع»
 الكاف جارة لقول محذوف ، اللطواع : مفعول تقدم على عامله «مر» فعل أمر
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو - بكسر الميم - أمر من ماره بيمره
 أى أطعمه ، والميرة : الطعام .

وحكم حرف الاستعلاء في مَنع الإمالة يُعطى للراء التي هي غير مكسورة — وهي المضمومة ، نحو هذا عِدَارٌ ، والمفتوحة ، نحو هذان عِدَارَانِ — بخلاف المكسورة على ما سيأتى ، إن شاء الله تعالى .

وأشار بقوله : « كذا إذا قُدِّمَ — البيت » إلى أنَّ حرف الاستعلاء المتقدم يَكْفُ سَبَبُ الإمالة ، ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكناً إثر كسرة ؛ فلا يُمَالُ نحو صَالِح ، وظَالِم ، وقَاتِل ، ويُمَالُ نحو طَلَاب ، وغِلَاب ، وإِصْلَاح .

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمَا لَا أَجْفُو^(١)

يعنى أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة ، مع المكسورة غلبتْهما المكسورة وأُمِيتَ الألفُ لأجلها ؛ فيمالُ نحو « على أَبْصَارِهِمْ ، ودار القرار » .

وَفُهُمَ مِنْهُ جَوَازُ إمالة نحو « حِمَارِكَ » ؛ لأنه إذا كانت الألف تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة — وهو حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فإِمَالَتُهَا مع عدم المقتضى لتركها أَوْلَى وَأَحْرَى .

(١) « وكف » مبتدأ ، وكف مضاف و « مستعل » مضاف إليه « ورا » قصر للضرورة : معطوف على مستعل « ينكف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعل ، والجملة من ينكف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « بكسر » جار ومجرور متعلق بقوله ينكف ، وكسر مضاف و « را » مضاف إليه « كغارما » الكاف جارة لقول محذوف ، غارما : مفعول مقدم لقوله أجفو الآتى « لا » نافية « أجفو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ^(١)
 إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤثِّرْ ، بخلاف سببِ المنع ؛ فإنه قد يؤثر
 منفصلا ؛ فلا يُمَالُ « أَتَى قَاسِمٌ » بخلاف « أَتَى أَحْمَدُ » .

وَقَدْ أَمَالُوا لِمَتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَادًا ، وَتَلَا^(٢)
 قد تُمَالُ الألفُ الخالية من سببِ الإمالة ؛ لمناسبة ألفِ قبلها ، مشتملة على
 سببِ الإمالة ، كإمالة الألف الثانية من نحو « عِمَادًا » لمناسبة الألفِ الممالة
 قبلها ، وكإمالة ألف « تَلَا » كذلك .

(١) « ولا » ناهية « تمَل » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره أنت « لسبب » جار ومجرور متعلق بتمَل « لم » نافية جازمة
 « يتصل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 لسبب ، والجملة من يتصل المجزوم بلم فاعله في محل جر صفة لسبب « والكف »
 مبتدأ « قد » حرف تقليل « يوجب » فعل مضارع ، والهاء مفعول به أيوجب
 « ما » اسم موصول : فاعل يوجب ، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر
 المبتدأ « ينفصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
 ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول .

(٢) « قد » حرف تحقيق « أمالوا » فعل وفاعل « لتناسب » بلا داع « جاران
 ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا « سواء » سوى : نعت لداع ، وسوى مضاف والهاء
 مضاف إليه « كعمادا » الكاف جارة لقول محذوف ، عمادا : مفعول لذلك القول المحذوف
 على إرادة لفظه « وتلا » قصد لفظه : معطوف على قبله عمادا .

وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْزِلْ تَمَكَّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»^(١)
 الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة ؛ فلا يُمالُ غيرُ المتمكن إلا سماعاً ،
 إلا «ها» و «نا» ؛ فإنهما يُمالان قياساً مُطَرِّداً ، نحو «يُرِيدُ أَنْ يَضُرَّ بِهَا»
 و «مَرَّ بِنَا»^(٢).

» » »

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ
 أَمِلْ ، كَ «الْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلْفُ»^(٣)

(١) «لا» ناهية «تمل» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتل «لم» نافية جازمة «ينل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل «دون» ظرف متعلق بتمل ، ودون مضاف ، و «سماع» مضاف إليه ، «غير» منصوب على الحال ، وقيل : منصوب على الاستثناء ، وغير مضاف و «ها» مضاف إليه ، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة «وغير» معطوف على غير السابق ، وغير مضاف ، و «نا» ضمير المتكلم المعظم نفسه أو مع غيره : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» الإشارية ، و «مى» و «أنى» و «ها» و «نا» وأمالوا من الحروف «بلى» و «يا» في النداء ، و «لا» الجوابية وفي نحو قولهم «افعل هذا إمالة» قال قطرب : ولا يمال غير ذلك من الحروف ؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة ، فلو سميت إنساناً بحق أمالتها ، لأن ألفها تصير ياء في الثنية لكونها رابعة ، وإذا سميت يالى لم تمل ؛ لأن ألفها تصير واوا في الثنية ، لكون ذى الواو في الثلاثى أكثر من ذى الياء .

(٣) «والفتح» مفعول تقدم على عامله - وهو قوله «أمل» الآتى - «قبل» ظرف متعلق بأمل ، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه ، وكسر مضاف و «راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» فعل أمر ، =

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ^(١)
 أَيْ : تُمَالُ الْفَتْحَةُ قَبْلَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ : وَضَلًا ، وَوَقْفًا ، نَحْوُ «بَشَرٍ»
 وَ «لِلْأَيْسَرِ مِلٌّ» وَكَذَلِكَ يُمَالُ مَا وَلِيَهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْ [نَحْوِ] «قِيَمَةٌ»
 وَنِعْمَةٌ» .

* * *

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كلايسر» الكاف جارة لقول محذوف
 للأيسر : جار ومجرور متعلق بقوله «مل» الآتي «مل» فعل أمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تكف» فعل مضارع مبني للمجهول معزوم في جواب
 الأمر ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 «الكف» مفعول ثان لتكف .

(١) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول :
 مبتدأ مؤخر «تليه» تلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به «ها» قصر للضرورة :
 فاعل تلي ، وهاء مضاف و «التأنيث» مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل
 لها صلة الموصول «في وقف» جار ومجرور متعلق بتليه «إذا» ظرف تضمن معنى
 الشرط «ما» زائدة «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
 يعود إلى الذي تليه ها التأنيث «غير» خبر كان ، وغير مضاف و «ألف»
 مضاف إليه .

* * *

التصريفُ

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى^(١)
 التصريف عبارة عن : علم يُبَحِّثُ فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ،
 وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .
 ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال^(٢) ؛ فأما الحروف وشببها فلا تَعْلُقُ
 لعلم التصريف بها .

* * *

وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثٍ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرُ^(٣)

(١) « حرف » مبتدأ « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبهه : معطوف على حرف ،
 وشبه مضاف والهاء مضاف إليه « من الصرف » جار ومجرور متعلق بقوله يرى الآتى
 « يرى » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وزنة فعل يخبر بها عن الواحد والمتعدد « وما »
 اسم موصول مبتدأ « سواها » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى
 مضاف والضمير مضاف إليه « بتصريف » جار ومجرور متعلق بقوله حرى الآتى
 « حرى » خبر المبتدأ :

(٢) المراد بالأفعال هنا المتصرفة ، لا مطلقا ، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة
 تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ، بخلاف الأسماء .

(٣) « وليس » فعل ماض ناقص « أذنَى » اسم ليس ، وخبرها جملة يرى ومعمولاته
 « من ثلاث » جار ومجرور متعلق بأذنَى « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل -
 وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى أذنَى ، والجملة في محل
 نصب خبر ليس كما قلنا « قابل » مفعول ثان ليرى ، وقابل مضاف و« تصريف » مضاف
 إليه « سوى » أداة استثناء ، وسوى مضاف و« ما » نكرة موصوفة أو اسم موصول :
 مضاف إليه « غيرا » غير : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب
 (٣٤ - شرح ابن عقيل ٢)

يعنى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين ، إلا إن كان محذوفاً منه ؛ فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ « يَدِر » و « قل » و « م الله » و « ق زيداً » .

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يَزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا^(١)

الاسمُ قسمان : مزيدٌ فيه ، ومجردٌ عن الزيادة .
فالمزيد فيه هو : ما بعضُ حروفِهِ ساقِطٌ وَضْعاً ، وأكثر ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : آخرُ نَجْمٍ ، وأشبهُ ياب .
والمجرد عن الزيادة هو : ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثي كـ فَلَلسٍ ، أو رباعي كـ جَعْفَرٍ ، وإما خماسي — وهو غايته — كـ سَفَرَجَلٍ .

== الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، أو في محل جر صفة لما النكرة .

(١) « ومنتهى » مبتدأ ، ومنتهى مضاف و « اسم » مضاف إليه « خمس » خبر المبتدأ « إن » شرطية « تجردا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف « وإن » شرطية « يزد » فعل مضارع مبني للمجهول ، فعل الشرط « فيه » جار ومجرور متعلق بيزد « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط . ما : نافية « سبعا » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا — بمعنى زاد — الآتي « عدا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

وغير آخر الثلاثي أفتح وضم وأكسر، وزد تسكين ثانيه نعم^(١)
 العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها، وحينئذ فالاسم الثلاثي :
 إما أن يكون مضموم الأول أو مكسوره أو مفتوحة ، وعلى كل من هذه التقادير :
 إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحة ، أو ساكنه ، فتخرج من
 هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة ، وذلك نحو : قتل ، وعنت ،
 ودئل ، وصرد ، ونحو : علم ، وجبك ، وإبل ، وعنب ، ونحو : قلنس ، وفرس ،
 وعضد ، وكبد .

* * *

وفعل أهمل ، والعكس يقل : لقصدهم تخصيص فعل بفعل^(٢)

(١) « وغير » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله أفتح الآتي - وغير مضاف
 و « آخر » مضاف إليه ، وآخر مضاف و « الثلاثي » مضاف إليه « أفتح » فعل أمر ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وضم ، واكسر » كل منهما فعل أمر
 معطوف على أفتح « وزد » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل
 « تسكين » مفعول به لزد ، وتسكين مضاف وثاني من « ثانيه » مضاف إليه ، وثاني
 مضاف والهاء مضاف إليه « نعم » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) « وفعل » مبتدأ « أهمل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والعكس »
 مبتدأ « يقل » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
 العكس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لقصدهم » الجار والمجرور متعلق يقل ،
 وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « تخصيص » مفعول به
 للمصدر - وهو قصد - وتخصيص مضاف و « فعل » مضاف إليه « بفعل » جار ومجرور
 متعلق بتخصيص .

يعنى أن من الأبنية الاثنى عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل .
 فالأول : ما كان على وزن فَعَلَ — بكسر الأول ، وضم الثانى — وهذا بناء
 من المصنف على عدم إثبات حُبْكَ .
 والثانى : ما كان على وزن فَعِلَ — بضم الأول ، وكسر الثانى — كدُمِلَ ،
 وإنما قلَّ ذلك فى الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيص هذا الوزن بِفَعَلَ ما لم يُسَمَّ
 فاعِلُهُ كضَرْبَ وَقَتْلَ .

* * *

وافتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فَعِلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ^(١)
 وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يَزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا^(٢)
 الفعل ينقسم إلى مجرد ، و [إلى] مزيد فيه ، كما انقسم الاسم إلى ذلك ،

(١) « وافتح » فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وضم ،
 واكسر » كذلك « الثانى » تنازعه الأفعال الثلاثة ، وكل منها يطلبه مفعولا به « من
 فعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى « ثلاثى » نعت لفعل « وزد »
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نحو » مفعول به لزد ، ونحو
 مضاف و « ضمن » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) « ومنتهاه » منتهى : مبتدأ ، ومنتهى مضاف والماء مضاف إليه « أربع »
 خبر المبتدأ « إن » شرطية « جردا » جرد : فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ،
 والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف
 إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ،
 إن : شرطية « يزد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « فيه » جار ومجرور
 متعلق بقوله يزد ، فما الماء واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية « ستا » مفعول به تقدم
 على عامله ، وهو قوله عدا الآتى « عدا » فعل ماض — ومعناه جاوز — وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة .

وللثلاثي المجرد أربعة أوزان : ثلاثة لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول ؛
فالتي لفعل الفاعل فَعَلَ - بفتح العين - كضَرَبَ ، وفَعِلَ - بكسرها -
كشَرِبَ ، وفَعَّلَ - بضمها - كشرَّفَ .

والذي لفعل المفعول فُعِلَ - بضم الفاء ، وكسر العين - كضُمِنَ .
ولا تسكون الفاء في المبنى للفاعل إلا مفتوحة ، ولهذا قال المصنف « وافتتح
وضم واكسر الثاني » فجعل الثاني مُثَلَّثًا ، وسكت عن الأول ؛ فلم أنه يكون
على حالة واحدة ، وتلك الحالة هي الفتح .

[وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان : واحد لفعل الفاعل ، كدَخَرَجَ ، وواحد
لفعل المفعول كدُخِرِجَ ، وواحد لفعل الأمر كدَخِرِجْ]^(١) .
وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثيًا صار بالزيادة على أربعة أحرف : كضَارَبَ ،
أو على خمسة : كَانْطَلَقَ ، أو على ستة : كاسْتَخْرَجَ ، وإن كان رباعيًا صار بالزيادة
على خمسة : كَتَدَخَرَجَ ، أو على ستة : كَاخْرَجَ .

* * *

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد ، وهو وزن الماضي
المبنى للمعلوم ، فأما وزن الأمر ووزن المبنى للمجهول ففرعان عنه .
فإن قلت : فلماذا ذكر الشارح ههنا وزن الأمر ، ولم يذكر وزن الأمر حين
تعرض لأوزان الثلاثي المجرد ؟ فهو لم يسلك طريقا واحدا في الموضعين ، ولو أنه سلك
طريقا واحدا لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك .

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد . كوزن الماضي ، فعده منه ، أما في
الثلاثي فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيداً فيه همزة الوصل في أوله ، فلم يعده هناك ؛
لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان .

لِاسْمٍ مُّجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّلُ وَفَعَّلِلَ وَفَعَّلَلْ وَفَعَّلَلْ^(١)
وَمَعَ فَعَلَّ فَعَلَّلُ، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَّلَلِ حَوَى فَعَلَّلَا^(٢)
كَذَا فَعَّلَّلَ وَفَعَّلَلَّ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى^(٣)

الاسمُ الرباعيُّ المجرد له ستة أوزان :

الأول : فَعَلَّلَ — بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : جَعْفَرٌ^(٤)

(١) « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مجرد » نعت لاسم « رباع » حذف منه ياء النسبة للضرورة : نعت ثان لاسم « فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل ، وفعلل ، وفعلل » معطوفات على المبتدأ .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله ، ومع مضاف و « فعل » مضاف إليه « فعلل » معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت « إن » شرطية « علا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، ومعنى علا زاد « فمع » الفاء واقعة في جواب الشرط ، مع : ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي ، ومع مضاف و « فعلل » مضاف إليه « حوى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً « فعلا » مفعول به لحوى ، والجملة في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعلل » مبتدأ مؤخر ، « وفعلل » معطوف عليه « وما » اسم موصول : مبتدأ « غير » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لاهل لها صلة الموصول « للزيد » جار ومجرور متعلق بقوله « انتمى » الآتي « أو » عاطفة « النقص » معطوف على الزيد « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٤) الجعفر في الأصل : النهر ، وقيل : النهر الملائن خاصة ، وأنشد ابن جني :

إِلَى بَلَدٍ لَا بَقَّ فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا نَبْطِيَّاتٍ يُفَجِّرُنَّ جَعْفَرًا

الثاني : فَعَلَّلَ — بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : زَبْرَج^(١) .
الثالث : فَعَلَّلَ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة — نحو :
دِرْهَم [وَهَجْرَع]^(٢) .

الرابع : فَعَلَّلَ — بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : بُرْثَن^(٣) .
الخامس : فَعَلَّ — بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة — نحو هَزَبَر^(٤) .
السادس : فَعَلَّلَ — بضم أوله ، وفتح ثالثة ، وسكون ثانيه — نحو :
جُخَذَب^(٥) .

وأشار بقوله : « فَإِنْ عَلَا — إلخ » إلى أبنية الخماسي ، وهي أربعة :
الأول : فَعَلَّلَ — بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثة ، وفتح رابعة —
نحو : سَفَرَجَل .
الثاني : فَعَلَّلَ — بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة ، وكسر رابعة —
نحو : جَخْمَرَش^(٦) .
الثالث : فَعَلَّلَ — بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة ، وكسر رابعة —
نحو : قُدَّعِل^(٧) .

-
- (١) الزبرج : السحاب الرقيق ، أو السحاب الأحمر ، وهو أيضاً الذهب .
(٢) الهجرع : الطويل المشقوق ، أو الطويل الأعرج ، وفيه لغة بوزن جعفر .
(٣) البرثن — بناء مثلثة — واحد برثن الأسد ، وهي محالبة .
(٤) الهزير : الأسد .
(٥) الجخذب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، أو هو ذكر الجراد .
(٦) الجعموش ، من النساء : الثقيلة السمجة ، أو هي العجوز الكبيرة ، والجعموش
من الإبل : الكبيرة السن ، وتجمع على جعامر . وتصغر على جعيمر ، بخذف الشين ؛
لأنها تخل بالصيغة .
(٧) القذعمل ، من الإبل : الضخم ، ومن النساء : القصيرة .

الرابع : فَعَلَّ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه — نحو : قِرْطَعِبٍ ^(١) .

وأشار بقوله : « وما غَايَرَ — إلخ » إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر ، فهو إما ناقص ، وإما مزيد فيه ؛ فالأول ككيدٍ ودمٍ ، والثانى كاستخراجٍ واقتدارٍ .

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِى لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ ، مِثْلُ تَا اخْتَذَى ^(٢)
الحرف الذى يلزم تصارييف الكلمة هو الحرف الأصيل ، والذى يسقط فى بعض تصارييف الكلمة هو الزائد ، نحو ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ .

بِضْمَنِ فَقِيلَ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٍ بِلَفْظِ اكْتُبْنِي ^(٣)

(١) القرطعبة : الحرقعة البالية ، وليس له قرطعبة : أى ليس له شيء .
(٢) « والحرف » مبتدأ « إن » شرطية « يلزم » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ « فأصل » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أصل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو أصل ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « والذى » اسم موصول : مبتدأ « لا » نافية « يلزم » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الذى لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الزائد » خبر المبتدأ « مثل » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل ، ومثل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، وتامضاف و « اختذى » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « بضمين » جار ومجرور متعلق بقوله « قابل » الآتى ، وضمين مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « قابل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأصول » مفعول به لقابل « فى وزن » جار ومجرور متعلق بقابل « وزائد » مبتدأ =

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ^(١)
 إِذَا أُرِيدَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ قَوِّبَتْ أَصُولُهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ؛ فَيَقَابِلُ أَوَّلُهَا
 بِالْفَاءِ ، وَثَانِيهَا بِالْعَيْنِ ، وَثَالِثُهَا بِاللَّامِ ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَصْلٌ عُبِّرَ
 عَنْهُ بِاللَّامِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا وَزْنَ ضَرَبَ ؟ فَقُلْ : فَعَلَ ، وَمَا وَزْنَ زَيْدٌ ؟ فَقُلْ : فَعَّلَ ،
 وَمَا وَزْنَ جَعْفَرٌ ؟ فَقُلْ : فَعْلَلٌ ، وَمَا وَزْنَ فُسْتُقٍ ؟ فَقُلْ : فُعْلُلٌ ، وَتُسَكَّرُ
 اللَّامُ عَلَى حَسَبِ الْأَصُولِ .

وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ زَائِدٌ عُبِّرَ عَنْهُ بِلَفْظِهِ ؛ فَإِذَا قِيلَ : مَا وَزْنَ ضَارِبٌ ؟
 فَقُلْ : فَاعِلٌ ، وَمَا وَزْنَ جَوَّهَرٌ ؟ فَقُلْ : فَوَعَّلَ ، وَمَا وَزْنَ مُسْتَخْرِجٌ ؟ فَقُلْ :
 مُسْتَفْعِلٌ .

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّائِدُ ضَعْفَ حَرْفٍ أَصْلِي ؛ فَإِنْ كَانَ ضِعْفَهُ عُبِّرَ عَنْهُ بِمَا عُبِّرَ
 بِهِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِيِّ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ :

== « بِلَفْظِهِ » الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أَكْتَفَى » الْآتِي عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلُهُ ، وَجَازَ
 تَقْدِيمُهُ لِأَنَّهُ فِي صُورَةِ الْفَضْلَةِ وَلَا يَلْتَبِسُ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ مَرَارًا فِي نَظَائِرِهِ
 مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ ، وَلَفْظُ مُضَافٍ ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَكْتَفَى » فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ ،
 وَالْجُمْلَةُ مِنْهُ وَمِنْ نَائِبِ فَاعِلِهِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ
 (١) « وَضَاعِفِ » فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « اللَّامِ »
 مَفْعُولٌ بِهِ لِضَاعَفٍ « إِذَا » ظَرْفٌ تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ « أَصْلُ » فَاعِلٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ
 يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا بَقِيَ أَصْلُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ بَقِيَ الْمَحْذُوفِ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ
 بِإِضَافَةِ إِذَا إِلَيْهَا « بَقِيَ » فَعَلَ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ بَقِيَ الْمَذْكُورِ
 وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا مَفْسُورَةٌ « كَرَاءِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ،
 وَالتَّقْدِيرُ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَرَاءَ ، وَرَاءَ مُضَافٍ ، وَ« جَعْفَرٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَقَافٍ »
 مَعْطُوفٌ عَلَى رَاءَ ، وَقَافٍ مُضَافٍ وَ« فُسْتُقٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَأَجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ إِمَّا لِلأَصْلِ^(١)

فتقول في وزن اغْدُوْدَنْ^(٢) : افعوْعَلْ ؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى ؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا ، وتقول في وزن قَتَلَ : قَعْل ، ووزن كَرَّمَ قَعْل ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول في وزن اغْدُوْدَنْ افعوْدَل ، ولا في وزن قَتَلَ قَعْتَل ، ولا في وزن كَرَّمَ فَعَرَل^(٣)

واحكم بتأصيل حُرُوفِ سَمِيسَ وَنَحْوِهِ ، والخلف في كَلَمَ^(٤)

(١) « وإن » شرطية « يك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، وهو مجزوم يسكون النون المحذوفة للتخفيف « الزائد » اسم يك « ضعف » خبر يك ، وضعف مضاف و « أصلى » مضاف إليه « فاجعل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « له » ، في الوزن « جاران » ومجروران متعلقان باجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لاجعل ، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول « للأصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولا أول لاجعل .

(٢) تقوله : اغدودن الشعر ، وذلك إذا طال ، وتقول : اغدودن النبات ، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد .

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يعبر عنه في الميزان بلفظه ، إلا شيئين : أولهما الحرف الزائد لتكرير حرف أصلى ؛ فإنه يعبر عنه بما عبر به عن الأصل ، فإن كان تكريرا للعين نحو قتل وكرم عبر عنه بالعين ، وإن كان تكريرا للام نحو اقننسس عبر عنه باللام ، وثانيهما : الحرف المبدل من تاء افتعال نحو اصطرِبْ فإنه يعبر عنه بالتاء .

(٤) « واحكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتأصيل » =

المُرَاد يسمم الرباعي الذي تَكَوَّرَتْ فَاوُهُ وَعَيْنُهُ، ولم يكن أَحَدُ المَكْرَرِينَ صالحاً للسقوط، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول؛ فإذا صالح أَحَدُ المَكْرَرِينَ للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف — وذلك نحو «كَلِمٌ» أمر من كَلَمَ، و«كَفِكَفَ» أمر من كَفَّكَفَ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمَ وكَفَ — فاختلف الناس في ذلك؛ فقليل؛ هما مادتان، وليس كَفَكَفَ من كَفَ ولا لَمَ من لَمَ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين؛ وقيل: اللام زائدة وكذا الكاف، وقيل: هما بَدَلَانِ من حرف مضاعف، والأصل لَمَمَ وكَفَّكَفَ، ثم أُبْدِلَ من أَحَدِ المضاعفين: لامٌ في لَمَمَ، وكافٌ في كَفَّكَفَ.

فَأَلَفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ — زَائِدٌ بغير مَبْنِيٍّ^(١)
إِذَا صَحِبَتْ أَلَفٌ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٍ حُكِمَ بِزَادَتِهَا، نَحْوُ: ضَارِبٌ

== جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَحْكَمٍ، وَتَأْصِيلٌ مُضَافٌ، وَ«حُرُوفٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَسُرُوفٌ مُضَافٌ وَ«سَمِسَمٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَنَحْوُهُ» نَحْوُ: مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى سَمِسَمٍ وَنَحْوُ مُضَافٍ وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَالْخَلْفُ» مُبْتَدَأٌ «فِي» حَرْفٍ جَرَّ «كَلِمٌ» السَّكَافُ اسْمٌ بِمَعْنَى مِثْلَ مَجْرُورِ الْمَحَلِّ بِنِي، وَالْكَافُ مُضَافٌ وَلَمَمٌ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَقَدْ قَصِدَ لَفْظُهُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: الْخَلْفُ.

(١) «فَأَلَفٌ» مُبْتَدَأٌ «أَكْثَرُ» مَفْعُولٌ تَقْدِمٌ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ قَوْلُهُ «صَاحِبٌ» الْآتِي — «مِنْ أَصْلَيْنِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَكْثَرِ «صَاحِبٍ» فَعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى أَلَفٍ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لِأَلَفٍ «زَائِدٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ «بغير» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِزَائِدٍ، وَغَيْرُ مُضَافٍ وَ«مَبْنِيٍّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَعَضْبِي ، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة ، بل هي إما أصل : كإلى^(١) ، وإما بدل من أصل : كقال وباع .

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِن لَمْ يَقَمَّا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤُ وَوَعَوَا^(٢)
أى : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول ، فإنه يحكم
بزيادتهما ، إلا في الثنائي المبكر .
فالأول : كصيرف^(٣) ، ويعمل^(٤) ، وجوهر ، وعجوز .
والثاني : كيؤيؤ^(٥) — لطائر ذى مخالب — ووعوة — مصدر وعوغ
إذا صوّت .

(١) الإلى - بكسر الهمز ، بزنة الرضى - النعمة ، وهو واحد الآلاء ، في نحو قوله تعالى : (قبأى آلاء ربكما تكذبان) .
(٢) «الیا» قصر للضرورة : مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «الواو» مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه : أى والواو كذلك «إن» شرطية «و» «لم» نافية جازمة «يقما» فعل مضارع مجزوم بلم ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل جزم فعل الشرط «كماهما» في موضع الحال من ألف الاثنين ، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها ، والتقدير : إن لم يقما وقوعا كوقوعهما ، حذف المضاف وعوض عنه «ما» فأنفصل الضمير ، و «في يؤيؤ» جار ومجرور متعلق : إما بالمضاف المحذوف ، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوا» الواو حرف عطف ، وعوعا : أصله فعل ماض معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه .

(٣) الصيرف : الحمال المتصرف في أموره .

(٤) يعمل : البعير اتقوى على العمل ، والناقة يعمل .

(٥) اليؤيؤ : طائر من الجوارح كالباشق ، ويجمع على يآيى بزنة مساجد .

فالياء والواو في الأول زائدتان ، وفي الثاني أصليتان .

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحْقُقًا^(١)

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول ، كأحمد ومكرم ، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتها كما بل ومهد .

كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدَفٌ^(٢)

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرأ بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين ، نحو : حمرأ ، وعأشورأ ، وقأصعأ^(٣)

(١) « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « وميم » معطوف على همز « سبقا » سبق : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ ، وما عطف عليه « ثلاثة » مفعول به لسبق « تأصيلها » تأصيل : مبتدأ ، وتأصيل مضاف ، وها مضاف إليه « تحققا » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة .

(٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز ، وبعد مضاف و « ألف » مضاف إليه « أكثر » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « ردف » الآتى - « من حرفين » جار ومجرور متعلق بأكثر « لفظها » لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه « ردف » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) القاصعاء : جحر من جحرة اليربوع ، وقال الفرزدق :

وَإِذَا أَخَذْتَ بِقَاصِعَائِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَتَقَصَّعُ

فإن تقدم الألف حرفان فالهمزة غير زائدة ، نحو : كساء ، ورداء ؛ فالهمزة في الأول بدل من واو ، وفي الثانى بدل من ياء ^(١) ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كاء ، وداء .

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ « غَضَنْفَرٍ » أَصَالَةٌ كُفِي ^(٢) النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف ، تقدّمها أكثر من حرفين — حكم عليها بالزيادة ، كما حكم على الهمزة حين وقعت كذلك ، وذلك نحو زَعْفَرَان ، وَسَكْرَان .

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية ، نحو مكان ، وزمان .

ويحكم أيضًا على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كَغَضَنْفَرٍ ^(٣) .

(١) أصل كساء كساو — بواو في آخره ؛ لأنه من الكسوة ، وفعله كسوته أ كسوه — فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة . وأصل بناء بنأى — بياء في آخره ، بدليل بنيت البيت أبنيه — فقلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .
(٢) « والنون » مبتدأ « في الآخر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتى خبراً « كالهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وفي نحو » جار ومجرور متعلق بقوله « كفى » الآتى ، ونحو مضاف و « غضنفر » مضاف إليه « أصالة » مفعول ثان لكفى تقدم عليه « كفى » فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول .

(٣) الغضنفر : الأسد .

وَالْتَاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْأِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ^(١)
تَزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، كَقَائِمَةٍ ، وَلِلْمُضَارَعَةِ ، نَحْوُ أَنْتَ تَفْعَلُ ، أَوْ
مَعَ السِّينِ فِي الْأِسْتِفْعَالِ وَفِرْعَوْهَ ، نَحْوُ اسْتِخْرَاجَ وَمُسْتَخْرَجَ وَاسْتَخْرَجَ ، أَوْ
مُطَاوَعَةٍ فَعَلَ نَحْوَ عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ ، أَوْ فَعَّلَ كَتَدَخَّرَجَ .

وَالْهَاءُ وَفَقًّا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُسْتَهْرَةِ^(٢) .
تَزَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ ، نَحْوِ لَمْ وَلَمْ تَرَهُ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانُ
مَا تَزَادَ فِيهِ ، وَهُوَ « مَا » الْأِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ ،
نَحْوُ « رَهَ » ، أَوْ الْمَجْزُومُ ، نَحْوُ « لَمْ تَرَهُ » وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ^(٣) نَحْوُ « كَيْفَهُ »
إِلَّا مَاقُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَاسْمَ « لَا » الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ نَحْوُ « لَا رَجُلَ »
وَالْمَنَادَى نَحْوُ « يَا زَيْدُ » وَالْفِعْلُ الْمَاضِي نَحْوُ « ضَرَبَ » .

(١) « والتاء » مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة السياق والسباق عليه ، وتقديره :
والتاء زائدة ، أو تزداد ، أو نحو ذلك « في التأنيث » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر
المحذوف « والمضارعة » معطوف على التأنيث « ونحو » معطوف على التأنيث أيضاً ،
ونحو مضاف و « الاستفعال » مضاف إليه « والمطاوعة » معطوف على الاستفعال .

(٢) « والهاء » مبتدأ ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق « وفقاً » حال
بتقدير اسم الفاعل : أي واقفاً ، أو منصوب بنزعم الخافض : أي في وقف « كلة » جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « ولم تره » معطوف على له « واللام »
مبتدأ ، وخبره محذوف على قياس ما سبق « في الإشارة » جار ومجرور متعلق بذلك
الخبر المحذوف « المستهرة » نعت للإشارة .

(٣) تذكر أنه اشترط في الحركة : أن تكون حركة بناء ، فخرجت حركة
الإعراب ، وأن لا يشبه المبنى على الحركة المعرب كالفعل الماضي فإنه يشبه المضارع
المعرب ، وأن تكون حركة البناء دائماً لا تتغير ، فما تغيرت حركة بنائه في بعض
الأحوال كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل .

وَأُطْرِدَ أَيْضًا زِيَادَةُ اللَّامِ فِي أَصْنَافِ الْإِشَارَةِ ، نَحْوَ ذَلِكَ ، وَتِلْكَ ، وَهَذَا .

وَأَمْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظَلْتَ^(١)

إذا وقع شيء من خروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك : « سألتمونيها »^(٢) خاليًا عما قَيِّدَتْ به زيادته فأحكم بأصالته ، إلا إن قام على زيادته حجة بينة : كسقوط همزة « شمال » في قولهم : « شملت الرِّيحُ شمولا » إذا هبَّت شمالا ، وكسقوط نون « حَنَظَل » في قولهم « حَظَلَتِ الإبلُ » إذا آذاها أكلُ الحنظل ، وكسقوط تاء « ملسكوت » في « الملك » .

(١) « وأمنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « زيادة » مفعول به لا ممنوع « بلا قيد » جار ومجرور متعلق بزيادة « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « قيد » ، والجملة في محل جر نعت لقيد « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تبين » فعل مضارع مجزوم بلم ، وأصله تبين « حجة » فاعل تبين ، والجملة فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « كحظلت » السكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مرارا .

(٢) قد عفى العلماء قديما بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة ، فمنها قولهم « سألتمونيها » ومنها « اليوم تنساء » ومنها « هم يتساءلون » وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد ، وهو :

هَذَا وَتَسْلِيمٌ ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ نِهَآيَةَ مَسْئُولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

ويروى أن ط . سأل أستاذه عن حروف الزيادة ، فقال له « سألتمونيها » فقال التليذ : لم أسأل ، فقال الأستاذ « اليوم تنساء » فقال : لم يحدث شيء ، فقال الأستاذ : قد أجبتك مرتين ، ولكنك لم تفطن .

فصل في زيادة همزة الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَنْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَنْبِتُوا^(١)
 لَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، كَمَا لَا يُوقَفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ سَاكِنًا
 وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِهَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ ، تَوْصِلًا لِمَنْطِقِ السَّاكِنِ ، وَتُسَمَّى [هَذِهِ الْهَمْزَةُ]
 هَمْزَةُ وَصْلٍ ، وَشَأْنُهَا أَنِهَا تُمْثَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ ، نَحْوُ اسْتَنْبِتُوا —
 أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ بِالْإِسْتِنْبَاتِ .

* * *

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، نَحْوُ انْجَلَى^(٢)
 وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ ، وَكَذَا أَمْرُ الْثَلَاثِي كَاخْشَ وَأَمَضَ وَأَنْفَذَا^(٣)

(١) « للوصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر
 « سابق » نعت لهمز « لا » نافية « يثبت » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى همز ، والجملة في محل رفع نعت ثان لهمز « إلا » أداة استثناء
 لإيجاب النفي « إذا » ظرف متعلق بقوله يثبت « ابتدى » فعل ماض مبني للمجهول
 « به » جار ومجرور متعلق بابتدى « كاستنبتوا » الكاف جارة لقول محذوف ،
 والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكرراً .

(٢) « وهو » مبتدأ « لفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ماض »
 صفة لفعل « احتوى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى فعل « على أكثر » جار ومجرور متعلق باحتوى ، وجملة احتوى وفاعله في محل
 جر صفة ثانية لفعل « من أربعة » جار ومجرور متعلق بأكثر « نحو » خبر
 مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « انجلى » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « والأمر » معطوف على « فعل » في البيت السابق « والمصدر » مثله « منه »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف اختصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً ، فاحتاج إلى همزة الوصل ، فشكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ في أوله بهمزة الوصل ، نحو استَخْرَجَ ، وانْطَلَقَ ، وكذلك الأمر منه نحو استَخْرَجَ وانْطَلَقَ ، والمصدر نحو استَخْرَاجَ وانْطِلَاقَ ، وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثي ، نحو أَخْشَ وامْضِ وانْقُذْ ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ .

وفي أسمِ أُسْتِ ابْنِ ابْنِهِ سَمِعَ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ^(١)
وَإِيْمَنُ ، هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ^(٢)
لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة ،
إلا في عشرة أسماء : اُسْمٍ ، اُسْتٍ ، ابْنٍ ، وابْنُهُ ، واثْنَيْنِ ، وامْرِئٍ ، وامْرَأَةٍ ،
وابْنَةٍ ، واثْنَتَيْنِ ، وإِيْمَنُ — في القسم .

== خبر مقدم « امر » مبتدأ مؤخر ، وأمر مضاف و « الثلاثي » مضاف إليه « كاخش »
الكاف جارة لقول محذوف ، كما علمت مراراً ، واخش : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وامض ، وانقذا » معطوفان على اخش .

(١) « وفي اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « سمع » الآتي « است . ابن ،
ابن » معطوفات على اسم « سمع » فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو « واثْنَيْنِ ، وامْرِئٍ ، وتأْنِيثِ » معطوفات على ما قبله « تبع »
فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تأْنِيثِ ، والجملة في محل
جر نعت لتأْنِيثِ .

(٢) « وإِيْمَنُ » معطوف على اسم في البيت السابق ، ورفع على الحكاية ؛ لأنه
ملازم للرفع ؛ إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ « همز » مبتدأ ، وهمز مضاف و « أَلْ »
مضاف إليه « كَذَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « ويبدل » فعل
مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول ليبدل — ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى همز أَلْ « مدا » مفعول ثانٍ ليبدل « في الاستفهام » جار
ومجرور متعلق بيبدل « أو » حرف عطف وتخيير « يسهل » فعل مضارع مبني
للمجهول ، معطوف على قوله « يبدل » السابق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة — لم يَجْزُ حذفُ همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجِبَ إبدالُ همزة الوصل ألفاً، نحو: أَلأَمِيرُ قائمٌ؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله:

٣٥٨ — أَلْحَقْ — إِنَّ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ — أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ

٣٥٨ — نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا).

اللغة: «أَلْحَقْ» هو بهمزتين أولاهما همزة الاستفهام وثانيتهما همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب» بفتح الراء، ننة سحاب — اسم امرأة «انبت» انقطع «حبل» أراد به التواصل والألفة «طائر» أراد أنه غير مستقر.

الإعراب: «أَلْحَقْ» الهمزة الأولى للاستفهام، الحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف و«الرباب» مضاف إليه «تباعدت» تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «أو» عاطفة «انبت» فعل ماض «حبل» فاعل انبت «أن» حرف توكيد ونصب «قلبك» قلب: اسم أن، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر» خبر أن، و«أن» ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «الحق» ظرفاً، أو خبر المبتدأ إن أعربت الحق مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

الشاهد فيه: قوله «أَلْحَقْ» حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قررناه لك في لغة البيت.

الإبدالُ

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَاتُ مُوْطِيَا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا^(١)
 آخِرًا أَثَرَ أَلِفٍ زِيدَ ، وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَ عَيْنًا ذَا اقْتَنَى^(٢)
 هذا البابُ عَفْدُهُ المصنفُ لبيان الحروف التي تُبَدَّلُ من غيرها إبدالا شائعاً ،
 وهي تسعة أحرف ، جَمَعَهَا المصنفُ رحمه الله تعالى في قوله « هَدَاتُ مُوْطِيَا »
 ومعنى « هَدَاتُ » سكنت ، و« موطياً » اسم فاعل من « أَوْطَأَتِ الرَّحْلَ » إذا جعلته
 وَرِيثًا ؛ لكنه خَفَّفَ هَمْزَتُهُ بإبدالها ياء لانتاحتها وكسر ما قبلها .
 وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض
 المصنف له ، وذلك كقولهم في اضْطَجَعَ : « الطَّجَعَ »^(٣) وفي أَصَيَّلَانَ :

(١) « أحرف » مبتدأ ، وأحرف مضاف و « الإبدال » مضاف إليه « هَدَاتُ
 موطياً » قصد لفظه : خبر المبتدأ « فأبدل » الفاء تفرعية ، أبدل : فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الهمزة » مفعول به لأبدل « من واو » جار
 ومجرور متعلق بأبدل « ويا » قصر للضرورة : معطوف على واو .
 (٢) « آخراً ، إثر » كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله « واو ويا » في البيت
 السابق ، وإثر مضاف و « أَلِف » مضاف إليه « زيد » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَلِف ، والجملة من زيد ونائب فاعله في محل
 جر نعت لأَلِف « وفي فاعل » جار ومجرور متعلق بقوله « اقتنى » الآتى ، وفاعل مضاف ،
 و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب
 صلة الموصول « عينا » تمييز « ذا » اسم إشارة : مبتدأ « اقتنى » فعل ماض مبني للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، والجملة
 من اقتنى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومن ذلك قول الراجز :

لَمْ يَدَعْ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعَ

« أَصْيَلًا »^(١) .

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء ، تَطَرَّفَتَا ، ووقعتا بعد ألف زائدة ، نحو دُعَاء ، وبناء ، والأصل دُعَاوٌ وَبِنَايٌ ، فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة ، لم تبدل ، نحو آيَةٍ وَرَايَةٍ ، وكذلك إن لم تتطرف الياء أو الواو كَتَبَايُنِ وَتَعَاوُنٍ .

وأشار بقوله : « وفي فاعل ما أعلَّ عينا إذا اقتفى » إلى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياسا [مُتَّبِعًا] إذا وقعت كلٌّ منهما عين اسم فاعلٍ وأُعلِّت في فعله ، نحو فائل وبائع ، وأصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ ، ولكن أعلَّوا حملا على الفعل ؛ فكما قالوا قَالَ وَبَاعَ فقلبوا العينَ ألفا قالوا قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل همزة ؛ فإن لم تُعلَّ العينُ في الفعل صححت في اسم الفاعل ، نحو عَوَرَ فهو عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فهو عَايِنٌ .

وَالِدٌ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَانِدِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصْيَلًا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات ، والرواية الثانية « وقفت فيها أصيلا كي أسألها » والرواية الثالثة « وقفت فيها أصيلا أنا أسألها » والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه ، وأصيلان: تصغير أصلان جمع أصيل على لفظه ؛ والأصيل - بفتح الهمزة - الوقت دوين غروب الشمس ، وجمعه أصلان - مثال رغيف ورغفان ، ثم صغر أصلان على أصيلان ، ثم أبدلت النون الأخيرة لاما ، قليل : أصيلا .

(٢) « والِد » مبتدأ « زَيْد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع حال من الضمير المستتر في « يرى » الآتي « ثالثا » حال =

تبدل الممزة — [أيضاً] — مما ولى ألف الجمع الذى على مثال مفاعل ؛ إن كان مدة مَزِيْدَةً فى الواحد ، نحو قِلَادَةٌ وَقَلَائِدٌ ، وصحيفة وصحائف ، وعَجُوزٌ وعَجَائِزٌ ؛ فلو كان غير مدة لم تبدل ، نحو قَسْوَرَةٌ وَقَسَائِرٌ^(١) ، وهكذا إن كان مدة غير زائدة نحو مَفَازَةٌ^(٢) ومَفَاوِزٌ ، ومَعِيشَةٌ ومَعَائِشٌ ، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو مُصِيبَةٌ ومَصَائِبٌ .

كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّةً مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيِّفًا^(٣)

أى : كذلك تبدل الممزة من ثانى حرفين لينين ، توسّط بينهما مدّة مفاعل ، كما لو سميت [رجلاً] بِنَيِّفٍ ثم كسرتة فإنك تقول : نَيِّأَفٌ — بإبدال الياء

= إما من الضمير فى يرى أيضاً فيكون من قبيل الأحوال المترادفة ، وإما من الضمير فى زيد فيكون من قبيل الأحوال المتداخلة « فى الواحد » جار ومجرور متعلق بزيد « همزا » مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت علمية ، أو حال من الضمير المستتر فى يرى إن كانت بصرية « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى مثل » جار ومجرور متعلق بيري « كالقلائد » الكاف زائدة ، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه . (١) القسورة : الأسد ، وفى القرآن الكريم : (كأنهم حمر مستنفرة ، فرت من قسورة) .

(٢) المفازة : الصحراء ، وهى مهلكة ، لكنهم سموها بذلك تفاؤلاً لسالكها بالفوز .

(٣) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثانى » مبتدأ مؤخر ، وثانى مضاف و « لينين » مضاف إليه « اكتنفا » اكتنف : فعل باض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة فى محل جر صفة للينين « مد » مفعول به لاكتنفا ، ومسد مضاف و « مفاعل » مضاف إليه « كجمع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كجمعهم نيفاً ، و « نيفاً » مفعول به لجمع الذى هو مصدر جمع يجمع .

اواقعة بعد ألف الجمع همزة — ومثله أوّل وأوائل ؛ فلو توسط بينهما مئة مفاعيل ؛ امتنع قلب الثاني منها همزة ، كطَوَاوِيسَ ؛ ولهذا قيد المصنف — رحمه الله تعالى ! — ذلك بمدة مفاعيل.

وَأَفْتَحْ وَرَدَّ الهمزياً فيما أُعِلَّ لَامًا ، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ^(١)
وَأَوَا ، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدَّ فِي بَدءٍ غَيْرِ شَبْهِهِ وَوَفَى الْأَشَدَّ^(٢)

قد سبق أنه يجب إبدال المدة الزائدة في الواحد همزة ، إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف ، وأنه إذا توسط ألف مفاعيل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة ؛ نحو نَيْفٍ وَنِيفٍ

(١) « وافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ورد » فعل أمر أيضاً معطوف على افتح « الهمز » مفعول أول لرد ، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لافتح على سبيل التنازع « يا » قصر للضرورة : مفعول ثان لرد ، « فيما » جار ومجرور متعلق برد « أعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لانحلالها من الإعراب صلة الموصول « لاما » تمييز « وفي مثل » جار ومجرور متعلق بقوله « جعل » الآتي ومثل مضاف و « هراوة » مضاف إليه « جعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه .

(٢) « واوا » مفعول ثان لجعل في البيت السابق « وهما » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « رد » الآتي — « أول » هو المفعول الأول تقدم أيضاً ، وأول مضاف و « الواوين » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في بدء » جار ومجرور متعلق برد ، وبدء مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « شبه » مضاف إليه ، وشبه مضاف و « ووفى الأشد » قصد لفظه : مضاف إليه .

وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لامٌ أحدِ هذين النوعين فإنه يُخَفَّفُ بإبدال كسرة
الهمزة فتحة ثم إبدالها ياء .

فمثال الأول قَضِيَّةٌ وَقَضَايَا — وَأَصْلُهُ قَضَائِيٌّ ، بإبدال مدة الواحدِ همزة ،
كما فعل في صحيفة وصحائف ، فأبدلوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذٍ : تحركت
الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت قَضَاءً ، فأبدلت الهمزة ياء ،
فصار « قَضَايَا » .

ومثال الثانى زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا — وَأَصْلُهُ : زَوَائِيٌّ ، بإبدال الواو الواقعة
بعد ألف التجمع همزة كَنَيْفٌ وَنِيَّانَفٌ ، فقلبوا كسرة الهمزة فتحةً ، فحينئذٍ
قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [فصارت زَوَاءً] ، ثم قلبوا الهمزة
ياء ، فصار زَوَايَا .

وأشار بقوله : « وفي مثل هِرَاوَةٍ جُعِلَ واوٌ » إلى أنه إنما تُبدل الهمزة ياء
إذا لم تكن اللامُ واواً سلمت في المفرد كما مثل ؛ فإن كانت اللام واواً
سلمت في المفرد ، لم تقلب الهمزة ياء ، بل تقلب واواً ؛ ليشاكل الجمعُ واحدَهُ ،
وذلك حيث وقعت الواو رابعةً بعد ألف ، وذلك نحو قولهم : « هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِيٌّ »
وأصلها هَرَاوِيٌّ كصحائف ، فقلبت كسرة الهمزة فتحةً ، وقلبت الواو ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هَرَاءً ، ثم قلبوا الهمزة واواً ؛ فصار « هَرَاوِيٌّ » .
وأشار بقوله : « وهمزاً أول الواوين رُدٌّ » إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين
المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً ، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعِلٍ ، نحو أَوَاصِلُ في
جمع واصله ، والأَصْلُ « وَوَاَصِلُ » بواوين : الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدلاً
من ألف فاعلة ؛ فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعِلٍ لم يجب الإبدال ؛ نحو
وُوفِي وَوُورِيٌّ — أَصْلُهُ وَافِيٌّ وَوَارِيٌّ ، فلما بنى للمفعول احتيجَ إلى ضم ما قبل
الألف فأبدلت الألف واواً .

وَمَدًّا أَبْدَلِ ثَانِيَ التَّهْمِزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَثْرَةً وَائْتِمِينَ^(١)
 إِنْ يُفْتَحِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ تَفْتَحِ قُلُوبَ وَآوًا ، وَيَاءَ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ^(٢)
 ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ، وَمَا يُضْمُ وَآوًا أَصِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ^(٣)

(١) « وُمدًا » مفعول ثانٍ تقدم على عامله وهو قوله أبطل الآتي « أبطل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ثاني » مفعول أول لأبطل ، وثاني مضاف و « الهمزین » مضاف إليه « من كلمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزین « إِنْ » شرطية « يسكن » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزین ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إِنْ يسكن ثاني الهمزین فأبطله مدا .

(٢) « إِنْ » شرطية « يفتح » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « إثر » ظرف متعلق بقوله يفتح ، وإثر مضاف و « ضم » مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « فتح » معطوف على ضم « قلب » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « وَاوًا » مفعوله الثاني « وَيَاءَ » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « ينقلب » الآتي - « إثر » ظرف متعلق بـينقلب ، وإثر مضاف و « كسر » مضاف إليه « ينقلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه .

(٣) « ذُو » مبتدأ ، وذو مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « مطلقا » حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر « كَذَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وما » اسم موصول مفعول أول تقدم على عامله - وهو قوله « أَصِرَ » الآتي - « يضم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وَاوًا » مفعول ثانٍ لأَصِرَ الآتي « أَصِرَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مَا » مصدرية ظرفية « لَمْ » نافية جازمة « يَكُنْ » فعل مضارع ناقص مجزوم بـلَمْ ، واسمه ضمير مستتر فيه « امَّا » خبر يَكُنْ « أَمَّ » نعت لقوله لفظًا ، أو مفعول به لأَتَمَّ ، وأتم على هذا فعل ناقص فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة خبر يَكُنْ ، وتقدير الكلام : سالم يَكُنْ ما ينضم قد حتم كلمة : أي وقع في آخرها .

فَذَٰكَ يَاءٌ مُّطْلَقًا جَاءَ ، وَأَوْؤَمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ^(١)
إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التخفيفُ ، إن لم يكونا في موضع العين ، نحو
سَتَّالٌ وَرَأْسٌ ، ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما ، وجب إبدالُ الثانية
مدةً تُجَانِسُ حركةَ الأولى ، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفًا ، نحو
آثَرْتُ ، وإن كانت ضمة أبدلت واوًا ، نحو أَوْثَرُ ، وإن كانت كسرة أبدلت
ياءً ، نحو إِثَارَ ، وهذا هو المراد بقوله « ومدا أَبْدِلُ — البيت » .

وإن تحركت ثانيتهما : فإن كانت حركتهما فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة
قلبت واوًا ؛ فالأول نحو : أَوَادِمُ جمع آدم ، وأصله أَدَمٌ ، والثانى نحو أَوْبَدِمَ ،
تصغير آدم ، وهذا هو المراد بقوله : « إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب واوًا » .

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً ، نحو إِيَمٌ — وهو مثال إصْبَعِ
من أَمٍّ ، وأصله إِيَمَمٌ ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها ، وأدغمت
الميم في الميم فصار إِيَمٌ ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً ، فصار إِيَمٌ ، وهذا هو المراد
من قوله « وياء أثر كسر ينقلب » .

وأشار بقوله : « ذوالكسر مطلقًا كذا » إلى أن الهمزة الثانية إذا كانت

(١) « فذاك » اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « ياء » مطلقا «
حالان من فاعل جاء « جا » قصر للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وأؤم »
أصله فعل مضارع بمعنى أقصد ، وقد قصد هنا لفظه ، وهو مبتدأ « ونحوه » نحو : معطوف
بالواو على أؤم ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه « وجهين » مفعول تقدم على عامله -
وهو قوله « أم » الآتى - « في ثانيه » الجار والمجرور متعلق بقوله أم ، وثانى مضاف
والضمير مضاف إليه « أم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة
في محل رفع خبر المبتدأ - وهو أؤم المقصود لفظه - وما عطف عليه .

مكسورة تقلب ياء مطلقاً — أى : سواء كانت التى قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة — فالأول نحو **أَيْنُ** — مُضَارِعُ **أَنَّ** — وأصلها **أَيْنُ** ؛ تخففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [فصار **أَيْنُ**] وقد تُحَقِّقُ ، نحو **أَيْنُ** — بهزتين — ولم تعامل بهذه المعاملة فى غير الفعل إلا فى «أئمة» فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثانى نحو : **إِيمُ** مثال **إِصْبِيع** من **أَم** ، وأصله **إِئْمِمْ** ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، وأدغمت الميم فى الميم فصار **إِئْمِمْ** ، تخففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **إِيمُ** ، والثالث نحو : **أَيْنُ** — أصله **أَيْنُ** [والأصل **أَوْنُنُ**] لأنه مضارع **أَنْتَنْتُ** : أى جعلته **يَيْنُنُ** — فدخله النقل ولإدغام ، ثم خفف بإبدال ثابى همزتيه من جنس حركتها [فصار **أَيْنُ**] .

وأشار بقوله : « وما يضم واواً أصِرُّ » إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة ، قلبت واواً ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ؛ فالأول نحو **أَوْبُ** — جمع **أَبٍ** ، وهو **المرعى** — أصله **أُؤْبُ** ؛ لأنه **أَفْعُلُ** ، فنقلت حركة عينه إلى فائه ، ثم أدغم فصار **أَوْبُ** ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **أَوْبُ** ، والثانى نحو **إِؤُمَ** — مثال **إِصْبِيع** من **أَم** ، والثالث نحو **أَوْمُ** — مثال **أُبْلُمُ** من **أَم** .

وأشار بقوله : « ما لم يكن لفظاً أتم ، فذاك ياء مطلقاً جا » إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إما تصير واواً إذا لم تكن طرَقاً ، فإن كانت طرَقاً صُيِّرَتْ ياء مطلقاً ، سواء انضمت الأولى ، أو انكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول فى مثال **جَهْفَرٍ** من **قَرَأَ** « **قَرَأُ** » ثم تقلب الهمزة ياء ، فتصير **قَرَأِيَا** ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار **قَرَأَى** ، وتقول فى مثال **زَبْرِجٍ** من **قَرَأَ** « **قَرِئِيء** » ثم تقلب الهمزة ياء فتصير **قَرِئِيَا** ، كالمقوص ، وتقول

في مثال بُرْمُنْ من قرأ « قُرُوْؤُ » ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة ؛
فيصير قُرُونِيَا مثل القاضي^(١).

وأشار بقوله : « وأوُمُ ونحوه وجهين في ثانيه أم » إلى أنه إذا انضمت
الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها ، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية
وَجْهَانِ : الإبدال ، والتحقيق ، وذلك نحو أوُم — مضارع أم ، فإن شئت
أبدلت ، فقلت : أوُمَ ، وإن شئت حَقَّقْتُ ، فقلت : أوُمُ — وكذا ما كان
نحو أوُمُ في كون أولى همزتيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ، يجوز في الثانية منهما :
الإبدال ، والتحقيق ، نحو أينُ مضارع أنْ ؛ فإن شئت أبدلت فقلت : أينُ ،
وإن شئت حققت فقلت : أينُ .

وَيَاءُ أَقْلِبِ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ ، يَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا^(٢)

(١) في نسخة « مثل المولى » وكلاهما صحيح ، والمولى : اسم فاعل ماضيه أولى ،
أى أعطى ، أو آلى بمعنى حلف ، وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما
ساكنة وذلك أن تبني من قرأ على وزن قَطْرٍ وخب ، فتقول قرأاً — بكسر القاف ،
وفتح الراء وسكون أولى الهمزتين — ثم تقلب الهمزة الثانية ياء ؛ فيصير « قرأيا »
بسكون الهمزة ، وهو نظير ظي فلا تقلب ياؤه ألفا لسكون ما قبلها .

(٢) « وياء » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « اقلب » الآتى — « اقلب »
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ألفا » مفعول أول لقوله
اقلب « كسرا » مفعول مقدم ، وعامله قوله « تلا » الآتى « تلا » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « ألفا » والجملة في محل نصب
نعت لألفا « أو » عاطفة « ياء » معطوف على قوله كسرا ، وياء مضاف و « تصغير »
مضاف إليه « يواو » جار ومجرور متعلق بقوله « افعلًا » الآتى « ذا » اسم إشارة :-

في آخر، أو قَبْلَ تَا التَّائِيثِ، أو زِيَادَتِي فَعْلَان، ذَا أَيْضًا رَأَوَا^(١)
 في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا، نَحْوُ الْحَوْلِ^(٢)
 إذا وقعت الألفُ بعد كسرة وجب قلبها ياء، كقولك في جمع مِصْبَاحٍ وِدْيَارُ؛
 «مَصَابِيحَ، وَدَنَائِرَ» وكذلك إذا وقعت قباها ياء التصغير، كقولك في
 غَزَالٍ: «غُزَّيْلٍ» وفي قَدَّالٍ: «قُدَّيْلٍ».

وأشار بقوله «بواو ذا افعلًا في آخر — إلى آخر البيت» إلى أن الواو
 تقلب أَيْضًا ياء: إذا تَطَرَّفَتْ بعد كسرة، أو بعد ياء التصغير، أو وقعت قبل
 تاء التائيث، أو قبل زيادتي فَعْلَان، مكسوراً ما قباها.

= مفعول به مقدم لافعلا «افعلا» فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
 المنقلبة ألها لأجل الوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

(١) «في آخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله «واوا» في البيت
 السابق «أو» عاطفة «قبل» ظرف معطوف على محل الجار والمجرور الذي هو قوله
 في آخر، وقبل مضاف و «تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف و «التائيث»
 مضاف إليه «أو» عاطفة «زيادتي» معطوف بأو على تا، وزيادتي مضاف و «فعلان»
 مضاف إليه «ذا» اسم إشارة: مفعول لرأوا الآتي «أيضا» مفعول مطلق لفعل
 محذوف «رأوا» فعل وفاعل.

(٢) «في مصدر» جار ومجرور متعلق برأوا في البيت السابق، ومصدر مضاف
 والمعتل مضاف إليه «عينا» تمييز «والفعل» بكسر الفاء وفتح العين - مبتدأ
 «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر «صحيح»
 خبر المبتدأ «غالبًا» حال من الضمير المستكن في الخبر أيضا «نحو» خبر لمبتدأ محذوف،
 ونحو مضاف و «الحول» مضاف إليه.

فالأول نحو « رَضِيَ ، وَقَوِيَ » أصلهما رَضِيَوْ وقَوِوْ ؛ لأنهما من الرَضْوَانِ والقُوَّة ؛ فقبلت الواو ياء .

والثاني نحو « جُرِيَ » تصغير جَرَوِ ، وأصله جُرَيَوُ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فقبلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

والثالث نحو : شَجِيَّة ، وهي اسم فاعل للمؤنث ، وكذا شُجِيَّة — مُصَغَّرًا ، وأصله شُجِيوَّة — من الشَّجْو .

والرابع نحو « غَزِيَّان » وهو مِثَالُ ظَرِيَّان من الغَزْو .

وأشار بقوله : « ذا أَبْضًا رَأَوْا في مصدر المعتل عَيْنًا » إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه ، نحو « صَامَ صِيَامًا ، وَقَامَ قِيَامًا » والأصل صَوَامَ وَقَوَامٌ ، فَأَعْلَتِ الواو في المصدر حَمَلًا له على فعله .
فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر ، نحو : لاوَذَ لَوَاذًا ، وَجَاوَرَ جَوَارًا .

وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها ألت وإن اعتلت في الفعل ، نحو :
حَالَ جَوَلًا .

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ فَاحْكُمُ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ (١)

(١) « وجمع » مبتدأ ، وجمع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « عين » مضاف إليه « أعل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عين ، والجملة في محل جر نعت لمعين « أو » عاطفة « سكن » فعل ماض معطوف على أعل « فاحكم » الفاء زائدة ، احكم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بهذا » =

أى : متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ ، وأُعِلَّتْ في واحده أو سكنت ، وَجَبَ قلبُها ياءً : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو دِيَارٍ ، وَثِيَابٍ — أصلُهما دِيَارٌ وَثِيَابٌ ، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها وحجىء الألف بعدها ، مع كونها في الواحد إما معنلة كدَارٍ ، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكناً كثَوْبٌ .

• • •

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً ، وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانٍ ، وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَلِيلِ^(١)
إذا وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ مكسوراً ما قبلها ، اعتلت في واحده ، أو سكنت ، ولم يقع بعدها الألف ، وكان على فِعْلَةٍ — وجب تصحيحها ، نحو عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ^(٢) ، وكوز^(٣) وكوزة ، وشذ ثورٌ وثيرة^(٤) .

ومن هنا يُعلم أنه إنما تعتل في الجمع إذا وقع بعدها ألف كما سبق تقريره ؛ لأنه حَكَمَ على فِعْلَةٍ بوجوب التصحيح ، وعلى فِعْلٍ بجواز التصحيح والإعلال ؛

= جار ومجرور متعلق بإحكام «الإعلال» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو نعت له «فيه ، حيث» متعلقان بإحكام «عن» فعل ماض ، ومعناه عرض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) «وصححوا» فعل وفاعل «فعلة» مفعول به لصححوا «وفي فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وجهان» مبتدأ مؤخر «والإعلال» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «كالحليل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كالحليل .

(٢) العود : المسن من الإبل ، وقد جمعه على عيدة — بالقلب — في لغة قبيحة .

(٣) الكوز : إناء من فخار له عروة وبليل ، وهو دخیل .

(٤) قد جاء جمع ثور — بمعنى القطعة من الأقط — على ثورة كما هو الأصل .

فالتصحيح نحو : حاجة وجوح ، والإعلال نحو : قامة وقيم ، وديمة وديم ،
والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب .

وَأَوَّاهُ لَمَّا بَعْدَ فَتَحٍ يَا انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ ، وَوَجَبَ^(١)
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمُوقِنٍ ، بِذَالِهَا اعْتَرَفَ^(٢)
إذا وقعت الواو طرفاً ، رابعة فصاعداً ، بعد فتحة ؛ قلبت ياء ، نحو :
أَعْطَيْتُ — أصله أَعْطَوْتُ ؛ لأنه من « عَطَا يَعْطُو » إذا تَنَاولَ — فقلبت
الواو في الماضي ياء تخلاً على المضارع نحو « يُعْطَى » كما حُلَّ اسم المفعول نحو :
مُعْطِيَانِ على اسم الفاعل نحو مُعْطِيَانِ ؛ وكذلك يُرْضِيَانِ — أصله يُرْضَوَانِ ؛

(١) « والواو » مبتدأ « لاما » حال من الواو ، أو من الضمير المستتر في
« انقلب » الآتي « بعد » ظرف متعلق بانقلب ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه
« يا » قصر للضرورة : مفعول مقدم ، وعامله انقلب الآتي « انقلب » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو « كالمعطيان » الكاف جارة
لقول محذوف : أى كقولك ، والمعطيان : مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثنى « يرضيان »
فعل مضارع مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجملة في محل رفع خير
المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وجبه في محل نصب مقول للقول المحذوف « ووجب » فعل ماض .
(٢) « إبدال » فاعل وجب في البيت السابق ، وإبدال مضاف و « واو » مضاف
إليه « بعد » ظرف متعلق بإبدال ، وبعد مضاف و « ضم » مضاف إليه « من ألف »
جار ومجرور متعلق بإبدال « ويا » قصر للضرورة معطوف على « كموقن » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لياء على تقدير محذوف ، وتقدير الكلام : ويا كائنة كياء موقن « بذالها »
جاران ومجروران متعلقان بقوله « اعترف » الآتي « اعترف » فعل أمر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، أو هو فعل ماض مبنى للمجهول . وعلى كل حال
فالجملة في محل رفع خبر للمبتدأ .

لأنه من الرضوان — فقلبت واوه بعد الفتحة ياء ، تحملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يُرضيان .

وقوله « ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف » معناه أنه يجب أن يُبدل من الألف واو إذا وقعت بعد ضمة كقولك في « بايع » : « بويع » ، وفي « ضارب » : « ضورب » .

وقوله « ويا كموقن بذالها اعترف » معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة ؛ وجب إبدالها واواً ، نحو موقن ومؤسر — أصلهما مئيقن وميسر ؛ لأنهما من أيقن وأيسر — فلو تحركت الياء لم تعل ، نحو هيأم .

ويُكسر المضموم في جمع كما يُقال « هيم » عند جمع « أهيماء »^(١)

يجمع فعلاء وأفعل على فُعل — بضم الفاء ، وسكون العين — كما سبق في التكسير ، كحمرَاء وحمر وأحمر وحمر ؛ فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، نحو : هيماء وهيم ، وبيضاء وبيض ، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد — كموقن — استثقالاً لذلك في الجمع .

(١) « ويكسر » فعل مضارع مبني للمجهول « المضموم » نائب فاعل يكسر « في جمع » جار ومجرور متعلق بيكسر « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « يقال » فعل مضارع مبني للمجهول « هيم » قصد لفظه : نائب فاعل يقال « عند » ظرف متعلق ، يقال ، وعند مضاف و « جمع » مضاف إليه ، وجمع مضاف و « أهيا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل .

وَوَاوَا أَثَرَ الضَّمِّ رُدَّ إِلَيَا مَتَى أَلْنِي لَامَ فَعَلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا^(١)
 كَتَاءَ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسْبَعَانَ صَـيْرَةٍ^(٢)

إذا وقعت الياء لَامَ فَعَلٍ ، أو من قبل تاء التانيث ، أو زِيَادَتِي فَعْلَان ،
 وانضمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة — وجب قلبها واواً .
 فالأول : نحو قَضَوَ الرجل^(٣) .

(١) « وواوا » مفعول ثان لقوله « رد » الآتي « إثر » ظرف متعلق بـ رد ، وإثر مضاف و « الضم » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليا » قصر للضرورة : مفعول أول لرد « متى » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بالني « ألني » فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « لام » مفعول ثان لألني ، ولام مضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، وتقديره : متى ألني الياء لام فعل فرده واوا « أو » حرف عطف « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ألني ، وقبل مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه .

(٢) « كتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و « بان » مضاف إليه « من رمى » جار ومجرور متعلق ببيان « كمقدرة » جار ومجرور متعلق ببيان أيضاً « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله « رد » في البيت قبله « إذا » ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « كسبعان » جار ومجرور يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه « صيره » صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير .

(٣) قَضَوَ الرجل : معناه ما أقضاه ، وذلك أنك حولت « قضى » إلى مثال ظرف للدلالة على التعجب على ما مر في بابه ، ونظير ذلك : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أي ما أقوى سره ليلاً ، أما سرو الرجل — بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته — فواوه أصلية .

والثاني : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْمًا على وزن مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك تقول :
رَمُوءَةً .

والثالث : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى اسْمًا على وزن سَبْعَان ؛ فإنك تقول :
رَمُوءَان .

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها .

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى (١)
إذا وقعت الياء عيناً لصفة ، على وزن فُعْلَى — جاز فيها وَجْهَانِ :
أحدهما : قلب الضمة كسرة لتصحَّ الياء .

والثاني : إبقاء الضمة ؛ فتقلب الياء واواً ، نحو : الضَّيْقُ ، والكَيْسَى ،
والضُّوقُ ، والكُوسَى ، وهما تأنيث الأَضْيَقِ والأَكْيَسِ .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الياء « عينا » خبر تكن « لفعلى » جار ومجرور
متعلق بمحذوف نعت لعينا « وصفا » حال من فعلى « فذلك » الفاء واقعة في جواب
الشرط ، وذا اسم إشارة : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « بالوجهين » جار ومجرور
متعلق بقوله « يلفى » الآتى على أنه مفعوله الثاني « عنهم » جار ومجرور متعلق بيلفى
« يلفى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر
فيه ، وجملة يلفى ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم
جواب الشرط .

فصل

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمَا آتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٌ ، كَتَقَوَى ، غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ^(١)
 تُبَدِّلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لَامَ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ فَعَلَى ، نَحْوِ تَقَوَى ،
 وَأَصْلُهُ تَقِيًا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَقَيَّتْ — فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَى صِفَةً لَمْ تُبَدَّلِ الْيَاءُ الْوَاوُ ،
 نَحْوِ صَدَيًا وَخَزِيًا ، وَمِثْلُ تَقَوَى : فَتَوَى — بِمَعْنَى الْفُتْيَا ، وَتَقَوَى — بِمَعْنَى
 الْبُقْيَا ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ « غَالِبًا » مِمَّا لَمْ تُبَدَّلِ الْيَاءُ فِيهِ الْوَاوُ وَهِيَ لَامُ اسْمٍ
 عَلَى فَعَلَى كَقَوْلِهِمْ لِلرَّائِحَةِ : رِيًا .

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فَعَلَى وَصَفًا وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى^(٢)
 أَى : تُبَدِّلُ الْوَاوُ الْوَاقِعَةَ لَامًا لِفَعَلَى وَصَفًا يَاءً ، نَحْوِ الدُّنْيَا ، وَالْعُلْيَا ، وَشَدَّ

(١) « مِنْ لَامٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « بَدَلْ » الْآتَى ، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ« فَعَلَى »
 مُضَافٌ إِلَيْهِ « اسْمَا » حَالٌ مِنْ فَعَلَى « آتَى » فِعْلٌ مَاضٍ « الْوَاوُ » فَاعِلُ آتَى « بَدَلْ »
 مَالٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ عَلَى لُغَةِ رِيْعَةٍ ، وَبَدَلٌ مُضَافٌ وَ« يَاءٌ » مُضَافٌ
 إِلَيْهِ « كَتَقَوَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحذُوفٍ « غَالِبًا » حَالٌ مِنْ
 قَوْلِهِ « ذَا » الْآتَى « جَا » قِصَرٌ لِلضَّرُورَةِ : فِعْلٌ مَاضٍ « ذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ فَاعِلٌ جَاءَ
 « الْبَدَلُ » بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ .

(٢) « بِالْعَكْسِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنْ « لَامٍ فَعَلَى » الْآتَى
 « جَاءَ » فِعْلٌ مَاضٍ « لَامٍ » فَاعِلٌ جَاءَ ، وَلَامٌ مُضَافٌ وَ« فَعَلَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَصَفًا »
 حَالٌ مِنْ فَعَلَى « وَكَوْنُ » مُبْتَدَأٌ ، وَكَوْنٌ مُضَافٌ وَ« قُضْوَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ
 الْمَصْدَرِ النَّاقِصِ إِلَى اسْمِهِ « نَادِرًا » خَبَرٌ الْمَصْدَرِ النَّاقِصِ « لَا » نَافِيَةٌ « يَخْفَى » فِعْلٌ
 مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

قول أهل الحجاز: القُصْوَى ؛ فإن كان فُعلَى أَسْمًا سلمت الواوُ ، كحَزْوَى^(١) .

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ عَرُوضٍ عَرِيًّا^(٢)
فِيَاءُ الْوَآوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغِمًا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا^(٣)
إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، وكان

(١) حَزْوَى - بضم الحاء وسكون الزاي - اسم مكان بعينه ، ويرد كثيرا في شعر ذى الرمة ؛ فمن ذلك قوله :

أَدَارَأَ بِحَزْوَى هِجْتِ لِلْمَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

(٢) « إِنْ » شرطية « يَسْكُنِ » فعل مضارع ، فعل الشرط « السَّابِقُ » فاعل « مِنْ وَآوٍ وَيَا » جار ومجرور متعلق بقوله يسكن « وَيَا » قصر للضرورة : معطوف على واو « واتَّصَلَ » الواو عاطفة ، اتصل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو معطوف على فعل الشرط « وَمِنْ عَرُوضٍ عَرِيًّا » جار ومجرور متعلق بقوله « عَرِيًّا » الآتي « عَرِي » : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، وهو - أيضاً - معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور .

(٣) « فِيَاءُ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ياء : مفعول ثانٍ لأقْلِبَنَّ الآتي « الْوَآوِ » مفعول أولٍ لأقْلِبَنَّ « أَقْلِبَنَّ » قلب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مُدْغِمًا » بصيغة اسم الفاعل : حال من فاعل أقْلِبَنَّ « وَشَذَّ » فعل ماض « مُعْطًى » فاعل شذ ، وهو اسم مفعول يتعدى كفعله لاتنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه « غَيْرَ » مفعول ثانٍ لمعطى ، وغير مضاف و « مَا » اسم موصول : مضاف إليه « قَدْ » حرف تحقيق « رُسِمًا » رسم : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول

سكونها أصلياً — أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وذلك نحو «سَيِّدٍ ، ومَيِّتٍ» — والأصل سَيَوْدٌ ومَيَوْتٌ ؛ فاجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛ فصار سَيِّدٌ ومَيِّتٌ — فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك ، نحو يُعْطَى وَاقِدٌ ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَا : «رُؤْيَا» وفي «قَوِي» : «قَوِي» وَشَذَّ التصحيحُ في قولهم : «يَوْمٌ أَيْوَمٌ» وَشَذَّ — أيضاً — إبدال الياء واواً في قولهم : «عَوَى السَّكْبُ عَوَّةً»^(١) .

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ أَلِفًا أُبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ^(٢)

(١) يقال : عوى السكب يعوى — مثل رمى يرمى — عيا — بوزن رمى — وعواء وعوة ، وعوية — على فعلة كرمية — إذا لوى خطمه ثم صوت ، أو مد صوته ولم يفصح ، والأخيرتان نادرتان ، والقياس عية — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة — وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واوا ، عكس القياس القاضى بقلب الواو ياء لما ذكره الشارح ، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون .

(٢) «من ياء» جار ومجرور متعلق بقوله «أبدل» الآتي «أو» عاطفة «واو» معطوف على ياء «بتحريك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطفاً عليه «أصل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك ، والجملة في محل جر نعت لتحريك «ألفا» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله «أبدل» الآتي — «أبدل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعد» ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «متصل» نعت لفتح .

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سَكَّنَ كَفْتُ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يَكْفُ (١)
 إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفُ (٢)
 إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، نحو قَالَ وَبَاعَ ،
 أصلهما قَوْلَ وَبَيْعَ ، فقلبت [الواو والياء] ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
 هذا إن كانت حركتهما أصلية ؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يعتدَّ بها كجَبَلٍ
 وَتَوَمَّ — أصلهما جَبَالٌ وَتَوَأَّمُ ، نقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصار
 جَبَالًا وَتَوَمَّا .

فَلَوْ سَكَّنَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَلَمْ تَكُنْ لَامًا وَجِبَ التَّصْحِيحُ ، نَحْوُ بَيَّانٍ
 وَطَوِيلٍ ؛ فَإِنْ كَانَتَا لَامًا وَجِبَ الْإِعْلَالُ ، مَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ بَعْدَهُمَا أَلْفًا

(١) « إِنْ » شرطية « حرك » فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط « التالى » نائب
 فاعل حرك ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « وَإِنْ » شرطية « سَكَّنَ »
 فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى التالى « كَفْتُ » فعل ماض ، جواب الشرط ، وفاعل ضمير مستتر فيه
 « إِعْلَالُ » مفعول به لكف ، وإِعْلَالُ مضاف و « غَيْرِ » مضاف إليه ، وغير مضاف
 و « اللَّامِ » مضاف إليه « وَهِيَ » ضمير منفصل مبتدأ « لَا » نافية « يَكْفُ » فعل
 مضارع مبني للمجهول .

(٢) « إِعْلَالُهَا » إعلال : نائب فاعل « يَكْفُ » في آخر البيت السابق ، وإِعْلَالُ
 مضاف ، وها : مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ
 الذى هو قوله « وَهِيَ » في البيت السابق « بِسَاكِنٍ » جار ومجرور متعلق بقوله
 « يَكْفُ » السابق « غَيْرِ » نعت لساكِن ، وغير مضاف و « أَلِفٍ » مضاف إليه « أَوْ »
 عاطفة « يَاءٍ » معطوف على أَلِف « التَّشْدِيدُ » مبتدأ « فِيهَا » جار ومجرور متعلق
 بقوله « أَلِفٍ » الآتى « قَدْ » حرف تحقيق « أَلِفٍ » فعل ماض مبني للمجهول ،
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد ، والجملة من أَلِفٍ
 ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت لِيَاءِ .

أو ياء مشددة — كَرَمِيًّا وَعَلَوِيًّا ، وذلك نحو يَخْشَوْنَ — أَصْلُهُ يَخْشَيْوْنَ
فقلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنة
مع الواو الساكنة .

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا^(١)
كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن أَفْعَلٍ فإنه يلزم عينه التصحيحُ ، نحو
عَوَّرَ فهو أَعْوَرُ ، وَهَيَّفَ فهو أَهْيَفُ ، وَغَيَّدَ فهو أَغْيَدُ ، [وَحَوَّلَ فهو أَحْوَلُ]
وَحَمَلَ المصدر على فعله ، نحو هَيَّفَ وَغَيَّدَ وَعَوَّرَ وَحَوَّلَ .

وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَآوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ^(٢)
إذا كان أَفْتَعَلَ معتلَّ العينِ فُتَّحَ أن تبدل عينه ألفاً — نحو اعتَادَ
وارْتَادَ — لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإن أَبَانَ افتعل معنى تَفَاعَلَ — وهو

(١) « وصح » فعل ماضٍ « عين » فاعل صح ، وعين مضاف و « فعل » بفتحتين
— مضاف إليه « وفعلًا » بفتح فكسر ، وأصله فعل ماضٍ فُكَّاه : معطوف على فعل ،
والألف للإطلاق « ذا » بمعنى صاحب : حال من فعل المكسور العين ، وذا مضاف
و « أفعل » مضاف إليه « كأغيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف
« وأحولاً » معطوف على أغيد ، والألف للإطلاق .

(٢) « إن » شرطية « يبين » فعل مضارع ، فعل الشرط « تفاعل » فاعل بين
« من افتعل » جار ومجرور متعلق بيبين « والعين » الواو واو الحال ؛ العين : مبتدأ
« واو » خبر ، والجملة في محل نصب حال ، والرابطة الواو « سلمت » سلم : فعل ماضٍ جواب
الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو ، أو إلى العين بهذا
القييد ، والتاء للتأنيث « ولم » الواو حالية ، لم : نافية جازمة « تعل » فعل مضارع مبني
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال .

الاشتراك في الفاعلية والمفعولية — مُجْلَ عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ إِنْ كَانَ وَائِبًا نَحْوَ
اِسْتَوْرُوا^(١) ؛ فَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً وَجِبَ إِعْلَالُهَا ، نَحْوَ ابْتِاعُوا ، وَاسْتَأْنَفُوا
أَي : تَضَارَبُوا بِالسَّيْفِ .

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ^(٢) .
إِذَا كَانَ فِي كَلِمَةٍ حَرْفًا عَلَقًا ، كُلُّ وَاحِدٍ مَتَحَرِّكٍ ، مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهُ — لَمْ يَجْزِ
إِعْلَالُهَا مَعًا ؛ لِثَلَا يَتَوَالَى فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةً إِعْلَالَانِ ؛ فَيَجِبُ إِعْلَالُ أَحَدِهِمَا
وَتَصْحِيحُ الْآخَرِ ، وَالْأَحَقُّ مِنْهُمَا بِالْإِعْلَالِ الثَّانِي ، نَحْوَ الْحَيَا وَهَوَى ،
وَالْأَصْلُ حَيٌّ وَهَوَى ، فَوُجِدَ فِي كُلِّ مِنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ سَبَبُ الْإِعْلَالِ ؛
فَعَمِلَ بِهِ فِي اللَّامِ وَحْدَهَا لِكَوْنِهَا طَرَفًا ، وَالْأَطْرَافُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ ، وَشَدَّ إِعْلَالُ
الْعَيْنِ وَتَصْحِيحُ اللَّامِ نَحْوَ « غَايَةِ » .

(١) اِسْتَوْرُوا : أَي تَشَاوَرُوا . وَذَلِكَ أَنْ يَشِيرَ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى الْآخِرِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي
يَشِيرُ الْآخِرُ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَأَمَّا « اِسْتَارَ فُلَانٌ الْعَسَلَ » فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِقَلْبِ الْوَارِ أَلْفًا لِنَعْرَكِهَا
مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّفَاعُلِ ، وَمَعْنَى اِسْتَارَ الْعَسَلَ : أَخَذَهُ مِنْ كَوَارِثِهِ ،
مِثْلَ « شَارَهُ يَشُورُهُ » .

(٢) « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ لِلْحَرْفَيْنِ « جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ « اسْتَحَقَّ » الْآتِي
« ذَا » اسْمُ إِشَارَةٍ : نَائِبٌ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ « الْإِعْلَالُ » بَدَلٌ مِنْ
الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ « اسْتَحَقَّ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ،
وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مَفْسُورَةٌ « صَحِّحَ » فِعْلٌ مَاضٍ ، مَبْنِيٌّ
لِلْمَجْهُولِ ، جَوَابُ الشَّرْطِ « أَوَّلٌ » نَائِبُ الْفَاعِلِ « وَعَكْسٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ
الْإِضَافَةِ إِلَى مَحْذُوفٍ ، وَلِهَذَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً « قَدْ » جَرَفَ تَقْلِيلُ
« يَحِقُّ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ يَعُودُ إِلَى عَكْسٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ عَكْسٌ .

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ^(١)
 إِذَا كَانَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَاوًا ، متحركة ، مفتوحًا ما قبلها ، أو ياء متحركة
 مفتوحًا ما قبلها ، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسمَ — لم يَجْزُ قلبُها ألفًا ، بل
 يجب تصحيحها ، وذلك نحو « جَوْلَان ، وهَيَّان » وشذ « مَا هَاكُن ، وِدَارَان » .

وَقَبْلَ بَا أَقْلِبُ وَمِثْلَ النَّوْنِ ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذًا^(٢)
 لما كان النُّطْقُ بالنون الساكنة قبل الباء عسيرًا وجب قلبُ النون ميمًا ،

(١) « وعين » مبتدأ ، وعين مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « آخره »
 آخر : ظرف متعلق بقوله « زيد » الآتي ، منصوب على الظرفية المكانية ، وآخر مضاف
 والهاء مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « زيد » فعل ماضٍ مبني للمجهول « ما » اسم
 موصول : نائب فاعل زيد ، والجملة لامحل صلة الموصول الأول « يخص » فعل مضارع ،
 والفاعل ضمير مستتر فيه « الاسم » مفعول به ليخص ، والجملة لامحل لها صلة الموصول
 الثاني « واجب » خبر للبتدأ « أن » حرف مصدري ونصب « يسلم » فعل مضارع
 منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن وما دخلت عليه في
 تأويل مصدر فاعل لواجب ، وتقدير البيت : وعين ما فند زيد في آخره ما يخص الاسم
 واجب سلامته .

(٢) « وقبل » ظرف متعلق بقوله « اقلب » الآتي ، وقبل مضاف و « با » قصر
 للضرورة : مضاف إليه « اقلب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت « ميمًا » مفعول ثانٍ لاقلب تقدم على المفعول الأول « النون » مفعول أول لاقلب
 « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر
 فيه « مسكنا » خبر كان ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط
 محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « كمن » السكاف جازة لقول محذوف ، وإعراب
 باقي الكلام ظاهر .

ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة ، ويجمعهما قوله « مَنْ بَتَّ أَنْبَدًا »
أى : مَنْ قَطَعْتَ فَالْتِهِ عَنْ بَالِكَ وَأَطْرَحَهُ ، وألف « انبدا » مُبْدَلَةٌ مِنْ نون
التوكيد الخفيفة .

فصل

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي إِبْنِ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَبْنِ^(١)
إذا كانت عينُ الفعل ياء أو واواً متحركة ، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً —
وَجَبَ نَقْلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، نحو : يَبِينُ وَيَقُومُ ، والأصل يَبِينُ
وَيَقُومُ — بكسر الياء ، وضم الواو — فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما —
وهو الباء ، والقاف — وكذلك في « أَبْنِ »^(٢) .

فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة ، نحو : بَايَعَ وَبَيْنَ وَعَوَّقَ^(٣)

(١) « لساكن » جار ومجرور متعلق بقوله « انقل » الآتى « صح » فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر صفة لساكن « انقل » فعل أمر ، وفيه
ضمير مستتر وجوبا هو فاعل « التحريك » مفعول به لانقل « من ذى » جار ومجرور
متعلق بانقل ، وذى مضاف و « لين » مضاف إليه « آت » نعت للين ، أو لذى لين ،
وفيه ضمير مستتر هو فاعله « عين » حال من الضمير المستتر في آت ، وعين مضاف
و « فعل » مضاف إليه « كأبن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .
(٢) أصل « أبْنِ » أبين كأكرم ، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها
— وهو الباء الواحدة — فالتقى ساكنان : الياء التي نقلت حركتها ، والنون الساكنة
للبناء ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

(٣) ومثال ذلك من يأتى العين : زين ، ولين ، وطين ، وعين ، وتيم ، وخيم ، =

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ ، وَلَا كَأَبْيَضَ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَّلًا^(١)

أى : إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفعل للتعجب ، أو مضاعفاً ، أو مُعْتَلَّ اللام ؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ ، نحو : ما أَبَيَّنَ الشَّيْءَ وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وما أَقْوَمَهُ وَأَقْوَمَ بِهِ ، ونحو : أبيضٌ واسودَّ ، ونحو : أهوى .

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ أَيْسَمُ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسَمُ^(٢)

يعنى أنه يثبت للاسم الذى يُشَبِّه الفعل المضارع — فى زيادته فقط ، أو فى وزنه فقط — من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل .

= ومن واوى العين : شوق ، وكور ، وروع ، وحول ، وهون ، وروق ، وسوف ، ولون ، وكون ، وهوم ، وحوم ، ونظير هذا : تعاون ، وتعاور ، وتناولوا ، وتباين ، وتبايعوا .

(١) « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « فعل » خبر يكن . وفعل مضاف و « تعجب » مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة « كأبيض » معطوف على خبر يكن « أو » عاطفة « أهوى » معطوف على أبيض « بلام » جار ومجرور متعلق بقوله علل الآتى « عللا » علل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجللة فى محل جر صفة لأهوى .

(٢) « ومثل » مبتدأ ، ومثل مضاف و « فعل » مضاف إليه « فى ذا » جار ومجرور متعلق بمثل ؛ لمسا فيه من معنى المماثلة « الإعلال » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له « اسم » خبر المبتدأ الذى هو قوله مثل ، وجملة « ضاهى مضارعا » فى محل رفع نعت لاسم ، وجملة « وفيه وسَم » من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر فى محل نصب حال رابطها الواو .

فالذى أشبه المضارع في زيادته فقط تببيع^١ ، وهو مثال تحلى من البيع ،
الأصل تببيع^٢ — بكسر التاء وسكون الباء — فنقلت حركة الياء إلى الياء
فصار تببيع .

والذى أشبه المضارع في وزنه فقط مقام^٣ ، والأصل مقوم ؛ فنقلت حركة الواو
إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لجانسة الفتحة .

فإن أشبهه في الزيادة والزنة ؛ فلما أن يكون منقولاً من فعل ، أولاً ، فإن
كان منقولاً منه أعل^٤ كيزيد ، وإلا صح^٥ كأبيض وأسود .

ومِفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ^(١)
أَزَلَ لِدَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّالِزَ عَوْضَ، وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ^(٢)

(١) « ومفعول » مبتدأ « صحح » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كالمفعول »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في « صحح » السابق « وألف »
مفعول تقدم على عامله وهو قوله « أزل » في البيت الآتي ، وألف مضاف و « الإفعال »
مضاف إليه « واستفعال » معطوف على الإفعال .

(٢) « أزل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لذا » جار
ومجرور متعلق بأزل « الإعلال » بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعت له « والتا »
قصر للضرورة : مفعول مقدم لالزم « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « عوض » حال من التاء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها »
الواو عاطفة ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه « بالنقل »
جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتي ، ويروى بعد ذلك « نادرا » وهو حال من
الضمير المستتر في قوله « عرض » الآتي ، ويروى مكانه « ربما » وهو مركب من رب
الذى هو حرف ت قليل ، وما السكافة « عرض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى حذفها ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو حذف .

لما كان مفعالٌ غيرَ مُشَبَّهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَالِكٍ ، وَحِلَّ أَيْضاً مِمَّقْتَلٌ عَلَيْهِ ؛ لِشَابِهَتِهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، فَصَحِّحْ كَمَا صَحِّحَ مَفْعَالٌ كَمَقُولٍ وَمِمَّقْوَالٍ ^(١) .

وأشار بقوله « وَأُفَّ الإفعال واستفمال أزل - إلى آخره » إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعَالٍ أو أُسْتَفْعَالٍ ، وكان معتلٌّ العينِ ، فإن ألفه تحذف لالتقاءها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر ، وذلك نحو إقامة واستقامة ، وأصله إْفَوَامٌ واستَفَوَامٌ ، فنقلت حركة العين إلى الفاء ، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان ، فحذفت الثانية منهما ، ثم عُرِضَ منها تاء التأنيث ، فصار إقامةً واستقامةً ، وقد تحذف هذه التاء كقولهم : أَجَابَ إَجَابَاً ، ومنه قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) ^(٢) .

(١) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة ، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يحز قاب الواو والياء ألفاً فيه ؛ لوجود ألف بعدها .

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل - بغير ألف - فمنهم من يقول : حمل على مفعال ؛ لأنه أشبه في اللفظ والمعنى ، أما مشابهته لفظاً فلا لأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة ، وأما مشابهته معنى ؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة كخيط ومخيط ، ويأتي صيغة مبالغة كقول ومقوال ، وهذا هو الذي ذكره الشارح ، ومن العلماء من يقول : إن مفعلاً هو نفس مفعال غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه .

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفمال وفروعهما في الفاظ ، منها قولهم : أعول إعوالاً ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستعوذ عليه استحواذاً ، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً ، واستفيل الصبي استفيلاً ، وأسود الرجل إسوداً ، إذا ولد له السادة أو السود ، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة .

وَمَالِإِفْعَالٍ - مِنْ الْخُذْفِ، وَمِنْ نَقْلِ فَعْمُولٍ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ^(١)
 نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ، وَنَدَرُ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرُ^(٢)
 إِذَا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ - بَايَاءَ أَوْ الْوَاوِ - وَجِبَ فِيهِ
 مَا وَجِبَ فِي إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ مِنَ النُّقْلِ وَالْخُذْفِ؛ فَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنْ بَاعٍ وَقَالَ:
 «مَبِيعٌ وَمَقُولٌ» وَالْأَصْلُ مَبْيُوعٌ وَمَقْمُولٌ، فَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ
 قَبْلَهَا، فَالتَقَى سَاكِنَانِ: الْعَيْنُ، وَوَاوُ مَفْعُولٍ، فَحُذِفَتْ وَارِ مَفْعُولٍ، فَصَارَ
 مَبِيعٌ وَمَقُولٌ - وَكَانَ حَقُّ مَبِيعٍ أَنْ يَقَالَ فِيهِ: مَبْيُوعٌ^(٣)، لَكِنْ قَلَبُوا الضَّمَّةَ
 كَسْرَةً لِتَصَحُّحِ الْيَاءِ، وَنَدَرُ التَّصْحِيحِ فِيمَا عَيْنُهُ وَاوُ، قَالُوا: ثَوْبٌ مَصُونٌ،

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول، «لإفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف
 صلة الموصول «من الخذف» متعلق بما تعلق به ما قبله «ومن نقل» معطوف على
 قوله من الخذف «فمفعول» الفاء زائدة، ومفعول: مبتدأ ثان «به» جار ومجرور
 متعلق بقوله فمن الآتي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «قمن» خبر المبتدأ
 الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٢) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ومحومضاف و «مبيع» مضاف إليه، ومصون
 معطوف على مبيع «وندر» الواو عاطفة، وندر: فعل ماض «تصحيح» فاعل ندر
 وتصحيح مضاف و «ذى» مضاف إليه، وذى مضاف و «الواو» مضاف إليه
 «وفي ذى» جار ومجرور متعلق بقوله «اشتهر» الآتي، وذى مضاف و «الياء»
 مضاف إليه «اشتهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 على تصحيح.

(٣) لأنه بعد أن حذفت الواو والمفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة،
 والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واواً إن كان ما هي فيه مفرداً
 كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما ميقن وميسر، وفعلهما أيقن وأيسر،
 لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين
 الواوى واليائى.

والقياس مَصُونٌ ، ولغة تميم تصحيحُ ما عِيْنُهُ ياء ؛ فيقولون : مَبْيُوعٌ ، وَنَحْيُوطٌ ،
ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : « وندر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى
اليا اشهر »^(١) .

(١) أصل مبيع مبيوع ؛ فنقلت ضمة الياء إلى الباء الساكنة قبلها ، فالتقى
ساكنان : الياء ، والواو ، وإلى هنا يتفق سيويوه والأخفش ، ثم اختلفوا فى المحذوف
من الساكنين أهو الياء التى هى عين الكلمة ، أم هو الواو الزائدة فى صيغة المفعول ؟
فقال سيويوه : حذفت واو مفعول ، وقال الأخفش : حذفت عين الكلمة ، فأما الأخفش
فزعم أن واو مفعول دالة على اسم المفعول ، وما جرى به للدلالة على معنى لا يحذف ،
وزعم أن المعبود حذف أول الساكنين لاثانتهما ، والذي ترجحه هنا هو مذهب
سيويوه ، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين الكلمة لم يختلف الواوى واليائى
لسكننا رأيناهم يقولون فى الواوى مقول ومصون ومدوف ، وفى اليائى : مبيع ومعين
ومعيب ، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء فى اليائى دعوى لا يقوم عليها دليل ، فوق
أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو مفعول دالة على اسم المفعول ، والجواب
عما ذكره الأخفش : أما قوله « إن واو مفعول دالة على صيغة اسم المفعول فلا يجوز
أن تحذف » فالجواب عنه من وجهين ، أولهما : أنا لا نسلم أن الواو هى الدالة على معنى
اسم المفعول ، بدليل أن اسم المفعول من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ،
وذلك نحو مكرم ومستمان به ، وثانتهما : أنا إن سلمنا أن للواو مدخلا فى الدلالة على
المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز حذفها ؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن فى الصيغة ما يدل على
المعنى غيرها ، فأما هنا فإن حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى ، وأما قوله : « إن
الذى يحذف هو أول الساكنين كما فى نحو قل وبع وقاض ومعنى » فالجواب عنه أنا
لا نسلم أن هذا مطرد فى كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص بما إذا كان أول
الساكنين معتلا ، وثانتهما صحيحاً كما فى الأمثلة التى ذكرها ، فأما إذا كان
الساكنان جميعاً معتلين - كما فى الذى نحن بصدده - فلا يلزم حذف الأول منهما .

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا^(١)
إِذَا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنْ فَعْلٍ مَعْتَلٍّ اللَّامِ ، فَلَا يَحُلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتَلًا
بِالْيَاءِ أَوْ بِالْوَاوِ .

فَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا بِالْيَاءِ وَجِبَ إِعْلَالُهُ بِقَلْبِ وَاوٍ مَفْعُولِ يَاءٍ وَإِدْغَامِهَا فِي لَامِ
الْكَلِمَةِ ، نَحْوَ مَرْمِيٍّ — وَالْأَصْلُ - - مَرْمُويٍّ ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ،
وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ؛ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ — وَإِنَّمَا
لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا هُنَا لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا بِالْوَاوِ ، فَالْأَجُودُ التَّصْحِيحُ ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَعْلُ عَلَى فَعِلٍ ،
نَحْوَ «مَعْدُوٍّ» مِنْ عَدَا ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ : «مِنْ نَحْوِ عَدَا» ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعِلُّ ،
فَيَقُولُ : مَعْدِي^(٢) ، فَإِنْ كَانَ الْوَاوِيُّ عَلَى فَعِلٍ ، فَالتَّصْحِيحُ الْإِعْلَالُ ؛ نَحْوُ :
«مَرْضِيٍّ» مِنْ رَضِيَ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً) ؛
وَالْتَّصْحِيحُ قَلِيلٌ ؛ نَحْوَ مَرْمُوءٍ .

(١) « وَصَحَّحَ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوبًا فَاعِلٌ « الْمَفْعُولُ » مَفْعُولٌ بِهِ
أَصَحَّحَ « مِنْ نَحْوِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَنَحْوُ مُضَافٍ
وَ « عَدَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَأَعْلَلِ » فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا
تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « لَمْ » نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ « تَتَحَرَّ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَعَلَامَةٌ
جَزْمِهِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ
أَنْتَ ، وَجُمْلَةٌ لَمْ تَتَحَرَّ فَعْلُ الشَّرْطِ « الْأَجُودَا » مَفْعُولٌ بِهِ لَتَتَحَرَّ ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ ،
وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ سَابِقِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ
الْأَجُودُ فَأَعْلَلِ .

(٢) وَمِنْ الْإِعْلَالِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْنَكُهُ أَتْنِي أَنَا اللَّيْثُ : مَعْدِيًّا عَلَيْهِ ، وَعَادِيًّا

(٢٧ — شرح ابن عقيل ٧)

كَذَٰلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ (١)
 إِذَا بُنِيَ اسْمٌ عَلَى فُعُولٍ ، فَإِنْ كَانَ جَمْعًا ، وَكَانَتْ لَامُهُ وَاوًا — جاز فيه
 وجهان : التصحيح ، والإعلال ، نحو : عُصَى وَدُلِيٍّ ، في جمع عَصَا وَدَلُو ، وَأَبُو ،
 وَنَجْوٌ ، جمع أَبٍ وَنَجْوٌ (٢) ، والإعلال أجود من التصحيح في الجمع (٣) ، وإن

(١) « كذا » كذا : جار ومجرور متعلق بقوله « جاء » الآتي ، والكاف
 حرف خطاب « ذا » بمعنى صاحب : حال من الفعول ، وذا مضاف و « وجهين »
 مضاف إليه « جا » قصر للضرورة : فعل ماض « الفعول » فاعل جاء « من ذي »
 جار ومجرور متعلق بجاء ، أو بمحذوف حال من الفعول ، وذى مضاف و « الواو »
 مضاف إليه « لام » حال من الواو ، ولام مضاف و « جمع » مضاف إليه « أو »
 عاطفة « فرد » معطوف على جمع « يعن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه جواز تقديره هو يعود إلى فرد ، والجملة في محل جر نعت لفرد ، ومعنى يعن
 يبدو ويظهر .

(٢) أما عصى فأصله الأصيل عصوو — بضم العين والصاد — قلبت الواو المتطرفة
 ياء تخلصاً من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما ، فصار عصوى ،
 ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء فصار عصى
 — بضمين وياء مشددة — قلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء ، ثم يجوز لك أن قلب
 ضمة العين كسرة للتناسب ويجوز أن تبقيا ، وأما دلي فأصلها دلوو ، ثم دلوى ، ثم
 دلي ، وبيانه كما سبق ، وأما أبو فظاهر ، وأما نجو فيجوز أن يكون بالجمع على أنه
 جمع نجو ، وهو السحاب الذي أهرق ماءه ، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه
 جمع نحو ، بمعنى الجهة ، وقد حكى سيدييه : إنكم لتطيطون في نحو كثيرة ، وبعناه
 إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة .

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما
 ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع ، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه
 الكافية الشافية الذي اختصر منه الألفية :

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدٍ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا فُني =

كان مفرداً جاز فيه وجهان : الإعلال ، والتصحيح ، والتصحيح أجود ، نحو علا
عُلُوا ، وَعَتَا عُتُوا ، وَيَقِلُّ الإِعْلَالُ نحو « قَسَاقِسِيَا » — أى قسوة —

وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيَْامٍ شُدُوذُهُ نَيْمٍ^(١)
إذا كان فُعْلُ جمعاً لما عيْنُهُ وأَوْ جاز تصحيحه وإعلاله ، إن لم يكن قبل
لامه ألف ، كقولك في جمع صائم : صَوْمٌ وَصَيْمٌ ، وفي جمع نائم : نَوْمٌ وَنَيْمٌ .
فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح ، والإعلالُ شاذ ، نحو « صَوَامٌ » ،
و « نَوَامٌ » ومن الإعلال قولُه :

— ٣٥٩ — * فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا *

= هذا ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول ، وشرطه ألا
يكون فعله من باب قوى ، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإعلال .
(١) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع ، ونحو مضاف و « نيم » مضاف
إليه « في نوم » جار ومجرور متعلق بشاع ، أو بمحذوف حال من نيم « ونحو »
مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « نيام » مضاف إليه « شُدُوذُهُ » شُدُوذٌ : مبتدأ ثان ،
وشُدُوذٌ مضاف والماء مضاف إليه « نَمَى » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره
في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

— ٣٥٩ — هذا عجز بيت لأبي العمر السكلابي ، وصدره قوله :

* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَاهُ مُنْذِرٍ *

اللغة : « طَرَقْتَنَا » جاءتنا ليلاً « أَرَقَ » أسهد ، وأطار النوم عن الأجفان
« النيام » جمع نائم ، وستعرف مافيه ، والمعنى أوضح من أن يشار إليه .
=

فصل

ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلًا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ أَتَّكَلًا^(١)
 إذا بنى افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين - وجب إبدال حرف
 اللين تاء نحو : اتَّصَلَ ، وَاتَّصَلَ ، وَمُتَّصِلٌ - والأصل فيه : أَوْتِصَالَ ،
 وَأَوْتَصَلَ ، وَمُوتَصِلٌ^(٢) ، فإن كان حرف اللين بدلا من همزة لم يجوز إبداله تاء ؛

= الإصراب : «ألا» أداة تنبيه «طرقنا» طرق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ،
 ونا : مفعول به لطرق «مئة» فاعل طرق «ابنة» نعت لية ، وابنة مضاف و«منذر»
 مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة ، وما : نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول
 به لأرق «إلا» أداة استثناء ملغاة «كلامها» كلام : فاعل أرق ، وكلام مضاف
 وها : مضاف إليه.

الشاهد فيه : قوله «النيام» فى جمع نائم ، حيث أعل بقلب الواو ياء ، وكان
 قياسه «النوام» بالتصحیح ، وهو الأكثر استعمالا فى كلام العرب ، ومن ذلك
 قول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا النَّوَامُ وَيَحْكُمُ هُبَّوَا أَسَائِدُكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الْحُبَّ

(١) «ذو» مبتدأ ، وذو مضاف و«اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة :
 حال من الضمير المستتر فى قوله «أبدلا» الآتى «تا» قصر للضرورة أيضاً : مفعول
 ثان لأبدل «فى افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل ، أو بمحذوف نعت لنا «أبدلا»
 أبدل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ،
 وهو المفعول الأول ، وقد تقدم المفعول الثانى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ
 «وشد» فعل ماض «فى ذى» جار ومجرور متعلق بشد ، وذى مضاف
 و«الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شد ، ونحو مضاف و«اتتكلا» قصد لفظه :
 مضاف إليه .

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واوا ، فأما مثال اليأى فقولك من
 يسر : اتسر يتسر اتسارا فهو متسر ، وهمنا أمران : الأول : أن سبب قلب الواو =

فتقول في افعل من الأكل : ائْتَكَلْ ، ثم تبدل الهمزة ياء ، فتقول : ايتكل ، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذ قولهم « أَتَزَرَ » بإبدال الياء تاء^(١)

* * *

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطَبِّقٍ فِي إِدَانٍ وَازْدَدَ وَادَّ كِرْ دَالًا بَقِيَ^(٢)

== والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين ، أولها الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما وتنافي صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة ، وثانيهما أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو يتصل وابتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله . ويكون ألفا إذا انفتحت الفاء نحو ياتصل وياتسر ، وواوا إذا انضمت الفاء نحو موتصل وموتسر ، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء ؛ ليكون حرفا جليدا يقوى على حركات فاء الكلمة فلا يتغير بتغيرها ، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية ليزول عسر النطق ، والأمر الثاني : أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى ، ومن أهل الحجاز من يقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به ، فيقول : يتصل ياتصل اتصالا فهو موتصل ، وايتسر ياتسر اتسارا فهو موتسر ، ومنهم من يهزله فيقول ائتسر يأتسر اتسارا فهو مؤنسر وأتصل يأتصل اتصالا فهو مؤتصل ، وهذه لغة غريبة .

(٢) يروى المحدثون من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي صلى الله عليه وسلم « وكان يأمرني أن أزر » بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار - على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم ادغمت التاء في التاء ، ونص النحاة على أن هذا خطأ ، وأن صواب الرواية « أن آزر » بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة .

(٢) « طَا » قصر للضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تَا » قصر للضرورة أيضاً : مفعول أول لرد ، وتا مضاف و « افْتِعَال » مضاف إليه « رد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إِثْرَ » ظرف متعلق بقوله رد ، وإثر مضاف و « مطبق » مضاف إليه « في ادان » جار ومجرور متعلق بقوله بقی =

إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق — وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء — وجب إبداله طاء ، كقولك : اضْطَبَّرَ ، واضْطَجَعَ ، واظْطَمَنُوا ، واظْطَمُوا .

والأصل : اضْطَبَّرَ ، واضْطَجَعَ ، واظْطَمَنُوا ، واظْطَمُوا ؛ فأبدل من تاء الافتعال طاء .

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالا ، نحو اذَّانَ ، وازدَدَ ، واذَّكرَ .

والأصل : اذَّانَ ، وازتَدَ ، واذتَكِرَ ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف ، فأبدلت دالا ، وأدغمت الدال في الدال .

فصل

فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِّنْ كَوَاعِدٍ أُحْذِفُ ، وَفِي كَعْدَةٍ ذَاكَ أُطْرِدُ^(١)

= « وازدد ، وادكر » معطوفان على اذان « دالا » حال من الضمير المستتر في بقى الآتى « بقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى تاء الافتعال .
(١) « فا » قصر للضرورة : مفعول مقدم لاحذف ، وفا مضاف و « أمر » مضاف إليه « أو » عاطفة « مضارع » معطوف على أمر « من » حرف جر « كواعد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والكاف مضاف ، ووعد — قصد لفظه — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من « أمر » وما عطف عليه « وفي كعدة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « اطرِد » الآتى ، والكاف الاسمية مضاف وعدة : مضاف إليه ، على نحو ما علمت « ذاك » اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « اطرِد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعِ وَبَنِيَّتِي مُتَّصِفٍ^(١)

إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوَعَدَ^(٢) — وجب حذف الفاء :
في الأمر ، والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلك نحو : عَدُ ، وَيَعِدُ ، وَعِدَّةٌ ؛
فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يحذف الفاء ، كَوَعَدٍ .

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع ، واسم الفاعل ،
واسم المفعول ، نحو قولك في أَكْرَمَ : يُكْرِمُ ، والأصل يُؤْكِرِمُ ، ونحو :

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « همز » مضاف إليه ، وهمز مضاف
و « أفعل » مضاف إليه « استمر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى حذف الهمز ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في مضارع » جار
ومجرور متعلق باستمر « وبنيقتي » معطوف على مضارع ، وبنيقتي مضاف ، و « متصف »
مضاف إليه .

(٢) هذا خاص بواوى الفاء من المثال ، دون يائى الفاء ، وههنا أمران ؛ الأول :
أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع البدوء بياء المضارعة نحو يعد ويصف ويجب
ويثب ، وحمل على هذه الصيغة بقية المضارع نحو أعد ، ونعد ، وتعد ، والأمر ، نحو وعد
وصف ، والمصدر نحو عدة وصفة . والأمر الثانى : أن علة الحذف في المضارع البدوء
ببناء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وذلك لأن الياء
في طبيعتها عدو الواو ، والفتحة التى عليها لا تخفف من شأن هذه العداوة لأنها تقرب
من الياء كما تقرب من الواو ، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو الواو ، وآية ما ذكرنا
من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو
نحو يؤجب ويوعد ويورث ، وذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب
كونها مجانسة للواو ، وآية ما ذكرنا من أمر الكسرة أنك ترى نحو بوجل ويوهل —
بفتح ما بعد الواو — لم تحذف منهما الواو ، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو
وقوع الواو بين هاتين العدوتين ، بحيث لو كان الوجود إحدى العدوتين لم
تسقط الواو .

مُكْرِمٍ ، ومُكْرَم ، والأصلُ مُؤْ كَرِم ومُؤْ كَرَم ؛ فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول .

ظَلَمْتُ وَظَلَمْتُ فِي ظَلَمْتُ اسْتَعْمِلَا وَقَرِنَ فِي أَقَرِنَ ، وَقَرِنَ نُقَلَا^(١)
إذا أسند الفعل الماضي ، المضاعف ، المكسور العين ، إلى تاء الضمير
أو نونه — جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : إتمامه ، نحو : ظَلَمْتُ أَفْعَلُ كَذَا ، إذا عملته بالنهار .

والثاني : حذف لَامِهِ ، ونقل حركة العين إلى الفاء ، نحو : ظَلَمْتُ .

والثالث : حذف لَامِهِ ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : ظَلَمْتُ .

وأشار بقوله « وَقَرِنَ فِي أَقَرِنَ » إلى أن الفعل المضارع ، المضاعف ، الذي
على وزن يَفْعِلُنَ ، إذا اتصل بنون الإناث — جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل
حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك في يَقَرِرُنَ : « يَقَرِرُنَ » ،
وفي أَقَرِرُنَ : « قَرِرُنَ » .

(١) « ظَلَمْتُ » بكسر الظاء ، قصد لفظه : مبتدأ « وَظَلَمْتُ » بفتح الظاء قصد لفظه
أيضاً : معطوف عليه « فِي ظَلَمْتُ » قصد لفظه ، جار ومجرور متعلق بقوله « اسْتَعْمِلَا »
الآتي « اسْتَعْمِلَا » استعمال : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ،
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه « وَقَرِنَ » بكسر القاف ، قصد لفظه :
مبتدأ « فِي أَقَرِرُنَ » قصد لفظه أيضاً : جار ومجرور متعلق بقوله نقلاً الآتي
« وَقَرِنَ » بفتح القاف ، قصد لفظه أيضاً : معطوف على قرن الواقع مبتدأ « نقلاً »
نقل : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ .

وأشار بقوله « وَقَرْنَ نُقِلًا » إلى قراءة نافع وعاصم : (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)
 — بفتح القاف — وأصله أَقَرْنَ ، من قولهم : قَرَّ بِالْمَكَانِ يَقَرُّ ، بمعنى يَبْقَرُ ،
 حكاه ابن القطّاع ، ثم خفف بالجذف بعد نقل الحركة — وهو نادر ؛ لأن هذا
 التخفيف إنما هو للمكسور العين^(١) .

(١) وهنا أمران نحب أن ننبهك إليهما ، الأول : أنه لاختلاف بين أحد من النحاة
 في أن حذف العين من أمر المضعف الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر
 لم يطرّد ، وأنه يقتصر فيه على ما سمع منه ، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى :
 (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) وأما حذف العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين
 وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء فاختلّفوا فيه : أمطرده هو أم غير مطرّد ؟ فظاهر كلام
 الناظم الذي جراه الشارح عليه أنه مطرّد ، وهو مانص عليه صراحة في شرح الكافية
 ويؤخذ من ظاهر عبارته في التسهيل ، وهذا هو الذي ذهب إليه الشاويين من النحاة ،
 ونص العلماء على أنه لغة سليم ، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد
 الحذف في ماضى المضعف الثلاثي المكسور العين ، وذهب سيبويه إلى أنه شاذ ، ولم يسمع
 إلا في كلمتين من الثلاثي المجرد ، وهما ظلت ومست وكلمة من المزيد فيه وهى أحست ،
 والأمر الثانى : أن تخريج قراءة نافع على أن (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) من المضعف أحد
 وجهين ، والثانى أنه من الأجوف ، والأصل قَارِ يَقَارِ - على مثال خاف يخاف - وعلى
 هذا التخريج لا يكون هذا اللفظ جاريا على النادر القليل .

الإدغام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أُدْغِمَ لَا كَيْثِلٍ صُفِّفَ^(١)
 وَذُلُّ لٍ وَكِلَلٍ وَلَبَّبَ وَلَا كَجُسَسٍ وَلَا كَاخْصَصَ ابْنِ^(٢)
 وَلَا كَهَيْلَلٍ ، وَشَذَّ فِي أَلَلٍ وَنَحَوِهِ فَكَ بِنَقْلٍ فَقِيلَ^(٣)

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما ، إن لم يتصددرا ، ولم يكن ما هما فيه اسمًا على وزن فُعْلٍ ، أو على وزن فُعْلٍ ، أو فَعْلٍ ، أو فَعْلٍ ، ولم يتصل أول المثلين مُدْغَمٌ ، ولم تسكن حركة الثاني منهما عارضة ، ولا ما هما فيه مُلْحَقًا بغيره .

(١) « أول » مفعول تقدم على عامله - وهو قوله « أدغم » الآتي - وأول مضاف و « مثلين » مضاف إليه « محررين » نعت لمثلين « في كلمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف ، وإما نعت ثان له « أدغم » فعل أَمَرٌ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لا » حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : أول مثليتين محررين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل - إلخ « كمثل » الكاف زائدة ، ومثل : معرّف على المحذوف الذي قدرناه ، ويجوز أن تكون « لا » ناهية ، فيكون المجزوم بها محذوفًا تقديره لا تدغم ، ويكون « مثل » مفعولا لذلك المحذوف ، وهذا الثاني ضعيف ؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة ، ومثل مضاف و « صفف » مضاف إليه .

(٢) « وذلل » معطوف على « صفف » في البيت السابق « وكلل ، ولبيب » معطوفان على صفف أيضا « ولا كجسس » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، كجسس : معطوف على كمثل صفف « ولا كاخصص ابني » مثله .

(٣) « ولا كهيلل » معطوف على ما قبله على نحو ما سبق « وشذ » فعل ماض « في أَلَل » جار ومجرور متعلق بشذ « ونحوه » معطوف على أَلَل « فك » فاعل شذ « بنقل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك « فقبل » الفاء عاطفة ، قبل : فعل ماض مبني على السجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

فإن تصدّراً فلا إدغام كدَدَن ، وكذا إن وُجِدَ واحداً مما سبق ذكره ؛
فالأول كصَفِّ ودُرَرٍ ، والثاني : كدُلِّل^(١) وجُدُد ، والثالث : كِكَلَل
ولِمَم^(٢) ، والرابع : كَطَلَل وَلَبَب^(٣) ، والخامس : كجُسَس - جمع
جاس - والسادس : كاخْصَصَ أبى ، [وأصله اخْصَصَ أبى] فنقلتِ الهمزة
إلى الصاد ، والسابع : كَهَيَّالَ - أى أكثر من قول لا إله إلا الله ، ونحوه :
قَرَدَد ، وَمَهْدَد .

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام ، نحو : رَدَ ، وَضَنَ - أى : يَحِلَّ -
وَلَبَّ^(٤) ، والأصل : رَدَدَ ، وَضِنَ ، وَلَبَبَ .

وأشار بقوله « وشذ في الِلِّ ونحوه فَلَكَ » بنقل فقبل « إلى أنه قد جاء التثنية
في ألفاظ قِيَّاسُهَا وَجُوبُ الإدغام ؛ فجعل شاذاً يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه ، نحو « الِلِّ
السقاء » إذا تَغَيَّرَتْ رائحته ، و « لَحِجَّتْ عَيْنُهُ » إذا التصَّبَ بالرمم^(٥) .

(١) ذلل - بضمين - جمع ذلول ، وهو البعير الذى سهل قياده ، وجدد - بضمين
أيضاً - جمع جديد ، وهو ضد القديم ،
(٢) السكل : جمع كلة - بكسر الكاف فيهما - وهى الستر ، واللمم : جمع لمة -
بكسر اللام فيهما - وهى الشعر الذى يجاوز شعمة الأذن .
(٣) الطلل : ما شخص وارتفع من آثار الديار ، واللبب : موضع الفلادة من
الصدر .

(٤) لبب - على وزان كرم - أى صار ليبيبا ، واللبيب : التام العقل .
(٥) الرمس - بفتح الراء والميم جميعاً - هو الوسخ الذى يجتمع في موق العين
إذا كان جامداً ، فإن كان سائلاً فهو الغمص ، وقد بقى مما سمع فيه الفك ولم يذكره
الشارح قولهم : دبب الإنسان - من باب ضرب أو قرح - إذا نبت الشعر في جبهته .
وقولهم : صكك الفرس - من باب دخل - إذا اصطك عرقه به ، وقولهم : ضنت =

وَحَيَّ أَفْكَكَ وَادَّغِمْ دُونَ حَدَرٍ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَأُسْتَتَرُ^(١)
 أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفك .
 وفهم منه : أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام .
 والمراد بِحَيَّ : ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحَرَّيْكُمَا ، نحو : حَيَّ وَعَيَّ ؛
 فيجوز الإدغام ، نحو : حَيَّ وَعَيَّ^(٢) ؛ فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة
 بسبب العامل لم يَجْزُ الإدغام اتفاقاً نحو : لَنْ يُحَيِّيَ^(٣) .

= الأرض - من باب فرح - إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف ، وقولهم :
 قطط الشعر - من باب فرح - إذا اشتدت جعودته ، وقولهم : مششت الدابة - من
 باب فرح - إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم ، وقولهم : عززت
 الناقة - من باب كرم - إذا ضاق مجرى لبنها .
 هذا ، وقد قال قعنب بن أم صاحب :

* أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا *

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً ، أما شذوذه قياساً فظاهر . وأما شذوذه استعمالاً فلأن
 « ضننوا » ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوكة .
 (١) « وحى » قصد لفظه : مفعول تقدم على عامله « افكك » فعل أمر ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وادغم » فعل أمر معطوف على افكك ، وفيه
 ضمير مستتر وجوباً فاعل ، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك « دون »
 ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعالين ، ودون مضاف
 و « حذر » مضاف إليه « كذاك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نحو »
 مبتدأ مؤخر ، ونحو مضاف و « تتجلى » قصد لفظه : مضاف إليه « واستتر » معطوف
 على تتجلى ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

عَيَّوَا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَيْضَتِهَا النُّعَامَةُ

(٣) يحى : هو مضارع أحيا ، على وزن أعطى ، ومنه قوله تعالى : (أليس ذلك
 بقادر على أن يحيى الموتى) .

وأشار بقوله : « كذلك نحو تَجَلَّى وَاسْتَقَرَّ » إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل « تَجَلَّى » يجوز فيه الفك والإدغام ؛ فمن فَكَّ — وهو القياسُ — نَظَرَ إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف ، فيقول : أَتَجَلَّى ؛ فيدغم أحدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التائين ؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوْصُلًا للنطق بالساكن .

وكذلك قياسُ تاء « اسْتَقَرَّ » الفك لسكون ما قبل المثلين ، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقلِ حركة أول المثلين إلى الساكن ، نحو : سَتَرَّ يَسْتَرُّ سِتَارًا^(١) .

وَمَا يَتَاءَمِنُ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعَبْرَ^(٢)

(١) أما استر فأصله استر على وزان اجتماع ، فنقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت ، وأدغمت التاء في التاء ، فصار ستر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة ، وأما يستر فأصله يستر على مثال يجتمع ، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين ، ثم أدغمت التاء في التاء فصار يستر ، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة ، وأما ستارا فأصله استتار على مثال اجتماع ، فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين ، فاستغنى عن همزة الوصل ، وأدغمت التاء في التاء ؛ فصار ستاراً ، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة .

فإن قلت : فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين نحو عظم إذا قلت : ستر فلان فلانا .

فالجواب أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته ، ولكن المضارعين يختلفان ؛ فأنت تقول في المضارع يستر فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيهِ استر ، وكذلك المصدران مختلفان ، فمصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذلك تستير .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بتائين » جار ومجرور متعلق بابتدى « ابتدى » مل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها صلة الموصول =

يقال في تعلم وتنزل وتبين ونحوها : « تَعَلَّمَ ، وَتَنَزَّلَ ، وَتَبَيَّنَ » بحذف إحدى التامين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جداً ، ومنه قوله تعالى : (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) .

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضَمَّرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ^(١)
نَحْوُ : حَلَّتْ مَا حَلَلَتْهُ ، وَفِي جَزَمٍ وَشَبْهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ قُنِي^(٢) .

== « قد » حرف تقليل « يقتصر » فعل ماض مبني للمجهول « فيه » جار ومجرور متعلق بـ « يقتصر » إما على أنه نائب فاعل له ، أولاً ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة - على الحاليين - في محل رفع خبر المبتدأ « على تا » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بـ « يقتصر » كـ « كَتَبَ » السكاف جارة لقول محذوف كما سطر مرارا ، تبين : فعل مضارع « العبر » فاعل تبين .

(١) « وفك » فعل أمر ، و « فاعله » ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » « حيث » ظرف مكان متعلق بـ « وفك » « مدغم » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به - مع أنه نكرة - عمله فيما بعده « فيه » جار ومجرور متعلق بـ « مدغم » على أنه نائب فاعل لـ « كونه » اسم مفعول « سكن » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها « لكونه » الجار والمجرور متعلق بـ « وفك » ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه « بمضمر » جار ومجرور متعلق باقترن الآتي ، ومضمر مضاف و « الرفع » مضاف إليه « اقترن » فعل ماض ، و « فاعله » ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص .

(٢) « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « حَلَّتْ مَا حَلَلَتْهُ » قصد لفظه : مضاف إليه ، أو يجمل « نحو » مضافا إلى قول محذوف ، وهذا الكلام مقول ذلك القول ، وعليه فإعرابه تفصيلا غير خفي « وفي جزم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وشبه » معطوف على جزم ، وشبه مضاف و « الجزم » مضاف إليه « تخيير » مبتدأ مؤخر « قني » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع نعت لتخير .

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمُ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ سَكَنَ آخِرُهُ ؛ فَيَجِبُ
 حِينَئِذٍ الْفَتْحُ ، نَحْوُ : حَلَلْتُ ، وَحَلَلْنَا ، وَالْمُنْدَاتِ حَلَلْنَ ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ
 جَازِمٌ جَازَ الْفَتْحُ ، نَحْوُ : لَمْ يَحْلُلْ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ
 غَضَبِي) وَقَوْلُهُ : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) وَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ،
 وَجَازُ الْإِدْغَامِ ، نَحْوُ « لَمْ يَحْلَلْ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ يُشَاقَّ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ — فِي سُورَةِ الْحَشْرِ) وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ ، وَالْمُرَادُ بِشَبِّهِ الْجَزْمِ سَكُونُ الْآخِرِ
 فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ : احْلُلْ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : حُلَّ ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْأَمْرِ كَحَكْمِ
 [الْمُضَارِعِ] الْمَجْزُومِ .

وَفَكَ أَفْعِلَ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ وَالْتَزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ^(١)
 وَلَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ يَحْزُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ — نَحْوُ احْلُلْ ، وَحُلَّ — اسْتَنْفَى
 مِنْ ذَلِكَ شَيْئَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا : أَفْعِلَ فِي التَّعَجُّبِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ فَكُّهُ ، نَحْوُ : أَحْبَبَ يَزِيدُ ،
 وَأَشَدُّ بَيَاضَ وَجْهِهِ .
 الثَّانِي : هَلَمْ ؛ فَإِنَّهُمْ التَّزَمُوا إِدْغَامَهُ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) « وَفَكَ » مَبْتَدَأٌ ، وَفَكَ مِضَافٌ وَ « أَفْعِلْ » مِضَافٌ إِلَيْهِ « فِي التَّعَجُّبِ » جَارٌ
 وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالِهِ مِنْ أَفْعِلَ « التَّزِمُ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ
 الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ « وَالتَّزِمُ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ
 لِلْمَجْهُولِ « الْإِدْغَامُ » نَائِبُ فَاعِلٍ لِاتِّزِمَ « أَيْضًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعَالٍ مَحْذُوفٍ « فِي
 هَلَمْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاتِّزِمَ .

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْأَهَمَّاتِ اشْتَمَلُ^(١)
 أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ^(٢)
 فَأُحْمَدُ اللَّهُ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا^(٣)
 وَآلِهِ الْغُرِّ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخَيْرَةَ^(٤)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « بجمعه » الجار والمجرور متعلق بعنيت ، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وجملة « عنيت » لأجل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة « قد كمل » من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ « نظما » حال من الهاء في بجمعه بتأويل المنظوم « على جل » جار ومجرور متعلق باشتمل ، وجل مضاف ، و « المهمات » مضاف إليه ، وجملة « اشتمل » من الفعل وفاعلها المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله نظما .

(٢) « أحصى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « من الكافية » جار ومجرور متعلق بأحصى « الخلاصة » مفعول به لأحصى « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية ، وجملة « اقتضى » صلة ما « غنى » مفعول به لاقتضى « بلا خصاصة » جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفة له .

(٣) « فأحمد » الفاء للسببية ، أحمد : فعل مضارع ، وفاعلها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم « مصليا » حال من فاعل أحمد « على محمد » جار ومجرور متعلق بقوله مصليا « خير » نعت لمحمد ، وخير مضاف و « نبي » مضاف إليه ، وجملة « أرسلنا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي .

(٤) « وآله » معطوف على محمد « الغر » نعت للآل « الكرام ، البررة » نعتان للآل أيضاً « وصحبه » معطوف على آل « المنتخبين ، الخيرة » نعتان للصحب .
 والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه .

خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد ، عفا الله عنه ، وغفر له ولوالديه والمسلمين .

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وعمحض إحسانه وتيسيره تكمّل الحسنات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الذين يَهْدَاهُمْ نَهْدَى ، وعلى ضوء حُجَّتِهِمْ نَعْبِرُ الطَّرِيقَ إِلَى الْفَوْزِ بِرِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَحَبَّتِهِ .

وبعد ؛ فقد كُمل — بتوفيق الله وحُسن تأييده — ما وقفنا الله له من تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصة الألفية ، لقاضي القضاة بهاء الدين ابن عقيل ، شرحاً مُوجِزاً على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون ، وقد كان بحال القول ذاسعة لو أننا أردنا أن نتعرّض للأقوال ومناقشتها ، وتفصيل ما أجمل المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدلتها ، ولكننا اجتزأنا من ذلك كله بالآبَابِ وما لا بد من معرفته ، مع إعراب أبيات الألفية إعراباً مبسوطاً ، سهّل العبارة ؛ لئلا يكون لتناول الكتاب من بعد هذا كله حاجة إلى أن يصطحب مع هذه النسخة كتاباً آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو شرحه — وقد تم ذلك كله في منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظم من سنة خمسين وثلثمائة وألف من هجرة أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم . والله المستول أن ينفع بعملى هذا ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ! وأن يحببني الغُرُورَ ، ويحول بيني وبين العُجْبِ والزَّلَلِ ، آمين .

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناس على قراءة هذه النسخة ، حتى
تَفِدَّتْ طبعتها الأولى فى وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه أعملت
فى تعليقاتى يدَ الإصلاح ؛ فزدت زيادات هامة ، وَتَدَارَكْتُ مَا فَرَطَ مِنِّى
فى الطبعة السابقة ، وأكثرت من وُجُوهِ التحسين ؛ لأَكْفِيءَ بهذا الصنيع
أولئك الذين رأوا فى عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به ، ثم كان من
جميل المصادفة أننى فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف لَيْلَةِ الثلاثاء الرابع
عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلثمائة وألف من هجرة
الرسول الأكرم ، صلى الله عليه وسلم .
والله تعالى المستول أن يُوقِّفَنى إلى ما يحبه ويرضاه ، آمين .

وهاهى ذى الطبعة الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ أقدمها إلى الذين أَلَحُّوا عَلَىّ فى إعادة
طبع الكتاب فى وَقْتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد ، واستعصى شراؤه على الناس
بأضعاف ثمنه ، وقد أَبَيْتُ إِلَّا أن أزيدَ فى شرحى زيادات ذات بال ، وتحقيقاتٍ
قلما يعثر عليها القارىء إلا بعد الجهد ، وقد تضاعفَ بها حَجْمُ الكتاب ،
فلا غرورَ إن أعلنت أنه « قد تَلَاَقَتْ فى هذا الكتاب كُتُبٌ ؛ فأغنى عنها
جميعاً ، فى حين أنه لَا يُغْنِى عنه شىء منها » .

رَبُّ وَفَقْنِى إلى الخير ، إنه لا يوفق إلى الخير سواك !

كتبه

فلاح الدين بن عبد الحميد

تكملة في تصريف الأفعال

حررها

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وَصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى خَتَامِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
والتابعين ، وَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ .

أما بعد ؛ فهذه خلاصة مُوجَزَةٍ فيما أغفله صاحب الخلاصة (الألفية)
أو أجل القول فيه إجمالاً من تصريف الأفعال ، عَمِلْتُهَا لِقَارِئِي شرح بهاء الدين
أبن عقيل ، حين حَقَّقْتُ مباحثه ، وشرحتُ شواهدهُ ، وتركتُ تفصيلَ
القولِ والإسهابِ فيه لكتابي (دروس التصريف) الذي صنفته لطلاب
كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر ؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب
الفن بأسلوبٍ بديعٍ ونظامٍ أنيقٍ ، وتحقيقٍ بارعٍ . ومن الله أَسْتَعِذُّ الْمَعُونَةَ ،
وهو حسبي ، وبه أعتصم ؟

الباب الأول

في المجرد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في أوزانها

ينقسم الفعل إلى : مجرد ، ومزيد فيه ؛ فالمجرد إما ثلاثي ، وإما رباعي ، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف ؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسة .

(١) فلماضى المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية ، الأول : فَعَلَ — بفتح العين — ويكون لازماً ، نحو جَلَسَ وَقَعَدَ ، ومتعدّياً ، نحو ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ ، والثاني : فَعِلَ — بكسر العين — ويكون لازماً ، نحو فَرِحَ وَجَدِلَ ، ومتعدّياً ، نحو عَلِمَ وَفَهِمَ ، والثالث : فَعُلَ — بضم العين — ولا يكون إلا لازماً ، نحو ظَرَفَ وَكَرُمَ^(١) .

(٢) ولماضى المجرد الرباعي بناء واحد ، وهو فَعْلَلَ — بفتح ما عدا العين منه — ويكون لازماً ، نحو حَشَرَجَ وَدَرَبَخَ^(٢) ، ومتعدّياً ، نحو بَغَتَرَ وَدَخَرَجَ .
(٣) ولزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثة أبنية ؛ الأول : فَعَّلَ — بتضعيف عَيْنِهِ — نحو قَطَعَ وَقَدَّمَ ، والثاني : فَاعَلَ — بزيادة ألف بين الفاء والعين — نحو قَاتَلَ وَخَافَ ، والثالث : أَفْعَلَ — بزيادة همزة قبل الفاء — نحو أَحْسَنَ وَأَكْرَمَ .

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت ؛ لقصد هم الحقة في الفعل ، والفتحة أخف الحركات ، ولأمله لا يعتد بها ؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء .
(٢) حشرج : غرغر عند الموت وتردد نفسه ، ودرج : طأطأ رأسه وبسط ظهره .

(٤) ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنية ، الأول : انْفَعَلَ — زيادة همزة وصلٍ ونون قبل الفاء — نحو انْكَسَرَ وانْشَعَبَ ، والثاني : افْتَعَلَ — زيادة همزة وصل قبل الفاء ، وتاء بين الفاء والعين — نحو اجْتَمَعَ واتَّصَلَ ، والثالث : افْعَلَّ — زيادة همزة وصلٍ قبل الفاء ، وتضعيف اللام — نحو احْمَرَّ واصْفَرَّ ، والرابع : تَفَعَّلَ — زيادة تاء قبل الفاء ، وتضعيف العين — نحو تَقَدَّمَ وتَصَدَّعَ ، والخامس : تَفَاعَلَ — زيادة التاء قبل فائه ، وألف بين الفاء والعين — نحو تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ .

(٥) ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية ، الأول : اسْتَفْعَلَ — زيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء — نحو اسْتَفْهَرَ واستَقَامَ ، والثاني : افْعَوْعَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف العين ، وزيادة واو بين العينين — نحو اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ ، والثالث : افْعَوَّلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام — نحو اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ^(١) ، والرابع : افْعَالَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وألف بعد العين ، وتضعيف اللام — نحو احْمَارَّ واعْوَارَّ .

(٦) ولمزيد الرباعي بواحد بناءً واحدٌ ، وهو تَفَعَّلَلَ — زيادة التاء قبل فائه — نحو تَدَخَّرَجَ وَتَبَغَّثَرَ .

(٧) ولمزيد الرباعي بحرفين بناءًان ، أولهما : افْعَنْكَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، والنون بين العين ولامه الأولى — نحو احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ ، وثانيهما : افْعَمَّلَّ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف لامه الثانية — نحو اسْبَطَرَ واقْشَعَرَ ، واظْمَأَنَّ .

(٨) ويُلْحَقُ بالرباعي المجرد (وهو بناء « دَخَرَجَ ») ثمانية أبنية أصلها من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق ، الأول : فَعْمَلَلَ — نحو جَلْبَبَ وشَمَلَلَ ،

(١) اجلوذ : أسرع في السير ، واعلو ط السير : ركه بغير خطام .

والثاني : فَوَعَلَ نحو رَوَدَنَ وَهَوَّجَلَ ، والثالث : فَعَوَلَ نحو جَهَّوَرَ وَدَهَّوَرَ ،
والرابع : فَعِيلَ نحو بَيَّطَرَ وَسَيَّطَرَ ، والخامس : فَعِيلَ نحو شَرَّيْفَ وَرَهْيَا ،
والسادس : فَعَمَلَ نحو سَنَبَلَ وَشَدَّتَرَ ، والسابع : فَعَمَلَ نحو قَلَدَسَ ، والثامن :
فَعَلَى نحو سَلَقَى .

(٩) ويلحق بالرابعى المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء « تَفَعَّلَ ») سبعة
أبنية أصلها من الثلاثى فزيد فيه حرف الإلحاق ثم زيدت عليه التاء ، الأول :
تَفَعَّلَ نحو تَجَلَّبَبَ وَتَشَمَّلَ ، والثاني : تَمَفَّلَ نحو تَمَنَّدَلَ ، والثالث :
تَفَوَّعَلَ ، نحو تَكُوْثَرُ وَتَجَوَّزَ ، والرابع : تَفَعَّوَلَ ، نحو تَسَرَّوَلَ وَتَرَهَّوَلَ ،
والخامس : تَفَعَّيَلَ ، نحو تَسَيَّطَرَ وَتَشَيَّطَنَ ، والسادس : تَفَعَّيَلَ ، نحو تَرَهَّيَا ،
والسابع : تَفَعَّلَى ، نحو تَفَلَّسَى وَتَجَمَّعَى .

(١٠) ويلحق بالرابعى المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنية ، وأصلها من الثلاثى ،
فزيد فيه حرف الإلحاق ، ثم زيد فيه حرفان ، الأول : افْعَنَّالَ نحو اقْعَنَّسَ
وَاقْعَنَّدَدَ ، والثاني : افْعَنَّيَ ، نحو اَحْرَنْبَى وَاسْلَنْقَى ، والثالث : افْتَعَنَّيَ .
نحو اسْتَلَقَى وَاجْتَمَعَى .

والإلحاق : أن تزد على أصول الكلمة حرفاً ، لا لغرض معنوى ، بل
لتوازن بها كلمة أخرى كى تجرى الكلمة المُلْحَقَةُ فى تصريفها على ما تجرى عليه
الكلمة المُلْحَقُ بها . وضابطُ الإلحاق فى الأفعال اتحاد المصادر .
فلماضى من الأفعال - مجردها ، ومزیدها ، ومُلْحَقُها - سبعة وثلاثون بناء .

الفصل الثانى

فى معانى هذه الأبنية

(١) لا يجرى بناء فَعَلَ - بضم العين - إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة
أو ما أشبه ذلك ، نحو جَدَرَ فَلَانٌ بِالْأَمْرِ ، وَخَطَرَ قَدْرُهُ . وإذا أريد التعجبُ

من فِعْلٍ أو المدحُ به حُوِّلَ إلى هذه الزنة ، نحو قَضَوْا الرجلَ وَعَلِمَ ، بمعنى ما أَقْضَاهُ وما أَعْلَمَهُ .

(٢) ويحيىء بناء فِعْلٍ - بكسر العين - للدلالة على النعوت الملازمة ، نحو ذَرَبَ لِسَانَهُ وَبَلَّجَ جَبِينَهُ ، أو للدلالة على عَرَضٍ ، نحو جَرَبَ وَعَرَجَ وَغَمَصَ وَمَرَضَ ، أو للدلالة على كبر عَضُو ، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعة على ثلاثة أحرفٍ ، نحو رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبَهُ ، وعَجَزَتِ الْمَرْأَةُ . ويأني لغير ذلك ، نحو ظمىء ، ورهَبَ .

(٣) ويحيىء بناء فَعَلَ - بفتح العين - للدلالة على الجمع نحو جَمَعَ وَحَشَرَ وَحَشَدَ ، أو على التفريق ، نحو بَذَرَ وَقَسَمَ ، أو على الإعطاء ، نحو مَنَحَ وَنَحَلَ ، أو على المنع ، نحو حَبَسَ وَمَنَعَ ، أو على الامتناع ، نحو أَبَى وَشَرَدَ وَجَمَحَ ، أو على الغلبة ، نحو قَهَرَ وَمَلَكَ ، أو على التحويل ، نحو نَقَلَ وَصَرَفَ ، أو على التحول ، نحو رَحَلَ وَذَهَبَ ، أو على الاستقرار ، نحو ثَوَى وَسَكَنَ ، أو على السير ، نحو ذَمَلَ وَمَشَى ، أو على السَّتْرِ ، نحو حَجَبَ وَخَبَأَ ، أو على غير ذلك مما يَضَعُ حَضْرَهُ من المعانى .

(٤) ويحيىء بناء فَعَّلَ للدلالة على الاتخاذ. نحو قَمَطَرْتُ السَّكْتَابَ وَقَرَمَضْتُ : أى اتَّخَذْتُ قِمَطَرًا وَقَرْمُوضًا^(١) ، أو للدلالة على المشابهة ، نحو حَنَظَلَ خَلْقُ مُحَمَّدٍ وَعَلَقَمَ ، أى أَشَبَهَ الحَنَظَلَ والعَلَقَمَ ، أو للدلالة على جَعْلِ شَيْءٍ فى شَيْءٍ ، نحو عَنَدَمَ ثَوْبَهُ وَتَرَجَسَ الدَّوَاءَ ، أى جَعَلَ فِيهِ العَنَدَمَ والتَرَجَسَ ، أو للدلالة على الإصابة ، نحو عَرَقَبَهُ وَغَلَصَمَهُ ، أى : أَصَابَ عُرْقُوبَهُ وَغَلَصَمَتَهُ ، أو لاختصار المركَّبِ للدلالة على حكايته ، نحو بَسَمَلَ وَسَبَّحَلَ وَحَدَلَ وَطَلَبَقَ^(٢) ، أو لغير ذلك .

(١) القرموض - بزنة عصفور - حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد .

(٢) سبَّحَلَ : أى قال « سبحان الله » وحمدل : أى قال « الحمد لله » وطلَبَقَ :

أى قال « أطال الله بقاءك » ومن أمثله « جعفد » أى قال « جعلت فداك » و « مشأل » :

أى قال « ما شاء الله » .

(٥) ويحيى بناء أفعل للتعدي ، نحو أجلس وأخرج وأقام ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحب ما اشتق منه الفعل ، نحو ألبنت الشاة ، وأثمر البستان ، أو للدلالة على المصادفة ، نحو أنجلت وأعطته ، أو للدلالة على السلب ، نحو أنسكتته وأقديته ، أى : أزلت شكواه وقذى عينه ، أو للدلالة على الدخول فى زمان أو مكان ، نحو أضجر وأعرق وأنهم وأنجد وأضح وأمسى وأضحى ، أو للدلالة على الحينونة ، وهى قرب الفاعل من الدخول فى أصل الفعل ، نحو أحصد الزرع وأضرم النخل : أى قرب حصاده وصيرامه ، أو لغير ذلك .

(٦) ويحيى بناء فقل للدلالة على التكثير ، نحو جوت وطوت ، أو للتعدي ، نحو خرجه وفرحته ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل ، نحو كذبتة وفسقتة ؛ أو للدلالة على السلب ، نحو قرذت البعير وقشرت الفاكهة : أى أزلت قرآده وقشرها ، أو للدلالة على التوجه نحو ما أخذ الفعل منه ، نحو شرّق وغرب وصعد ، أو لاختصار حكاية التعرّك ، نحو كبر وهلل وحمد وسبح ، أو للدلالة على أن الفاعل يشبه ما أخذ منه الفعل ، نحو قوس ظهر على ، أى : انحنى حتى أشبه القوس ، أو غير ذلك .

(٧) ويحيى بناء فاعل للدلالة على المفاعلة ، نحو جاذبت عليا ثوبه ، أو للدلالة على التكثير ، نحو ضاعفت أجر المجتهد ، وكأثرت إحسانى عليه ، أو للدلالة على المبالغة ، نحو تابعت القراءة ، وواليت الصوم ، أو لغير ذلك .

(٨) ويحيى بناء انفعّل للدلالة على المطاوعة ، وأكثر ما تكون مطاوعة هذا البناء للثلاثى المتعدى لواحد ، نحو كسرتة فانكسر ، وقذته فانقاد ، وقد يأتى لمطاوعة صيغة أفعل ، نحو أغلقت الباب فانغلق ، وأزعجت عليا فانزعج .

(٩) ويحيى بناء افتعل للدلالة على المطاوعة ، وبطوارع الثلاثى ، نحو جمّته فاجتمع ، وغمّته فاغتم ، وبطوارع بناء أفعل ، نحو أنصفته فانتصف ،

ويطاوع بناء فَعَلَ ، نحو عَدَلْتُ الرمح فَأَعْتَدَلْ ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ ، نحو اِشْتَوَى واختَمَ^(١) ، أو للدلالة على التشارك ، نحو اجْتَوَرَا واشْتَوَرَا ، أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة ، نحو اِكْتَسَبَ واِكْتَتَبَ ، أو للدلالة على الاختيار ، نحو اِنْتَقَى واضْطَنَى واختَارَ ، أو لغير ذلك .

(١٠) ويجيء بناء أفعَلَ من الأفعال الدالة على لون أو عيب لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها ، نحو احْمَرَّ واصْفَرَّ واغْوَرَّ واحْوَلَّ .

(١١) ويجيء بناء تَفَعَّلَ للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَعَلَ ، نحو هَذَبْتُهُ فَهَذَبَ وَسَلَسْتُه فَبَعَلَ ، أو للدلالة على التكلف^(٢) ، نحو تَكْرَّمَ وَتَشَجَّعَ ، أو للدلالة على الطلب ، نحو تَعَظَّمُ وَتَيَقَّنَ ، أى : طلب أن يكون عظيماً وذات يقين ، أو لغير ذلك .

(١٢) ويجيء بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المشاركة ، نحو تَخَاصَمَا وَتَعَارَكَا ، أو للدلالة على التكلف ، نحو تَجَاهَلَ وَتَكَاسَلَ وَتَغَابَى^(٣) ، أو للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فاعَلَ ، نحو بَاعَدْتُهُ فَبَاعَدَ وَتَابَعْتُهُ فَتَبَاعَعَ .

(١٣) ويجيء بناء اسْتَفْعَلَ للدلالة على الطلب ، نحو اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ واسْتَوْهَبْتُهُ ، أو للدلالة على التحول من حالٍ إلى حالٍ ، نحو اسْتَنْوَقَ الْجَلُ ، واسْتَنْسَرَ الْبُعَاثُ ، واسْتَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ ، واسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، أو للدلالة على

(١) اشتوى : اتخذ شواءً ، واختم : أى اتخذ خاتماً .

(٢) الفرق بين التكلف بصيغة تفعل والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيما يجب الفاعل أن يصير إليه ، والثاني يستعمل فيما لا يجب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل في لفظ « تكرم » تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يجب أن يكون كريماً ، ثم تأمل في لفظ « تغابى » أو « تجاهل » أو « تكاسل » تجده لا يجب أن يكون غيباً أو جاهلاً أو كسولاً ، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل معنى التكلف ، فلا تقول تِكْرِم ولا تشايع ، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة على مثال تفعل فامن التكلم : فلا تقول تَجْهَل ولا تنكسر .

المصادفة ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ وَاسْتَسَمَنْتُهُ ، أو لاختصار حكاية المركب ، نحو اسْتَرْجَع ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو لغير ذلك .

(١٤) ويجيء بناء تَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَّلَ ، نحو دَخَرَجْتُ الْكُرَّةَ فَتَدَخَرَجَتْ ، وَبَعَثْتُ الْحَبَّ فَتَبَعَثَ .

(١٥) ويجيء بناء أَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَّلَ أيضاً ، نحو حَرَجْتُ الْإِبِلَ فَأَحْرَجَتْ .

(١٦) ويجيء بناء أَفَعَّلَ للدلالة على المبالغة ، نحو اشْمَلَّ فِي مَشْيِهِ ، وَاشْمَأَزَّ ، وَاطْمَأَنَّ ، وَاقْشَعَرَ .

الفصل الثالث

في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عرفت أن الماضي الثلاثي يجرى على ثلاثة أوجه ؛ لأن عينه إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة ، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين ، أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين ، أو مكسورها ، ولا يأتي مضمومها ، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضاً ؛ فهذه ستة أوجه وردت مُسْتَمَلَّةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي ، وبعضها أكثر استعمالاً من بعض .

(١) الوجه الأول : فَعَّلَ يَفْعِلُ — بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع — ويجيء متعدياً ، نحو ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ورماهُ يرميه وباعه يبيعه ، ولزماً نحو جلس يجلس ؛ وهو مَقِيسٌ مُطَرَّدٌ فِي وَآوِيٍّ^(١) ، الفاء ، نحو وَعَدَ يَعِدُ

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب

فتح ، نحو وَجَأَ يَجَأُ .

وَوَصَفَ بِصِفٍ وَوَجَبَ يَجِبُ ، وفي يَأْتِي العَيْن ، نحو جَاءَ يَجِيءُ وفَاءٌ يَفِيءُ^(١)
وباع يبيع وَمَانَ يَمِينُ^(٢) ، وفي يَأْتِي اللام^(٣) ، نحو أَوَى يَأْوِي وَبَرَى يَبْرِي
وَتَوَى يَتَوَى وَجَرَى يَجْرِي ، وفي المضعف اللازم ، نحو تَبَّتْ يَدُهُ تَتَبُّ وَرَثَ
الْحَبْلِ يَرِثُ وَصَحَّ الْأَمْرُ يَصِحُّ ؛ وهو مسموعٌ في غير هذه الأنواع .

(٢) الوجه الثاني : فَعَلَ يَفْعُلُ — يفتح عين الماضي ، وضم عَيْنُ
المضارع — ويحيى متعدياً نحو نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ وَكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ وَأَمَرَهُ يَأْمُرُهُ ،
ويحيى لازماً ، نحو قَعَدَ يَقْعُدُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ ؛ وهو متعديٌّ مُطَرِدٌ في واوِ
العَيْن ، نحو بَاءٌ يَبُوءُ وَجَابَ يَجُوبُ وَنَاءٌ يَنْوُو وَأَبَ يَثُوبُ ؛ وفي واوِ اللام ،
نحو أَمَّا يَأْسُو وَتَلَا يَتْلُو وَجَفَا يَجْفُو وَصَفَا يَصْفُو ، وفي المضعف المتعدي ، نحو
صَبَّ الْمَاءُ يَصْصُهُ وَعَبَّهْ يَعْْبُهُ وَحَمَّهْ يَحْمُهُ وَمَسَجَ الشَّرَابُ يَمْجُهُ ، وفي كل فعل
قَصِدَ به الدلالة على أن اثنين تفاخرا في أمرٍ فغلبَ أحدهما الآخرَ فيه ، سواء
أكان قد سَمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يسمع ، إلا أن يكون ذلك الفعل من
أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسْرُ عَيْنِ المضارع ، وقد ذكرناها
في الوجه السابق ، فتقول : تَضَارَبْنَا فَضَرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ ، وتناصرنا فنصرته
فأَنَا أَنْصُرُهُ .

(٣) الوجه الثالث : فَعَلَ يَفْعُلُ — يفتح عين الماضي والمضارع جميعاً —
ولم يحيى هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُهُ حرفاً من أَحْرُمِ

(١) فاء إلى الأمر : رجع .

(٢) مان يمين : كذب .

(٣) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق ، فإن وقعت عينه حرفاً
من أحرف الحلق كان من باب فتح ، نحو رعى يرعى ، وسمى يسمى ، ونأى ينأى .
ونهى ينهى موبأى ينأى .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : نَأَى يَنْأَى ، ومتعدباً نحو : فَتَحَ يَفْتَحُ ، وَهَى يَنْهَى .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظْفَرُ ، وَمَتَعَدِّياً نحو عَلِمَ الْأَمْرَ يَعْلَمُهُ وَفَهِمَ الْمَسْأَلَةَ يَفْهَمُهَا .

(٦) الوجه السادس : **فَعُلَ يَفْعُلُ** — بضم عين الماضي ، المضارع جميعا — وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازما ، ولا يكون إلا دالا على وصف خلقى ، أى : ذى مكث .

وَلَا أَنْ تَبْقَىٰ إِلَىٰ هَذَا الْبِنَاءِ كُلِّ فِعْلٍ أَرَدْتَ الدَّلَالََةَ عَلَىٰ أَنَّهُ صَارَ كَالْفَرِيزَةِ ،
أَوْ أَرَدْتَ التَّعَجُّبَ مِنْهُ ، أَوْ التَّمْدِيحَ بِهِ ، وَمِنْ أَمْثَلِ هَذَا الْوَجْهِ : حَسُنَ يَحْسُنُ ،
وَكُرُمَ يَكْرُمُ ، وَرَفَهُ يَرْفُهُ .

الباب الثاني

في الصحيح والمعتل ، وأقسامهما
وأحكام كل قسم

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل .
فالصحيح : ما خلت حروفه الأصول من آخرِ العلة الثلاثة — وهي
الألف ، والواو ، والياء —

والهاء : ما كان في أصوله حرف منها أو أكثر
والصحيح ثلاثة أقسام : سالم ، ومهموز ، ومضعف .
فالسالم : ما ليس في أصوله همز ، ولا حرفان من جنس واحد ، بعد خلوه من
أحرفِ العلة ، نحو ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَفَتَحَ ، وَفَهِمَ ، وَحَسِبَ ، وَكُرِمَ .
والمهموز : ما كان أحدُ أصوله همزاً ، نحو أخذ وأكل ، وسأل ودأب ،
وَقَرَأَ وَبَدَأَ .

والمضعف نوعان : مضعف الثلاثي ، ومضعف الرباعي ، فأما مضعف الثلاثي
فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو عَضَّ ، وَشَذَّ ، وَمَدَّ ،
وأما مضعف الرباعي فهو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه
الثانية من جنس آخر ، نحو زَلَزَلَ ، وَوَسَّوَسَ ، وَشَأَشَأَ .
والمعتل خمسة أقسام : مِثَالٌ ، وَأَجُوفٌ ، وناقص ، ولفيف مقروق ،
ولفيف مقرون .

فالمِثَالُ : ما كانت فاؤه حرفَ علة ، نحو وَعَدَ وَوَرِثَ وَيَنَعَ وَيَسَرَ .
والأجوف : ما كانت عينه حرفَ علة ، نحو قال : وباع ، وهاب ، وخاف .
والناقص : ما كانت لامه حرفَ علة ، نحو رَضِيَ ، وَسَرُّوْ ، وَنَهَى .
واللفيف المقروق : ما كانت فاؤه ولامه حرفَ علة ، نحو وَفَى ، وَوَعَى ، وَوَقَى .
واللفيف المقرون : ما كانت عينه ولامه حرفَ علة ، نحو طَوَى ، وَهَوَى ، وَحَيَّى .
والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول .

الفصل الأول

في السالم ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما سامت حُرُوفُه الأصلية من الهمز ، والتضعيف ، وحروف العلة

وقولنا : « حروفه الأصلية » الإشارة إلى أنه لا يضرُّ اشتباهه على حرف زائد : من همزة ، أو حرف علة ، أو غير ذلك ، وعلى هذا فنحو « أَكْرَمَ ، وَأَسْلَمَ ، وَأَنْعَمَ » يسمى سالماً ، وإن كانت فيه الهمزة ؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه ، وإنما هي حرف زائد ، وكذا نحو « قَاتَلَ ، وَنَاصَرَ ، وَشَارَكَ » ونحو « بَيَّطَرَ ، وَشَرَّيْفَ ، وَرَوَّدَنَ ، وَهَوَّجَلَ » يُسمى سالماً وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنهن لسنَّ في مُقَابَلَةٍ واحد من أصول الكلمة ، وإنما هن أَحْرُفُ زَائِدَةٌ ، وكذا نحو « اَعْلَوْطَ وَاهْبَيْخَ » يسمى سالماً وإن كان فيه حرفان من جنس واحد ؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابِلِ أَصْلٍ ، وإنما هما زائدان .

وَحُكْمُ السالم بجميع فروعه : أنه لا يمحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ، أو نحوها ^(١) به ، ولا عند اشتقاق غير الماضي ، لكن يجب أن تُلْحَقَ به تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ^(٢) ، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ^(٣) ، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن : فإن كان ألفاً فتح آخرُ الفعلِ

(١) كثناء التأنيث .

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو) .

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها ؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به ، نحو « ضَرَبَنِي ، وَضَرَبَكَ ، وَضَرَبَهُ » إذ ليس للمفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة .

إن لم يكن مفتوحاً ، نحو « يَضْرِبَانِ ، وَيَنْصُرَانِ ، وَأَضْرِبَا ، وَأَنْصُرَا »
 وإن كان آخر الفعل مفتوحاً بقي ذلك الفتح ، نحو « ضَرَبَا ، وَنَصَرَا »^(١) ،
 وإن كان الضميرُ وَاواً ضُمَّ له آخرُ الفعل ، نحو « ضَرَبُوا ، وَنَصَرُوا ، وَيَضْرِبُونَ ،
 وَيَنْصُرُونَ ، وَأَضْرِبُوا ، وَأَنْصُرُوا » وإن كان الضمير ياء كسرله آخر الفعل^(٢) ،
 نحو « تَضْرِبِينَ ، وَتَنْصُرِينَ ، وَأَضْرِبِي ، وَأَنْصُرِي » ، وإنما يفتح آخره
 أو يضم أو يكسر لمناسبة أحرف الضمائر .

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا
 النوع ؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بد أن يكون له سبب اقتضاه ،
 وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التغيرات وأسبابها ، إن شاء الله .

(١) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في « ضرب ، ونصر » قد
 زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في « ضربا ، ونصرا » وعلى المذهب
 الذي ذكرناه في الأصل يقال في « ضربا » : مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ،
 وعلى المذهب الآخر يقال في « ضربا » : مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره
 اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن الفتحة في « ضربا » على الأول فتحة البناء ،
 وعلى الآخر هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف ، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ ،
 فافهم ذلك .

(٢) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها
 فاعلاً نحو « اضربي » وراعى أنهم التزموا أن يجيئوا بتون الوقاية قبل ياء المتكلم
 - نحو « ضربني ونصرني » - تحرزاً عن كسر آخر الفعل ؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً -
 علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة ؛ فالكسرة التي
 قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً ، ككسرة اللام في علم ، وكسرة الراء في يضرب
 وفي اضرب ، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة
 وحكما ، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل .

الفصل الثانی

فی المضعف ، وأحكامه

هو — كما غلت — نوعان : مضعف الرباعي ، ومضعف الثلاثي .

فأما مضعف الرباعي فهو الذي تكون فائده ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر^(١) ، نحو « زلزل ، ودمدم ، وعسس » ، ويسمى مطابقا أيضا .

ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع أحكامه ؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه . بعد أن فصلنا لك أحكام السالم في الفصل السابق .
وأما مضعف الثلاثي — ويقال له « الأصم » أيضا — فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد .

وقولنا « عينه ولامه » يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام ، نحو « أجلؤذ » ، وأعلوط . فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام ، بل هي زائدة ، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، وأحدهما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام ، نحو « قطع وذهب » فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمة ، وإنما هو تكرير لعينها ، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين ، نحو « أحرر » ، وأحمار^(٢) ، ونحو « اقشعر » ، وأطمأن^(٣) ؛ فإن أحد الحرفين المتجانسين في هذه المثل ونحوها ليس في مقابلة العين ، بل هو تكرير للام الكلمة .

(١) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيراً بتكرير الصوت ، نحو : سأسأ ، وشأشأ ، وصرصر ، وبأبأ ، وهأهأ ، وقهقهه ، وبسبس .

(٢) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً ، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك .

(٣٩ — شرح ابن عقيل ٢)

والمثال الذي ينطبق عليه التعريف قولك : « مَدَّ، وَشَدَّ، وَامْتَدَّ، وَاشْتَدَّ، وَاسْتَمَدَّ، وَاشْتَمَرَّ »^(١).

ولم يجرى المضاعف من بابي « فَتَحَ يَفْتَحُ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ » — بفتح العين في الماضي والمضارع، أو كسرها فيهما — أصالة، كما لم يجرى من باب « كَرُمَ يَكْرُمُ » — بضم العين فيهما — إلا في ألفاظ قليلة : منها كَبُتَ وَفَكَّتْ^(٢)، أى : صرت ذا لبٍّ وَفَكَّةً، وإنما يجرى من ثلاثة الأبواب الباقية، نحو شَدَّ يَشُدُّ، وَشَدَّ يَشُدُّ، وَظَلَّ يَظَلُّ.

حكم ماضيه :

إذا أسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير مستتر، أو ضمير رفع متصل ساكن — وذلك : ألف الاثنين، وواو الجماعة — أو اتصلت به تاء التانيث ؛ وجب فيه الإدغام، تقول : « مَدَّ عَلَىَّ، وَخَفَّ مَحْمُودٌ، وَمَلَّ خَالِدٌ » وتقول : « الحمدان مَدَّا، وَخَفَّا، وَمَلَّا » وتقول : « البكران مَدُّوا، وَخَفُّوا، وَمَلُّوا » وتقول : « مَلَّتْ فَأَحَمَّهُ، وَخَفَّتْ، وَمَدَّتْ ».

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك — وذلك : تاء الفاعل، ونا، ونون النسوة — وجب فيه فكُّ الإدغام^(٣)، تقول : « مَدَدْتُ، وَخَفَفْتُ، وَمَلَلْتُ، وَمَدَدْنَا، وَخَفَفْنَا، وَمَلَلْنَا، وَمَدَدْنَ، وَخَفَفْنَ، وَمَلَلْنَ ».

ثم إن كان ذلك الماضى المسند للضمير المتحرك مكسور العين — نحو ظَلَّ، وَمَلَّ^(٤) — جاز فيه ثلاثة أوجه :

(١) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة مادام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام .

(٢) ومن ذلك أيضاً قولهم « عززت الناقة تعزز » — من باب كرم — إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً، والأصل هو الإدغام

(٣) ومن العرب من يبقى الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة .

(٤) أصلهما : « ظلل، وملل » بوزن « علم ».

الأول : بقاؤه على حاله الذي ذكرناه ، وهذه لغة أكثر العرب .

الثاني : حَذَفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها - وهي الفتحة - فتقول : « ظَلْتُ ، وَمَلْتُ » وهذه لغة بني عامر ، وعليها جاء قوله تعالى (٥٦ - ٦٥) : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) وقوله جلت كلمته (٢٠ - ٩٨) : (الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ^(١)) .
الثالث : حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء ، تقول : « ظِلْتُ ، وَمِلْتُ » وهذه لغة بعض أهل الحجاز .

حكم مضارعه :

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن - وذلك ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ويا المؤنثة المخاطبة - مجزوماً كان أو غير مجزوم ، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزوماً ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : « الحمدان يَمْدَّان ، وَيَخِفَّان ، وَيَمَلَّان ، وَلَنْ يَمْدَّا ، وَلَنْ يَخِفَّا ، وَلَنْ يَمَلَّا ، وَلَمْ يَمْدَّا ، وَلَمْ يَخِفَّا ، وَلَمْ يَمَلَّا » وتقول : « الحمدون يمدّون ، ويخفّون ، ويملّون ، وَلَنْ يَمْدُوا ، وَلَمْ يَمْدُوا » وتقول : « أنت تملّين يا زينب ، وَلَنْ تَمَلِّي ، وَلَمْ تَمَلِّي » وكذلك تقول : « يملّ زيد ، وَلَنْ يَمَلَّ ، ومحمد يملّ ، وَلَنْ يَمَلَّ » ، قال الله تعالى (٢٨ - ٣٥) : (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) وقال : (٢٠ - ٨١) : (وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) وفي الحديث : « لَنْ يَمَلَّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا » .

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك - وذلك نون النسوة - وجب فك الإدغام ، تقول : « النِّسَاءُ يَمَلَّان ، وَيَشُدُّون ، وَيَخَفُّون » .

(١) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَائِقٍ وَمَسْمَعٍ أَلَا حَبِّدَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعٍ
وقوله أيضاً :

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ واقِفًا أَسْأَلُ لِلنَّزْلِ هَلْ فِيهِ خَيْرٌ ؟
وقد جمع عمر أيضاً بين الإتمام والحذف في بيت واحد ، وهو قوله :
وَمَا مَلَّيْتُ وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمْ وَمَا ذَكَرْتُكَ إِلَّا ظَلْتُ كَالسِّدْرِ

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزوماً - جاز فيه الإدغام، والفك، تقول : «لم يَشُدَّ»، ولم يَمَلَّ، ولم يَخِفَّ» وتقول : «لم يَشُدُّ»، ولم يَمَلَّ، ولم يَخِفَّ» والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى (٢٠ - ٨١) : (وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى) وقال (٧٤ - ٦) : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) ، وقال (٢ - ٢٨٢) : (وَلَيُمَلِِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ - فَلَيُمَلِِّلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ) .
حكم أمره :

إذا أسند إلى ضمير ساكنٍ وجبَ فيه الإدغام، نحو «مُدًّا»، ومُدُّوا، ومُدِّي « وإذا أسند إلى ضمير متحرك - وهو نون النسوة - وجب فيه الفك، نحو «أمدُّن» وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران : الإدغام، والفك، والفك أكثر استعمالاً، وهو لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى (٣٦ - ١٩) : (وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) .

وسأثر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر :
فلسة أهل نجد فتحه ؛ قصداً إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه، وتشبيهاً له بنحو «أينَ، وكيفَ» مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن ؛ فهم يقولون : «غُضَّ، وظَلَّ»^(١)، وخِفَّ» .

ولغة بني أسد كلفة أهل نجد، إلا أن يقع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل ؛ فيقولون : «غُضَّ طَرَفَكَ، وغُضَّ الطرف» .
ولغة بني كعب الكسر مطلقاً ؛ فيقولون : «غُضَّ طَرَفَكَ، وغُضَّ الطرف»
ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول ؛ فيقولون : «غُضَّ، وخِفَّ»، وظَلَّ»^(٢) .

(٢١١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو «ظل وامل» يلزم فيه فك الإدغام، فتقول : «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام =

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول:

(١) كل موضع يكون فيه مكان المثلين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام، ألا ترى أن « مَدَّ » في قولك : « مَدَّ عَلَى ، والمحمدان مَدَّا » تقابل الدال الأولى صاد « نَصَرَ ، وَنَصَرَ » وتقابل الدال الثانية الراء ، وهما متحركان؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لعللة الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفك، ألا ترى أن « مد » في قولك : « مَدَدْتُ ، وَمَدَدَنْ » وكذلك « يَمُدُّ ، وَمُدَّ » في قولك : « يَمُدُّنَ ، وَامْدُدْ » تقابل الدال الأولى فيهن الصاد في « نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَ ، وَيَنْصُرْنَ ، وَانْصُرْنَ » وهي متحركة ، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة ؟

(٣) وكل موضع يكون فيه مكان ثانى المثلين من السالم حرف ساكن لغير العلة المذكورة يجوز فيه الفك والإدغام ، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو « لَمْ يَمُدُّ ، وَامْدُدْ » تقابل الصاد في نحو « لَمْ يَنْصُرْ ، وَانْصُرْ » وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك^(١) ؟

بهذا الضابط مُطَرَّد في جميع ما ذكرنا .

== مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي ، ومنهم من أنكر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محركة في المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف .

(١) لأن السكون في « لم يمدد » ونحوه للجزم ، والسكون في « امدد » ونحوه للبناء .

الفصل الثالث

في المهموز ، وأحكامه

وهو - كما يعلم مما سبق - ما كان في مُقابلة فائه ، أو عينه ، أو لامه هَمْزٌ .

فأما مهموز الفاء ^(١) فيجىء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ ، نَحَوَّ أَخَذَ يَأْخُذُ ، وَأَمَرَ يَأْمُرُ ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ ، نَحَوَّ أَدَبَ يَأْدِبُ ^(٢) ، وَأَرَرَ النَّخْلَ يَأْرِرُهُ ^(٣) وَأَفَرَ يَأْفِرُ ^(٤) وَأَسَرَ يَأْسِرُ ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ، نَحَوَّ أَهَبَ يَأْهَبُ ^(٥) وَأَلَهَ يَأْلَهُ ^(٦) ، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نَحَوَّ أَرَجَ يَأْرَجُ ، وَأَشَرَ يَأْشُرُ ، وَأَزَبَتِ الْإِبِلُ تَأْزِبُ ^(٧) وَأَشِشَ يَأْشِشُ ^(٨) ، وعلى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ ، نَحَوَّ أَسَلَ يَأْسُلُ ^(٩) .

وأما الصحيح من مهموز العين فيجىء على مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ^(١٠) ، نَحَوَّ رَأَسَ يَرَأْسُ ، وَسَالَ يَسَالُ ، وَدَابُّ يَدَابُّ ، وَرَأَبُ الصَّدْعِ يَرَأْبُهُ ، وَعَلَى مِثَالِ عَلِمَ

(١) وقد يخص هذا النوع باسم « المقتطوع » لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها .
(٢) أدب فهو آدب : دعا إلى طعام ، وأما أدب - بمعنى ظرف وحسن تناوله - فهو أديب ؛ فإنه من باب كرم يكرم .

(٣) أبر النخل والزروع : أصلحه ، وقد جاء من باب نصر أيضاً .

(٤) أفر : عدا ، ووثب .

(٥) أهب : استعد .

(٦) ألّه : عبد ، وأجار ، وجاء من باب فرح ، بمعنى تميز .

(٧) أزبت الإبل : لم تجتر .

(٨) أشش - من باب فرح - غضب .

(٩) يقال : رجل أسيل الخد ، أى لين الخد طويله .

(١٠) ويجىء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرا ، نحو : وأل يثل ،

ووأى يثى

يَعْلَمُ ، نحو يَبْسُ يَبْسُ ، وَسَمَّ يَسَامُ ، وَرَثِمَ يَرَامُ ، وَبَسَّ يَبْسُ ، وَكَلَى
مثال حَسُنَ يَحْسُنُ ، نَحُولُومُ يَلُومُ .

وَأما مهموز اللام فيجىء على مثال ضرب يضرب ، نحو : هَذَا الطَّعَامُ
يَهْنِئُهُ^(١) ، وَكَلَى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ، نحو سَبَأُ يَسْبَأُ ، وَخَتَأَهُ يَخْتَوُهُ ، وَخَجَأَهُ
يَخْجُوهُ ، وَخَسَأَهُ يَخْسُوهُ ، وَحَكَأَ الْعُقْدَةَ يَحْكُوْهَا^(٢) ، وَرَدَأَهُ يَرْدُوهُ^(٣) ، وَكَلَى
مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو صَدَى يَصْدَأُ ، وَخَطَى يَخْطَأُ ، وَرَزَى يَرْزَأُ ، وَجَبَى
يَجْبَأُ^(٤) ، وَكَلَى مثال حَسُنَ يَحْسُنُ ، نحو بَطَوُ يَبْطُو ، وَجَرَوُ يَجْرُو ، وَدَنُو
يَدْنُو ، وَكَلَى مثال تَصَرَ يَنْصُرُ ، نحو بَرَأُ يَبْرُؤُ^(٥) .

حكمه :

حكم المهموز بجميع أنواعه حكم السلم : لا يحذف منه شيء عند الاتصال
بالضائر ونحوها ، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه ؛ إلا كلمات محصورة :
قد كثر دَوْرَانِهَا في كلامهم فحذفوا همزتها قصداً إلى التخفيف ، وهي :
أولاً : أَخَذَ وَأَكَلَ . حذفوا همزتهما من صيغة الأمر ، ثم حذفوا همزة الوصل
فقالوا : « خُذْ وَكُلْ »^(٦) وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء .

(١) وقد جاء هذا الفعل من بابي نصر وفتح .

ويجىء على هذا المثال كثير من المقتل نحو : جاء يجىء ، وقاء يقاء ، وفاء يفاء .

(٢) حكأ العقدة ، أى : شدها ، ومثله أحكأها ، واحتكأها .

(٣) ردأه به : جعله رداءً وقوة وعماداً .

(٤) جىء : ارتدع ، وكره ، وخرج ، وتواری ، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح .

(٥) برأ المريض : نقه من مرضه ، وجاء على مثال فتح وكرم وفرج .

ويجىء مثال نصر من مهموز اللام في المقتل الأجوف كثيراً ، نحو : ياء ييوء ،

وساءه يسوؤه ، وناء ينوء .

(٦) أصلهما : « أَخَذَ ، أَكَلَ » على مثال انصر ، فحذفوا فاء الكلمة منهما

فصارا « أَخَذَ ، أَكَلَ » فاستغنوا عن همزة الوصل ؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى

النطق بالسالكين وقد زال ، فحذفوها ، فصارا « خذ ، وكل » .

ويكثر حذفها إذا كانت مسبقة بشيء ، ولكنه غير ملتزم التزاماً في الابتداء^(١) قال الله تعالى (٢ - ٣٢) : (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ) ، وقال سبحانه (٧ - ٣١) : (خُذُوا زِينَتَكُمْ) ، وقال (٢ - ١٧٧) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) ، وقال (٧ - ٣١) : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) .

فأما في المضارع : فلم يحذفوا الهمزة منهما ، بل أبقوها على قياس نظائرها ، قال الله تعالى (٧ - ١٤٤) : (وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا) وقال جل شأنه (٤ - ٣) : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) .

ثانياً : أَمَرَ وَسَّأَلَ ، حذفوا هَمْزَتَهُمَا من صيغة الأمر أيضاً ، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها ، فقالوا : « مُرْ ، وَسَلْ » إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة ؛ فإن كانت مسبقة بشيء لم يلتزموا حذفها ، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعادة الهمزة - التي هي الفاء أو العين - إليهما ؛ قال الله تعالى (٣ - ١١١) : (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) وقال (١ - ٧٢) : (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) ، وقال (٢٠ - ١٣٢) : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) .

فأما في صيغة المضارع : فإنها لا تحذف ، قال الله تعالى (٢ - ٤٤) : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) وقال (٣ - ١١٠) : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) ، وقال (٥ - ١٠١) : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا) .

فَوَزْنُ « مُرْ ، وَخُذْ ، وَكُلْ » عَلْ ، ووزن « سَلْ » فَلْ .

(١) وتتميمهما على قياس نظائرها - حينئذ - نادر ، بل قيل : لا يجوز .

ثالثاً : رأى ، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتِي المضارع والأمر ، بعد نقل حركة الهمز إلى الفاء ، فقالوا : « يَرَى ، وَرَه »^(١) ، قال تعالى (٩٦ - ١٤) : (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) .

فوزن « يَرَى » يُفَعْلُ ، ووزن « رَه » فَهْ .

رابعاً : أَرَى ، حذفوا همزة الكلمة ، وهي عينيها في جميع صيغته : الماضي ، والمضارع ، والأمر^(٢) ، وسائر المشتقات ؛ قال الله تعالى (٣١ - ٥٣) : (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ) وقال (٧ - ١٤٣) : (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) وقال (٤ - ١٥٣) : (أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ) وقال (٣١ - ٢٩) : (أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا) .

فوزن « أَرَى » أَفَعْلَ ، ووزن « يَرَى » يُفَعْلُ ، ووزن « أَرِ » أَفِ .

(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعْلَ ، نحو « قرأ ، ونشأ ، وبدأ » ثم أسند للضمير المتحرك ؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة ؛ فتقول : قرأتُ ،

(١) أصل « يرى » يرأى ، على مثال يفتح ، تحركت الياء - التي هي لام الكلمة - وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ثم نقلوا حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين . وأصل « ره » « أرا » بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، فنقلوا حركة الهمزة ، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع ، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها ، فصار الفعل على حرف واحد ، فاجتلبوا له هاء السكت .

(٢) أصل أرى الماضي « أراى » على مثال أكرم ، تحركت الياء - التي هي اللام - وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، ثم نقلت حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الفاء ، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل يرى المضارع « يرئى » على مثال يكرم ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء ، ثم حذفت ، وأصل « أره الأمر » « أره » بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، ثم نقلت حركة الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع .

وَنَشَأْتُ ، وَبَدَأْتُ ، وَحَكِي سَيَبُويَه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة ؛
 فيقول : قَرَيْتُ ، وَنَشَيْتُ ، وَبَدَيْتُ ، وَمَلَيْتُ الْإِنَاءَ ، وَخَبَيْتُ الْمَتَاعَ ،
 وذكر أنهم يقولون في مضارعه : أَقْرَأَ ، وَأَخْبَأَ ، وَأَنْشَأَ — بالتخفيف أيضاً —
 فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم : فإن كان التخفيف بعد دخول الجازم كان
 التخفيف قياسياً ، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف ،
 تقول : لم أَقْرَأَ ، ولم أَبْدَأَ ، ولم أَنْشَأَ ، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان
 التخفيف غير قياسي ، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول
 الجازم ، كما تصنع في الناقص ، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقها ؛
 فتقول : لم أَقْرَأَ ، ولم أَبْدَأَ ، ولم أَنْشَأَ ، وتقول : لم أَقْرَأَ ، ولم أَبْدَأَ ، ولم أَنْشَأَ ،
 وهو الأكثر .

وقد يخفف مهموز العين — نحو سأل — فيقال فيه : سَالَ ، وفي مضارعه :
 يَسَالُ ، وفي أمره : سَلْ^(١) .

وقد جاء على هذا قول الشاعر :

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولِ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالُوا ، وَمَا صَدَّقُوا

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر « سأل » شاذاً في القياس كما ذكرنا
 آنفاً ، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين : كالحذف في « خف » ،
 ونم « وأصل » سل « على هذا : سأل ، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثم
 خففت الهمزة ، واستغنى عن همزة الوصل ، فصار « سأل » فحذفت العين تخلصاً من
 التقاء الساكنين ، ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة .
 قال أبو رجاء : ويلزمه أن يكون « سل » بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم ،
 مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب .

الفصل الرابع

في المثال، وأحكامه

وهو — كما علمت مما تقدم — ما كانت فاؤه حرف علة^(١)، وتكون فاؤه واواً، أو ياء، ولا يمكن أن تكون ألفاً^(٢)، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه .
فأما المثال الواوي فيجىء على خمسة أوجه ؛ الأول : « عِلِمَ يَفْلِمُ » نحو « وَيِيء ، وَوَجِعَ ، وَوَجِلَ ، وَوَحِلَ ، وَوَحَتَ ، وَوَذَرَ ، وَوَسِخَ ، وَوَسِعَ ، وَوَسِنَ ، وَوَصِبَ ، وَوَضَرَ ، وَوَطِفَ ، وَوَطَىء ، وَوَغَرَ ، وَوَقَرَتِ أذُنُهُ ، وَوَكِعَ ، وَوَلِيعَ ، وَوَلِهَ ، وَوَهِلَ » . الثاني : مثال « كَرُمَ يَكْرُمُ » نحو « وَثَرَ ، وَوَثَقَ ، وَوَجُزَ ، وَوَجَهَ ، وَوَحَمَ ، وَوَضُوءُ ، وَوُقِحَ » . الثالث : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو « وَجَأَ ، وَوَدَعَ ، وَوَزَعَ ، وَوَقَعَ ، وَوَهَبَ ، وَوَضَعَ ، وَوَلَعَ » . الرابع : مثال « حَسِبَ يَحْسِبُ » نحو « وَرِثَ ، وَوَرِعَ ، وَوَرِمَ ، وَوَفَّقَ ، وَوَلِغَ » . الخامس : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو « وَعَدَ ، وَوَتَبَ ، وَوَجَبَ » .

ولم يجىء من الواوي على مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر ، وهي قولهم : « وَجَدَ يَجْدُ »^(٣) . وعليها قول جرير :

(١) إنما سمى « مثالا » لأن ماضيه مثل السالم في الصعلة وعدم الإعلال ، أو لأن أمره مثل أمر الأجوف ، وقد يقال له « المقتل » بالإطلاق .

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والساكن لا يقع ابتداء ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء ، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخرأ وإن لم تكن أصلية ، نحو : « قال ، وباع ، وخاف ، ورعى ، وغزا » .

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ، ولا تحذف ، لما سئلته قريباً ، فكان حقهم أن يقولوا : يوجد — بوزان « ينصر » — غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة : شذوذاً ، واستثقالاً .

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَفَعَ الْفَوَّادُ بِشَرِّبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجْدُنَ غَلِيلًا^(١)
 وأما المثال اليائي^(٢) فإن أمثله في العربية قليلة جداً ، وقد جاءت على أربعة
 أوجه ؛ الأول : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » نحو « يَدِسُ ، وَيَتِمُّ ، وَيَقِظُ ، وَيَقِنُ ،
 وَيَيْسُ » . الثاني : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو « يَفْعُ ، وَيَنْعُ »^(٣) الثالث : مثال
 « نَصَرَ يَنْصُرُ » نحو « يَمَنُ » الرابع . مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو
 « يَنْعُ »^(٤) ، وَيَسَرُ » .

حكم ماضيه :

ماضي المثال — سواء أكان واوياً أم كان يائياً — كاضي السالم في جميع
 حالاته^(٥) تقول : « وَعَدْتُ ، وَعَدْنَا ، وَعَدْتَ ، وَعَدْتُمْ ، وَعَدْتُما ، وَعَدْتُمْ »

(١) نفع : روى ، الحوائم : العطاش ، غليلاً : حرارة عطش ، يقول : لو أنك
 تشائين لروى الهب بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش ،
 وذلك في يدك بترك المجانية والهجر .

(٢) لم أجد أحداً من العلماء قد بين هذا ، ولكني أردت ذكره تنميya للبحث ،
 وقد راجعت القاموس والختار والمصباح ؛ لاستيعاب ما جاءوا به وبيان أبوابه التي ورد
 عليها ، والعلة في ترك الصرفين لهذا النوع سلامة فائه في سائر تصاريفه .

(٣) جاء هذا الفعل من بابين كما ترى .

(٤) المراد أنه لا يعتل بأي نوع من أنواع الإعلال ؛ لأن جميعها غير ميسور فيه ؛
 وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع :- إعلال بالقلب ، وإعلال بالسكون ، وإعلال
 بالحذف ؛ أما الإعلال بالقلب فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلها إلا حرفاً من أحرف العلة ؛
 إذ هو الغالب في هذا النوع ، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً ، ولا يمكن الابتداء
 بالساكن ؛ فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء ؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور ؛
 وعلمته ظاهرة ؛ وأما الإعلال بالحذف فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئاً
 فيكون غيباً وإلباساً بصورة الأمر ، وإما أن تحذف وتعوض : في الأول ، أوفى الآخر ؛
 فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر .

وَعَدَّتْ ، وَعَدَّ ، وَعَدَّتْ ، وَعَدَّا ، وَعَدَّتَا ، وَعَدُّوا ، وَعَدَّنَ « وتقول :
« يَسَرَّتْ ، يَسَرَّنَا ، يَسَرَّتْ ، يَسَرَّتْ ، يَسَرَّتْ ، يَسَرَّتْ ، يَسَرَّتْ ، يَسَرَّتْ ،
يَسَرَّ ، يَسَرَّا ، يَسَرَّنَا ، يَسَرُّوا ، يَسَرَّنَ » .

حكم مضارعه وأمره :

أما اليائي فمثل السالم لا يحذف منه شيء^(١) ، ولا يعلُّ بأى نوع من أنواع الإعلاء .
وأما الواوى فتحذف واؤه من المضارع والأمر وجوبا ؛ بشرطين :
الأول : أن يكون الماضى ثلاثيا مجردا^(٢) نحو « وَصَلَ ، وَوَرِثَ » .
الثانى : أن تكون عين المضارع مكسورة : سواء أ كانت عين الماضى
مكسورة أيضا ، نحو « وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ،
أم كانت عين الماضى مفتوحة ، نحو « وَصَلَ يَصِلُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، وَوَجَبَ
يَجِبُ ، وَوَصَفَ يَصِفُ » .

فإن اختلف الشرط الأوَّل : بأن كان الفعل مزيدا فيه نحو « أَوْجَبَ ،
وَأَوْزَقَ ، وَأَوْعَدَ ، وَأَوْجَفَ » ونحو « وَاعَدَ ، وَوَاوَصَلَ ، وَوَاوَزَرَ ، وَوَاوَالَ »
لم تحذف الواو لعدم الياء المفتوحة^(٣) ، تقول : يُوَجِبُ ، وَيُوزِقُ ، وَيُوعِدُ
وَيُوجِفُ ، وَيُوَاعِدُ ، وَيُوَاوِلُ ، وَيُوَاوِرُ ، وَيُوَاوِلُ » .

وإن اختلف الشرط الثانى : بأن كانت عين المضارع مضمومة ، أو مفتوحة —
لم تحذف الواو لعدم الكسرة^(٣) تقول : « يَوْجُهُ ، وَيَوْجُزُ ، وَيَوْضُو ،

(١) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه وهما يسر يسر - كوعد يعد - ويشس
يشس ؛ - كوهم يهم - فى لغة .

(٢) وخيلئذ يكون حرف المضارعة مفتوحا ؛ ولهذا فإن أكثر الصرفين يجعل
الشرط فتح حرف المضارعة .

(٣) ولهذا لو كان نحو « وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم » مبنيا للمجهول لم =

وَيَوْخُمُ ، وَيَوْقُحُ » وكذا « يَوْجَلُ ، وَيَوْهَلُ » وفي القرآن الكريم :
(١٥ - ٥٣) : (لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ) .
ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة ، وهي « يَجُدُّ » في لغة
عامر ، وقد تقدمت .

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدّة أفعال : فسقطت الواو فيها ، وقياسها
البقاء ، وهي : « يَذَرُ ، وَيَسَعُ ، وَيَطَأُ ، وَيَلْعُ ، وَيَهَبُ ، وَيَدْعُ ، وَيَزَعُ ،
وَيَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَلْغُ »^(١) .

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عقيّل ،
وهي : « يَوْغِرُ ، وَيَوْلُهُ ، وَيَوْلِغُ ، وَيَوْحِلُ ، وَيَوْهَلُ » وهي عند غير
عقيّل : مفتوحة العين ، أو محذوفة الفاء .

والأمر - في هذا كله - كالمضارع ، إلا فيما سلمت واوه من الحذف ،
وهو مفتوح العين أو مكسورها ؛ فإن الواو في هذين تقلب باء ؛ لوقوعها ساكنة
إثر همزة الوصل المكسورة ، تقول : « إِيحَلْ ، إِيهَلْ ، إِيغَرْ » بكسر الغين عند
عقيّل ، وفتحها عند غيرهم .

وتقول في أمر المحذوف الفاء : « رِثْ ، وَثِقْ ، وَفِقْ ، وَعِمْ ، وَصِلْ » ،

= تحذف الواو من مضارعه ، تقول : « يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم » بضم
حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر .

(١) اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا « يَطَأُ ويسع »
جاء موافقا للقياس ، مدعيا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال
« يضرب » وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة ، وبعد الحذف فتحوا العين
استئقالا لاجتماع الكسرة وحرف الخلق ، « استصحوا الأصل بعد فتح العين فلم يبيدوا
الواو ، أما « يَطَأُ ، ويسع » فهما شاذان إجماعا ؛ لأن ماضيها مكسور العين ، بقياسه
فتح عين المضارع ، وأما « يذر » فمحمول على « يدع » لأنه بمعناه .

وَعِدْ ، وَصِفْ « وتقول أيضاً : « ذَرَّ ، وَسَعَّ ، وَطَأَّ ، وَلَغَّ ، وَهَبَّ ، وَدَعَّ ، وَزَعَّ ، وَلَغَّ » .

وإنما حذف الواو في الأمر - مع عدم وجود الياء المفتوحة - حملاً على حذفها في المضارع ؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه .

(تذبيهان) : الأول : إذا كان مصدر الفعل المثال الواو على مثال « فعل » — بكسر الفاء — جاز لك أن تحذف فاءه ^(١) ، وتعوّض عنها التاء بعد لامه ، نحو « عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ ، وَصِفَةٌ » وتعويض هذه التاء واجب : لا يجوز عدمه عند الفراء ، ومذهب سيبويه — رحمه الله ! — أن التعويض ليس لازماً ، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه ^(٢) ، تمسكاً بقول الفضل بن العباس :

إِنْ أَخْلَيْتَ أَجَدُّوا التَّيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

الثاني : إذا أردت أن تبني على مثال « افعل » من المثال الواو أو الياء — لزمك أن تقلب فاءه تاء ، ثم تدغمها في تاء افعل ، ولا يختص ذلك بالماضي ، ولا بسائر أنواع الفعل ، بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء ، تقول : « اتَّصَلَ ، وَاتَّعَدَ ، وَاتَّقَى ، يَتَّصِلُ ، وَيَتَّعِدُ ، وَيَتَّقِي ، اتَّصَلَ ، وَاتَّعَدَ ، وَاتَّقَى ، اتَّصَالًا ، وَاتِّعَادًا ، وَاتَّقَاءً ؛ فهو مُتَّصِلٌ ، وَمُتَّعِدٌ ، وَمُتَّقٍ — إلخ » ، وتقول : « اتَّسَرَ ، يَتَّسِرُ ، اتَّسَارًا — إلخ » .

والأصل « أَوْتَصَلَ » فقلبت الواو تاء فصار « اتَّصَلَ » فلم يكن بُدٌّ من الإدغام ، لوقوع أوّل المتجانسين ساكناً ، وثانيهما متحركاً ، وكذا الباقي .

(١) وحذف الحذف مع التعويض في غير المصدر ، نحو « رقة — اسم للفضة ، وحشة

— اسم للآرتض للوحشة — وجهة — اسم للسكان الذي تتوجه إليه .

(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة .

الفصل الخامس

فی الأجوفِ ، وأحكامه

وهو^(١) - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عَيْنُهُ حَرْفًا من أحرف العلة وهو على أربعة أنواع ؛ لأن عينه إما أن تكون واوًا ، وإما أن تكون ياء ، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها ، وإما أن تُقلب ألفًا .

فمثال ما عينه واو باقية على أصلها « حَوِّلَ ، وَعَوِّرَ ، وَصَاوَلَ ، وَقَاوَلَ ، وَحَاوَلَ ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَحَاوَرَا ، وَاشْتَوَرَا ، وَاجْتَوَرَا » .

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفًا « قَامَ ، وَصَامَ ، وَنَامَ ، وَخَافَ ، وَأَقَامَ ، وَأَجَاعَ ، وَانْقَادَ ، وَانْسَادَ ، وَاسْتَقَامَ ، وَاسْتَضَاءَ » .

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها « غَيَّدَ ، وَحَيَّدَ ، وَصَيَّدَ ، وَبَايَعَ ، وَشَايَعَ ، وَتَبَايَعَا ، وَتَسَايَعَا » .

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفًا « بَاعَ ، وَجَاءَ ، وَأَذَاعَ ، وَأَفَاءَ ، وَامْتَارَ ، وَاسْتَرَابَ ، وَاسْتَخَارَ » .

ويجىء مجردة بالاستقراء على ثلاثة أوجه ، الأول : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » واوياً كان أو يائياً ، نحو « خَافَ يَخَافُ ، وَمَاتَ يَمُوتُ »^(٢) ، وَهَابَ يَهَابُ ، وَعَوِّرَ يَعْوَرُ ، وَغَيَّدَ يَغَيِّدُ » والثاني : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » ولا يكون إلا واوياً ، نحو « مَاجَ يَمْوجُ ، وَذَابَ يَذُوبُ » ، الثالث : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ولا يكون

(١) ويقال له : « ذو الثلاثة » لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف ، والأقل محمول على الأكثر ، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم .

(٢) لغة في « مات يموت » .

إلا يائياً ، نحو « طَابَ يَطِيبُ ، وعَاشَ يَعِيشُ » ولم يحىء على غير هذه الأوجه^(١) .

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه - أى بقاؤها على حالها ، واواً كانت أو ياء - في المواضع الآتية ، وهى :

أولاً : أن يكون على مثال فَعَلَ - بكسر العين^(٢) - بشرط أن يكون الوصف منه على زنة « أَفْعَلَ » وذلك فيما دلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ ، نحو « حَوَّلَ فَهُوَ أَحْوَلُ ، وَعَوَّرَ فَهُوَ أَعْوَرُ ، وَحَيَّدَ فَهُوَ أَحْيَدُ ، وَغَيَّدَ فَهُوَ أَغْيَدُ » فإن كان على مثال فَعَّلَ - بفتح العين - اعتلت عَيْنُهُ - أى : قلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها - نحو « بَاعَ ، وَعَاثَ ، وَقَالَ ، وَصَامَ » وإن كان على مثال فَعَلَ - بالكسر - لكن الوصف منه ليس على مثال أَفْعَلَ وجب إعلاله أيضاً ، نحو « خَافَ فَهُوَ خَائِفٌ ، وَمَاتَ فَهُوَ مَيِّتٌ » .

وَشَدَّ الإعلال في نحو قول الشاعر :

(١) وردت كلمة واحدة على مثال كرم يكرم ، وهى قولهم « طال يطول » عند بعض العلماء ، وهى عند غيرهم من باب نصر .

(٢) إنما أعلوا فعل - بفتح العين - ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أَفْعَلَ مع وجود العلة المقتضية للإعلال فى كليهما ، وهى تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلها - لعللة اقتضت التصحيح فى المكسور بشرطه ، وهى أن الأصل فى الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا : أفعل ، وأفعال - بتشديد اللام فىهما - نحو اعمش واعمش ، واحمر واخمر ، وهاتان الصيغتان يجب فىهما التصحيح لسكون ما قبل العين ، نحو احوّل واعور ، واحوال واعوار ، واغيد ، واحيد ، واغياذ ، واحياد ، وصيغة فعل - بكسر العين - الذى الوصف منه على أفعل - مقتطعة من هاتين ؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح .

وَسَائِلَةٍ يَظْهَرُ الْغَيْبُ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَ^(١)
 ثانياً : أن يكون على صيغة « فاعل » : سواء أكانت العين واواً ، نحو
 « حَاوَلَ ، وَجَاوَلَ ، وَقَاوَلَ ، وَصَاوَلَ » أم كانت العين ياء نحو « بَايَعَ ، وَضَايَقَ ،
 وَبَايَنَ ، وَدَايَنَ » وعلّة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن
 مُعْتَلٌّ ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه .

ثالثاً : أن يكون على مثال « تفاعل » : سواء أكانت العين واواً ، نحو
 « تَجَاوَلَا ، وَتَصَاوَلَا ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَنَاقَلَا ، وَتَنَاقَشَا ، وَتَهَاوَنَا » أم كانت العين
 ياء نحو « تَدَايَنَا ، وَتَبَايَعَا ، وَتَبَايَنَا ، وَتَزَايَدَا ، وَتَمَايَدَا » والعلّة في وجوب
 تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في « فاعل » قال تعالى (٢ - ٣٨٢) :
 (إِذَا تَدَايَنُتُمْ) .

رابعاً : أن يكون على مثال « فَعَّلَ » - بتشديد العين - سواء أكان واوياً ،
 نحو « سَوَّلَ ، وَعَوَّلَ ، وَسَوَّفَ ، وَكَوَّرَ ، وَهَوَّنَ ، وَهَوَّمَّ » أم كان يائياً ،
 نحو « بَيَّنَّ ، وَبَيَّتَ ، وَسَيَّرَ ، وَخَيَّرَ ، وَزَيَّنَ ، وَصَيَّرَ » ولم تعتل العين فراراً
 من الإلباس ؛ إذ لو قلبتها ألفاً لقلت في « بَيَّنَّ » مثلاً : « بَايَنَ » ، قال تعالى
 (٥ - ٣٠) : (فَطَوَّعْتُ لَهُ نَفْسَهُ) .

خامساً : أن يكون على مثال « تَفَعَّلَ » سواء أكان واوياً نحو « تَسَوَّلَ ،
 وَتَسَوَّرَ ، وَتَهَوَّعَ ، وَتَقَوَّلَ ، وَتَلَوَّنَ ، وَتَأَوَّلَ » أم كان يائياً ، نحو « تَطَيَّبَ ،
 وَتَقَيَّبَ ، وَتَمَيَّزَ ، وَتَصَيَّدَ ، وَتَشَيَّعَ ، وَتَرَيَّبَ » والعلّة هي علة السابق ، قال
 الله تعالى (٢١ - ٣٨) : (إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) وقال سبحانه (١٤ - ٤٥) :
 (وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ) .

(١) الهمزة في قوله « أعارت » للاستفهام ، والألف في آخر قوله « تعارا » منقلبة

عن نون التوكيد الخفيفة للوقف .

سادساً : أن يكون على مثال « أَفْعَلَ » سواء أ كان واوياً نحو « اَحْوَلَ » ، واغَوَّرَ ، واسْوَدَّ « أم كان يائياً ، نحو « اَبْيَضَ » ، واغْيَدَّ ، واحْيَدَّ « ولم تُعَلَّ العينُ لسكون ما قبلها ، ولم تنقل حركتها إلى الساكن - مع أنه حَرَفٌ جَلَدٌ يقبل الحركة ثم تُعَلَّ فراراً من التقاء الساكنين ، ومن الإلباس ، قال الله تعالى (١٠٦ — ٣) : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) وقال (١٠٧ — ٣) : (وَأَمَّا الَّذِينَ اَبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ) .

سابعاً : أن يكون على مثال « اَفْعَالَ » سواء أ كان واوياً نحو « اَحْوَالَ » ، واغَوَّرَ « أم كان يائياً ، نحو « اَبْيَاضَ » ، واغْيَدَّ « والعلة في وجوب تصحيحه هي علة السابق .

ثامناً : أن يكون على مثال « اَفْتَعَلَ » وذلك بشرطين ؛ أحدهما : أن تكون عينه واواً ، والثاني : أن تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو « اجْتَوَرُوا » ، واشْتَوَرُوا ، وازْدَجُوا « فإن كانت العين ياء سواء أ كانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن ، نحو « ابْتَاعُوا » ، واستَأَفُوا ، واكْتَالُوا ، وامْتَارُوا « - وجب إعلاله ، وكذلك إن كانت العين واواً ولم تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو « اسْتَنَّاكَ » ، واستَنَاقَ ، واستَنَاءَ ، وإِقْتَادَ » .

وينجب الإعلال فيما عدا ذلك ، وهو - عدا ما سبق - صِيغُ : « أَفْعَلَ » ، وانْفَعَلَ ، واستَفْعَلَ « نحو « أَجَابَ » ، وأَقَامَ ، وأَهَابَ ، وأَخَافَ »^(١) ،

(١) أصل « أَقَامَ » ونحوه : أقوم - على مثل أكرم - نقلت حركة الواو - أو الياء - إلى الساكن قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقلبت ألفا ، فصار أقام ، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً ، وبالقلب بعده .

ونحو « انقادَ ، وانذاحَ ، وانماحَ ، وانماعَ »^(١) ، ونحو : « استقامَ ، واستقالَ ، واستراحَ ، واستفادَ »^(٢) .

وقد وردت كلماتٌ على صيغة « أفعلَ » وكلماتٌ أخرى على صيغة « استفعلَ » مما عينه حرفُ علةٍ من غير إعلال ، من ذلك قولهم : « أغيمتِ السماءَ ، وأغول الصبيُّ ، واستخوذَ عليهم الشيطانُ ، واستنوقَ الجملُ ، واستتيستِ الشاةُ ، واستغفلَ »^(٣) الصبيُّ ، وقال عمرُ بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصَّدُودَ ؛ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه ؛ فذهب أبو زيد والجوهرى إلى أنه لغة فصيحة للجماعة من العرب بأعيانهم^(٤) وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه ، وفرّق ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثى مجرد - نحو « أغيمتِ السماءَ » ، فإنه يقال « غامتِ السماءَ » فمنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطرداً ، وما ليس له ثلاثى مجرد - نحو « استنوقَ الجملُ » - فأجاز التصحيح فيه^(٥) .

(١) أصل « انقادَ » ونحوه : انقود - على مثال انكسر - وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها ، فلزم قلبها ألفاً ، فصار « انقاد » فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده .

(٢) أصل استفاد ونحوه : استفيد - على مثال استغفر - فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله ، ثم قلب حرف العلة ألفاً كما في أقام ؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب .

(٣) أى : شرب القيل - بفتح فسكون - وهو لبن الحامل .

(٤) أى : فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع .

(٥) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب ، وإن لم نجد أحداً من العلماء ذكره صراحة - هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن =

حكم الماضي عند اتصال الضمائر به :

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح ، فإن حكمها حكم السالم : لا يمحذف منها شيء ، سواء أكان الضمير ساكناً أم كان متحركاً ، تقول : « غَيِّدْتَ ، وَحَوَّلْتَ ، وَغَيِّدَا ، وَحَوَّلَا ، وَغَيِّدُوا ، وَحَوَّلُوا » وتقول : « حَاوَلْتُ ، وَدَايَنْتُ ، وَحَاوَلَا ، وَدَايَنْتَا ، وَحَاوَلُوا ، وَدَايَنْتُوا » وكذا « تَقَاوَلْتُ ، وَتَمَايَدْتُ ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَمَايَدَا » وكذا « عَوَّلْتُ ، وَبَيَّيْتُ ، وَعَوَّلَا ، وَبَيَّيْنَا — إلخ » .

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال ، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : بَاعَا ، وَقَالَا ، وَخَافَا ، وَابْتَعَا ، وَاسْتَاكَ ، وَابْتَاَعُوا ، وَاسْتَاكُوا ، وَأَجَابَا ، وَأَهَابَا ، وَأَجَابُوا ، وَأَهَابُوا ، وَانْقَادَا ، وَانْتَاَعَا ، وَانْقَادُوا ، وَانْتَاَعُوا ، وَاسْتَفَادَا ، وَاسْتَفَادُوا ، وَاسْتَفَادُوا .

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجب حذف العين : تخلصاً من التثنية الساكنين .

وجينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : « ابْتَعْتُ ، وَاسْتَكْتُ ، وَأَجَبْتُ ، وَأَهَبْتُ ، وَانْقَدْتُ ، وَاسْتَفَدْتُ » ^(١) إلخ .

== الصحيح قبله في مواضعها الأربعة — ونستثنى من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل ؛ لثقل اجتماعهما حينئذ — ليست أمراً واجباً كقلب الواو أو الياء ألما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة ، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه ؛ فالملل المقتضية للإعلال عندنا نوعان : أحدهما موجب ، والآخر محذور ، والدليل على هذا أن مواضع النقل للأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححاً منها خلافاً في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب .

(١) لا يخفى عليك أن أصل « أجبت » وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد

وأما الثلاثي المجرد : فإن كان على « فَعَلَ » بكسر العين — وذلك باب « عِلَمَ » — وجب كسر الفاء إيذاناً بحركة العين المحذوفة ، ولا فَرَقَ في هذا النوع بين الواوى واليائى ، تقول : « خِفْتُ ، ومِتُّ ، وهَبْتُ »^(٢) وإن كان على مثال « فَعَلَ » — بفتح العين — وذلك باب « ضَرَبَ » وباب « نَصَرَ » فَرَقَ بين الواوى واليائى ؛ فتضم فاء الواوى — وهو باب « نَصَرَ » — إيذاناً بنفس الحرف المحذوف ، وتكسر فاء اليائى — وهو باب « ضَرَبَ » — لذلك السبب . تقول : « صُنْتُ ، وقُدْتُ ، وقُلْتُ »^(٢) وتقول : « بُعْتُ ، وطَبْتُ . وعِشْتُ »^(٣) وإن كان مضموم العين على فَعَلَ — حذفت العين وضمت الفاء للدلالة على الواو ؛ نحو « طُلْتُ » قال الله تعالى : (١٩ — ٥) : (وإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي) . وقال سبحانه (٢٠ — ٦٨) : (قُلْنَا

= الإعلال بالنقل والقلب «أجاب» فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنة ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين .

(١) أصل « خفت » وأخواته « خاف » بعد الإعلال الذى سبق بيانه ، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التى حذفوها .

(٢) أصل « قلت » وأخوانه « قال » فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التى سبق بيانه ، وحركوا الفاء بالضمة إشعاراً بأن المحذوف واو .

(٣) أصل « طببت » وأخواته « طاب » فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا ، وحركوا الفاء بالكسرة إيذاناً بأن المحذوف ياء .

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر فى الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى الضمير المتحرك فى موضعين ، الأول : إذا كانت العين المحذوفة مكسورة ، والثانى : إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء ، ولكن الكسرة فى الأول إيذان بالحركة ، وفى الثانى إيذان بالحرف ، وتضم فى موضعين أيضاً بهذه المنزلة .

لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى) وقال جل شأنه (١٩ - ٢٣) : (يَا لَيْتَنِي مِثُّ قَبْلَ هَذَا)^(١) ؛ وقال (١٤ - ١٥) : (قَالَتْ كُلُّهُمْ رُسُلُهُمْ) . وقال (٤١ - ١١) : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) وقال (١٥ - ١٩) : (قَالُوا إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) .

حكم مضارعه :

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم : لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغير ، تقول : « غَيَّدَ يَغَيِّدُ ، وَحَوَّرَ يَحْوَرُ ، وَنَاوَلَ يَنَاولُ ، وَبَايَعَ يُبَايِعُ ، وَسَوَّلَ يُسَوِّلُ ، وَبَيَّنَّ يُبَيِّنُّ ، وَتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ ، وَتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُّ ، وَتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ ، وَتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ ، وَأَحْوَلَ يَحْوُلُ ، وَاغْيَدَ يَغْيِدُ ، وَاجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ ، وَأَحْوَالَ يَحْوَالُ ، وَاغْيَادَ يَغْيَادُ » . وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال ؛ فإنه يعتل أيضاً ، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يعتل بالقلب وحده ، وذلك المضارع من صيغتي « انْفَعَلَ وَانْفَعَلَّ »^(٢) ؛ فإنَّ حرف العلة فيهما ينقلب ألفاً لتحركة وانفتاح ما قبله ، نحو « انْقَادَ يَنْقَادُ ، وَانْدَاحَ يَنْدَاحُ ، وَاخْتَارَ يَخْتَارُ ، وَاشْتَارَ الْعَسَلُ يَشْتَارُهُ » . والأصل في المضارع « يَنْقَوِدُ ، وَيَخْتَسِرُ » على مثال ينطلق ويجتمع ، فوقع كل من الواو والياء متحركاً بعد فتحة فانقلب ألفاً ؛ فصارا « يَخْتَارُ ، وَيَنْقَادُ » .

(١) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمها : أما من كسرهما فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم تكاف ، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر بنصر كقال يقول ، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما .

(٢) أما صيغة انفعَلَ ففعل دائماً : واوا كانت العين أو ياء ، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها ، وأما صيغة انفعَل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوا وكانت الصيغة دالة على المفاعلة ، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة .

الثاني : نوع يعتل بالنقل وحده ، وذلك المضارع من الثلاثي ، الذي يجب فيه الإعلال ، ما لم يكن من باب « علم يعلم » ؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله ، نحو « قَالَ يَقُولُ ، وَبَاعَ يَبِيعُ » .
والأصل في المضارع : « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » على مثال ينصر وينصرف ؛ نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فصار « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » .

الثالث : نوع يعتل بالنقل والقلب جميعاً ، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب « عَلِمَ يَعْلَمُ » والمضارع الواوي من صيغتي « أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ » نحو « خَافَ يَخَافُ ، وَهَابَ يَهَابُ ، وَكَادَ يَكَادُ » ونحو « أَقَامَ يُقِيمُ ، وَأَجَابَ يُجِيبُ ، وَأَفَادَ يُفِيدُ » ونحو « اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ ، وَاسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ ، وَاسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الأولى : « يَخَوْفُ » على مثال يَعْلَمُ — فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها ؛ فصار « يَخَوْفُ » ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ؛ فصار « يَخَافُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثانية : « يَقُومُ » على مثال يُكْرِمُ ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصار « يَقُومُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة^(١) ، فصار « يَقِيمُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثالثة : « يَسْتَقُومُ » على مثال يستغفر ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَسْتَقُومُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، فصار « يَسْتَقِيمُ »^(١) .

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي « أَفْعَلَ ، وَاسْتَفْعَلَ » ياء في الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداها من « بَانَ » نقلت : « أَبَانَ يَبِينُ وَاسْتَبَانَ يَسْتَبِينُ » ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها .

وقس على ذلك أحواتهن .

واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقر له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعاً أو منصوباً ، فإذا جُزِمَ : فإن كان مما يجب تصحيحه بقى على حاله ، وإذا كان مما يجب إعلاله — بأى نوع من أنواع الإعلال — وجب حذف حرف العلة تخلصاً من النقاء الساكنين ، تقول : « يَخَافُ النَّبِيُّ من عذاب الله ، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الظِّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ ، وَلَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَمْصِرْ ، وَإِنْ تَسْتَقِيمَ تَنْجَحْ » ويعود إليه ذلك الحرف المحذوف : إذا أسند إلى الضمير الساكن ، نحو « لَا تَخَفُوا » أو أَكْثَرُ بِإِحْدَى نَوْنِ التوكيد ، نحو « وَإِنَّمَا تَخَافَنَ » ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

حكم أمره :

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع : بحذف حرف المضارعة ، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذى تصحُّ عينه فى الماضى والمضارع مثلُ الأمر من السالم ، تقول : « أُغَيِّدُ ، وَبَيِّنْ ، وَاجْتَوِرَا » وما أشبه ذلك .

والأمرُ من الأجوف الذى تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجزوم : يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن ، أو يؤكد بإحدى النونين ، تقول : « خَفْ ، وَاسْتَقِيمْ ، وَأُجِبْ » وتقول : « خَافِي رَبِّكَ ، وَهَآئِي عِقَابُهُ » وتقول : « خَافَنَ خَالِقَكَ » ونحو ذلك

حكم إسناد المضارع للضمير :

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحققه من الإعلال أو التصحيح ، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : « يَخَافَانِ ، وَيَخَافُونَ ، وَتَخَافِينَ ، وَلَنْ يَخَافَا ، وَأَنْ يَخَافُوا ، وَلَنْ تَخَافِي ، وَلَمْ تَخَافَا ، وَلَمْ

تَخَافُوا ، ولم تَخَافِي « وكذا الباقي من المثل . وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ ^(١) إن كان مما يجب فيه الإعلال ، سواء أ كان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : « النَّسَاءُ يَقْلُنَ ، وَلَنْ يَثُوبَنَّ ، ولم يَرُعَنَّ » .

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم : فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حال إسنادِهِ للضمير المستتر ، تقول : « قُولَا ، وَخَافَا ، وَبِيعَا ، وَقُولُوا ، وَخَافُوا ، وَبِيعُوا ، وَقُولِي ، وَخَافِي ، وَبِيعِي » وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة ^(٢) ، تقول : « قُلْنِ ، وَخَفْنِ ، وَبِعْنِ » قال الله تعالى (٢٠ — ٤٤) : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا) وقال (٢ — ٨٣) : (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) وقال (١٠ — ٨٩) : (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ) وقال (٧٣ — ٢٠) : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) وقال (١٧ — ٧٨) : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) وقال (٣٣ — ٣٢) : (وَقُلْنِ قَوْلًا مَعْرُوفًا) وقال (٤٦ — ٣١) : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) .

(١) حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يبنى على السكون ، وحرف العلة قبله ساكن أيضا ، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة ، فلهذا تحذف عنه اللعة نفسها ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره ، فزالت العلة المقتضية للحذف فترجع العين .
(٢) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها ، ولكنهما يختلفان في التقدير ، فأصل « قلن » الأمر : « قولن » فالحذوف واو ، وضمة القاف أصل في صيغة الأمر ، وأصل « قلن » الماضي : « قالن » فالحذوف ألف ، وهذه الألف منقلبة عن واو ، وضمة القاف عارضة عند الإسناد ؛ للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم ، ومثله الباقي .

الفصل السادس

في الناقص ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما كانت لامه حرفَ علةٍ ، وتكون اللام واواً أو ياءً ، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء .

وأنواعه — على التفصيل — ستة ؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله ، وإما أن ينقلب ألفاً ، وإما أن تنقلب الواو ياءً ، وإما أن تنقلب الياء واواً ، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو ، وإما أن تكون منقلبة عن ياء .

فمثال الواو الأصلية الباقية : « بَدَّوْ ، وَرَخَوْ ، وَسَرَوْ » .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء^(١) : حَظِيْ ، وَحَفِيْ ، وَحَلِيْ ، وَرَجِيْ ، وَرَضِيْ ، وَشَقِيْ » وكذا « حَوِيْ ، وَقَوِيْ ، وَلَوِيْ » وستأتى في اللغيف .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفاً^(٢) : « سَمَا ، وَدَعَا ، وَغَزَا » .

(١) هذا إنما يكون في الماضي للكسور العين — وهو باب علم يعلم ليس غير — وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء .

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه السكامة ، فمثلاً « حَفِيْ » تجد مكان هذه الياء واواً في « الحفوة » بضم الحاء أو كسرهما ، وهي الاسم من الحفا ، وهو رقة القدم ، وكذلك تجد في مكان الياء من « حَلِيْ » واواً في مثل « الحلو ، والحلاوة ، والحلوان » وكلها مصادر حلى الشيء — من أبواب رضى ، ودعا ، وسرو — ضد مر ، وكذلك تجد في مكان الياء من « رضى » واواً في نحو « الرضوان ، والرضوة » — بكسر فسكون فيهما — وهكذا .

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين — وهو بالاستقراء بابان ؛ أحدهما باب نصر ينصر ، نحو « دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعدا يعدو » والثاني باب فتح يفتح ، نحو « صغى يصغى ، وضغى يضغى » .

والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحاً ما قبلها ، وتعرف أن أصل =

ومثال الياء الأصلية الباقية : « رَقِيَ ، وَزَكِيَ ، وَشَصِيَ ، وَطَفِيَ ، وَصَنِيَ » ،
ومثله « ضَوِيَ ، وَعَيِيَ ، وَهَوِيَ » وستأتى في اللفيف .
ومثال ما أصل لامي الياء وقد انقلبت واواً^(١) : « نَهَوَ » وليس في العربية
من هذا النوع سوى هذه الكلمة .
ومثال ما أصل لامي الياء وقد انقلبت ألفاً^(٢) : « رَمَى ، وَكَفَى ، وَهَمَى ، وَمَأَى » .

ويجىء الناقص على خمسة أوجه ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »^(٣) ،
نحو « مَرَى يَمْرِي ، وَفَلَى يَفْلِي » . الثاني : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ »^(٤) ، نحو
« دَعَا يَدْعُو ، وَسَمَا يَسْمُو ، وَعَلَا يَعْلُو » . الثالث : مثال « فَتَحَ يَفْتَحُ »^(٥) ،

= الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو ، والغزو ، والدعوة ، ونحو
ذلك ، على المنهج الذى يبيناه قبل هذا ، ولم يجىء الناقص الواوى من باب ضرب
يضرب أصلاً .

(١) إنما يكون ذلك فى الماضى المضموم العين — وهو باب كرم يكرم — وذلك
لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً ، والذى يدل على أن أصل الواو
فى « نهو » ياء وجود الياء فى بعض تصاريف هذه الكلمة ، وذلك قولهم :
« نهية » للعقل .

(٢) هذا إنما يكون فى الماضى المفتوح المين — وذلك بالاستقراء بابان ؛
أحدهما باب فتح يفتح ، نحو « رأى يرى ، ونهى ينهى ، ونأى ينأى ، وسعى يسعى »
والثانى باب ضرب يضرب ، نحو « هداه الله يهديه ، وقرى ضيفه يقره ، وعصى
يعصى ، وسقى يسقى » .

(٣) ولا يكون إلا يائياً ، وتنقلب ياءه فى الماضى ألفاً كما علمت .

(٤) ولا يكون إلا واوياً ، وتنقلب واوه فى ماضيه ألفاً كما علمت .

(٥) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً ؛ فمثال اليائى نهى ينهى ، ومثال الواوى صفا
يصفى ، وتنقلب الواو والياء فى ماضيه ألفاً كما أنبأتك .

نحو « نَحَا يَنْحَى ، وَطَفَى يَطْفَى ، وَرَعَى يَرْعَى ، وَسَعَى يَسْعَى » . الرابع :
 مثال « كَرُمَ يَكْرُمُ » ^(١) ، نحو « رَخُوَ بَرَخُو ، وَسَرُوَ يَسْرُو » . الخامس :
 مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » ^(٢) ، نحو « حَفِيَ يَحْفَى ، وَرَضِيَ يَرْضَى ، وَرَقِيَ يَرْقَى » .
 حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر :

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلب اللام ألفاً ، وذلك لأن اللام في جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها ، فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً ^(٣) .

نحو : « سَلَقَى ، وَقَلَسَى ، وَأَعْطَى ، وَأَبَقَى ، وَدَارَى ، وَنَادَى ، وَاهْتَدَى ، وَاقْتَدَى ، وَانْجَلَى ، وَانْهَوَى ، وَتَلَقَّى ، وَتَزَكَّى ، وَتَرَاخَى ، وَتَعَامَى ، وَاسْتَدْعَى ، وَاسْتَفْشَى » .

- (١) ولا يكون إلا واو يأسوى كلمة « نهو » التي أشرنا إليها .
- (٢) ويكون واو ياكما يكون يائيا ؛ فمثال الواوى « حَطَى يَحْطَى » ، ومثال اليائى « رَقِيَ يَرْقَى » لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك .
- (٣) غير أن الذى أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياءؤه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر ، بخلاف ما أصله الواو منها — نحو أعطى — إذ أصله أعطو — على مثال أحسن — فإن هذه الواو تنقلب ياء أولا ، لكونها وقعت رابعة فصاعدا ، فيصير : أعطى ، ثم تنقلب الياء ألفا ، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة ، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلاً ، بل يكتبون الجميع بالياء ، ويقولون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين إشارة إلى أن الذى أصله الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفا ، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة نحو أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوى . فتلخص لك من هذا الكلام أن لأم الناقص في ماضى ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفا البتة ، ولكنها على نوعين في ذلك : الأول ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة وهو اليائى ، والثانى : ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء وهو الواوى .

والأصلُ في جميع ذلك « أُبَقِيَ » مثلاً : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ؛ فصار « أُبَقِيَ » ، وقسِ الباقي .

أما الثلاثي المجرد : فإما أن تكون عينه مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة .
فإن كانت عينه مضمومة ؛ فإن كانت اللام واواً سلمت ، نحو « سَرُوَ » وإن كانت ياءً انقلبت واواً لتطرفها أثر ضمة ، نحو « نَهَوَ » .

وإن كانت عينه مكسورة ؛ فإن كانت اللام ياءً سلمت ، نحو « بَقِيَ » وإن كانت واواً انقلبت ياءً لتطرفها إثر كسرة ، نحو « رَضِيَ » .

وإن كانت عينه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفاً — واواً كان أصلها ، أو ياءً — لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله ، نحو « سَمَا ، ورَمَى » .

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر :

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر ؛ فإن كانت ضمة — وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي^(١) — صارت اللام واواً^(٢) ، نحو « يَسْرُو » ، وَيَدْعُو » وإن كانت كسرة — ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي ، وفي مضارع الرباعي كله ، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي — صارت اللام ياءً^(٣) ، نحو « يَرْمِي وَيُقْطِعِي ، وَيَنْهَوِي ، وَيَسْتَوِي » وإن كانت الحركة فتحة — ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بابي علم وفتح ، وفي

(١) سواء أكان من باب « نصر ينصر » نحو « دعا يدعو » ، أم كان من باب « كرم يكرم » نحو « سرو يسرو » .

(٢) ما كنه في حالة الرفع لاستئصال الضمة على الواو ، ومفتوحة في حالة النصب لحذف الفتحة ، وتحذف في حالة الجزم .

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو : من التسيكين حال الرفع ، والفتح حال النصب ، والمحذف حال الجزم .

مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي — صارت ألفاً^(١) ، نحو « يَرْحَى » ،
وَيَطْفَى ، وَيَتَوَلَّى ، وَيَتَزَكَّى .

حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها :

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واواً^(٢) أو ياء سلتنا ؛
تقول « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياء فيما زاد على
الثلاثة ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛ تقول : « أَعْطَيْتُ ، وَاسْتَدْعَيْتُ »
وتقول : « غَزَوْتُ ، رَدَعَوْتُ ، وَسَمَوْتُ » وتقول : « رَمَيْتُ ، وَكُنَيْتُ »
وَبَغَيْتُ .

وإذا اتصلت به تاء التأنيث : فإن كانت اللام واواً أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛
تقول : « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً حذفت^(٣) في الثلاثي
وغيره ؛ تقول : « دَعَيْتُ ، وَسَمَيْتُ ، وَغَزَيْتُ ، وَرَمَيْتُ ، وَبَنَيْتُ ، وَكُنَيْتُ »
وتقول : « أَعْطَيْتُ ، وَوَالَيْتُ ، وَاسْتَدْعَيْتُ » .

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألف الاثنين
بقي الفعل على حاله إذا كان واوياً أو يائياً ؛ تقول : « سَرَوْا ، وَرَضِيَا » . وإن
كانت لامه ألفاً قلبت ياء في ماعدا الثلاثي ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛
(١) ولا تظهر عليها حركة أصلاً ؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف ،
وتحذف في حالة الجزم كأختها .

(٢) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة ، والمدار على حالة الفعل الزاهنة لا على
أصله ؛ فمثلاً « رمى ، وأعطى ، واستدعى » تعتبر لاماتها ألفاً لا ياء ، ونحو « رضى ،
ورجى ، وجوى » تعتبر لاماتها ياء ، وإن كان أصلها الواو ، وهكذا .

(٣) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن أصل « رمت »
مثلاً « رميت » على مثال ضربت — وقعت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فانقلبت
ألفاً ، فصار « رمت » فالتقى ساكنان : الألف ، وتاء التأنيث ، فحذفت الألف
فرارا من التقاءهما .

تقول : « أُعْطِيََا ، وَنَادَيَا ، وَنَاجَيَا ، وَاسْتَدْعَيَا » ، وتقول : « غَزَوَا ، وَدَعَوَا ، وَرَمَيَا ، وَبَغَيَا »^(١) ، وإن كان الضمير واو الجماعة حذفت لام الفعل : واواً كانت ، أو ياء ، أو ألفاً ، وبقي الحرف الذى قبل الألف مفتوحاً للايذان بالحرف المحذوف ، وَضُمَّ الحرف الذى قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : « أُعْطُوا ، وَاسْتَدْعَوْا ، وَنَادَوْا ، وَغَزَوْا ، وَدَعَوْا ، وَرَمَوْا ، وَبَغَوْا » ، وتقول : « سَرُّوا ، وَبَذُّوا ، وَرَضُّوا ، وَبَقُّوا » قال الله تعالى (٤٣ — ٧٧) : (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ) ، وقال (٧١ — ٧) : (وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ) ، وقال (١٠ — ٢٢) : (دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) وقال (٩٨ — ٨) : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) وقال (٥ — ١٤) : (فَانْسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ) .

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر :

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة : فإن كانت لامه واواً أو ياء سلمتا ؛ تقول : « النَّسْوَةُ يَسْرُون ، وَيَدْعُون ، وَيَغْزُون »^(٢) وتقول : « النَّسْوَةُ يَرْمِينَ ، وَيَسْرِينَ ، وَيُعْطِينَ ، وَيَسْتَدْعِينَ ، وَيُنَادِينَ »^(٣) قال الله تعالى (٢ — ٢٣٧) :

(١) لم تقاب هنا الواو والياء ألفاً مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن ما بعدها ألف ساكنة ، فلو انقلبت إحداها ألفاً لالتقى ما كانان ، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ « غزا » مثلاً ، فيلتبس الواحد بالثنى .

(٢) يجب أن تنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في « ينصرون » تماماً ؛ فهي لام السكامة ، بخلاف الواو في قولك : « الرجال يسرون » ونحوه مما يأتى قريباً ، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة .

(٣) الياء في نحو « النساء يرمين » كالياء في « يضربن » تماماً ، فهي لام الكلمة بخلاف الياء في نحو : « أنت يا زينب ترمين » فإنها ياء مخاطبة ، ولام الكلمة محذوفة على ما ستعرف .

(إِلَّا أَنْ يَغْفُرَ) وإن كانت لامه ألفا قلبت ياء مطلقاً ، نحو « يَرْضَيْنَ ، وَيَحْشَيْنَ ، وَيَبْزَكَيْنَ ، وَيَتَدَاعَيْنَ ، وَيَتَنَاجَيْنَ » .

وإسناده لألف الاثنين مثلُ إسناده إلى نون النسوة : تسلم فيه الواو والياء ، وتقلب الألف ياء مطلقاً ، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن ، وما قبل ألف الاثنين مفتوح ؛ تقول « الحمدان يَسْرُوَانِ ، وَيَدْعُوَانِ ، وَيَغْزُوَانِ ، وَيَرْمِيَانِ ، وَيَسْرِيَانِ ، وَيُعْطِيَانِ ، وَيَسْتَدْعِيَانِ ، وَيُنَادِيَانِ ، وَيَرْضِيَانِ ، وَيَحْشِيَانِ ، وَيَبْزَكِيَانِ ، وَيَتَدَاعِيَانِ ، وَيَتَنَاجِيَانِ » .

وإذا أسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقاً - واواً كانت ، أو ياء أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيدان بنفس الحرف المحذوف ، وضمُّ ما قبل الواو من ذى الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة ؛ تقول : « يَرْضَوْنَ ، وَيَحْشَوْنَ ، وَيَبْزَكُونَ وَيَتَدَاعَوْنَ ، وَيَتَنَاجَوْنَ » وتقول « يَسْرُونَ ، وَيَدْعُونَ ، وَيَغْزُونَ ^(١) ، وَيَرْمُونَ ، وَيَسْرُونَ ^(٢) ، وَيُعْطُونَ ، وَيَسْتَدْعُونَ ، وَيُنَادُونَ » قال الله تعالى (٦٧ - ١٢) : (يَحْشَوْنَ رَبَّهُمْ) وقال سبحانه (٥٨ - ٩) : (فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِنِّمِ وَالْعُدْوَانِ) وقال (٤٦ - ٤) : (إِذْ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ) .

(١) قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات ، ونحو قولهم : « النساء يدعون من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون ، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو ، وهناك فرق آخر ، وهو أن النون في نحو « النساء يدعون » ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل ، فلا تسقط في نصب ولا جزم ، بخلاف النون في نحو « الرجال يدعون » فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا ، و « يسرون » في هذه المثل مضارع « سرو » من باب كرم ولامه واو .

(٢) « يسرون » في هذه المثل مضارع « سري يسرى » من السرى - وهو السير ليلاً - ولامه ياء .

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - واواً كانت ،
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للإيدان بنفس الحرف المحذوف ،
وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة ، تقول : « نَخْشِنَ يَا زَيْنَبُ ،
وَتَرْضَيْنَ ، وَتَدْعَيْنَ ، وَتُعْلِينَ ، وَتَرْمِينَ ، وَتَبْنِينَ ، وَتُعْطِينَ ،
وَتَسْتَرْضِينَ » .

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم ، والأصل أن لام الناقص تحذف في الأمر ، لبناء
الأمر على حذف حرف العلة ، ولحكمه عند الإسناد إلى الضمائر تعود
إليه اللام^(١) .

ثم إذا أسند لبنون النسوة أو ألف الاثنين سلت لامه إن كانت ياء أو واواً ،
وقلبت ياء إن كانت ألفاً ، تقول : « يَا نِسْوَةٌ أُسْرُونَ ، وَأُدْعُونَ ، وَأَغْزُونَ ،
وَأُزْمِينَ ، وَأُسْرِينَ ، وَأُعْطِينَ ، وَاسْتَدْعِينَ ، وَنَادِينَ ، وَأَرْضِينَ ، وَأَخْشِينَ ،
وَتَزَكَّيْنَ ، وَتَدَاعَيْنِ ، وَتَنَاجَيْنِ » ، وتقول : « يَا مُحَمَّدَانِ أُسْرُوا ، وَادْعُوا ،
وَاغْزُوا ، وَازْمِيا ، واسْريَا ، وأعطيا ، واستدعيا ، وناديا ، وارضيا ، وأخشيا ،
وتزكيا ، وتداعيا ، وتناجيا » .

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقاً - واواً كانت ،
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحاً ، وكسر ما عداه قبل
ياء المخاطبة ، وضم قبل واو الجماعة ، تقول : « اَرْضَوْا ، وأخشوا ، وتزكوا ،
واسرؤا ، وادعوا ، واغزوا ، وازموا ، وأعطوا ، واستدعوا » وتقول :
« ارضى ، وأخشى ، وتزكى ، واسرى ، وأعطى ، واستدعى » .

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون ، وأما مع نون
النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون ، وحرف العلة ساكن بطبعه .

الفصل السابع

في اللفيف المفروق ، وأحكامه

وهو - كما عرفت - ما كانت فاؤه ولامه جَرَفَيْنِ من أحرفِ العلة .
وتقع فاؤه وَاوًا في كلمات كثيرة ، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم -
« يَدِي » ^(١) .

وتكون لامه ياء : إما باقية على أصلها ، وإما أن تنقلب ألفاً . ولا تكون
لامه وَاوًا ^(٢) .

فمثال ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفاً : « وَحَى ، وَوَدَى ، وَوَشَى » .
ومثال ما لامه ياء باقية على حالها : « وَجَى ، وَرَى ، وَلَى » .
ويجىء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجه ؛ أحدها : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »

(١) يدى - من باب رضى - أى : ذهب يده وييسر ، ويداه - من باب
ضرب - أى أصاب يده ، أو ضربها ، ويداه - ومثله أيداه - أى : اتخذ عنده
يدا ، وياداه مباداة : جازاه يدا ييد على التعجيل ، وأنشد الجوهري لبعض بني أسد :
يَدَيْتُ كُلِّي ابْنِ حَسْحَاسٍ بَنٍ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجَذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

(٢) في مادة « وزا » من القاموس تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو ،
فتقرر هذا الصنيع ، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو ، ولكن الأبيات من
العلماء قد انتقدوا عليه ذلك ، قال الشارح : كأنه اغتر بما في نسخ الصحاح من كتابة
الوزا بالألف فعسب أنه واوي ، وقد صرح غيره من الأئمة نقلاً عن البطلاني أن
الوزى يكتب بالياء ، لأن إلقاء اللام لا يكونان واوا في حرف واحد ، وقد كرهوا
أن تكون العين واللام واوا ، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه
واوين على باب « علم » . ليتسنى لهم قلب اللام ياء ، كما في نحو : « قوى »
وشبهه ، اهـ بياضاح .

نحو « وعى يعى ، ونى ينى ، وهى يهى » الثانى : مثال « علم يعلم » نحو :
« وجى يوجى »^(١) الثالث : مثال « حسب يحسب » نحو « ولى يلى ،
ورى يرى »^(٢).

حكمه :

يعامل الالفى المفروق : من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لامه معاملة
الناقص .

وعلى هذا تثبت فائده فى المضارع والأمر إن كانت باء مطلقاً ، وكذا إن كانت
واواً والعين مفتوحة ، تقول : « يدى يئدى ، وايد » وتقول : « وجى يوجى
واوج »^(٣) ، وتحذف فاؤه فى المضارع من الثلاثى المجرد والأمر إذا كانت واواً
والعين مكسورة - وذلك باب ضرب ، وباب حسب - تقول : « وعى يعى ،
ونى ينى ، وهى يهى » ، وتقول : « ولى يلى ، وورى يرى » .

وتحذف لامه فى المضارع المجزوم ، وفى الأمر أيضاً ، إلا إذا أسند إلى نون
النسوة أو ألف الاثنين ، تقول « النسوة لم يعين ، وينين ، ويهين ، ويلين .
ويوجين » . وتقول أيضاً : « يا نسوة عين ، ونين ، وهين ، ولين ،
واوجين »^(٣) . وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين : الحمدان يعيان ، وينيان ،
ويهيان ، ويليان ، ويوجيان ، وتحذف نون الرفع فى الجزم والنصب ، وتقول
أيضاً « يا محمدان عيا ، ونيا ، وهيا ، وليا ، واوجيا »^(٣) .

(٢٠١) تتبعت مواد القاموس فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى
هذه الكلمات الثلاث ، والعلة فى ذلك قلة الأفعال التى وردت عليهما بوجه عام ، فما
بالك بالاعتل ؟

(٣) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ،
تقول : إيج ، كما تقول : إيجل .

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة^(١) ، أو إلى الضمير المستتر حذفت لامه : فإذا كان - مع هذا - مما تحذف فاؤه صار الباقي من الفعل حرفاً واحداً ، وهو الهمزة ؛ فيجب - حينئذٍ - اجتلاب هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : « قِهْ ، لِهْ ، عِهْ ، فِهْ ، نِهْ ، دِهْ » .

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف^(٢) ، تقول : « لم يَقِهْ ، ولم يَلِهْ » إلخ ، ويجوز أن تقول : « لم يَلِ ولم يَبِ » وصلاً ووقفاً .

(١) وتراعى عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ما كنت تراعيه في الناقص : من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين ، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفين عند الإسناد لواو الجماعة ، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة .

(٢) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل : حرف متحرك يبتدأ به ، وحرف ساكن يوقف عليه ، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها ، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجبا لصيرورته على حرف واحد ، وكان مع المضارع جائزاً ؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء ، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف - تبعاً لعبارة ابن مالك في الألفية - أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد ، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة ؛ قال ابن هشام : « ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع ؛ أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو « لم يغزه » و « لم يخشه » و « لم يرمه » ومنه (لم يتسنه) أو لأجل البناء نحو « اغزه » و « اخشه » و « ارمه » ومنه (فبهام اقتده) والهاء في كل ذلك جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة - وهي : أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد - كالأمر من وعى يعى ، فإنك تقول « عه » قال الناظم : وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو « لم يعه » وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو (ولم أك) (ومن تق) بترك الهاء « اه » .

الفصل الثامن

في اللقيف المقرون ، وأحكامه

وهو - كما سبق - ما كانت عَيْنُهُ وَلَا مُمُّ حَرْفَيْنِ مِنْ أَحْرَفِ الْعِلَّةِ .
وليس فيه ما عينه ياء وَلَا مُمُّ واو أصلاً^(١) ، وليس فيه ما عينه ياء ولا مُمُّ ياء
إلا كلمتين هما « حَيَّ ، وَعَيَّ » ، وليس فيه ما عينه واو ولا مُمُّ واو ناقية على
حاملها أصلاً^(٢) .

والموجود منه - بالاستقراء - الأنواع الخمسة الآتية .
النوع الأول : ما عينه واو ولا مُمُّ واو قد انقلبت ألفاً ، نحو « حَوَى ،
وَعَوَى ، وَغَوَى ، وَزَوَى ، وَبَوَى »^(٣) .

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في « الحيوان » غير مبدلة من الياء ،
رأبها أصل ، ومذهب سيويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء ، وأن أصله
« حيان » فاستكروها توالي الياءين ، قال أبو علي : « ما ذهب إليه أبو عثمان غير
مرضى ، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوا لغير علة - وإن كانت الواو أثقل من الياء -
ليكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها » اهـ

(٢) توالي الواوين ثقل مستكره جداً ، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاماً
وكانت العين مع ذلك واواً ، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللقيف الثلاثي الألف
للمقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو « دعوت وعروت » بل يقلبون
الألف ياء وإن كان أصلها الواو ، فيقولون : « عويت ، وحويت » قال دريد بن الصمة :
وما أنا إلا من غزيرة : إن غوت غويت ، وإن ترشد غزيرة أرشد
ومستعرف قريباً سر هذه المسألة .

(٣) اعتبر صاحب القاموس - ولم يخالفه الشارح - ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن
واو ، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء ؛ لتصريحهم بأن كل
ما كانت عينه واوا ولا مُمُّ واو يجب أن يكون على مثال « علم » لكي تنقلب لامه ياء
لتقل الواوين .

النوع الثاني : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء ، نحو « غَوِيَّ ، وَقَوِيَّ ، وَجَوِيَّ ، وَحَوِيَّ ، وَلَوِيَّ » .

النوع الثالث : ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها ، نحو « دَوِيَّ ، وَذَوِيَّ ، وَرَوِيَّ ، وَضَوِيَّ ، وَهَوِيَّ ، وَتَوِيَّ ، وَصَوِيَّ » .

النوع الرابع : ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً ، نحو « أَوِيَّ ، ثَوِيَّ ، حَوِيَّ ، ذَوِيَّ ، رَوِيَّ ، شَوِيَّ ، صَوِيَّ ، ضَوِيَّ ، طَوِيَّ ، كَوِيَّ ، لَوِيَّ ، نَوِيَّ ، هَوِيَّ » .

النوع الخامس : ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها ، وهو « حَيَّ ، وَعَيَّ » .
ويحىء اللقيف المقرون الثلاثي على وجهين ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »
نحو « عَوِيَّ ، وَحَوِيَّ » ونحو « ذَوِيَّ ، وَتَوِيَّ » ، الثاني : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ »
نحو « غَوِيَّ ، وَقَوِيَّ » ونحو « عَيَّ ، وَدَوِيَّ » .

حكمه :

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه ، ولو وُجدَ السببُ
الموجب للإعلال ، بل تُعاملُ معاملة عين الصحيح ؛ فتبقى على حالها ^(١) .

وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص ، يلا فرق ^(٢) ، فإن وُجدَ ما يقتضي قلبها ألفاً

(١) لأنك لو أعلمتها - على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال - مع أن فيه حرف علة متعرضاً للإعلال وهو اللام - للزم اجتماع إعلالين في حرفين متقاورين في الكلمة الواحدة ، وهو غير جائز ، فوفروا العين ، وأبقوها صحيحة ، ليتمكنوا من إعلال اللام ، وإنما لم يعكسوا فعملوا العين ويصححوا اللام - مع أن العين أسبق - لكون أو آخر الكلمات هي محال التغيرات .

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللقيف المقرون الذي صارت لامه ألفاً إلى ضائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب عليك أن تردّها إلى أصلها واو أو كانت أو ياء ، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في « غوى » مثلاً : « غويت ، وغوين ، وغويا » فإن كان صحيحاً ماذهب إليه الصرفيون =

انقلبت ألفاً ، نحو « طَوَى ، وَلَوَى ، وَغَوَى ، وَغَوَى » ونحو « يَهْوَى ، وَيَضْوَى ، وَيَقْوَى ، وَيَجْوَى » وإن وُجِدَ ما يقتضى سَلْبَ حركتها حذفت الحركة ، نحو « يَطْوِي ، وَيَهْوِي ، وَيَلْوِي ، وَيَنْوِي » وإن وُجِدَ ما يقتضى حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر ، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر ، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة^(١) أو ياء المخاطبة ، تقول : « لم يَطْوِ محمدٌ ، ولم يَلْوِ ، واطْوِياً يا محمدان ، وألْوِياً » وتقول : « الحمدون طَوَوْا وَلَوَوْا ، وهم يَطْوُونُ وَيَلْوُونُ ، واطْوُوا وألْوُوا ، يَا أَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وَتَلْوِينَ ، واطْوِي ، وألْوِي » وإن لم توجد علة تقتضى شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها كما في « حَيَّ وَعَيَّ »^(٢) .

== من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء ، وأن كل مقرون لاه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال « علم » ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين - كانت هذه القاعدة صحيحة ، وعلى مقتضى ما في القاموس وشرحه لانتم القاعدة ، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واواً أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص ، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين .

(١) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين ؛ فمثلاً : أصل « يَلْوُون » « يَلْوِيُون » على مثال يضربون - فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء ، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة .

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام ؛ لأنهما مثلاًن في كلمة ، وثانيهما متعرك لزوماً ، ويجوز فيهما الفك ، وهو الأكثر ؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعى الإدغام في المضارع ، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر ، وهو مرفوض عندهم ؛ ولهذا العلة نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَضَّتِهَا الْحَمَامَةُ

وقول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَنِي أَسَائِلَهَا عَيَّتْ حَهْ أَبَا ، وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَجْدٍ

الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر ، وفيه فصلان

الفصل الأول : في أحكام عامة .

الفصل الثاني : في أحكام تخص بعض الأنواع .

الفصل الأول

في الأحكام العامة

تُشتَقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله :
للدلالة على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك :
« نأني » أو « أنيت » أو « نأيت » .

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف — سواء كان كلهن أصولاً نحو
دَخَرَجَ أم كان بعضهن زائداً نحو قَدَّمَ وأَكْرَمَ وقَاتَلَ — وجب أن يكون
حرف المضارعة مضموماً ، تقول : « تَدَخِّرُ ، وَيُقَدِّمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ »
وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَعَلِمَ ، أو على خمسة
نحو : تَدَخَّرَجَ ، وانْطَلَقَ ، أو على ستة نحو اسْتَغْفَرَ واقْعَنْدَدَ — وجب أن
يكون حرف المضارعة مفتوحاً ، تقول : « يَضْرِبُ ، يَنْصُرُ ، يَعْلَمُ ، يَقَعْلَمُ ،
يَتَدَخَّرِجُ ، يَنْطَلِقُ ، يَسْتَغْفِرُ ، يَقَعْنَدِدُ » .

وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسرة في مضارع الرباعي ؛ نحو « يُكْرِمُ ،
وَيُقَدِّمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيَدَخِّرُ » ، وكذا في مضارع الخماسي والسادسي إذا كان
الماضي مبدوءاً بهمزة وصل نحو انطلق واجتمع واستخرج ؛ تقول في المضارع منهن :
« يَنْطَلِقُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَسْتَخْرِجُ » فإن كان ماضى الخماسي مبدوءاً بياء زائدة
نحو « تَقَدَّمَ ، وتَقَاتَلَ ، وتَدَخَّرَجَ » فما قبل الآخر في مضارعه مفتوح ؛ تقول :
« يَتَقَدَّمُ ، وَيَتَقَاتَلُ ، وَيَتَدَخَّرِجُ » فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي

ففتوح أو مضموم أو مكسور ، وطريق معرفة ذلك فيه السماع^(١) من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها
ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله ، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً — نحو يَتَعَلَّمُ ، وَيَتَشَاوَرُ ، وَيَصُومُ ، وَيَبِيعُ — تَرَكْتَ الباقي على حاله ، إلا أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فتقول : تَعَلَّمَ ، وَتَشَارَكَ ، وَصُمَ ، وَبِعَ ؛ وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً — نحو يَكْتُبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيَضْرِبُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَنْصَرِفُ ، وَيَسْتَغْفِرُ — اجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزة يجب كسرها ، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة ؛ فتقول : « أَكْتُبُ ، إِعْلَمْ ، إِضْرِبْ ، اجْتَمِعْ ، انْصَرِفْ ، اسْتَغْفِرْ » .

الفصل الثاني

في أحكام تخص بعض الأنواع^(٢)

أولاً : المضارع والأمر من « رأى » تحذف هزتهما — وهى عين الفعل — تقول : « يَرَى البصيرُ ما لا يرى الأعشى ، وَرَهْ » وتحذف الهمزة من « أَخَذَ ، وَأَكَلَ ، وَسَالَ » فى صيغة الأمر إذا بدىء بها ، تقول : خُذْ ، كُلْ ، مُرْ ، قال الله تعالى : (خُذُوا مَا آتَيْنَاكم بِقُوَّةٍ) (كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ) وفى الحديث : « مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بالناس » فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران : حذف الهمزة ، وبقاؤها ، تقول : « التفت لما يعينيك وخُذْ فى شأن نفسك » وإن شئت قلت : « وَأَخُذْ فى شأن نفسك » قال الله تعالى (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) وقال سبحانه : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ)^(٣) .

(١) ولذلك قواعد تجرى فى أكثره ، وقد ذكرنا لك بعضها فى الفصل الثالث من الباب الأول ، وأشبعنا القول فيها فى كتابنا « دروس التصريف » .

(٢) ستجد فى هذا الفصل تكراراً لما ذكر فى الفصول الثمانية من الباب الثانى ؛ إذ المقصود هنا ضم التماثلات بعضها إلى جوار بعض .

(٣) انظر مباحث المهموز

ثانياً : ماضى المضعف الثلاثى ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيها الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك ، تقول : شَدَّ يَشُدُّ ، وَمَدَّ يَمْدُّ ، وَفَرَّ يَفِرُّ ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك ؛ تقول : الفاطمات شَدَدْنَ وَيَشُدُّنَ ، وَمَدَدْنَ وَيَمْدُدْنَ ، وَفَرَرْنَ وَيَفِرُّنَ وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفك والإدغام ؛ تقول : اشْدُدْ وَلَا تَشْدُدْ ، وإن شئت قلت : شُدَّ وَلَا تَشُدَّ .

ثالثاً : يجب حذف فاء المثال الثلاثى من مضارعه وأمره بشرطين ؛ الأول : أن تكون الفاء واواً ، والثانى : أن يكون المضارع مكسور العين ، تلخّصاً من وقوع الواو بين عدوتيهما : الياء المفتوحة^(١) ، والكسرة ، تقول فى مضارع « وَعَدَّ ، وَوَرِثَ » وأمرهما : « يَعِدُّ ، وَيَرِثُ ، وَعِدَّ . وَرِثَ » .

رابعاً : تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون ، ومن أمره المبني على السكون ، تقول فى « قَالَ ، وَبَاعَ ، وَخَافَ » : « لَمْ يَقُلْ ، وَلَمْ يَبِيعْ ، وَلَمْ يَخَفْ ، وَقُلْ ، وَبِيعْ ، وَخَفْ » فإن كان المضارع مجزوماً بحذف النون أو كان الأمر مبنيّاً على حذف النون لم تحذف عين الأجوف ، تقول : « لَمْ يَقُولُوا ، وَلَمْ يَبِيعُوا ، وَلَمْ يَخَافُوا » وتقول : « قُولُوا ، وَقُولُوا ، وَقُولُوا ، وَبِيعُوا ، وَبِيعُوا ، وَبِيعُوا ، وَخَافُوا ، وَخَافُوا ، وَخَافُوا » .

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضى والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك نحو « الفاطمات قُلْنَ ، وَبِعْنَ ، وَخَفْنَ ، وَيَقُلْنَ ، وَيَبِيعْنَ ، وَيَخَفْنَ » وتقول : « يَا فاطمات قُلْنَ خيراً ، وَبِعْنَ الدنيا ، وَخَفْنَ الله »^(٢) ،

(١) هذا ظاهر فى المضارع البدوء بالياء ، إلا أنهم أجروا المضارع للبدوء بغير الياء والأمر على سننه ؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره ، كما قد يحملونه على ضده .

(٢) أنت ترى أن صيغة ماضى الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها ، والفرق بينهما يتبين بالقرائن ، فانت خبير أن الماضى خير ، وأن الأمر إنشاء .

خامساً : تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره ؛ تقول
في « خَشِيَ ، وَرَضِيَ ، وَسَرُّو ، وَرَمَى ، وَطَوَى » : « لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَرْضَ ،
وَلَمْ يَسِرْ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَطْوِ » وكذا « أَخْشَ ، وَارْضَ ، وَاسِرْ ، وَاغْزِ ،
وَارْمِ ، وَاطْوِ » .

سادساً : يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لاه
معاملة الناقص ؛ فيبقى أمره على حرف واحد ، فيجب إلحاق هاء السكت به ،
تقول في الأمر من « وَقَى ، وَوَفَّى ، وَوَنَى ، وَوَدَى ، وَوَلَى ، وَوَعَى » : « قِهِ ،
وَفِهِ ، وَنِهِ ، وَدِهِ ، وَلِهِ ، وَعِهِ » .

سابعاً : تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذى على زنة أفعل ، نحو
أَكْرَمَ ، وَأَبْقَى ، وَأَوْعَدَ ، ومن أمره ، وَمِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛ تقول :
يُكْرِمُ ، وَيُبْقِي ، وَيُوعِدُ ، وتقول : أَكْرَمَ ، وَأَبْقَى ، وَأَوْعَدَ ، وتقول : هُوَ
مُكْرِمٌ ، وَمُبْقِيٌ ، وَمُوعِدٌ ، وَهُوَ مُكْرِمٌ ، وَمُبْقِيٌ ، وَمُوعِدٌ .

والأصل في هذا الحذف المضارع البدوء بهمزة المضارعة ، ثم حُلَّ عليه بقية
صَيَغِ الْمَضَارِعِ ، وفعلُ الأمر ، واسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع البدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه
لو بقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة فكان يقال « أَأَكْرَمَ »
وقياسُ نظر ذلك أن تقلب ثانية الهمزتين واواً طلباً للتخفيف ، ولكنهم حذفوا
في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين .

وقد ورد شاذاً^(١) قول الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

وقول الراجز :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَنَفْنِ *

(١) شذوذه من جهة الاستعمال ، لامن جهة القياس .

الباب الرابع

في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة

مع الضمائر

يتصرف الماضي — باعتبار اتصال ضمائر الرفع به — إلى ثلاثة عشر وجهاً : اثنان للمتكلم ، وهما : نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَا^(١) ، وخمسة للمخاطب ، وهي : نَصَرْتَ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْنَا ، نَصَرْتُمْ ، وَنَصَرْتُمْ^(٢) ، وستة للغائب ، وهي : نَصَرَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرَآ ، نَصَرُوا ، نَصَرْنَ^(٣) .

وللمضارع في تصاريفه ثلاثة عشر وجهاً أيضاً : اثنان للمتكلم ، وهما : أَنْصُرُ ، وَأَنْصُرُ ، وخمسة للمخاطب ، وهي : تَنْصُرُ ، وَتَنْصُرِينَ ، وَتَنْصُرَانِ ، وَتَنْصُرُونَ ، وَتَنْصُرْنَ ، وستة للغائب ، وهي : يَنْصُرُ مُحَمَّدٌ ، وَأَنْصُرُ هِنْدٌ ، وَيَنْصُرَانِ ، وَتَنْصُرَانِ ، وَيَنْصُرُونَ ، وَيَنْصُرْنَ^(٤) .

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير — وهي : أَنْصُرْ ، وَأَنْصُرِي ، وَأَنْصُرَا ، وَأَنْصُرُوا ، وَأَنْصُرْنَ — وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب^(٥) .

(١) أولهما للمتكلم وحده ، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره .
(٢) الأول للمخاطب المذكر ، والثاني للمخاطبة المؤنثة ، والثالث للاثنتين المخاطبتين مطلقاً أى مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبات .

(٣) الأول للغائب المذكر ، والثاني للغائبة المؤنثة ، والثالث للاثنتين الغائبتين ، والرابع للاثنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات .

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي .

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي .

الباب الخامس

في تقسيم الفعل إلى مؤكد ، وغير مؤكد

وفيه فصلان

الفصل الأول

في بيان ما يجوز تأكيده ، وما يجب ، وما يمتنع

وَالْأَصْلُ أَنَّكَ تُوجِّهُ كَلَامَكَ إِلَى الْخَاطَبِ لِتَبَيِّنَ لَهُ مَا فِي نَفْسِكَ : خَبْرًا كَانَ .
أو طلبًا ، وقد تَعَرَّضُ لَكَ حَالٌ تَسْتَدْعِي أَنْ تَبْرُزَ مَا يَتَلَجَّجُ فِي صَدْرِكَ عَلَى صُورَةِ
التَّأْكِيدِ ؛ لِتَفِيدَ الْكَلَامَ قُوَّةً لَا تَكُونُ لَهُ إِذَا ذَكَرْتَهُ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ
التَّوَكِيدِ ، وَقَدْ تَكَفَّلَ عِلْمُ الْمَعَانِي بِبَيَانِ هَذِهِ الْحَالَاتِ ؛ فَلَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا أَنْ
تَعْرِضَ ابْيَانَهَا ، كَمَا أَنَّنَا لَا نَتَعَرَّضُ هُنَا لِمَا تُؤَوِّكِدُ بِهِ الْجُمْلُ الْأُسْمِيَّةُ .
وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان^(١) ، إحداهما : نون مشددة ، كالواقعة

(١) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل ، وتأثير في معناه : أما تأثيرهما في لفظه
فلأنهما يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصل به لفظاً وتقديرآ ، وأما تأثيرهما في
معناه فلأن كلا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ، ويمحضه له ، وقد كان قبلهما
يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال . وبين النونين فرق ؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على
التأكيد من الخفيفة ، لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيذ ، فإذا قلت :
« اضربن » بضم الباء وبنون خفيفة فكأنك قد قلت : « اضربوا كلكم » فإذا قلت :
« اضربن » بضم الباء وتشديد النون فكأنك قد قلت « اضربوا كلكم أجمعون »
وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أن الخفيفة أصل
لبساطتها ، والشديدة فرع عنها ، الثاني عكس هذا الرأي ، الثالث : أن كلا منهما أصل
قائم بنفسه ، وإليه نذهب .

في نحو قوله تعالى (١٤ - ١٣) . (وَلَنْصَبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا) والثانية نون ساكنة ، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي .

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَارُ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي - وَرَبَّ الرَّاقِصَاتِ - لَأُنْثَرَا
وقد اجتمعتا في قوله تعالت كلمته (١٢ - ٣٢) : (لَيْسُ جَنًّا وَلَيْكُونَا مِنْ الصَّاعِرِينَ) .

وليس كلُّ فعلٍ يحوز تأكيده ، بل الأفعالُ في جَوَازِ التَّأَكِيدِ وعدمه على ثلاثة أنواع :

النوع الأولُ : ما لا يحوز تأكيده أصلاً ، وهو الماضي ؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال .

النوع الثاني : ما يحوز تأكيده دائماً ، وهو الأمر ، وذلك لأنه للاستقبال البتة .
النوع الثالث : ما يحوز تأكيده أحياناً ، ولا يحوز تأكيده أحياناً أخرى ، وهو المضارع ، والأحيانُ التي يحوز فيها تأكيده هي ^(١)

أولاً : أن يقع شرطاً بعد « إن » الشرطية المُدْعَمَةِ في « ما » الزائدة المؤكدة ، نحو « إِمَّا تَجْتَهِدَنَّ فَأُبَشِّرْ بِحَسَنِ النَّيْجَةِ » ، وقال الله تعالى (٨ - ٥٨) :
(وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً) وقال (١٩ - ٢٦) : (فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا) ، وقال (٨ - ٤٧) : (فَإِمَّا تَثْقَفْنَهُمْ) ، وقال (٧ - ٢٠٠) :
(إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) .

ثانياً : أن يكون واقعاً بعد أداة طلب ، نحو « لَتَجْتَهِدَنَّ » ، ولا تَفْعَلَنَّ ، وهل تَفْعَلَنَّ الخير ؟ وليتك تُبْصِرَنَّ العواقب ، وازرع المعروف لعلَّكَ تَجْنِبَنَّ ثوابه ، وألا تُقْبِلَنَّ على ما ينفُكُ ، وهَلَّا تَعُودَنَّ صديقك المريض » ، قال الله تعالى (١٤ - ٤٢) : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) .

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالاته على الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالاته على الاستقبال ؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد .

ثالثاً : أن يكون منفيّاً بلا ، نحو « لَا يَلْعَنَنَّ الْكُسُولُ وَهُوَ يَظُنُّ فِي اللَّعْبِ خَيْرًا » وقال تعالى (٢٥ - ٨) : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ) .
وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها^(١) ، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة .

وقد تعرّض له حالةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد ، وذلك - بعد كونه مستقبلاً - إذا كان مثبتاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو « وَاللّٰهُ لَيَنْجِيَنَّ الْمُجْتَهِدَ ، وَلَيَنْزِلَنَّ الْكُسُولُ » وقال الله تعالى (٥٧ - ٢١) : (وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) .

فإذا لم يكن مستقبلاً ، أو لم يكن مثبتاً ، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل امتنع توكيده ، قال الله تعالى (١٢ - ٨٥) : (تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ)^(٢) ، وقال جل شأنه (١ - ٧٥) : (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٣) ، وقال (٥ - ٩٣) : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، وقال (٣ - ١٥٨) : (وَلَيَنْزِلَنَّ مُثُومٌ أَوْ قُتِيلَتُمْ لِيَإِلَهِ اللَّهِ تَحْشُرُونَ) .

(١) حتى ذهب اللبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر .

(٢) إذ التقدير « لا تفتأ » لأن « فتأ » من الأفعال التي يلزم أن تسبق بالنفي

(٣) في قراءة ابن كثير .

وشبهه .

الفصل الثاني

في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيده إما صحيح الآخر - وذلك يشمل : السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف - وإما معتل الآخر - وهو يشمل الناقص ، واللفيف بنوعيه - ثم المعتل إما أن يكون معتلاً بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء . وعلى أية حال ، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد - ظاهراً ، أو مستتراً - أو إلى ياء الواحدة ، أو ألف الاثنين ، أو الاثنتين ، أو واو جمع الذكور ، أو نون جمع النسوة .

فإن كان الفعل مسنداً إلى الواحد - ظاهراً كان أو مستتراً - بنى آخره على الفتح ، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً ، ولزمت أن ترد إليه لامته إن كانت قد حذفت - كما في الأمر من الناقص واللفيف ، والمضارع المجزوم منها - وأن ترد إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضاً ، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه ، وإذا كانت لامه ألفاً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة . تقول « لتجهدنَّ يا عليُّ ولتدعُونَّ إلى الخير ، ولتطوينَّ ذكر الشر ، ولترضينَّ بما قسم الله لك ، ولتقولنَّ الحق وإن كان مرأً » وتقول : « اجتهدنَّ ، وادعُون ، واطوينَّ ، وارضينَّ ، وقولنَّ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى^(١) الألف حذفت نون الرفع إن كان مرفوعاً^(٢) ،

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفاً وجب فيه الإدغام ، فتقول فيه مؤكداً : « غضان » وإن كان أجوف لم تحذف عينه ، وإن كان ناقصاً أو لفيماً لم تحذف لامه ، وإنما تنقلب - إذا كانت ألفاً ياء ، في المضارع والأمر مطلقاً .

(٢) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال ، إذ أصل « لتجهدان » مثلاً « لتجهدانن » بتون الرفع ونون التوكيد الثقيلة ، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا .

(٤٢ - شرح ابن عة بل ٢)

وكسرت نون التوكيد تقول : « لَتَجْتَهِدَ أَنْ ، وَلَتَدْعُو أَنْ ، وَلَتَطْوِيَنَّ ، وَلَتَرْضِيَنَّ ، وَلَتَقُولَنَّ ، وَاجْتَهِدَ أَنْ ، وَادْعُوَّ أَنْ ، وَاطْوِيَّ أَنْ ، وَارْضِيَّ أَنْ ، وَقُولَنَّ » .
 وإن كان الفعل مسنداً إلى الواو حُذِفَتْ نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً ،
 ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حَذَفَتْ واو الجماعة^(٢) وأبقيت ضم ما قبلها^(٣) ؛
 تقول : « اجْتَهِدُنْ ، وَاجْتَهِدُنْ » وإن كان الفعل معتل الآخر حَذَفَتْ آخر
 الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها^(٤)
 وضممت الواو ، تقول : « لَتَرْضَوُنَّ ، وَارْضَوُنَّ » وإن كان الفعل معتل الآخر
 بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة ، وضممت ما قبلها ، تقول :
 « لَتَدْعُنَّ ، وَلَتَطْوُنَّ ، وَادْعُنَّ ، وَاطْوُنَّ » .
 وإن كان الفعل مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً .

(١) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك ،
 فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى
 الاثنين ، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدّاً للصوت ، وتشبيهاً لنون
 التوكيد بنون الرفع المحذوفة .

واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة ، لأن الألف ساكنة والنون
 الخفيفة ساكنة ، ولا يجوز التقاء الساكنين ، أما مع الثقيلة - فلما كان أول الساكنين
 حرف مد ، واثنان حرف مدغم في مثله - اغتفر فيه التقاء الساكنين

(٢) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين : واو الجماعة ، ونون
 التوكيد ، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو ، بخلاف المسند للاثنين ؛ فإنه
 لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة .

(٣) فرقا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع ، وللدلالة على المحذوف وهو الواو .

(٤) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس ؛ إذ لو حذفها وفتحت

آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو حذفها وكسرتها لالتبس بالمسند إلى الواحدة .
 ولو حذفها وضممت لالتبس ذو الألف بغيره ، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر
 الفعل كان ألفاً ، وأما تحريك الواو فلتخلص من التقاء الساكنين .

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة وأُبقيت كسرة ما قبلها^(١) !
 تقول : « لتجتمدين يا فاطمة ، واجتمدين » وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت
 آخر الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلاله بالألف أُبقيت ياء المخاطبة مفتوحاً
 ما قبلها وكسرت الياء^(٢) : تقول . « لترضين ، وأرضين » وإن كان الفعل
 معتلاً الآخر بالواو أو الياء حذفت مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها ،
 تقول : « لتدعين ، ولتطوين ، وأدعين ، وأطوين » .

وإن كان الفعل^(٣) مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة^(٤) بين
 النونين : نون النسوة ، ونون التوكيد الثقيلة ، وكسرت نون التوكيد ، تقول :
 « لتكتبن ، واكتبن ، ولترضين ، وأرضين ، ولتدعون ، وادعوا ، ولتطوين ، وأطوين » .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة .

(٢) نعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو .

(٣) لا ننس أن الفعل المسند لنون الإناث ، إن كان مضعفاً وجب فيه الفك ، وإن
 كان أجوف حذفت عينه ، ولا يحذف من الناقص واللاميف شيء ، ويسكن آخر كل
 فعل أسند إليها .

(٤) كراهية توالي الأمثال ، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم ، بخلاف نون الرفع ،
 ولأنها لو حذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها ، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره
 على أية صورة جعلت آخر الفعل ، إذ لو فتحت آخر الفعل لا يلتبس بالمسند إلى الواحد
 ولو كسرت لا يلتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو ضممت لا يلتبس بالمسند إلى جمع المذكور ،
 وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية ،
من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل ، من غير ذكر للخلافات
إلا في القليل النادر ، وقد عللنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليقات
قريبة واضحة .

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلاته وسلامه على
سيدنا محمد نبي الرحمة وعلى آله وصحبه .

فهرس الشواهد

الواردة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم العامد	الشاهد
	حرف الهمزة
٧٣ من لد شولا فإلى إتلاؤها
١٠٢	وأعلم إن تسليما وتركنا
١٣٩	أو منعم ما تسألون فمن حد
١٦٣	لا أقعد الجبن عن الهيجاء
١٧٩	فجاءت به سبط العظام ، كأنما
٢٥٢	بعشرتكم الكرام تعد منهم
٣٢٩	ألم أك حاركم ويكون ينفى
٣٥٣	يا لك من تمر ومن شيشاء
	حرف الباء الموحدة
١	أفلى اللوم عاذل والعتابا
١٠	على أحوذيين استقلت عشية
٢٢	بأن ذا الكلب عمر أخيرهم حسبا
٤٦	مرسعة بين أرساغه
٥٤	أهابك إجلالا ، وما بك قدرة
٧٠	سراة بنى أبي بكر تسامى
٧٦	فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
٨٦	عنى الكرب الذى أمسيت فيه
٩١	كرب القلب من جواه يذوب
٩٣	فموشكة أرضنا أن تعود
١٠١	أم الجليس لعجوز شهر به
١٠٩	إن الشباب الذى مجد عواقبه
١١١	هذا - لعمركم - الصغار بعينه
	وقولى ، إن أصبت : لقد أصابا
	فما هى إلا لحة وتغيب
	بيطن شريان يعوى حوله الذيب
	به عسم ، يبتغى أربنا
	على ، ولكن ملء عين حبيبها
	على كان المسومة العراب
	بمغن فتىلا عن سواد بن قارب
	يكون وراءه فرج قريب
	حين قال الوشاة : هند غضوب
	خلاف الأنيس وحوشا يبابا
	ترضى من اللحم بعظم الرقبه
	فيه نلذ ، ولا لذات للشيب
	لا أم لى - إن كان ذاك - ولا أب

رقم الشاهد	الشاهد
١٢٧	وربته حتى إذا ما تركته
١٣٠	كذلك أدبت حتى صار من خلق
١٣٢	بأى كتاب أم بأية سنة
١٦٢	يمرون بالدها خفافا عياهم على حين ألهمى الناس جل أمورهم
١٦٧	فألى إلا آل أحمد شيعة
١٨٧	لئن كان برد الماء هيمان صاديا
١٩٤	أنهجر ليلي بالفراق حبيها
١٩٦	[فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة]
٢٠٢	واه رأيت وشيكا صدع أعظمه
٢٠٣	خلى الذنابات شمالا كئيبا
٢٠٥	تخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٣٣	وما زال مهري مزجر الكلب منهم
٢٤١	نبحوت وقد بل المرادى سيفه
٢٨٢	فقلت لنا : أهلا وسهلا ، وزودت
٢٨٧	وما أدري أغيرهم تناء
٢٩٨	فالיום قربت تهجونا وتشتننا
٣٢٠	تبصر خليلي هل ترى من طعائن
٣٣٢	لولا توقع معتز فأرضيه
٣٤٩	فأما القتال لا قتال لديكم
٣٥٧	[كأنه السيل إذا اسلجبا]

حرف التاء المثناة

٤١	خبير بنو لهب ؛ فلا تلك ملغيا
٥٨	من يك ذابت فهذا بقى
١١٥	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
١٢٥	قد كنت أحجو أبا عمرو أخائقة
	مقالة لهي إذا الطير مرت
	مقيظ مصيف مشق
	فيرأب ما أثأت يد الففلات !
	حتى ألت بنا يوما ملات

رقم الشاهد	الشاهد
١٥٥	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟ ليت شبايا يوع فاشتريت
٢٢٩	كلا أخى وخليلى واجدى عضداً فى الثائبات وإلمام اللغات
٢٦٧	يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشر حيقال الرجال الموت
	حرف الجيم
١٩٨	شربن بماء البحر ، ثم ترفعت متى للبحر خضر لهن نثيج
٢٥٩	{ عشية سعدى لوتراءت لراهب بدومة نجر دونه وحجيج قلى دينه ، واهتاج للشوق ؛ إنها على الشوق إخوان العزاء هبوج }
	حرف الحاء المهملة
٢٧	نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
٣٥	وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى أنت بأئح
١١٦	[إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها] ولا كريم من الولدان مصبوح
٢٨٤	إذا سايرت أسماء يوماً طعينة فأسماء من تلك الطعينة أمانح
٣٢٤	يا ناق سـيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا
٣٤٧	{ ولو أن لىلى الأخيلية سلمت على ودونى جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة ، أوزقا إليها صدى من جانب القبر صائح }
٣٥٠	[الآن بعد لجأقى تلحوننى] هلا التقدم والقلوب صحاح
	حرف الدال المهملة
٢	أزف الترحل ، غير أن ركابنا لما نزل برحالتنا ، وكأن قد
٧	دعانى من نجد ؛ فإن سنيته لعبن بنا شيبا ، وشيلنا مردآ
١٩	فقلت : أعيرانى القدوم ، لعلنى أخط بها قبراً لأبيض ماجد
٢١	قدنى من نصر الحبيبين قدنى ليس الإمام بالشحيح الممدد
٢٤	رأيت بنى غبراء لا ينكرونى ولا أهل هذالك الطراف الممدد
٣١	من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد
٤٩	قد ثكلت أمه من كنت واحده وبات منتشبا فى برثن الأسد
٥١	بنونا بنو أبائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرمال الأبعاد

الشاهد	رقم الشاهد
لولا أبوك ولولا قبله عمر	٥٦
وأبرح ما أدام الله قومي	٦٠
وما كل من يبدى البشاشة كائنا	٦٣
قنا فذهب داجون حول بيوتهم	٦٧
أيناؤها متكفنون أباهم	٧٥
كادت النفس أن تفيض عليه	٨٨
أموت أسي يوم الرجام ، وإنني	٩٤
يلومونني في حب ليلى عواذلي	٩٤
مروا عجالي فقالوا : كيف سيدكم؟	١٠٠
شلت يمينك ؛ إن قتلت لسلما	١٠٤
رأيت الله أكبر كل شيء	١١٧
دريت الوفي العهد يا عرو ؛ فاغتبط	١١٩
رمى الحدثنان نسوة آل حرب	١٢٨
فرد شعورهن السود بيضا	١٤١
وخبرت سوداء الغميم مريضة	١٥٠
كساء له ذا الحلم أثواب سود	١٥٦
لم يعن بالعلياء إلا سيذا	١٦٠
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	١٦٦
والغ أحاديث الوشاة ؛ فقلما	١٨١
[لما خطت الرحل عنها واردا]	١٨٢
وبالجسم مني بينا لو علمته	٢٠١
وما لام نفسي مثله إلى لأم	٢٦١
فلا والله لا يلقي أناس	٢٧٦
أتاني أنهم مزقون عرضي	
نود مثل زاد أليك فينا	
أقلت إليك معد بالمقاليد	
بحمد الله منتطقا مجيداً	
أخاك ، إذا لم تلفه لك منعجدا	
بما كان إياهم عطية عودا	
حنقوا الصدور ، وما هم أولادها	
إذ غدا حشو ربيعة وبرود	
يقينا لرهن بالذي أنا كائد	
ولكنني من حبها لعميد	
فقال من سألوا : أسي للجهودا	
حات عليك عقوبة التعمد	
محاولة وأكثرم جنودا	
فإن اغتياطا بالوفاء حميد	
بمقدار سمدن له سمودا	
ورد وجوههن البيض سودا	
فأقبلت من أهلي بمصر أعودها	
ورق نداهذا الندى في ذرى المجد	
ولا شفي ذا النى إلا ذو هدي	
جهارا فكُن في الغيب أحفظ للعهد	
يحاول واش غير هجران ذي ود	
علفتها تبنا وماء باردا	
شعوب وإن تستشهدى العين تشهد	
ولا سد فقرى مثل ماملكت يدي	
فنى حتاك يا ابن أبي زياد	
جغاش السكر ملين لها فديد	
فنعم الزاد زاد أليك زاد	

رقم الشاهد	الشاهد
٢٩٥	ماذا ترى في عيال قد برمت بهم كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانية
٣٣٣	الأم هذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد الذات هل أنت مخلدى
٣٣٤	مق تأتبه تعشوا إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
٣٤٠	من يكذبى بسىء كنت منه كالشجا بين حلقة والوريد
٣٤٨	رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قعودا
٣٥٥	لو يسمعون كما سمعت كلائها خروا لعزة ركما وسجودا
	أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد

حرف الراء المهملة

١٣	أعوذ برب العرش من مثة بغت على ، فملى عوض إلاه ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا بجاورنا إلاك ديار ؟
١٥	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير
٢٨	فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٢٩	بكيت على سرب القطا إذ مرتن بى فقلت ومثلى بالبكاء جدير :
٣٤	أسرب القبطاهل من يعير جناحه لنى إلى من قد هويت أطير ؟
٣٤	ما الله موليك فضل ، فاحمد به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
٣٦	ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٣٧	رأيتك لما أن عرفت وجوها صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
٤٤	أقبلت زحفاً على الركبتين فتوب نسيت ، وثوب أجر
٤٨	كم عمه لك يا جرير وخالة فدعاء قد جلبت على عشارى
٥٠	إلى ملك ما أمه من عمارب أبوه . ولا كانت كليب تصاهره
٦٢	ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ولا زال منها لجرعائك القطر
٦٤	بيذل وحلم ساد في قومه الفقى وكونك إياه عليك يسير
٨٥	فأبت إلى فهم ، وما كدت آتبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر ؟
٨٧	عسى فرج يأتى به الله ؛ إنه له كل يوم فى خليقته أمر

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٦	واعلم فعلم المرء ينفعه
١٢٠	تلم شفاء النفس قهر عدوها
١٣٧	نبثت زرعة والسفاهة كاسمها
١٤٤	راين العوانى الشبب لاح بماضى
١٤٩	لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا
١٥٣	جزى بنوه أبا العيلان عن كبر
١٦٩	هل الدهر إلا ليلة ونهارها
١٧٢	وإذا تباع حكرمة أو تشتري
١٧٦	تركنا في الحضيض بنات عوج أبحنا حيم قتلا وأسرأ
١٩١	أنا ابن دارة معروف بها نسي
١٩٣	[بانت لتعزتنا عفار ه]
٢٠٧	وإني لتعروني لذكراك هزة
٢١٥	ربما الجامل المؤيل فيهم
٢٢٥	دعوت لما نابى مسورا
٢٣٢	تنهض الرعدة في ظهيري
٢٣٨	أكل امرئ تحسبين امرءا
٢٤٣	وفاق كعب بحير منقذ لك من
٢٥١	إذا صح عون الخالق المرء لم يجد
٢٦٠	حذر أمورا لا تضير ، وآمن
٢٦٣	ثم زادوا أنهم في قومهم
٢٦٩	أرى أم عمرو دمعها قد تحدر
٢٧٠	فذلك إن يلق النية يلقيها
٢٧٢	خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى
٢٧٤	تقول عرسى ، وهى لى فى عومره :
٢٨٠	ولست بالأكثر منهم حصى
	أن سوف يأتى كل ما قدرا
	فبالغ بلطف فى التحيل والسكر
	يهدى إلى غرائب الأشعار
	فأعرضن عنى بالحدود النواصر
	وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر
	وحسن فعل كما يجزى سنار
	وإلا طلوع الشمس ثم غيارها ؟
	فسواك بائعها ، وأنت المشتري
	عوا كف قد خضعن إلى النصور
	عدا الشمطاء والطفل الصغير
	وهل بدارة يا للناس من عار ؟
	يا جارتا ما أنت جاره
	كما انتفض المصفور بلله القطر
	وعناجيج بينهن المهار
	فلبى ، فلبى بدى مسور
	من لدن الظهر إلى المصير
	ونار توقد بالليل نارا ؟
	تعجيل تهلكة والخلد فى سقر
	عسيرا من الآمال إلا ميسرا
	ما ليس منجيه من الأقدار
	غفر ذنبهم غير غفر
	بكاء على عمرو ، وما كان أصيرا
	حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر
	صبورا ، ولكن لاسبيل إلى الصبر
	بئس امرأ ، وإني بئس المرء
	وإنما العزة للكأثر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٩٢	{ أقسم بالله أبو حفص عمر [أما منها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم إن كان فجر *] }
٢٩٦	جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر
٣٠٠	فألفيته يوما يبصر عبده ومجر عطاء يستحق المعابر
٣٠١	بات يعشها بعصب بآثر يقصد في أسوقها وجائر
٣٠٩	فيا العلامان اللذان فرا إياكما أن تعقبانا شرا
٣١١	يا تيم تيم عدى [لا أبالكيم لا يلقينكم في سواة عمر]
٣١٥	لها بشر مثل الحرير ، ومنطق رخم الحواشي لاهراء ولا نزر
٣١٦	لنعم الفقى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
٣٢٢	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انتقادت الآمال إلا لصابر
٣٣١	إنى وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
٣٣٥	أيان تؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
٢٥٦	لست بليلى ، ولكنى نهر لا أدج الليل ، ولكن أبتكر
٣٥٨	أالحق - إن دار الرباب تباعدت أو ابت حبل - أن قلبك طائر

حرف السين المهملة

٧	عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى
٢٩	فأين إلى أين النجاة يبعثنى ؟ أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمة

٣٢١	وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض
-----	------------------------------------

حرف الطاء المهملة

٢٨٧	حق إذا جن الظلام واختلط جاء وابمدق هل رأيت الذئب قط
-----	---

حرف العين المهملة

٢٥	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكع
٣٢	من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
٧٤	أبا خراشة ، أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
٩٢	سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١١٠	لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
١٤٥	[طوى النحر والأجزاء ما في غروضها] وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
١٥٧	لا تجزعى إن منفس أهلكنه فإذا هلكت فبعد ذلك فاجزعى
١٦١	بمكاظ بعشى الناظرين إذا هم لهوا شعاعه
١٦٨	فإنهم يرجون منه شفاعاة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٢١	إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٢٦	أما ترى حيث سهيل طالما نجما يضيء كالشهاب لامعا
٢٣٧	على حين عاتبت المشيب على الصبا [قفلت: ألما تصح والشيب وازع؟]
٢٣٩	سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها [فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]
٢٤٥	سبقوا هوى وأعنقوا لهوام فتخرموا، ولكل جنب مصرع
٢٤٨	فإنك والتأبين عروة بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارع
٢٤٩	لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
٢٥٠	أكفرا بعد رد الموت عفى وبعد عطائك المائدة الرتاعا
٢٨٩	يا ليتنى كنت صبياً مرضعا تحملنى الدلفاء حولا أكتعا
٢٩٠	إذا بكيت قبلتني أربعا إذا ظلمت الدهر أبكى أجمعا
٢٩٣	أنا ابن التارك البكرى بشر قد صرت البكرة يوما أجمعا
٣٠٢	ذري؛ إئت أمرك لن يطاعا عليه الطبر ترقبه وقوعا
٣٠٤	إن على الله أن تبايعا وما ألفتني حلمى مضاعا
٣١٩	لا تهين الفقير علك أن تأتى كرها أو تجيء طائعا
٣٢٦	يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما تركع يوما والدهر قد رفعه
٣٤٢	يا أقرع بن حابس يا أقرع قد جدثوك، فمراء كمن سمعا
٣٥١	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم إنك إن يصرع أخوك تصرع
	بني ضوطوي لولا الكى المقنعا

رقم
الشاهد

الشاهد

حرف انقاء

٥٥	نحن بما عندنا ، وأنت بما	عندك راض ، والرأى مختلف
٢٣٥	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٢٥٢	بعشرتكم الكرام تعد منهم	فلا ترين لغيرهم الوفا
٢٥٣	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	ننى الدراهم تنقاد الصياريف
٣١٨	من تثقفن منهم فليس بآيب	[أبدا ، وقتل بنى قتيبة شافى]
٣٣٠	ولبس عباءة وتقر عيف	أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

٣	وقاتم الأعماق خاوى المخرق	[مشتبه الأعلام لماع الحفق]
٤٥	سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا	حمايك أخفى ضوؤه كل شارق
٩٠	يوشك من فر من منيته	فى بعض غرائه يوافقها
١٠٥	فلو أنك فى يوم الرضاء سألتى	طلانك لم أبخل وأنت صديق
١٧٤	لديك كفيل بالى لمؤمل	وإن سواك من يؤمله يشقى
٢٠٦	جارية لم تأكل المرققا	ولم تذق من البقول القسقا
٢١٠	لواحق الأقارب فيها كالملقى
٢٦٥	هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عدررب أخاعون بن مخراق
٢٧٥	والتغليون بثس الفعل فحلهم	فلا ، وأهمهم زلاء منطق
٣٠٨	ضربت صدرها إلى ، وقالت :	ياعديا لقد وقتك الأواق

حرف الكاف

١٢٦	قللت : أجرنى أبا مالك	وإلا فهبى امرأ هالكا
١٥٤	حكيت على نيربن إذ تحاله	تخبط الشوك ولا تشاك
١٧٥	خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما	أعد عيالى شعبة من عيالكا
١٩٢	فلسا خشيت أظايرهم	نجموت ، وأرههم مالكا

الشاهد

رقم
الشاهد

حرف اللام

- ١٢ تنورتها من أذرعات ، وأهلها يثرب ، أدنى دارها نظر على
- ١٨ كنية جابر إذ قال : ليق أصادنه ، وأقد جل مالى
- ٢٦ وتبى الأولى يستلثمون على الأولى تراهن يوم الروع كالحدا لقبيل
- ٣٠ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل
- ٣٣ إذا مالقت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل
- ٤٠ غير نحن عند البأس منكم إذا الداعى الثوب قال : يالا
- ٥٢ فيارب هل إلا بك التصريخى عليهم ؟ وهل إلا عليك المعول ؟
- ٥٣ خالى لأنت ، ومن جرير خاله نزل العلاء ويكرم الأخوالا
- ٥٧ يذيب الرعب منه كل غضب فلولا القمد يمسكه لسالا
- ٦٥ سلى إن جهلت الناس عناو عنهم فليس سواء عالم ونجهول
- ٧١ أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل
- ٧٢ قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قिला ؟
- ٧٧ وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل
- ٨٢ إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبنى عليه فيخذلا
- ٩٥ فلا تلحنى فيها ؟ فإن بمحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله
- ١٠٧ علموا أن يؤملون ؛ فخادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
- ١١٤ ألا اصطبار لى أم لها جلد إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى ؟
- ١١٨ علمتك الباذل المعروف ، فانبعث إليك بى واجفات الشوق والأمل
- ١٢١ دعانى القوانى عمهن ، وخلتنى لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول
- ١٢٢ حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
- ١٢٣ فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم فإنى شرىء الحلم بعدك يا لجهل
- ١٢٩ أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
- ١٣١ { أبو حشش يؤرقنى ، وطلق ، وعمار ، وآونة أمثالا
أراهم رققى ، حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذى يسمى لورد إلى آل ، فلم يدرك بلالا

رقم القامد	الشاهد
١٤٣	يلوموننى فى اشتراء النخيل أهلى ، فكلهم يعذل
١٤٦	فلا مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها
١٥٢	جزى ربه عفى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل
١٥٨	فارسا ما غادروه ملحا غير زميل ولا نكس وكل
١٧٠	مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيبه وإلا رمله
١٧٨	رأيت الناس ماحاشا قريشاً فأنا نحن أفضلهم فعلا
١٨٠	فأرسلها العراك [ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال]
١٨٥	يا صاح هن حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى إبعادها الأملأ ؟
١٨٨	فإن تك أذواد أصبن ونسوة فان يذنبوا فرغا بقتل حبال
١٩٥	ضيعت حزمى فى إبعادى الأملأ وما ارعويت ، وشييارأسى اشتعلا
٢٠٤	ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا
٢١١	أنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل
٢١٢	غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها تصل ، وعن قيض بزراء مجهل
٢١٨	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول
٢٢٠	رسم دار وقفت فى طلله كدت أفضى الحياة من جلله
٢٢٨	إن للخبر وللشر مدى وكلا ذلك وجه قبل
٢٣٧	أفب من تحت عريض من عل
٢٤٠	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٢٤٦	بضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل
٢٤٧	ضعيف النكابة أعداء يخال الفرار يراخى الأجل
٢٥٧	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها ، وأومى قرنه الوعل
٢٥٨	أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا
٢٦٤	الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أطفالها
٢٧٨	فقلت : اقتلوها عنكم بمراجها وحب بها مقتولة حين تقتل
٢٧٩	ذنوت وقد خلناك كالبدرا أجلا فظل فؤادى عن هوالك مضللا
٢٨١	إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٣	ولا عيب فيها غير أن سربها قطوف ، وأن لاشيء منهن أكسل
٢٩٧	قلت إذ أقبلت وزهر تهدي كنعاج الفلا تعفن رملا
٣٠٥	ذا ، ارعواء ؛ فليس بعد اشتعال الرأس شيئا إلى الصبا من سيل
٣١٢	يا زيد زيد العملات [الذبل تطاول الليل عليك فانزل]
٣١٣	تضل منه إلى بالهوجل في لجه أمسك فلانا عن قل
٣٣٦	[معدة نابتة في حائر] أينما الريح تميلها تمل
٣٣٩	خلي ، أنى تأنياني تأنيا أبا غير ما يرضيك لا يحاول
٣٤٦	لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم نتقل

حرف الميم

٥	بأبه اقتدى عدى في السكر ومن يشابه أبه فما ظلم
١٦	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
٢٣	ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام
٣٨	غير لاه عدالك ، فاطرح اللهو ، ولا تغتر بعارض سلم
٥٩	ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم
٦٦	لا طيب للديش مادامت منفعة لذاته بادكار الموت والهرم
٦٩	فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ؟
٧٣	ندم البغاة ولات ساعة مندم والبعى مرتع مبتغيه وخيم
٨٤	أكثر في العذل ملحا دائما لا تكثرن ؛ إنى عسيت صائما
٩٦	ما أعطاني ولا سألتها إلا وإلى الحاجزى كرمى
٩٧	وكنيت أرى زيدا كاقيل سيدا إذا أنه عبد القفا واللاهزم
١١٢	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم
١١٣	ألا ارعواء لمن ولت عييته وأذنت بمشيب بعده هرم ؟
١٢٤	فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكننا المولى شريكك فى العدم

رقم العامد	الشاهد
١٣٣	ولقد نزلت فلا تظنى غيره
١٣٤	مق تقول القلص الرواسما
١٤٢	تولى قتال المارقين بنفسه
١٤٧	فلم يدر إلى الله ما هيجت لنا
١٤٨	تزودت من ليلي بتسليم ساعة
١٥١	ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا
١٥٩	تمرون الديار ولم تعوجوا
١٦٤	وأغفر عوراء الكريم ادخاره
١٨٦	لا يركنن أحد إلى الإحجام
١٩٠	لقى ابني أخويه خائفا
١٩٧	لعل الله فضلكم عليلنا
٢١٣	ولقد أراى للرماح دريثة
٢١٤	فإن الحمر من شر المطايا
٢١٦	ماوى ياربنا غارة
٢١٧	وننصر مولانا ، ونعلم أنه
٢١٩	بل بلد ملء العجاج قتمه
٢٢٢	وكريمة من آل قيس ألفتة
٢٢٣	مشين كما اهتزت رماح تسفمت
٢٣٠	ألا تسألون الناس أبى وأيكم
٢٣٤	فريشى منكم ، وهواى معكم
٢٣٦	فساغ لى الشراب ، وكنت قبلا
٢٤٢	ولئن حلفت على يديك لأحلفن
٢٤٤	كأن برذون أبا عصام
٢٥٤	حق تهجر فى الرواح ، وهاجها
٢٥٦	وكم مالى عيني من شىء غيره
٢٦٢
٢٧١	وقال نبي المسلمين : تقدموا
٣٠٣	أوعدنى بالسجن والأدام
	(٢٣ - شرح ابن عقيل ٢)

رقم الشاهد	الشاهد
٣٠٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٣١٧	يحيى إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم ، يا اللهما بحسبه الجاهل ما لم يعلم
٣٢٣	وكننت إذا غمرت قناة قوم كسرت كهوبها أو تستقيما
٣٢٨	لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك - إذا فعلت - عظيم
٣٤١	وإن أناه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم
٣٤٢	فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
٣٤٤	ونأخذ بعده بذناب عيش أحب الظهر ، ليس له سنام
٣٤٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
٣٥٢	فطلقها فليست لها بكف فقلقها فليست لها بكف
٣٥٩	أتوا نارى ققلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلما
	[ألا طرقتنا مية بنة منذر] فما أرق النيام إلا كلامها

حرف النون

٨	عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين
٩	أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى على ولا يقينى ؟ وماذا يبتنى الشعراء منى
١١	أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبا ظييانا
٢٠	أبها السائل عنهم وعفى لست من قيس ، مولا قيس منى
٣٩	غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن
٤٢	قوى ذرا المجد بانوها ، وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقعطان
٤٣	لك العزبان مولاك عز ، وإن يهن فأنت لدى بمجوحة الهون كائن
٤٧	لولا اصطبار لأودى كل ذو مقة لما استقلت مطاياهن للظعن
٦١	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الموت ، ففسيانه ضلال مبين
٦٨	فأصبحوا والنوى على معرسمهم وليس كل النوى تلقى المساكين
٧٩	نصرتك إذا لا صاحب غير خاذل فبوت حصنا بالكافة حصينا
٨١	إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
١٠٣	ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
١٠٨	وصدر مشرق النهر كأن ندياه حقان

رقم الشاهد	الشاهد
١٣٥	أجهلا تقول بنى لؤى لعمر أليك ، أم متجاهلينا ؟
١٣٦	قالت وكنت رجلا فطينا : هذا لعمر الله إسرائيلينا
١٣٨	وما عليك إذا أخبرتنى دنفا وغاب بملك يوما أن تعودينى ؟
١٤٠	وأنبتت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن
١٦٤	فليت لى بهم قوما إذا ركبوا مشنوا الإغارة فرسانا وركبانا
١٧١	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا
١٧٣	ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا
١٧٧	حاشا قريشا ؛ فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين
١٨٣	{ نجيت يارب نوحا واستجبت له في فلك ما خرفى اليم مشحونا وعاش يدعو بآيات مبينة في قومه ألف عام غير خمسينا
١٩٩	أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن ؟
٢٠٨	لا ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى
٢٢٤	{ إنك لو دعوتنى ودوتنى زوراء ذات مترع ييون * لقلت « لبيه » لمن يدعونى *
٢٥٥	قد كنت دأيت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٢٧٣	لنعم موثلا المولى إذا حذرت بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الإحن
٢٨٦	ولقد أهر على اللثم بسبى ففضيت ، ثم قلت : لا يعنينى
٢٩٤	لعمر ك ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجر أم بثمان
٢٩٩	إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٣٢٥	رب وفقنى فلا أعذل عين منن الساعين فى خير سنن
٣٢٧	قللت : ادعى وأدعو ، إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٣٣٨	حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا وغبير الأزمان
٣٥٤	وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

حرف الهاء

٦	إن أباه وأبا أباه قد بلغا فى الجهد غايتها
١٦٦	علقتها تبنا وماء باردا [حق غمدت همالة عينها]

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف الهاء
٢٠٩	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٢٧٤	تقول عرسى، وهى لى فى عومره : بثس امراً ، وإنقى بثس المره
٣١٤	ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه
	حرف الواو
٢٠٠	وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النبق منهوى
	حرف الألف اللينة
٢٣١	فأومات إيماء خفياً لحبتر فله عينا حبتز أيما فقى
	حرف الياء المشاة التحتية
٢٤	فأما كرام موسرون لقيتهم فحسى من ذو عندهم ، ما كفانيما
٧٨	تعر فلا شىء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله وأقيا
٨٠	بدت فعل ذى ود ، فلما تبعها تولت ، وبقت حاجق فى فؤاديا
٩٨	وحلت سواد القلب ، لا أنا باغبا سواها ، ولا عن حبها متراخيا
٩٨	التقعدن مقعد القصى هى ذى القاذورة المقلى
١٨٤	أو تخلفى بربك العلى أنى أبو ذيا لك الصبى
١٨٩	ما حم من موت حمى وأقياً ولا ترى من أحد باقيا
٢٦٦	تقول ابنتى : إن انطلاقتك واحداً إلى الروح يوماً تاركى لا أباليا
٢٦٨	باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صيدا
٢٧٧	ومستبدل من بعد غصيا صريمة فأحربه من طول فقر وأحريا
٢٨٥	ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا
٣٠٦	مررت على وادى السباع ، ولا أرى كوادى السباع حين يظلم واديا
٣٣٧	أقل به ركب أنوه ثنية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا
	أيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من لجران أن لاتلاقيا
	وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الواردة فى شرح ابن عقيل

مرتبة على حروف المعجم حسب القوافى

ص	الموضوع	من	الموضوع
	حروف الجر		
٣	عدة حروف الجر	٤٣	تكون الإضافة بمعنى اللام ، أو
—	« كي » تكون حرف جر في وضعين		من ، أو في
٤	« لعل » حرف جر عند عقيل	٤٤	الإضافة على ضربين : لفظية ، ومعنوية
٦	« متى » حرف جر عند هذيل	٤٥	الإضافة اللفظية ، وهي غير المحضة
٧	« لولا » حرف جر عند سيويه	٤٦	متى يجوز اقتران المضاف بأل ؟
١٠	من حروف الجر سبعة أحرف تختص بالظاهر	٤٨	لا يضاف اسم إلى ما اتحد به معنى
١٥	معاني « من » الجارة	٤٩	يكتسب المضاف من المضاف إليه
١٨	تأني « من » والباء بمعنى بدل		التأنيث أو التذكير بشروط
١٩	معاني اللام الجارة	٥١	من الأسماء ما تجب إضافته ، ومنها
٢١	معاني الباء الجارة		ما تجوز إضافته
٢٢	معاني « على » و « عن » الحاريتين	٥٢	مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للضمير
٢٥	معاني الكاف الجارة	٥٥	مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة للجمل
٢٧	استعملت الكاف وعن وعلى أسماء		للجمل ؛ ومنها ما تجوز إضافته إليها
٣٠	« مذ » و « منذ » يكونان اسمين في موضعين ، ويكونان حرف جر	٥٨	ما تجوز إضافته إلى الجمل يجوز بناؤه
٣١	تزداد « ما » بعد من وعن والباء ، فلا تكلفها عن عمل الجر	٦٠	مما تجب إضافته ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية
٣٢	تزداد « ما » بعد رب والكاف ، فتكفها ، ويقل إعمالها معها	٦١	كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى معرفة مثنى
٣٥	تحدف « رب » ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف	٦٣	« أي » تلزم الإضافة ، وتضاف إلى المفرد في مواضع ، ومعاني « أي »
٣٩	الجر بغير رب محذوف على نوعين : غير مطرد ، ومطرود	٦٦	« لدن » و « مع » وما يضافان إليه
	الإضافة	٧١	« غير » و « قبل وبعد » ونظائرهما
٤٣	ما يحدث لأجل الإضافة	٧٦	قد يحدف المضاف ، ويبقى المضاف إليه محروراً
		٧٨	قد يحدف المضاف إليه ، ويبقى المضاف بحاله غير منون
		٨٢	الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	أبنية الصادر		المضاف إلى ياء المتكلم
١٢٣	مصدر الثلاثي المتعدى	٨٩	ما يفعل بآخر الاسم عند إضافته للياء
-	مصدر اللازم من الثلاثي	٩٠	هذيل تقلب ألف المقصور ياء، عند إضافته لياء المتكلم ، وتدغمهما
	المكسور العين		إعمال المصدر
١٢٤	مصدر الثلاثي المفتوح العين اللازم	٩٣	يعمل المصدر عمل فعله في موضعين
١٢٥	مصدر الثلاثي المضموم العين	٩٤	المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافا ومقترنا بأل ، ومجردا منهما
١٢٦	يأتي مصدر الثلاثي على غير ما ذكر سماعا	٩٨	اسم المصدر وعمله، والشاهد لذلك
١٢٨	مصدر غير الثلاثي مقيس، وأوزانه	١٠١	يضاف المصدر إلى أحد معموليه ، ثم يؤتى بالآخر
١٣٢	اسم المرة ، واسم الحياة	١٠٣	إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز في التابع مراعاة لفظ المتبوع أو محله
	أبنية اسم الفاعل واسم المفعول		إعمال اسم الفاعل
١٣٤	اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل	١٠٦	اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل ، ومجرد منها ، ومق يعمل بلا شرط ؟ وشروط عمل ما يعمل بشرط
١٣٥	قياس اسم الفاعل من فعل المضموم العين ومن فعل المكسور العين اللازم	١١٠	اسم الفاعل المقترن بأل ، واختلاف النحاة فيه
١٣٦	اسم الفاعل من غير الثلاثي	١١١	صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل
١٣٧	اسم المفعول من غير الثلاثي	١١٦	الثنى والمجموع من أسماء الفاعلين يعملان عمل مفردهما
-	بناء اسم المفعول من الثلاثي	١١٨	تجوز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ونصبه إياه
١٣٨	ينوب عن المفعول وزن فاعل	١١٨	حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه
	الصفة المشبهة		إعمال اسم المفعول
١٤٠	علامة الصفة المشبهة جرفاعلها بها	١٢١	كل ما تقرّر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول ، غير أنه يعمل عمل الفعل المبني للمجهول
١٤١	تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم بشرط كونه للنحال	١٢٢	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه
١٤١	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى		
١٤٢	لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها ، ولا تعمل في أجنبي		
١٤٣	ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من وجوه الإعراب، وأحوال معمولها		
	التعجب		
١٤٧	للتعجب صيغتان وإعراب كل منهما		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٠	يجوز حذف التعجب منه ، بشرط وضوح المعنى	١٧٥	يتوصل إلى التفضيل مما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه
١٥٣	شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة	١٧٦	أفعل التفضيل على ثلاثة أنواع :
١٥٤	ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد شرط من الشروط		مضاف ، ومقترن بأل ، ومجرد منهما
١٥٥	قد بشذ مجيء فعل التعجب مما لم يستكمل الشرط	١٨٣	لا تتقدم « من » الجارة للمفضول على
١٥٦	لا يتقدم مفعول فعل التعجب عليه ، ولا يفصل بين « ما » وفعل التعجب إلا بالظروف وشبه نعم وبئس ، وما جرى مجراها	٨٧	أفعل التفضيل ، إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام ، ونذر في غير ذلك لا يرفع أفعل التفضيل الظاهر إلا في مسألة الكحل
١٦٠	نعم وبئس فعلا جامدان ، خلافا للكوفيين		النع
١٦١	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع	١٩٠	تعريف التابع ، وأنواعه
٦٣	اختلاف النعجة في الجمع بين التمين والفاعل الظاهر في كلام واحد	١٩١	تعريف النعت ، وما يجيء له
١٦٦	إذا وقعت « ما » بعد « نعم » فما إعراب « ما » ؟	١٩٢	الأمر التي يتبع النعت متبوعه فيها
١٦٦	المخصوص بالذم أو بالمدح ، وإعرابه	١٩٤	لا يكون النعت إلا مشتقا أو شبه
١٦٨	تستعمل « ساء » بمعنى « بئس » ويجوز أن تغير كل فعل ثلاثي إلى مثال كرم للمدح أو للذم	١٩٥	قد يكون النعت جملة ، وشروط ذلك
١٦٩	يقال في المدح « حبذا » وفي الذم « لا حبذا » واختلاف العلماء في إعرابهما	١٩٨	لا تكون جملة النعت طلبية ، والفرق بينها وبين جملة الخبر
	أفعل التفضيل	٢٠٠	قد يكون النعت مصدرا منكرا ؛ فيجب فيه الإفراد والتذكير
١٧٤	يشترط فيما يصاغ منه أفعل التفضيل نفس الشروط التي تشترط لصياغة فعل التعجب	٢٠١	تعدد النعت لتعدد
		٢٠٢	نعت معمولي عاملين متعدين في المعنى والعمل يجب إتياءه
		٢٠٣	تعدد النعت لمنعوت واحد
		٢٠٤	النعت المقطوع يرفع أو ينصب بعامل محذوف وجوبا
		٢٠٥	يجوز حذف ما علم من نعت أو منعوت

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	التوكيد		
٢٠٦	التوكيد لفظي ومعنوي ، والمعنوي على ضربين : أولهما التوكيد بالنفس أو بالعين لرفع احتمال تقدير مضاف للتبوع	٢٠٧	ثانيهما التوكيد بكل وبكلا وكلتا
٢٠٨	قد يؤكد بعد كل بأجمع وفروعه	٢٠٩	وقد يؤكد بأجمع وفروعه دون كل
٢١١	توكيد النكرة	٢١٢	هل يؤكداً الشيء بمثنى أجمع وجماء؟
٢١٢	توكيد الضمير المتصل المرفوع	٢١٣	التوكيد اللفظي
٢١٥	توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً	—	توكيد الحروف توكيداً لفظياً
٢١٦	يجوز أن يؤكداً بضمير الرفع المنفصل كل ضمير		
	العطف		
٢١٨	العطف ضربان : عطف نسق ، وعطف بيان	—	تعريف عطف البيان ، والاستعانة به
٢٢٠	يوافق عطف البيان ما قبله فيما يوافق النعت منوعته فيه	٢٢١	كل ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلاً ، إلا في مسألتين
	عطف النسق	٢٢٤	تعريفه ، ومثاله
٢٢٥	حرف العطف على ضربين : ما يشترك لفظاً وحكماً ، وما يشترك لفظاً فقط	٢٢٦	الواو لمطلق الجمع
٢٢٧	الفاء للترتيب بلا مهلة		
٢٢٧	« ثم » للترتيب مع التراخي	٢٢٨	ما يختص به الفاء
٢٢٨	« حتى »	٢٢٩	« أم » وأنواعها
٢٣١	« أو » ومعانها	٢٣٤	« ثاني » « إما » لما تأتى له « أو »
٢٣٥	« لكن » و « لا » و « بل »	٢٣٦	العطف على الضمير المرفوع المتصل
٢٣٩	العطف على الضمير المحذوف	٢٤١	قد يحذف كل من الفاء والواو مع معطوفه
٢٤٣	قد يحذف المعطوف عليه	٢٤٤	يعطف الفعل على الاسم المشبه للعدل والعكس
	البدل	٢٤٧	تعريف البدل ، وأنواعه
٢٥٠	مقى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟	٢٥٢	حكم البدل من اسم الاستفهام
٢٥٣	يبدل الفعل من الفعل النداء	٢٥٥	حرف النداء ، ومواضع استعمالها
٢٥٦	مقى يجوز حذف حرف النداء؟	٢٥٨	أنواع المنادى ، وحكم كل نوع
٢٦١	حكم المنادى العلم الموصوف بابن	٢٦٢	إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبني جاز له رفعه ونصبه
٢٦٣	لا يجمع بين حرف النداء و « أل » إلا في موضعين	٢٦٦	أحكام تابع المنادى
٢٧٤	أحكام المنادى المضاف إلى ياء التكلم		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٩٨ مثال الاختصاص		٢٧٧ أسماء لازمت النداء	
— إعراب المخصوص		الاستغاثة	
التعذير ، والإغراء		٢٨٠ يحذف المستغاث بلام جر مفتوحة	
٣٠٠ تعريف التعذير		٢٨١ تكسب اللام مع المستغاث له ، مع	
— أنواعه ، وحكم كل نوع		المعطوف على المستغاث إذا لم تتكرر	
٣٠٠ تحذير المتكلم نفسه شاذ ، وتحذير		معه « يا »	
الغائب أشد		— تحذف لام المستغاث ويؤتى بألف	
٣٠١ الإغراء : معناه ، وحكمه		بدلها	
أسماء الأفعال والأصوات		السدية	
٣٠٢ معنى كون اللفظ اسم فعل		٢٨٢ تعريف المندوب ، وما يجوز	
٣٠٣ من أسماء الأفعال ما هو ظرف		ندبه ، وما لا يجوز	
أو جار ومجرور في الأصل ،		٢٨٣ يلحق بآخر المندوب ألف وبيان	
ومنها ما يكون مصدراً		ما يحذف لأجل هذه الألف	
٣٠٤ ثبت لاسم الفعل ما ثبت للفعل		— يضبط ما قبل ألف الندبة بالفتح	
الذي ينوب هو عنه		إلا إن أوم	
٣٠٥ المنون من أسماء الأفعال نكرة ،		٢٨٤ تجوز زيادة هاء بعد ألف الندبة	
ومالم ينون معرفة		عند الوقف ، وزيدت الهاء في	
— النوعان مبنيان		الوصل شذوذا	
٣٠٦ أسماء الأصوات		الترخيم	
نونا التوكيد		٢٨٧ تعريف الترخيم	
٣٠٨ النونان ، وما يؤكد بهما من		٢٨٨ بيان ما يجوز ترخيمه ، وما لا يجوز	
الأفعال وما لا يؤكد ، وحكم		٢٩٠ يحذف مع الآخر للتخيم ما	
الفعل الذي يؤكد بهما		اتصل بالآخر بشروط	
٣١٢ أحكام اتصال الفعل المسند إلى		٢٩١ ترخيم المركب ، وترخيم الجملة	
الضمائر بالنونين ، صحيحا كان		٢٩٢ يجوز في الاسم المرخم لفتان ، وقد	
أو مقسلاً		تتبعين واحدة	
٣١٥ لاتقع النون الخفيفة بعد الألف		٢٩٤ ترخيم غير النادى للضرورة	
٣١٦ تزداد ألف فارقة بين نون		الاختصاص	
النسوة ونون التوكيد .		٢٩٧ الاختصاص يشبه النداء لفظاً ،	
٣١٧ تحذف النون الخفيفة إذا أولها ساكن		ويخالفه من ثلاثة أوجه	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٣	بعض العرب يهمل أن ، حملا على « ما » المصدرية	٣١٩	تحذف النون الخفيفة في الوقف بعد الضمة والكسرة
—	من نواصب المضارع إذن بشروط	—	مالا ينصرف
٣٤٥	تنصب أن مضمرة بعد اللام وأو	٣٢٠	ينقسم الاسم إلى ميصرف وغير ميصرف ، وعلامة المنصرف
٣٤٩	تنصب مضمرة بعد حتى	٣٢١	سبب منع الاسم من الصرف
—	وتنصب مضمرة بعد الفاء في جواب واحد من ثمانية أشياء	٣٢٢	ألف التأنيث تمنع صرف الاسم
٣٥٢	وأو المعية كالفاء فما ذكر	—	الوصفية وزيادة الإلف والنون
٣٥٥	إذا سقطت الفاء بعد غير النفي جزم المضارع	٣٢٣	الوصفية ووزن الفعل
٣٥٦	شرط الجزم بعد النهى أن تضع إن ولا بين النهى والمضارع	٣٢٤	الوصفية العارضة لا تأثير لها ، وبعضهم يعتبرها
٣٥٨	إذا عطف فعل مضارع على اسم خالص جاز فيه النصب بأن مذكورة أو محذوفة	٣٢٥	الوصفية والعدل
٣٦٢	يشذ نصب المضارع بأن محذوفة في غير المواضع المذكورة	٣٢٦	صيغة منتهى الجموع
—	عوامل الجزم	٣٢٩	العلمية والتركيب المزجي
٣٦٤	الأدوات الجازمة ضربان والاستشهاد لكل أداة منها	٣٣٠	العلمية وزيادة الألف والنون ،
٣٧٠	الأدوات التي تقتضي فعلين قد يكون الفعلان معها ماضيين أو مضارعين أو متخالفين	—	العلمية والتأنيث
٣٧٣	إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز في الجواب الرفع إذا كان الجواب مضارعا	٣٣٢	العلمية والعجبة
٣٧٥	إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء	—	العلمية ووزن الفعل
٣٧٦	إذا الفجائية تقوم مقام الفاء	٣٣٤	حكم العلمية وألف الإلحاق المقصورة والممدودة
		٣٣٦	العلم المؤنث الموازن لقطام ، وحكمه ، واختلاف لغات العرب فيه
		٣٣٨	يصرف الممنوع من الصرف ، ويمنع المصروف للضرورة
		—	إعراب الفعل
		٣٤١	يرفع المضارع إذا تجرد من النواصب والجوازم
		—	من نواصب المضارع لن أون

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٦	إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه	٤٠١	يشترط في الاسم الذي يراد الإخبار عنه أربعة شروط
٣٧٨	إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز فيه وجهان	٤٠٢	لا يخبر الإخبار بالالف واللام إلا عن اسم في جملة فعلية
٣٨٠	يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل	٤٠٣	إذا رفعت صلة آل ضميراً عائداً على غير آل وجب فصله العدد
٣٨١	إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب التأخر منهما	٤٠٥	الثلاثة والعشرة وما بينهما، وتميزها
٣٨٣	يترجح الشرط إذا تقدمهما مبتدأ، وقد يترجح وإن لم يسبقهما ذو خبر فصل في لو	٤٠٧	تمييز العدد المركب
٣٨٥	تستعمل « لو » استعمالين	٤١١	تمييز العدد المفرد، والمهطوف
٣٨٧	تختص لو الشرطية بالفعل	٤١٢	إضافة العدد المركب إلى غير مميزه
	إذا وقع بعد لو الشرطية مضارع انصرف إلى الماضي	٤١٣	صياغة فاعل من العدد على وجوه
	أما، ولولا، ولوما		كم، وكأى، وكذا
٣٩٠	« أما » حرف شرط وتفصيل، ويجب اقتران تالي تالها بالفاء وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة	٤٢٠	« كم » الاستفهامية
٣٩٣	للولا ولوما استعمالان	٤٢١	« كم » الخبرية
٣٩٤	قد يلي أداة التخصيص اسم معمول لفعل محذوف	٤٢٢	« كم » بنوعها لها الصدارة الحكاية
	الإخبار بالذى والألف واللام	٤٢٣	الحكاية بأى، وبمن
٣٩٩	هذا الباب يقصد به التمرين		التأنيث
—	الطريق إلى هذا التدريب	٤٢٩	علامة التأنيث التاء، أو الألف مقصورة أو ممدودة
٤٠٠	إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه متنى فإنه يجب ثلثية الموصول، وإذا كان مجموعاً وجب جمع الموصول	—	يم تستدل على تأنيث ما لا علامة فيه؟
		٤٣٠	صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث
		٤٣٢	ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة وأوران المقصورة المشهورة
		٤٣٥	الأوزان المشهورة للألف الممدودة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٨٢	أشياء لا يعتد بها في التصغير	٤٣٧	المقصور والمدود
٤٨٣	تصغير الاسم المختوم بألف التانيث	ضابط المقصور والمدود، وأنواعهما	
٤٨٤	إذا كان ثاني الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير	وضابط القياسي منهما	
٤٨٦	تصغير ما حذف منه شيء	٤٤٠	السماعى من المقصور والمدود
٤٨٧	تصغير الترخيم	— يجوز قصر المدود للضرورة	
—	تصغير الاسم الثلاثى المؤنث بالطاء	إجماعاً ، واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة	
٤٨٩	صغروا بعض البنيات شذوذاً النسب	كيفية تثنية المقصور والمدود	
٤٩٠	علامة النسب ياء مشددة	٤٤٣	مققلب ألف المقصور ياء ؟ ومققلب واو ؟
تخذف للنسب الياء المشددة في آخر المنسوب إليه ، إذا سبقها ثلاثة أحرف		٤٤٥	همزة المدود على أربعة أنواع ، وحكم كل نوع منها عند التثنية
٤٩١	النسب إلى ما آخره ألف	٤٤٦	جمع المنقصوص والمقصور جمع ملزماً
٤٩٣	النسب إلى المنقوص	٤١٨	مققلب عين الاسم لفائه عند جمعه جمع مؤنث سالماً
٤٩٥	النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبقة بحرف واحد	٤٤٩	مققلب لا يجوز اتباع عين الاسم لفائه في جمع المؤنث ؟
٤٩٦	النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع	جمع التكسير	
—	النسب إلى نحو طيب	٤٥٢	أبنية جموع القلة، وما تكون جمعاً
٤٩٧	» » فعلية، وفعلية	٤٥٦	أبنية جموع الكثرة، وما تكون جمعاً
٤٩٩	» » المدود	التصغير	
٥٠٠	» » المركب بأنواعه	٤٧٧	ما يعمل في كل اسم يراد تصغيره ، وأمثلة التصغير
٥٠١	» » محذوف اللام	٤٧٨	يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التكسير على صيغة منتهى الجموع
٥٠٣	» » ما وضع على حرفين	٤٧٩	يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم
٥٠٤	» » محذوف الفاء	٤٨	الواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير
٥٠٥	» » الجمع		
—	يستغنى عن ياء النسب بمجىء الاسم على بعض الصيغ		
٥٠٨	الوقف		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٥٢٠	الإمالة	٥٥٠	المواضع التي تبدل فيها الواو والياء
التصريف		٥٥٣	المواضع التي تبدل فيها الهمزة
٥٢٩	معنى التصريف	حرف علة	
٥٣٠	لا يدخل التصريف ما وضع على أقل	٥٥٦	المواضع التي تبدل فيها الألف ياء
من ثلاثة ولا يدخل الحروف وشبهها		٥٥٧	مق تقلب الألف والواو ياء ؟
—	الاسم ضربان : مجرد ، ومزید	٥٦٠	مق تقلب الياء واوا ؟
فيه ، وبيان كل منهما		٥٦٦	مق تقلب الولو والياء ألفاً ؟
٥٣١	أوزان الاسم الثلاثي	٥٦٩	لا يتوالى إعلالان في كلمة
٥٣٢	الفعل ضربان : مجرد ، ومزید فيه ،	٥٧٠	مق تبدل النون ميماً ؟
وأوزان المجرد ثلاثياً أو رباعياً		٥٧١	الإعلال بالنقل ، ومواضعه
٥٣٤	أوزان الاسم الرباعي والخماسي	٥٧٥	اسم المفعول من معتل العين
٥٣٦	ضابط الحرف الأصلي والحرف الزائد	٥٧٧	اسم المفعول من معتل اللام
—	الميزان	٥٨٠	إبدال حرف اللين تاء
٥٣٩	مواضع زيادة الألف	٥٨١	إبدال التاء طاء
٥٤٠	مواضع زيادة الياء والواو	٥٨٢	حذف الواو من المثال الواوي
٥٤١	» » الهمزة والميم	٥٨٤	حذف أحد المثليين
٥٤٢	» » النون	الإدغام	
٥٤٣	» » التاء ، والهاء	٥٨٦	ملا يجوز إدغام المثليين فيه ، وما
٥٤٤	لا يحكم بالزيادة التي تجيء على غير	يجوز	
وجهها إلا بحجة وثبت		٥٨٨	ما يجوز فيه الإدغام والفك
٥٤٥	همزة الوصل	٥٩٠	مق يجب الفك ؟
الإبدال		٥٩٢	خاتمة الناظم
٥٤٨	ذكر الحروف التي تبدل من	٥٩٣	خاتمة محقق الكتاب وشارح
غيرها إبدالاً شائعاً		الشواهد	

تمت فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من شرح ابن عقيل

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس

التكملة الموضوعة في تصريف الأفعال

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٩٥	تكملة في تصريف الأفعال	٦٤٦	الفصل الثامن : في اللفيف
٥٩٧	الباب الأول : في المجرد والمزيد ، وفيه ثلاثة فصول	٦٤٩	المقرون ، وأحكامه
٥٩٧	الفصل الأول : في أوزانها	٦٤٩	الباب الثالث : في اشتقاق صيغ
٥٩٩	الفصل الثاني : في معاني الأبنية	٦٤٩	المضارع والأمر ، وفيه فصلان
٦٠٣	الفصل الثالث : في وجوه مضارع الفعل الثلاثي	—	الفصل الأول : في أحكام عامة
٦٠٦	الباب الثاني : في الصحيح والمقتل وأقسامهما ، وفيه ثمانية فصول	٦٥٠	الفصل الثاني : في أحكام تخص بعض أنواع الفعل
٦٠٧	الفصل الأول : في السالم وأحكامه	٦٥٣	الباب الرابع : في وجوه تصرف الأفعال مع الضمائر
٦٠٩	الفصل الثاني : في المضعف وأحكامه	٦٥٤	الباب الخامس : في تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد ، وفيه فصلان
٦١٤	الفصل الثالث : في المهجوز وأحكامه	—	الفصل الأول : في بيان ما يجب توكيده منه ، وما يجوز توكيده ، وما لا يجوز توكيده
٦١٦	الفصل الرابع : في المثال وأحكامه	٦٥٧	الفصل الثاني : في أحكام آخر الفعل صحيحا كان أو معتلا عند توكيده بإحدى نوني التوكيد
٦٢	الفصل الخامس : في الأجوف وأحكامه		
٦٢	الفصل السادس : في الناقص وأحكامه		
٦	الفصل السابع : في اللفيف المفروق ، وأحكامه		

تمت الفهرس ، والحمد لله أولا وآخراً
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه